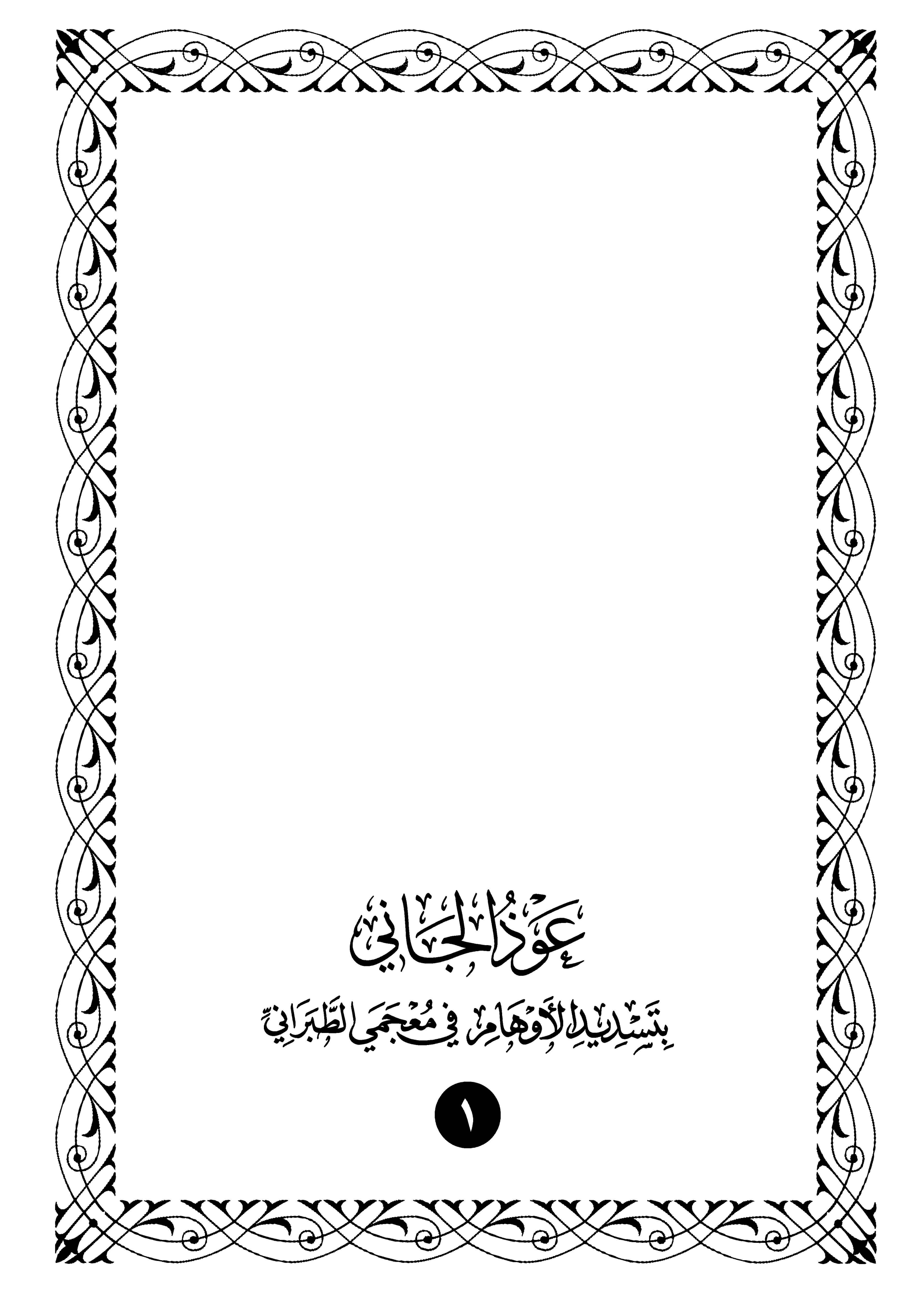
دار إيلاف الدولية
للنشر والتوزيع

عوذ الجاني

بتسديد الأوهام في معجمي الطبراني

تصنيف
أبي إسحاق الحويني

الجزء الأول
(١-١٣٥)



عَوْذُ الجَانِي

بِتَسْدِيدِ الأَوْهَامِ فِي مُعْجَمِي الطَّبَرَانِيِّ

١



الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر
القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما

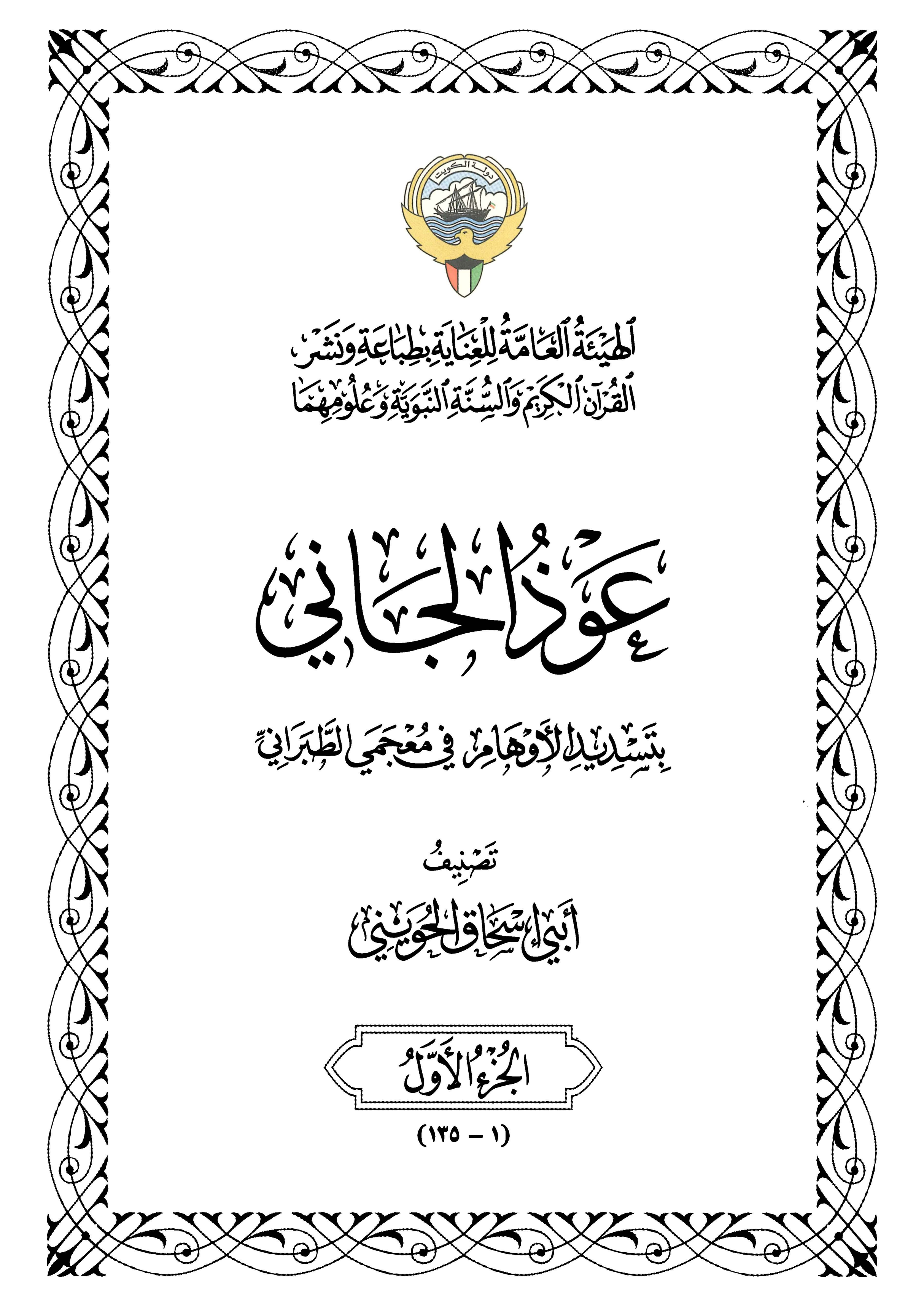
www.qsa.gov.kw

qsakuwait

دار إيلاف الدولية
للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى
(١٤٤٣ هـ / ٢٠٢٢ م)

فرع الجهراء : مجمع جديع المخيال - الدور الأول مقابل جمعية الجهراء
هاتف : ٢٤٥٥٧٥٥٩ - ٠٠٩٦٥/٩٦٩٩٩١٨٢
فرع حولي : شارع المثنى - بجوار مجمع البدري
هاتف : ٢٢٦٤١٧٩٧ - ٠٠٩٦٥/٩٨٨٥٦٥٠٥



الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر
القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما

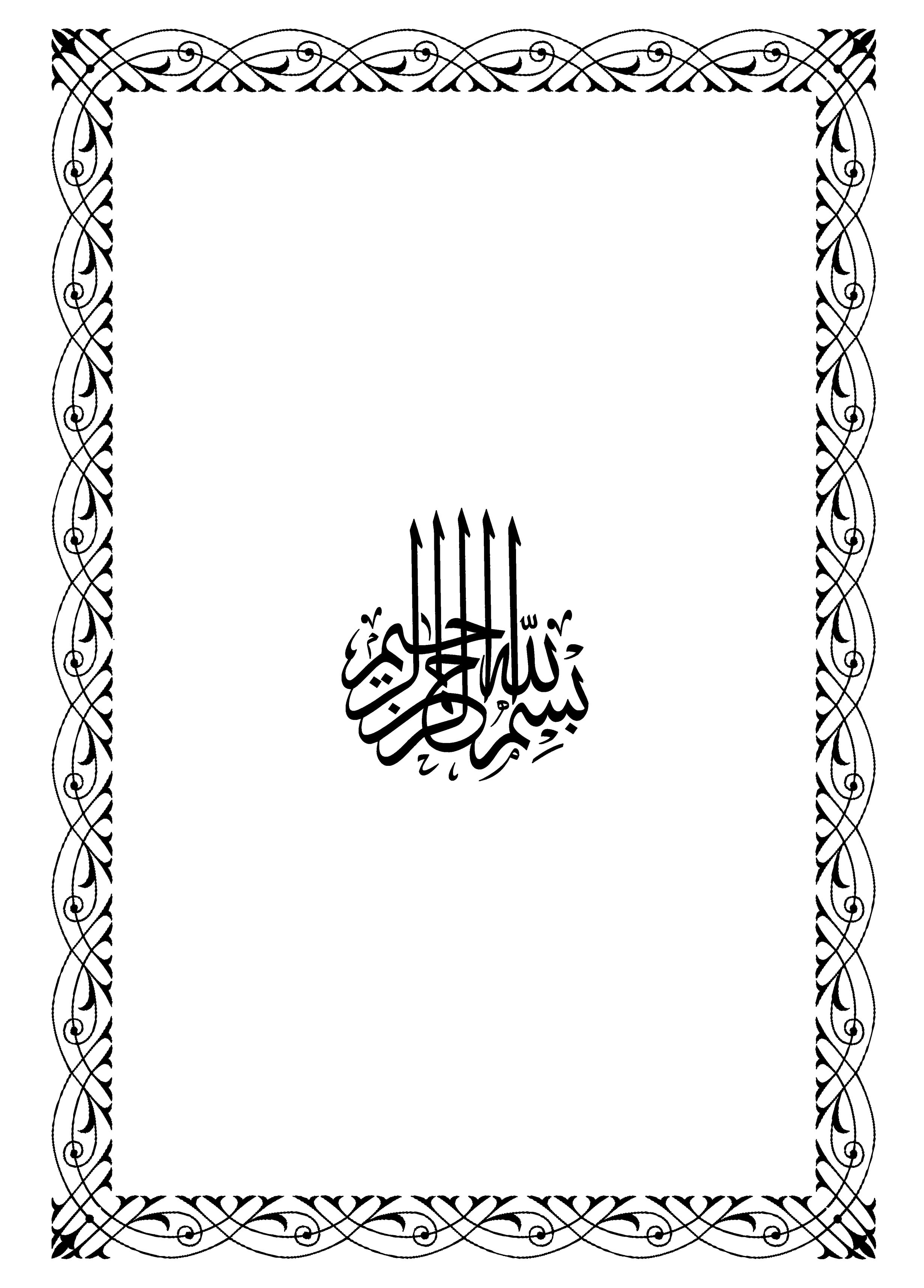
عوذ الجاني

بتسديد الأوهام في معجمي الطبراني

تصنيف
أبي إسحاق الحويني

الجزء الأول

(١ - ١٣٥)


بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحَمْدُ للهِ الَّذِي شَـرَحَ صُدُورَ أَهلِ الإسـلَامِ للهُدَى، وَنَكَتَ في قُلُوبِ أَهْلِ الطُّغيَانِ، فَلَا تَعِي الحِكمَةَ أبدًا، وَأشـهَدُ أَن لَا إِلَهَ إِلَّا الله وَحدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ إلهاً أَحَدَا فرداً صَمَدَا، لمَ يَتَّخِذ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدَا.

وَأَشهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبدُهُ وَرَسُولُهُ، مَا أَعظَمَهُ عَبْدَاً وَسَيِّدًا، وَأَكرَمَهُ أَصلاً وَمَحتِدًا، وَأَبهَـرَهُ صَدرًا وَمَـورِدًا، وَأَطهَرَهُ مَضْجِعًـا وَمَولِدًا، صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَعلَى آلِهِ وَأَصحَابِهِ، غُيُوثِ النَّـدَى، وَلِيُوثِ العِدَى، صَلَاةً وَسَلَامًا دَائِمَينِ من اليَومِ إلى أن يُبعَثَ النَّاسُ غَدًا.

فَهَذَا عِلقٌ نَفيسٌ، وَدُرَّةٌ يَتيِمَةٌ، أَنفقتُ فِيهِ سِنِينَ عَدَدًا من عُمُري، مَعَ حُسـنِ قَصدي في تَأليفِه، فَكُنتُ كُلَّمَا وَقَفتُ علـى مَا أَرَاهُ وَهَمَاً قَيَّدتُهُ، حَتَّى صَارَ عِدَّةَ أَسـفَارٍ، ومَا قَصَدتُ من وِرَائِـهِ تَتبُعَ عَثَرَاتِ العُلَمَاءِ، ولا إِحصَاءَ زَلَّاتِهِم، وإِلَّا فَأَنَا أَولَى بالخَطَأِ منهُم، وهُم أولَى بالصَّوابِ مني، لِأَنَّني أَعتَقِدُ أَنَّهُ مَا بَقِيَ من العِلمِ عندَ المُتَأَخرينَ إِذَا ذُكِرَ الأَوَّلُ إِلَّا فَضلُ بُزَاقٍ، ولَكِنَّ اللهَ تَعالى، نَثَرَ العِلمَ في النَّاسِ، فَلَم يَخُصَّ بِهِ نَاسًـا، ويَحجِبَهُ عن آخَرينَ، بَل جَعَلَهُ مُشتَرَكًا مَقسُومًا بَين

عِبَادِهِ يَفتَحُ للمُتَأخِّرِ ما حجَبَهُ عن المُتقدِّمِ، ويُحيِيهِ بِتَالٍ يَعتَرِضُ على مَاضٍ، كَما يَقُولُ ابنُ قُتَيبَةَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

وَقِصَّتي مَعَ مُعجَمَيّ الطَّبَرانيِّ بَدَأَت مَعَ «المُعجَمِ الصَّغيرِ»، فَكُنتُ بَدَأتُ تَخرِيجَ أَحادِيثِهِ قَديماً سَـنَةِ ١٤٠٧ من الهِجْرَةِ في كِتَابِ «الجَهدُ الوَفيرُ على المُعجَمِ الصَّغيـرِ»، فَكَنتُ أعتَني بِنَقـدِ الطَّبرَاني عندَمَا يَقول: «لَم يَروِهِ عن فُلانٍ، إلَّا فُلانٌ، تَفَرَّدَ بهِ فُلان». فَكُنتُ أَقِفُ عندَ جَمعِ الأَسَانيدِ عَلى مَا يَنقُضُ قَولَهُ، فَأسـتَعظِمُ هَذَا، وأَتَوَهَّمُ أنَّ هَذَا الغَلَطَ لا يَقَعُ منهُ، فَلَمَّا طُبِعَ «المُعجَمُ الأَوسَطُ» زَادَت عِنايَتي بِهِ، لِأَنَّهُ على طَريقَةِ «المُعجَمِ الصَّغير»، سِـوىَ أَنَّهُ في الصَّغِيـرِ يَذْكُرُ حَديثاً وَاحِداً لِشَـيخِهِ، أَمَّا في «الأَوسَـطِ» فيَذْكُرُ عِدَّةَ أَحَاديثَ لِشَـيخِهِ قَد تَتَجَاوَزُ المِئة، فَكُنتُ كُلَّمَا خَرَّجتُ حَديثًا في مَشَـاريعي، أَقِفُ على وَهَمٍ لِأيِّ عَالِمٍ، فَأُقَيِّدُهُ عِندي في كُرَّاسٍ، حَتَّى تَجَمَّعَت عِندي أَوهَامٌ لِعَدَدٍ من العُلَمَاءِ، وَلَم يَخطُر على بَالِي أنْ أجعَلَهُ كِتَاباً مُستَقِلًّا، حتَّى زُرتُ شَـيخَنَا أَبَا عبدِ الرَّحمن مُحمَّدًا نَاصِرَ الدِّينِ الأَلبَانيَّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى في شَهرِ اللهِ المُحرَّم سَنَةَ ١٤٠٧ من الهِجْرَةِ فَرَأيتُ رَجُلاً، لَم تَرَ عَيني مِثلَهُ في اتِّبَاعِهِ للنَّبيِّ ﷺ وأصحَابِه، فَرَحَلتُ إِلَيْهِ مُحِبًّا لِلحَديثِ، وَرَجَعتُ من عِندِهِ مُحِبًّا للسُّـنَّةِ، وبينَهُمَا فَرقٌ كَبيرٌ، فَقَد يَكُـونُ الرَّجُلُ مُحِبًّا لِلحَديثِ، مُشـتَغِلًا بِه، وَهُوَ رأسٌ في البِدعَةِ، إذ يَكُونُ الحَديثُ في حَقِّهِ «صِنَاعَةً» كَسَـائِرِ عُلُومِ الآلات، ولَقَد ذَكَرَ الذَّهبيُّ في «المِيزَانِ» أَحَدَ النَّوَابِغِ مِـن عُلَمَاءِ الأُصولِ ثُمَّ قَـالَ: وَكَان لا يُصلِّي! أَمَّا الَّذي يَتسَنَّنُ فَهَذَا يَكونُ وَكَدُهُ، وسَدَمُهُ، وهِجِيِّرَهُ أن يَعمَلَ بالحَديثِ.

وأَذْكُرُ بِهَذِه المناسَبَةِ أنَّ أبَا القَاسِمِ البَغَويَّ أَرَادَ أنْ يَرحَلَ إلى أحَدِ الشُّيُوخِ لِيسمَعَ منهُ، فَذَهَبَ إلى الإِمَامِ أَحمَدَ لِيَكتُبَ إلى هَذَا الشَّيخِ يُوصِيهِ بِالبَغَوِيِّ، فَكَتَبَ الإِمَامُ إلى ذَلِكَ الشَّيخِ قَائِلاً: قَادِمٌ إلَيْكَ رَجُلٌ يَشْتَغِلُ بالحَديثِ، فقَالَ البَغَويُّ للإِمَامِ: هلَّا كَتَبتَ إلَيْهِ: قَادِمٌ إلَيْكَ رَجُلٌ من أصحَابِ الحَدِيثِ؟ فَقَالَ لَهُ الإِمَامُ: صَاحِبُ الحَديثِ عِندَنا هُو من يَعمَلُ بالحَديثِ.

أَقُولُ: بَعدَ أنْ زُرتُ الشَّيخَ، وفَتَحَ اللهُ لي قَلبَهُ، حَتَّى قَالَ لي: «صَحَّ لَكَ، مَا لَم يَصحَّ لِغَيرِكَ»، بَدَأتُ أرىَ بَعضَ أهلِ البِدَعِ يُؤَلِّفُ كُتُبًا يُحصي فِيهَا أغلاطَ الشَّيخِ عندَهُ، سَواءٌ في الاعتِقَادِ، أو في الحديثِ، أو في الفِقهِ، وَكَتَب في ذَلِك كُتُباً لَيسَ فِيهَا مَا يُمدَحُ إلَّا جَودَةُ حَرفِهَا.

فَكَان من أمري أنَّني أَلَّفتُ كِتَابًا سَمَّيتُهُ: «الثَّمَرُ الدَّاني في الذَّبِّ عن الأَلبَاني» وَجَعَلتُهُ أربَعَةَ أَقسَامٍ:

فَالأَوَّلُ: في تَرجَمَةِ الشَّيخِ رَحِمَهُ اللهُ، وَقَد تَلَقَّيتُهَا منهُ سَمَاعاً، مَعَ قِصَّتي في الرِّحلَةِ إلَيْهِ.

وَالثَّاني: في مناقَشَةِ مُخَالِفيهِ في الحَديثِ أُصُولاً وتَخريجًا.

والقِسمُ الثَّالِثُ: في مناقَشَةِ مُخَالِفيهِ في مَسَائلِ الفِقهِ أُصولاً وتَخرِيجًا، لاسِيَّمَا ما انفَرَدَ بِهِ.

والقِسمُ الرَّابعُ: مَا وَقَعَ في كُتُبِ الشَّيخِ من الأوهَامِ.

وَكَان من شَأني في القِسـمِ الرَابعِ أنْ كَتبتُ مُقدِّمَةً أذْكُرُ فِيهَا أوهَامًا لِعَدَدٍ من العُلَمَـاءِ الكِبَارِ، لأُدَلِّلَ بِهِ علـى أَنَّهُ لَم يَنجُ من الوَهَمِ أَحَدٌ، حَتَّى لَو كَان عَالِماً فَحلاً، نَسـيجَ وَحـدِهِ، فانتَقَيتُ خَمسَ مَائَةَ وَهَمٍ مِمَّا تَجَمَّعَ لَدَيَّ، ونَشَـرتُهُ سَنَة ١٤١٨ من الهجرة باسمِ: «تَنبِيهِ الهَاجِدِ إلى مَا وَقَع من النَّظَرِ في كُتُبِ الأَمَاجِدِ» في مُجَلَّدٍ وَاحِـدٍ. ثُمَّ رَأيتُ أنَّ المُقَدِّمَةَ طَالَـت، فَخَطَرَ لي أنْ أَجعَلَهُ كِتَاباً مُسـتَقِلًّا، ولَيسَ خَاصًّا بِمُقَدِّمةِ القِسمِ الرَّابِعِ من كِتَابي عن الألبَانيِّ، فَنَشَرتُ منهُ سِـتَّةَ مُجَلَّدَاتٍ، ثُمَّ لازِلتُ أَعمَلُ فِيهِ، حتَّى بَلَغَ سِتَّةَ عَشَرَ مُجَلَّداً، وَهُوَ قَيدُ الطَّبعِ، فَجَرَّدتُ منهُ مَا وَقَعَ لي من أَوهَامِ مُعجَمَيّ الطَّبَرانيِّ «الأَوسَطِ والصَّغِيرِ»، ولَم يَنتهِ الأَمرُ بَعدُ، لِأَنَني كُلَّمَا وَقَعتُ على وَهَمٍ أثنَاءَ عَملي دَوَّنتُهُ، وإنَّمَا فَعَلتُ ذَلِكَ نَصِيحَةً لِلمُسلِمينَ، وأَدَاءً لِحَقِّ العِلمِ، وَلَيسَ تَشغِيباً واجتِراءً على العِلمِ وأهلِه.

فَأَرجُو أن أكونَ قَد أَصَبـتُ في ذَلِك، فَأنَا علـى يَقينٍ من وُقُوعِ أَخْطَاءَ لي في كِتَابِي هَذَا، وَلَكِن حَسبي أَنَّني بَذَلتُ مَا اعتَقَدتُهُ صَوَاباً، فَأُنَاشِـدُ من وَقَعَ على خَطَأٍ لِـي أنْ يَكتُبَ إليَّ، لأتَرَاجَـعَ عنهُ دُونَ تَشـغِيبٍ منهُ أداءً لِحـقِّ النَّصِيحَة الَّتي هـيَ «ولِعَامَّتِهِـم» كما قَالَ رَسـول اللهِ ﷺ، فَإنَّ من تَعرَّضَ للتَّصنيفِ إنَّمَا أرَادَ أنْ يُصيبَ الحَقَّ بِكَلامِهِ، فَإذَا أَخْطَـأَ، فَهَذَا نَقِيضُ قَصدِهِ، فإرجَـاعُ الأَمرِ إلى مَحبُوبِهِ وَاجِبٌ لِكُلِّ من لَهُ حَقٌّ عليهِ.

وَكُنتُ أعدَدتُ قُصَاصَاتٍ لِبيَان منهَجِ أئمَّةِ الحَدِيثِ: الَّذينَ يُعنَونَ بِذِكْرِ مَفَارِيدِ الرُّواةِ أمثَالِ البَزَّارِ، والطَّبَرَانيِّ، والدَّارَقُطنيِّ، ومن صنَّفَ في الضُّعَفَاءِ، كابنِ عَدِيٍّ، والعُقَيليِّ وابنِ حِبَّانَ، حتَّى دَاهَمني مَرَضٌ شَخَّصَهُ الأَطِبَّاءُ أَنَّهُ جَلطَةٌ في المُخِّ، أثَّرَ على جَانِبِي الأَيمن، فَتَوَقَّفَتْ يَدي عن الكِتَابةِ إلَّا قَليلاً، ومَا تَعَوَّدتُ أنْ أُملي علىَ أحَدٍ مَا يَكُونُ في خَاطِري، فَعَجَزتُ عن كِتَابَةِ المُقَدِّمَةِ التـي أَرَدتُهَا وكُنتُ وَعَدتُ بِهَا قَديماً، فالحَمدُ لله على كُلِّ حالٍ.

أَمَّا مَوضُوعُ كِتَابـي، فَأَظُنُّ أَنَّهُ «بِكرٌ»، لَم يَفتَضَّـهُ أحَدٌ قَبلي، إلَّا مَا طَالَعَتُـهُ في تَرجَمَـةِ مُغلَطَاي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، أنَّ لَـهُ كِتَابَاً علـى «المُعجَمِ الأَوسَطِ»، لا أدري مَا منهَجُهُ فيهِ، وإنْ كُنتُ أَظُنُّ أنَّ مَوضُوعَهُ قَرِيبٌ من مَوضُوعِ كِتَابي.

ثُمَّ أخبَرَني شَـيخُنَا العَلَّامَةُ مُحمَّدُ الأَمين بُو خُبزَةَ حَفِظَهُ اللهُ، أنَّ لِلشَـيخِ أبي الفَيضِ أحمَدَ الصِّديقِ الغُمَاريِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، كِتَابَاً اسمُهُ «لَيسَ كَذَلِكَ» وأَعطَاني مُصوَّرتَهُ بِخطِّ مؤَلِّفِـهِ، لَكِنِّي تَركتُهُ في مِصرَ ـ وأنا أكتُبُ هَذِه المُقَدِّمَـةَ في مَدينَةِ الدَّوحَةِ عَاصِمَةِ قَطَـر، والكِتَابُ بَعيدٌ عني، فلا زلتُ أطلُبُهُ، لِأعلَمَ منهَجَهُ ومَوضُوعَ كِتَابِهِ، حتَّى ظَفِرتُ بِهِ، فإِذَا هو كَمَوضوعِ كِتَابي، لَكِنَّهُ صَغيرُ الحجمِ، كَثيرُ الأَوهامِ، فَرَأيتُ أنْ أذكُـرُ بَعضَ مَا وَقفـتُ عَلَيهِ مـن أوهَامِهِ فـي هَذَا الكِتَـابِ ـ ولَم استقصِ ـ، ثُمَّ أَذْكُرُ منهَجَهُ في كُتُبِهِ التي انتقَدتُّهُ فيهَا في كتابي: «الزَّنَدُ الوَاري في الرَّدِّ على الغُمَاري» فقد انتقَدْتُهُ في عِدَّةِ كُتُبٍ لَهُ مِثلَ: «فتحِ

المَلِكِ العلـيِّ» و «تَشـنِيفِ الآذَانِ»، وغَيرِهَا. ومِثـلَ كِتَابي الآخَرِ: «التَّنكيلُ والخَسفُ لمن صَحَّحَ حَديثَ: من عَشَق فَعَف».

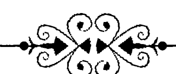
وجَرَّني هَذَا إلىَ النَّظَرِ في بَعضِ كُتُبِهِ، فَإذَا فيهَا مُخَالفاتٌ جسيمَةٌ في الأُصولِ والفُروعِ، لاسِـيَّمَا كِتَابُـهُ الأَخيرُ «المُـدَاوي»، فَإنَّ هَذَا الكِتَـابِ جَمَعَ فيـه ما تَفرَّقَ في سَـائِرِ كُتُبِهِ مـن مُخَالَفَـةِ الحُفَّاظِ المُتَقَدِّمين، والإزراءِ علىَ عِلمِهِم، واتِّهَامِهم بالسـطحِيَّةِ، وقِلَّةِ الفِقهِ، فاختَرتُ نَمَـاذجَ مِمَّا كَتَبتُـهُ قَديمًا، لأُبَيِّـنَ منهَجَهُ فـي التَّصحيحِ والتَّضعيفِ، فَبَانَ لي تَساهُلُهُ في تَقوِيَةِ المناكيرِ، وأَنَّهُ أَشَدُّ تَساهُلاً من السُّـيُوطي وَكَثيرٍ من المُتَأَخِّرين، لاسِـيَّمَا في الأَحَاديثِ الَّتي تَنصُرُ مَذهَبَ المُتَأخِّرينَ من الصُّوفِيَّةِ، حتَّى إنَّهُ أَلَّفَ كِتَاباً يَجزِمُ فِيهِ بِصِحَّةِ سَـمَاعِ الحَسَـنِ البَصريِّ من علي بنِ أبي طَالِبٍ ﷺ لِيُثبِتَ «خِرقَةَ التَّصَوُّفِ». وأرجُو أنْ أكونَ كَشَفتُ منهَجَهُ في هَذَا البَابِ، وهُوَ عَنْدي أعلَمُ الغُمَاريينَ جَميعًا، فَمَا بَالُكَ بِسَائِرِهِم، وهَذَا يَبدُو جَلِيًّا في قَولِ أخيهِ أبي الفَضلِ عَبدِ اللهِ: «من أرادَ عِلمَ الحَديثِ، فَعليهِ بالمُدَاوي»، فَظَهَرَ بِهَذَا مَبلَغُهُ من هَذَا العِلم.

وَهَذَا «المُدَاوي»، لَو أَردنَا أنْ نُحَاكِمَهُ إلى أُصُولِ الفَنِّ، لَجَاءَ الرَّدُّ عَلَيهِ في عِدَّةِ مُجَلَّدَاتٍ، وانتَظِر مَا يَأتي.

فَأنَا أبدَأُ أوّلًا بِذِكْرَ بَعضِ الأَوهَامِ في كِتَابِهِ «لَيسَ كَذَلِكَ»، ثُمَّ أُثَنِّي بِذِكْرَ أَوهَامٍ لَهُ، لا سـيَّمَا فـي «المُدَاوي»، ومن اللهِ أسـتَمِدُّ التَّوفِيقَ والمَعُونَةَ، وهُوَ حَسبِي ونِعمَ الوَكِيل.

قَالَ الغُمَارِيُّ فِي «لَيسَ كَذَلِك» (ص ٦٨ ـ ٦٩): «وَأَخرَجَ الطَّبَرانيُّ في «الصَّغِير» (١٠١٢) قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عليٍّ الْجَارُودِيُّ الْأَصْبَهَانِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَامِرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا النُّعْمَانُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، عَن أَبِي الْعَوَّامِ، عَن قَتَادَة، عَن سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَن أَبِي مُوسَى قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا خَافَ قَوْمًا قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ من شُرُورِهِمْ، وَنَدْفَعُكَ فِي نُحُورِهِمْ».

قَالَ الطَّبَرَانيُّ: «لَمْ يَرْوِهِ عَن سَعِيدٍ إِلَّا أَبُو الْعَوَّامِ عِمْرَانُ الْقَطَّانُ تَفَرَّدَ بِهِ النُّعْمَانُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ». ثُمَّ قَالَ مُتَعَقِّبًا الطَّبَرَانيَّ: «قُلتُ: كَذَا قَالَ، وكَأَنَّهُ يُرِيدُ: لَم يَقُل عَن قَتَادَة، عَن سَعيدِ بنِ أبي بُردَةَ، إلَّا عِمران القَطَّانُ، لِأَنَّ الحَديثَ مَعروفٌ، عَن قَتَادَة، عَن أبي بُردَةَ، لا عَن سَعيدٍ، وَلَيْسَ الأَمرُ كَمَا قَالَ، فَإِنَّ النُّعمَانَ بنَ عبدِ السَّلامِ لَم يَنفَرِد بِهِ، عَن عِمرانَ، بَل تَابَعَهُ عَمرُو بنُ مَرزُوقٍ وأبُو دَاوُدَ. فَالأَوَّلُ: عِنْدَ البَيهقيِّ في «سُنَنِهِ» من طَرِيقِ عبدِ اللهِ بنِ إبرَاهيمَ بنِ مَاسي، ثَنَا إبرَاهيمُ بنُ عبدِ اللهِ، ثَنَا عَمرُو بنُ مَرزُوقٍ، أنبَأَنَا عِمرانُ، عَن قَتَادَة، عَن سَعيدِ بنِ أبي بُردَةَ بِهِ. والثَّاني: عِنْدَ أبي نُعَيمٍ في «تَاريخِ أصبَهَانِ» من طَرِيقِ يَحيَى بنِ أحمَدَ بنِ عِصَامٍ، حَدَّثَني أبي، ثَنَا أبو دَاودَ القَطَّانُ بِهِ.



أَمَّا رِوَايَةُ قَتَادَة، عن أبي بُردَةَ، عن أبي مُوسَى، فَأَخرَجَهُ أحمدُ.. إلخ». انتَهَى كَلَامُهُ

قُلتُ: هَكَذَا قَالَ الغُمَارِيُّ: وَقَد صَدَّرَ تَعَقُّبَهُ للطَّبَرَانِيِّ بِقَولِهِ: «مُتَابَعَاتٌ غَفَلَ عَنهَا الطَّبَرَانِيُّ»، فَزَعَمَ أَنَّ عَمرو بنَ مَرزُوقٍ، وَأَبَا دَاوُدَ الطَّيَالِسِيَّ تَابَعَا النُّعْمَانَ بْنَ عبدِ السَّلامِ، والصَّحِيحُ أَنَّهُمَا خَالَفَاهُ، أَمَّا مُتَابَعةُ عَمرو بنِ مَرزوقٍ، والطَّيَالِسِيِّ فَأَخرَجَهُمَا البَيهَقيُّ (٢٥٤/٥) قَالَ: أخبَرَنا أبو بَكرِ بن فُورَكَ، نَا عبدُ اللهِ بنُ جَعفَرٍ، ثَنَا يُونُسُ بنُ حَبيبٍ (ح)، وأَخبَرَنَا علي بنُ أحمَدَ بنِ عَبدَانَ، نَا أحمَدُ بنُ عُبَيدٍ الصَّفَّارُ، ثَنَا عبَّاسٌ الأسفَاطِيُّ، ثَنَا عَمرو بنُ مَرزوقٍ قَالَ: ثَنَا عِمرانُ القَطَّانُ، عن قَتَادَة، عن أبي بُردَةَ، عَن أبي مُوسى أنَّ النَّبيَّ ﷺ كَانَ إذَا خَافَ قَوماً، قَالَ: «اللَّهُمَّ إنِّي أَجْعَلُكَ فِي نُحُورِهِم، وَأَعُوذُ بِكَ من شُرُورِهِم».

وَأَخرَجَهُ أحمدُ (٤١٤/٤)، وابنُ المُقري في «مُعجَمِهِ» (١٣٥٨)، وأَبو نُعَيمٍ في «أخبَارِ أصبَهَانِ» (٣٥٩/٢)، عن الطَّيَالِسِيِّ، وَهُوَ في «مُسنَدِهِ» (٥٢٦).

وَأَخرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ في «الأَوسَطِ» (٢٥٣١)، والبَيهَقيُّ (١٥٢/٩)، والأصبَهَانِيُّ في «التَّرغيب» (١٢٧١)، عَن عَمرِو بنِ مَرزُوقٍ، عَن عِمرانَ القَطَّانِ، عَن قَتَادَة، عَن أبي بُردَةَ بِهَذَا.

فَقَد رَأَيتَ أنَّ عَمرو بنَ مَرزوقٍ والطَّيَالِسِيَّ رَوَيَاهُ، عَن عِمرَانَ، عَن قَتَادَةَ، عَن أبي بُردَةَ، وَخَالَفَهُمَا النُّعمَانُ بنُ عَبدِ السَّلامِ، فَروَاهُ عَن

عِمرانَ، عَن قَتَادَة، عَن سَعيدِ بنِ أبي بُردَةَ عَن أَبِيهِ، عَن أبي مُوسَىَ، فَأَينَ المُتَابَعَةُ التي ادَّعَاهَا الغُمَارِيُّ؟

فَقَد رَوَاهُ غَيرُ وَاحِدٍ، عَن قَتَادَة، عَن أبي بُردَةَ، دُونَ ذِكْرِ وَاسِطَةٍ بَيْنَهُمَا.

أَخرَجَهُ أبو دَاودَ (١٥٣٧)، والنَّسَائِيُّ في «اليَوم واللَّيْلَة» (٦٠١)، وأَحمَدُ (٤/٤١٤ ـ ٤١٥)، وابنُ السُّنيِّ في «اليَومِ واللَّيلةِ» (٣٣٤)، والبَزَّارُ (٣١٣٦)، والرُّوَيَانيُّ (٤٦١)، وابنُ حِبَّانَ (٤٧٦٥)، والحَاكِمُ (٢/١٤٢)، والبَيهَقيُّ (٥/٢٥٣)، وفي «الدَّعَواتِ الكَبيرِ» (٤٢٠)، والقُضَاعيُّ في «مُسنَدِ الشِّهَابِ» (١٤٨٢)، عَن هِشَامِ الدَّستِوَائيِّ..

والبَزَّارُ (٣١٣٧)، وأبو عَوانَةَ (٦٥٦٧)، عَن مَطَرِ الوَرَّاقِ..

وَأبُو عَوَانَةَ (٦٥٦٦)، عَن الحَجَّاجِ بنِ الحجَّاجِ، ثَلاثَتُهُم عَن قَتَادَة بِهَذَا الإسنَادِ.

وَخَالَفَهُم هَمَّامُ بنُ يحيى، فَرَوَاهُ عَن قَتَادَة، قَالَ: كَانَ النَّبيُّ ﷺ إذَا خَافَ قَوماً فَذَكَرَهُ.

أَخرَجَهُ أبو عَوَانَةَ (٦٥٦٧) قَالَ: حَدَّثَني جَعفَرُ بنُ مُحمَّدٍ القَطَّانُ، ثَنَا سَعِيدُ بنُ عَبدِ المَلِك، ثَنَا عبدُ الرَّحمن بنُ مَهدِيٍّ بِهَذَا مُعضَلاً.

قُلتُ: فَقَد رَأَيتَ أنَّ كُلَّ من رَوَاهُ عَن قَتَادَة، إنَّمَا يَروِيه عَنهُ، عَن أبي بُردَةَ دونَ واسِطَةٍ بينَهُمَا.

فَقَد صَحَّحَهُ الحَاكِمُ علىَ شَرطِ الشَّـيخَينِ، وتَابَعَه في تَصحِيحِهِ جَمَاعَةٌ مـن المُتَأَخِّرِينَ، وفِيهِ نَظَرٌ، لأنَّ ابنَ مَعيـنٍ قَالَ: «إنَّ قَتَادَة لَم يَسمَع من أبي بُردَةَ». واللهُ أعلَمُ.

• قَالَ الغُمَارِيُّ (ص٩١ ـ ٩٢): «وَأَخرَجَ الطَّبَرَانِيُّ في «الصَّغيرِ» (١٠٢٧) قَالَ: حَدَّثنَا نَفِيسٌ الرُّومِيُّ، بِمَدِينَةِ عَكَّا، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ إِسْـحَاقَ الطَّبَرَانِيُّ، حَدَّثنَا يَحْيَى بْنُ عِيسَى الرَّمْلِيُّ، حَدَّثنَا الْأَعْمَشُ، عَن أَبِي وَائِلٍ، عَن عَبْـدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُـولُ اللهِ ﷺ: «انْظُـرُوا إِلَى من هُـوَ دُونَكُمْ، وَلَا تَنْظُرُوا إِلَى من هُوَ فَوْقَكُمْ، فَإِنَّهُ أَجْدَرُ أنْ لَا تَزْدَرُوا نِعْمَةَ اللهِ»

قَالَ الطَّبَرَانِيُّ: «لَمْ يَرْوِهِ عَـن الْأَعْمَشِ عَن أَبِي وَائِلٍ إِلَّا يَحْيَى بْنُ عِيسَى تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ إِسْحَاقَ، وَرَوَاهُ أَصْحَابُ الْأَعْمَشِ، عَن الْأَعْمَشِ، عَن أَبِي صَالِحٍ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ».

فَقَالَ الغُمَـارِيُّ مُسـتَدرِكًا: «مُتَابَعةٌ غَفَلَ عَنهَا كلٌّ مـن الطَّبَرانيِّ والحَاكِمِ، فَعَزَا حَدِيثاً رَوَاهُ ابنُ الأعرابيِّ في «مُعجَمِهِ»، والمُخَلِّصُ في «فَوَائِدِهِ»، والقُضَاعِيُّ في «مُسنَدِ الشِّهَابِ»، وغَيرُهُم، كُلُّهُم من طريقِ مَالِكُ بْنُ سُـعَيْرِ بْنِ الْخِمْسِ، عَـن الْأَعْمَشِ، عَـن أَبِي صَالِحٍ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ قَـالَ: قَالَ رَسُـولُ اللهِ ﷺ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَـا أَنَا رَحمَةٌ مُهدَاةٌ». وَلَفظُ الطَّبَرَانِيِّ: «بُعِثْتُ رَحْمَةً مُهْدَاةً». ثُمَّ نَقَلَ كَلَامَ الطَّبَرَانِيِّ: لَمْ يَرْوِهِ عَن الْأَعْمَشِ، إِلَّا مَالِكُ بْنُ سُعَيْرٍ.

ثُمَّ تَعَقَّبَ الطَّبَرَانـيَّ قَائِلاً: «قُلتُ: وَلَيسَ كَذلِـك، بَل رَوَاهُ وَكِيعٌ أيضًا. قَالَ ابنُ سَـعدٍ في «الطَّبَقَاتِ»: أخبَرَنَا وَكِيعُ بـنُ الجَرَّاحِ، ثَنَا

الأَعمَشُ، عَن أبي صَالِحٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَأَيُّهَا النَّاسُ! إنَّمَا أَنَا رَحمَةٌ مُهدَاةٌ» وبِـهِ يُتَعَقَّبُ علـى الحَاكِمِ إذ قَـالَ: صَحيحٌ عَلَى شَـرطِهِمَا، فَقَد احتَجَّا جَمِيعاً بِمَالِكِ بنِ سُـعَيْرٍ، والتَّفَرُّدُ من الثِّقَاتِ مَقبُولٌ. فَإِنَّهُ يُشِيرُ إلى مَالِكِ بنِ سُعَيْرٍ، وَأَنَّه تَفَرَّدَ بِهِ عَن الأَعمَشِ، وهُوَ بَاطِلٌ، كَمَا تَرَىَ». انتهَىَ كَلامُ الغُمَارِيِّ.

قُلتُ: وَكَلامُ الغُمَارِيِّ بَاطِلٌ كَما تَرىَ وهَاكَ البَيَانُ:

فَأَخرَجَ التِّرمِذِيُّ في «العِلَلِ الكَبيرِ» (٨٦٥)..

والبَزَّارُ (٩٢٠٥)..

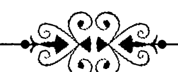
والطَّبَرَانِيُّ في «الأَوسَـطِ» (٢٩٨١)، وفي «الصَّغيـرِ» (٢٦٤) قَالَ: حَدَّثَنَا إسمَاعيلُ بنُ أحمدَ البَصريُّ وَكِيلُ أكثَمَ..

والمُخَلِّصُ في «الفَوائدِ» (٢٩٨٩) قَالَ: حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ مُحمَّدِ بنِ صَاعِدٍ..

وابنُ الأَعرابيِّ في «مُعجَمِهِ» (٤٢٥٢)، ومـن طَرِيقِهِ القُضَاعيُّ في «مُسنَدِ الشِّهَابِ» (١١٦٠) قَالَ: حدَّثَنا يَعقُوبُ بنُ مُجَاهِدٍ..

والحَاكِـمُ (٣٥/١)، عَـن إبرَاهيمَ بـنِ أبي طَالِـبٍ، ومُحمَّدِ بنِ إسحَاقَ بنِ خُزَيمَةَ..

والرَّامَهُرمُزيُّ في «الأَمثَـالِ» (١٣) قَالَ: حَدَّثَنَا أبي في عَدَدٍ منهُم: الحَسَـنُ بنُ المُثَنَّى، وأبُو جَعفَرٍ الحَضْرَمِيُّ، وأبو يَحيَى السَّـاجِيُّ، ويَعقُوبُ بنُ مُجَاهِدٍ، وابنُ البِرتيِّ، وَغَيرُهُم..



وَالبَيهَقيُّ في «الدَّلائِلِ» (١٥٧/١)، وفي «الشُّعَبِ» (١٣٤٠)، عَن إبرَاهيمَ بنِ أَبي طَالِبٍ..

والبَيهَقيُّ في «الدَّلائِلِ» (١٥٧/١ ـ ١٥٨)، عَن الحُسَينِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ زِيَادٍ، وأبي رَوقٍ أحمَدَ بنِ مُحمَّدِ بنِ بَكرٍ الهِزَّانِيِّ..

والقُضَاعيُّ (١١٦١)، عَن أبي العبَّاسِ سَهلِ بنِ أبي سَهلٍ الوَاسِطيِّ، قَالَوا جَمِيعاً..

ثَنَا أبو الخَطَّابِ زِيَادُ بنُ يَحيى الحسَّانيُّ، ثَنَا مَالِكُ بنُ سُعَيْرٍ، عَن الأَعمَشِ، عَن أبي صَالِحٍ، عَن أبي هُرَيْرَةَ مَرفُوعَاً، فَذَكَرَهُ.

وَتُوبِعَ زِيَادٌ. تَابَعَهُ مُؤَمَّلُ بنُ إهَابٍ، ثَنَا مَالِكُ بنُ سُعَيرٍ بِهَذَا الإسنَادِ سَوَاءٍ.

أَخرَجَهُ الآجُرِيُّ في «الشَّرِيعَةِ» (١٠٥٧)، والرَّامَهُرمُزِيُّ في «الأَمثَالِ» (١٣) قَالَا: حَدَّثَنَا أبو مُحَمَّدٍ عَبدُ اللهِ بنُ العَبَّاسِ الطَّيَالِسيُّ، ثَنَا مُؤَمَّلُ بنُ إهَابٍ، ثَنَا مَالِكُ بنُ سُعَيرٍ بِهَذَا.

وَصَحَّحَهُ الحَاكِمُ عَلَى شَرطِ الشَّيْخَينِ، وَهُوَ خَطَأٌ، كَما يَأتي.

قُلتُ: كَذَا رَوَاهُ مَالِكُ بنُ سُعَيرٍ، عَن الأَعمَشِ مَوصُولاً. وَخَالَفَهُ وَكِيعٌ ـ الجَبَلُ الأَشَمُّ ـ رَواهُ عَن الأَعمَشِ، عَن أبي صَالِحٍ، عَن النَّبيِّ ﷺ مُرسَلاً.

أَخرَجَهُ ابنُ أبي شَيبَةَ (٥٠٤/١١)..

وابنُ سَعدٍ في «الطَّبَقَاتِ» (١٦٣/١ ـ ط الخَانجِي)..

وإبرَاهيمُ بنُ عبدِ اللهِ العَبسيُّ في «نُسخَةِ وَكِيعٍ» (٢٩) ومن طَرِيقِهِ ابنُ الأَعرَابيِّ في «مُعجَمِهِ» (١٠٨٨)، والبَيهَقيُّ في «الدَّلائِلِ» (١٥٨/١)..

والبَيهَقيُّ أيضًا في «الدَّلائِلِ» وفي «الشُّعَبِ» (١٣٣٩)، عَن أحمَدَ بنِ عبدِ الجبَّارِ قَالَ: أربَعَتُهُم: ثَنَا وَكيعٌ، عَن الأعمَشِ، عَن أبي صَالِحٍ مُرسَلاً.

وَخَالَفَهُم عبدُ اللهِ بنُ نَصرٍ قَالَ: ثَنَا وَكِيعٌ، عَن الأَعمَشِ، عَن أبي صَالِحٍ، عَن أبي هُرَيْرَةَ مَرفُوعاً، فَذَكَرَهُ.

أَخرَجَهُ ابنُ عَدِيٍّ في «الكَامِلِ» (١٥٤٦/٤) قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بنُ سِنَان المنبَجِيُّ، ثَنَا عبدُ اللهِ بنُ نَصرٍ، ثَنَا وَكِيعٌ بِهَذَا.

قَالَ ابنُ عَدِيٍّ: «وَهَذَا غَيرُ مَحفُوظٍ عَن وَكيعٍ، عَن الأَعمَشِ، وعبدُ اللهِ بنُ نَصرٍ هَذَا لَهُ غَيرُ مَا ذَكَرْتُ ممَّا أَنكَرتُ عليهِ». أهـ ـ

وَيَدُلُّ على ذَلِكَ أنَّ علي بنَ مُسهِرٍ رَوَاهُ عَن الأَعمَشِ، عَن أبي صَالِحٍ مُرسَلاً، كَما رَوَاهُ وَكيعٌ.

أَخرَجَهُ الدَّارِميُّ (١٧) قَالَ: أخبَرَنَا إسمَاعيلُ بنُ الخَليلِ، ثَنَا عليُّ بنُ مُسهِرٍ، ثَنَا الأَعمَشُ بِهَذَا.

فَقَد رَأَيْتَ ـ أيَّدَكَ اللهُ ـ أنَّ وَكِيعَاً وعليَّ بنَ مُسهِرٍ، رَوَيَاهُ عَن الأَعمَشِ مُرسَلاً. بينَمَا وَصَلَهُ مَالِكُ بنُ سُعَيرٍ. ولا يَشُكُّ عَالِمٌ بالحَدِيثِ أنَّ رِوَايَةَ مَالِكٍ لا تَصِحُّ، وهَكَذَا صَرَّحَ كِبَارُ الحُفَّاظِ.

فَقَد سَــأَلَ التِّرمِذِيُّ البُخَارِيَّ عَن هَذَا الحَديثِ فَقَالَ: «يَروُوُنَ هَذَا عَن أبي صَالِحٍ، عَن النَّبيِّ ﷺ مُرسَلاً».

وَقَالَ البَزَّارُ: «وَهَذَا الحَديثُ لا نَعلَمُ أَحَداً وَصَلَهُ عَن أبي صَالِحٍ، عَن أبي هُرَيرَةَ، إلَّا مَالِكُ بنُ سُــعَيرٍ، وَغَيرُهُ يُرسِــلُهُ فَــلا يَقُولُ: عَن أبي هُرَيرَةَ، إنَّمَا يَقُولُ: عَن أبي صَالِحٍ، عَن النَّبيِّ ﷺ» وَكَذَلِكَ صَرَّحَ الدَّارَقُطنيُّ في «العِلَلِ» والبَيهَقيُّ أَنَّ المُرْسَلَ هُوَ المَحْفُوظُ.

وَكُنْتُ اغْتَرَرْتُ بُرْهَةً من الدَّهْرِ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ بنِ عَبْدِ اللهِ، رَوَى هَذَا الحَدِيثَ فِي «نُسْخَةِ وَكِيعٍ» مَوْصُولا، حَتَّى رَاجَعْتُ الأَصلَ، فَوَجَدْتُّ أنَّ زِيَادَةَ أَبِي هُرَيْرَةَ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ.

وَقَدْ نَبَّهَ صَاحِبُنَا عَبدُ الجَبَّــارِ الفِرْيِوَائِيُّ مُحَقِّقُ النُّسْــخَةِ أَنَّ ذِكْرَ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْجُودٌ فِي نُسْــخَةٍ، وَمَفْقُودٌ فِي أُخْرى. وَلَسْــتُ أَشُكُّ أَنَّ زِيادَةَ أَبِي هُرَيرةَ، خَطأٌ بِدَلِيلِ أَنَّ ابنَ الأَعْرَابِيِّ، رَوَاهُ عَن شَيْخِهِ إِبْرَاهِيمَ صَاحِبِ الجُزْءِ مُرْسَلا.

وَمن الغَرِيبِ أنَّ الغُمَاريَّ تَعَقَّبَ الطَّبَرَانيَّ بِالرِّوَايَةِ المُرسَلَةِ، وَزَعَمَ أَنَّهَا غَفلَةٌ من الطَّبرَانيِّ، وَقَد عَلِمنا من الغَافِلُ.

قَالَ الغُمَاريُّ (ص١٠١): «حَدِيثٌ صَحيحٌ بِشَاهِدٍ ومُتَابَعَةٍ، لَم يَعرِفهُ ابنُ القَيِّمِ. أَنْكَرَ ابنُ القَيِّمِ في «مَدارجِ السَّالِكِينَ» أَنْ يَكُونَ الحُزنُ من «منازِلِ السَّائِرينَ»، وقَالَ أَثْنَاءَ كَلَامِهِ علىَ ذَلِكَ: «وأَمَّا الخَبَرُ المَرَوَى: إنَّ اللهَ يُحبُّ كُلَّ قَلبٍ حَزينٍ، فَلا يُعرَفُ إسنَادُهُ، ولا من رَوَاهُ.

• **قُلتُ**: وَلَيْسَ كَذَلِك، بَل إسنَادُهُ معروفٌ، وَرَوَاهُ أئِمَّةُ الحَدِيثِ المشَاهِيرُ في مُصَنَّفَاتِهِم المُتَدَاوَلَةُ بَينَ أَهلِ الحَدِيثِ، كَالطَّبَرَانيِّ، وأبي نُعَيمٍ، والحَاكِمِ، والقُضَاعيِّ في «مُسنَدِ الشِّهَابِ»، والدَّيْلَميِّ في «مُسنَدِ الفِردَوسِ»، وغَيرِهِم.

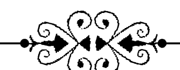
قَالَ الطَّبرَانيُّ في «الكَبيرِ»: «ثَنَا أحمَدُ بنُ عبدِ الوَهَّابِ، ثَنَا أبو المُغِيرَةِ، ثَنَا أبو بَكرِ بنُ أَبي مَريَمَ، عَن ضَمرَةَ بنِ حَبيبٍ، عَن أبي الدَّردَاءِ، عَن النَّبيِّ ﷺ بِهِ.

وَرَوَاهُ أبو نُعَيمٍ في «الحِليَةِ»، عَن الطَّبَرانيِّ. وَرَوَاهُ الحَاكِمُ في «المُستَدرَكِ»، عَن أَبي العبَّاسِ الأَصَمِّ، عَن مُحمَّدِ بنِ عَوفٍ الطَّائِيِّ، عَن أبي المُغِيرَةِ بِهِ.

وَروَاهُ القُضَاعيُّ في «مُسنَدِ الشِّهَابِ» من طَريقِ الفِريَابيِّ، عَن أَيُّوبَ بنِ سُلَيمَان بنِ عبدِ الرَّحمن، ثَنَا عَمرُو بنُ بِشرِ بنِ السَّرحِ، ثَنَا أبو بَكرِ بنُ أبي مَريَمَ بِهِ». انتهَى كَلامُ الغُمَاريِّ.

• **قُلتُ**: هَكَذَا صَحَّحَ الغُمَاريُّ الحَدِيثَ، ولَم يَذْكُرَ حُجَّتَهُ في ذَلِكَ، وَهُوَ من أَكثَرِ النَّاسِ تَسَاهُلاً، وإهمَالاً لِقَوَاعِدِ المُحَدِّثِينَ، وَمن أكثَرِهِم ازدِرَاءً لِأئِمَةِ الحَدِيثِ المُتَقَدِّمِينَ كَأَبِي حَاتِمٍ، وأبي زُرْعَةَ، والدَّارَقُطنيِّ، وضُرَبَائِهِم، وَهَذَا الحَديثُ لا يُمكِنُ تَصحِيحُهُ على القَواعِدِ وَهَاكَ البَيَانُ:

فَقَد أَخرَجَهُ الخَرَائِطِيُّ في «اعتلالِ القُلُوب» (ق ٢/٣)، وابنُ أبي الدُّنيا في «الهمِّ والحَزَنِ» (ق ١/٢)، وابنُ عَديٍّ في «الكَامِلِ»



(٤٧١/٢)، والطَّبَرانيُّ في «مُسنَد الشَّاميِّين» (١٤٨٠)، وعَنه أبو نُعيمٍ في «الحِلية» (٩٠/٦)، والحاكمُ في «المُستدرَك» (٣١٥/٤)، وعَنه البَيهَقِيُّ في «الشُّعَب» (ج ٣/ رقم ٨٦٥)، والقُضاعِيُّ في «مُسنَد الشِّهاب» (١٠٧٥) من طريق أبي بكرِ بنِ أبي مَريمَ، حدَّثَنا ضَمرَةُ بنُ حَبِيبٍ، عَن أبي الدَّرداء مرفُوعًا فذَكَرَه.

قَالَ الحاكمُ: «صحيحُ الإسنادِ»، فرَدَّهُ الذَّهَبيُّ بقوله: «قلتُ: مع ضَعفِ أبي بكرٍ، منقَطِعٌ» اهـ.

• **قلتُ**: أَمَّا أبو بَكرٍ فَضَعِيفٌ جدًّا. لكنَّه لم يتفرَّد به

فتابَعَهُ مُعاويةُ بنُ صالحٍ، فَرَوَاهُ عَن ضَمرَةَ بنِ حَبِيبٍ بسَنَدِهِ سَوَاء.

أَخرَجَهُ البَزَّارُ (ج ٤/ رقم ٣٦٢٤)، والطَّبَرانيُّ في «مُسنَدِ الشَّاميِّين» (٢٠١٢)، والبَيهقِيُّ في «الشُّعَبِ» (ج ٣/ رقم ٨٦٦) من طُرُقٍ عَن عَبدِ اللهِ بنِ صَالِحٍ، حدَّثَني مُعاويةُ بنُ صَالِحٍ بهذا.

قَالَ الهَيثميُّ في «المَجمَعِ» (٣٠٩/١٠ ـ ٣١٠): «إسنادُه حَسَنٌ»، كَذَا قَالَ!

والإسنادُ منقَطِعٌ بين ضَمرَةَ بنِ حبيبٍ، وأبي الدَّردَاء، كَمَا قَالَ الذَّهبيُّ.

قَالَ البَزَّار: «لا نَعلَمُ أحدًا رواه عَن النَّبيِّ ﷺ إلَّا أبو الدَّرداءِ، ولا له إسنادٌ غيرَ هذا».

وَكَلامُ البَزَّارِ مُتعقَّبٌ بِرِواية أبي بكرٍ بن أبي مريم. واللهُ أعلَمُ

وطَرِيقُ البَزَّار أنظفُ؛ ومُعاويةُ بـنُ صالحٍ ثقةٌ، ولكنَّ الرَّاوي عَنه عبدُ اللهِ بنُ صالحٍ، وهو كاتِبُ اللَّيث، فيه مقَالٌ. ولذلك قَالَ البَيهَقِيُّ عَقِبَ روايـة مُعاويةَ بنِ صالحٍ: «وهذا الإسـنادُ أصـحُّ»، ولا يَقصِدُ تصحيحَـه بهذه العبـارة، لكـن يَقصِد أَنَّـهُ: أقلُّ ضعفًا مـن طريقِ أبي بكرِ بن أبي مَريـم. وهذه العِبارةُ تأتي كثيرًا على أَلسِـنَةِ النُّقَّاد، ولا يَقصِدُون بها تَصحيحَ الإسنادِ أو الحديثِ.

ونَظِيرُ هذا: أنَّ الدَّارَقُطنيَّ سُـئل عَن مُحمَّد بن الحَسَنِ الشَّيبانيِّ صاحبِ أبي حَنِيفـةَ: «ما دَرَجَتُه في الحديث؟»، فَقَـالَ: «أعورُ بين عميانَ»، وهو يُزَكِّيه بهذه العِبارة، وإنْ وَصَفَـه بِالعَوَر؛ فكَأَنَّهُ قَالَ: له بعضُ حِفظٍ في قومٍ لا يَحفَظُون الحديثَ ولا يَضبِطُونَه.

وكذلِكَ ما يقُولُه بعضُ المُتأخِّرينَ فـي الحُكم على الحديث، فيَقُولُون: «رِجالُه رجال الصَّحيـح»، أو «رِجالُه ثقاتٌ»، أو «رجالُه مُوَثَّقُون»، كُلُّ هذه العِبارات لا يُقصَد بها تصحيحُ الإسـناد. فكُن منها على ذِكْرٍ، فكَم وَقَعَ بسببها ناسٌ في تصحيح أحاديثَ ضعيفةٍ. واللهُ المُوَفِّق.

ومَعلُومٌ أنَّ الكُتُبَ التي عَزَىَ إليَهَـا الغُمَاريُّ الحَديثَ، هيَ التي تَجمَعُ الغَرَائِبَ وَالمناكِيرَ بِاستِثنَاءِ المُستَدرك، فَهُوَ أَشهَرُ هَذه الكُتُبِ، وإنْ كَانَ يَجمَعُ غَرَائِبَ وَمناكيرَ أَيضاً.

ومَقصُودُ ابنِ القَيِّمِ بِكَلامِهِ، الكُتُبَ المَشـهُورَةَ، كَالكُتُبِ السِّـتَّةِ والمَسَانِيدِ.

وَقَالَ الغُمَارِيُّ أيضًا (ص ١٠٤): «مُتَابَعــةٌ غَفَلَ عَنهَا أبو نُعَيم. قَالَ أبو نُعيمٍ في «الحِليَــةِ»: حَدَّثَنــا مُحَمَّدُ بنُ المُظَفَّــرِ، ثَنَا عبدُ الله بنِ مُحمَّدِ بنِ جَعفَــرٍ، ثَنَا أحمَدُ بنُ يحيــىَ الأَوديُّ، ثَنَا إســمَاعيلُ بنُ أبي الحَكَــمِ، قَالَ يَحيى بــنُ اليَمَانِ، عَن سُــفيَانَ، عَــن حَبيبِ بنِ أبي ثَابِتٍ، عَن أبي الطُّفَيلِ قَالَ: قَالَ رَســولُ الله ﷺ: «الأَروَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ، فَمَا تَعَارَفَ منهَا ائتَلَــفَ، وَمَا تَنَاكَرَ منهَــا اختَلَفَ». ثُمَّ قَالَ أبو نُعَيمٍ: «غَرِيبٌ من حَديثِ سُــفيَانَ وَحَبِيبٍ، لَم نَكتُبْهُ إلَّا من هَذَا الوَجهِ». قَالَ الغُمَاريُّ: قَد رَوَاهُ أيضًا مُحَمَّدُ بنُ كَثِيرٍ، عَن سُفيَانَ، عَن حَبيبٍ، لَكِنَّهُ قَالَ: عَن أبي الطُّفَيلِ، عَن عليٍّ مَوقُوفاً. أَخرَجَهُ ابنُ حِبَّانَ في «رَوضَةِ العُقلاء» قَــالَ: حَدَّثنَا أبو خَلِيفَةَ، ثَنَــا مُحَمَّدُ بنُ كَثِيرٍ بِهِ. وَقَولُهُ هوَ الصَّوَابُ عِندَنَا. واللهُ أعلَمُ، فَإِنَّ يَحيَى بنَ اليَمَانِ تَغيَّرَ وَسَاءَ حِفظُهُ». انتَهَى كَلامُ الغُمَاريِّ.

• **قُلتُ**: كَذَا قَالَ، وأَقَلُّ النَّاسِ عِلماً بِالحَديثِ يَعلَم أنَّ هَذِه مُخَالَفَةٌ، لا مُتَابَعةٌ، وبَيَــانُ ذَلِكَ أنَّ يَحيى بنَ اليَمَانِ حَــدَّثَ عَن الثَّوريِّ، عَن حَبيبٍ، فَجَعَلَهُ من مُســنَدِ أبي الطُّفَيلِ مَرفُوعَاً، بَينَمَا رَوَاهُ مُحَمَّدُ بنُ كَثِيرٍ، عَن الثَّوريِّ، عَن حَبيــبٍ، فَجَعَلَهُ عَــن أبي الطُّفَيلِ، عَن عليٍّ مَوقُوفاً. فَهذِه مُخَالَفَةٌ ولَيسَت مُتَابَعةً.

وَقَد ورَدَ عَن عليٍّ مَوقُوفاً، من وَجهٍ آخَرِ، أَخرَجَهُ العُقَيليُّ (٣٦٧/١) قَالَ: حدَّثَنَا جَدِّي، عَن عبدِ اللهِ بنِ رَجاءٍ، عَن إسرائيلَ بنِ يُونُسَ، عَن أبي إســحَاقَ، عَن الحَارثِ، عَن علــى مَوقُوفاً. وَهَذَا بَاطِــلٌ أَيضاً، والحَارِثُ الأَعوَرُ مَترُوكٌ.

وَقَد وَرَدَ مَرفُوعَاً عَن عليٍّ رضي الله عنه.

أَخرَجَهُ الطَّبرَانيُّ في «الأَوسَطِ» (٥٢٢٠)، والعُقَيليُّ في «الضُّعَفَاءِ» (٣٦٧/١)، والحَاكِمُ (٣٩٦/٤ ـ ٣٩٧) بِبَعضِهِ، وأبو الشَّيخِ في «الأَمثَالِ» (١٠)، وأبو نُعَيمٍ في «الحِليَةِ» (١٩٦/٢)، وفي «مَعرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (٤٩٤٥) من طَرِيقِ عبدِ الرَّحمن بنِ مَغرَاءَ، ثَنَا الأَزهَرُ بنُ عبدِ اللهِ الأَوديُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَجلانَ، عَن سَالِمِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَر، عَن أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ لعليِّ بنِ أبي طَالبٍ: يا أَبَا حسَنٍ! رُبما شَهدتَ وَغبنَا، وربَّما شَهدنَا وغبتَ، ثلاثٌ أسأَلكَ عَنهُنَّ، هل عِندكَ منهنَّ علمٌ؟ قَالَ عليٌّ: وَمَا هُنَّ؟ قَالَ: الرَّجُلُ يحبُّ الرَّجُلَ، ولَم يرَ منهُ خيراً، والرَّجُلُ يبغُضُ الرَّجُلَ، ولَم يرَ منهُ شَرًّا. قَالَ: نَعَم. قَالَ رسول الله ﷺ: «إنَّ الأَرْوَاحَ في الهَوَاءِ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ تَلتَقِي، فَتشَامَّ، فَمَا تَعَارَفَ منهَا ائْتَلَفَ، وَمَا تَنَاكَرَ منهَا اخْتَلَفَ». قَالَ عُمَرُ: وَاحِدَةٌ، والرَّجُلُ يحَدِّثُ الحَديثَ إذ نَسِيَهُ، إذ ذَكَرَهُ؟ فَقَالَ عليٌّ: سَمِعتُ رَسُولَ ﷺ يَقُولُ: «مَا من القُلُوبِ قَلْبٌ، إلَّا وَلَهُ سَحَابَةٌ كَسَحَابَةِ القَمَرِ، بَيْنَا القَمَرُ مُضِيءٌ، إِذْ عَلَتْ عَلَيهِ سَحَابَةٌ، فَأَظْلَمَ، إِذْ تَجلَّت عَنهُ فَأَضَاءَ، وَبينَا الرَّجُلُ يُحَدِّثُ إِذْ عَلَتْهُ سَحَابَةٌ، فَنَسِي، إِذْ تَجلَّتْ عَنهُ فَذَكَرَ». فَقَالَ عمرُ: اثنتَانِ، وَقَالَ الرَّجُلُ يَرَى الرُّؤيَا فَمنهَا مَا يَصدُقُ، وَمنهَا مَا يَكذِبُ؟ قَالَ: نَعَم، سَمِعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «مَا من عَبْدٍ وَلَا أَمَةٍ يَنَامُ فَيَسْتَثْقِلُ نَوْماً، إلَّا عُرِجَ بِرُوحِهِ إِلَى العَرْشِ، فالَّتي لَا تَستَيقِظُ، إلَّا عِندَ العَرشِ، فَتِلكَ الرُّؤْيَا الَّتِي تَصدُقُ، وَالَّتِي تَستَيقِظُ دُونَ العَرشِ، فَهِيَ الرُّؤْيَا الَّتِي تَكذِبُ». فَقَالَ عُمَرُ: ثَلَاثٌ كُنْتُ في طَلَبِهِنَّ، فَالحَمْدُ للهِ الَّذي أَصبتُهُنَّ قَبلَ الموتِ.

قَالَ الطَّبَرانيُّ: «لَا يُروىَ هَذَا الحَدِيثُ عَن عليٍّ، إِلَّا بِهَذَا الإِسنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ عبدُ الرَّحمن بنُ مَغْرَاءَ».

وَلَهُ طَرِيقٌ آخَرُ عَن عليٍّ. أَخرَجَهُ أبو نُعيمٍ في «الحِليَةِ» (١١٠/٤ ـ ١١١)، ولَا يَثبُتُ الحَديثُ عَن عليٍّ، إِنَّمَا ثَبتَ عَن أبي هُرَيرَةَ وَعائِشَةَ رَضِي الله عَنهُمَا.

قَالَ الغُمَارِيُّ (ص١١٩): «القُضَاعيُّ يَغفُلُ عَن مُتَابَعَةٍ، ويَهِمُ الدَّارَقُطنيُّ في وَقفِ حَديثٍ.

قَالَ القُضَاعيُّ في «مُسنَدِ الشِّهَابِ» (٥٦٧): أخبَرنَا مُحَمَّدُ بنُ الحُسَينِ المَوصِليُّ، أَنَا عليُّ بنُ عُمَرَ الدَّارَقُطنيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ أحمَدَ بنِ أَسَدٍ، ثَنَا عبدُ اللهِ بنُ شَبيبٍ، ثَنَا إِسحاقُ بنُ مُحمَّدٍ الفَرَوِيُ، ثَنَا مَالِكٌ عَن سُمَيٍّ، عَن أبي صَالِحٍ، عَن أبي هُرَيرَةَ أَنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: «حُفَّتِ الجَنَّةُ بِالمَكَارِهِ، وحُفَّتِ النَّارُ بالشَّهَواتِ». ثُمَّ قَالَ: تَفَرَّدَ بِهِ إِسحَاقُ الفَرَوِيُّ. قَالَ الغُمَاريُّ: وَلَيسَ كَذَلِك، بَل رَوَاهُ عَن مَالِكٍ جَمَاعَةٌ منهُم: إِسمَاعيلُ بنُ أبي أُوَيسٍ. رَوَاهُ عَنهُ البُخَاريُّ في «صَحِيحِهِ»، ومنهُم سَعيدُ بنُ دَاودَ. رَوَاهُ الدَّارَقُطنيُّ في «غَرَائِبِ مَالِكٍ» من طَرِيقِهِ، ومنهُم ابنُ وَهبٍ. رَوَاهُ الدَّارَقُطنيُّ أيضًا إِلَّا أَنَّهُ أَوقَفَهُ، وَهُوَ وَهَمٌ منهُ أو مِمن رَوَاهُ عَنهُ، والحَديثُ مَرفُوعٌ عِندَ مَالكٍ جَزمًا». انتهَى كَلامُ الغُمَاريِّ.

• **قُلتُ**: كَذَا قَالَ! وَسَبَبُ هَذَا الوَهَمِ في نظري، هُوَ عَجَلَتُهُ، فَقَد وَقَفَ نَظَرُهُ عِندَ مَالِكٍ وَلم يَنظُر إلى الإِسنَادِ فَوقَهُ، وإِلَّا فَلَم يَروِهِ

البُخَاريُّ بِهَذَا الإسنَادِ قَطُّ، إنَّمَا رَواهُ في «كِتَابِ الرِّقَاقِ» (٦٤٨٧) قَالَ: حدَّثَنَا إسمَاعيلُ قَالَ: حدَّثني مَالِكٌ، عَن أبي الزِّنَادِ، عَن الأَعرَجِ، عَن أبي هُرَيرَةَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: «حُجِبَتِ النَّارُ بالشَّهَواتِ، وحُجِبَتِ الجَنَّةُ بالمَكَارِه» وَمَا نَقَلَهُ الغُمَاريُّ من المُتَابَعاتِ لِمَالِكٍ، إنَّمَا نَقَلَهُ من كَلامِ الحافِظِ في «الفَتحِ» (٣٢١/١١) بِنَصِّهِ.

وَقَد تُوبِعَ مَالِكٌ على إسـنَادِ البُخَاريِّ. تَابَعَهُ وَرقَاءُ بنُ عُمَرَ، عَن أبي الزِّنَادِ بِهَذَا الإسنَادِ. أَخرَجَهُ مُسلِمٌ (٢٨٢٢)، وابنُ حِبَّانَ (٧١٩)، عَن شَبَابَةَ بنِ سَوَّارٍ..

وأَحمَدُ (٢٦٠/٢) قَالَ: حَدَّثَنَا عليٌّ بنُ حَفصٍ قَالَا: ثَنَا وَرقَاءُ بنُ عُمَرَ بِهَذَا الإسنَادِ بِلَفظِ «حُفَّتْ» وكَذَلِكَ يَروِيه شُعَيبُ بنُ أبي حَمزَةَ، عَن أبي الزِّنَادِ.

أَخرَجَـهُ الطَّبَرَانيُّ في «مُسـنَدِ الشَّـاميينَ» (٣٣٢٩) قَـالَ: أخبَرَني أحمَدُ بنُ عبدِ الوَهَّابِ بنِ نَجدَةَ الحَوطِيُّ، ثَنَا أبو اليَمَانِ، نَا شُعَيبٌ بِهَذَا.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أحمَدُ (٣٨٠/٢) قَالَ: حَدَّثَنَـا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابنُ لَهيعَةَ، عَن أبي الأَسوَدِ، عَن يَحيَى بنِ النَّضرِ، فَذَكَرَهُ.

قَالَ الغُمَاريُّ في «لَيسَ كَذَلِك» (ص ١٦٧): «تَعَقُّبٌ علىَ الحَاكِمِ في استِدرَاكِهِ على الصَّحِيحَينِ»

قَالَ الحَاكِـمُ (٢٤٦/٤): ثنَا أَبُو العَبَّـاسِ الأَصَمُّ، ثَنـا الرَّبِيعُ بنُ سُـلَيمَانَ، ثَنَا ابنُ وَهبٍ، أخبَرَني عَمرو بنُ الحَارِثِ، أنَّ دَرَّاجاً حَدَّثَهُ

عَن ابنِ حُجَيرَةَ، عَن أبي هُرَيْرَةَ، أنَّ رَسُــولَ اللهِ ﷺ قَــالَ: «لَوْ أَنَّكُم لَا تُخطِئُونَ، لَأَتَىَ اللهُ بِقَومٍ يُخطِئُونَ، لِيَغْفِــرَ لَهُم». ثُمَّ قَالَ: «صَحيحُ الإسـنَادِ، ولَم يُخَرِّجَــاهُ». قُلتُ: ولَيــسَ كَذلِك، بَل خَرَّجَهُ مُســلِمٌ. (١١/٢٧٤٩) قَالَ: حدَّثَني مُحَمَّدُ بنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا عبدُ الرَّزَّاقِ، أنَا معمَرٌ، عَن جَعفَرٍ الجَــزَرِيِّ، عَن يَزِيدَ الأَصَــمِّ، عَن أبي هُرَيــرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُــولُ اللهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفسِــي بِيَدِهِ، لَوْ لَم تُذنِبُوا لَذَهَبَ اللهُ بِكُم، ولَجَاءَ بِقَومٍ يُذْنِبُونَ، فيَسْتَغفِرُوْنَ اللهَ، فَيَغْفِرُ لَهُم».

وَرَوَاهُ أحمَدُ عَن عَبدِ الرَّزَّاقِ. ولَهُ طُرُقٌ أخرىَ عَن أبي هُرَيرَةَ من رِوَايَةِ أبي المُدِلَّه، ومن رِوَايَةِ زِيَــادِ الطَّائيِّ، وَغَيرِهِما عَنه. وَروَاهُ عَن النَّبيِّ ﷺ أيضًا ابنُ عَبَّاسٍ، وابنُ عُمَرَ، وأَبُو أَيُّوبَ، وأَنسُ بنُ مَالِكٍ، وعَبدُ اللهِ بنُ عَمرو بن العاصِ، ذَكَرْتُ جَميعَهَا مُســنَدةً في «وَشْــيِ الإهَابِ» والحمدُ للهِ». انتهى كلامُ الغماريِّ.

• **قُلتُ**: كَذَا قَــالَ الغُمَاريُّ أنَّ الحَاكِمَ أَخْطَأَ في اســتِدرَاكِ هذَا الحَديثَ على مُسلِمٍ، وصِبيَانُ المُحَدِّثِينَ يَعلَمُونَ أنَّ الإسنَادَ الَّذِي عِنْدَ الحَاكِمِ، لا يَمُتُّ بِسَبَبٍ إلى شَرطِ مُسلِمٍ ولا رِجَالِهِ. فَإنَّ دَرَّاجاً أبَا السَّــمحِ فَضــلاً عَن ضعفِــهِ فَلَم يُخــرِّج لَهُ مُســلِمٌ، لا أصلاً ولا مُتَابَعَةً، وَكَذَلِكَ عَبدِ الرَّحمن بـــنِ حُجَيرَةَ، وإنْ كَانَ ثِقَةً، لَكِنَّ مُسلِمَاً لَم يَروِ لَهُ شَيئَاً. وقَارِن بَينَ إسنَادِ الحَاكِمِ، وبَينَ إسنَادِ مُسلِمٍ الَّذينِ ذَكَرَهُمَا الغُمَاريُّ، بَل إســنَادُ الحَاكِمِ علىَ شَــرطِ أصحَابِ السُّنَنِ، إلَّا ابنَ مَاجَه.

أَمَّا مُسلِمٌ، فَلَم يَروِ للرَّبيعِ بنِ سُلَيمَانَ، عَن ابنِ وَهبٍ، ولَا لِعَمرو بنِ الحَارِثِ عَن درَّاجٍ، ولا لِدَرَّاجٍ عَن ابنِ حُجَيرَةَ، ولا لابنِ حُجَيْرَةَ عَن أبي هُرَيرَةَ ﷺ، ثُمَّ إنَّ صِبيَانَ المُحَدِّثِينَ يَعلَمُونَ أنَّ العَالِمَ إذَا قَالَ: على شَرطِ فُلانٍ، فإنَّمَا يَعنِي الإسنَادَ دُونَ المَتنِ بَدَاهَةً. أَمَّا الغُمَاريُّ فَقَد أتحَفَنا بِطَرِيفَةٍ، فَرَاعى المَتنَ دُونَ الإسنَادِ!!

قَالَ الغُمَاريُّ (ص ١٨٤): «رَفعُ حَديثٍ حَكَمَ عَلَيهِ البَزَّارُ بالوَقفِ».

رَوَى البَزَّارُ في «مُسنَدِهِ» (٣٠٢٧) من طَريقِ النَّضرِ بن شُمَيلٍ، عَن عَوفٍ، عَن قَسَامَةَ بنِ زُهَيرٍ، عَن أبي مُوسَى الأشعَريِّ، عَن رَسُولِ الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ مَثَلُ الْعَطَّارِ، إِمَّا أَنْ يُحْذِيَكَ مِنْ عِطْرِهِ، أَوْ يُصِيبَكَ مِنْ ثَوبِهِ[1]، وَمَثَلُ الْجَلِيسِ السُّوءِ مَثَلُ الْقَيْنِ، إِمَّا أَنْ يُحرِقَ ثَوْبَكَ، وَإِمَّا أَنْ يُنْتِنَكَ، أَوْ تُؤْذِيكَ رَائِحَتُهُ».

قَالَ البَزَّارُ: «قَد رُوِي عَن أبي مُوسَى مَوقُوفًا، ولَا نَعلَمُ أحدًا رَفَعَهُ، إِلَّا النَّضرُ بنُ شُمَيلٍ. قُلتُ: وَلَيسَ كَذَلِكَ، فَقَد رَفَعَهُ أيضًا سُفيَانُ بنُ عُيَينَةَ، وأَبُو أُسَامَةَ، وَعَبدُ الوَاحِدِ بنُ زيادٍ، كُلُّهُم عَن بُرَيدِ بن عَبدِ اللهِ بنِ أبي بُردَةَ، عَن أبي بُردَةَ، عَن أبي مُوسَى الأَشعَرِيِّ، رَوَاهُ عَن سُفيَان بنِ عُيَينَةَ، أحمَدُ في «مُسنَدِهِ»، ويَحيَى بنُ مَعينٍ. رَوَاهُ ابنُ الأَعرَابيِّ في «مُعجَمِهِ»، عَن عَبدِ اللهِ الدُّورميّ، عَنهُ عَن سُفيَانَ. وَرَوَاهُ مُسلِمٌ، عَن أبي بَكرِ بن أبي شَيبَةَ، عَن سُفيانَ، وروَاهُ البُخَاريُّ ومُسلِمٌ، كِلَاهُمَا عَن مُحَمَّدِ بنِ العَلاءِ، عَن أبي أُسَامَةَ، عَن بُرَيدِ بنِ

(١) في «المُسنَد»: ريحِهِ.

عبـدِ اللهِ. وَرَوَاهُ البُخـاريُّ أيضًا، عَن مُوسَـى بنِ إسـمَاعيلَ، عَن عبدِ الواحِدِ بنِ زَيادٍ، عَن بُرَيدِ بنِ عَبدِ اللهِ. وَرَفَعَهُ أيضًا أبُو كَبشَةَ، عَن أبي مُوسَى، رَوَاهُ أَحمَدُ: ثَنَا عَفَّانُ، ثنا عبدُ الوَاحِدِ بنُ زِيَادٍ، ثَنَا عَاصِمٌ الأحوَلُ، عَن أبي كَبشَةَ، عَن أبي مُوسَى، عَن النَّبيِّ ﷺ. وَرَفَعَهُ أيضًا أَنَسُ بنُ مَالِكٍ، عَن أبي مُوسَىَ الأَشعَرِيِّ، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ في «سُنَنِهِ» من طَريقِ شُعبَةَ، عَن قَتَادَة عَن أَنَسٍ، عَن أبي مُوسى، عَن النَّبيِّ ﷺ». انتهَى كَلامُ الغُماريِّ.

• **قُلتُ**: وَكَذَلِـكَ أَخرَجَهُ العُقَيلِـيُّ (٥/٧٨٠ ـ ٦/٧٨١) قَالَ: حَدَّثَنا عبدُ اللهِ بـنُ مُحمَّدِ بنِ نَاجِيَـةَ، ثَنَـا خَلَّادُ بنُ أَسـلَمَ (ح) وحَدَّثَني أحمَدُ بنَ حَربٍ البُوشَنجيُّ، ثَنَا أَحمَدُ بنُ منصُورٍ قَالَا: ثَنَا النَّضرُ بنُ شُمَيلٍ، ثَنَا عَوُفٌ بِهَذَا الإسنَادِ.

قَالَ العُقَيليُّ: «هَكَذَا رَوَاهُ النَّضرُ بنُ شُمَيلٍ، عَن عَوفٍ».

هَكَذَا قَالَ الغُمَـاريُّ مُتَعَقِّبَاً قَولَ البَزَّارِ: «لا نَعلَـمُ أَحَدَاً رَفَعَهُ إلَّا النَّضرُ بنُ شُـمَيلٍ، عَن عَوفٍ». فَقَد قَيَّدَ البَزَّارُ رِوَايَةَ النَّضرِ بِأَنَّهُ تَفرَّدَ بِرَفعِهِ، عَن عَوفِ بنِ أبي جَميلَةَ، عَن قَسـامَةَ بنِ زُهَيرٍ، أَمَّا الغُمَاريُّ فَهُوَ في وادٍ آخَرَ.

فَقَد كَان يَصِحُّ نَقدُهُ لَـو أنَّ النَّضرَ تَابَعَهُ آخَرُ، عَـن عَوفٍ لِتَكُونَ مُتَابَعَةً تَامَّةً فَمَـا بالُكَ، وَقَد تَعَقَّبَهُ الغُمَاريُّ بِإِسـنَادٍ آخَرَ يَختَلِفُ عَن إسنَادِ البَزَّارِ.

فَأَخرَجَهُ البُخَارِيُّ (٥٥٣٤)، ومن طَرِيقِهِ البَغَوِيُّ في «شَرحِ السُّنَّةِ» (٣٤٨٣)، والقُضَاعِيُّ في «مُسنَدِ الشِّهَابِ» (١٣٨٠)، ومُسلِمٌ (١٤٦/٢٦٢٨)، وأبُو عَوَانَةَ ـ كَمَا في «إتحافِ المَهرَةِ» (٩٩/١٠) ـ وعبَّاسٌ الدُّوريُّ في «تَارِيخِ ابنِ مَعينٍ» (٣٨/٣)، وأبو يَعلى (٧٣٠٧)، والرُّوَيَانيُّ (٤٧٤)، وأبُو يَعلى (٧٣٠٧)، وابنُ حِبَّانَ (٥٦١)، والرَّامَهُرمُزِيُّ في «الأمثَالِ» (٧٢)، والبَيهَقيُّ في «الكُبرى» (٢٦/٦)، وفي «الشُّعَبِ» (٩٤٣٥)، وفي «الآدَابِ» (٢٨٤)، وفي «الأَربَعُونَ الصُّغرىَ» (١١)، وأبو نُعَيمٍ الحَدَّادُ في «جَامِعِ الصَّحيحَينِ» (٢٢٨٨)، عَن أبي أُسَامَةَ حمَّادِ بنِ أُسَامَةَ..

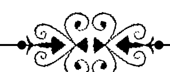
وَمُسلِمٌ (١٤٦/٢٦٢٨)، وأحمَدُ (٤٠٤/٤)، والحُمَيديُّ (٧٨٨)، وابنُ حِبَّانَ (٥٧٩)، والعُقَيليُّ (٣/٧٧٨)، والقُضَاعيُّ (١٣٧٨، ١٣٧٩)، عَن سُفيَانَ بنِ عُيَينَةَ..

والبُخَاريُّ (٢١٠١)، والعُقَيليُّ (٤/٧٧٩)، عَن عبدِ الوَاحِدِ بنِ زِيَادٍ..

وأبو يَعلى (٧٢٧٠)، عَن يحيىَ بنِ بُرَيد، كُلُّهُم، عَن بُرَيد بنِ عبدِ اللهِ بنِ بُردَةَ، عَن أبيهِ عَن أبي مُوسى مَرفُوعَاً.

• **قُلتُ**: فَقَد رَأيتَ ـ أَيَّدَكَ اللهُ ـ أنَّ البَزَّارَ يَروِي الحَديثَ، عَن قَسَامَةَ بنِ زُهَيرٍ، عَن أبي مُوسَى، بَينَمَا تَعَقَّبَهُ الغُمَاريُّ بِروايَةِ أبي بُردَةَ، عَن أبي مُوسَى.

أَمَّا مُرَادُ البَزَّارِ فَهُوَ: أنَّ النَّضرَ تَفَرَّدَ بِرَفعِ الحَدِيثِ، عَن عَوفٍ، عَن قَسَامَةَ بنِ زُهَيرٍ، عَن أبي مُوسى. فَلَو أَردتَ أنْ تَتعَقَّبَهُ، فَلتَأتِ بمُتَابِعٍ



آخَرَ يَروِيْهِ، عَن عَوفٍ، عَن قَسامَةَ، عَن أبي موسىَ، وَلَيسَ ثَمَّ. وَقَد رَأَينَا من تَابَعَ النَّضرَ على هذَا الإسنَادِ، وَلَكِنَّهُ خَالَفَهُ في المَتنِ.

فَأَخرَجَهُ الرُّوَيَانيُّ (٥٦٦)، قَالَ أخبَرَنَا عبدُ الله بنُ الصَّبَّاحُ..

والعُقَيليُّ (٧/٧٨٢) عَن عَاصِمِ بنِ النَّضرِ..

وابنُ حِبَّانَ (١٢١) عَنِ العبَّاسِ بنِ الوَليدِ النَّرسيِّ، قَالَوا: ثَنَا مُعتَمِرُ بنُ سُلَيمَانَ، قَالَ: سَمِعتُ عَوفاً يَقُولُ: سَمِعتُ قَسَامَةَ بنَ زُهَيرٍ يُحَدِّثُ عَن أبي مُوسَى، عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ من أُعْطِيَ الْقُرْآن وَالْإِيمَانَ، كَمَثَلِ أُتْرُجَّةٍ طَيِّبِ الطَّعْمِ، طَيِّبِ الرِّيحِ، وَمَثَلُ من لَمْ يُعْطَ الْقُرْآنَ، وَلَمْ يُعْطَ الْإِيمَانَ، كَمَثَلِ الْحَنْظَلَةِ مُرَّةُ الطَّعْمِ لَا رِيحَ لَهَا، وَمَثَلُ من أُعْطِيَ الْإِيمَانَ، وَلَمْ يُعْطَ الْقُرْآنَ، كَمَثَلِ التَّمْرَةِ طَيِّبَةُ الطَّعْمِ وَلَا رِيحَ لَهَا، وَمَثَلُ من أُعْطِيَ الْقُرْآنَ، وَلَمْ يُعْطَ الْإِيمَانَ، كَمَثَلِ الرَّيْحَانَةِ مُرَّةُ الطَّعْمِ طَيِّبَةُ الرِّيحِ».

فَلَو سَلَّمنا أنَّ مُعتَمِراً رَوَاهُ على لَفظِ النَّضرِ، فَيَكونُ مُتَابِعَاً، ويَصِحُّ التَّعَقُّبُ على البَزَّارِ حِينئذٍ. ثُمَّ عَلِمتُ من سَلَفُ الغُمَاريِّ في هَذَا الوَهَمِ، ألا وَهُوَ القُضَاعيُّ. فَقَد قَالَ: «وَرَوى هَذَا الحديثَ أحمَدُ بنُ عمرو بنِ عَبدِ الخَالِقِ البَزَّارُ في «مُسنَدِ أبي مُوسَى»... ثُمَّ ذَكَرَ الحَديثَ مَعَ نَقدِ البَزَّارِ، ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا وَهَمٌ من البَزَّارِ، لأنَّ يَحيى بنَ مَعينٍ رَوَى هذَا الحَديثَ، عَن سفيَانَ بنِ عُيَينَةَ، عَن بُرَيدِ بنِ أبي بُردَةَ، عَن أبيهِ، عَن أبي مُوسى مَرفُوعَاً، ويحيىَ بنُ مَعينٍ أَعلَمُ من البَزَّارِ، وسُفيَانَ بنُ عُيَينَةَ فَإِمَامٌ في الحديثِ». انتهى

فَهَذَا هُوَ سَـلَفُ الغُمَاريِّ، وقَد أَخْطَأَ هو الآخَرُ بِنصبِ التَّعَارُضِ، بينَ البَزَّارِ ويَحيَى بنِ مَعينٍ.

قَالَ الغُمَاريُّ (ص١٥٨): «مُتَابَعَةٌ غَفَلَ عَنهَا الحَافِظُ أبو نُعَيمٍ. قَالَ أبو نُعَيمٍ في «الحِليَـةِ» (٢٣٤/٩ ـ ٢٣٥): حَدَّثَنَا أبُو الحَسَـنِ عليُّ بنُ أحمدَ بنِ عليٍّ المقدسيُّ بمكةَ ثنَا أبُو عَبدِ الرَّحمن أَحمَدُ بنُ شُعَيبٍ النَّسَائيُّ بِالرَّملَةِ، ثَنَا إِسـحَاقُ بنُ إبرَاهِيمَ ثَنَا مُعَاذُ بنُ هِشَامٍ، ثَنَا أَبي، عَن قَتَادَة، عَن أَنَسِ بنِ مَالِكٍ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ: «إنَّ اللهَ تَعَالَى سَائِلٌ كُلَّ رَاعٍ، عَمَّا اسْـترعَاهُ، حَفِظَ ذَلِكَ أَم ضَيَّعَهُ حَتَّى يَسْأَلَ الرَّجُلَ عَن أَهْلِ بَيتِهِ». ثُمَّ قَالَ: «غَريبٌ من حَدِيثِ قَتَادَة، لَم يروِهِ إِلَّا مُعَاذُ بنُ هِشَامٍ عَن أَبيهِ». قُلـتُ: وَلَيسَ كَذَلِـك، بَل رَوَاهُ عَـن قَتَادَة أَيضًا: سَـعيدُ بنُ أبي عَرُوبَةَ. قَـالَ الطَّبَرَانيُّ في «الصَّغيـر» (٤٦٣): حَدَّثَنَـا دَاودُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ صَالِحٍ أبو الفَوارِسِ المَروَزيُّ ـ بِمِصرَ ـ ثَنَا زَكَرِيَّا بنُ يَحيَى الخَزَّازُ، ثنَا إِسـمَاعيلُ بنُ عبَّـادٍ، أبو مُحمَّدٍ الزِّمَّانيُّ، ثنَا سَـعيدُ بنُ أبي عَروبَةَ، عَـن قَتَادَة، عَـن أَنَسٍ بِهِ مُطَـوَّلاً، كَحَديثِ ابـنِ عُمَرَ المَشهُورِ». انتهى كَلامُهُ

قُلتُ: كَذَا قَالَ! وإنَّمَا قَصَدَ أَبو نُعَيمٍ أنَّ مُعَاذَ بنَ هِشَامٍ تَفَرَّدَ بِهِ، عَن أَبيهِ، ولَم يَقصِد أنَّ هِشَامَا الدَّسـتُوائيَّ تَفرَّدَ عَن قَتَادَة، حَتَّى يَستَدرِكَ عَلَيهِ بِمُتَابَعَةِ سَعيدِ بنِ أَبي عَروبَةَ، وانظُر «تنبيهَ الهَاجِدِ» (٣٠٠٥).

قُلتُ: فَهَذِهِ نَمَاذِجُ التَقَطتُّهَا على عَجَلٍ من كِتَابِ «لَيسَ كَذَلِك»، ولَم أُمعِنِ النَّظَرَ فيهِ كُلِّهُ، لأنَّ كِتَابي هَذَا قَيدَ الطَّبعِ، وَقَد اسـتَعجَلَ النَّاشِرُ

المُقَدِّمَةَ، وكِتَابُهُ ـ أعْنِي: «لَيسَ كَذَلك» ـ يَحتَاجُ إلى تَفَرُّغٍ، لَعلي أَقومُ بِهِ إنْ شَاءَ الله، لَكِنَّ الَّذِي يَعْنِيني الآنَ هُوَ تَبيينُ طَريقَتِهِ في الأُصولِ الَّتي يَتَعامَلُ بِهَا مَعَ النُّصُوصِ، وذَلِكَ بِذِكْرَ أَمثِلَةٍ من كِتَابِ «المُدَاوِي»، وهُوَ أطوَلُ كُتُبِهِ من حَيثُ الصِّنَاعَةُ الحَديثيَّةُ، فَأَقُولُ، وبِاللهِ أَستَعينُ:

ذَكَرَ السُّـيُوطيُّ في «الجَامِعِ الصَّغيرِ» حَديثَ أَبي هُرَيرَةَ مَرفُوعًا: «إِذَا سَـجَدَ أَحَدُكُم، فَلَا يَبرُكْ كَمَا يَبـرِكُ البَعيرُ، وليَضَـع يَدَيْهِ قَبلَ رُكبَتَيهِ». ثُمَّ ذَكَرَ الغُمَاريُّ في «المُدَاوي» (١/٣٩٠ ـ ٣٩٤) أنَّ المناويَّ ضعَّفَ الحَديثَ، فَرَدَّ عَلَيهِ قَائِلاً: الحَديثُ صَحيحٌ كَما قَالَ السُّيُوطيُّ، واستَرسَـلَ في كَلامٍ إلىَ أنْ قَالَ: وأَمَّـا تعليلُ البُخَـارِيِّ والتِّرمذيِّ والدَّارَقُطنِـيِّ للحديـث بمحمَّد بـن عبد الله بن حسـنٍ، فالتِّرمذِيُّ والدَّارَقُطنِيُّ تابِعَان ومُقلِّدان للبُخارِيِّ. وما قَالَه البُخاريُّ مردودٌ عَلَيْهِ، وعِبارتُه في «التَّاريخ الكبير»: مُحمَّد بن عبد الله، ويقَالُ ابنُ حسـنٍ. حدَّثَني مُحمَّدُ بنُ عُبيد الله، ثنا عبدُ العزيز بنُ مُحمَّدٍ، عَن مُحمَّد بن عبد الله، عَن أبي الزِّناد، عَن الأعرج، عَن أبي هُريرَة، رفعه: «إِذَا سَجَدَ فليَضَع يَدَيـهِ قَبْلَ رُكبتَيـه». لا يُتابَـع عَلَيْهِ، ولا أدري: سَـمِع من أبي الزِّناد أم لا. وزاد الدَّارَقُطنِيُّ: فادَّعَـى أنَّ عبدَ العزيز الدَّرَاوَردِيَّ تَفرَّد به عَنه. وكلُّ ذلك باطلٌ، فإنَّ عبدَ الله بنَ نافعٍ قد تابع عبدَ العزيز على رِوايته عَن مُحمَّد بن عبد الله بن حسنٍ، كما تقدَّم، عِندَ أبي داوُدَ، والنَّسـائِيِّ. ومن ذلك الطَّريق خرَّجـه التِّرمِذِيُّ أيضًـا. ومُحمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بن حسـنٍ لم يتَفرَّد به، بل تابَعَه عبدُ الله بنُ سعيدٍ المَقبُرِيُّ، عَن أبيه، عَن أبي هُريرَة، كما ذَكَرَه التِّرمِذِيُّ. وَهَبْ أَنَّهُ لم يُتابِعه أحدٌ،

فماذا يضُرُّه؟! وكم خرَّج البُخارِيُّ في «صحيحه» لأفرادٍ لم يُتابِعهم أحدٌ، وكَأَنَّهُ لا يَخلُو من رائحة نَصَبٍ ونُفورٍ عَن أهل البيت الكِرام، كما يَدُلُّ عَلَيهِ تجنُّبُه الرِّوايةَ عَن أئمَّتِهم في «صحيحه»، مع روايته عَن أعدائهم! بل عمن تَشهَدُ الآثارُ والنُّصوصُ بانسلاخهم من الإيمَانِ جُملةً واحدةً، لاسيَّما ومُحمَّدٌ النَّفسُ الزَّكيَّةُ راوي هذا الحديثِ، قد كَان خَرَج على بني العَبَّاس، خُلفاءِ عصرِ البُخارِيِّ وحُكَّامِه، وأُولي الأمر فيه، وهم أعداءُ بني علي، وذُرِّيَّةِ الزَّهراء عَلَيهم الصَّلاة والسَّلام ـ. فللَّه الأمر من قبل ومن بعد. أَمَّا زَعمُ أنَّ رُكبتَي البعير في يده، فأوَّل من تولَّى كِبرَ ذلك الباطلِ، على ما أظُنُّ، هو الطَّحاوِيُّ، في «مُشكِل الآثار»، فإنَّهُ عقد للإشكال الوَارِد في هذا الحديث بابًا منه، فقَالَ: «حدَّثَنا صالحُ بنُ عبد الرَّحمن بن عمرو بن الحارث الأنصاريُّ، ثنا سعيدُ بن منصُورٍ، ثنا عبدُ العزيز بنُ مُحمَّدٍ الدَّرَاوَردِيُّ... ـ بسنده ومتنه، ثُمَّ قَالَ: «فقَالَ قائلٌ: هذا الكلامُ مستحيلٌ؛ لأَنَّهُ نهاه إذا سجد أنْ يَبرُكَ كما يَبرُكُ البعيرُ، والبعيرُ إنَّما يبرُك بيديه، ثُمَّ أَتبَع ذلك بأنْ قَالَ: ولكن ليضع يديه قبل ركبتيه، فكَأنَّما في هذا الحديث ممَّا نهاه عَنه في أوَّله، قد أمَرَه به في آخرِه»، فتأمَّلْنا ما قَالَ، فوجدناه مُحالًا، ووجَدنَا ما رَوَىَ عَن رسُول الله ﷺ في هذا الحديث مستقيمًا لا إحالةَ فيه، وذلك أنَّ البعيرَ ركبتاه في يديه، وكذلك كلُّ ذي أربعٍ من الحيوان، وبنو آدم بخلاف ذلك؛ لأنَّ رُكبتَهم في أرجُلِهم، لا في أيديهم» ـ، ولم يَفعَل الطَّحاوِيُّ شيئًا، إلَّا أَنَّهُ زادَ في الطِّين بِلَّةً، والإشكالُ في الحديث بحاله؛ لأنَّ النَّبيَّ ﷺ نهى أنْ يَفعلَ الرَّجلُ، كما

يَفعلُ البعيرُ، والبعيرُ يَبرُك فيُقدِّم يديه، سـواءٌ كَانَت فيهما رُكبتاه، أو كَانَتا في رجليه، فمن قدَّم يده في السُّجود فَقَد فعل كفِعلِ البعير، وهو منهيٌّ عَنه. وآخِرُ الحديث يَأمرُه بتقديم يديه. فالإشكال بعينه موجودٌ، سِوى أَنَّهُ لم يَكُن مضافًا إليها هذه السَّخَافة، في دعوى أنَّ رُكبةَ ذَوِي الأربع كلِّها في يدها، لا في رِجلها والذي يقتضيه النَّظَرُ، ويقبَلُه العقلُ هو أنَّ الحديثَ انقلب على الدَّرَاوَردِيِّ، بتفرُّدِه بتلك الزِّيادة فيه، عَن مُحمَّدِ بن عبد الله بن حسـنٍ؛ لأنَّ عبدَ الله بنَ نافعٍ الصَّائغَ رواه عَنه بدونها، فثَبَتَ أَنَّهَا من الدَّرَاوَردِيِّ، وهو وإنْ كَانَ من رجال الصَّحيح، إلَّا أَنَّهُ يَهِمُ إذا حدَّث من حفظِه، كما قَـالَ أحمدُ بنُ حنبلٍ، وزاد أَنَّهُ: «ليس بشيءٍ، وإذا حدَّث من حفظِه جاء بالبواطيل»، قلتُ: وهذا منها. وقَالَ أَبُو حاتمٍ: «لا يُحتَجُّ به». وقَالَ أبو زُرْعَةَ: «سيِّءُ الحِفظ». ولمَّا ذَكَرَه الذَّهَبِـيُّ في «الميزان»، قَالَ: «هو صـدوقٌ، من عُلماء المدينة، وغيرُهُ أقوى منه». وقَـالَ أحمدُ أيضًـا: «كَانَ يقرأُ مـن كُتُبِ النَّاس فيُخطِئ، وربَّما قلَبَ حديثَ عبدِ الله بن عُمَرَ، فيَروِيه عَن عُبيد الله بن عُمر». وقَالَ النَّسَـائِيُّ: «ليس بالقـويِّ». وقَالَ ابنُ سـعدٍ: «ثقةٌ كثيرُ الحديث يَغلَطُ»، ولذا لم يُخرِّج له البُخـارِيُّ إلَّا مقرُونًا بغيره. وفيه كلامٌ أكثرُ من هذا. فلم يبق شكٌّ في أنَّ الوهمَ في هذه اللَّفظةِ الباطلةِ منه، لاسـيَّما وقد رَوى الحديثَ ثقةٌ آخرُ، عَن شيخه، فلم يأتِ بها. وبهذا تَعلَـمْ تَحَامُلَ البُخـارِيِّ على أهل البيتِ؛ فإنَّـهُ أعلَّ الحديث بالنَّفسِ الزَّكيَّة، البريءِ من الحديث وسَكَت عَن تعليلِه بالدَّرَاوَردِيِّ، المُتفرِّدِ عَنه بتلك الزِّيادة». انتهى كلامه.

• **قلتُ**: والجوابُ عَن هذا «الخَطَلِ» من عَشَرَةِ وُجوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ المناوِيَّ أَخْطَأَ عِنْدَما قَالَ أنَّ البُخاريَّ والتِّرمِذِيَّ أعلَّاه بمُحمَّد بن عبد الله بن حَسنٍ؛ لأنَّ هذا يعْنِي أَنَّهُما ضعَّفَاه، أو تَكَلَّما فيه.

ومن الغرائب أنَّ الغُمَارِيَّ، مع حِرصِه على تعقُّب المناوِيِّ في الذَّرَّة ومِثقَالَ الذَّرة، لم يتعقَّبهُ في هذا؛ حتَّى يتسَنَّى له أنْ يَغمِز البُخارِيَّ، كما رأيتَ في كلامِه. والأغربُ من هذا أَنَّهُ نَقَلَ كلامَ البُخَارِيِّ بنصِّه من كتاب «التَّاريخ الكبير»، إذ قَالَ: «لا يُتابَعُ عَلَيهِ ولا أدري: سمع من أبي الزِّناد، أم لا».

فالبُخارِيُّ أعلَّ الحديثَ بعِلَّتين: الأولى: أنَّ مُحمَّدَ بنَ عبدِ الله بنِ حَسَنٍ لم يُتابَعْ عَلَيْهِ، والثَّانيةِ: توقُّفُه في صِحَّة سماعه من أبي الزِّناد.

إذن، فالمسألة مُتعلِّقَةٌ بالرِّواية.

أَمَّا الرَّاوي، فإنَّ رِوايتَه لا تَخرُج عَن ثلاثة أنواعٍ: إمَّا أنْ يُتابَع، وإمَّا أنْ يُخالَفَ، وإمَّا أنْ يتفرَّدَ. وكلامنا هنا عَن النَّوع الثَّالث، وهو التَّفرُّدُ. فحُكْمُ العُلماء أنَّ المتفرِّدَ إذا كَانَ ضابطاً حافظاً، وتفرَّدَ عَن شيخٍ، أنَّ تفرُّدَه مقبولٌ، ما لم يَقُم دليلٌ على وَهَمِهِ. ومُحمَّدُ بنُ عبد الله بن حسنٍ وثَّقَه النَّسائيُّ وابنُ حِبَّانَ، ولا نعلمُ أحدًا جَرَحَه، فيما يتعلَّقُ بالرِّواية ولكنَّه كَانَ مُقِلًّا، ولم يَجرَحهُ البُخاريُّ، ولا التِّرمِذِيُّ، ولا الدَّارَقُطنِيُّ، فما معْنى قولِ هذا المُعتَدِي على الأئمَّةِ، الواقفِ على

عتبات الرَّفضِ: إنَّ البُخـاريَّ متحاملٌ على أهل البيـت، ويُرَى منه «رائحةُ نَصْبٍ»؟!

الثَّاني: سلَّمنا أَنَّهُ جَرَحه، فهل يقول عاقلٌ: أنَّ هذا من العداء لأهل البَيت؟! وهل كلُّ من انتسب من المُتأخِّرين، علـى توالي القرون، لأهل البَيـت من الثِّقاتِ العُـدولِ، أم فيهم ضعفـاءُ ومتروكون، بل وكذَّابُون؟! وعلى هذا، يُرَدُّ على كُلِّ الأئمـة أقوالُهم في الرُّواة، فإذا جَرَح أحدُ النُّقَّادِ راويًا ينتمي إلى مذهبٍ ما، قيـل له: أنت مُتحامِلٌ عَلَيْهِ، كما فعل الحنفيَّة مع المُحدِّثين، لمَّا جَرَحوا أبا حنيفة، ورَمَوهُ بسوء الحِفظ.

الثَّالثُ: أَنَّهُ أساء الأدبَ في خطابِهِ الأئمَّةَ، فهو يَزعُمُ أنَّ التِّرمِذِيَّ، والدَّارَقُطنِيَّ قلَّدا البُخارِيَّ في حُكمه، وهو يُكَرِّر هذا القولَ السَّاقطَ في جميع كُتُبه تقريبًا، وبكثـرةٍ ملحوظةٍ في كتابه «المُـداوِي» خاصَّةً. والرَّجُل كَانَ يَدَّعي الاجتهادَ ـ ولا أدري إنْ كَانَ المُطلَقَ أم لا؟! وَكَانَ يُحارِب التَّقليـدَ حربًا لا هَوَادَةَ فيهـا، حتَّى إنَّـهُ كَانَ إذا تناول هذه المسـألةَ حصل له ما يُشـبِه الهَذَيَان إذا تكلَّم. وهو معذورٌ في أصل المسـألة؛ لأَنَّهُ وجد أنَّ رَانَ التَّقليدِ قد ضَـرَبَ بِجِرَانِهِ على أُمَّتِنا من قرونٍ طويلةٍ، ووجد عُلماءَ كباراً كَانَوا يتجَلَّدُون حقَّ الجَلَادة في اتِّباع الأئمَّة، مع أنَّ دليلَ المُخالِف ظاهرُ الرُّجحان، لكنَّه يتمَحَّلُ في تأويله، ثُمَّ جاء بَعدَهُم عُلماءُ، لكنَّهم ليسوا كبارًا، بل يُشبِهُون أهل زمانهم، فتَعَبَّدُوا بالتَّقليد، وأَنَّهُ لا يجُوزُ لأحدٍ أنْ يُخالِف إِمَامَه، وفَرَّعُوا مسائلَ

على ذلك، وأنَّ الحَنَفيَّ مَثَلًا، أو غيرَه من مُتَّبِعِي المذاهبِ، إذا خالف مذهَبَهُ في مسـألةٍ، إلى خِلَافِها في مذهبٍ آخرَ لرُجحان الدَّليل، هل يَبقَى حَنَفِيًّا أم لا؟ وتَجِدُ هذا الـكلامَ في الكُتُب التي تُعنى بالفتوى وأحكامها، في سِلسِلَةٍ طويلةٍ من التَّفريعات، بعضُها مُثيرٌ للغَيظِ حقًّا.

وجد الغُماريُّ القِصَّةَ هكذا، فانبَرَى يُحارِبُها ـ وهو عَصَبيُّ المِزاج بطبعِهِ، فتَفَوَّه بكلامٍ جارحٍ جدًّا، مَسَّ به علماءَ كباراً، لمُجرَّد أَنَّهُ فَهِم من كلامِهم ما يُخالِف فَهمَهُ. وخُذ هذه المسألةَ التي نُناقِشُها الآن مثلًا على ذلك. فهو يَدَّعِي أنَّ التِّرمِـذيَّ والدَّارَقُطنِيَّ قلَّـدَا البُخارِيَّ في حُكمِه علـى مُحمَّد بن عبد الله بن حَسَـنٍ، مع أنَّ البُخـارِيَّ ومعه الإمامَانِ لم يَحكُمَا عَلَيْـهِ، إنَّما حَكَما على رِوايته، كما مرَّ في الوجه الأوَّلِ. وقد اتَّفَق أهـلُ العِلم جميعًا على أنَّ هـؤلاء الأئمَّةَ من كبار المُجتَهِدِين، وأنَّهُم إذا اتَّفَقُوا على كلمةٍ في راوٍ فهذا يعْنِي أنَّ كُلَّ إمامٍ سَبَرَ مَرْوِيَّاتِ هذا الرَّاوِي، على عادَتِهم في ذلك، ثُمَّ خَرَج بهذا الحُكمِ عَلَيْهِ. ولا يَعْنِي هذا أَنَّهُم كَانـوا يَحكُمون على الرُّواة دُون النَّظَرِ إلى ما قَالَه أهلُ العلم السَّـابِقِينَ عَلَيهم فيه، بل كَانَـوا يَنقُلُون كلامَهم، موافقين لَهُم عَلَيْهِ، لا مُقلِّدين، مثلما يَفعَـلُ الغُمارِيُّ وغيرُه إذا تَبَنَّوْا حُكماً على راوٍ ما أو حُكمًا فِقهيًّا، فهو مسبوقٌ إلى القول الذي انتحَلَهُ قَطعًا، فلو قُلتَ له: أنتَ مُقلِّدٌ في هذا الحُكم لأنك مسـبوقٌ، لأَنكَرَ عليكَ غايةَ الإنـكار، وَقَالَ أنـا وافقتُهُم في هذا بعد بحـثٍ وتَحَرٍّ، ولا يسـتطيعُ أنْ يقولَ غيرَ ذلك، وإلَّا رَمَى نفسَه بالتَّقليد. وقد تقدَّم ما يَدُلُّ على الذي سيحصُل لك إذا رمَيتَه بهذا!

نعم! قد يُقلِّد العالمُ غيرَه من أَهلِ الاجتهادِ إذا لم يَكُن له رأيٌ في المسألةِ، لكنَّهُ يكونُ بصيرًا عادةً بما يختارُهُ من قولِ من سَبَقُوه، وإنْ لم يكن له رأيٌ خاصٌّ.

ولكن، تبقى هذه المسألةُ من النَّادِرِ الذي لا يُقاسُ عَلَيْهِ. والمسائلُ المتعلِّقة بالاجتهادِ والتَّقليدِ كثيرةٌ مُتشعِّبةٌ، وفيها تفصيلٌ كثيرٌ، والحقُّ وَسَطٌ دائماً بين طَرَفَي نقيضٍ.

فهذه الدَّعوى الباطلةُ: أنَّ المُتأخِّرَ لا بُدَّ أنْ يُقلِّد المتقدِّم إذا وافقه في القــول، لا تَنطَبِقُ على الأئمَّة القُدامَى، فهــم أهلُ الاجتهادِ حقًّا. فجَرَّهُ عدمُ التزام العدلِ أنْ يُسَــوِّي بين أهل الاجتهاد من المتقدِّمين، وأهلِ التَّقليدِ من المُتأخِّرين.

ثُمَّ ماذا يقولُ هذا المُعتَدِي على الأئمَّة فيما فَعلَهُ الدَّارَقُطنِيُّ مثلًا في كتابَيه «الإلزامات» و«التَّتَبُّع»، من إلزام الشَّــيخين، وتعقُّبِهِما في أحاديثَ في «صحيحَيهما». وأنا أخشى لو كَانَ حيًّا أنْ يَقُولَ: تعقَّبَهُما للشُّــهرة، وإلَّا لو صَوَّبَ صَنِيعَهُ لنَقَضَ قولَه: أَنَّــهُ مُقَلِّدٌ للبُخاريِّ، أو لغيرِه ممن سَبَقُوه.

وقد رأيتُ رَدَّه على النَّســائِيِّ، وأبي حاتمٍ، وأبي زُرْعَةَ وغيرِهم، بعبارَةٍ خَشِنَةٍ؛ لأَنَّ ابنَ مَعِينٍ، وأحمدَ سَــبَقُوا إلى جرحِ راوٍ، وافَقَهُمَا عَلَيهِ هؤُلاء الأئمةُ، وَقَالَ هُم مُقَلِّدُون لَهُما. وإنَّما أُتِيَ من كَونِهِ لا يَعرِف أقدارَ الأَئِمَّةِ المُتقَدِّمِين، وليس عِندَهُ خَبَرٌ بسِعَةِ عِلمِهم وهذا رُبَّما يُشِير إلى ما عِندَهُ من بَأْوٍ، وإنَّما «يَعرِف الفضلَ لأهل الفَضلِ ذَوُو الفَضلِ».

فهذا الرَّجُل غريبٌ جدًّا في أطواره، لا يُراعِي لأحدٍ يُخالِفه حُرمةً، ونادراً ما يَعتَرِفُ لمخالِفِه بالفضل في شيءٍ إذا غَضِب عَلَيْهِ. نعوذُ بالله من الخُذلَان.

الرَّابعُ: قولُه عَن تَفَرُّد مُحمَّدِ بنِ عبد الله بن حَسَنٍ: «وهَبْ أَنَّهُ لم يُتابِعه أحدٌ، فماذا يضُرُّه؟! وكم خرَّج البُخارِيُّ في «صحيحه» لأفرادٍ لم يُتابِعهم أحدٌ» اهـ.

فهذا القولُ يُنبِئكَ عَن عِلمِ الغُمارِيِّ. فهل يقولُ عالمٌ: أنَّ الرُّواةَ على دَرَجةٍ واحدةٍ من الضَّبط والإتقانِ، بحيثُ يُقبَلُ تفرُّدُ كلِّ ثِقةٍ، ولو قَبِل تفرُّدَ بعضِ الرُّواة، ورَدَّ البعضَ الآخرَ، عُدَّ متناقضًا؟!

فالبُخارِيُّ مثلًا إذا قَبِلَ تفرُّدَ راوٍ، وأَدخله في «كتاب الصَّحيح»، فلا بُدَّ أنْ يكون الحديثُ محفوظًا عِندَه، وهو محفوظٌ عِنْدَ سائر العُلماء الذين جاءُوا بعدَه، وقَرَؤُوا «صحيحه» إذْ لم يتعقَّبُوه في هذا. فهل نُسَوِّي بين تَفرُّدِ الرَّاوي في أحد «الصَّحيحين» وبين وُجود الحديثِ في كتابٍ آخرَ لإمامٍ، لم يَدَّع الصِّحَّة في كتابه كالشَّيخين، أمثالِ أصحابِ السُّنَن، وغيرِهم؟! وكَم من أحاديثَ رَدَّها البُخاريُّ ومُسلِمٌ وغيرُهما لأئمَّةٍ كبارٍ، كمالكٍ، والسُّفيانَين، والحَمَّادَين، ومَعمَرٍ، وغيرِهم من الثِّقات، وقَالَوا: وَهِمَ فيه فلانٌ، مع أَنَّهُ من جِبال الحِفظ. فهل يعْنِي أنَّ البُخاريَّ إذا خرَّج رواياتٍ لرواةٍ انفَرَدُوا بأحاديث، أنْ أُلزِمَهُ بأنْ يَقبَل تفرُّدَ كُلِّ راوٍ ثقةٍ، وإلَّا عُدَّ مُتناقِضًا؟!

أَمَّا كلامُهُ عَن «نَصْـب البُخارِيِّ»، وأَنَّهُ يَـروِي عَن «أعداء» أهل البَيتِ، في الوقت الذي تَجَنَّب الرِّواية عَن أكابِرِهم، فلا نُسَـوِّدُ وجه القِرطَاسِ بالرَّدِّ عَلَيْهِ، إذ المِدادُ أغلى من أَنْ نُهدِرَهُ في رَدِّ هذا الهَذَيان، بل الكَذِبِ الصُّرَاحِ على البُخارِيِّ، والأَمرُ كما قَالَ اللهُ تعالى ﴿ **مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ** ﴾ [ق: ١٨]، وكما قَالَ أبو العَتاهِيةِ:

إِلَى دَيَّانِ يَومِ الدِّينِ نَمضِي وَعِنْدَ الله تَجتَمِـعُ الخُصُومُ

الخَامِسُ: أَنَّهُ دفع تعليلَ البُخَارِيِّ بتفرُّد مُحمَّد بن عبد الله، فَقَالَ: «لم ينفرد بـه، فتابعـه عبدُ الله بن سـعيدٍ المَقبُرِيُّ، عَـن أبيه، عَن أبي هُريرَةَ»

وأنا مُضطرٌّ هنا أنْ أَذْكُرَ ما يعرفه صبيانُ المُتعلِّمين أنَّ هذه ليست متابعةً. ومُحمَّدُ بنُ عبد الله بن حسـنٍ إنَّما يَروِيه عَن أبي الزِّناد، عَن الأعرج، عَـن أبي هُريرَة. بينما عبدُ الله بنُ سـعيدٍ يَروِيه عَن سـعيدٍ المَقبُرِيِّ، عَن أبي هُريرَة. فهذانِ إسـنادانِ مُختَلِفـانِ عَن أبي هُريرَة. فحتَّى يتمَّ ردُّ تعليلِ البُخَارِيِّ، لا بُدَّ أنَّ تكون المتابَعةُ لمُحمَّدٍ تامَّةً، فيَروِيه عبدُ الله بنُ سـعيدٍ ـ مَثَلًا ـ، عَن أبي الزِّناد، عَن الأعرج، عَن أبي هُريرَة، فأين المُتابَعةُ إذن؟!

سـلَّمنا أَنَّهُ تابعه متابَعـةً تامَّةً، فلم يَقُـل لنا الغُمـارِيُّ ما حالُ عبدِ الله بنِ سعيدٍ المَقبُرِيِّ؟! فاسمع ما قَالَه الأئمَّةُ فيه.

قَالَ يحيى بنُ سعيدٍ القَطَّانُ: «جلسـتُ إلى عبد الله بن سعيد بن أبي سعيدٍ مجلِسًا، فعرَفتُ فيه الكَذِبَ». وقَالَ أحمدُ: «منكَر الحديث،

متروكُ الحديث»، وكذلك قَالَ عَمرُو بنُ علي. وقَالَ ابنُ مَعِينٍ: «ضعيفٌ، ليس بشيءٍ، لا يُكتَب حديثُه». وقَالَ البُخاريُّ: «تَرَكوه». وقَالَ النَّسَائِيُّ: «ليس بثقةٍ». وقَالَ أبو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: «ضعيفُ الحديث، لا يُوقَفُ منه على شيءٍ». وقَالَ الحاكمُ أبو أحمدَ: «ذاهبُ الحديث». وقَالَ ابنُ عَدِيٍّ: «عامَّةُ ما يَروِيه الضَّعفُ عَلَيهِ بيِّنٌ». وقَالَ ابنُ حِبَّانَ: «كَانَ مِمن يقلبُ الأخبارَ، ويَهِمُ في الآثارِ، حتَّى يسبقَ إلى قلبِ من يسمَعُها أنَّهُ كَانَ المُتعَمِّدَ لها».

فلِمَ ذَكَرَ الغُمارِيُّ هذه المُتابَعة، ولم يُبَيِّن حال راويها: أهو مِمن تنفع متابعتُه أم لا؟!

السَّادسُ: قولُه: «والذي يَقتَضِيهِ النَّظَرُ، ويقبَلُهُ العقلُ هو أنَّ الحديثَ انقلَبَ على الدَّرَاوَردِيِّ؛ بتفرُّدِهِ بتلك الزِّيادَةِ».

فهذا القولُ مِمَّا يُتَفَكَّهُ به، وهو مردودٌ بداهةً؛ إذ ليس عَلَيهِ ثَمَّةَ دليلٌ، وحَسبُك أنَّ أحدًا لم يتفوَّه به، مع كثرة من تَكلَّم في هذه المسألة، وهذا بحقِّ الدَّرَاوَردِيِّ.

والغُمَارِيُّ أخذ هذه الدَّعوَى من ابنِ القَيِّم، لَكِنَّ ابنَ القَيِّم احتاط لِنَفسِهِ في العِبارة، وعبارتُهُ في «الزَّاد» (٢٢٦/١): «وكَانَ يَقَعُ لي أنَّ حديثَ أبي هُرَيرَةَ كما ذَكَرْنَا، ممَّا انقَلَبَ على بعض الرُّواةِ متنُه وأصلُه، ولعله: «ولْيَضَع رُكبَتَيهِ قبل يَدَيهِ»، كما انقَلَبَ على بعضهم حديثُ ابنِ عُمَر: «أنَّ بِلالًا يُؤَذِّنُ بليلٍ، فكُلُوا واشرَبُوا حتَّى يُؤَذِّنَ ابنُ أُمِّ مكتومٍ»، فَقَالَ: «... ابنَ أُمِّ مَكتُومٍ يُؤَذِّنُ بليلٍ، فكُلُوا واشرَبُوا حتَّى

يُؤَذِّنَ بِلالٌ». وكمـا انقَلَب على بعضِهم حديـثُ: «لا يزال يُلقَى في النَّارِ، فتقُولُ: هَل من مَزِيدٍ... ـ إلى أنْ قَالَ: ـ وأَمَّا الجَنَّةُ فَيُنشِئُ اللهُ لهَا خَلقًا يُسكِنُهُم إيَّاهَا»، فَقَالَ: «وَأَمَّا النَّارُ، فيُنشِئُ اللهُ لها خلقًا يُسكِنُهم إِيَّاهـا»، حتَّى رأيـتُ أبا بكرِ بنَ أبي شَـيبَة قد رواه كذلـك، فَقَالَ ابنُ أبي شَـيبَة: حدَّثَنا مُحمَّدُ بن فُضيلٍ، عَن عبد الله بن سَعِيدٍ، عَن جَدِّه، عَن أبي هُريرَةَ، عَن النَّبيِّ ﷺ، قَالَ: «إذا سَـجَدَ أحدُكم، فليبدأ برُكبتَيه قَبل يَديه، وَلا يبرُك كَبُرُوكِ الفَحلِ» انتهَى.

● **قلتُ**: هذا كلامُ ابنِ القَيِّم، وفيه نَظَرٌ عريضٌ؛ لأنَّ الأحاديثَ التي ذَكَرَهَا قام الدَّليلُ على أَنَّهُا ممَّا انقَلَـب على الرَّاوِي ـ مع أنَّ حديث أذان بلالٍ عارَضَ في دَعوَى القَلبِ فيه الحافظُ في «الفتح»، ورَدَّ على ابن عبد البَرِّ وغيرِهِ هــذه الدَّعوَى ـ. ومِثلُهُ ممَّا لَـم يَذْكُرَهُ ابنُ القَيِّم حديثُ مُسلِمٍ: «ورَجُلٌ تَصدَّقَ بشمالِهِ، حتَّى لا تَعلَمَ يمينُهُ ما أَنفَقَت شمالُهُ، وهذا مقلوبٌ ـ.

فليس معنى أنَّ أحاديثَ قُلِبَت على بعض الرُّواةِ أنْ يكون حديثُنا من هذا الضَّرْب. بَيْدَ أنَّ ابنَ القَيِّم استدلَّ على انقلاب الحديثِ على رَاوِيهِ، بما رواه عبدُ الله بنُ سعيدٍ المَقبُرِيُّ عَن جَدِّه، عَن أبي هُريرَة، مرفُوعًا: «إذا سَجَدَ أحدُكُم، فليبدأ برُكبَتَيهِ قبل يديه، ولا يَبرُكْ كَبُرُوك الفَحلِ». ولا يَجُوزُ أنْ يُستَدَلَّ بمِثلِ هذا؛ لأنَّ عبدَ الله بنَ سعيدٍ سَاقِطُ الحديثِ متروكٌ، كما مَرَّ ذِكْرُهُ في الوجه السَّـابق ـ. فلا تَثبُت دعوى ابنِ القَيِّم، ولذلك رَدَّ عَلَيـهِ مُلَّا علي القَارِي فــي «مِرقَاة المفاتيح» (٥٥٢/١) بقوله: «ودَعوَى ابنِ القَيِّـم أنَّ حديث أبي هُريرَة انقلبَ متنُه

على راويه فيه نَظَرٌ؛ إذ لو فُتِح هذا البابُ لم يَبقَ اعتمادٌ على رِوايةِ راوٍ، مع كونِها صحيحةً». انتهى.

السَّابعُ: قوله: «أَمَّا زَعمُ أنَّ رُكبتي البعير في يده، فأوَّلُ من تولَّى كِبرَ ذلك الباطلِ، على ما أظنُّ، هو الطَّحاوِيُّ...» انتهى.

فهذا هو الظَّنُّ الباطلُ بعينه، والظَّنُّ أكذَبُ الحديث. وقد وَرَدَت أحَاديثُ صَحيحَةٌ في ذَلِكَ، أوَّلُها فيه نصٌّ صريحٌ قاطعٌ من سُراقةَ بن مالكٍ رضي الله عنه، لمَّا قَالَ: «وَسَاخَتْ يَدَا فَرَسِي فِي الأَرْضِ، حَتَّى بَلَغَتَا الرُّكْبَتَيْنِ»، فدلَّ على أنَّ رُكبة البعير في يده، وأحاديثَ أُخرى صحيحةً دلَّت على أنَّ البُروكَ إنَّما يكون على الرُّكبة. ولا يجوز، لا شرعًا، ولا لغةً، أنْ يقولَ قائلٌ: بَرَك فلانٌ على يديه، إلَّا إذا كَانَ أعجميَّ الفَهم. وقد نصَّ سائرُ علماء اللُّغة في «معاجمهم» على أنَّ رُكبةَ كلِّ ذي أربعٍ في يديه، وعُرقوباه في رجليه، ولم يُخالِف في هذا أحدٌ نعلمُهُ.

ومن الطَّريف قولُ الغُمَارِيِّ: «والبعير يَبرُكُ، فيُقدِّم يديه، سواءٌ كَانَت فيهما رُكبتاه، أو كَانَتا في رجليه».

ولم يقُل أحدٌ من بني آدم نعلمُهُ أنَّ الرُّكبةَ يُمكنُ أنْ تكون في رِجلَي البعير الخَلفِيَّتَين، إنَّما يُسمِّيها النَّاس «عُرقُوبًا». وإنَّما سُمِّيت الرُّكبةُ رُكبةً؛ لأنَّ صاحبَها يَركَبُها، ويَعتَمِدُ عَلَيْهَا إذا نزل.

الثَّامن: قولُه: «هذه السَّخافة في دَعوَى أنَّ رُكبة ذَوِي الأربع كلِّها في يدها... إلخ»

أقولُ: قد ذَكَرتُ لك قَبلَ ذلـــك من قَالَ بأنَّ رُكبة ذوي الأربع في يديها، وأَنَّهُم كلُّ علماء اللُّغة، وهم فضلاءُ أجِلَّاءُ، من أصحاب النَّظَر الصَّحيح، بخلاف من يَخبِطُ خَبطَ عشواء، ويَركَبُ في دعواه الظَّلماء، وقد عَرَفنا من هو السَّخيفُ حقًّا!!

التَّاسِــعُ: وهو أَنَّهُ ذَكَرَ كلامَ العُلماءِ في الدَّرَاوَردِيِّ، وَنَقَلَ القَدْحَ فيه، ثُمَّ قَالَ: «وفيه كلامٌ أكثرُ من هذا. فلم يبق شكٌّ، في أنَّ الوَهَمَ في هذه اللَّفظة الباطلة منه، لاسيَّما وقد رَوى الحديثَ ثقةٌ آخرُ عَن شيخِه، فلم يأتِ بها. وبهذا، تَعلَم تَحامُل البُخارِيِّ... إلخ».

● **قلتُ**: لقد عدَّ العُلماءُ من ضُروب الخيانة العِلمية أنْ يَذْكُرَ المرءُ الجرحَ في الرَّاوي دون التَّعديل، وهــذا المُعترِض ذَكَرَ أقوالَ العُلماء الذين جَرَحوا الدَّرَاوَردِيَّ، فنقل قولَ النَّسائِيِّ: «ليس بالقويِّ»، وترك قولَه الآخرَ: «ليس به بأسٌ، وحديثُه عَن عُبيد الله بن عُمر منكَرٌ». ولم يَنقُل قولَ ابنِ مَعِينٍ رأسًا، وقد قَالَ فيه: «ثقةٌ حُجَّةٌ»، وقَالَ مرَّةً «ليس به بأسٌ»، وسُئل: فسُليمانُ بنُ بلالٍ أحبُّ إلَيك، أو الدَّرَاوَردِيُّ؟ فَقَالَ: «سُــليمانُ وكلاهما ثقةٌ» ووثَّقَه العِجلِــيُّ، وابنُ حِبَّــان، وَقَالَ «كَانَ يُخطئ». وقَالَ ابــنُ المَدِينِيِّ: «ثِقةٌ ثَبتٌ». وبــدأ الذَّهَبيُّ ترجمَتَهُ في «الميزان» بقوله: «صدوقٌ. غَيرُهُ أقوى منه»، ثُمَّ عَلَّم بما ما يَدُلُّ على أنَّ الرَّاجِحَ في أمره التَّقوِيَةُ.

ثُمَّ قولُهُ: «غيرُهُ أقوى منهُ» لا تَدُلُّ على الجرح، إلَّا عِنْدَ من يُعرَف عَنه أَنَّهَا جَرحٌ كالبَرْدِيجِيِّ مثلًا.

العَاشِرُ: قولُ الغُمارِيِّ: «وقد رَوَى الحديثَ ثقةٌ آخرُ، عَن شيخه، فلم يأت بها».

فهذا الثِّقةُ الآخَرُ هو عبدُ الله بنُ نافعٍ الصَّائغُ، وقد وثَّقَه ابن مَعِينٍ، والنَّسائِيُّ في روايةٍ وقَالَ أبو زُرْعَةَ، والنَّسائِيُّ: «ليس به بأسٌ». وقَالَ أحمدُ: «لم يَكُن في الحديث بذاك». وقَالَ أَبُو حاتمٍ: «ليس بالحافظ، وهو ليِّنٌ في حِفظِه، وكتابُهُ أَصحُّ»، وكذلك قَالَ ابنُ حِبَّانَ.

وقَالَ البُخارِيُّ: «في حفظه شيءٌ، يُعرَف حفظُه ويُنكَر، وكتابُهُ أصحُّ». فهل مِثلُ هذا يُقَالُ فيه «ثقةٌ»، هكذا بإطلاقٍ، كَأنْ ليس فيه نَوعُ جَرحٍ؟! ولستُ أسعى ببحثي هذا أنْ لا أعتدَّ بروايته، كلَّا، لكنِّي قصدتُ الرَّدَّ على الغُمارِيِّ في تَجَنِّيهِ على العُلماء، وله من أمثال هذا كَثِيرٌ. على أنَّ رواية عبدِ الله بنِ نافعٍ المُجمَلةَ، ستُرَدُّ حتمًا إلى روايةِ عبد العزيز الدَّرَاوَردِيِّ المُفصَّلةِ، كما سبق وأشرتُ إلَيه.

ولعلَّ الدَّهشةَ تَعقِد لسانَك، وتَحتَوِي جَنَانَك، عِنْدَما تراه يَتَكَلَّم عَن الدَّرَاوَردِيِّ، فجَعَل يسوقُ قولَ الجَارِحِين، ويُكثِّر عَدَدَهم، ليدلُّك على أنَّ روايتَه منكَرَةٌ، فهلَّا اكتفَى بواحدٍ مُتقدِّمٍ جَرَحَهُ، إذ على مذهبه الذي أَشَرنَا إلَيه في الوجه الثَّالث أنَّ المُتأخِّرَ يُقَلِّد المُتقدِّم؟! لكنَّه لمَّا احتاج إلى الطَّعْنِ فيه جَمَعَ جَرَامِيزَهُ، ليُرِي القارئَ أنَّ الرَّجُل لا تُقبَل روايتُه. وهكذا تكون «الإِمَامَةُ» عِنْدَ الغُماريِّ.

وصَدَق أبو الطَّيِّب، إذ قَالَ:

وَمَن جَهِلَت نَفسُهُ قَدرَهَا رَأَى غَيرُهُ منهُ مَا لَا يَرَى

وَأَيضاً ذَكَرَ السُّيُوطيُّ في «الجَامِعِ الصَّغِيرِ» حَدِيث: «إِنَّمَا يَدخُلُ الجَنَّةَ من يَرجُوهَا، وَيُجَنَّبُ النَّارَ من يَخَافُهَا، وَإِنَّمَا يَرحَمُ اللهُ من يَرحَمُ».

فَعَلَّقَ المناوِيُّ في «فَيضِ القَدِيرِ» (٨/٣) علىَ حُكمِ السُّيُوطِيِّ بقوله: «هذا غيرُ مقبولٍ، ففيه سُويد بن سعيدٍ، فإنْ كَانَ الهَرَوِيُّ فَقَد قَالَ الذَّهَبيُّ: «قَالَ أحمَدُ: مَترُوكٌ. وقَالَ البُخاريُّ: عَمِيَ فَلُقِّنَ، فَتَلَقَّنَ. وقَالَ النَّسَائِيُّ: ليس بثِقَةٍ». وإنْ كَانَ الدَّقَّاق، فمنكَرُ الحديث، كما في «الضُّعفاء» للذَّهبيِّ. انتهى.

• **قلتُ**: هو الهَرَوِيُّ بلا شكٍّ، وما كَانَ يَنبَغِي للمناوِيِّ أنْ يَتَوَقَّف فيه، لا سِيَّما والعَلائِيُّ يقُولُ: «على شرط مُسلِمٍ»، ومُسلِمٌ إنَّما أَخرَجَ لسُوَيد بن سعيدٍ الهَرَوِيِّ، عَن حفص بن مَيسَرة. أَمَّا سُويدُ بن سَعيدٍ الدَّقَّاقُ، فلا يَكادُ يُعرَف. والله أعلم.

وممَّا يُؤاخَذُ به المناوِيُّ، أَنَّهُ نَقَلَ أَشَدَّ ما قيل في سُوَيد بن سَعِيدٍ.

وَنَقَلَ الجَرحِ دُونَ التَّعديلِ في الرَّاوي يجعَلُه بعضُ النَّاسِ خِيانَةً.

فَرأيتُ أبا الفَيضِ الغُمَارِيَّ تَعقَّبَ كلامَ المناوِيِّ هذا في «المُداوِي» (١٥/٣ ـ ١٦) فَقَالَ:

«قُلتُ: الشَّارِحُ تسلَّطَ على الحديثِ وهو لَيسَ من أهلِهِ ولا ضُرِبَ لَهُ بسَهمٍ فيه، ومن لا يُفَرِّقُ بين سُوَيدِ بنِ سَعيدٍ الهَرَوِيِّ الحَدَثَانِيِّ، وبين سُوَيدٍ الطَّحَّانِ، كيف يَتَعَقَّبُ على مِثلِ الحَافِظِ العَلائِيِّ؟! إنَّ هذا لعَجَبٌ!

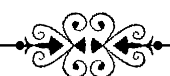
فسُوَيدُ بنُ سعيدٍ المَذكُورُ في سـندِ الحديثِ هو الأَوَّلُ، وهو من رجالِ مُسلِمٍ. فالحديثُ على شَرطِهِ كما قَالَ العَلائِيُّ. وسُويدُ بنُ سعيدٍ وإنْ كَانَ مُختَلَفًا فيـه إلَّا أنَّ أكثرَ ما عِيبَ به التَّدليـسُ، وكَونُهُ عَمِيَ فصارَ يَتَلقَّـنُ. وإنَّمَا أَفحَشَ القولَ فيه ابنُ مَعيـنٍ للعصبيَّةِ المَذهَبِيَّةِ، ومُشـارَكتِهِ نُعيمَ بنَ حمَّادٍ في رِوايَةِ الحديثِ الوَارِدِ في ذَمِّ الحَنَفِيَّةِ، وإلَّا فَقَد وَثَّقَهُ جماعةٌ، وقَالَ مَسلَمَةُ: «هو ثِقَةٌ ثِقةٌ»، وقَالَ إبراهيمُ بنُ أبي طالبٍ: «قُلتُ لمُسـلِمٍ: كيف اسـتَجَزتَ الرِّوايَةَ عَن سُـويدٍ في الصَّحيح؟ فقَالَ: ومن أينَ كُنتُ آتي بنُسخَةِ حفصِ بنِ مَيسَرَة؟!».

فمُسلِمٌ رَوَى عَنه نُسخَةَ حفصِ بنِ مَيسـرَةَ، وهي معرُوفَةٌ مأمُونٌ أمرُهَا؛ لأَنَّهَا مكتُوبَةٌ محفُوظَةٌ، وهذا الحديثُ أيضًا منها، فإنَّ سُويدًا رواهُ عَن حفصِ بنِ مَيسَرَةَ، عَن زيدِ بنِ أَسـلَمَ، عَن ابن عُمَرَ» انتهى كلامُ الغُمارِيِّ.

• **قلت**: ولي مُلاحَظاتٌ على كلامِهِ:

الأُولى: أَنَّهُ وَافـقَ الحافظَ العَلَائِيَّ على أنَّ الحديثَ على شـرطِ مُسـلِمٍ. وليس كذلك؛ فإنَّ هذه التَّرجَمَة لم تَقع عِنْدَ مُسلِمٍ، ولم يَروِ مُسلمٌ لـ «زَيدِ بنِ أَسلمَ، عَن ابنِ عُمَرَ» قطُّ. فالعُلماءُ يَشترِطُون أنْ تَقَع التَّرجمَةُ كاملةً إلى منتهَاهَا في «الصَّحيح»، وإلَّا فيُقَالَ: «رِجالُهُ رجالُ مُسلِمٍ»، ولا يُقَالَ: «على شَرطِ مُسـلِمٍ». فالذي في مُسلِمٍ: «سُويدُ بنُ سعيدٍ، عَن حفصٍ، عَن زيدِ بنِ أَسلَمَ».

وشُيُوخُ زيدِ بنِ أَسلَمَ عِنْدَ مُسلِمٍ، هم:



١ ـ عطاءُ بنُ يَسارٍ.

أَخرَجَ له في: «الإيمان» (٣٠٢/١٨٣)، وفي «الكُسُوف» (١٧/٩٠٧)، وفي «السَّـلَام» (٣/٢١٢١)، وفي «اللِّباس والزِّينَـةِ» (١١٤/٢١٢١)، وفي «العِلمِ» (٦/٢٦٦٩).

٢ ـ مُوسَى بنُ عُقبَة.

أَخرَجَ له في: «المســاجد» (١٤/٥٢٦)، وفي «الزَّكَاة» (٧٨/١٠٢٢)، وفــي «البُيُــوع» (٥١/١٥٣٤، و٧٦/١٥٤٢)، وفــي «الأَيمَــانِ والنُّذُورِ» (٢٥/١٦٥٤)، وفي «الأَقضِيَةِ» (٢٠/١٧٢٠)، وفي «الفضائل» (٢٢٩٩)، وفي «الجَنَّةِ» (٦٠/٢٨٦٢).

٣ ـ أبو صالحٍ ذَكوَانُ.

أَخرَجَ له في: «الزَّكاة» (٢٤/٩٨٧)، وفي «التَّوبَة» (١/٢٦٧٥).

٤ ـ عبدُ الرَّحمن بنُ وَعْلَةَ.

أَخرَجَ له في: «البُيُوع» (٦٨/١٥٧٩).

٥ ـ أمُّ الدَّرداءِ.

أَخرَجَ لها في: «البِرِّ» (٨٥/٢٥٩٨).

● **قلتُ**: هذا ما لحَفصِ بنِ مَيسَرَةَ، عَن زيدِ بنِ أَسلَمَ.

بقي ثلاثةُ مواضعَ لحفصٍ يَرَوِيَها عَن العَلَاء بنِ عبدِ الرَّحمن:

الأوَّلُ في: كتاب «البِرِّ» (١٣٨/٢٦٢٢)

والثَّاني في: «الجَنَّة» (٤٨/٢٨٥٤)

والثَّالثُ في: «الزُّهد» (٤/٢٩٥٩).

هذا كُلُّ ما لسُوَيدٍ، عَن حَفصِ بنِ مَيسَرَةَ.

وإنَّما عنيتُ بهذا للحِكَايَةِ الشَّـهيرَةِ التي سَـجَّلَ فيها أبُو زُرْعَةَ اعترَاضَهُ على مُسلِمٍ لروَايَتِهِ عَن سُوَيدِ بنِ سعيدٍ، فكَانَ جوابُ مُسلِمٍ: «ومن أين كُنتُ آتي بنُسخَةِ حفصِ بنِ مَيسَرَةَ؟»، يُرِيدُ أَنَّهُ عَلَا بسُويدٍ، فلو رَوَى لـ «حفصِ بنِ مَيسَرَةَ» من غيرِ طَرِيقِ سُويدٍ لنَزَلَ. والحديثُ معرُوفٌ من رواية الثِّقاتِ بنُزُولٍ، أو برجَالٍ ليسُوا على شَرطِهِ، ومع ذلك فَقَد احتَاطَ مُسـلِمٌ، فأَتَى بمُتابَعَاتٍ قويَّةٍ للأحاديثِ التي رَواهَا لحفصٍ من طريق سُـوَيدٍ إلَّا في مَواضِعَ قليلةٍ، ولها مُتابَعاتٌ خارجَ «الصَّحيح».

وقد ذَكَرْتُ كُلَّ ما لِسُوَيدٍ في «صحيحِ مُسلِمٍ»، وبيَّنتُ أَنَّهُ لم يَتفَرَّد بمَتنٍ قطُّ، في رَدِّي على الغُمَارِيِّ في «التَّنكيل والخَسفِ لِمن صَحَّحَ حَدِيثَ: من عَشَقَ فعفَّ». وقد تَمَّ والحمدُ لله، رَدَدتُ فيه على الغُمَارِيِّ أبي الفَيضِ، إذ قَوَّى حديثَ: «من عَشَقَ فَعَفَّ، فَمَاتَ، مَاتَ شهِيدًا». وهو حديثٌ أبطَلَهُ سائرُ عُلماءِ الحَديثِ.

والثَّانيةُ: قولُهُ: «إنَّما أَفحَشَ القَولَ فيه ابنُ مَعينٍ للعصبِيَّة المَذهَبِيَّةِ، ومُشارَكَتِهِ نُعيمَ بنَ حَمَّادٍ في روايةِ الحديثِ الوَارِدِ في ذَمِّ الحَنَفِيَّةِ».

فأقُولُ: هذا هو الظَّنُّ الكَاذِبُ بِعَينِهِ. ولم يَقُل أحدٌ قَطُّ أنَّ ابنَ مَعِينٍ تَكَلَّم في سُــوَيدٍ لأجل هذا، إنَّمَا تَكَلَّم فيه بسَــببِ أوهَامٍ وَقَعَت لهُ في أحاديــثَ، منهَا حديثُ: «من عَشَــقَ فعَفَّ»، ومنها حديثُ: «من قَالَ في دِينِنَا برَأيِهِ فاقتُلُوهُ»، فَقَالَ ابنُ مَعِينٍ: «ينبَغِي أنْ نَبدَأَ بسُوَيدٍ فيُقتَلُ»!

وأنكَرُوا عَلَيهِ أحاديثَ، إمَّا دَلَّسَها عَن رِجالٍ مجرُوحِينَ، وإمَّا لَقَّنُوهُ إيَّاهَــا فرَوَاهَا. وهــذا كافٍ في إِســقاطِ أَيِّ راوٍ. فما دَخــلُ العَصَبِيَّةِ المَذهَبِيَّةِ هنا؟!

وهذا دَأَبُ الغُمَارِيِّ، إذا لم يَجِد جَوابًا سَــدِيدًا على اتِّهامٍ قَويٍّ، اختَرَعَ تُهمةً فأَلصَقَهَا بالخَصــمِ، كما اتَّهَم البُخــارِيَّ بأَنَّهُ يميلُ إلىَ مَذهَب «النَّصــبِ» لمُجرَّدِ أَنَّهُ رَوَى عَن رِجــالٍ يَمدَحُون من يُنَاصِبُ عليًّا ﵁ الخُصُومَةَ، كما مضَى التَّنبِيهُ على ذلك آنِفاً.

وإذا كَانَت العَصَبِيَّةُ المَذهَبِيَّةُ الحَنَفِيَّةُ تحملُ ابنَ مَعِينٍ على جَرحِ من ليس بمجُروحٍ، فلِــمَ لم يَتَكَلَّم ابــنُ مَعِينٍ في مالــكٍ والثَّورِيِّ والأَوزَاعِيِّ وغيرِهِم كَثِيرٍ، وقد تكلَّمُوا في أبي حَنِيفَةَ نَفسِــه؟ مع أنَّ كلامَ الثَّورِيِّ فيه صرِيحٌ جدًّا، ومُؤذٍ للحنفيَّة غاية الإيذاء، فَقَد قَالَ: «لم يُولَد في الإِســلام مولُودٌ أشــأَم عَلَيهِ من أبي حَنِيفَــةَ»، وقَالَ أيضًا: «اســتَتبتُ أبا حنِيفَةَ من الكُفرِ مرَّتَين». وقد زكَّى ابنُ مَعِينٍ عشراتِ الرُّواةِ من هذا الضَّربِ ممن يُخَاصِمُونَ الحَنَفِيِّين، فلِمَ انفردَ سُــويدٌ بهذا دُونَهُم جَميعًا؟!

الثَّالثةُ: أنَّ كلامَهُ في المنـاوِيِّ هنا في غاية الرِّفق، وإلَّا فمن عادة الغُماريِّ أنْ يَسُبَّ المناوِيَّ بأقذعِ أنواعِ السِّـبابِ وأغلظِهِ، بحيثُ لو جرِّدتْ شتائمَهُ للمناوِيِّ وغيرِهِ من العُلماء ـ لاسيَّما علماءَ الحديثِ ـ لجاء في مُجيلِيدٍ لطيفٍ.

أقُولُ هـذا، مع اعتِرافِـي بأَنَّهُ مُصيـبٌ في كثيرٍ ممَّـا تَعقَّب فيه المناوِيَّ؛ لأنَّ المنـاوِيَّ جَانَبَ الصَّوابَ في كثيرٍ ممَّـا قَالَ، وبعضُ أوهامِهِ في غايَةِ العَجَبِ، بحيثُ لا يَقَعُ فيهـا مُبتدِئٌ في هذا العَلمِ، فلا مَانِع من تَعقُّبِهِ وبَيَانِ خَطئِهِ، أَمَّا أنْ يُسَبَّ بأقذَعِ ما أنتَ سامعٌ من الوَصف بـ «الجُنون» و«اختلال العقل» وطلب الحَجر عَلَيهِ» إلى آخرِ هذه العِبارَاتِ فلا. واللهُ المُستَعانُ.

* * *

• وَأيضًا: ذَكَرَ السُّيُوطيُّ حَدِيثَ: «أنتُم في زَمَانٍ، من تَرَكَ منكُم عُشرَ مَا أُمِرَ بِهِ هَلَكَ، وَسَيَأتِي زَمَانٌ، من عَمِلَ منهُم بِعُشرِ مَا أُمِرَ بِهِ نَجا».

قَالَ الذَّهَبِـيُّ: «هَـذَا حَديـثٌ منكَرٌ، لا أصـلَ لَهُ مـن حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ولا شَاهِدَ، ولَم يَأتِ بِهِ عَن سُفيَانَ سِوَى نُعَيمٍ، وهُوَ مَعَ إِمَامَتِهِ منكَرُ الحديثِ»

فَعَقَّبَ الغُمَارِيُّ على كلامَ الذَّهَبِيِّ في نَكارَة الحديثِ، وأَنَّهُ ليس له أصلٌ ولا شاهدٌ، قائِلًا في «المُدَاوِي» (٢/٥٦٠): «كذا قَالَ! وهو ظُلمٌ وإسـرافٌ، وليس في الحَديثِ ما يُنكَرُ، بل الحالُ والواقعُ شاهدٌ له؛

فإنَّ السَّلفَ الصَّالح ولاسيَّما الصَّحابة لو رأوا زمانَنَا وأعمالَنا لَحَكموا علينا بالرِّدَّة! نعُوذُ بالله من سُوء القَضاء» انتهى.

• **قلتُ**: ونحنُ نعُوذ بالله من مخالَفة قانُون العِلم بلا مُستنَدٍ، إلَّا بالهَوَى والتَّشهِّي، فإنَّ تصحيحَ الحديثِ بواقعِ الحالِ مع قطعِ النَّظر عَن رِعايَة الاصطلاح لم يَقُل به أحدٌ ممن يُرجَع إلى قوله من أهل العِلم. والغُماريُّ متناقِضٌ في هذا جِدًّا، فَقَد رأيتُه في مواضعَ عديدةٍ من «المُداوِي» يُصحِّح الأحاديثَ المنكَرَةَ بأنَّ الواقعَ يشهَدُ لمعناها، وفي مرَّاتٍ أخرى ينتقد من يُصحِّحُ بالذَّوق دُون مراعاةٍ لعُلوم الحديث، كَالعَامِريِّ مَثَلاً. ولو سَلَكنا هذا المَسلَكَ فسوف نُصحِّحُ المئاتِ، بل الألوفَ، من الأحاديثِ المَوضُوعة والباطلةِ؛ فمُتُون هذه الأحاديثِ تلتقي مع الأُصول العامَّة للشَّريعة، فهل يُمكنُ مثلًا أنْ نُصحِّحَ حديثَ: «من أَخَذ مالًا من نَهاوِشَ أذهَبَهُ اللهُ نَهابرَ» وهو حديثٌ موضوعٌ، ومعناه: من أخَذَ مالًا من غير حِلِّه أذهَبَه اللهُ هَدَرًا ولم ينتفع به صاحبُه؟ فهذا المعْنى يُوجَدُ في عموم آياتٍ وأحاديثَ، وأنَّ الله يعاقِبُ صاحبَ المالِ الحرامِ بالابتلاء، وقد رأينَا عشَراتِ الحِكاياتِ التي تدُلُّ على ذلك، فهل يُمكنُ أنْ نُصحِّحَ هذا الحَديثَ مع قطع النَّظر عَن إسنادِه لأَنَّهُ يوافِقُ الواقعَ؟!

وقد رأيتُ الغُماريَّ يقوِّي الأحاديثَ بناءً على هذا الأصلِ الباطِل في مَواضعَ من «المُداوِي»، أَذْكُرُ لك بعضَها ليس على سبيل الحَصر.

فمن ذلك: أنَّ السُّيوطِيَّ ذَكَرَ في «الجامِع الصَّغير» حديثَ: «اقْرَؤُوا عَلَى مَوتَاكُم يَـس» فَقَالَ الغُمـاريُّ (١٣٣/٢ ـ ١٣٤): «قَالَ الشَّـارحُ: لاشـتِمالِها على أحوالِ البَعث والقِيامةِ فيتذَكَّرُ ذلـك بها. أو المُرادُ: اقرؤوها عَلَيـهِ بعد موتِه. والأَوْلَـى الجمعُ. قَالَ ابـنُ القيِّم: وخَصَّ ﴿يسٓ﴾ لما فيها من التَّوحِيد والميعادِ والبُشرَى بالجنَّة لأهل التَّوحيد، وغِبطَةِ من مات عَلَيهِ؛ لقوله: ﴿يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦].

قلتُ [القائلُ الغُماريُّ]: الأَولَى تعليلُ قراءَتِهـا بالوارِد، فَقَد قَالَ أبُو نُعَيمٍ في «التَّاريخ»: «حدَّثَنا القاضي مُحمَّدُ بنُ أحمد بن إبراهِيم، ثنـا إبراهِيمُ بن بُنـدَارَ، ثنـا مُحمَّدُ بـنُ يحيى بن أبي عُمـرَ، ثنا عبدُ المَجيد بنُ أبي رَوَّادٍ، عَـن مُوَقَّرِيٍّ بنِ سـالمٍ، عَن صفوانَ بنِ عمرٍو، عَن شُـريح، عَن أبي الدَّرداء، قَالَ: قَالَ رسُولُ الله ﷺ: ما من ميِّتٍ يموتُ، فيُقـرأُ عِنْدَهُ ﴿يسٓ﴾ إلَّا هَـوَّن الله عَلَيْـهِ»، ويُؤَيِّدُ هذا ما حكاه الشَّارَحُ نفسُه في «الكبير»، عَن ابنِ العَربِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: مرضتُ وغُشِـي عليَّ وعُدِدتُ من المَوتَى، فرأيتُ قومًا كَرَشِّ المطَرِ يريدُون أذِيَّتي، ورأيتُ شخصًا جميلًا طيِّبَ الرَّائحةِ شديدًا، دفَعَهُم عَنِي حتَّى قَهَرَهُم، فقلتُ: «من أنتَ؟!»، قَالَ: «سُورَةُ ﴿يسٓ﴾»، فأفقتُ، فإذا بِأَبِي عِنْدَ رأسي وهو يبكي ويَقرأُ ﴿يسٓ﴾ وقد خَتَمَها». انتهَى. وأيضًا فإنَّ الميِّت في حالة الاحتِضار لا يكُون غالبًا من أهل الفهم والتَّدبُّر؛ لما هو فيه من أَلَم الموتِ وكُرَبِه وَهَولِهِ، بل الشَّارحُ قد اختار الجمعَ وهو قراءَتُها على الميِّت بعد مفارَقة الرُّوح، كما يُفيدُه عمُومُ لفظ الحديثِ

ويُصَرِّح به حديثُ أبي الدَّرداء، فبطَل التَّعليلُ بما قَالَه ابنُ القيِّم واعتَمَده الشَّارحُ» انتهَى.

• **قلتُ**: فانظُر يرحمُكَ اللهُ، كيفَ ردَّ تعليلَ ابنِ القَيِّم بإنَّ الأَوْلَى في التَّعليل اعتِمادُ ما جاء به النَّصُّ وعبَّر عَنه بـ «الوارِدِ»، ثمَّ ساق هذا «الوارِدَ» بإسناده، وأيَّد صِحَّة هذا «الوارِدِ» بمنامٍ رآه بعضُ النَّاس.

مع أنَّ الحديثَ الذي أورَدَه باطلٌ؛ ومُوَقَّرِيُّ بنُ سالمٍ هذا لم يُخلَق، وهو مصحَّفٌ عِندي من «مَرْوانُ بنُ سالمٍ»، وكتابُ أبي نُعيمٍ ليس تحت يديَّ وأنا أكتبُ هذا الكلامَ حَتى أُراجِع الإسنادَ فيه، لكنَّني أجزِمُ أنَّ صِحَّةَ الاسم: مَرْوان.

ومروانُ بنُ سالمٍ هذا ساقطٌ، كذَّبه السَّاجِيُّ وَقَالَ «يضع الحديث»، وكذلك قَالَ أبو عَروبَة، وَتَرَكه النَّسائِيُّ والدَّارَقُطنِيُّ، وقَالَ النَّسائِيُّ وأحمدُ وابنُ مَعِينٍ والعُقَيلِيُّ: «ليس بثقةٍ»، وقَالَ البُخارِيُّ ومُسلمٌ وأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ والفَسَوِيُّ وأبو نُعَيمٍ الأصبَهانِيُّ: «منكَرُ الحديث»، زاد أَبُو حاتمٍ: «جِدًّا»، وقَالَ ابنُ عَدِيٍّ: «عامَّة حديثِهِ لا يُتابِعُهُ الثِّقاتُ عَلَيهِ»، والكَلام فيه طويلُ الذَّيل. فهل يُمكن أنْ يُقوَّى هذا الحديثُ برُؤيا منامٍ رآه إِنْسَانٌ مَهمَا بَلَغَ صلاحُهُ؟!

وقد اتَّفق أهلُ العِلم أنَّهُ لا تُؤخَذُ أحكامٌ شرعيَّةٌ من المنامَات. فلو أنَّ المُسلمين اختلَفُوا في أوَّل يومٍ من رمضانَ، فرأى رجلٌ النَّبيَّ ﷺ في منامه رُؤيَا صِدقٍ، وقَالَ له: «غدًا أوَّلُ رمضانَ» فلا يَلزَمُ

هذا الرَّجُلَ أنْ يَصوم، ولا يَلزمُ المسلِمين أنْ يصوموا لهذه الرُّؤيا. والله أعلم.

ومن ذلك أيضًا:

أنَّ السُّيوطِيَّ أَورَدَ في «الجامِع» حديثَ: «أقلُّ ما يُوجَدُ في أُمَّتِي في آخِرِ الزَّمَانِ دِرهمٌ حلالٌ، أو أخٌ يُوثَقُ به»، فقَالَ الغُماريُّ (١٣٧/٢): «قَالَ الشَّارح في «الكبير»: «قَالَ ابنُ الجَوزِيِّ: هذا لا يَصِحُّ؛ قَالَ يحيى: «يزيدُ بنُ سِنان ـ أحَد رِجالِه ـ غيرُ ثقةٍ»، وقَالَ النَّسائِيُّ: «متروكُ الحديث»، ومن ثَمَّ رَمَزَ المصنِّفُ لضعفه».

قلتُ [القائلُ الغُماريُّ]: لا يَلزَم من ضعفِ السَّند ضعفُ الحديثِ؛ فإنَّ الواقعَ يشهَدُ بصِدقِ هذا الحديثِ، فأقلُّ ما يوجَدُ اليَومَ دِرهمٌ حلالٌ لكثرة مُعامَلات الرِّبا وأخذِ الرَّشاوي والأموالِ بالباطِل، وأخٌ يُوثَق به لكَثرة الجواسيس وتحاسُدِ النَّاس وتَبَاغُضِهم ومَحبَّةِ إفشاء الأسرار وتتبُّع العَوْرات وإيصالِها إلى الأعداء. فلا حَول ولا قُوَّة إلَّا بالله» انتهَى.

• **قلتُ**: فهل رأيتَ مِثلَ هذا قطُّ؟! حديثٌ فيه متروكٌ، فيقُول: «لا يَلزَم تضعيفُ الحديثِ به؛ لأنَّ الواقع يشهَدُ له»! فما فائِدةُ علم الحديث إذن؟!

ونقولُ للغُمارِيِّ ما قَالَه هُو في «المُداوي» (٢٤٣/٢) وهو يتعقَّبُ المناويَّ إذ حسَّن إسنادَ حديثٍ منكَرٍ، قَالَ: «أخَذَ هذا [يعْنِي: المناوِيَّ] من قول العامِرِيِّ في «شرح الشِّهاب» كما صرَّح به في «الكبير».

والعَامِرِيُّ يُصحِّحُ الحديثَ بحسب ذَوقِهِ وهواه، غيرَ مُرتَكِنٍ في ذلك إلى قاعدةٍ حديثِيَّةٍ، ولا ناظِرٍ إلى إسنادٍ، فهو كالشَّارح من أعجَب من رأينا من الرِّجال المُتكَلِّمين على الأحاديث» انتهَى.

والذي اتَّفق عَلَيهِ العُلماءُ أَنَّهُ لا يُنظَرُ في المَتن إلَّا بعد النَّظَر في الإسناد؛ فعليه المُعوَّلُ. وما أجمل ما خَتَم به الذَّهَبِيُّ ترجمةَ يحيى القَطَّانِ من «السِّير» (١٨٨/٩)، إذ نقل عَن مُحمَّد بن عبد الله بن عمَّارٍ، قَالَ يحيى بنُ سعِيدٍ: «لا تَنظُروا إلى الحديث، ولكن انظُرُوا إلى الإسناد، فإنْ صَحَّ الإسنادُ، وإلَّا فلا تغتَرُّوا بالحديث إذا لم يصحّ الإسنادُ».

ومن ذلك أيضًا: أنَّ السُّيوطِيَّ أورَدَ حديث: «أكذبُ النَّاس الصَّبَّاغُون والصَّوَّاغُون». فَقَالَ الغُمارِيُّ (١٧٤/٢ ـ ١٧٥): «وهُو في نَقدِي حديثٌ باطلٌ موضوعٌ، ما نَطَق به رسولُ الله ﷺ ولا رواه عَنه أبُو هُريرةَ. وكيفَ ينطِقُ من لا يَنطِق عَن الهَوَى بما يُخالِف الواقِعَ؟! فما الصَّوَّاغُون والصَّبَّاغُون بأكذبِ النَّاس، ولا هُم مَخصُوصون بذلك من بين سائر الصُّنَّاع. وإذا كَانَ يُرَدُّ بِمِثل هذا ولو كَانَ من رواية الثِّقة، بل من رواية الآحاد فكيف به وهُو من رواية الضُّعفاء والمَترُوكين؟ [ثمَّ خَتَمَ بحثَه بذِكرِ لفظِ الدَّيلَمِيِّ، يقول: «أكذَبُ النَّاس الصُّنَّاع»، فَقَالَ:] وفي هذا السَّنَد ضُعفاءُ، على أَنَّهُ أعمُّ من الذي قبله، وفيه مُوافَقةٌ للواقع، ومع ذلك فإنِّي أجزِمُ ببُطلانِهُ أيضًا، وأَنَّهُ ما خرج من شفتي النَّبيِّ ﷺ» انتهَى.

• **قلتُ**: كذا قَالَ! ومُخالَفةُ الواقِع أمرٌ نِسبيٌّ يخضعُ للمَفهوم، والمَفهُومُ لا يَنحَصِر، وقد يَتَوَهَّمُ المرءُ الشَّيءَ ولا يكونُ كما توهَّمَه.

فيَرُدُّ حديثَ الثِّقة بمثل هذا، وفي هذا جِنايَةٌ على النُّصوص. وقد ردَّ الغُمارِيُّ رواياتٍ لثقاتٍ مشهورين بهذا الأصل الباطِل.

ونحنُ نوافقه على إنَّ حَدِيثَ: «أكذَبُ النَّاس الصَّبَّاغون...» باطلٌ موضوعٌ. لكن لو توهَّمنا ـ جَدَلًا ـ أنَّ الحديث صحيحٌ، فيُمكنُ تأويلُ دلالته، بأنَّ أفعلَ التَّفضيل هنا خَرجَ على غير بَابِهِ، وإلَّا لَلَزِمنا أنْ نرُدَّ حديثَ: «ما أقَلَّت الغَبراءُ ولا أظلَّت السَّماءُ أصدقَ لهجةً من أبي ذَرٍّ» وما أشبهَهُ. فلقائلٍ أنْ يقولَ: هذا كَذِبٌ، وإلَّا فأبو بكرٍ الصِّدِّيقُ أصدقُ منه، فكيف يفوقُهُ أبُو ذَرٍّ في شيءٍ صار لقبًا عَلَيهِ وهو «الصِّدِّيق»؟ ولكن للعُلماء في هذا تأويلاتٌ سائغةٌ تُراجَع من مَظَانِّهَا.

ومن ذلك أيضًا: أنَّ السُّيوطِيَّ ذَكَرَ حديث: «اللهُمَّ! لا يُدركني زمانٌ، ولا تُدرِكوا زمانًا، لا يُتَّبَعُ فيه العليمُ، ولا يُستَحيا فيه من الحَليم، قُلوبُهُم قُلوبُ الأعاجم، وألسِنَتُهُم ألسنةُ العَرَب»، قَالَ الغُمارِيُّ (٢٢٥/٢ ـ ٢٢٦): «قَالَ الشَّارحُ: «بإسنادٍ ضَعَّفوه». قلتُ: ليس هو بضعيفٍ، إنَّما هو من رواية ابن لَهِيعَة، وحديثُهُ حَسَنٌ إذا لَم يُخالَف فيه، لاسيَّما إذا كَانَ له شاهدٌ أو صدَّقه الواقعُ، كهذا. فإنَّ الزَّمَانَ الذي وَصَفَهُ النَّبيُّ ﷺ هو هذا، فأنَّهُ لا يُتَّبعُ فيه العليمُ، ولا يُستَحى فيه من الحليمِ، بل رفع الله من أهلِهِ الحَياءَ واحترامَ أهلِ الفضل والدِّين، وعدم الالتفات للعُلماء، بل أصبَحَ العليمُ فيه مرذولًا محتَقَرًا، لاسِيَّما الطَّائفةُ العَصْريَّةُ فأنَّهُم لا يُقيمون للدِّين وأهله وزنًا، ولا يَرضَون عِلمَ عالِمٍ ولا إرشادَ مُرشِدٍ، بل يَرون الحقَّ ما هُم عَلَيهِ

من التَّفَرنُـــج والفُجور والإلحاد والفِســـقِ والكُفــور، قلوبُهُم قلوبُ الأعاجمِ، وهَوَاهم هـــوى الفِرنجِ، وحالُهُم حالُ الزَّنادقة، وألسِـــنَتُهُم ألسنةُ العرب، لَم يَبق لهم من الإسلام إلَّا اللِّسانُ والأسماءُ، فإذا قيل للواحد منهم: «إنَّ الدِّين الإســـلامِيَّ يُنافِي ما أنتُم عَلَيهِ» وتَلا القُرآنَ والسُّنَّةَ قَالَ: «أنتُم أعداءُ الدِّينِ، تُشَـــوِّهونه وتُنَفِّرون منه النَّاس، إنَّما الدِّين في القَلب، وما عدا ذلك من امتِثَال الأوَامر واجتِناب المناهي فغُلُوٌّ وتنطُّعٌ وضلالٌ من أهله يأكُلُون به أموال النَّاس». حالُهُم هذا قد أصبحَ مشهورًا ذائعًا والنَّاسُ يَدخُلون معهم فيه أفواجًا أَفواجًا، فيُصبِح الرَّجُلُ مُؤمنا ويُمسي عصريًّا كافِرًا مُلحِدًا لِسَـــانُهُ لسَانُ العَرَب وقلبُهُ قلبُ العجـــمِ، لا يَهـــوَى إلَّا حالَةَ العَجَـــم ولا يُقدِّس إلَّا ســـيرَتَهُم ولا يَعتَقِدُ الفَضلَ والخَيـــر إلَّا في اتِّباعِهِم. فكيـــف يكُونُ الحديثُ ضعيفًا وقد ظَهَر مِصداقُهُ بعد مُضِيِّ أزيَدَ من ألف سنةٍ؟! هذا، وإنِّي في شـــكٍّ من وُجُود حديث أبي هُريرَة في «مُســـتَدرَك الحاكِم»، فَقَد تَتَبَّعتُه في مظانِّهُ فلم أرَهُ فيه، وقد اقتَصَر الحافِظان المنذِريُّ والعِراقِيُّ على عَزوِهِ لأَحمدَ من حديث ســـهل بن ســـعدٍ، وما تَعرَّضا لحديثِ أبي هُريرة، فالغَالِب أَنَّهُ سبقُ قلمٍ من المصنِّف. والله أعلم» انتهَى.

• **قلتُ**: وليس في يد الغُمارِيِّ ما يَرُدُّ به على تَضعيفِ الحديثِ سوى قوله: «ليس هو بضعيفٍ... لاسيَّما إذا كَانَ له شاهدٌ أو صدَّقه الواقع»، وأطال الكلامَ في ذلك كما رأيتَ. ولمَّا نظر إلى الحديثِ وتكلَّم بقانون العِلم لم يكُن مصيبًا؛ لأَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ من روايَة ابن لَهيعَة، قَالَ: «وهو حَسَنُ الحديث إذا لم يُخالَف»، وقد خُولِف ابنُ لهيعَةَ كما يأتِي.

ولو سلَّمنا أَنَّهُ لم يخالَف فإِنَّهُ لم يُتابَع أيضًا عِنْدَ الغُماريِّ، وهذا هُو التَّفرُّد عِنْدَ العُلماء، وابنُ لهيعة إذا تفرَّد لا يُحسِّنُ أحدٌ يُحسِنُ النَّقدَ حديثَهُ، وإنْ فشَا ذلك في المتأخِّرين.

وقد صرَّح الذَّهَبـيُّ في «الميزان» أنَّ تفرُّد الصَّـدُوق يُعدُّ منكَرًا، وهذا القولُ يحتاجُ إلى تفصيلٍ ليس هَاهُنا موضِعُهُ.

ولو سلَّمنا أيضًا أنَّ ابنَ لهيعَةَ تُوبِع فشَيخُهُ مجهولٌ..

فَقَد أَخرَجَه أحمدُ (٣٤٠/٥) قَالَ: حدَّثنا حَسَنُ بنُ مُوسَى، أخبَرَنا ابنُ لهيعَةَ، حدَّثَنا جميلٌ الأسلَمِيُّ، عَن سَهلِ بنِ سعدٍ مرفوعًا.

وجميلٌ هذا هو الحَـذَّاءُ الأسـلَمِيُّ، قَالَ الحافِـظُ في «تعجيل المنفَعة» (١٤٩): «عَن أبي هُريرَة، وسـهلِ بن سعدٍ. وعَنه: ابنُ لهيعَةَ، وبَكرُ بن مُضَـرٍ، وغيرُهما. فيه نظَرٌ، وقَالَ فـي «الإكمال»: مجهولٌ. قلتُ: قد ذَكَـرَه ابنُ حِبّانَ في «الثِّقات» في أتبـاعِ التَّابعين، فكَأَنَّهُ لم يَثبُت عِنْدَهُ روايَتُهُ عَـن صحابيٍّ، وَقَالَ يَروِي المَراسِـيلَ، روى عَنه عمرُو بن الحارث. وقَالَ ابنُ يُونُسَ في «تاريخ مصر»: جميلُ بن سالمٍ مولَى أسلم، يُكْنَى أبا عُروة، روَى عَنه عمرُو بنُ الحارِثِ وابنُ لهيعَةَ، وحديثُهُ عَن سهلٍ معلولٌ» انتهَى.

• **قلتُ**: أَمَّا ابنُ لهيعَةَ فَقَد خالَفه عمرُو بـنُ الحارِث ـ وهو أحدُ الأثبات، فرواه عَن جميل بن عبد الرَّحمن الحـذَّاء، عَن أبي هُريرة مرفوعًا فذَكَرَ مثله.

أَخرَجَه الحاكِمُ في «كتاب الفِتَن» (٥١٠/٤ ـ المُستدرَك) من طريق بَكرِ بن مُضَرٍ، عَن عمرِو بن الحارث بهذا، وَقَالَ «صحيحُ الإسناد»!!

كذا قَالَ الحاكِمُ، وقد عرفتَ ما فيه، فالحديثُ مُضطرِبٌ ضعيفُ الإسناد.

وَذَكَرَ له الغُمارِيُّ شاهِدًا من «مُسنَد الفِردَوس» للدَّيلَمِيِّ، عَن عليِ بن أبي طالبٍ مرفوعًا مثلَه، ولم يتكلَّم على إسنادِه.

وهو حديثٌ باطلٌ كغالِبِ مفاريد الدَّيلَمِيِّ، وفي إسنادِهِ عبدُ الله بنُ مُحمَّد بنِ وهبٍ الدِّينَورِيُّ، وهو ابنُ حَمدَانَ، كَانَ له حِفظٌ ومعرِفةٌ، ولكن تَرَكه الدَّارَقُطنِيُّ، وقَالَ مرَّةً: «يضعُ الحديثَ»، ورماه عُمرُ بنُ سَهلٍ بالكَذِب، كما قَالَ ابنُ عَديٍّ، ولعلَّ ذلك؛ لأَنَّهُ كَانَ يَجمَع الغَرائبَ، قَالَ ابنُ عُقدةَ: «كتبَ إليَّ ابنُ وهبٍ [يعْنِي: الدِّينَوريَّ هذا] جُزأين من غَرائب سُفيانَ الثَّورِيِّ، فلم أعرف منها إلَّا حديثَين، وكَانَ قد سوَّى عامَّتها عَن شُيوخه الشَّامِيِّين، فكنتُ أتَّهِمُهُ».

قَالَ ابنُ عَدِيٍّ: «وقبِلَه قومٌ وصَدَّقُوه».

وابنُ وهبٍ الدِّينَورِيُّ هذا ليس هُو صاحب «المُجالَسة»، هذا اسمُهُ: أحمدُ بنُ مروانَ، وقد اتَّهمَه أيضًا الدَّارَقُطنِيُّ بوضع الحَديث، وخالَفَه غيرُهُ.

فَقَد رأيتَ أنَّ الشَّاهِدَ ساقطٌ عَن حدِّ الاعتِبار به.

وخُلاصَةُ ما أريـدُ أنَّ أقولَه: إنَّ تصحيـحَ الأحاديثِ أو تضعيفَها بموافَقَة الواقـعِ لها أصلٌ باطـلٌ لا يجوزُ الاعتمادُ عَلَيـهِ؛ لإنَّ علمَ الحديث قائمٌ على تصحيحِ أو تَوهِين نِسبَة الكَلام إلى النَّبِيِّ ﷺ أوَّلًا، وإلى غيرِه ثانيًا. ولو نظرتَ في كتاب «المُعجَم الأوسَط» للطَّبَرانِيِّ، أو «الأفراد» للدَّارَقُطنِيِّ، لوجدتَ أنَّ جُمهُـورَ متُونِ الكِتابَين صحيحةٌ، لكنَّها بأسـانيدَ منكَرةٍ أو باطِلةٍ، مع أنَّ المُتُـون معروفةٌ من غير هذا الوَجه، ومع ذلك فلا يَحكُم أحدٌ لها بالصِّحَّة بهذا الإسـناد. وصِحَّةُ الكَلامِ في ذاتِهِ شـيءٌ، وثُبُوتُهُ عَن قائِلِه شـيءٌ آخر، فليس كلُّ كلامٍ حَسَنٍ يَصلُحُ أنْ يكون حديثًا.

وَهَذَا لا يَمنعُ أنَّ العَالِمَ قَد يَستَشهِدُ بالواقِعِ، على بُطلانِ حَديثٍ مَا، من بَابِ الاسـتِئنَاسِ، دُونَ أنْ يَجعَلَهُ أصلاً، مِثلَمَا فَعَلَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، فَقَد سُـئِلَ ـ كَما في «العِلَلِ» (٢٨٢١) ـ عَـن حَديثِ: «العَالِمُ لَا يَخرَفُ»، فَضَعَّفَهُ بِرَاوٍ اسمُهُ العَلَاءُ، ثُمَّ قَالَ: قَد وَجدنَا بَعضَ العُلَمَاءِ أَصَابَهُ الخَرَفُ، وَضَرَبَ المَثَلَ بِالمَسـعُوديِّ، والجُرَيرِيِّ، وسَعيدِ بنِ أَبي عَرُوبَةَ، وعطَاءِ بنِ السَّائِبِ

فهذه تَذْكِرَةٌ وتنبيهٌ. واللهُ المُستَعانُ لا ربَّ سواه، وهُو أعلَى وأعلم.

وَأَيضَاً: ذَكَرَ السُّيُوطيُّ حديثَ: «من جَمَع بَينَ صَلَاتَينِ من غَيرِ عُذرٍ فَقَد أَتَى بَابًا من أَبوَابِ الكَبائِرِ».

فَذَكَرَ العُقَيليُّ في «الضُّعفاء» (٢٤٨/١) هـذا الحديثَ، قَالَ: «رواه عِكرِمةُ، عَن ابـن عبَّاسٍ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَـالَ: «جمعٌ بين صلاتَين من

الكَبائر». ـ قَالَ: ـ حُسَينُ بنُ قيسٍ الرَّحْبيُّ لا يُتابَعُ عَلَيْهِ، ولا يُعرَفُ إلَّا به. ـ قَالَ: ـ ولا أصلَ له. وقد رُوي عَن ابن عبَّاسٍ بإسنادٍ جيِّدٍ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ جَمَع بين الظُّهر والعَصر، والمَغرِب والعشاء».

وتعقَّب السُّيوطِيُّ في «اللَّآلئ» (٢٣/٢) ابنَ الجَوزِيِّ في دَعوَى وضع هذا الحديثِ. ولخَّص كلامَه المناوِيُّ في «فيض القدير» (١٩٠/١ ـ ١٩١)، وخَتَمَ كلامَه بقوله: «وَحَكَمَ ابنُ الجَوزِيِّ بوضعه، ونُوزِع بما هو تَعَسُّفٌ للمُصنِّفِ ـ يعْنِي: السُّيوطِيَّ ـ. فإنْ سُلِّم عدمُ وضعِهِ، فهو واهٍ جدًّا».

وَنَقَلَ كلامَ المناوِيِّ أبُو الفَيض الغُمارِيُّ في «المُداوِي» (٢٤٩/٦)، وردَّ عَلَيهِ قائلًا:

«قلتُ: حَنَشٌ قد وَثَّقَهُ غيرُ الحاكِم، فَقَالَ أبُو مِحصَنٍ حُصَينُ بنُ نُميرٍ: «حدَّثَنا حُسينُ بنُ قيسٍ أبُو عليٍّ الرَّحبيُّ، وهو شيخٌ صَدُوقٌ»، فَوَصَفَهُ بالصِّدق، وهو قد عاشَرَهُ ورَوَى عَنْه، فقولُهُ مُقدَّمٌ على من ضعَّفُوهُ لمُجرَّد خِلافِهِ في الأحاديث، فإنَّهُم يفعلُون ذلك بِناءً على أنَّ حديثَهُ منكَرٌ لكونِهِم لم يَعرِفُوا مَعْناه ولا الجَمعَ بينه وبين الأحاديث الصَّحيحة كهذا الحديثِ، فإنَّ أوّلَ من صرَّح بأنَّهُ لا أصل له ذاك العُقَيليُّ، الذي لا يَعرِفُ إلَّا الحديثَ والرِّجال، ولا قَدَمَ له في العِلم، فإنَّهُ استَدَلَّ على كونِهِ لا أصلَ له بقولِهِ: «وقد صحَّ عَن ابنِ عبَّاسٍ أنَّهُ جَمَع بين الصَّلاتَين»، فبهذا استَدَلَّ على بُطلانِهِ، ولم يُتابِعهُ على ذلك إلَّا ابنُ الجَوزِيِّ الذي هو مِثلُهُ، بعيدٌ عَن النَّظَر والفَهم في الجَمع بين

الأحاديث المُتعارِضة ظاهِرًا. ولا تَعَارُضَ لِحَملِ هذا على جَمع الصَّلاتَين التي لم يأت الشَّرعُ بجواز الجَمع بينهما، كالصُّبحِ والظُّهرِ، والعصرِ والمَغربِ، والعشاءِ والصُّبحِ. وحديثُ ابنِ عبَّاسٍ في الجَمع على العُذر، ولو كَانَ ضعيفًا، كما فصَّلنا في «إزالَة الخَطَر في الجَمع بين الصَّلاتَين في الحَضَر». وبذلك يندفع التَّعارُضُ. والمُصنِّف لم يتعسَّف، ولا صرَّح بصِحَّتِهِ أو حُسنِه، بل ذَكَرَ في تعقُّبه على ابن الجَوزِيِّ ـ الذي أتَى به من عِنْدَ ابن شاهينَ ـ أنَّ الحديثَ خرَّجَهُ التِّرمِذِيُّ وضعَّفَهُ، ثُمَّ قَالَ: «والعَمَلُ على هذا عِنْدَ أهل العِلم»، وأَخرَجَهُ وَقَالَ: «حُسينٌ أبو عليٍّ الرَّحْبِيُّ، من أهل اليَمن، سَكَن الكُوفة. ثقةٌ»، وأنَّ الدَّارَقُطنِيَّ والبَيهَقِيَّ خرَّجاه أيضًا في سُنَنَيهما وضعَّفاه، فهو حُكمٌ من كبار الحُفَّاظ، إمَّا بصِحَّتِهِ أو بضَعفِهِ، لا بِوَضعِهِ الذي انفَرَد به العُقَيليُّ وتَبِعَهُ ابنُ الجَوزِيِّ» انتهَى.

والجَوابُ على هذا الخَطَل من وُجُوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّهُ رجَّح تَوثيقَ الحاكِمِ لحنشٍ، وعضَّدَه بقول حُصَينُ بن نُمَيرٍ: «هو شيخُ صدقٍ»، ثُمَّ علَّل ذلك بقوله: «وهو قد عاشَرَهُ ورَوَى عَنه، فقولُهُ مُقدَّمٌ على من ضعَّفوه».

وهذا قولٌ لا يَقولُه عالِمٌ أبدًا؛ لأنَّ الحاكِمَ مُتساهِلٌ في التَّوثيق والتَّصحيح، وشُهرَةُ ذلك لا تَحتاجُ إلى إثباتٍ. والمُعترِضُ كثيرُ الدَّندنة حول هذا المعْنى في كُتُبه ـ، وإن كَانَ هو في باب التَّوثيق أكثرَ تماسُكًا منه في باب التَّصحيح.

وحُصَينُ بن نُمَيرٍ هو مُجرَّدُ راوٍ، ولا يُعرَفُ وزنُهُ في النَّقد، ووَصفُهُ لحنشٍ بأَنَّهُ شيخُ صدقٍ ليس فيه أكثرُ من نفي الكذب عَنه، دون إثبات الضَّبط له، هذا لو سَلَّمنا أنَّ حُصَينًا هذا له قدمٌ في النَّقد، كيف وهو ليس كذلك، بل قولُهُما مُعارِضٌ لكلام أساطين النُّقَّاد الذين فَسَّرُوا جَرحَهُم له؟ فاسمَع ما قَالَ الأئمَّةُ في هذا «الحنش»!!

قَالَ أحمدُ بنُ حنبلٍ: «ليس حديثُهُ بشيءٍ. لا أَرْوَي عَنه»..

وقَالَ البُخارِيُّ في «تاريخه»: «ترك أحمدُ حديثَهُ»..

وقَالَ عبدُ الله بنُ أحمد بن حنبلٍ، عَن أبيه: «متروكُ الحديث. ضعيفُ الحديث. وله حديثٌ واحدٌ حَسَنٌ. رَوَى عَنه التَّيمِيُّ في قصَّة الشُّؤم». قَالَ عبدُ الله: «واستَحسَنَهُ أبي»..

وقَالَ عبَّاسٌ الدُّورِيُّ، عَن يحيى بن مَعِينٍ، وأبُو زُرْعَةَ: «ضعيفٌ»..

وقَالَ مُعاوِيةُ بن صالحٍ، عَن يحيَى: «ليس بشيءٍ»..

وقَالَ عبدُ الرَّحمن بن أبي حاتِمٍ، عَن أبيه: «ضعيفُ الحديث. منكَر الحديث»، قيل له: «أكَانَ يَكذِبُ؟»، قَالَ: «أسألُ اللهَ السَّلامَةَ. هو ويحيَى بنُ عُبيد اللهُ مُتقارِبَانِ»، قيل: «هو مِثلُ الحُسين بن عبد الله بن ضُمَيرَةَ؟»، قَالَ: «شبيهٌ به»..

وقَالَ البُخارِيُّ: «أحاديثُهُ منكَرَةٌ جدًّا، ولا يُكتَبُ حديثُهُ»..

وقَالَ النَّسائِيُّ: «متروكُ الحديث»..

وقَالَ في مَوضِعٍ آخر: «ليس بثقةٍ»..

وقَالَ العُقَيليُّ: «له غيرُ حديثٍ لا يُتابَعُ عَلَيهِ ولا يُعرَفُ»..

وقَالَ أبُو أحمدَ ابنُ عَدِيٍّ: «هو إلى الضَّعف أقربُ منه إلى الصِّدق»..

وقَالَ أبو يَعلَى المَوصِلِيُّ: «حدَّثَنا مُحمَّدُ بن عُقبة، قَالَ: حدَّثَنا أبُو مِحصَنٍ حُصَينُ بن نُمَيرٍ، قَالَ: حدَّثَنا حُسَينُ بن قيسٍ أبُو عليٍّ الرَّحْبِيُّ. قَالَ: وزَعَمَ أبُو مِحصَنٍ أَنَّهُ شيخُ صِدقٍ، فذَكَرَ عَنه حديثًا»..

وقَالَ الجُوزْجانِيُّ في «أحوال الرِّجال»: «أحادِيثُهُ منكَرَةٌ جدًّا، فلا تُكتَبُ»..

وقَالَ التِّرمِذِيُّ في «جامعه»: «هو ضعيفٌ عِنْدَ أهل الحديث، ضعَّفه أحمدُ وغيرُهُ». وقَالَ في موضعٍ آخر منه: «يُضعَّف في الحديث من قِبَل حفظه»..

وقَالَ مُسلِمٌ في «الكُنَى»: «منكَرُ الحديث»..

وتَرَكَهُ السَّاجِيُّ، والدَّارَقُطنِيُّ..

وقَالَ عبدُ الله بن عليِّ بنِ المَدِينِيِّ، عَن أبيه: «ليس هو عِندِي بالقويِّ»، وكذلك قَالَ أبُو أحمدَ الحاكِمُ..

وقَالَ ابنُ حِبَّانَ في «المَجروحين»: «كَانَ يَقلِبُ الأخبارَ ويلزقُ روايَةَ الضُّعَفاء. كذَّبَهُ أحمدُ بن حنبلٍ. وتَرَكَهُ يحيَى بنُ مَعِينٍ».

• **قلتُ**: فهل هُناك عالِمٌ منصِفٌ يَعلَمُ أَنَّهُ موقُوفٌ بين يدي الله غدًا، يَرُدُّ قول كُلِّ هؤلاء العُلماء، لقول اثنين: أحدُهما مُتساهلٌ، والآخرُ مُجرَّدُ راوٍ؟!

الثَّانِي: أنَّ شهوَةَ المُعارَضة جَعَلَته يصفُ العُقَيليَّ وابنَ الجَوزِيِّ بأَنَّهُما لا فِقهَ عِنْدَهُما ولا بَصَرَ إلَّا بالرِّجال فحسبُ، أَمَّا الفِقهُ فلهُ وحده ومن على شاكِلَتِهِ. وسَأُبَيِّنُ لك الآنَ قدرَ فِقهِهِ!!

أَمَّا كلامُ العُقَيليِّ فصحيحٌ تمامًا حديثِيًّا وفِقهِيًّا..

أَمَّا حديثِيًّا فالأمرُ ظاهرٌ من حال حُسين بن قيسٍ، وقد مَضَى ذِكْرُ أقوال العُلماء فيه.

والثَّابتُ عَن ابن عبَّاسٍ، قَالَ: «صلَّى رسولُ الله ﷺ الظُّهر والعصر جميعًا، والمَغربَ والعِشاءَ جميعًا، في غير خَوفٍ ولا سَفَرٍ».

قَالَ أبُو الزُّبير: فسألتُ سعيدَ بنَ جُبيرٍ: لم فَعَل ذلك؟ فَقَالَ: سألتُ ابنَ عبَّاسٍ كما سألتَنِي، فَقَالَ: «أرادَ أنْ لا يُحرِجَ أحدًا من أُمَّتِهِ».

وهذا ثابتٌ عَن ابن عبَّاسٍ، ومُعاذ بن جَبَلٍ، وأبي هُريرَةَ، في «صحيح مُسلمٍ» وغيرِهِ.

فالحديثُ من مُسنَد ابن عبَّاسٍ، وكلاهُمَا يُعارِضُ الآخرَ بظاهِره، فَأَبَانَ العُقيليُّ عَن هذه المُعارَضةِ بأنَّ النَّبيَّ ﷺ جَمَع بين الصَّلوات، وسَنَدُهُ أقوَى وأمتَنُ من الحديث الذي يَنهَى عَن ذلك. فأين الخطأُ الذي ارتَكَبَهُ العُقيليُّ حتَّى يقول فيه هذا الجَرِيءُ المُعتَدِي على الأئِمَّة «ذاك العُقَيليّ» احتقارًا له واستِخفَافًا بعلمه؟!

أَمَّا فِقهيًّا فَقَد رأيتَ أنَّ مُطلَقَ الجَمع جائزٌ للحاجة، كما وَقَعَ في تعليلِ ابنِ عبَّاسٍ: «أراد أنْ لا يُحرِجَ أحدًا من أُمَّتِهِ». والجَمعُ لغير الحاجَة معصيةٌ كبيرةٌ؛ لأنَّ الله تعالى قَالَ: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا﴾ [النِّساء: ١٠٣]، وقد ثَبَتَ في عِدَّة أحاديثَ أنَّ جبريل؛ وَقَّتَ للنَّبيِّ ﷺ أوقاتًا للصَّلَوات، من جَاوَزَها بغير عُذرٍ فَقَد ضيَّعَها بلا شكٍّ.

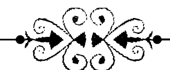
والذي جَعَل العُقيليَّ يقول ما قَالَ، أنَّ اللَّفظَ الذي وَقَع له ليس فيه ذِكْرِ العُذر وهو: «جَمعُ بين الصَّلاتَين من الكَبائِر»، فَخَشِي العُقيليُّ أنْ يَتَوَهَّم مُتوهِّمٌ أنَّ هذا الحديثَ يُعارِضُ الحديثَ الصَّحيح في الجَمع، فَقَالَ: «لا أصل له»، يعْنِي: من الصِّحَّة.

وذَكَرَ التِّرمِذِيُّ في «سُننِه» أنَّ الجَمع إمَّا يكونُ في السَّفر أو في عرفة. ورَدَّ عَلَيهِ النَّوَوِيُّ في «شرح مُسلمٍ» (٥/٢١٨ ـ ٢١٩) قائلًا:

«وقد قَالَ التِّرمِذِيُّ في آخِر كتابِه: «ليس في كتابي حديثٌ أجمَعَت الأمَّةُ على ترك العَمَل به إلَّا حديثُ ابن عبَّاسٍ في الجَمع بالمَدينة من غير خوفٍ ولا مَطَرٍ، وحديثُ قتلِ شاربِ الخَمر في المَرَّة الرَّابعة». وهذا الذي قَالَه التِّرمِذِيُّ في حديث شارِب الخَمر هو كما قَالَه، فهُو حديثٌ منسُوخٌ، دلَّ الإجماعُ على نَسخِهِ. وأَمَّا حديثُ ابنِ عبَّاسٍ فَلَم يُجمِعُوا على ترك العَمَل به، بل لهُم أقوالٌ. منهُم من تأوَّلَهُ على أنَّهُ جَمَعَ بعُذر المَطَر، وهذا مشهُورٌ عَن جماعَةٍ من الكبار المُتقدِّمين، وهو ضعيفٌ بالرِّوايَة الأخرَى: «من غير خوفٍ ولا مَطَرٍ». ومنهُم من

تأوَّلَهُ على أَنَّـهُ كَانَ في غَيمٍ، فصلَّى الظُّهر، ثُمَّ انكَشَـفَ الغَيمُ وبَأنَّ وقت العَصر دخل فصلَّاها، وهذا أيضًا باطلٌ؛ لأَنَّهُ ـ وإنْ كَانَ فيه أدنى احتمالٍ في الظُّهر والعصـر ـ لا احتمال فيه في المَغرب والعِشَـاء. ومنهُم من تأوَّله على تأخير الأُولَى إلى آخِرِ وقتِها فصلَّاها فيه، فلمَّا فرَغَ منها دَخَلَت الثَّانية فصلَّاها، فصارَت صلاتُهُ صُورةَ جَمْعٍ(١)، وهذا أيضًا ضعيفٌ أو باطلٌ؛ لأَنَّهُ مُخالِفٌ للظَّاهر مُخالَفَةً لا تُحتَملُ، وفِعلُ ابنِ عبَّاسٍ الذي ذَكَرْنَاهُ حين خَطَبَ واسـتدلالُهُ بالحديث لِتَصويب فِعلِه، وتصديقُ أبي هُريرَةَ له وعدمُ إنكارِهِ، صريحٌ في ردِّ هذا التَّأويل. ومنهُم من قَالَ: هو مَحمُولٌ علـى الجَمعِ بعُذر المَرَض أو نَحوِه ممَّا هو في مَعْناه من الأعذار، وهذا قولُ أحمدَ بن حنبَلٍ والقاضِي حُسينٍ من أصحابِنا، واختارَهُ الخطَّابِيُّ والمُتوَلِّـي والرُّوَيَانيُّ من أصحابِنا، وهو المُختارُ في تأويلِهِ لِظاهِرِ الحديث ولِفِعـلِ ابن عبَّاسٍ ومُوافقةِ أبي هُريرَةَ، وَلِأنَّ المَشقَّة فيه أشدُّ من المَطَر. وذَهَب جماعَةٌ من الأئمَّة إلى جَواز الجَمع في الحَضَـر للحاجَةِ لمن لا يتَّخِذُهُ عادةً، وهو قولُ ابنِ سِيرِينَ وأشهبَ من أصحاب مالكٍ، وحكاهُ الخطَّابِيُّ عَن القفَّال والشَّاشِيِّ الكَبير من أصحاب الشَّـافِعِيِّ، عَن أبي إسحاق المَروَزِيِّ، عَن جَماعَةٍ من أصحاب الحَديث، واختَارَه ابنُ المنذِر، ويُؤيِّدُهُ ظاهِرُ قولِ ابنِ عبَّاسٍ: «أراد أنْ لا يُحرِجَ أُمَّته» فَلَم يُعلِّله بمَرَضٍ ولا غَيرِهِ. والله أعلم» انتهَى.

(١) كما هو مَذهَبُ الحَنَفِيَّة، الذي نَصَره الطَّحاويُّ وغيره.



وقَالَ الخطَّابِيُّ في «مَعالِم السُّنَن» (٢٦٥/١ ـ ٢٦٦):

«هذا الحديثُ لا يقُولُ به أكثرُ الفُقهاء. وإسنادُهُ جيِّدٌ، إلَّا ما تُكلِّم فيه من أمر حبيبٍ، وكَانَ ابنُ المنذِر يقولُ ويَحكيه عَن غير واحدٍ من أصحاب الحديث. وسمعتُ أبا بكرٍ القَفَّالَ يحكيه عَن أبي إسحاق المَروَزِيِّ. قَالَ ابنُ المنذِر: ولا مَعْنى فيه لحَمل الأمر فيه على عُذرٍ من الأعذار؛ لأنَّ ابنَ عبَّاسٍ قد أَخبَرَ بالعِلَّة فيه، وهو قولُهُ: «أراد أنْ لا يُحرِجَ أمَّتَهُ». وحَكَى عَن ابن سِيرينَ أَنَّهُ كَانَ لا يَرَى بأسًا أنْ يَجمَعَ بين الصَّلاتَين إذا كَانَت حاجةٌ أو شيءٌ ما لم يُتَّخَذ عادَةً. قلتُ: وتأوَّلَهُ بعضُهم على أنْ يكون ذلك في حال المَرَض، قَالَ: وذلك لما فيه من إرفاق المَريضِ ودَفع المَشقَّة عَنه، فَحَملُهُ على ذلك أولَى من صَرفِهِ إلى من لا عُذر له ولا مَشقَّة عَلَيهِ من الصَّحيحِ البَدَنِ المنقَطِعِ العُذرِ. وقد اختَلَف النَّاسُ في ذلك، فرخَّص عطاءُ بنُ أبي رَباحٍ للمَريض في الجَمع بين الصَّلاتَين، وهو قولُ مالكٍ وأحمدَ بنِ حنبلٍ. وقَالَ أصحابُ الرَّأي: يجمَعُ المَريضُ بين الصَّلاتَين، إلَّا أَنَّهُم أباحُوا ذلك على شَرطِهِم في جَمع المُسافِر بينهما. ومنع الشَّافِعِيُّ من ذلك في الحَضَر إلَّا للمَمطُور» انتهَى.

• **قلتُ**: والصَّحيحُ الذي يُوافِقُ أصُولَ الشَّريعة هو ما ذَهَب إلَيه ابنُ سِيرِينَ أنَّ الجَمع جائزٌ للحاجَة، ما لم يَتَّخِذ ذلك عادةً له، وليس مُقيَّدًا بعُذرٍ من الأعذار؛ إذ أعذارُ النَّاس كثيرةٌ ويَعسُرُ ضبطُها، فإذا لم يَجِد أمامه خيارًا: إمَّا إنْ يُضيِّع وقتَ الصَّلاة أو يَجمَع، فالجَمعُ أولَى بلا شكٍّ.

فلو افترَضنا أنَّ طبيبًا سـيُجري جراحَةً لمريــضٍ من بعد صلاة الظُّهر إلى ما قبل منتَصَف اللَّيل، فماذا يفعــلُ هذا الطَّبيبُ؟ أيُضيِّعُ صلاتي الظُّهر والعَصر أم يَجمعهُمــا؟ ولا أتصوَّرُ قائلًا يمنعُ الجَمع هنا. والله المُوَفِّقُ.

الثَّالثُ: إنَّ الغُمارِيَّ زَعَمَ أنَّ العُقيليَّ قَالَ: إنَّ الحديث موضوعٌ، وعبارَتُهُ ـ أعْنِي الغُماريَّ ـ: «فهو حُكمٌ من كبار الحُفَّاظ، إمَّا بصِحَّتِهِ أو بضَعفِهِ، لا بِوَضعِهِ الذي انفَرَد به العُقَيلــيُّ وتَبِعَهُ ابنُ الجَوزِيِّ»، فهل قول العُقيلــيِّ: «لا أصل له» معْنــاه أَنَّهُ موضوعٌ؟ ومن ســبقَ الغُمارِيَّ إلى هذا الفَهم مــن أهل العِلم؟ ثُمَّ مــن صَحَّحَهُ من كبار الحُفَّاظ باستثناء الحاكم؟

الرَّابعُ: أنَّ قولَ التِّرمِــذِيِّ: «والعَمَلُ على هذا عِنْدَ أهل العِلم» هو نفسُــهُ قولُ ابنِ عبد البَرِّ المُتقدِّم: «هذا الحديــثُ، وإنْ كَانَ فيه من لا يُحتَجُّ بمِثِلِــه، فإنَّ معْناه صحيحٌ من وُجــوهٍ».. فمَعْنى قولِهِما: إنَّ الحديثَ وإنْ لم يَصِحّ لفظًا، فَقَد صحَّ معْنى لظواهر ومعاني نصوصٍ أُخرى، وليس بشــرطٍ أنْ يأتي دليلٌ خاصٌّ لكلِّ حُكمٍ جُزئِيٍّ. وهذا كثيرٌ في كلامِهِم، خُصُوصًا من تَعانَى الفقهَ منهم. والله أعلم.

أَمَّا هذا القولُ فَقَد صحَّ عَن أمير المُؤمنين عُمرَ بن الخَطَّاب رضي الله عنه ..

فأَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاق في «المُصنَّف» (ج٢/ رقم ٤٤٢٢) عَن مَعمَرٍ، عَن أيُّوبَ، عَــن قَتَادَة عَــن أبي العاليَة، أنَّ عُمر كَتَب إلى مُوسَــى: «واعلَم! أنَّ جَمعًا بين الصَّلاتَين من الكَبائر، إلَّا من عُذرٍ».

وأَخرَجَهُ ابنُ أبي شَيبةَ في «المُصنَّف» (٤٥٩/٢) قَالَ: حدَّثَنا وكيعٌ، ثنا سُفيانُ، عَن هشام بن حسَّان، عَن رجُلٍ، عَن أبي العاليَة، عَن عُمر، قَالَ: «الجَمعُ بين الصَّلاتَين من غير عُذرٍ من الكَبائر».

وأَخرَجَهُ البيهَقِيُّ (١٦٩/٣) من طريق الحُسين بن حفصٍ، عَن سُفيانَ ـ هو الثَّوْرِيُّ ـ، عَن سعيدٍ، عَن قَتَادَة، عَن أبي العاليَةَ، عَن عُمر مثلَه.

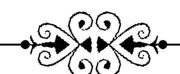
قَالَ البيهَقِيُّ: «قَالَ الشَّافِعِيُّ في «سُنن حَرمَلَة»: ليس هذا بثابتٍ عَن عُمر. هُو مُرسَلٌ»

قَالَ البيهَقِيُّ: «وهو كما قَالَ الشَّافِعِيُّ. والإسنادُ المَشهُورُ لهذا الأثر هو مُرسَلُ أبي العاليَة، ولَم يَسمَع من عُمر رضي الله عنه. وقد رُوِيَ ذلك بإسنادٍ آخر»...

ثُمَّ رواهُ البيهَقِيُّ من طريق عبد الرَّحمن بن بشرٍ، ثنا يحيى بنُ سعيدٍ، عَن يحيى بن صُبَيحٍ قَالَ: حدَّثَنِي حُميدُ بنُ هلالٍ، عَن أبي قَتَادَة ـ يعْنِي: العَدَوِيَّ ـ، أنَّ عُمر بن الخَطَّاب كَتَب إلى عامِلٍ له: «ثلاثٌ من الكبائر: الجمعُ بين الصَّلاتَين إلَّا في عُذرٍ، والفرارُ من الزَّحف، والنُّهبَى».

قَالَ البَيهَقِيُّ: «أبُو قَتَادَة العَدوِيُّ أدرَكَ عُمرَ رضي الله عنه. فإنْ كَانَ شَهِدَهُ كَتَبَ: فهو موصُولٌ، وإلَّا فهو إذا انضمَّ إلى الأوَّل صار قويًّا» انتهَى.

وأَخرَجَ ابنُ أبي شَيبَةَ (٤٥٩/٢) قَالَ: حدَّثَنا وكيعٌ، ثنا أبُو هلالٍ، عَن حَنظَلَة السَّدُوسِيِّ، عَن أبي مُوسَى، قَالَ: «الجَمعُ بين الصَّلاتَين من غير عُذرٍ من الكَبائر».



وفي إسناده ضعفٌ؛ أَمَّا أَبُو العالِية ـ واسمُهُ: رُفَيعُ بنُ مِهرَانَ ـ فَقَد ذَكَرَ المِـزِّيُّ أَنَّهُ أسـلَمَ بعد موت النَّبـيِّ ﷺ بسَـنَتَين، ودَخَل على أبي بكرٍ، وصلَّى خلف عُمر. ولو ثَبَتَ هذا لكَانَ الإسنادُ مُتَّصِلًا على رأي مُسلمٍ، كما قَالَ ابنُ التُّركُمانِيِّ في «الجَوهَر النَّقِيِّ».

ولكن وَرَدَت عباراتٌ عَن بعض الأئمَّـة وحِكايَةٌ عَن أبي العالِيَةَ بضِدِّ ذلك..

فَقَد قَالَ عبَّـاسٌ الدُّورِيُّ كما في «تارِيخِـه» (١٦٦/٢) لابنِ معِينٍ: «سمع أبُو العاليَةَ من أبي ذَرٍّ؟»، قَالَ: «لا»..

وقَالَ شُعبةُ وابنُ معينٍ: «أدرَكَ عليًّا ولم يَسمَع منه»..

ورَوَى شُـعبةُ، عَن عاصمٍ، قَالَ: قلتُ لأبي العاليَةَ: «من أكبَرُ من لقيتَ؟»، قَالَ: «أبُو أيُّوب». فعلَّق العَلائِيُّ في «جامع التَّحصيل» (١٩٠) قائِلًا: «وهـذا عجيبٌ؛ فَقَد قَالَـت حفصةُ بنتُ سـيرينَ: قَالَ لي أبُو العاليَةَ: قرأتُ القُرآن على عُمرَ ثلاث مرَّاتٍ».

• **قلتُ**: وقد رأيتُه هكذا في «تاريخ دمشق» (١٣٥/٢٠) لابن عساكر بإسنادٍ قَوِيٍّ.

نعم! رأيتُه عِنْدَ ابنِ عسـاكر (١٣٧/٢٠) بسـندٍ جيِّـدٍ أيضًا، عَن أبي العاليَةَ، قَالَ: «قرأتُ القُرآنَ على عهد عُمرَ ثلاث مرَّاتٍ».

والفَرقُ بين النَّصَّين كبيرٌ.

فَرَجُلٌ مُخَضرِمٌ كيف لا يَسمَعُ من مِثل عُمرَ ﷺ؟ فالرَّاجح عِنْدي أَنَّهُ سمع منه، ورأيتُهُ نصًّا لعليٍّ بن المَدِينِيِّ وذَكَرَ أبا العاليَةَ ـ كما في «تاريخ دمشق» (١٣٧/٢٠) ـ

قَالَ: «أبُو العاليَةَ سمع عُمرَ بنَ الخطَّاب، ومن عليٍّ، ومن أبي مُوسَى، وابنِ عُمَرَ».

أَمَّا قولُ عاصمٍ لأبي العاليَةَ: «من أكبر من لقيتَ؟»، قَالَ: «أبو أيُّوب»، فلعلَّ جَوَابَ أبي العَاليَةَ خَرَجَ على اعتبار الزَّمان الَّذِي سألهُ فيه عاصمٌ، لا مُطلَقاً. والله أعلم.

وَهَذَا جُزءٌ كَتبتُهُ قَدِيماً بِعنوانِ: «العَذبُ الزُلالِ في تَضعِيفِ حَديثِ أبغَضِ الحَلال».

رَأَيتُ أنْ أُوردَ منهُ، مَا يَتَعلَّقُ بِالرَّدِّ علىَ أبي الفَيضِ أحمَدَ الغُمَارِيِّ، لِأُبَيِّنَ منهَجَهُ في فَهمِ أُصُولِ الحَديثِ وطَرِيقَتَهُ في التَّعليلِ.

أَخرَجَ أبو داوُد (٢١٧٨)، ومن طريقِهِ الضِّياءُ في «المُختارَة» (ج ٧٢/ ق ١/٥٣٤)..

وأبو أُمَيَّةَ الطَّرَسُوسِيُّ في «مُسنَد ابن عُمَر» (١٥)..

وابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (١٦٣٠/٤) قَالَ: حدَّثَنا الحُسينُ بنُ أبي مَعشَرٍ..

وأيضًا (٢٤٥٣/٦) قَالَ: حدَّثَنا ابنُ أبي داوُد، قَالَ أربعتُهُم: حَدَّثَنَا كَثيرُ بنُ عُبَيدٍ، حَدَّثنَا مُحَمَّدُ بنُ خَالدٍ، عَن مُعرِّفِ بنِ واصلٍ، عَن

مُحَارِبِ بن دِثَارٍ، عَن ابنِ عُمَرَ، عَن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَبغَضُ الحَلَالِ عِنْدَ اللهِ الطَّلاقُ».

وهذا الحديثُ لا يَصِحُّ سنَدًا ولا مَتنًا.

أَمَّا المَتنُ ففيه نظرٌ عِنْدِي؛ فإِنَّهُ ليس ثَمَّةَ حلالٌ بغيضٌ إلى اللهِ، بل الحَلالُ ما أَحلَّهُ اللهُ ورَضِيَهُ، والحرامُ ما أبغَضَهُ اللهُ تعالى ونَهَى عَنه. بل قد يكُونُ الطَّلاقُ من أَجَلِّ نِعَمِ اللهِ على الرَّجُل والمرأَةِ؛ فهو يُخَلِّصُ أحدَهُما من الآخر إذا لم تَتَوافَق طباعُهُما ليستَكمِلَا أداء وَظِيفَةِ العُبُودِيَّة التي من أجلها خُلِقُوا، ومن تصدَّى لهذا الباب لا يَمتَرِي في صِحَّة ما أقولُ. وبالله التَّوفيقُ.

وأَمَّا الإِسنَادُ: فَقَالَ ابنُ عَديٍّ بعدما رواه: «قَالَ لنا ابنُ أبي داوُد: هذه سُنَّةٌ تَفَرَّدَ بها أهلُ الكُوفَة. وقولُ ابنِ أبي دَاوُد: «تَفَرَّدَ بها أهلُ الكُوفَة» يعني: رواهُ مُعرِّفُ بنُ واصلٍ، لأَنَّهُ كُوفِيٌّ. ولا أعلَمُ رَوَاهُ عَن مُعرِّفٍ إِلَّا مُحَمَّدُ بنُ خالدٍ».

وكذلك قَالَ الحافظُ في «التَّلخيص» (٢٠٥/٣).

كذا قَالَا! ولم يَتَفَرَّد به مُحَمَّدُ بن خَالدٍ الوَهْبِيُّ..

فَتَابَعَهُ أحمَدُ بنُ يُونُسَ، قَالَ: ثنا مُعرِّفُ بنُ واصلٍ بهذا الإِسنَاد سواءً.

أَخرَجَه الحَاكمُ (١٩٦/٢)، وعَنهُ البَيهَقيُّ (٣٢٢/٧) قَالَ: حدَّثَنَا أبو بَكرٍ مُحمَّدُ بنُ أحمدَ بن بَالَوَيْه، ثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عُثمَانَ بن ابنِ أبي شَيبَةَ، ثَنَا أحمَدُ بنُ يُونُس بهذا.

قَالَ الحَاكمُ: «هَذَا حَديثٌ صَحيحُ الإسناد، وَلَم يُخَرِّجَاهُ».

وقَالَ تِلمِيذُهُ البَيهَقِيُّ: «وفى رواية ابنِ أبي شَـيبَةَ: عَن عَبدِ الله بن عُمَر مَوصُولًا. ولا أَرَاهُ حَفظَهُ».

فناقَضَهُ ابنُ التُركُمَانِيِّ في «الجَوهَرِ النَّقيِّ» (٣٢٢/٧ ـ ٣٢٣) فَقَالَ: «أَخرَجَهُ الحَاكمُ في «المُستَدرَك» من طَريق ابنِ أبي شَيبَةَ موصُولًا، ثُمَّ قَالَ: «صحيحُ الإِسـنادِ». وقد أَيَّدَهُ روايةُ مُحَمَّدِ بنِ خَالدٍ المَوصُولَةُ. وأَخرَجَهُ ابنُ ماجَهْ من طريق عُبَيدِ الله بن الوَلِيد الوَصَّافِيِّ، عَن مُحارِبٍ مَوصُولًا. وقد ذَكَرَهُ البَيهَقيُّ بَعدَهُ، فهذا يَقتَضي تَرجِيحَ الوَصلِ، لأَنَّهُ زيَادَةٌ، وقد جَاء من وُجُوهٍ» انتهَى.

كذا قَالَ ابنُ التُّركُمانِيِّ. وفى جوابه مُؤاخَذاتٌ:

الأُولَى: إقرارُهُ الحاكمَ على تصحيحِ إسـنادِهِ، وفي هذا نظرٌ. وقد أَوهَمَ ابنُ التُّركُمانِيِّ عِنْدَما قَالَ: «ابن أبي شَـيبَة»؛ فإنَّ هذا الاسمَ إذا ذُكِرَ فينَصـرِفُ الذِّهنُ إلـى أبي بَكرٍ، ولكنَّ الذي في الإسـناد هو: مُحمَّدُ بنُ أبي شَيبَةَ بن أخي بَكرٍ: وثَّقَهُ صالحُ جَزَرَةُ وابنُ حِبَّان.

وقَالَ ابنُ عَدِيٍّ: «لا بأسَ بِهِ، ولم أَرَ لهُ حدِيثًا منكَرًا فأذْكُرُهُ».

وسُئِل عَبدان عَنهُ، فَقَالَ: «ما عَلِمنا إلَّا خيرًا».

وقد وَقَعَ بينه وبيـن مُحمَّد بنِ عبدِ الله الحَضرَمِـيِّ ـ المعرُوف بـ «مُطيِّنٍ» ـ وقيعةٌ وخشُـونَةٌ ممَّا يَقَعُ بين الأَقرَان، وانتَقَدَ كلٌّ منهُما

على الآخَر أحاديــثَ، وحَكَى تلــكَ الوَاقِعَةَ بطُولِهــا الخطيبُ في «تاريخه» (٤٣/٣ ـ ٤٥) عَن أبي نُعيمٍ عبدِ المَلِك بنِ عَدِيٍّ الجُرجَانِيِّ، الذي خَتَمها بقوله: «وقد كنتُ وقعتُ على تعصُّــبٍ وَقَع بينَهُما في الكُوفَة ســنة ســبعين، وعلى أحاديثَ يُنكِرُ كلٌّ واحــدٍ منهُما على صاحبِهِ، ثُمَّ ظَهَرَ أنَّ الصَّوابَ الإمساكُ عَن القَبُول عَن كُلٍّ واحدٍ منهُما في صاحبِهِ».

وَنَقَلَ الخطيبُ عَن ابنِ عُقدَةَ، عَن تســعةٍ من العُلماء أَنَّهُم قَالَوا: «مُحمَّد بنُ عُثمان بنِ أَبي شَيبة: كذَّابٌ»، وابنُ عُقدَةَ ليس بعُمدَةٍ، وفيهِ كلامٌ كثيرٌ. ولو كَانَ ابنُ أبي شــيبة كَذَلِكَ لانتَشَرَ هذا الكلامُ عَنه في بَغدادَ، ولهُ خصُومٌ يُحِبُّون إظهارَ ذلك، فكيــف انفَرَدَ ابنُ عُقدَةَ بهذا عَنهُم؟! وقد سألَ حَمزَةُ السَّهمِيُّ أبا بَكرٍ بنَ عَبدَان عَن ابن عُقدَةَ إذا نَقَل حكايةً أو قَولًا في الجَرحَ والتَّعديلِ عَن غيرِهِ من الشُّيُوخ: «أيُقبَلُ نَقلُهُ؟»، فَقَالَ: «لا». فإذا أضفــتَ إلى ذلك أنَّ ابنَ عُقــدَةَ كَانَ يُتَّهَمُ بالتَّشيُّع، بانَ لكَ أنَّ الاختلافَ في المَذهَب قد يكُونُ لهُ دخلٌ في هذا من جِهَة التَّعصُّب عَلَيْهِ.

ولا يعْنِي هذا أنَّ مُحمَّد بنَ عُثمان بنِ أبي شيبة كَانَ ثِقةً مُطلَقًا ـ مثلما كنتُ أعتقدُ قبل ذلك. ولكنَّهُ ليس بكذَّابٍ ولا متــرُوكٍ، إنَّما هو يُخطِئُ مثلما يُخطِئُ الثِّقاتُ، وقد أشار البَيهَقِيُّ إلىَ ذلك، فَقَالَ: «لا أراه حَفِظَهُ».

وممَّا يُؤَيِّدُ ذلك أنَّ أبا داوُد ـ وهو أَثبَتُ مــن مُحمَّدٍ بن كثيرٍ ـ رواه في «سُــنَنه» (٢١٧٧)، ومن طريقه البَيهَقِيُّ (٣٢٢/٧) قَالَ: حدَّثَنا

أحمدُ بنُ يُونُس، حدَّثَنا مُعرِّفٌ، عَن مُحارِبٍ، قَالَ: قَالَ رسُولُ الله ﷺ. فذَكَرَهُ مُرسَلًا.

الثَّانيةُ: أَنَّهُ اختُلِف على مُحمَّد بن خالدٍ الوَهْبِيِّ في إسنادِهِ

فرواه كَثِيرُ بنُ عُبيدٍ عَنه، عَن مُعرِّف بن واصلٍ، عَن مُحارِبٍ، عَن ابن عُمَر مرفُوعًا، كما مرَّ. ورواه كثيرُ بن عُبيدٍ أيضًا عَنه، عَن عُبيد الله بنِ الوَلِيد الوَصَّافِيّ، عَن مُحارِبٍ بهذا.

أَخرَجَهُ ابنُ ماجَهْ (٢٠١٨)..

وأبو أُمَيَّة الطَّرَسُوسِيُّ في «مُسنَد ابن عمر» (١٤)..

وابنُ عَديٍّ في «الكامل» (١٦٣٠/٤) قَالَ: حدَّثَنا الحُسَين بن أبي مَعشَرٍ..

قَالَوا: ثنا كَثِيرُ بن عُبيدٍ بهذا.

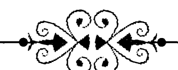
وأَخرَجَهُ ابنُ حِبَّانَ في «المَجرُوحِين» (٦٤/٢)، وابنُ الجَوزِيِّ في «الوَاهِيَات» (١٠٥٦)

وابنُ عَديٍّ (١٦٣٠/٤) عَن عِيسَى بنِ يُونُس..

وتمَّامٌ الرَّازِيُّ في «الفَوائِد» (٢٦) عَن سَعِيدِ بن يحيَى[1]، ومُحمَّد بن مسرُوقٍ..

---

(١) وقع في مطبُوعة «الفَوائد»: «سعد الله بن يَحيَى»، وصوابُهُ: سعيدُ بن يحيى، ويُعرَف بـ «سَعدَان». ووقع في «المَقاصِد الحَسَنة» (ص١٢) للسَّخَاوِيِّ: «سُليمان بن عبد الرَّحمن» كذا!!



قَالَوا: ثنا عُبيدُ الله بنُ الوليد الوَصَّافِيُّ بهذا. والوَصَّافِيُّ متزُوكٌ.

وذَكَرَ السَّخاوِيُّ في «المقاصد» أنَّ ابنَ أبي عاصِمٍ والحُسينَ بنَ إسحاقٍ رَوَيَاهُ عَن الوَصَّافِيِّ عِنْدَ الطَّبَرانِيِّ. وهذا الاضطرابُ يُسقِطُ الرِّوايَةَ.

وإن كَانَت رِوايَةُ الوَصَّافِيِّ أَشبَهُ؛ لأنَّ مُحمَّدَ بنَ خالدٍ الوَهْبِيَّ تُوبِع عليها، بخلاف الأُخرَى فلم تَثبُت المتابَعَةُ، كما مَضَى.

فَقَد تبيَّن بهذا أنَّ الرِّوايَةَ الموصُولَةَ ضعيفَةُ الإسناد، لا كما قَالَ الحاكمُ. واللهُ أعلَمُ.

الثَّالثةُ: قولُ ابنِ التُّركُمانيِّ: «الوَصلُ زيادةٌ، وقد جاء من وُجُوهٍ».

فنقُولُ: ما ثَمَّ وُجُوهٌ، إنَّما هو وجهٌ واحدٌ، اختُلِف فيه.

ولو سلَّمنا أنَّ روايَةَ مُحمَّد بن خالدٍ الوَهبِيِّ عَن مُعرِّفٍ هي المُعتَمَدَةُ، فَقَد خُولِف فيها

فأَخرَجَهُ أبو داوُد (٢١٧٧) قَالَ: حدَّثَنا أحمدُ بنُ يُونُس..

وابنُ أبي شَيبَة في «المُصنَّف» (٢٥٣/٥) قَالَ: حدَّثنا وكِيعُ بنُ الجَرَّاح..

والبَيهَقِيُّ (٣٢٢/٧) عَن يحيى بنِ بُكَيرٍ..

وابنُ المُبارَك في «البِرِّ والصِّلةِ»، كما في «المَقاصِد الحَسَنة» (ص١٢) للسَّخاوِيِّ ـ..

أربَعَتُهُم، عَن مُعرِّف بن واصِلٍ، عَـن مُحارِبِ بن دِثارٍ، قَالَ: قَالَ رسُولُ الله ﷺ فذَكَرَه مُرسَلًا.

وذَكَرَ الدَّارَقُطنِيُّ فـي «العِلَـل» (٢٢٥/١٣) أنَّ أبا نُعَيْمٍ الفَضلَ بنَ دُكينٍ رواه عَن مُعرِّفٍ عَن مُحارِبٍ مُرسَلًا.

فهؤلاء خَمسَـةٌ من الثِّقات الأثبات رَوَوهُ مُرسَلًا، والواحدُ منهُم أثبَتُ من الوَهبِيِّ، فكيف بهم مُجتَمِعِين؟!

ولذلك رَجَّحَ المُرسَـلَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ فـي «العِلَل» (١٢٩٧)، والدَّارَقُطنِيُّ في «العِلَل» (٢٢٥/١٣)، والبَيهَقِيُّ، والخَطَّابيُّ، والمنذِرِيُّ في «مُختصَر السُّنَن»، وشَيخُنا الأَلبانيُّ في «الإرواء» (١٠٦/٧ ـ ١٠٨).

قَالَ السَّخاوِيُّ في «المَقاصِد» (ص١٢): «وصَنِيعُ أبي داوُد مُشعِرٌ به، فأَنَّهُ قدَّم الرِّوايَةَ المُرسَلة، خلافًا لما اقتَضَاهُ قولُ الزَّركَشِيِّ: ثُمَّ رواه أبو داوُد مُتَّصِلًا... إلخ».

وله شاهدٌ من حديثِ مُعاذِ بن جَبَل رضي الله عنه.

أَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاق في «المُصنَّف» (ج٦/ رقم ١١٣٣١)..

وإسـحاقُ بنُ راهَوَيه في «مُسـنَده» ـ كما في «المَطالِب العَاليَة» (١٦٩١) قَالَ: أخبَرَنا يحيى بنُ يحيَى..

وأبو يَعلَى في «مُسنَده» كما في «المَطالِب» ـ قَالَ: حدَّثَنا داوُدُ بنُ رُشيدٍ..

والدَّارَقُطنِيُّ (٣٥/٤) عَن الحَسَن بن عَرَفة..

وابنُ عَدِيٍّ في «الكَامِلِ» (٦٩٤/٢)، ومن طريقه البَيهَقِيُّ (٣٦١/٧) عَن داوُد بن رُشَيدٍ والحَسَن بن شَبِيبٍ..

قَالَوا: ثنا إسماعيلُ بن عيَّاشٍ، عَن حُميد بن مالكٍ اللَّخمِيِّ، عَن مكحُولٍ، عَن مُعاذِ بن جَبَلٍ، قَالَ: قَالَ لي رسُولُ الله ﷺ: «يا مُعاذُ! ما خَلَقَ اللهُ شيئًا على وجهِ الأَرضِ أحبَّ إِلَيْهِ من العِتاقِ، ولا خَلَقَ الله شيئًا على وجه الأَرضِ أبغضَ إِلَيْهِ من الطَّلاقِ. فإذا قَالَ الرَّجُلُ لمَملُوكِهِ: أنتَ حُرٌّ إنْ شَاءَ اللهُ، فهو حُرٌّ، ولا استثناءَ لهُ. وإذا قَالَ الرَّجُلُ لامرأته: أنتِ طالقٌ إنَّ شَاء اللهُ، فلَهُ استثناؤُهُ، ولا طلاقَ عليهِ».

وأَخرَجَهُ الدَّارَقُطنِيُّ أيضًا، ومن طريقه البَيهَقِيُّ (٣٦١/٧) قَالَ: حدَّثَنا مُحمَّدُ بنُ مُوسَى بنِ عليٍّ، حدَّثَنا حُميدُ بنُ الرَّبيع، حدَّثنا يزيدُ بنُ هارُونَ، حدَّثَنا إسماعيلُ بنُ عيَّاشٍ، بإسنادِهِ نحوَهُ.

قَالَ حُميدٌ: قَالَ لي يزيدُ بنُ هارُون: «وأيُّ حديثٍ! لو كَانَ حميدُ بنُ مَالكٍ اللَّخمِيُّ معرُوفًا!»، قُلتُ: «هو جَدِّي»، قَالَ يزيدُ: «سَرَرتَنِي سَرَرتَني! الآنَ صَارَ حَدِيثًا»

وقَالَ الدَّارَقُطنيُّ: حدَّثَنا عُثمانُ بنُ أحمَدَ الدَّقَّاقُ، حدَّثَنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ بن سُنَينٍ، حدَّثَنا عُمرُ بنُ إبراهيمَ بنِ خالدٍ، حدَّثَنا حُميدُ بن مالكٍ اللَّخمِيُّ، حدَّثَنا مكحُولٌ، عَن مالك بن يَخَامِرَ، عَن مُعاذ بن جَبَلٍ، قَالَ: قَالَ رسُولُ الله ﷺ: «ما أَحَلَّ اللهُ شيئًا أبغضَ عَلَيهِ من الطَّلاق، فمن طلَّقَ واستَثنَى، فلهُ ثُنياه».

قَالَ البَيهَقِـيُّ بعدما ذَكَـرَ حكايةَ يزيد بن هـارون: «فحُمَيدُ بن رَبيع بن حُمَيد بن مالكٍ الكُوفِيُّ الخَزَّازُ: ضعيفٌ جدًّا. نَسبَهُ يحيَى بنُ مَعِينٍ وغيرُهُ إلى الكَذِب. وحُمَيدُ بنُ مالكٍ: مجهُولٌ. ومكحُولٌ عَن مُعـاذٍ: منقَطِـعٌ. وقـد قيـل: عَـن حُمَيـدٍ، عَـن مكُحـولٍ، عَن خالد بن مَعدَانَ، عَن مُعاذِ بن جَبَلٍ رضي الله عنه. وقيل: عَنه، عَن مكُحولٍ، عَن مَالكِ بن يَخَامِرَ، عَن مُعاذ بن جَبَلٍ، وليس بمحفُوظٍ. والله أعلَمُ».

وذَكَرَ ابنُ عَدِيٍّ، عَن النَّسائيِّ قَالَ: «حُميدُ بن مالكٍ لم يَروِ عَنهُ إلَّا إسماعيلُ بنُ عيَّاشٍ»

وهو مُتعَقَّبٌ فـي هذا؛ فَقَد رَوَى عَنه أيضًـا: عُمَرُ بنُ إبراهيمَ بنِ خالدٍ عِنْدَ الدَّارَقُطنِيِّ.

(تَنْبِيْهَاتٌ):

الأَوَّلُ: قَالَ ابنُ كَثيرٍ في «تفسـيره» (٣٨٢/٢ ـ طبع الشَّعب): «في الحديث الذي رواهُ أبو داوُد وابنُ ماجَهْ جميعًا، عَن كَثيرِ بنِ عُبيدٍ، عَن مُحمَّد بن خالدٍ، عَن مُعرِّف بن واصِلٍ، عَـن مُحارِب بن دِثارٍ، عَن ابن عُمَر مرفُوعًا...».

وهو سَـبقُ نَظَرٍ من ابن كَثِيرٍ؛ لأنَّ ابن ماجَهْ يَروِيه عَن مُحمَّد بن خالدٍ، عَن عُبَيد الله بنِ الوَلِيد الوَصَّافِيِّ، عَن مُحارِبٍ.

الثَّانِي: رَمزَ السُّيُوطيُّ في «الجامع الصَّغير» لهذا الحديث بالصِحَّة، فتعقَّبَه المناوِيُّ في «فيض القَدِيـر» (٧٩/١) بقَولِهِ: «وبِهِ عُرِف أنَّ رَمَزَ المُؤَلِّفُ لصِحَّته غيرُ صوابٍ».

فتعقبَّه أبو الفَيض الغُمَارِيُّ في «المُداوِي» (٧٨/١ ـ ٧٩): «قلتُ: بل هو الصَّوابُ. والحديث صحَّحَهُ الحاكِمُ، وأقرَّهُ عَلَيهِ الذَّهَبِيُّ، ورَجَّحَ وَصْلَهُ بعضُ الحُفَّاظ، وهو الـــذي تَقتَضِيهِ قواعِدُ الحَديثِ والأُصُولِ، ومن رجَّح المُرســـلَ لم يُرَاعِ ذلـــكِ، بل لا يَكَادُ يَرِدُ حديثٌ مُرسَـــلٌ وموصُولٌ إلَّا رجَّح أَبُو حَاتِمٍ والدَّارَقُطنِيُّ المُرسَـــلَ بدُون استنادٍ إلى حُجَّةٍ غالبًا، مـــع مُخالَفةِ المقرَّرِ في الأُصُول؛ فـــإنَّ الوَصلَ زيادةٌ من الثِّقَة يكُونُ مقبُـــولًا، والرَّاوِي قد يُوصلُ مَرَّةً ويُرسِـــلُ أُخرَى كما هو مَعلُـــومٌ، فالرَّاجِحُ أَنَّهُ موصُـــولٌ صحيحٌ، وإن وقَعَ في ســـندِهِ بعضُ الاضطرابِ إلَّا إنَّ ذلك لا يَضُرُّ» انتهَى.

• **قُلتُ**: وهكذا بعدَ أن استَدَارَ الزَّمانُ، يَرمِي مُدَّعِي الاجتهادِ المُجتَهِدِينَ حقًّا بمُخالَفة القَوَاعِد، وبالمُجازَفَة في الـحُكمِ، وأَنَّهُم يُرجِّحُون بالهَوَى والتَّشَـــهِّي دُون حُجَّةٍ واضِحـــةٍ، وهذا دَأَبُهُ في سائِرِ أبحاثِهِ.

وقد رأيتُهُ في مواضعَ كثِيرَةٍ من كُتُبِهِ لاســـيما «المُداوِي»، يُزرِي على المُحدِّثِين، ويَنسِـــبُهُم إلى الجَهلِ بأُصُول العِلمِ الذي تَخَصَّصوا فيه ووَضَعُوا قواعِدَهُ للنَّاس.

فَقَالَ في «المُداوِي» (٦٠/٦) يرُدُّ على الذَّهبِيِّ: «فهذا مُستَنَدُ الذَّهبِيِّ في تخصِيص كلام ابنِ مَعِينٍ، وهو من أَصلِهِ ظنٌّ باطِلٌ لا يُغنِي من الحَقِّ شـــيئًا. ومن قَبِيحِ ما يَرتَكِبُهُ المُحَدِّثُون وأهلُ الجَـــرحِ والتَّعدِيلِ إنزالُهُم الظَّنَّ والفَهمَ الذي يَفهَمُونهُ بحَسبِ ذَوقِهِم منزِلَةَ الوَاقِعِ المَقطُوعِ بهِ».

ثُمَّ كَـرَّ راجعًا لابن الجَوزِيِّ الـذي نَقَلَ عَن الإمَامِ أحمـدَ أَنَّهُ أعلَّ حديثًا، فَقَالَ: «وهذا لا يَلزَمُ منهُ ما فَهِمَـهُ ابنُ الجَوزِيِّ؛ لأَنَّهُ رأيٌ مُجرَّدٌ لأحمد. وكم من حديثٍ صحيحٍ نَهَـى أحمدُ عَن التَّحدِيثِ بهِ، أو حَكَم ببُطلانَّهُ كأمثاله من المُتقدِّمين كابنِ مَعينٍ وأبي حَاتِمٍ وأبي زُرْعَةَ» انتَهَى.

فإذا كَانَ كلامُ أحمدَ وابنِ مَعِينٍ وأبي حَاتِمٍ وأبي زُرْعَةَ والنَّسائِيِّ والدَّارَقُطنِيِّ وابنِ عَدِيٍّ لا يُعتَبَرُ في عِلَل الحديث، فلَيتَ شِعرِي! هل بَقِي بعدَهُم إلَّا كُسَيرٌ أو عُوَيرٌ أو ثالثٌ ما فيه خَيرٌ؟!

وقد ذَكَرَ رأيَهُ هـذا مُختصَرًا ومُطوَّلًا في مواضـعَ من كُتُبه، وقد رأيتُ أن أَضعَ رأيَهُ مبسُـوطًا في موضعٍ من «المُداوِي»، ذَكَرَهُ تحتَ حديث زُهير بن عُثمَّـان مرفُوعًـا: «الوَلِيمةُ أَوَّلُ يومٍ حَـقٌّ، والثَّاني معرُوفٌ، واليَومُ الثَّالثُ سُمعَةٌ ورياءٌ».

فَقَالَ بعد أَن صحَّحَهُ (٦/٥٣٣ ـ ٥٣٥):

«فإن قِيلَ: قد خالَفَ يُونُسُ بن عُبيدٍ قَتَادَة في إسـناده، فرواه عَن الحَسَنِ، عَن النَّبيِّ ﷺ مُرسَلًا. أَخرَجَهُ النَّسائِيُّ، ورجَّحه هو وأَبُو حَاتِمٍ على الموصُولِ. قُلتُ: ترجيحُهُما من الباطلِ المُحقَّقِ المقطُوعِ به؛ لأَنَّهُ لا يَرتَكِزُ على دليلٍ، بل على مناقَضـةِ الدَّليل ومنابَذَة المعقُولِ؛ فإنَّ قَتَادَة ثِقَةٌ بالإجماع، وقد حدَّثَ عَن الحَسَن أَنَّهُ حدَّثَه به عَن عَبد الله بن عُثمَانَ، عَن زُهيرِ بن عُثمانَ، وذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ يُعرَفُ ويُذْكَرُ بـ «معرُوفٍ»، فيُقَالَ لأبـي حَاتِمٍ والنَّسـائِيِّ وكلٍّ من رجَّح روايـةَ يُونُس بن عُبيدٍ المُرسَلة على رواية قَتَادَة المَوصُولَة: هل كَذَبَ قَتَادَة في نَظَرِك وافترَى

هذا الإسنادَ، أم سَهَا في ذِكْرِهِ؟ فإن قَالَ: كَذَبَ، فَقَد خَرَقَ الإجماعَ، وأَتَى بباطلِ القَولِ الذي لا يَقبَلُه أحدٌ.

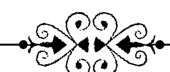
وإن نَسَبَ إلَيه الوَهَمُ في ذلك، قيل لهُ: قد أَسقَطتَ حِفظَهُ وثِقَتَهُ، وأَلحَقتَهُ بالضُّعَفاء والمَترُوكينَ، الذين لا تَحِلُّ الرِّوايةُ عَنهُم، فَضلًا عَن الاحتِجَاجِ بِهِم وإِدخَالِهم في الصَّحيح؛ لأنَّ من يَهِمُ في اسم رَجُلَين مع ذِكْرِ صِفَةِ أحدِهِما، ويَهِمُ في السَّنَد من أَصلِهِ هو بهذه المَثَابَةِ، مَع أنَّنا نَعلَمُ أن المُحدِّثَ ولاسيَّما من التَّابعين كَانَوا يُوصِلُون تارةً، ويُرسِلُون أُخرَى عِند المُذاكَرة وعَدَم النَّشاط إلى ذِكْرِ الإِسنَادِ، ولاسِيَّما الحَسَن البَصرِيُّ والزُّهرِيُّ وأمثالُهُما، فإنَّ الواحدَ منهُم قد يكونُ في المُذاكَرةِ فَيُورِدُ الحديثَ مُستَدِلًّا به، ويقُولُ: قَالَ رسُولُ الله ﷺ، فيَروِيه عَنه من سَمِعَهُ منه كذلك، ثُمَّ يكُونُ في وقتٍ آخرَ بقَصدِ الإِسماعِ والتَّحديث، فيَذْكُرُ الحديثَ بإسناده.

وقد يكُونُ يُونُسُ بنُ عُبيدٍ سَمِعَهُ من الحَسَن موصُولًا كما سَمِعَهُ قَتَادَة، وهو الذي أَرسَلَهُ للغَرَض المَذكُورِ أيضًا، بحَيثُ قد يُوجَد عَنهُ مرَّةً أُخرَى موصُولًا. وكم حديثٍ في المُوطَّأِ والصَّحِيحَينِ عَن الزُّهرِيِّ والحَسَنِ وسَعِيدِ بنِ المُسَيَّبِ وأمثالِهم موصُولًا، وهو في مُصَّنف وكِيعٍ وابنِ أبي شَيبَةَ والثَّورِيِّ وعبدِ الرَّزَّاقِ وابنِ المُبارَك والأَقدَمِين مُرسَلًا. بل من قَرَأَ كُتُبَ الأَقدَمِين لا يَكَادُ يَرَى فِيهَا حديثًا مُسنَدًا إلَّا نادِرًا جدًّا، بل الأَغرَبُ من ذلك أنَّ الحديثَ في الصَّحيح من طريقِ مالكٍ أو الثَّورِيِّ أو ابنِ المُبارَك أو عبدِ الرَّزَّاق أو وكيعٍ موصُولًا، وهو

بِعَينِــهِ في مُصنَّفــات المَذكُورِين مُرسَــلًا؛ لأَنَّهُم كَانَــوا يَمِيلُون في مُصنَّفاتِهِم إلى ذِكْرِ المَراسِيل، لكن عِند التَّحدِيث والإِسماعِ يَذْكُرُونَ تلك الأَحاديثَ موصُولَةً مُسنَدةً.

ومع كَون هذا من الضَّرُوريِّ الذي لا يكاد يَمتَرِي فيه مُحَدِّثٌ أو يُنازِعُ فيــه منصِفٌ، تَجِــدُ المُتأخِّرينَ عَــن هذه الطَّبَقة كأبــي زُرْعَةَ وأبي حَاتِمٍ والبُخــارِيِّ والنَّســائِيِّ والمُتأخِّرينَ عَنهُــم كالدَّارَقُطنِيِّ وأمثالِهِ، لا يَكادُون يُرجِّحُــون موصُولًا، بل لا يَرِدُ حديثٌ بالطَّرِيقَين إلَّا جَزَمُوا بتَرجِيحِ المُرسَل، كَأَنَّهُم يَرَون أنَّ ذلك هو الأَحوَطُ، غافِلِينَ عمَّا يَلزَمُهُم من تَكذِيب الحُفَّاظ الثِّقاتِ وإِلصاق الضَّعفِ بهم بدُونِ أدنَى شُبهَةٍ، فهُم مُخطِؤُون في ذلك بلا رَيبٍ» انتهَى كلامُهُ.

ويقُولُ في موضعٍ آخــرَ من «المُــداوِي» (٦٠٢/٤): «فهذا حديثٌ أصلُهُ في الصَّحيح، وله طُرُقٌ متعدِّدَةٌ صحيحةٌ شاهدةٌ لهُ، وعلى مَتنِهِ حلاوَةُ النُّبوَّة وطَلاوَةُ الرِّســالَةِ، فلا يَضِيرُ كَونُ رَاويهِ ضَعيفًا في نَظَرِ الحافِظِ المُحَقِّقِ الجامِعِ بين الرِّوايَةِ والنَّظَر، خلافَ ما عَلَيهِ الحُفَّاظُ الجَامِدُون، ولاسيَّما الأَقدَمُون منهم، الذين لم يَضرِبُوا بسَهمٍ في النَّظَر والمعقُولِ أصلًا، كابنِ مَعِينٍ وأبي حَاتِمٍ وأبي زُرْعَةَ وأمثالهم، الذين يَحكُمُون بالوَضعِ والنَّكارَة على أحاديــثَ مُخرَّجَةٍ في الصَّحِيحَينِ، لا من جِهَةِ الإِســنادِ فقط، بل ومن جِهةٍ أُخرَى أيضًا وهي كَونُهُم لم يُدرِكُوا مَعْناهَا ولا اتَّسَعَت مدارِكُهُم لِلجَمْعِ بَينَها وبين ما قَد يَبدُو منه التَّعارُضُ من نصُوصٍ أُخرَى» انتهَى كلامُهُ.



• **قُلتُ**: وقبلَ مناقَشــة هذا «الخَطَل»، أُجيبُ عمَّا اعتَرَض به على حديثِ التَّرجَمةِ: «وَهُوَ حَديثُ: أبغَضُ الحَلالِ».

فهو يَزعُم أنَّ أبا حَاتِمٍ والدَّارَقُطنيَّ رجَّحا المُرسَلَ على الموصُولِ دُونَ حُجَّةٍ، وأنَّ مُحمَّدَ بنَ خالدٍ الوَهْبِيَّ ثِقةٌ، وقد وَصَلَ الحديثَ وأتَى بزيادةٍ يجِبُ قبُولُها.

وأقولُ: إنَّ المَذهَبَ السَّائِدَ عِند سائرِ أهلِ الحَدِيثِ أَنَّهُ لا يُحكَمُ للزِّيادَةِ بالقَبُولِ ولا الــرَّدِّ بإطلاقٍ، بل لابُدَّ من مُراعَــاة القَرَائِن في القَبُولِ أو الرَّدِّ. وأَمَّا مَذهَبُ الفُقهــاءِ فهو قَبُولُ الزِّيادَة بإطلاقٍ. ومن التَــزَمَ مَذهبَ الفُقهاءِ في هــذا لابُدَّ أن تَتَناقَــضَ أحكامُهُ؛ فكم من حديثٍ رواه الثِّقاتُ ردَّه الفُقهاءُ بمُخالَفَةِ من هُو أَرجَحُ منه إذا خالَفَ مَذهَبَهُم ومنهُم هذا المُعتَرِضُ، فإنَّهُ كثيرًا ما يَلجَأُ لرَدِّ أحاديثَ بعضِ الثِّقاتِ استنادًا لمَذهَبِ المُحَدِّثِين، وذلك في حالةِ احتِيَاجِهِ إلى رَدِّ الخَبَر، فإن كانَ مُحتاجًا إلى تَصحِيحِه لجأَ إلى مَذهَب الفُقهاءِ وأَزرَى على المُحَدِّثين، نظيرَ الكَوثَرِيِّ، وســائرِ المُتعَصِّبــةِ والمُقلِّدةِ الذين يَدَّعُون الاجتهادَ.

وقد ضربتُ الأمثلــةَ الكثيرةَ جدًّا التي تدُلُّ علــى صوابِ صَنِيعِ أئِمَّتِنــا المُتقدِّمِين والمُتأخِّرين فــي هذا، وأتيتُ بالأَمثِلَــةِ من كُتُبِ أبي الفَيضِ الغُمارِيِّ تدُلُّ على تناقُضِهِ العِلميِّ. أَمَّا عَن سُوءِ أَدَبِهِ في الخطاب مع الأَئِمَّة، فَقَد عقدتُ له فصلًا خاصًّا في كتابي: «التَّنكِيلُ والخَسف لِمن صححَ حَدِيثَ من عَشَقَ فَعَفَّ».

ففي هذا الحديثِ ـ أعْنِي: «أَبغَضُ الحَلالِ...» ـ وقعَ في إسـنادِ الوَصلِ اضطرابٌ ذَكَرْتُهُ فيما مَضَى. سلَّمنا أَنَّهُ لم يَقَع اضطرابٌ، فلَيسَ لَهُ إلَّا طريقٌ واحدٌ موصُولٌ، وهو ما رواه مُحمَّدُ بنُ خالِدٍ الوَهْبِيُّ، عَن مُعرِّفِ بن واصِلٍ، عَن مُحارِبِ بن دِثارٍ، عَن ابنِ عُمَر مرفُوعًا.

ومُحمَّدُ بنُ خالدٍ الوَهْبِيُّ وصَلَهُ، فلنَنظُر في حالِهِ.

قَالَ ابنُ مَعِينٍ والدَّارَقُطنِيُّ: «ثقة». وَذَكَرَهُ ابنُ حِبَّان في «الثِّقات» (٦٦/٩).

وقَالَ أَبُو داوُد: «لا بأس به».

فحُكمُ هؤلاء الأَئِمَّة عَلَيهِ يدُلُّ على أَنَّهُ ثِقةٌ، فيُحكَمُ على إسنادِ حديثِهِ بالصِّحَّةِ، لكنَّ هذا بشَرطِ عدم وُجُود المُخالِف المُساوِي أو الأَرجَحِ.

أَمَّا المُخالِفُ المُسـاوِي فالنَّظُر فيه مُتَّسِـعٌ، فقَـد يُحكَم بصحَّة الرِّوايَتَينِ، أو بالتَّوقُّف، أو بالتَّرجِيح تبَعًا للقَرِينَة، أَمَّا إذا خالَفَهُ من هو أَرجَحُ منه، فالحُكمُ حينئذٍ للرَّاجِحِ اتِّفاقًا

فلْنَنظُر: من الذي خالَفَ الوَهبِيَّ الثِّقةَ في إسناده، فرواه عَن مُعرِّف ابن واصِلٍ، عَن مُحارِبِ بن دِثارٍ، قَالَ: قَالَ رسُولُ الله ﷺ هكذا مُرسَلًا ولم يَذْكُر «ابنَ عُمَر» في إسنادِهِ؟!

خالَفَـهُ عبدُ الله بنُ المُبـارَك، ووَكِيعُ بـنُ الجَـرَّاح، وأبو نُعيمٍ الفَضلُ بنُ دُكينٍ، وأحمدُ بنُ عبدِ الله بنِ يُونُس، ويحيى بنُ بُكيرٍ.

فهؤلاء خمســةٌ من الثِّقات الأَثبَاتِ تَتَابَعُوا على إرسالِ الحَدِيثِ، والواحدُ منهُم يترجَّح على الوَهبِيِّ بلا تَرَدُّدٍ، فكيف إذا اجتَمَعُوا؟!

وأَمَّا مُتابَعَةُ أحمدَ بنِ يُونُسَ فلا تَثبُــتُ عَنه، فَقَد خالفَ أبو داوُد مُحمَّدَ بنَ عُثمان بنِ أبي شَيبَةَ، فوَصَلَهُ هذا، وأَرسَلَهُ أبو داوُد. وسَبَقَ وتكلَّمتُ عَن هذا.

وهذا الوَجهُ الذي ذَكَرْتُهُ يَلُوحُ بوضُوحٍ لصِبيَانِ المُحدِّثينَ، فكيف وَاتَــت الجُرأَةُ المُعتــرضَ أنْ يَعتَرِضَ فيما هذا ســبيلُهُ مــن الظُّهُور والرُّجحانِّ؟! فكَيفَ بما كَانَ أخفَى من هذا؟

ومن الخُلُق الثَّابِت عِند المُتعصِّبةِ أَنَّهُم يَتَنَاقَضُون في أحكامِهِم، ويأخُذُون من القَواعدِ ما يُوافِق أهواءَهُــم، فإذا كَانَ يحتاجُ إلى زيادةٍ وَرَدَت في حديثٍ، فيُقَوِّيها تحت قَاعِــدَة الفُقهَاء: «زيادةُ الثِّقةِ مقبُولَةٌ بإطلاقٍ» ويتَجلَّدُ حَقَّ الجَلادَة في إثبات ذلك، وإذا وَرَدَت زيادةٌ في حديثٍ يَحتَجُّ بِهِ خَصمُهُ ردَّها عَلَيهِ تحت قَاعِدَة المُحدِّثِين: «زيادَةُ الثِّقَة تُقبَلُ أو تُرَدُّ حَسبَ القَرَائِن» ثُمَّ يَجمَعُ القَرائنَ ليَرُدَّهَا. أَمَّا أهلُ الحَقِّ من العُلَماء المنصِفِين فهُم يُعمِلُون القَواعدَ سَواءٌ كَانَت لَهُم أو عَلَيهِم.

ورَحِمَ اللهُ الشَّافِعِيَّ الإمَامَ إذ يقُولُ: «ما رَدَّ أحدٌ الحُجَّةَ إلَّا سَقَطَ من عَينِي، ولا يَقبَلُها أحدٌ إلَّا هِبْتُهُ واعتَقَدتُ مَوَدَّتَهُ».

وهذا المُعتَرِضُ الذي يتهجَّمُ بخَشِــنٍ من القَولِ على أبي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ والدَّارَقُطنِيِّ لأَنَّهُما رَدَّا حديثًا لرُجِلٍ ثقةٍ خالَفَهُ ثقاتٌ آخَرُون،

فزَعَم أنَّ زيادةَ الثِّقَةِ مقبُولَةٌ كما مرَّ ذِكْرُهُ، قد وَقَعَ في التَّناقُض لمُجرَّد أنَّ مُبتَدِعًا آخرَ عرَّضَ به في كتابه، فألَّف كتابًا سـمَّاهُ: «بَيانُ تَلبيس المُفترِي: مُحمَّد زاهد الكَوثَرِي» بَدَأَهُ (ص٢) بقَولِهِ:

«فإنَّ قواعدَ أهلِ الحديثِ والأُصُول تَقضِي بـأنَّ مُخالَفَةَ الرَّاوِي لمن هُو أكثَرُ عَدَدًا، أو أَقوَى حِفظًا وأشَـدُّ إتقَانًا وضَبطًا تكُونُ شاذَّةً مردُودةً، ولو كَانَ راوِيها ثِقَةً؛ إذ بالضَّرُورَةِ نَدرِي أنَّ الوَهَمَ والنِّسيان يتطرَّقُ إلى الضَّعيفِ السَّـيِّئِ الحِفظِ دُون الثِّقَةِ الشَّديدِ الضَّبطِ، وإلى الوَاحِدِ دُونَ الجَماعَةِ، والأقلِّ دونَ الأكثرِ.

فإذا روَى الجماعةُ حديثًا بلفظٍ، وخالَفَهُم واحدٌ فرَوَاهُ بلفظٍ آخَرَ، فإنَّ العَقلَ يَقضِي بِالحُكمِ للجَماعَةِ عَلَيهِ، وبتَصويبِ قَولِهِم دونَ قولِهِ. فإن كَانَ ثِقةً فروايتُهُ شاذَّةٌ، وروايةُ الجماعةِ محفُوظَةٌ، وإن كَانَ ضعيفا فروايتُهُ منكَرَةٌ باطِلةٌ، وروايتُهُم معرُوفـةٌ صحيحةٌ، كما هو مُقَرَّرٌ في مَحَلِّهِ» انتهَى كلامُهُ.

فهُو يتكلَّمُ هنا بنَفسِ قواعـد المُحدِّثِين، وعَلَـى طَرِيقَتِهِم، لأَنَّهُ يَحتاجُ إِليهَا في الرَّدِّ على خَصمِه، فالله المُستَعان! وانتَظِر ما يَأتِي إنْ شَاءَ اللهُ.

وأنا أَذْكُرُ لك مِثالًا مُشابِهًا لحدِيثِنا هذا، لكن مع حُكمِ إِمَامٍ كبيرٍ منقَطِعِ القَرينِ، كَانَ خَاتِمةَ المُحقِّقينَ في زَمانِهِ بل وبعده بأَزمَانٍ، أَلَا وهُو الحافظُ ابنُ حَجَرٍ.

فأَخرَجَ الحاكِمُ (٤٧٣/١) قَالَ: حدَّثَنا عليُّ بن حَمْشَاذٍ..

والدَّارَقُطنِيُّ (٢٨٩/٢) قَالَ: حدَّثَنا عُمرُ بنُ الحَسَن بن عليٍّ..

قَالَا: حدَّثَنا مُحمَّدُ بنُ هشــامِ بن عليٍّ المَــروَزِيُّ، حدَّثَنا مُحمَّدُ بن حبيبٍ الجَــارُودِيُّ، حدَّثَنا سُــفيان بنُ عُيينَةَ، عَن ابــن أبي نَجِيحٍ، عَن مُجاهِدٍ، عَن ابنِ عبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رسُولُ الله ﷺ: «ماءُ زَمزَمَ لِمَا شُرِبَ له، إن شَرِبتَهُ تَستَشفِي به شَفَاكَ اللهُ، وإن شَرِبتَهُ لشِبَعِكَ أشبَعَكَ اللهُ بِه، وإن شَرِبتَهُ لقَطْعِ ظَمَئِكَ قطَعَهُ اللهُ، وهي هَزْمَةُ جِبريلَ وسُقيَا اللهِ إسماعيلَ».

قَالَ الحاكِمُ: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسناد إن سَلِمَ من الجَارُودِيِّ».

فتعقَّبَهُ ابنُ المُلقِّن في «البَدر المنير» (٣٠٢/٦) قائلًا: «قد سَلِم منهُ؛ قَالَ ابنُ القَطَّان في «عِلَلِه»[1] (٤٧٩/٣): مُحمَّدٌ هذا قَدِم بغدادَ وحَدَّث بها، وكَان صَدُوقًا، لكنَّ الــرَّاوِي عَنه لا يُعرَف حالُهُ، وهو مُحمَّد بن هِشام بن عليٍّ المَروَزِيُّ.

قُلتُ ـ يعْنِي ابن المُلقِّن: لكنْ ظاهِــرُ كلامِ الحَاكِم يدُلُ على أَنَّهُ يُعرَفُ حالُه؛ إذْ لم يتوقَّف إلَّا عَن الجَارُودِيِّ فقط» انتهَى.

وقَالَ نَحوَهُ الحافظُ في «اللِّسان» (٤١٤/٥).

• **قُلتُ**: هكذا انشَغَلَ ابنُ المُلقِّن بالجوابِ عَن توقُّف الحاكِم عَن العِلَّة الحَقِيقيَّةِ التي كَشَــفَها الحافظُ ابنُ حَجرٍ في «جُزء ماء زَمزَم»، فَقَالَ (ص٢٦ ـ ٣٠): «وأَمَّا الجَارُودِيُّ؛ فَقَد ذَكَرَهُ الخَطِيبُ في «تَاريخُه» [٢٧٧/٢] وَقَالَ إنَّهُ صَدُوقٌ. قُلتُ [القائل: ابنُ حَجَرٍ]: وهو كما قَالَ، إلَّا

(١) المسمَّى بـ «بيان الوهم والإيهام».

أَنَّهُ انفَرَدَ عَن ابن عُيَينةَ بوَصلِ هذا الحديثِ. ومِثلُهُ إذا انفَرَد لا يُحتجُّ به، فكيف إذا خالَف؟! فَقَد رَواهُ الحُميدِيُّ وابنُ أبي عُمَرَ وغيرُهُما من الحُفَّاظ، عَن ابن عُيَينَة، عَن ابن أبي نَجِيحٍ، عَن مُجاهِدٍ. وهو، وإن كَان مِثلُهُ لا يُقَالَ بالرَّأي، فيكُونُ في تقدير ما لو قَالَ مُجاهِدٌ: قَالَ رسُولُ الله ﷺ، فيكُونُ مُرسَلًا. وقد رواه سعيدُ بنُ منصُورٍ في «السُّنَن» عَن سُفيَانَ بنِ عُيينةَ كذلكَ.

والحَكيمُ التِّرمِذِيُّ في «نوادر الأُصُول» (ج ٢/ ق ١/١٩٨) عَن عبدِ الجَبَّار بنِ العَلاء، عَن سُفيان كذلكَ. وكذا رَواهُ عبدُ الرَّزَّاق في «مُصنَّفه» (١٨٨/٥)، والفاكِهِيُّ[1] أيضًا من طريق عبدِ الرَّزَّاق، عَن سُفيان كذلك.

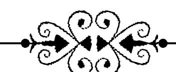
وكذا رواه الأَزرَقِيُّ في «كتاب مَكَّة» (٤٩/٢) عَن جَدِّهِ، عَن ابنِ عُيَينَة كذلك.

هذا هو المُعتَمَدُ، ولا عِبرَةَ بمن يقُولُ: الحُكمُ للوَاصِلِ؛ لأنَّ ذلك ليس عِندَ أئِمَّةِ الحديثِ كعلي بن المديني وسُفيان وأحمدَ، بل المَدَارُ عِندَهُم علَى أَمَانَة الرَّجُل وحِفظِهِ وشُهرَتِهِ ومَعرِفَتِهِ بمن رَوَى عَنه، وغيرِ ذلك.

وكُلُّ ذلك هُنا قد انتفَى عَن الجَارُودِيِّ؛ فإنَّهُ بصريٌّ، سَمِعَ من ابن عُيَينَةَ شيئًا يسِيرًا. فحديثُ من لَازَمَ ابنَ عُيَينَةَ من أهلِ بَلَدِهِ مع

---

(١) رَوَاهُ الفَاكِهِيُّ (١٠٧٦)، من طُرُقٍ عن عبدِ اللهِ بنِ المُؤمل، عن أبي الزُّبَير، عن جَابرٍ مَرفُوعاً.



ما عِندَهُ من الحِفظِ والإتقانِ، يُقَدَّمُ على روايةِ من لَيسَ من أَهلِ بَلَدِهِ ولَم يَروِ عَنهُ إلَّا اليَسيرَ.

وشَرطُ قبُولِ الزِّيادَة: أن لا يَتَطَرَّقَ السَّهوُ لمن لم يَروِهَا.

وقد قَالَ الشَّـافِعِيُّ في حديثٍ رواه مالكٌ: «خالَفَهُ سِتَّةٌ أو سَبعَةٌ، اتَّفَقُوا على ذا، ولم يَزِيدُوا تلكَ الكَلِمَةَ. والعَدَدُ الكثيرُ أَولَى بالحِفظِ من الواحد».

وإذا جاز أن يُقَالَ هذا في حَقِّ مالكٍ، فكيف بِمن دُونَهُ في الحِفظِ والإتقانِ بدَرَجَاتٍ كثيرةٍ؟! فحديثُ ابنِ عبَّاسٍ فيه هذه العِلَّةُ.

وقد ذَكَرَ مُسـلِمٌ في «مُقدِّمةِ صحيحـه» (ص٧) ضابطَ المنكَرِ، فَقَالَ: وعلامَةُ المنكَرِ في حديثِ المُحَدِّثِ: أن يَعمَدَ إلى مِثلِ الزُّهرِيِّ في كَثرَة حَدِيثِه والـرُّواةِ عَنهُ، فيأتي عَنهُ بما لَيـسَ عِند أحدٍ منهُم» انتهَى كلامُهُ.

• **قُلتُ**: وقد أفضتُ في بَيَان ضَعفِ حديث: «مَاءُ زَمزمَ لِمَا شُرِبَ له» في «غَنِيمَةُ الإِيـاب بنَقدِ كتاب المُغنِي عَـن الحِفظِ والكِتاب»، صحَّحتُ فيـه ما أَخْطَأَتُ فيه فـي «جُنَّة المُرتَـاب»، وهو من أوائل ما صنَّفتُهُ في حياتي العِلمِيَّة وأنا ناشئٌ في طَلَب العِلمِ.

وبالجُملَةِ فهـذا الحـديثُ ـ وهـو حـديث «ماء زمزم...» ـ يُشـبِهُ في عِلَّتِهِ حـديثُ «أَبغَضُ الحَلال...» فـي عِلَّته، لذلك أَورَدتُـهُ تمثيلًا.

أَمَّا بقيَّةُ كلام المُعتَرِضِ في تعارُضِ الوَصلِ والإِرسَالِ، فقَبلَ أن أُجِيبَ عَنهُ أَذْكُرُ الكلامَ عَن الحديثِ الذي كَانَ سَبَبًا في كلامِهِ حتَّى تُتصَوَّرَ المَسألَةُ.

فهذا الحديثُ ـ وهو حديثُ زُهَير بن عُثمانَ مرفُوعًا: «الوَلِيمَةُ في اليَوم الأوَّل حقٌّ، وفي الثَّاني معروفٌ، وفي الثَّالِث رياءٌ وسُمعَةٌ» ـ

أَخرَجَهُ أبو داوُد (٣٧٤٥)، والنَّسائِيُّ في «الوَلِيمة» (٦٥٦١ ـ طبع الرِّسالة)، والدَّارِمِيُّ (٢/٣٠ ـ ٣١)، والبُخارِيُّ في «التَّاريخ الكَبِير» (١/٢/٤٢٥)، والطَّحَاوِيُّ في «المُشكِل» (٣٠٢١)، والبَيهَقِيُّ (٧/٢٦٠) عَن عَفَّانَ بنِ مُسلِمٍ الصَّفَّارِ..

والبُخارِيُّ في «التَّاريخ الكبير» (١/٢/٤٢٥)، وأبو القاسم البَغَوِيُّ في «مُعجَم الصَّحابَة» (٢/٥١٣)، وابنُ قَانِعٍ في «مُعجَم الصَّحَابَة» (١/٢٤٠، و٣/١٢٤)، وأبو نُعَيمٍ في «معرفة الصَّحابَة» (٣٠٧٠) عَن حجَّاجِ بن منهَالٍ..

وأحمدُ (٥/٣٧١)، ومن طريقه ابنُ قانِعٍ (٣/١٢٤) قَالَ: حدَّثَنا عبدُ الرَّحمن بنُ مَهدِيٍّ..

وأحمدُ (٥/٢٨)، وابنُ أبي عاصِمٍ في «الآحَاد والمَثَانِي» (١٥٩٤)، والطَّبَرَانِيُّ في «الكبير» (ج٥/ رقم ٥٣٠٦) عَن عبد الصَّمَد بن عبدِ الوَارِث..

وأحمدُ (٥/٢٨) قَالَ: حدَّثَنا بَهزُ بنُ أسدٍ..

قَالَ خَمسَتُهُم: ثنا همَّامُ بنُ يحيَى، عَن قَتَادَة، عَن الحَسَن، عَن عبدِ الله بن عُثمانَ الثَّقفِيِّ أنَّ رجُلًا أعورَ مِن ثقِيفٍ ـ قَالَ قَتَادَة: كَانَ يُقَالَ له معرُوفٌ ـ أي يُثنِي عَلَيهِ خيرًا ـ يُقَالَ له: زُهيرُ بنُ عُثمان، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ:... فذَكَره.

زاد أبو داوُد والدَّارِمِيُّ: «قَالَ قَتَادَة: وحدَّثَني رجلٌ، أنَّ سعيدَ بن المُسيَّبِ دُعِيَ أَوَّلَ يومٍ فأجابَ، ودُعِي اليَومَ الثَّانِي فأجابَ، ودُعيَ اليَومَ الثَّالِثَ فلم يُجِب، وَقَالَ سُمعَةٌ ورياءٌ».

وأَخرَجَهُ أبو داوُد (٣٧٤٦) عَن هشامٍ الدَّستُوَائِيِّ، عَن قَتَادَة، عَن سعيدٍ ـ بلا واسطةٍ ـ بهذه القِصَّة، قَالَ: «فدُعِي اليَومَ الثَّالثَ فلم يُجِب، وحَصَبَ الرَّسُولَ».

وتابعه هشامٌ الدَّستُوَائِيُّ، قَالَ: ثنا قَتَادَة بهذا الإسنادِ.

أَخرَجَهُ أبو القاسم البَغَوِيُّ في «مُعجَم الصَّحابَة» (٢/٥١٣) قَالَ: حدَّثَني هارُونُ بنُ عبد الله، نا عبدُ الصَّمَد ـ يعْنِي: ابنَ عبدِ الوَارِث ـ، نا هِشامٌ، نا قَتَادَة بهذا.

وتابَعَهُ أيضًا: حَبَّانُ بنُ هِلالٍ، قَالَ: نا قَتَادَة بهذا.

أَخرَجَهُ ابنُ أَبي خَيثَمَة في «تاريخه» (ق٢/٨٧ ـ قطعةٌ منه) قَالَ: حدَّثَنا أبي، قَالَ: نا حَبَّانُ بنُ هلالٍ بهذا.

وفي روايةِ عبدِ الصَّمَد وغيرِهِ عَن قَتَادَة: «قَالَ: إن لَم يَكُن اسمُهُ: زُهيرُ بنُ عُثمانَ، فلا أَدرِي ما اسمُهُ».

• **قُلتُ**: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، أو واهٍ. وله عللٌ:

الأُولَى: عبدُ الله بنُ عثمانَ الثَّقفِيُّ مجهُولٌ. قَالَ ابنُ المَدِينِيِّ: «تفرَّد الحَسَنُ بالرِّوايَة عَنه».

وترجَمَهُ ابنُ أبي حَاتِمٍ (١١/٢/٢) ولم يَذْكُر فيه شيئًا.

وقد صرَّح الحافظُ في «تقرِيبِهِ» بأَنَّهُ مجهولٌ. فمن العَجَب أن يقُولَ في «الإصابة» (٤٨/٤ ـ طبع هَجَر): «سنَدُهُ لا بأس به» مع ما يأتي من عِلَلٍ!

الثَّانيةُ: قَالَ البُخارِيُّ في «التَّاريخ الكبير» (١٤٦/١/٣): «عبدُ الله بنُ عُثمانَ الثَّقَفيُّ، رَوَى عَنه الحَسَنُ: منقطِعٌ».

وهذا يعْنِي: أنَّ الحَسَن لم يَسمَع منه.

الثَّالثةُ: الاختلافُ في صُحبَة زُهير بنِ عُثمانَ.

فأَثبَتَ صُحبَتَهُ: ابنُ أبي خَيثَمَةَ، وأَبُو حاتمٍ، والأَزدِيُّ، والتِّرمِذِيُّ، والبَغَوِيُّ، والطَّبَرَانِيُّ، وغيرُهُم.

وقَالَ البُخارِيُّ، وابنُ عَدِيٍّ، وابنُ السَّكَنِ، والبَاوَرْدِيُّ، وغيرُهُم: ليس له صُحبَةٌ.

واضطَرَبَ فيه ابنُ حِبَّان، فَقَالَ في «الثِّقات» (١٤٣/٣): «زُهَيرُ بنُ عُثمانَ الثَّقَفِيُّ: له صُحبَةٌ. حديثُهُ عِند أهل البَصرَة».

ثُمَّ ذَكَرَهُ في «أتبـاع التَّابِعِين» (٢٦٣/٤) فقَـالَ: «زُهيرُ بنُ عُثمانَ الثَّقفيُّ: يَرَوَىَ عَن رجُلٍ من أصحاب النَّبيِّ ﷺ. رَوَى عَنه الحَسَنُ».

وهُوَ هُو، ولكن وَقَع في إســنادِ حديثِهِ اختلافٌ، جَعَلَ ابنَ حِبَّان يُفَرِّقُهمــا، وهو رجُلٌ واحدٌ، تفــرَّدَ بالرِّواية عَنــه: عبدُ الله بنُ عُثمان الثَّقفِيُّ، كما قَالَ الأَزدِيُّ.

فما هو الصَّوابُ في ذلك؟ فلْنَنظُر في تَقعِيد المَسأَلَة.

قَالَ الحافظُ في «الإصابة» (٩/١):

«ثُمَّ من لم يُعرَف حالُهُ إلَّا من جِهَةِ نَفسِهِ، فمُقتضَى كلامِ الآمِدِيِّ الذي سَبَقَ ومن تَبِعَهُ أَلَّا تثبُتَ صُحبتُهُ. وَنَقَلَ أبو الحَسَن ابنُ القَطَّانِ فيه الخلافَ، ورجَّح عَدَمَ الثُّبوت. وأَمَّا ابنُ عبدِ البَرِّ فجَزَمَ بالقَبُولِ بناءً على أنَّ الظَّاهرَ سلامتُهُ من الجَرح، وقوَّى ذلك بتصرُّف أئِمَّةِ الحديثِ فــي تخرِيجِهِم أحاديثَ هــذا الضَّرب في مَسَــانِيدهم. ولا رَيبَ في انحِطاطِ رُتبَةِ من هذا ســبِيلُهُ عمن مضَى. ومن صُوَر هذا الضَّرب أن يقُول التَّابِعِيُّ: أخبرَنِي فلانٌ مثلًا أَنَّهُ سمِع النَّبيَّ ﷺ يقُولُ، سواءٌ أَسَمَّاهُ أم لا. أَمَّا إذا قَالَ: أخبرَنِــي رجلٌ مثلًا عَن النَّبــيِّ ﷺ بكذا، فثُبُوتُ الصُّحبَة بذلك بعيدٌ؛ لاحتِمالِ الإرسالِ، ويُحتَمَلُ التَّفرِقَةُ بين أن يكُون القائلُ من كبارِ التَّابِعِين فيُرجَّحُ القَبُولُ، أو صِغارِهِم فيُرَجَّحُ الرَّدُّ. ومع ذلك فلم يتوقَّف من صَنَّف في الصَّحابة في إخراجِ من هذا سبيلُهُ في كُتُبِهم. والله أعلَمُ».

• **قُلتُ**: فتأمَّل قولَهُ: «أَمَّا إذا قَالَ: أخبرَنِي رجلٌ عَن النَّبيِّ ﷺ بكذا، فثُبُوت الصُّحبة له بعيدٌ» فهو يُفــرِّقُ بين قولِ التَّابِعِيِّ: «حدَّثَني رجلٌ، قَالَ: ســمعتُ النَّبيَّ ﷺ» فهذا مقبولٌ وإن لم نَعرِف اسمَهُ، أَمَّا إذا قَالَ

التَّابِعِيُّ: «عَن رجُلٍ، عَن النَّبيِّ ﷺ» فاستبعَدَ الحافظُ ثُبُوتَ الصُّحبةِ بهذا. وهذا بِعَينِهِ الذي وَقَع في حدِيثِنا هذا، أَمَّا الذين أَثبَتُوا الصُّحبةَ، فإِنَّمَا أَثبَتُوها لوُجُود هذه الرِّواية، وثُبُوت الصُّحبةِ تحتاجُ إلى صِحَّة الإسنادِ، لاسيَّما إذا لم يَكُن للمدَّعِي صُحبَتَهُ غيرَ حديثٍ واحدٍ أو حديثين، ولم يكن ثَمَّ دليلٌ آخرُ يُثبِتُ صُحبته؛ لعظيم مَقَامِها وخَطَرِها.

ومن أمثلة ذلك، ما ذَكَرَهُ ابنُ أبي حَاتِمٍ في «العِلل» (١٨٣٩)، قَالَ: سألتُ أبي عَن حديثٍ، رواه الحَكَمُ بنُ هشامٍ، قَالَ: حدَّثنا يحيى بنُ سعيدِ بنِ أبانَ القُرَشِيُّ، عَن أبي فَروَةَ، عَن أبي خلَّادٍ ـ وكَانَت له صُحبةٌ، قَالَ: قَالَ رسُولُ الله ﷺ: «إِذَا رأيتُمُ الرَّجلَ المُؤمن قد أُعطِي زُهدًا في الدُّنيا، وقِلَّةَ منطِقٍ، فاقتَرِبُوا منه؛ فإِنَّهُ يُلَقَّى الحِكمَةَ»[1].

---

(١) وأخرَجَهُ الطَّبرانيُّ في «الأوسط» (١٨٨٥)، وعنه أبو نُعيمٍ في «الحِلية» (٣١٧/٧) قال: حدَّثَنا أحمد بن طاهر بن حَرملةَ، قال: ثنا جَدِّي حرملةُ، قال: نا عبدُ الله بن وهبٍ، قال: حدَّثني سُفيانُ بن عُيينة، قال: حدَّثَني رجلٌ قصيرٌ من أهل مصرَ في مجلس الزُّهريِّ، يُقال له: عمرُو بنُ الحارث، عن أبي هُبَيرَةَ، عن ابن حُجَيرَةَ، عن أبي هُريرةَ مرفوعًا: «إذا رأيتُم الرَّجلَ المؤمن قد أُعطي زُهدًا في الدُّنيا، وقلَّة منطقٍ، فاقتَرِبُوا منه؛ فإنَّه يُلقَّى الحكمةَ».

قال أبو نُعيمٍ: «غريبٌ بهذا الإسنادِ من هذا الوجه، عن ابن وَهبٍ».

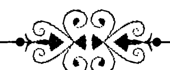
● قُلتُ: وعلَّتُه شيخ الطَّبرانيِّ، كذَّبه الدَّارقُطنيُّ.

ووجدتُ له إسنادًا أمثلَ من هذا عن ابن حُجَيرَة، عن أبي هُرَيرَة مرفُوعًا مثلَهُ.

أخرَجَهُ البَيهَقِيُّ في «الشُّعَب» (٤٩٨٥) قال: أخبَرَنا أبو عبد الله الحافظُ، أنا أبو جعفرٍ أحمدُ بن عُبيدٍ الحافظُ بهمدانَ، نا إبراهيمُ بنُ الحُسَين، نا عُثمانُ بن صالحٍ، حدَّثني عبد الله بنُ لهيعةَ، حدَّثَني درَّاجٌ، عن ابن حُجيرَة بهذا.

وهذا الإسنادُ رجالُهُ ثقاتٌ، لولا ابن لهيعَةَ.

فشيخُ الحاكمِ: ثقةٌ، وثَّقهُ الخَلِيليُّ في «الإرشاد» (٦٥٩/٢). وإبراهيمُ بنُ الحُسين هو =



قَالَ أبي: حدَّثَنا بهذا الحديثِ ابنُ الطَّبَّاع، عَن يحيى بنِ سعيدٍ الأُمَوِيِّ، عَن أبي فَروَةَ يزيدَ بنِ سِنانَ، عَن أبي مَريَمَ، عَن أبي خلَّادٍ.

قلتُ لأبي: يَصِحُّ لأبي خلَّادٍ صُحبَةٌ؟

فَقَالَ: ليس له إسنادٌ».

● **قُلتُ**: ومعْنى «ليس له إسنادٌ» أي: أنَّ صُحبَته لم تثبُت.

= ابن دِيزِيلَ: ثقةٌ مأمونٌ، إليه المنتهَى في الإتقان، وذَهَلَ ابنُ القيم فقال في «جلاء الأفهام» (ص٩٧): «ضعيفٌ مُتكلَّمٌ فيه». كذا قال! وهو غلطٌ لا شكَّ فيه، لا أدري كيف وقع منه؟! وعُثمانُ بنُ صالح بن صفوانَ: صدوقٌ من مشايخ البُخاريِّ، روَى عنه حديثَين. وابنُ لهيعةَ ضَعفُهُ مشهورٌ. ودرَّاجُ بنُ سمعانَ: يروي هذا عن عبدِ الرَّحمن بن حُجَيرةَ، والتِّرمذيُّ يُحسِّنُ هذه التَّرجمة، ولم يعبأ بها أبو حاتمٍ كما في «العلل» (١١٨١). وله شاهدٌ آخرُ من حديث عبد الله بن جعفر.

أخرجه أبو يعلَى (٦٨٠٣) قال: حدَّثنا إسماعيلُ بن سيفٍ البصريُّ، ثنا عُمرُ بن هارُون البَلْخِيُّ، عن سُفيانَ، عن عبد الله بن عبد الله بن جعفرٍ، عن أبيه، مرفُوعًا: «إذا رأيتُم من يَزهَدُ في الدُّنيا فادنُوا منه، فإنَّه يُلقَّى الحكمةَ».

ووقع في «المُسنَد»: «إسماعيل بن يُوسُف» فقال المُحقِّق في الحاشية: «في الأصليَّة: «سيفٌ»، ضعَّفه أبو يعلَى نفسُهُ. وقال ابنُ عديٍّ: كان يَسرِقُ الحديثَ». وعمرُ بن هارون البَلْخِيُّ: متروكٌ. فالإسنادُ ضعيفٌ جدًّا.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي الدُّنيا في «الصَّمت» (٦٥٢) قال: حدَّثَني الحسنُ بنُ الصَّبَّاح، قال: قال عليُّ بن بكَّارٍ: قال عمرُ بنُ عبد العزيز ط: «إذا رأيتُم الرَّجلَ يُطيلُ الصَّمتَ، ويَهرَبُ من النَّاس، فاقترِبُوا منه فإنَّه يُلَقَّن الحِكمةَ».

وهذا سندُهُ ضعيفٌ؛ وعليُّ بن بكَّارٍ الزَّاهدُ الخاشعُ: قال ابنُ مَعِينٍ: «صدُوقٌ، ولم يَكُن من أصحاب الحديث» يعني: المشهُورِين به، وما أظنُّهُ أدرك عُمرَ بن عبدِ العزيز، والنَّاظرُ في طبقة شُيوخِهِ يترجَّح له ذلك، وهذا الأرجح ضعفُهُ، فهو أشبَهُ عندي من المرفُوعِ. والله أعلَمُ.

وهذا الحديثُ أَخرَجَهُ ابنُ سعدٍ في «الطَّبَقات» (٦٥/٦) مُعلَّقًا، ووصله ابنُ ماجَهْ (٤١٠٤)، والبُخارِيُّ في «الكُنَى» (ص ٢٧ ـ ٢٨)، وابنُ أبي عاصمٍ في «الآحاد والمَثانِي» (٢٦٩٠)، وفي «الزُّهد» (٢٣٣)، والطَّبرَانيُّ في «الكبير» (ج ٢٢/ رقم ٩٧٥)، وأبو نُعيمٍ في «الحِلية» (٤٠٥/١٠)، وفي «معرفة الصَّحابة» (٦٧٦١)، والبَيهَقِيُّ في «الشُّعَب» (١٠٥٢٩، ١٠٥٣٤)، وابنُ مندَهْ في «معرفة الصَّحابَة» (٨٤٢/٢ ـ ٨٤٤)، وابنُ الأثير في «أُسْد الغابة» (٩٢/٦) من طريق الحَكَم بن هشامٍ، بهذا الإسناد.

وعزاه الحافظُ في «الإصابة» (١٠٨/٧ ـ ١٠٩) للبَزَّار، من طريق أبي فَروَة، عَن أبي خلَّادٍ ـ وكَانَت له صُحبةٌ ـ، وَقَالَ «إنَّما أَدخَلنَاهُ في المُسنَد لقَولِهِ: وكَانَت له صُحبةٌ، مع أَنَّهُ لم يَقُل: رأيتُ، ولا سمِعتُ».

وأَخرَجَهُ ابنُ أبي عاصمٍ في «الآحاد والمَثانِي» (٢٤٤٨)، ومن طريقِهِ ابنُ الأَثِير في «أُسْد الغابة» (٨٣/٦) قَالَ: حدَّثَنا أبو مسعُودٍ الرَّازِيُّ، نا مُحمَّد بن عيسى، نا يحيَى بنُ سعيدٍ العُطَّارُ ـ وكَانَ ثقةً، عَن أبي فَروَة، قَالَ: سمعتُ أبا مَريمَ، يقُولُ: سمعت أبا خالدٍ الكِندِيَّ، يقُولُ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ، فذَكَرَه.

قَالَ الحافظُ في «الإصابة» (١٠٩/٧): «ولكن وَقَعَ عِنده ـ يعْنِي: ابنَ أبي عاصمٍ: عَن أبي خالدٍ. والصَّواب: عَن أبي خلَّادٍ، بتقديم اللَّام الثَّقيلة».

• **قُلتُ**: ووقَعَ عِنده كذلك: «يحيى بن سعيدٍ العطَّارُ» وهو خطأٌ؛ فَقَد سبَقَ في كلام ابن أبي حَاتِمٍ أنَّ مُحمَّد بن عيسى بن الطَّبَّاع يرَوِيَه، عَن يحيى بن سعيدٍ الأُمَوِيِّ ـ وهو يحيى بنُ أبانُ الأُمَوِيُّ، فهذا لا بأس به، بخلاف يحيى بنِ سعيدٍ العطَّارِ، فهو ضعيفٌ صاحبُ مناكِيرَ.

ورواه أحمدُ بنُ إبراهيم الدَّورَقِيُّ، عَن يحيى بنِ سعيدِ بنِ أبان أخي عنبَسَة، سمع أبا فَروَة الجَزَرِيَّ، عَن أبي مَريَم، عَن أبي خلَّادٍ، مرفُوعًا.

ذَكَرَه البَيهَقِيُّ في «الشُّعَب» (١٠٥٣٠)، وابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب» (٢٠٦/٤)، والمِزِّيُّ في «التَّهذيب» (٢٨٩/٣٣)، وَنَقَلَوا عَن البُخارِيِّ قَالَ: «وهذا أَصَحُّ»، يعْنِي بزيادة «أبي مَريَم» في الإِسنادِ. ووقع في «تاريخ البُخارِيِّ» (ص ٢٨ ـ الكُنَى) أَنَّهُ قَالَ: «والأَوَّلُ أَصَحُّ»، يعْنِي: بإسقاط «أبي مَريَم».

واللَّائقُ بطريقة البُخارِيِّ أَنَّهُ يُرَجِّحُ ذِكْرَ «أبي مَريَم».

ووقع عِنده في الإسناد زيادَةُ «عَن عنبَسَة»، وصوابُهُ ما ذَكَرْتُ.

• **قُلتُ**: فهذا الإِسنادُ ضعيفٌ جدًّا، وأبو فَروَة هو يزيدُ بنُ سِنانَ الجَزَرِيُّ، كَانَ من أهل الصِّدق، ولكن ساء حِفظُهُ وفَحُشَ غلطُهُ حتَّى تَرَكَهُ النَّسائيُّ وغيرُهُ، وأكثرُ النُّقَّاد على تَضعِيفِهِ، ومَدَارُ هذا الحديث عَلَيهِ. وأبو مَريَم لا يُعرَف.

أَفَتَثبُتُ مَرتبةُ الصُّحبَة ـ التي هي من أَشرَف المَراتِب ـ بمِثل هذا الإِسنادِ، ولا يُعرَفُ غيرُهُ؟

لذلك فقَولُ أبي حاتِمٍ: «ليس له إسنادٌ» ـ يعْنِي: يُحتَجُّ به في إثبات الصُّحبَةِ ـ قولٌ صحيحٌ، ومن أَثبَتَ له الصُّحبةَ فبِحَسبِ ما وَرَد في الإسنادِ ذاتِهِ: «وكَانَت له صُحبةٌ» وهذه دعوَى يُستدَلُّ لها لا بها، ولعلَّهُ من سُوءِ حفظ أبي فَروَةَ. والله أعلم.

ولو صحَّ الإسنادُ إلى زُهيرِ بنِ عُثمان لما تردَّدنا في إثباتِ صُحبَتِهِ، ولكن فيه العِلَلُ التي ذَكَرْتُها سابقًا، ولذلك قَالَ البُخارِيُّ في ترجمة زُهير بن عُثمان من «التَّاريخ»: «لم يصحَّ إسنادُهُ».

وقَالَ ابنُ عَدِيٍّ في «الكَامل» (١٠٧٨/٣): «زُهَير بن مُحمَّدٍ الثَّقَفِيُّ [كذا] عَن النَّبيِّ ﷺ: «الوَلِيمَةُ أوَّلُ يومٍ حقٌّ، والثَّاني معرُوفٌ» لم يصحَّ إسنادُهُ، ولا تُعرَفُ له صُحبةٌ سمعتُ ابنَ حمَّادٍ يحكيه عَن البُخارِيِّ. والذي قَالَهُ البُخارِيُّ كما قَالَ، لا تَصِحُّ صُحبتُهُ وقد أَخرَجَهُ مُصنِّفُو المُسنَد في: «مُسنَد الوُحدَان»، ولا يُعرف له غيرُ هذا الحديثِ».

وقَالَ ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب» (٩٨/٢): «في إسناده نظرٌ، يقَالَ: إنَّهُ مُرسَلٌ. وليس له غيرُهُ».

وقَالَ البَاوَردِيُّ ـ كما في «الإِنابَة» (٢٢٨/١) لمُغلَطَاي ـ: «رَوَىَ عَنه حديثٌ لم يَثبُت»

العِلَّة الرَّابعةُ: الاختلافُ في إسنادِهِ.

فَقَد رواه همَّامُ بن يحيَى، وهشامٌ الدَّستُوائِيُّ، وحَبَّانُ بنُ هلالٍ، عَن قَتَادَة، عَن الحَسَن، عَن عبدِ الله بن عُثمانَ، عَن زُهير بن عُثمانَ، كما مرَّ ذِكْرُهُ.

وخالَفَهُم مَعمَرُ بنُ راشدٍ، فرواه عَن قَتَادَة، عَن الحَسَن، قَالَ: قَالَ رسُولُ الله ﷺ:... فذَكَرَهُ مُرسَلًا.

أَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاق في «المُصنَّف» (ج١٠/ رقم ١٩٦٦٠).

ورواية الجماعة عَن قَتَادَة أَولَى، ومَعمَرٌ مع جلالته كَانَ يُضعَّفُ في قَتَادَة.

ولكن خُولِف قَتَادَة في إسنادِهِ.

خالَفَهُ يُونُس بن عُبيدٍ، فرواه عَن الحَسَن، قَالَ: قَالَ رسُولُ الله ﷺ:... مُرسَلًا.

أَخرَجَهُ النَّسائِيُّ في «الوليمة» (٦٥٦٢ ـ الكُبرى) عَن يزيد بن زُرَيعٍ.

وابنُ أبي شَيبَة في «المُصنَّف» (١١١/١٤) قَالَ: حدَّثَنا عبدُ الوَهَّاب الثَّقَفِيُّ..

كلاهُما عَن يُونُس بن عُبيدٍ بهذا.

وكذلك رواه عَوفُ بنُ أبي جَمِيلةَ الأَعرَابِيُّ، عَن الحَسَن مُرسَلًا.

أَخرَجَهُ ابنُ أبي شَيبَةَ (١٣٠/١٤) قَالَ: حدَّثَنا أبو خالدٍ الأَحمَرُ، ثنا عَوفٌ، عَن الحَسَن، قَالَ: بَلَغَنِي أنَّ رسُولَ الله ﷺ قَالَ:... فَذَكَرَهُ.

ولا يَشُكُّ عارفٌ بالحديث، مُتَمَهِّرٌ فيه أنَّ روايةَ الإِرسَالِ أقوَى، كما قَالَ النَّسائِيُّ وأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ؛ وذلك لأنَّ يُونُس بن عُبيدٍ أَثبَتُ من قَتَادَة في الحَسَن.



قَالَ أبو زُرْعَةَ: «يُونُس بن عُبيدٍ أحبُّ إليَّ في الحَسَــن من قَتَادَةَ؛ لأنَّ يُونُسَ من أصحاب الحَسَن، وقَتَادَة ليسَ من أقرانِ يُونُسَ».

وقَالَ ابنُ المَدِينِــيِّ: «يُونُس بن عُبيدٍ أثبَتُ في الحَسَــن من ابنِ عَونٍ»، وابنُ عَونٍ من الأَثبَاتِ في الحَسَن وغَيرِه.

وقَالَ أحمدُ بنُ حَنبلٍ ـ كما في «تاريخ الفَسَوِيِّ» (٥٣/٢): «مَا أَحَدٌ من أصحاب الحَسَن أثبَتُ من يُونُس، ولا أحدٌ أَسنَدُ عَن الحَسَن من قَتَادَة».

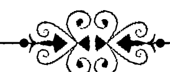
وقدَّم عليُّ بنُ المَدِينِيِّ ـ كما في «تاريخ الفَسَوِيِّ» (١٦٥/٢) ـ قَتَادَة على يُونُسَ في الحَسَن.

وقَالَ أبو زُرْعَةَ: «قَتَادَة من أعلَى أصحاب الحَسَن»، قيل له: يُونُس ابنُ عُبيدٍ؟ قَالَ: «ثُمَّ يُونُس». كذا في «الجَرح والتَّعديل».

ووَقَعَت اللَّفظَةُ فــي «تهذيب المِــزِّيِّ» (٥١٦/٢٣): «أَعلَمُ»، بدل: «أعلَى»، وهما بمعْنى.

وقولُ أبي زُرْعَةَ: «قَتَادَة أعلَى أصحاب الحَسَن»، يعْنِي: في الطَّبَقة، فقَتَادَة أَدرَكَ جماعةً من الصَّحَابة أدرَكَهُم الحَسَنُ، وكَان الحَسَنُ أكبرَ من قَتَادَة بنحوِ أَربَعِين سنةً، فَقَد وُلِدَ الحَسَنُ في حدُود سنة ٢١، ومات سَنَةَ ١١٠، ووُلِد قَتَادَة سنة ٦١، ومات ســنة ١١٧ أو ١١٨، وهو ابنُ سِتٍّ وخمسين سنةً.

ولو كَانَ صــوابُ العِبارَة: «قَتَــادَةُ أعلَمُ أصحابِ الحَسَــن» فهذا لا يَقتَضِي الرِّوايةَ، فَقَد يكُونُ أعلمَ بأحوالِهِ وفتاوِيهِ ونحوِ ذلك.



أَلَا ترَى قــولَ الأَوزَاعِــيِّ: «ما أحدٌ أعلَــمَ بالزُّهرِيِّ مـــن قُرَّةَ بنِ عبدِ الرَّحمن»، فلم يَفهَم منهُ أحدٌ أَنَّهُ أعلَمُ بحديثِهِ، بل لم يَكُن بذاكَ في الزُّهرِيِّ، وإنَّما تُفهَمُ عبارة الأَوزَاعِيِّ على أَنَّهُ أعلَمُ بأحوالِهِ وأقوالِهِ.

وذَكَرَ ابنُ حِبَّانَ في «الثِّقات» (٣٤٣/٧) عَن يزيدَ بنِ السِّــمطِ مثلَ مَقَالَةِ الأَوزَاعِيِّ السَّالِفَةِ، وتعقَّبَهُ قائلًا ـ ونِعمَ ما قَالَ: «هذا الذي قَالَهُ يزيدُ بنُ السِّــمطِ ليسَ شــيئًا يُحكَمُ به على الإِطلاقِ؛ وكيفَ يكونُ قُرَّةُ بــنُ عبدِ الرَّحمن أعلمَ النَّــاسِ بالزُّهرِيِّ، وكلُّ شــيءٍ رَوَى عَنه لا يكُونُ سِــتِّينَ حديثًا؟ بل أَتقَنُ النَّاس في الزُّهرِيِّ: مالكٌ، ومَعمَرٌ، والزُّبَيدِيُّ، ويُونُــسُ، وعُقَيلٌ، وابنُ عُيَينَةَ، هؤلاء السِّــتَّةُ أهلُ الحِفظِ والإِتقَانِ والضَّبطِ والمُذاكَرَة، وبِهِم يُعتَبَرُ حديثُ الزُّهرِيِّ، إذا خالَفَ بعضُ أصحابِ الزُّهرِيِّ بعضًا في شيءٍ يَروِيه».

• **قُلتُ**: وَلَستُ أَسعَى في بحثِي هَذَا أن أغضَّ من قَدرِ قَتَادَة رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، فَقَد كَانَ ثَبتاً في الحَسَنِ وَغَيْرِهِ، وَلَكِنَّ يُونُسَ بنَ عُبَيدٍ أَثبَتُ منهُ فِيه، وَقَد عَلَّلَ أبو زُرْعَةَ تَقدِيمَهِ لِيُونُسَ علىَ قَتَــادَة فَقَالَ: «لأنَ يُونسَ من أصحَابِ الحَسَــنِ، وقَتَادَة لَيسَ من أَقرَانِ يوُنسَ». يشيرُ بهذَا إلى أنَّ يُونُسَ من تَلاميذِ الحســنِ، فَيكونُ أَكثَرَ حِرصَاً علــى حفظِ حَدِيثِهِ، وإتقَانِهِ من قَتَادَة الذِي يَكَادُ يجرِي في مِضمَارِ الحسَنِ، من جِهَةِ إدرَاكِهِ لطَائِفَةِ من شُيُوخِهِ.

وهذا يُشــبِهُ رِوَايَةَ سُــليمَان بنِ طَرخَان التَّيمِيِّ، عَن قَتَادَة، فَعَلى الرَّغمِ من أنَّ التَّيمِيَّ من تَلامِيذِ قَتَادَة، إلَّا أَنَّهُ يُعَدُّ من أَقرَانِهُ، من جِهَةِ

إدرَاكِهِ لِطَائِفَةٍ من شُيُوخِ قَتَادَة، كَأَنَس بنِ مَالِكٍ، وَأَبي عُثمَانَ النَّهدِيِّ، وَالحَسَـنِ البَصرِيِّ، وأخِيهِ سَـعِيدٍ، ولاحقِ بنِ حُمَيْدٍ، وَأبي إِسَحَاقَ السَّـبِيعِيِّ، وَبَكرِ بنِ عبدِ اللهِ المُزَنيِّ، وَيزيدَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الشِّخِّيرِ، وأَبي نَضرَةَ العَبدِيِّ وَغَيرِهِم. وَمَع ثِقَةِ سُلَيمَانَ التَّيمِيِّ، وحِفظِهِ إلَّا أنَّ أبَا بَكرٍ الأَثْرَمَ ذَكَرَ في «كِتَابِ النَّاسِخِ والمنسُوخِ» قَولَهُ: «كَانَ سُلَيمانُ التَّيميُّ من الثِّقَاتِ، ولَكنَّهُ كَانَ لا يَقومُ بِحدِيثِ قَتَادَة»، وقَالَ أيضًا: «لَم يكُن التَّيمِيُّ من الحُفَّاظِ من أَصْحَابِ قَتَادَة». انتهى

وهذا بِخِـلَافِ تَلَاميذِ قَتَادَة: كَابنِ أَبي عَرُوبَةَ والدَّسـتُوائِيِّ وَشُـعبَةَ والثَّورِيِّ وغيرِهِم، فَالعَادَةُ أنَّ التِّلمِيذَ يَضبِطُ حَدِيثَ شَيخِهِ، أَكثَرَ من قَرِينِهِ.

وَلا يَفهَمن أَحدٌ أَنَّني أَغضُّ من رِوَايةِ سُـلَيمَانَ عَن قَتَادَة، لكِنَّني أَردتُ أنْ أُبيِّنَ الفَرقَ بَينَ أَخْذِ التِّلمِيذِ وَالقَرِينِ عَن شَيخٍ وَاحِدٍ.

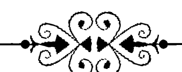
وهذَا بطَبيعَةِ الحَالِ لَيْسَت قَاعِدَةً مُضطَرِدَةً، أنَّ أخذَ كُلِّ قَرينٍ عَن قَرِينِهِ، يَكُونُ فيهِ نَوعٌ من التَّسَاهُلِ في الأخذِ. واللهُ أعلَمُ.

سلَّمنا أنَّ يُونُسَ وَقَتَادَة كَفَرَسَي رِهَانٍ في الحَسَنِ، فَقَد تُوبِعَ يُونُس علىَ إرسَالِهِ.

تَابَعَهُ عَوْفُ بنُ أَبي جَميلَةَ الأَعرَابيُّ، كَمَا مَرَّ بِكَ.

وَعَوفٌ الأَعرَابيُّ كَانَ ثَبْتًا في الحَسَنِ.

قَالَ الآجُرِّيُّ في «مَسائِلِ أبي دَاوُدَ» (١٠٥/٢): «سَأَلتُ أَبَا دَاوُدَ عَن هِشَامٍ ـ يَعْنِي: ابنَ حسَّان ـ وَمُحَمَّدٍ ـ يَعْنِي: ابنَ سِيرينَ ـ وَعَوفٍ في الحَسَنِ؟ قَالَ: عَوفٌ.



وفي «تَارِيخِ الفَسَوِيِّ» (٥٣/٢): «قَالَ أَحمَدُ بنُ حَنبَلٍ: مَا أَحَدٌ من أَصحَابِ الحَسَنِ أَثبَتُ من يُونُسَ، وَلَا أَحَدٌ أَسنَدَ عَن الحَسَنِ من قَتَادَة. قَالَ: وَكَان عَوفٌ أَقدَمَ مُجَالَسَةً من يُونُسَ».

• **قُلتُ**: فَقَد تَبيَّنَ صَوابُ حُكمِ النَّسَائيِّ، وَأَبي حَاتِمٍ أَنَّ الرِّوَايَةَ المُرسَلَةَ هِيَ المحفُوظَةَ.

واعتَرَضَ علىَ حُكمِ هَذَينِ الإِمَامَينِ أَبُو الفَيضِ الغُمَارِيُّ في «المُدَاوِيِّ» (٥٣٣/٦ ـ ٥٣٥)، فبَدَأَ بَعدَ أن صَحَّحَ الحَديثَ يُطَرِّقُ الاحتِمَالاتِ الوَاهِيَةَ، لِيَتَمَلَّصَ من حُكمِهِما فَبَدَأَ بالتَّشغِيبِ المعتَادِ منهُ، فَقَالَ مُعَلِّقًا: «تَرجِيحُهُمَا من البَاطِلِ المقطُوعِ بهِ، لأَنَّهُ لا يرتَكزُ على دليلٍ، بل عَلَى مناقضَةِ الدَّليلِ، وَمنابَذَةِ المعقُولِ»!

هَكَذَا قَالَ! وَقَد طَوَّلتُ النَّفَسَ العِلمِيَّ في إِثبَاتِ صِحَّةِ قولِ الإِمَامَينِ، وَذَكَرْتُ دَليلَ ذَلكَ، فَالَّذي يسمَعُ قَولَهُ: «قَوْلُهمَا من البَاطِلِ المقطُوعِ بِهِ». يتَوَهَّمُ أنَّ بِيَدِ الرَّجُلِ أَدِلَّةً مُفحِمَةً، يَصعُبُ رَدُّهَا، حَتَّى إِنَّ صَريحَ العَقلِ يُؤَيِّدُ ذَلكَ، فَإِذَا بِكَ كَالقَابِضِ على المَاءِ خَانَتْهُ فُرُوجُ الأَصَابِعِ؟!

أَمَّا إِلزَامُهُ الخَائِبُ للإِمَامَينِ، فَانظُر مَاذَا يَقُولُ فِيهِ: «فَيُقَالَ لأَبي حَاتِمٍ والنَّسَائيِّ وَكُلٍّ من رَجَّحَ رِوَايَةِ يُونُس بن عُبَيدٍ المُرسَلَةَ علىَ رِوَايَةِ قَتَادَة الموصُولَةِ: هَل كَذَبَ قَتَادَة في نَظَرِكَ وافترىَ هَذَا الإِسنَادَ أَم سَهَا في ذِكْرِهِ؟ فَإِن قَالَ: كَذَبَ، فَقَد خَرَقَ الإِجمَاعَ، وَأَتىَ بِبَاطِلِ القَولِ الَّذِي لَا يَقبَلُهُ أَحَدٌ، وَإِن نَسَبَ إِلَيْهِ الوَهَمَ في ذَلِكَ قِيلَ لَهُ: قَد أَسقَطْتَ حِفظَهُ وَثِقَتَهُ وَأَلحَقتَهُ بِالضُّعَفَاءِ والمترُوكِينَ الَّذِينَ لا تَحلُّ

الرِّوَايةُ عَنهُم فَضلاً عَن الاحتجَـاجِ بهم وإدخَالِهم في الصَّحيحِ، لأنَّ من يهِمُ في اسـمِ رَجُلَين معَ ذِكْرِ صِفَةِ أَحَدِهِمَا وَيَهمُ في السَّـنَدِ من أصلِهِ هوَ بهذِه المثَابَةِ». انتهى تخليطُهُ.

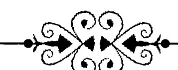
• **قُلتُ**: وَمـن العَجائِـبِ ـ والعَجَائبُ جمَّـةٌ ـ أن تُوجَّهَ أسـئِلَةُ المتعَلِّمينَ إلىَ كِبَارِ المعَلِّمينَ علىَ سَـبيلِ الاعتِـرَاضِ! أَيُوَجَّهُ هَذَانِ السُّؤَالانِ إلى أبي حَاتِمٍ والنَّسَائِيِّ؟

وما ذَكَرَهُ هُنا خَرَجَ منهُ على سَبيلِ المشَاغَبَةِ وَتشقِيقِ الكَلَامِ، وَإلَّا فرَأيُ أَبي حَاتِمٍ والنَّسَائِيِّ في قَتَادَة مَعرُوفٌ، فَهُمَا وسَائرُ النُّقَادِ علىَ أنَّ قَتَادَة كَانَ من الحِفظِ بمَكَانٍ، وَنَقَلَ أَبُو حَاتِمٍ عَن الإمَامِ أَحمَدَ أَنَّهُ ذَكَرَ قَتَادَة، فأَطنَـبَ في ذِكْرِهِ، فَجَعَلَ يَنشُـرُ مـن عِلمِهِ وَفقهِـهِ ومعرِفَتِهِ بالاختِلَافِ والتَّفسـيرِ وَغيرِ ذَلِكَ، وَجَعلَ يَقُولُ: عَالِمٌ بِتَفسِيرِ القُرآنِ، وباختِلَافِ العُلمَاءِ، وَوَصفَهُ بالحفظِ والفِقـهِ، فَقَالَ: قلَّ أنْ تجد من يتقدَّمُهُ، أَمَّا المِثلُ، فلعلَّ.

أَفيقَالُ لهَؤُلاءِ العُلَمَاءِ الَّذينَ أَثنَوْا على قَتَادَةَ هَذَا الثَّنَاءِ: هل كذب قَتَادَة؟! فإن قُلتَ: كَذَبَ... إلى آخرِ هَذَا الهُرَاءِ.

أَمَّا سُؤَالُهُ الثَّانِي لأبي حَاتِمٍ وأبي زُرْعَةَ: هل سَهَا قَتَادَةُ فأَخْطَأَ؟!

وَجَوابُهُ: إنَّ سَـهوَ الحَافِظِ الضَّابط لِبَعضِ حَدِيثِهِ لا يُخلُّ بِضَبطِهِ ولَا بِحفظِهِ، لأنَّ السَّـهْوَ لَا يَنفَكُّ عَنهُ أَحَدٌ قَطُّ، إلَّا أن يكُونَ سَـهوًا كَثيرًا، فَينقَلبُ إلىَ غفلَةٍ، فَيُترَكُ حدِيثُهُ حِينئَذٍ إلا أنْ يُعَضِّدَهُ متابعٌ، أَو



تَقُومَ قَرِينَةٌ صَحِيحَةٌ، أَنَّهُ لَم يَهِم فِي هَذَا، ومن الدَّلَائِلِ على أنَّ الضَّابِطَ إذَا سَهَا عَن شَيْءٍ من حَدِيثِهِ، فَنَسِيَهُ فَلَا يَضُرُّهُ:

مَا أَخرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٥٩) من حَدِيثِ مِسعَرِ بنِ كُدَامٍ، عَن عَبدِ المَلكِ بنِ مَيسَرَةٍ، عَن عَمرو بنِ دِينَارٍ، عَن جَابِرٍ قَالَ: كُنَّا نَنزِعُهُ عَن الغِلمَانِ، وَنَترُكُهُ على الجَوَارِي ـ يعْنِي: الحَرِيرَ.

قَالَ مِسْعَرٌ: فَسَأَلتُ عَمرو بنَ دِينَارٍ عَنهُ، فَلَم يَعرِفهُ.

• **قُلتُ**: وَهَذَا إِسنَادٌ قَوِيٌّ، وَكَونُ عَمرو بنِ دِينَارٍ، لَم يَعرِفهُ لَا يَقدَحُ فِي صِحَّةِ الحَدِيثِ، لِإنَّ عَبدَ الملكِ بنَ مَيسَرَةَ ثِقَةٌ، لَا يُختَلَفُ فِيهِ، وَقَد نَسَبَهُ إلىَ عَمرو بنِ دِينَارٍ، وَنِسيانُ عمرو للحَدِيثِ لَا يَضرُّ، إذَا كَانَ الرَّاوِي عَنهُ ثِقَةً.

ولِهَذَا نَظَائِرُ منهَا:

أَنَّ ابنَ جُرَيجٍ روى عَن سُلَيمَانَ بن مُوسَى، عَن الزُّهرِي، عَن عُروَةَ، عَن عَائِشَةَ مَرفُوعاً: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا، فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ، بَاطِلٌ، بَاطِلٌ».

قَالَ: ابنُ جُرَيجٍ: «فَلَقِيتُ الزُّهرِيَّ، فَسَأَلتُهُ عَن هَذَا الحدِيثِ، فَلَم يَعرفه، فَقُلتُ له: إنَّ سُلَيمَانَ بنَ مُوسَىَ حَدَّثَنا بِهِ عَنكَ، فَأثنَىَ على سليمانَ خَيرَاً، وَقَالَ أَخشَىَ أَن يَكُونَ وَهِمَ عَلَيَّ».

فَأَجَابَ عَن هَذَا ابنُ حبَّانَ في «صَحِيحِهِ» (٤٠٧٤) فَقَالَ: «هَذَا خَبَرٌ أَوْهَمَ من لَمْ يُحْكِمْ صِنَاعَةَ الْحَدِيثِ، أَنَّهُ منقَطِعٌ أَوْ لَا أَصلَ لَهُ بِحِكَايَةٍ

حَكَاهَا ابْنُ عُلَيَّةَ، عَن ابْنِ جُرَيْجٍ فِـي عَقِبِ هَذَا الْخَبَرِ، قَالَ: ثُمَّ لَقِيتُ الزُّهْرِيَّ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَلَمْ يَعْرِفْهُ وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يَهِيَ الْخَبَرُ بِمِثْلِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْخَيِّرَ الْفَاضِـلَ الْمُتْقِنَ الضَّابِطَ من أَهْـلِ الْعِلْمِ قَدْ يُحَدِّثُ بِالْحَدِيثِ ثُمَّ يَنْسَاهُ، وَإِذَا سُئِلَ عَنْهُ لَمْ يَعْرِفْهُ فَلَيْسَ بِنِسْيَانِهِ الشَّيْءَ الَّذِي حَدَّثَ بِهِ بِدَالٍّ عَلَى بُطْلَانِ أَصْلِ الْخَبَرِ، وَالْمُصْطَفَى ﷺ خَيْرُ الْبَشَـرِ صَلَّى فَسَهَا، فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُـولَ اللهِ أَقَصُرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ: «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ». فَلَمَّا جَازَ عَلَى من اصْطَفَاهُ اللهُ لِرِسَـالَتِهِ، وَعَصَمَهُ من بَيْنِ خَلْقِهِ، النِّسْيَانُ فِي أَهَمِّ الْأُمُورِ لِلْمُسْلِمِينَ الَّذِي هُوَ الصَّلَاةُ حَتَّى نَسِيَ، فَلَمَّا اسْـتَثْبَتُوهُ أَنْكَرَ ذَلِكَ، وَلَمْ يَكُنْ نِسْـيَانُهُ بِدَالٍ عَلَى بُطْلَانِ الْحُكْمِ الَّذِي نَسِيَهُ كَانَ مَن بَعد الْمُصْطَفَى ﷺ من أُمَّتِهِ الَّذِينَ لَمْ يَكُونُوا مَعْصُومِينَ جَوَازُ النِّسْيَانِ عَلَيْهِمْ أَجوَزُ، وَلَا يَجُوزُ مَعَ وُجُودِهِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِ الشَّيْءِ الَّذِي صَحَّ عَنْهُمْ قَبْلَ نِسْيَانِهِمْ ذلك».

بَل حَدَثَ مثلُ هَذَا مَعَ عَمرو بنِ دِينَارٍ.

فَقَد أَخرَجَ الشَّيْخَانِ وَغيرُهُمَا من حَدِيثِ عَمرو بنِ دِينَارٍ، عَن أَبي مَعبَدٍ مَولىَ ابنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ سَـمِعَهُ يُخبرُ عَن ابنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: مَا كُنَّا نَعرِفُ انقِضَاءَ صَلَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَّا بِالتَّكبِيرِ.

زَادَ مُسـلِمٌ (١٢١/٥٨٣): «قَالَ عَمـرٌو: فَذَكَرتُ ذَلِـكَ لأبي مَعبَدٍ فَأَنكَرَهُ، وَقَالَ لَم أُحَدِّثك بهَذَا. قَالَ: عَمرٌو: وَقَد أَخبَرَنِيهِ قَبلَ ذَلِكَ».

ومن ذلك ما:

أَخرَجَهُ أَصحَابُ «السُّنَنِ» إلَّا النَّسَائيَّ من حَدِيثِ عبدِ العَزيزِ بنِ مُحَمَّدِ الدَّارَوَردِيِّ، عَن رَبيعة بن أبي عبد الرحمن، عَن سُــهَيلِ بنِ أَبي صالحٍ، عَن أبيه، عَن أبي هريرة ﷺ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَضَى باليَمِينِ معَ الشَّاهِدِ.

قال أبو داودَ: وزادني الرَّبيعُ بنُ سليمانَ المؤذِّنُ في هذا الحديثِ، قالَ: أخبرَنَا الشَّافعيُّ عن عَبدِ العزيزِ، قال: فذكرتُ ذلك لسُهيلٍ، فقال: أخبرني ربيعةُ ـ وهو عندي ثقة ـ أَنِّي حَدَّثْتُه إيَّــاهُ، ولا أحفظُه، قال عبدُ العزيز: وَقَد كَانَ أصابَت ســهيلاً علَّةٌ أذهبتْ بعضَ عقْلِه، ونَسِيَ بعضَ حديثِه، فكَانَ سُهيلٌ بعدُ يُحدِّثُهُ، عن رَبيعَةَ، عَنهُ، عن أَبِيهِ.

ثُمَّ أَخرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦١١) من طَرِيقِ سليمانَ بن بِلَالٍ عَن رَبيعَةَ، بإسنَادِهِ: قَالَ سليمانُ: فلقيتُ سُهيلاً، فسألتُه عن هذا الحديثِ، فَقَالَ: لَا أعرِفُه، فَقلتُ لَهُ: إنَّ ربيعَةَ أخبرني به عَنــكَ، قال: فإن كَانَ ربيعةُ أخبرك عنِّي فحَدِّثْ به عن ربيعةَ عنّي.

بل نسي أبو هريرةَ ﷺ حَدِيثاً حَدَّثَ بِه، وهُوَ مَا:

أَخرَجَه الشَّــيْخَانِ والَّلفظُ لمســلِمٍ (١٠٤/٢٢٢١) عَن أبي سلمةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمن بْنِ عَوْفٍ، حَدَّثَهُ، أَنَّ رَسُــولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا عَدْوَى». وَيُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ».

قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُحَدِّثُهُمَا كِلْتَيْهِمَا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، ثُمَّ صَمَتَ أَبُو هُرَيْرَةَ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ قَوْلِهِ: «لَا عَــدْوَى» وَأَقَامَ عَلَى: «أَنْ

لَا يُورِد مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ». قَالَ: فَقَالَ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي ذُبَابٍ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّ أَبِي هُرَيْرَةَ: قَدْ كُنْتُ أَسْـمَعُكَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ تُحَدِّثُنَا مَعَ هَذَا الْحَدِيثِ حَدِيثًا آخَرَ، قَدْ سَكَتَّ عَنْهُ، كُنْتَ تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا عَدْوَى» فَأَبَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنْ يَعْرِفَ ذَلِكَ، وَقَالَ «لَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ». فَمَا رَآهُ الْحَارِثُ فِي ذَلِكَ حَتَّـى غَضِبَ أَبُو هُرَيْرَةَ فَرَطَنَ بِالْحَبَشِـيَّةِ، فَقَالَ لِلْحَارِثِ: أَتَدْرِي مَاذَا قُلْتُ؟ قَالَ: لَا، قَالَ أَبُو هُرَيْـرَةَ: قُلْتُ أَبَيْتُ. قَالَ أَبُو سَـلَمَةَ: وَلَعَمْرِي لَقَدْ كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ، يُحَدِّثُنَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا عَدْوَى» فَلَا أَدْرِي أَنَسِيَ أَبُو هُرَيْرَةَ، أَوْ نَسَخَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ الآخَرَ؟

والنَّمَـاذِجُ عَلَـى هَـذَا المعَنـىَ كَثيـرَةٌ، وَللحَافِـظِ جَـلالِ الدِّينِ السُّيُوطِيِّ رَحِمَهُ اللهُ جُزءٌ في ذَلِكَ سَمَّاهُ: «تَذْكِرَةُ المؤتَسِي فِيمن حَدَّثَ وَنَسِي».

وَقَد ذَكَرَ الخَطيبُ في «الكِفَايَةِ» عَن أَبـي بَكرِ الأَثرَمِ، قَالَ: قُلتُ لأبِي عَبدِ اللهِ أَحمدَ بنِ حَنبَـلَ: يُضَعَّفُ الحَديثِ عِندَكَ بِمِثلِ هذَا، أن يُحَدِّثَ الرَّجُـلُ الثِّقَةُ بِالحَدِيـثِ عَن الرَّجُلِ فَيَسـأَلُهُ عَنـهُ، فَيُنكِرُهُ وَلَا يَعرِفُهُ؟ فَقَـالَ: لَا! مَا يُضَعَّفُ عِندِي بِهَذَا، فَقُلـتُ: مِثلَ حَديثِ الوَلِيِّ، وَمثلَ حَديثِ اليَمِينِ والشَّاهِدِ؟ قَالَ: قَد كَانَ مُعتَمِرٌ يروِي عَن أَبِيه، عَن نَفسِـهِ، عَن عُبَيدِ اللهِ بنِ عُمَرَ. قُلتُ لأَبي عَبدِ اللهِ: من رَوَى هذا عَن مُعتَمِرٍ؟ قَـالَ: بَعضُ أَصحَابِنَـا، بَلَغَنِي عَنـهُ». وانظُر «فَتحَ البَارِي» (٢/٣٢٦).

• **قُلتُ**: فَلَو سَلَّمنا أَنَّ قَتَادَةَ نسيَ هَذَا الخَبَرَ، وَانمَحَى أَثَرُهُ عِندَه، لم يَكن ذَلِكَ جَارِحًا لَهُ، وَلَا قَادِحًا فِيهِ، لَكِن انظُر إِلى مَا هُوَ أَعجَبُ من

هَذَا وَأَطَمُّ، حَيثُ يَقُولُ الغُمَارِيُّ للإمَامَينِ: «وإنْ نَسبَ إليهِ الوَهَمَ قِيلَ لَهُ: قَد أَسقطتَ حِفظَهُ وَثِقَتَهُ، وَألحقته بِالضُّعَفَاءِ والمترُوكِينَ... إلخ، فَبَعدَ أنْ تَقرَأَ هذِهِ العِبَارَةَ الخَشِنَةَ تتوهَّمُ أنَّ أبَا حَاتِمٍ والنَّسَائِيَّ وَهَّمَا قَتَادَةَ في مِئَاتِ الأَحَادِيثِ سَنَدًا وَمَتنًا، لأنَّ من هَذَا وصفُهُ، فَهُوَ حَقيقٌ أن يَكُونَ من الضُّعَفَاءِ والمترُوكِينَ، وَيَسقُط حِفظُهُ، والثِّقَةُ بِهِ وَلَكِن سيَرُوعُكَ أَنَّهُما وَهَّمَا قَتَادَةَ في مَوضِعَيْنِ حسبَ زَعمِهِ، ومن وَهَمَ مِثلَ هَذَا الوَهَمَ اليَسِيرِ، فَهُوَ عِندَ هَذَا المعتَرِضِ من الضُّعَفَاءِ والمترُوكِينَ... إلخ.

وهذِهِ المبَالَغَةُ الكَاذِبَةُ، لَم يَقُل بِهَا أَحَدٌ في الدُّنيَا ـ نَعلَمُهُ ـ إلَّا هَذَا المعتَرِضُ ومن عَلَى شَاكِلَتِهِ، وَلَم يتفَوَّه أَحَدٌ من عُلَمَائِنَا بِحَمدِ اللهِ بِمِثلِ هَذَا وَحَاشَاهُم، إنَّما يَقوُلُ بِهِ من إذا غَضَبَ قَرطَمَ الكَلَامَ حَتَّى لَا يَدرِي، مَا يَخرُجُ من رَأْسِهِ.

وَحَتَّى أُظهِرَ لَكَ تَنَاقُضَهُ، فَقَد عَقَدَ تَرجمَةً في «المُدَاوِي» (٣٦/٢) لابنِ شَاهِينَ الحَافِظِ وَنَقَلَ عَن الدَّاوُدِي أنَّ الدَّارَقُطنِيَّ قَالَ لَهُ يَوماً: مَا أَعمَى قَلبَ ابنِ شَاهِينَ، حَمَلَ إليَّ كِتَابَهُ الَّذِي صَنَّفَهُ في التَّفسِيرِ، وَسَأَلَنِي أنْ أُصلِحَ مَا أَجِدُ فِيهِ من الخَطَأِ، فَرَأَيتُهُ قَد نَقَلَ تَفسِيرَ أبِي الجَارُودِ وَحَرَّفَهُ في الكِتَابِ، وَجَعلَهُ عَن أبي الجَارُودِ عَن زِيَادِ بنِ المنذِرِ، وَإنَّمَا هُوَ عَن أبِي الجَارُودِ زِيَادِ بنِ المنذِرِ.

قَالَ الغُمَارِيُّ: «وَهَذَا إسرَافٌ من الدَّارَقُطنِيِّ، دَفعَهُ إلَيْهِ مَا يَقع بين المتقارِنَين، لَاسِيَّمَا من مثلِ ابنِ شَاهِينَ الَّذِي يُزَاحِمُ الدَّارَقُطنِيَّ في

الحِفظِ وَسَعَةِ الرِّوَايَة، وَيَربُو عَلَيهِ في التَّأليفِ وَكَثرَةِ المُؤَلَّفاتِ، وَإلَّا فَمِثلُ هَذَا الوَهَمِ في اسمِ رَجُلٍ، لَا يَستَدعِي أَن يُوصَفَ صَاحِبُهُ بِالخَطَأِ، ولا بعمىَ القَلبِ، وَإِنَّمَا يُوصَفُ بِالخَطَأِ، من يَكثُرُ ذَلكَ منهُ وَيَفحُشُ، حتَّى تُعدَمَ الثِّقَةُ بِقَولِهِ وَنَقلِهِ كَالشَّارِحِ المناويِّ رَحِمَهُ اللهُ، وَلَو كَان كُلُّ من يَغلَطُ مَرَّةً أَو مَرَّتَينِ أو عَشَرَةً يُطرَحُ وَيُعَدُّ خَطَّاءً، لَمَا سَلِمَ من ذلِكَ بَشَرٌ عَلَى الإِطلَاقِ، ولكَان أَولُ الخَطَّائِينَ الضُعَفاءِ الدَّارَقُطْنيَّ نَفْسَهُ، فَإِنَّهُ عَلَى عُلُوِّ كَعْبِهِ في التَّحْقِيقِ وبُلُوغِهِ الدَّرجَةَ القُصوى فِي الحِفظِ، وَإِجَادَةِ المعْرِفَة وإتقانِ مُتَعَلَّقَاتِ هَذا الفَنِّ لَهُ أَيضًا أَخْطَاءٌ تَعَقبَها عَلَيهِ من جاءَ بعدَهُ، بل ومن عَاصَرَهُ، فَمِثْلُ هَذَا إِنَّما يَحْصُل من المنافسةِ وحُبِّ لَمْز القَرِينِ وإِظهَارِ عَوْرَتَهُ وَلا مَزِيدَ».

قُلْتُ: وَلَستُ الآنَ بِصَدَدِ دَفْعِ كَلامِ المُعْتَرِضِ فِي هَذِهِ القَضِيَّةِ، مَعَ أنَّ الدَّارَقطنيَّ أَثْبَتَ بِالدَّلِيلِ خَطأَ ابنِ شَاهِيْنَ فِي جَعْلِهِ الرَّاوِيَ الوَاحِدَ رَاوِيَيْنِ، يَرْوِي أَحَدُهُمَا عَنِ الآخرِ، فإنَّ هَـذَا الأَمْرَ عَظِيْمٌ أَنْ يَقَعَ من مِثْلِ ابنِ شَاهِيْنَ، لَاسِيَّمَا وَهُوَ يَنْقُلُ تَفْسِيرًا كَامِلًا، وَلَيْستِ المسْأَلَةُ كَمَا صَوَّرَهَا المُعْتَرِضُ، أَنَّـهُ تَحَامُلٌ مِـن الدَّارَقُطْنِيِّ، بَاعِثُهُ المنافَسَةُ ـ وَالمُعَاصَرَةُ حِرْمَانٌ ـ وَلَكنِّي أَتَيْتُ بِهَذَا النَّصِّ لأَجْلِ قَوْلِ المُعْتَرضِ: «وَلَوْ كَانَ كُلُّ من يَغْلَطُ مَرَةً.. أَوْ عَشَرَةً.. إلخ»، فَإِذَا كَانَ الأَمْرُ كَذَلِكَ فَلِم أَبْرَقَ وَأَرْعَد، وَأَرْغَى وَأَزْبَدَ وشَنَّ الغَارَةَ عَلَى الإِمَامَيْنِ الكَبِيْرَيْنِ لِمُجَرَدِ أَنَّهُمَا وَهَّمَا قَتَادَةَ حَسْبَ زَعْمِهِ ـ فِي مَوْضِعَيْنِ ـ، وَأَلْزَمَهُمَا أَنَّهُمَا بِهَذَا الكَلامِ طَرَحَا قَتَادَةَ وَأَلْحَقَاهُ بِالضُّعَفَاءِ وَالمَتْرُوكِيْنَ... إِلَى آخِرِ كَلامِهِ؟!

وإذَا كَانَ المُعْتَرِضُ أَلَّفَ كِتَاباً أَسْمَاهُ: «بَيَانُ تَلْبِيسِ المفترِي مُحَمَّدِ زَاهِدِ الكَوْثَرِي» أو «رَدُّ الكَوْثَرِيِّ عَلَى الكَوْثَرِيِّ» أَتَى فِيْهِ بما يَدُلُّ عَلَى تَعَصُّبِ الكَوْثَرِيِّ، إِذْ يُبْرِمُ الرَّأْيَ فِي مَوْضِعٍ ثُمَّ يَنْقُضُ ذَاتَ الرَأْيِّ فِي مَوْضِعٍ آخر، وَكُلُّ هَذَا حَسَبَ الحاجَةِ، فإِنَّ المعْتَرِضَ وَقَعَ فِيمَا أَنْكَرَهُ عَلَى خَصْمِهِ حَذْوَ النَّعْلَ بِالنَّعلِ، وَسَتَرَى عَجَباً حِيْنَ تُطَالِعُ «التَّنْكِيلَ والخَسْفَ».

هَذَا، وَالمُعْتَرِضُ يَعْرِفُ من قَدِيْمٍ لَوْثَةَ التَّعَصُّبِ عِندَ الكَوْثَرِيِّ، وكَانَ يُسَمِّيهِ: «مَجْنُونَ أَبِي حَنِيْفَةَ»، إِذْ أَنَّهُ لَا يُرَاعِي حُرْمَةَ أَحَدٍ إِلَّا أَنْ يَكُوْنَ حَنَفِيَّ المَذْهَبِ جَهْمِيَّ العَقِيْدَةِ فَتَوَرَطَ الكَوْثَرِيُّ فذَكَرَ جُمْلَةً فِي كِتَابِهِ «تَأْنِيبُ الخَطِيْبِ» (ص٤٦) يَغْمزُ فِيْهَا بَعْضَ المُعَاصِرينَ الَّذِينَ يُضَعِّفُونَ حَديثَ: «لَوْ كَانَ العِلْمُ مُعَلَقَاً بِالثُّرَيَّا، لَتَنَاوَلَهُ رِجَالٌ من أَبْنَاءِ فَارِسَ».

فَقَالَ الكَوْثَرِيُّ: «ومن وَهَّى الحَدِيْثَ من أَبْنَاءِ هَذَا العَصْرِ، فَقَدْ أَسَاءَ إِلَى نَفْسِهِ، وَحَادَ عَنْ سَبِيلِ أَهْلِ العِلْمِ، وَنَطَقَ خَلْفَاً وَاتبَعَ سَبِيْلَ غَيْرِ المؤمنينَ».

فَصَادَفَ أَنَّ المُعْتَرِضَ كَانَ يُضَعِّفُ هَذَا الحَدِيْثَ بهذا اللفظ، ـ وهو مُحِقٌّ فِي ذَلِكَ ـ فَظَنَّ أَنَّ الكَوْثَرِيَّ يُعَرِّضُ بِهِ[1] فغَلَى دِمَاغُهُ وَثارت

---

(١) مَعَ أَنَّ الكَوْثريَّ كَتَبَ في الحَاشيَةِ تَعرِّيفاً بِمن عَرَّضَ بهِ وَهُوَ الكَاتِبُ أَحمد أَمِينٍ، وَلا أَدرِي هَل كَانَت الحَاشيَةُ فِي الطبعةِ الأُولى أَمْ لا؟ وَهَل زَادَهَا الكَوثَرِيُّ لِيتَّقِي نَقْدَ الغماريِّ، فَكتبَهـا ذَرًّا للرَّمادِ فـي العُيُونِ؟ وَحَتـى لَو كَانت فـي الطبعة الأولي، فلا أَستَبْعدُ أن أَحداً بلَّغَ الكوثريَّ أَن الغُمَاريَّ جَمَعَ تَناقُضَاتهِ لأجلِ هَذا التعريضِ، فَكتبَ هذهِ الحَاشيةَ حَتى يُسقِطَ اللَّوْمَ رَأسًا، وَيَجعل الغماريَّ غَيرَ مُحقٍّ لو حَدَثَ =

ثائِرَتُهُ، وَعَـزَمَ عَلَى فَضْحِ الكَوْثَـرِيِّ لهذه، فَقَالَ: فـي «بيان تلبيس المفتري» (ص ١٠): «فَلَمْ يَرُقْ كَلامنا هَذَا فِي نَظَرِ صَدِيقِنَا! (الكَوْثَرِيِّ) ـ شَـيْخِ مُتَعَصِّبَـةِ الحنَفِيَّةِ فِي هَـذِهِ العُصُـورِ وَمَا قَبْلَهَـا إِلىَ زمن الطَّحَاوِيِّ ـ فَعَرَّضَ بِنَا فِي كِتَابِهِ «تَأْنِيبُ الخَطِيب»... إلخ.

وَلَمْ يكْتَفِ المعتَرِضُ بِهذَا، إِنَّمَا أَلَّفَ كُتبًا أُخْرَى تَفْضَحُ الكَوْثَرِيَّ، ذَكَرَهَا فِي «بَيَانِ تَلْبِيْسِـهِ» (ص ٤٣) فَقَالَ: «فَالأُسْتَاذُ أَوْهَمَهُ غُلُّوهُ قَذىً فِي أَعْيُنِنَا، وَأَنْسَـاهُ جُذُوعًا مُعْتَرِضَةً فِي عَيْنِهِ، فَحَسُـنَ بِنَـا تَذْكِيْرُهُ، وَتَنْبِيهُهُ بِمَا يُوقِظُهُ من غَفلَتِهِ، وَيُرْجِعُهُ إلى حِسِّهِ، وَيُحِدُّ من بَصَرِهِ حَتى يَرى من نَفْسِهِ أَقْبَحَ مِمَا كَانَ يَرَاهُ في غَيْرِهِ.

= تصالحٌ مَثلاً والله أعلم. وَقَد وَقع هذا التَصالُحُ بعدَ ذلكَ. فَقَد قَرَأْتُ في بعضِ رَسَائِلَ أَبي الفيضِ الغُماريِّ الخَاصَّـةِ أَن أخاه أبا الفضل عبدَ اللهِ أَلحَّ عليـه أن يتَوَقَّفَ عَنْ إكمالِ كِتَابِهِ «بَيانُ تلبيسِ المفتَرِي»، وِهَذه الرسـالةُ أَرْسَـلها أبو الفيضِ إلى شيخِنَا مُحَمَّدٍ الأَمينِ بُو خبزةَ ـ حَفِظَه اللهُ ـ يقولُ فِيها: «وَأمَّا الشيخ زَاهِدٌ الكوثريُّ، فَإِنَّهُ حقاً عَدُو السنةِ والسَّلَفِ الصَالِحِ والأَئِمةِ إلا الحَنَفِيةَ وَمن وَافَقَهُم؛ لِفَرطِ تَعَصُّبِهِ للحنفيةِ، وللجِنْسِيةِ التُّركيةِ أَيضًا، حَتَى إِنَّهُ مُتَّهَمٌ بالشُّـعُوبِيَّةِ، مَعَ أَنَّهُ عالمٌ فَاضِلٌ مُطَّلِعٌ وَاسِعُ الاِطِّلاعِ والدِّرَايَةِ مَعَ المشَـارَكَةِ فِي كثيرٍ من الفنُونِ، وَلَكنَّ فَرطَ تعصُّبِهِ أَوْصلَهُ إلى دَرَجَةِ المقْتِ، بَـلْ دَرَجةِ الجُنُونِ، حَتَـى إنهُ طَعَنَ في مَالِكٍ، والشـافعيِّ، وَأحمَدَ، وعبدِ الرَّحمن بنِ مَهْديٍّ، والبُخَاريِّ وهَـذِه الطَّبَقَةِ، بَلْ وَتكلَّمَ فِي أَنَسٍ، وَأبي هُرَيرةَ وبَعْضِ الصحابةِ، وَقَدْ كنتُ شَرعتُ فِي الردِّ عَلَيهِ وَسَمْيتُهُ «بيانُ تَلْبيسِ المُفتري محمد زَاهِدِ الكَوْثري»، فكتبتُ مقدِّمَةَ الكتابِ؛ وَهِيَ في تَنَاقُضَاتِهِ؛ فَبلغت نَحوَ خمسةَ عَشر كَرَاسًا فَأَزْيدَ، ثُمَّ توَقَفْتُ لكونِ الرَّجُلِ يَدَّعِي لنَا بالمَحبةِ والصَّدَاقَةِ، ولنَا مَعَهُ مجالسُ طَويلةٌ، والحَقُّ أَوْلَى منهُ، إلا أَنَّ سيدي عَبدَ اللهِ طَلَبَ مني أَن أتأخرَ عَن إِكْمالِ الكِتَابِ فَتَأَخرتُ عَنْهُ، وَلا بُدَّ إن شاءَ اللهُ من إِكْمَالِهِ». انتهى كَلامُهُ.

وَلَيسَ ذَلكَ بِإِبْطَالِ حُجَّتِهِ، وَتَوْهِينِ دَلائِلِهِ، وَتَبْيِينِ أَوْهَامِهِ؛ فإِنَّ لِذَلِكَ كُتُباً أُخرى، كـ ـ «الغَارَةِ العَنِيفَةِ»[1]، و«سَوْطُ التَّأْدِيبِ»[2]، و«التَّمْزِيقُ والخَرْقُ»[3]، وَلَكِن بِذِكرِ تَنَاقُضِهِ وَاضْطِرَابِهِ، وَضَربِ كَلامِهِ بِكلامِهِ، بِحَيْثُ يَحْسُنُ تَسْمِيَةَ هَذِهِ العُجَالَةِ «رَدُّ الكَوْثَرِيِّ عَلى الكَوْثَرِيِّ»، إِذْ مَا لَنَا فِيْهِ بَعْدَ الَّذِي مَضَى إِلَّا جَمْعُ الُمتَنَاقِضَاتِ، وَضَمُّ المُتَضَارِبَاتِ، مَعَ إِيْضَاحٍ يَسِيْرٍ يُفْهَمُ منهُ وَجْهُ التَّنَاقُضِ والتَّضَارُبِ، وَالتَّخَاذُلِ والتَّكَاذُبِ، فِيْمَا قَدْ يَكُونُ غَامِضاً لا يُهتَدَى إِلَيهِ إِلا بِبَيانٍ».

قُلْتُ: وَقَدْ كَانَ قَصْدِي من هَذَا الاسْتِطْرَادِ أنْ أُبَيِّنَ أَنَّ المُعْتَرِضَ لَمْ يَكُنْ منصِفاً فِي كَلامِهِ هَذَا، وَأَنَّهُ لَمْ يَجْرِ فِيْهِ عَلَى قَانُونِ العِلْمِ وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ الإِنْصَافُ وَتَرْكُ الاعْتِسَافِ، فَضْلاً عَن التَّوْقِيرِ فِي حَقِّ هَؤُلاءِ الأَئمَةِ الكِبَارِ، وَنَعُوذُ بِاللهِ من جَوْرٍ يَسُدُّ بَابَ الإِنْصَافِ، وَيَصُدُّ عَنْ جَمِيْلِ الأَوْصَاف.

ثُمَّ أَقُولُ: إِذَا كَانَ هُوَ يَزْعُمُ أَنَّ قَتَادَة يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ من الضُّعَفَاءِ، وَالمَتْرُوكِينَ لِمُجَرَدِ أَنَّهُ أَخْطَأَ فِي مَوْضِعَيْنِ أَو ثَلاثَةٍ ـ إِلْزَاماً لأَبِي حَاتِمٍ والنَّسَائِيِّ ـ فَأَنَا سَأُوْرِدُ لَهُ أَغْلَاطَاً لِبَعْضِ الثِّقَاتِ الَّذِيْنَ لَا يَشُكُّ أَحَدٌ فِي إِمَامَتِهِم، وَحِفْظِهِم، وَالثَّنَاءُ عَلَيهِم منتَشِرٌ فِي الكُتُبِ، وَمنهُم من بَلَغَتْ أَغْلاطُهُ العَشَرَاتِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يُسْقِطهُ الأَئِمَةُ.

---

(١) يَرُدُّ فيهِ علَى الكَوْثَرِيِّ في كِتَابِهِ «النُّكَتِ الطَّرِيْفَةِ»

(٢) يَرُدُّ علَى كِتَابِ «تأنيبِ الخَطيب».

(٣) يرد على كتاب «إِحْقَاقِ الحَقِّ بِإبطَالِ البَاطِلِ فِي مُغِيثِ الخَلقِ».

وَلَيْس قَصْدِي أَنْ أُذِيعَ أَغْلاطَهُمْ تَشْغِيبًا عَلَيْهِم، وَمَا رَصَدَتُهَا عَمْدًا، إِنَّمَا كُنْتُ أَلَّفتُ كِتَاباً أَثْنَاءَ عَمَلِي فِي «بَذْلِ الإِحْسَانِ بِتَقْرِيْبِ سُنَنِ النَّسَائِيِّ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمن» سَمَّيْتُهُ «الرَّغْبَة عَنْ أَوْهَامِ شُعْبَةَ» وَكَانَ شُعْبَةُ قَدْ غَلَطَ فِي اسْمِ رَاوٍ اسْمُهُ: خَالِدُ بنُ عَلْقَمَةَ فَجَعَلَهُ «مَالِكَ بنَ عُرْفُطَةَ».

فَدَافَعَ الشَّيْخُ أَبُو الأَشْبَالِ أَحْمَدُ شَاكِرٍ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى عَن شُعْبَةَ وَزَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يُخْطِئْ فِي اسْمِ شَيْخِهِ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِدَلائِلَ وَاهِيَةٍ[1]، وَرَأَيْتُ أَهْلَ العِلْمِ الكِبَارِ يَقُولُونَ: «أَكْثَرُ أَغْلاطِ شُعْبَةَ فِي أَسْمَاءِ الرُّوَاةِ» وَرَأَيتُ الدَّارَقُطْنِيَّ يَقُولُ: «كَانَ شُعْبَةُ يُخْطِئُ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ كَثِيْرَاً، لِتَشَاغُلِهِ بِحِفْظِ المُتُونِ» فَلَما رَأَيْتُ ذَلِكَ قَوِيَ عَزْمِي عَلَى تَأْلِيْفِ هَذَا الكِتَابِ، وَظَلَلتُ أَكْتُبُهُ فِي عِدَّةِ سَنَوَاتٍ، كُلَّمَا وَقَفْتُ عَلَى وَهَمٍ لِشُعْبَةَ نَصَّ أَهْلُ العِلْمِ عَلَيْهِ دَوَّنْتُهُ وَرَتَّبْتُهُ، وَنَاقَشْتُ العلماءَ الَّذِيْنَ وَهَّمُوا شُعْبَةَ، فَجَاءَ كِتَابًا حَافِلًا بِحَمْدِ اللهِ تَعَالَى.

وَقَدْ رَصَدتُ مَا ذَكَرَهُ العُلَمَاء من أَوْهَام شُعْبَةَ فَقَارَبَت الخَمْسِيْنَ مَوْضِعًا، وَشَرْحُ ذَلِكَ فِي كِتَابِي: «العَذْبُ الزُلَالُ فِي ضَعْفِ حَدِيْثِ أَبْغَضِ الحَلالَ».

قُلْتُ: أَيُمكِنُ للمُعْتَرِضِ أَنْ يُسْقِطَ حَدِيثَ شُعْبَةَ لِهَذِهِ الأَغْلَاطِ؟

---

(١) وَقَدْ قَالَ الشَّيخُ فِي «تَخْرِيجِ المُسْنَد» (٦٥٣٨): «وَمَا فِي الحُكْمِ عَلَى شُعْبَةَ بِالغَلَطِ من بَأْسٍ، وَلَا أَدْرِي لِمَاذَا نَخْشَى الحُكْمَ بِالغَلَطِ على شُعْبَةَ وَقَدْ خَالَفَهُ شَيْخَانِ حَافِظَانِ ثِقَتَانِ».

وَقَالَ البَرْذَعِيُّ فِي «الضُّعَفَاءِ» (ص ٧٧٣): «سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ يَقُوْلُ: حَضَرْتُ أَبَا نُعَيْمٍ، وَقَالَ لَهُ مَرْحَوَيْهِ: البَصْرِيُّونَ يَقُولُونَ: شُعْبَةُ أَحْفَظُ من سُفْيَانَ؟ فَقَالَ: اُسْكُتْ، أَخْطَأَ شُعْبَةُ فِي ثَلَاثِمَائَةِ حَدِيثٍ».

وَرَوَى ابنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي «الجَرحِ والتَعديل» (٢٨/١/١) عَن سُلَيْمانَ بنِ أَحْمَد الدِّمَشقِي قَالَ: «قُلْتُ لِعَبْدِ الرَّحْمن بنِ مَهْدِيَّ: أَكْتُبُ عَمن يَغْلَطُ فِي عَشَرَةٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. قِيْلَ لَهُ: يَغْلَطُ فِي عِشْرِيْنَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: فَثَلاثِيْنَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْتُ: فَخَمْسِيْنَ؟ قَالَ: نَعَمْ».

قُلْتُ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الغَلَطَ لا يَنْجُو منهُ أَحَدٌ، فَإِذَا ثَبَتَ ضَبْطُهُ احْتُمِلَتْ أَوْهَامُهُ فِي سَعَةِ مَا رَوَى، وَالمَسْأَلَةُ فِيْهَا تَفْصِيلٌ لَيْسَ هَذا مَوْضِعُهُ.

وَأَخْطَاءُ الثِّقَاتِ الأَثْبَاتِ مَعْرُوْفَةٌ عِندَ أَهْلِ العلْمِ، كَمَالِكٍ، وابنِ عُيَيْنَةَ، وَمَعْمَرِ بنِ رَاشِدٍ، وَحَمَّادِ بنِ زَيْدٍ، وَالفَضْلِ بنِ دُكَيْنٍ، وَالأَعْمَشِ، وَالثَّوْرِيِّ، وَوَكِيْعٍ، وَزُهَيرِ بنِ مُعَاوِيَةَ فِي آخَرِيْنَ.

وَكُنْتُ جَمَعْتُ طَائِفَةً من كُتُبِ الحُفاظِ لِهَؤُلاءِ الثِّقَاتِ، وَجَعلْتُهَا بَاباً كَبِيْراً ضَمَّنتُهُ كِتَابِي: «مُسَامَرَةُ الفَاذِّ بِمَعْنَى الحَدِيْثِ الشَّاذ» وَأَصْلُهُ كَانَ بَحْثًا طَلَبَتْهُ مني كُلِّيَةُ الشَّرِيْعَةِ فِي الكُوَيْتِ ضِمن مُؤْتَمَرٍ عَنْ عِلْمَ الحَدِيْثَ، دُعِيَ إِلَيْهِ كَثِيْرٌ من المُشْتَغِلِينَ بِالحَدِيْثِ فِي العَالَمِ الإِسْلامِيِّ، فَاخْتَرتُ مَوْضُوعِي عَن الشُّذُوذِ، والفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زِيادَةِ الثِّقَةِ، مَعَ وَضْعِ الضَّوَابِطِ العَامَةِ للتَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا، وَأَعْدَدْتُ نُوَاةَ البَحْثِ ثُمَّ حالَتْ أَحْوالٌ منعَتْنِي من السَّفَرِ، فَنَظَرْتُ

فِي البَحْثِ مَرَةً أخْرَى، ثُمَّ عَزَمْتُ عَلى إتْمَامِهِ، وَتوسِيْعِ المَقَالَةِ فِيهِ مَع ضَرْبِ الأمْثِلَةِ.

أَمَّا قَوْلُ المُعْتَرِضِ:

مَعَ أَنَّنَا نَعْلَمُ أَنَّ المُحَدِّثَ وَلَا سِيَّمَا من التَّابِعِيْنَ كَانُوا يُوْصِلُون تَارَةً، وَيُرسِلُونَ أُخْرى عِنْدَ المُذاكَرَةِ، وَعَدَمِ النَّشَاطِ إلى ذِكْرِ الإِسْنَادِ، وَلَا سِيَّمَا الحَسَنُ البَصْرِيُّ، والزُّهْرِيُّ وَأَمْثَالُهُمَا، فَإِنَّ الواحِدَ منهُمْ قَد يَكُونُ فِي المُذَاكَرَةِ فَيُورِدُ الحَدِيْثَ مُسْتَدِلاً بِهِ، وَيَقُول: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَيَرْوِيْهِ عَنْهُ من سَمِعَهُ منهُ كَذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ فِي وَقْتٍ آخَرَ بِقَصْدِ الإسْمَاعِ وَالتَّحْدِيْثِ فَيَذْكُرُ الحَدِيْثَ بإِسْنَادِهِ.

وَقَدْ يَكُونُ يُونُس بنُ عُبَيْدٍ سَمِعَهُ من الحَسَنِ مَوْصُوْلاً، كَمَا سَمِعَهُ قَتَادَةَ، وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَهُ لِلغَرَضِ المَذْكُورِ أَيْضًا، بِحَيثُ قَد يُوجَدُ عَنْهُ مَرَةً أُخْرَى مَوْصُولاً» انتهى.

• **قُلتُ**: فَهذَا الكَلامُ بَعْضُهُ صَحِيْحٌ، وَهُوَ الخَاصُّ بِنَشَاطِ الرَّاوِي فِي الوَصْلِ، وَعَدَمِهِ فِي الإِرْسَالَ، لَكِنَّ ادعَاءَ أَنَّهم عِنْدَ المُذَاكرَةِ يَذْكُرُونَ المراسِيلَ لِعَدمِ نَشَاطِهِم، فَأَينَ الدَّلِيْلُ على ذَلِكَ؟، عَلَى أَنَّ ظَاهِرَ العِبَارَةِ يُرْشِدُ إلى أَنَّ هَذَا كَانَ غَالِبَ فِعْلِهم.

وَلا أَعْلَمُ أَحداً صَرَّح بِهذَا، وَهُوَ أَنَّهم فِي وَقْتِ التَّحديثِ يَنْشَطُونَ وَهَلْ يُتَصورُ أَنَّهُم وَهُم يُصَنِّفُونَ الكُتب يَعْمَدُونَ إِلي ذِكرِ المَراسِيلِ، وَإِهْمَالِ الحَدِيْثِ المُسْنَدِ، وَهُوَ عِنْدَهُم؟!

فَانْظر إلى المُعتَرِضِ وَهُوَ يَقُولُ: «وَكَمْ من حَدِيثٍ فِي «المُوطأِ» و«الصَّحِيحينِ» عَن الزُّهْرِيِّ، والحَسَن وسَعِيدِ بنِ المسيَّبِ، وأمثالهم مَوْصُوْلاً وَهُوَ فِـي مُصَنَّفِ وَكِيعٍ، وَابنِ أبي شَـيْبةَ وَالثَّوْرِيِّ، وَعَبدِ الرَّزَّاقِ، وَابنِ المُبَارِكِ وَالأَقدَمِينَ مُرْسَـلاً بَلْ من قَرَأَ كُتَبَ الأَقْدَمِيْنَ لا يَكَادُ يَرَى فَيْهَا حَدِيْثًا مُسْنَدًا إِلا نَادِراً جِداً، بَلِ الأَغْرَبُ من ذَلِكَ أَنَّ الحَدِيثَ فِي «الصَّحِيحَ» من طَرِيقِ مَالكٍ، أَو الثَّوْرِيِّ، أَو ابنِ المُبَارِكِ، أو عَبدِ الـرَّزَّاقِ، أَو وَكِيْـعٍ مَوْصُـولاً، وَهُـوَ بِعَينه فـي مُصَنَّفاتِ المذكُورِينَ مُرْسَـلًا لأَنَّهم كَانُـوا يَمِيلونَ فِـي مُصَنَّفَاتِهِم إلى ذِكرِ المراسِـيْلِ، لَكِنْ عِندَ التَّحدِيثِ والإِسْمَاعِ، يَذْكُرُونَ تِلكَ الأَحَادِيثَ مَوْصُوْلَةً مُسْنَدَةً» انتهى كلامُهُ.

• **قُلتُ**: فَهَذَا من تَهوِيلِ المُعْتَرِضِ وَتَشْـغِيْبِهِ، فَهَلَّا ذَكَرَ أَمْثِلَةً عَلى ذَلِكَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا كَانَ طَرِيقاً مَسلوكةً عِنْدَهُم، وَقَدْ يَكُونُ هَذَا من اخْتِلَافِ الرُّوَاةِ عَنهُم، وَلَو أَنَّنَا تَبَنَّيْنَا كَلَامَهُ هَذَا لَأَلْغَيْنَا بَحْثَ «تَعَارُضِ الوَصْلِ وَالإِرْسَالِ» كُلِّهِ، وَيَقُولُ القَائِلُ دَائِمَاً: «صَحَّ مَوْصُوْلاً، وَمُرْسَلاً».

وَلَأَلغَيْنَا بَحْثَ الشَّـاذِّ، وَالمنكرِ أَيضاً، لِأَنَّ هَذِهِ المَسَـائِلَ تَعْتَمِدُ اعتِمَاداً رَئِيْسًا عَلَى اخْتِلافِ الرُّوَاةِ فِي الوَصلِ وَالإِرْسَالِ، أَوْ الاخْتِلَافِ فِي الإِسْنَادِ.

فَاعْجَب لِقَوْلِهِ: «وَقَدْ يَكُونُ يُونُسُ بنُ عُبَيْدٍ سَـمِعَهُ من الحَسَـنِ مَوْصُولاً، وَهُوَ أَرْسَلَهُ لِلغَرَضِ المذْكُورِ ـ يَعْنِي: فِي المُذَاكَرَةِ ـ بِحَيثِ قَد يُوجدُ عَنْهُ مَرَةً أُخْرَى مَوْصُوْلاً».

فَهَذَا هُوَ الرَّجمُ بِالغَيْبِ، وَزَجْرُ الطَّيْرِ، وَمن أَعْلَمَكَ أَنَّ يُونُسَ حَدَّثَ بِهِ مُرْسَلاً فِي المذَاكَرَة؟ ثُمَّ هَلْ وَجَدْتَّهُ أَوْ غَيْرُكَ مَوْصُولاً من وَجْهٍ آخر.

فَيُقَالُ حِيْنَئِذٍ: اخْتُلِفَ عَلى يُونُسٍ في وَصْلِهِ وَإِرسَالِهِ، مِثْلَمَا حَدَثَ مَعَ قَتَادَةَ.

أَمَّا قَوْلُ المُعْتَرِضِ الأَعْجَبُ وَالأَغْرَبُ فَيَقُول: «وَمَعَ كَوْنِ هَذَا من الضَّرُورِيِّ الَّذِي لَا يَكَادُ يَمْتَرِي فِيهِ مُحَدِّثٌ أَوْ يُنَازِعُ فِيهِ منصِفٌ، تَجِدُ المُتَأَخِرِيْنَ عَنْ هَذِهِ الطَّبَقَةِ كَأَبِي زُرْعَةَ، وَأَبِي حَاتِمٍ، وَالبُخَارِيِّ، وَالنَّسَائِيِّ، وَالمُتَأَخِرِينَ عَنْهُم كَالدَّارَقُطْنِيِّ وَأَمْثَالِهِ، لَا يَكَادُونَ يُرَجِّحُونَ مَوْصُولاً، بَلْ لَا يَرِدُ حَدِيثٌ بِالطَّرِيقَتَيْنِ إِلَّا جَزَمُوا بِتَرْجِيحِ المرسَلِ، كَأَنَّهُم يرونَ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الأَحْوَطُ، غَافِلِينَ عَمَّا يَلْزَمُهُم من تَكْذِيْبِ الحُفَّاظِ الثِّقَاتِ، وَإِلْصَاقِ الضَّعْفِ بِهِم بِدُونِ أَدْنَى شُبْهَةٍ، فَهُمْ مُخْطِؤُونَ فِي ذَلِكَ بِلَا رَيْبٍ».

• **قُلْتُ**: وَقَوْلُهُ هَذا دَالٌّ عَلى أَنَّهُ لَم يَعْرِف طريقَةَ الأئِمَةَ المَاضِينَ فِي تَعْلِيلِ الأَخْبَارِ، وَإليهِمُ المنتهَى فِي ذَلِكَ، وَلَو أَنْعَمَ النَّظَرَ فِي كَلَامِ أَبِي حَاتِمٍ، وَأَبي زُرْعَةَ فِي «كِتَاب العِلَل» لَعَرَفَ طَرِيقَتَهُم، لِأَنَّ تَرجِيحَهُم المُرْسَلَ عَلَى الموصولِ عِنْدَ التَّعَارُضِ، لَمْ يَكُنْ قَاعِدَةً مُضْطَرِدَةً عندهُمَا، لَكنَّهُما وَسَائِرِ الأئمَةِ المُتَقَدِمِينَ كَانُوا يُعِلُّونَ الحديثَ إِعْلَالاً مُجْمَلاً لَا يَخْفَى عَلَى من أَدْمن النَّظَر فِي كَلامِهِم، وَأَحْيَانًا يفصلون إذا سُئِلُوا، وَالَّذِي طَوَّلَ الكَلامَ عَن العِلَّةِ وفَصَّلَهَا هُوَ الدَّارَقطنِيُّ.

وَأَنَا سَأَذْكُرُ لَكَ نَمَاذِجَ من كِتَابِ ابنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَالدَّارَقُطنيِّ رَجَّحَا فِيهِ الزِّيَادَةَ فِي الإِسْنَادِ، أَوْ تَصْحِيحَ المَوْصولِ على المُرْسَلِ.

أَمَّا قَبُولُ قَوْلِ مـن زَادَ فِي الإِسْـنَادِ أَو المَتْنِ، وَقَبِلَهـا الإِمَامَان أبو حاتم، وأَبُو زُرْعَةَ أَوْ أَحَدُهُمَا، فَهَاكَ أَمْثِلَةٌ.

١ ـ قال ابن أبي حاتم في العلل (٣٠٠): وسـألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ المُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيمان، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ قَتادة، عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ: كانتْ عامَّةُ وَصِيَّةِ رسولِ الله ﷺ حِينَ حضَرَهُ الموتُ: الصَّلَاةَ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ؟ قَالَ أَبِي: نَرَى أنَّ هَذَا خطأٌ؛ والصَّحيحُ: حديثُ هَمَّام، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحٍ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ سَفِينة، عَنْ أُمِّ سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ.

وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: رَوَاهُ سَـعِيدُ بْنُ أَبِي عَروبة، فَقَالَ: عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَفِينة، عَنْ أُمِّ سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ.

وَقَالَ: وابنُ أَبِي عَروبة أحفَظُ، وحديثُ هَمَّام أشبَهُ زَادَ هَمَّامٌ رجلاً.

٢ ـ وأيضًا (٣٣٣) وسألتُ أَبِي عَن حديثٍ رَوَاهُ حمَّادُ بنُ سَلَمة، وخالدٌ الواسِـطي، والأنصاريُّ، ومُعتَمِرُ بنُ سُلَيمان، كلُّهم رَوَوْهُ عَن حُمَيد، عَنْ أَنَسٍ، عَن النبيِّ ﷺ: أنّه صلَّى فِي ثَوْبٍ واحدٍ.

وروى يَحْيَى بْن أَيُّـوب، عَن حُمَيد، عَنْ ثَابِـتٍ، عَن أَنَس، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأَبِي: أيُّهما أَصَحُّ؟

قَالَ: يَحْيَى قد زاد رجُلاً، ولم يقُلْ أحـدٌ من هؤلاءِ [عن] حُمَيدٍ: سمعتُ أنسًا، ولا: حدَّثني أنسٌ، وَهَذَا أشبَهُ؛ قد زاد رجُلاً.

٣ ـ وأيضًا (٣٦١): وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ، وأسامةُ بنُ زَيْدٍ، ونافعُ، وابن إسحاقَ، والوليدُ بنُ كَثيرٍ: عن إبراهيم ابن عبد الله بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَن عليٍّ: نهاني النبيُّ ﷺ عن القِراءة راكعًا... الحديثَ.

٤ ـ وقال أيضًا (٤٧٤): وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَشْعَثَ بنِ سَوَّار، عَنْ بُكَير بْنِ الأَخْنَس، عَنْ حَنَش بْنِ المُعتَمِر، عَنْ وَابِصَةَ بنِ مَعْبَد، عن النبيِّ ﷺ: أَنَّهُ صلَّى خلفَ الصَّفِّ وحدَهُ...؟

قَالَ أَبِي: رَوَاهُ بعضُ الكوفيِّين عَنْ أَشْعَث، عَنْ بُكَير، عَنْ وابِصَة، عن النبيِّ ﷺ.

قَالَ أَبِي: أَمَّا عمرُ فمحلُّه الصِّدْقُ، ولولا [تدليسُهُ] لحكَمنا؛ إذْ جاء بالزِّيادة، غَيْرَ أنَّا نخافُ أن يكونَ أَخَذَهُ عَن غير ثقة. وأَشْعَثُ هُوَ أَشْعَث.

قلتُ: حَنَشٌ أدرَكَ وابِصَةَ؟ قَالَ: لا أُبعِدُه.

٥ ـ وأيضًا (٥٧٥): وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ هَمَّام، عَنْ قَتادة، عَن الحَسَن، [عَنْ سَمُرَة]: أنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: من تَوَضَّأَ فَبِهَا وَنِعْمَتْ.

وَرَوَاهُ أَبَانُ، عَنْ قَتادة، عَنْ الحسـن: أنَّ النبيَّ ﷺ قَالَ: من تَوَضَّأَ فَبِهَا وَنِعْمَتْ.

قلتُ لأَبِي: أيُّهما أصحُّ؟ قَالَ: جَمِيعًا صَحِيحَينِ؛ هَمَّام ثِقَةٌ وَصَلَهُ، وأَبَانُ لَمْ يُوصِلْه.

٦ ـ وأيضًا (٩١٣، ١٣٩٥) وسألتُ أَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رواه أبو بكرِ بنُ عَيَّاش، عَنْ لَيث، عَنْ أَبِي الخَطَّاب، عَنْ أَبِي زُرْعَة، عَنْ ثَوْبان مولى رسول الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: لعَنَ رسولُ اللهِ ﷺ الرَّاشِيَ والمُرْتَشِيَ، وإنَّ هَذَا الفَيْءَ لا يُحِلُّ فيه خَيْطًا ولا مِخْيَطًا، وإنَّ المُخْتَلِعاتِ هُنَّ المنافقاتُ؟

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: رَوَاهُ ذَوَّادُ بْنُ عُلْبَة، وابنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ لَيْث، عَنْ أَبِي الخَطَّاب، عَنْ أَبِي زُرْعَة، عن أبي إِدْرِيسَ الخَوْلانيِّ، عَنْ ثَوْبان، عَن النبيِّ ﷺ.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: وَهَذَا الصَّحيحُ؛ قد وصلوه؛ زادوا فيه رَجُلًا.

٧ ـ وأيضًا (٩٢٠) وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ جريرُ بن حَازِمٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُز، عَن ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ نافعَ بْنَ الأَزْرَق كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ يسأَلُه عَنْ سَهْمِ ذِي القُرْبَى، وَعَنْ قَتلِ الوِلدان... الحديثَ.

وَرَوَاهُ حمَّادُ بْنُ سَلَمة، عَنْ قَيْسِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ نافعَ بْنَ الأَزْرَق كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، مُرسَل؟

قَالَ أَبِي: قَدْ زَادَ جَريرٌ فِيهِ رجلَيْنِ، وَوَصَلَهُ، وَهُوَ صحيحٌ، وحمَّادٌ قَدْ نقَصَ رجلَيْنِ.

٨ ـ وأيضًا (٩٥٢) وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزاري، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ سُفْيان الثَّوري، عَنْ زَيْدٍ العَمِّي، عَنْ مُعَاوِيَةَ بن قُرَّة، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رسولُ الله ﷺ: لِكُلِّ أُمَّةٍ رَهْبَانِيَّةٌ، وَرَهْبَانِيَّةُ أُمَّتِي الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ؟

قَالَ أَبِي: هَذَا حديثٌ خطأٌ؛ إِنَّمَا هُوَ: معاويةُ بْنُ قُرَّة: أنَّ النبيَّ ﷺ... مُرسَلٌ.

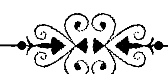
قِيلَ لأَبِي زُرْعَةَ: أَيُّهما أصَحُّ؟ قَالَ: إِذَا زَادَ حافِظٌ عَلَى حافِظٍ قُبِلَ، وابنُ الْمُبَارَكِ حافظٌ.

٩ ـ وأيضًا (١٢١١): وسألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ جَعْفَرٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ عمر ابن أَبِي سَلَمة، عَنْ أمِّ سَلَمة: أنَّ النبيَّ ﷺ تزوَّجها...، الحديثَ؟

فَقَالَ أَبِي وأَبُو زُرْعَةَ: رَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَلَمة، عَنْ ثَابِتٍ، عَن ابْنِ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمة، عَنْ أَبِيهِ، عن النبيِّ ﷺ، وَهَذَا أصحُّ الحديثَيْنِ؛ زَادَ فِيهِ رَجُلاً.

قَالَ أَبِي: أَضْبَطُ الناسِ لِحَدِيثِ ثابتٍ وعليِّ بْنِ زَيْدٍ: حمَّادُ بنُ سَلَمة؛ بيَّن خطَأَ الناس.

١٠ ـ وأيضًا (١٣٤٢) وسُئِلَ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حَفْص النَّيسابوري؛ قَالَ: حدَّثنا أَبِي، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمان، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْب، عَنْ أَخِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ حَرْب، عَنْ خَالِدِ بْنِ جرير، عَنْ جَرير بن عبد الله، عن النبيِّ ﷺ قَالَ: من شَرِبَ الخَمْرَ فَاجْلِدُوهُ....



وَرَوَاهُ داودُ الأَوْدِي، عَنْ سِمَاك، عَنْ خَالِدِ بْنِ جَرِير، عَنْ جَرير بن عبد الله، عن النبيِّ ﷺ ؟ قَالَ أَبِي: حديــثُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمان أصحُّ؛ لأَنَّهُ زَادَ فِيهِ رَجُلا.

١١ ـ وأيضًــا (١٣٥٦) وســألتُ أَبِي عَنْ حديــثٍ رَوَاهُ اللَّيْث، عَنْ بُكَير بن الأَشَجّ، عَنْ سُلَيمان بْنِ يَسار، عن عبد الرحمن بْنِ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَة بن نِيار، عن النبيِّ ﷺ قَالَ: لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشَــرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ من حُدُودِ اللهِ؟

قَالَ أَبِي: رَوَاهُ ابْنِ وَهْب، عَنْ عَمرو بْــنِ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَير بْنِ الأَشَجّ، عَنْ سُلَيمان بْنِ يَسَــارٍ، عَنْ عبد الرحمن بْنِ جَابِرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَة بْنِ نِيار، عَن النبيِّ ﷺ قَالَ: لَا يُجْلَدُ فَوْقَ عَشَرَةِ أَسْوَاطٍ إِلَّا فِي حَدٍّ.

قَالَ أَبِي: رَوَاهُ حَفْص بْنُ مَيْسَــرة، عَنْ مُسْــلِم بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَن ابْنِ جَابِرٍ، عَنْ جَابِرٍ، عن النبيِّ ﷺ. قلتُ لأَبِــي: أيُّهما أصحُّ؟ قَالَ: حديثُ عَمرو بْنِ الْحَارِثِ؛ لأنَّ نَفْسَين قَدِ اتَّفقا عَلَى أَبِي بُرْدَةَ بنِ نِيار، قَصَّر أحدُهما ذِكْرَ جابرٍ، وحَفِظَ الآخرُ جَابِرًا.

١٢ ـ وأيضًا (١٣٩٧/أ): وســألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَــةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ حارِثَة بْنِ مُضَرِّب...، فِي قصَّة ابْنِ النَّوَّاحَة؛ الزِّيادة الَّتِي يَزِيدُ أَبُو عَوَانة:

أَنَّهُ قَالَ: وكَفَّلَهُمْ عَشَائِرَهُمْ: هو صحيحٌ؟

فَقَالا: رَوَاهُ الثَّوْري وَلَمْ يَذْكُر هَذهِ الزِّيـادةَ، إلا أنَّ أَبَا عَوانة ثقةٌ، وزيادةُ الثقةِ مقبولةٌ.

١٣ ـ وأيضًا (١٤٤٢): وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ حمَّاد بْنِ سَلَمة، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ إِسْـحَاقَ بْنِ عبد الله بن الحارث: أنَّ النبيَّ ﷺ اشْتَرَى حُلَّةً يَمَانيةً ببِضْعٍ وَعِشْرِينَ دِينَارًا.

وَرَوَاهُ همَّام، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عليِّ بْنِ زَيْدٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ ...؟

قَالَ أَبِي: قصَّر همَّام، وَزَادَ حمَّاد، وَهِيَ زيادةٌ صَحِيحَةٌ.

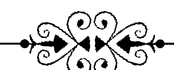
١٤ ـ وأيضًا (١٩٦١): وسـألتُ أَبِي عَنْ حديـثٍ رَوَاهُ الثَّوريُّ، عَنْ منصورٍ، عَنْ سَـالِمِ بْنِ أَبِي الجَعْـد، عَنْ رجلٍ، عَن ابْـنِ عُمَرَ، عن النبيِّ ﷺ قَالَ: الإِسْلَامُ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَحَجُّ البَيْتِ، ثُمَّ الجِهَادُ بَعْدُ حَسَنٌ؟

قَالَ أَبِي: يَزيدُونَ فِي هَذَا الإِسْـنَادِ رجلَيْنِ؛ يَقُولُونَ: سَـالِمٌ، عَنْ عَطِيَّةَ ـ رجلٍ من أهلِ الشـام ـ عن يزيد بْنِ بِشْـرٍ السَّكْسَـكِي، عَن ابْنِ عمرَ، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأَبِي: وهذه الزيادةُ محفوظةٌ؟

قَالَ: نعم. قلتُ: فعَطِيَّة من هو؟ قَالَ: هو عَطِيَّة بْن قَيْسٍ.

١٥ ـ وأيضًا (٢٢٦٧، ٢٢٩٣): وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ ـ أَخُو حمَّاد بْنِ زَيْدٍ ـ وَابْنُ عُلَيَّة، عَنْ أَيُّوب، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَـعِيدٍ، عَنْ أَنَسٍ؛ قَالَ: كَانَ رسـولُ الله ﷺ أَرْحَمَ بالصَّغيرِ، وَكَانَ يَسْتَرضِعُ إبراهيمَ؟



قَالَ أَبِي: رَوَاهُ حمَّاد بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوب، عَـنْ أَنَسٍ، عن النبيِّ ﷺ. قَالَ أَبِي: الصَّحيحُ: عَنْ عمرِو بنِ سَعِيدٍ، وحمَّادُ بنُ زَيْدٍ قصَّر بِرَجُلٍ.

١٦ ـ وأيضًا (٢٣١٨): وسـألتُ أَبِي عَنْ حديـثٍ رَوَاهُ زهيرٌ؛ قَالَ: حدَّثنا أَبُو بَلْج؛ قَالَ: حدَّثني أَبُو الحَكَم عليٌّ الْبَصْرِيُّ، عَنْ أَبِي بَحْر، عَن الْبَرَاءِ؛ قَالَ: قَالَ النبيُّ ﷺ: أَيُّمَا مُسْـلِمَيْنِ التقَيَـا فتَصَافَحَا، تَنَاثَرَ خَطَايَاهُمَا؟ قَالَ أَبِي: قَدْ جَوَّد زهيرٌ هَذَا الحديثَ، وَلا أَعْلَمُ أَحَدًا جَوَّد كَتَجْوِيدِ زُهَيْرٍ هَذَا الْحَدِيثَ.

قلتُ لأَبِي: هو محفوظٌ؟ قَالَ: زهيرٌ ثقة.

١٧ ـ وأيضًـا (٢٤١٦): وسـألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَـنْ حديثٍ رواه عبد الرزَّاق، عَـنْ مَعْمَر، عَن الزُّهري، عَنْ عُبَيْـد الله بن عبد الله بْنِ عُتْبة، عَن ابْنِ عَبَّـاسٍ: أنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْـلِ النَّملة، والنَّحلة، والهُدْهُد، والصُّرَد.

قلتُ لَهُمَا: وَقَدْ رَوَى هَذَا الحديثَ هِشَامُ الدَّسْتوائيُّ، وأَبانُ العطَّار، عن عبد الرحمن بْنِ إِسْحَاقَ، عَن الزُّهري: أنَّ النبيَّ ﷺ...؟

فَقَالا: رَوَاهُ ابْنُ جُرَيج، عَنْ عبد الله بْنِ أَبِي لَبِيد، عَن الزُّهري، عن عُبَيد الله بن عبد الله، عَن ابْنِ عَبَّاسٍ.

وقالا: سـمعنا عليَّ بْن المَديني يذكُرُ عَنْ يَحْيَى بْن سَـعِيد، عَن الثَّـوري؛ قَـالَ: اطَّلعتُ فِي كتـاب ابْـن جُرَيج فوجَـدتُّ فيه: عن عبد الله بْـنِ أَبِي لَبيد، عَـن الزُّهري، عن عُبَيد الله بـن عبد الله، عَن ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: وهو أصحُّ.

وَرَوَاهُ رَبَاح، عَنْ مَعْمَر، عَن الزُّهري: أنَّ النبيَّ ﷺ ....

وروى أيُّوب بْن سُوَيد، عَن ابْنِ جُرَيج، عَن الزُّهري، عَنْ سُلَيمان بن يَسَار، عن عُبَيد الله بن عبد الله، عَن ابْنِ عَبَّاسٍ. وأخطأ فيه، وَلَمْ يَسْمَعِ ابنُ جُرَيج من الزُّهري هَذَا الحديثَ. وقد روى بعضُهُم عَن ابْن جُرَيج هَذَا الحديثَ، فَقَالَ: حُدِّثْتُ عَن الزُّهري.

وَرَوَى هَذَا الحديثَ حارثٌ الخازن ـ شيخٌ بِهَمَذَانَ ـ عَنْ إِبْرَاهِيم بْن سعد، عن الزُّهري، عن عُبَيد الله، عَن ابْنِ عَبَّاس، عَن النبيِّ ﷺ. وأخطَأَ فيه الشيخُ، يشبه أن يكونَ دخل لـه حديثٌ فِي حَدِيث، وليس هَذَا الحديثُ من حَدِيث إِبْرَاهِيم بْن سَعْد.

قلتُ لأَبِي زُرْعَةَ: ما حالُ هَذَا الشيخ الهَمْذانيِّ؟

قال: كان شيخٌ لم يبلُغْني عنه أَنَّهُ حدَّث بحديثٍ منكَر إلا هَذَا، وقد كَانَ كتب عَنْ أَبِي مَعْشَر حديثا كثيرا.

قلتُ لأَبِي زُرْعَةَ: فما وجهُ هَذَا الْحَدِيث عندك؟ قال: أخطأ فيه عبد الرزَّاق، والصَّحيحُ من حَدِيث مَعْمَر: عَن الزُّهري: أنَّ النبيَّ ﷺ، مُرسَلٌ. وأمَّا نفسُ الْحَدِيث، فالصَّحيحُ عندنا عَلَى ما رُوِيَ فِي كتاب ابن جُرَيج: عن عبد الله بْنِ أَبِي لَبِيد، عَن الزُّهري، عن عُبَيد الله ابن عبد الله، عَن ابْنِ عَبَّاس، عَن النبيِّ ﷺ.

قلتُ: أليس هشامٌ وأَبانُ العَطَّارُ رَوَيا عن عبد الرحمن بْنِ إِسْحَاقَ، عَن الزُّهري؛ أنَّ النبيَّ ﷺ؟ قَالَ: بلى، ولكنَّ زيادةَ الحافظ عَلَى الحافظ تُقبَلُ.

١٨ ـ وأيضًا (٢٨٣٣): وسألتُ أَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديثٍ رَوَاهُ عليُّ بْنُ مُسْــهِر، عَن عُبَيد الله، عَنْ نَافِعٍ، عَن ابْنِ عُمَرَ، عن النبيِّ ﷺ؛ فِي قصَّة الغارِ؟

قَالَ أَبُو زرعة: لا أعلم أنه رواه غيرُ عليٍّ بن مُسْــهِر. قلتُ لَهُ: هو صحيحٌ؟

قَالَ: نعم، عليُّ بْن مُسْهِر ثقة.

١٩ ـ وأيضًا (٢٧٧٨): وســألتُ أَبِي عن حديــثٍ رواه عبد العزيز الدَّراوَرْدي، عَــنْ صَفْوان بْنِ سُــلَيم، عن عبد الله بْنِ سَــلْمَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن النبيِّ ﷺ قَالَ: إِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَــلَّ يَبْعَثُ رِيحًا من قِبَلِ اليَمنِ، فَتَقْبِضُ كُلَّ مُؤْمن؟ قَالَ أَبِي: كَذَا حدَّثني داودُ الجَعْفَري!

وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَة، ومحمد بن سُلَيم، عن عبد العزيز، عَنْ صَفْوان بْنِ سُــلَيم، عَنْ عُبَيد الله بْنِ سَــلْمَانَ الأَغَرِّ، عَــنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأَبِي: هَذِهِ الزِّيادة محفوظةٌ؟ قال: نعم.

قلتُ: فعُبَيدُ الله أَصَحُّ أو عبد الله؟ قال: عُبَيدُ الله صحيحٌ.

● **قلت**: فَهَذِهِ نَمَاذِجُ من صَنِيعِ أَبِي حَاتِمٍ وَأَبِي زُرْعَةَ، وَهَاكَ أُخْرَى من صَنِيْعِ الدَّارَقُطْنِيِّ في «علله»:

١ ـ سُــئل الدارقطني في (٤) عَنْ حَدِيثِ عُمَرَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَن النَّبِيِّ ﷺ: سَلُوا الله العفو والعافية. الحديث.

فَقَالَ: رَوَاهُ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمن الْحِمْيَرِيُّ الْبَصْرِيُّ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ قَتَادَةُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمن، عَنْ عُمَرَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ.

حَدَّثَ بِهِ سُلَيْمُ بْنُ حَيَّانَ، عَنْ قتادة كذلك.

وَاخْتُلِفَ عَنْ سُلَيْمٍ، فَقِيلَ عَنْهُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ الْحِمْيَرِيِّ، عَن ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ.

حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ اللَّيْثِ، حدثنا بحر بن سويد الحنفي، حدثنا الأصمعي، حدثنا سُلَيْمُ بْنُ حَيَّانَ.

وَرَوَاهُ أَبُو التَّيَّاحِ فَخَالَفَ قَتَادَةَ، فَرَوَاهُ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمن الْحِمْيَرِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ عُمَرَ وَلَا ابْنَ عَبَّاسٍ.

وَقَوْلُ سُلَيْمِ بْنِ حَيَّانَ فِيهِ أَصَحُّ لِأَنَّهُ ثِقَةٌ، وَزَادَ فِيهِ عُمَرُ، وزيادته مقبولة.

٢ ـ وسُئل أيضًا في (٩) عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمن بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ثَلَاثٌ وَدِدْتُ أَنِّي سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْهَا. وَدِدْتُ أَنِّي سَأَلْتُهُ فِيمن هَذَا الْأَمْرُ فَلَا يُنَازِعُهُ أَهْلُهُ. وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ سَأَلْتُهُ هَلْ لِلْأَنْصَارِ فِي هَذَا الأمر شيء. وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ سَأَلْتُهُ عَنْ مِيرَاثِ الْعَمَّةِ وَابْنَةِ الْأُخْتِ.

فَذَكَرَ الاخْتِلَافَ فِي إِسْنَادِهِ إلى أَن قَالَ: فَيُشْبِهُ أَنْ يَكُون سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ ضَبَطَهُ عَنْ عُلْوَان، لِأَنَّهُ زَادَ فِيهِ رَجُلًا، وَكَانَ سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ من الحُفَّاظِ الثِّقَاتِ.

٣ ـ وسُئل أيضًا في (٢٠٥) عَنْ حَدِيثِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي فَضْلِ مَا يُقَالُ عِنْدَ الْأَذَانِ.

فَقَـالَ: هُـوَ حَدِيـثٌ يَرْوِيـهِ عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّـةَ، عَـنْ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمن.

وَاخْتُلِفَ عَنْ عُمَارَةَ، فَرَوَاهُ إِسْـمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ خُبَيْبٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ.

فَوَصَلَ إِسْنَادَهُ وَرَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ كَذَلِكَ إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَرَوِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَهْضَمٍ.

وَرَوَاهُ إِسْـمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمن، مُرْسَلًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَوَقَفَهُ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ خُبَيْبٍ.

وَحَدِيثُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ الْمُتَّصِلُ، قَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ.

وَإِسْـمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ أَحْفَظُ من يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ، وَقَدْ زَادَ عَلَيْهِمَا، وَزِيَادَةُ الثِّقَةِ مَقْبُولَةٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

٤ ـ وَسُـئِلَ أيضًا في (١٢٠) عَنْ حَدِيثِ أَبِي الصِّدِّيقِ النَّاجِيِّ، عَن ابن عمر، عن عمر أنه سـأل النبي ﷺ عَمَّا يُذَيِّلُ النِّسَاءُ من الثِّيَابِ، فَقَالَ: شِبْرًا... الْحَدِيثَ.

فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ رَوَاهُ مَسْعُودُ بْنُ سَعْدٍ الْجُعْفِيُّ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ زَيْدٍ الْعَمِّيِّ، عَنْ أَبِي الصِّدِّيقِ النَّاجِيِّ، عَن ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ.

وَتَابَعَهُ سَابِقٌ الرَّقِّيُّ، عَنْ مُطَرِّفٍ. وَخَالَفَهُمَا شَرِيكٌ الْقَاضِي، فَرَوَاهُ عَنْ مُطَرِّفٍ، وَأَسْنَدَهُ عَن ابْنِ عُمَرَ، وَلَمْ يَذْكُرْ عُمَرَ.

وتابَعَه سُفيان الثَّوري، فرَواه عَن زَيد العَمِّي، عَن أَبي الصِّدِّيق الناجي، عَن ابن عُمر، عَن النَّبي صَلى الله عَليه وسَلم، لَم يَذكُر فيه عُمر.

وكَذلك رُوي عَن إِسماعيل بن أَبي خالد، عَن قَيس بن أَبي حازم، عَن ابن عُمر، عَن النَّبي ﷺ.

ومُطَرِّف من الأَثبات وقَد اتَّفَق عَنه رَجُلَان ثِقَتان، فأَسنَداه عَن عُمر، ولَولا أَن الثَّوري خالَفَه، فرَواه عَن زَيد العَمِّي، فلَم يَذكُر فيه عُمر لَكان القَول قَول من أَسنَد عَن عُمر لأَنه زاد وزيادة الثِّقَة مَقبُولَةٌ، والله أَعلم.

٥ ـ وسُئل أيضًا في (١٩٤): وسئل عن حديث عبد الله بن عامر بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَرَأَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ بِسُورَةِ يُوسُفَ وَسُورَةِ الْحَجِّ.

فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ يَرْوِيهِ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْهُ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ.

وَيُقَالُ: أَنَّ مَالِكًا، وهم فيه فِي قَوْلِهِ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَامِرٍ، وَتَابَعَ مَالِكًا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الأموي.

٦ ـ وسُئل أيضًا في (٢٣٨) عَنْ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ شَرِيكٍ أَبِي إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ سَأَلَهُ أَقْرَأُ خَلْفَ الْإِمَامِ قَالَ نَعَمْ قُلْتُ وَإِنْ قَرَأَ قَالَ وَإِنْ قَرَأَ قُلْتُ وَإِنْ جَهَرَ قَالَ وَإِنْ جَهَرَ.

فَقَالَ رَوَاهُ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ جَوَّابٍ التَّيْمِيِّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ شَرِيكٍ عَنْ عُمَرَ.

حَدَّثَ بِهِ عَن الشَّيْبَانِيِّ جَمَاعَةٌ منهُمْ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَخَالِدٌ الْوَاسِطِيُّ، وَهُشَيْمٌ وَشَرِيكٌ وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ.

أَمَّا شَرِيكٌ وَحَفْصٌ فَزَادَا فِيهِ زِيَادَةً حَسَنَةً أَغْرَبَا بِهَا عَلَى أَصْحَابِ الشَّيْبَانِيِّ وَهِيَ قَوْلُهُ وَإِنْ جَهَرَ قَالَ وَإِنْ جَهَرَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْجَهْرَ غَيْرُهُمَا وَزِيَادَتُهُمَا مَقْبُولَةٌ لِأَنَّهُمَا ثِقَتَانِ.

٧ ـ وَسُئِلَ أيضًا في (٣٠١) عَنْ حَدِيثِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَن النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ.

فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ يَرْوِيهِ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمن بْنِ رَدَّادٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَلِيٍّ.

وَكَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

وَرَوَاهُ عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، وَيَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ الطَّائِفِيُّ، وَيَحْيَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ أَبُو زُكَيْرٍ، وَزَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، عَن الثَّوْرِيِّ، فَقَالُوا: عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ علي بن أبي طالب.

ورَواه أَبو أُوَيس، عَن جَعفر، عَن أَبيه، عَن جَدِّه، عَن النَّبي ﷺ.

ورَواه ابن جُرَيج، ومالِك بن أَنس، والدَّراوَردي، وإِسماعيل بن جَعفر، وعُمر بن مُحمد بن زيد العُمري، وعَبد الله بن جَعفر، وغَيرُهم، عَن جَعفر بن مُحمد، عَن أَبيه، مُرسَلاً.

وكَذلك رَواه خالِد بن أَبي كَريمَة، عَن أَبي جَعفر.

ورَواه عَبد الوَهَّاب الثَّقفي، والسَّري بن عَبد الله السُّلَمي، وعَبد النُّور بن عَبد الله بن سِنان،

وحُميد بن الأَسود، ومُحمد بن جَعفر بن أَبي كَثير، وغَيرهم، عَن جَعفر بن مُحمد، عَن أَبيه، عَن جابر بن عَبد الله.

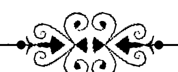
وكَذلك رُوي عَن أَبي ضَمرَة أَنس بن عَياض، عَن جَعفر، عَن أَبيه، عَن جابر.

واختُلِف عَن أَبي ضَمرَة، فرَوَى عَنه مُرسَلاً أَيضًا.

وكان جَعفر بن مُحمد رُبما أَرسَل هَذا الحَديث، ورُبَما وصَلَه عَن جابر، لأَن جَماعَةً من الثِّقات حَفِظُوه، عَن أَبيه، عَن جابر.

والحُكم يُوجِب أَن يَكُون القَول قَولهُم، لأَنهم زادُوا وهُم ثِقاتٌ، وزيادة الثِّقَة مَقبُولَةٌ.

٨ ـ وسُئل أيضًا في (٤٨٩): عن حديث أبي عبد الرحمن، عن عَلِيٍّ قَوْلُهُ لَا جُمُعَةَ وَلَا تَشْرِيقَ إِلَّا فِي مِصْرٍ جَامِعٍ.



فَقَالَ: يَرْوِيهِ الْأَعْمَشُ وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ أَصْحَابُ الْأَعْمَشِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمن عَنْ عَلِيٍّ

وَخَالَفَهُمْ فُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ، وَأَبُو حَمْزَةَ السُّكَّرِيُّ فَرَوَيَاهُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ.

وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ قَوْلَهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا زَادَا وَهُمَا ثقتان.

٩ ـ وَسُئِلَ أيضًا في (١٧٦١): عَنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هريرة، قال رسول الله ﷺ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلَا يَدْرِي أَصَلَّى أَرْبَعًا أَمْ ثَلَاثًا فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ ثُمَّ يُسَلِّمْ.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَاخْتُلِفَ فِي مَتْنِهِ؛

فَرَوَاهُ عُمَرُ بْنُ يُونُسَ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَالَ فِيهِ: وَيَسْجُدُ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ يُسَلِّمُ.

وَرَوَاهُ شَيْبَانُ، وَعَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَهِشَامٌ، وَالْأَوْزَاعِيُّ، وَغَيْرُهُمْ عَنْ يَحْيَى، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ التَّسْلِيمَ قَبْلُ وَلَا بَعْدُ.

وَكَذَلِكَ قَالَ الزُّهْرِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ.

وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَفْوَانَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَالَ فِيهِ: ثُمَّ يُسَلِّمُ كَمَا قَالَ عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، عَنْ يَحْيَى وَهُمَا ثِقَتَانِ وَزِيَادَةُ الثِّقَةِ مَقْبُولَةٌ.

١٠ ـ وَسُئِلَ أيضًا في (١٧٦٥): عَنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أبي سلمة، عن أبي هريرة: أن رسول اللهِ ﷺ سَمِعَ قِرَاءَةَ أَبِي مُوسَى، فَقَالَ: لَقَدْ أُوتِيَ مِزْمَارًا من مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فرواه عَمْرو بْنِ خَلِيفَةَ، وَخَالِدٌ الْوَاسِطِيُّ، وَمُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، وَعَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ، وَعُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَقْدَّمِيُّ، وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ مُرْسَلًا.

وَرَوَاهُ الزُّهْرِيُّ وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاشِدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَخَالَفَهُمْ شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، وَيُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، رَوَوْهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ مُرْسَلًا.

وَخَالَفَهُمُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ؛

فَرَوَاهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمن بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ مُرْسَلًا، وَيُشْبِهُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُ من قَالَ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَحْفُوظًا، لِأَنَّهُمْ زَادُوا وَهُمْ ثِقَاتٌ.

١١ ـ وَسُئِلَ أيضًا في (٢٣٣٠) عَنْ حَدِيثِ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سعيد، أن النبي ﷺ، رَخَّصَ فِي الْحِجَامَةِ لِلصَّائِمِ.

فَقَالَ: يَرْوِيــهِ حُمَيْــدٌ الطَّوِيــلُ، وَخَالِدٌ الْحَــذَّاءُ، وَقَتَــادَةُ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُمْ، فَأَمَّا: خَالِدٌ فَرَوَاهُ إِسْحَاقُ الْأَزْرَقُ، عَن الثَّوْرِيِّ، عَنْ خَالِدٍ مَرْفُوعًا.

وَرَوَاهُ الْأَشْجَعِيُّ، عَن الثَّوْرِيِّ، فَنَحَا بِهِ نَحْوَ الرَّفْعِ، وَغَيْرُهُمَا يَرْوِيهِ عَن الثَّوْرِيِّ مَوْقُوفًا.

فَأَمَّا حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ: فَأَسْــنَدَهُ عَنْــهُ مُعْتَمِرُ بْنُ سُــلَيْمَانَ، وَنَحَا بِهِ أَبُو شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدٍ نَحْوَ الرَّفْعِ.

وأما ترجيحهم المتصل على المرسل، فهاك نماذج:

١ ـ قول ابن أبي حاتم في «العلل» (٣٣٠) وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَلَمة، عن أَبِي نَعَامَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَن النبيِّ ﷺ: أَنَّهُ صلَّــى فِي نَعْلَيْهِ، ثُمَّ خلَعَ نَعْلَيــهِ، فخلَعَ الناسُ... وَذَكَرَ الحديثَ؟

فَقَالَ أَبِي: رَوَاهُ حمَّاد بْــن زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوب، عَــنْ أَبِي نَعَامَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ: أنَّ النبيَّ ﷺ... مُرسَلٌ.

قَالَ أَبِــي: أَيُّوبُ أحفَظُ، وقــد وهَّن أَيُّوبُ روايــةَ هَذَا الحديثِ حديثِ حمَّاد بْــن سَــلَمة، وَرَوَاهُ إبراهيمُ بنُ طَهْمَــانَ، عَن حَجَّاجٍ الأَحْوَلِ، عَــنْ أَبِي نَعامــةَ، عَــنْ أَبِي نَضْرةَ، عَنْ أَبِي ســعيد، عنِ النبيِّ ﷺ؛ والمتَّصِلُ أشــبَهُ؛ لأنه اتفــقَ اثنان عَــنْ أَبِي نَضْرَة، عَنْ أَبِي سعيد، عن النبيِّ ﷺ.

٢ ـ وقال أيضًا في (١٤٢٧): وسـألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ يَحْيَى القَطَّان، عَنْ أَبِي جَعْفَر الخَطْمي، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ رَافِعِ بن خَدِيج؛ قال: مرَّ النبيُّ ﷺ بزرعٍ فَقَالَ: لِمن هَذَا الزَّرْعُ؟، قَالُوا: لِظُهَيْرٍ؛ قَالَ: لِيَرُدَّ صَاحِبُ الأَرْضِ عَلَيهِ نفقَتَهُ، وَلْيَأْخُذْ أَرْضَهُ؟

قَـالَ أَبِـي: رَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَـلَمة، عَـنْ أَبِي جَعْفَـرٍ الخَطْمي: أنَّ النبيَّ ﷺ... وَلَمْ يُجوِّدْه؛ والصَّحيحُ: حديثُ يَحْيَى؛ لأنَّ يحيى حافظٌ ثقة.

٣ ـ وأيضًا في (٢٦٩٢): وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ الزُّبَيدي، عَن الزُّهري، عن محمَّد بن عبد الله بْن عباس، عَن ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قال: أتى النبيَّ ﷺ مَلَكٌ فخيَّره؛ فَقَالَ: إِنْ شئتَ نَبِيًّا مَلِكًا، وَإِنْ شئتَ نَبِيًّا عَبْدًا... الْحَدِيثَ.

وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ عيَّاش، عَنْ مُبَشِّر، عَن الزُّهري، عَن ابن عباس، عن النبيِّ ﷺ.

قلتُ لأبي: المتصلُ محفوظٌ؟ قَالَ: نَعَمْ. قلتُ: من مُبَشِّـرٌ هَذَا؟ السَّعِيديُّ؟

قَالَ: هُوَ أُمَوِيٌّ عِنْدِي، وَأَرَى حَدِيثَهُ مُسْتَقِيمًا، يُكثرُ الـروايةَ عَن الزُّهري.

وكذلك في علل الدارقطني:

١ ـ سُـئِلَ الدارقطني في (١٣٩): عَنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، عَنْ عُمَرَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ سَيِّدُنَا وَأَعْتَقَ سَيِّدُنَا، يَعْنِي بِلَالًا.

فَقَالَ: يَرْوِيهِ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمَاجِشُونِ، عَن ابْنِ الْمنكَدِرِ عَنْ جَابِرٍ، عَنْ عُمَرَ كَذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُ ابْنِ الْمَاجِشُونِ عَنْهُ.

وَخَالَفَهُمْ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ فَرَوَاهُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْمَاجِشُونِ، عَن ابْنِ الْمنكَدِرِ مُرْسَلًا عَنْ عُمَرَ. والمتصل أصح.

٢ - وَسُئِلَ أيضًا (١٦١): عَنْ حَدِيثِ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ، عَنْ عُمَرَ النِّسَاءُ ثَلَاثَةٌ وَالرِّجَالُ ثَلَاثَةٌ فِي حَدِيثِ طَوِيلٍ.

فَقَالَ حَدَّثَ بِهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عُقْبَةَ عَنْ سَمُرَةَ، عَنْ عُمَرَ رَوَاهُ عَن الثَّوْرِيِّ وَمِسْعَرٍ، وَأَبُو يَعْقُوبَ الثَّقَفِيُّ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ.

وَرَوَاهُ شَرِيكٌ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ مُرْسَلًا عَنْ عُمَرَ. وَالْمُتَّصِلُ أَصَحُّ.

٣ - وَسُئِلَ أيضًا (٢٢٣) عَنْ حَدِيثِ قُرَّةَ بْنِ إِيَاسٍ الْمُزَنِيِّ، عن عمر قال ما أفاد امرؤ بَعْدَ الْإِسْلَامِ خَيْرًا من امْرَأَةٍ حَسَنَةِ الْخُلُقِ وَدُودٍ وَلُودٍ إِنَّ منهُنَّ لَغَنَمًا مَا يُحْذَى منهُ وَغُلًّا مَا يُفْدَى منهُ. فَقَالَ: يَرْوِيهِ شُعْبَةُ وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ أَصْحَابُ شُعْبَةَ عَنْهُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ.

وَرَوَاهُ مِسْعَرٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ عُمَرَ مُرْسَلًا وَالصَّحِيحُ الْمُتَّصِلُ.

واختلف عن مِسْعَرٍ فَقَالَ الْأَشْجَعِيُّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ قَوْلَهُ.

٤ ـ سُئِلَ الدارقطني (٢٥٤) عَنْ حَدِيثِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ، عن النبي ﷺ قال: من قَالَ: بِسْمِ اللهِ الَّذِي لَا يَضُرُّ مَعَ اسْمِهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ لَمْ يَفْجَأْهُ بَلَاءٌ.

فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ يَرْوِيهِ أَبُو مَوْدُودٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛

فَرَوَاهُ أَبُو ضَمْرَةَ، عَنْ أَبِي مَوْدُودٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ.

وَتَابَعَهُ خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ الْعُمَرِيُّ.

وَخَالَفَهُمَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ؛ فَرَوَاهُ عَنْ أَبِي مَوْدُودٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي من سَمِعَ أَبَانَ، وَلَمْ يُسَمِّ أَحَدًا.

وَخَالَفَهُمْ عَبْدُ الرَّحْمن بْنُ مَهْدِيٍّ، وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ؛ رَوَيَاهُ عَنْ أَبِي مَوْدُودٍ، قال: حدثني رجل، عمن سَمِعَ أَبَانَ بْنَ عُثْمَانَ، عَنْ عُثْمَانَ.

وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الْمَضْبُوطُ عَنْ أَبِي مَوْدُودٍ.

وَمن قَالَ فِيهِ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقَرَظِيِّ فَقَدْ وَهِمَ.

قَالَهُ أَبُو ضَمْرَةَ أَنَسُ بْنُ عَيَّاضٍ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَآخَرُونَ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ بَكَّارٍ، عَنْ أَبِي ضَمْرَةَ.



وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، حَدَّثَ بِهِ عَبْدُ الرَّحْمن بْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ.

وَهَذَا مُتَّصِلٌ، وَهُوَ أَحْسَنُهَا إِسْنَادًا.

• **قُلتُ**: فَهَذِهِ نَمَاذِجُ من صَنِيْعِ أَئِمَّةِ الحَدِيْثِ، وَبَقِيَّةُ الأَئِمَّةِ يَنْحُوْنَ هَذَا النَّحْوَ فِي التَّعْلِيْلِ، فَتَارَةً يُرَجِّحُونَ المُتَّصِلَ، وَتَارَةً يُرَجِّحُونَ المُرْسَلَ، وَتَارَةً يُصَحِّحُونَ الوَجْهَيْنِ جَمِيْعًا، وَهَذَا كُلُّهُ وِفْقَ قَانُوْنٍ كُلِّي يَرْجِعُونَ إِلَيْهِ، وَهَذَا القَانُوْنُ يَحْتَفُّ بِقَرَائِنَ كَثِيْرَةٍ، لَا يَنُصُّونَ عَلَيْهَا إِلَّا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ، فَيَحْتَاجُ النَّظَرَ فِي كَلَامِهِم إِلى يَقَظَةٍ كَامِلَةٍ لِيَعْرِفَ وَجْهَ كَلَامِهِم وَإِلَّا نَسَبَهُم إِلَى التَّنَاقُضِ، وَلَيْسَ مَعْنَى هَذَا أَنَّهُم لَا يُخْطِئُوْنَ؛ كَلَّا! فَهُمْ بَشَرٌ من البَشَرِ، لَكِنَّهُم أَفْنَوا أَعْمَارَهُم فِي هَذَا السَّبِيْلِ، حَتَّى صَارَتْ لَهُم مَلَكَةٌ خَاصَّةٌ يَحْكُمُهَا ذَوْقٌ عَالٍ، لَيْسَ كَذَوْقِ المُتَأَخِّرِيْنَ، وَمَجَالُ القَوْلِ فِي هَذَا مُتَّسِعٌ جِدًّا، قَدْ اسْتَوْفَيْتُهُ فِي كِتَابِي: «العَذْبُ الزُّلَالِ فِي ضَعْفِ حَدِيْثِ أَبْغَضِ الحَلَالِ»، وَكَانَ هَذَا البَحْثُ نَوَاتَهُ الأُوْلَى، لَكِنِّي وَسَّعْتُ فِيْهِ القَوْلَ عَنْ منهَجِ الأَئِمَّةِ المُتَقَدِّمِينَ، وَاسْتَقْرَأْتُ لِذَلِكَ كُلَّ كُتُبِ العِلَلِ وَالمَسَائِلِ، وَاسْتَخْرَجْتُ نُصُوصًا عَزِيْزَةً من كَلَامِهِم لِأَرُدَّ بَغْيَ هَذَا المُعْتَرِضِ وَأَمْثَالِهِ عَلَى الأَئِمَّةِ المَاضِيْنَ، وَهَذَا الكِتَابُ قَيْدَ الطَّبْعِ، وَالحَمْدُ لله تَعَالَى.

• وَمِمَّا يُلَاحِظُهُ النَّاظِرُ بِأَدنى تَأَمُّلٍ أَنَّ الغُمَارِيَّ يَتَذَرَّعُ بِمَحَبَةِ آلِ البَيْتَ إِلَى الدِّفَاعِ عَنْ كِلِّ مُتَشَيِّعٍ تَكَلَّمَ العُلَمَاءُ فِي حِفْظِهِ أَو عَدَالَتِهِ، فَيَتَّهِمُ العُلَمَاءَ أَنَّهُم يُبْغِضُونَ آلَ البَيْتِ، وَمن أَمْثِلَةِ ذَلِكَ مَا قَالَهُ فِي

«عَبْدِ السَّـلَامِ بْنِ صَالِحٍ»، فَقَدْ قَالَ فِي «المُداوِي» (٣٣١/٥): «ثُمَّ إنَّ عبدَ السَّـلام بنَ صَالِحٍ لَيْسَ هُوَ عِلَّةُ الحَدِيْـثِ، وَلَا هُوَ مُجمَعٌ عَلَى ضَعفِهِ، بَلْ وَثَّقَهُ أَهْلُ الفَنِّ وغيرُهُـم، ومن تَكلَّم فيه إِنَّما تكلَّمَ لأَجلِ التَّشَيُّعِ، عَلَى عَادَتِهم مَعَ شِيعَة أَهْلِ البَيتِ» انتهَى.

وَقَالَ في موضعٍ آخَرَ من «المُداوِي» (٢٠٧/١) بعد أن ذَكَرَ قولَ ابنِ حِبَّانَ فيه: «يَروِي في فَضَائِلِ عليٍّ العَجَائِـبَ. لا يُحتَجُّ بِهِ إِذَا انْفَرَدَ»، فَقَالَ الغُمارِيُّ: «وَهَذا الرَّجُلُ ممن ظَلَمَهُ أهلُ الجَرحِ والتَّعدِيْلِ، لِأَجْلِ تَشَـيُّعِهِ لأَهْلِ البَيتِ، وَقَدْ وثَّقهُ أَهلُ التَّحقيق منهم كما بيَّنتُهُ في فَتْحِ المَلِكِ العَلِيِّ».

• **قلتُ**: فرَجَعتُ إلى «فتح المَلِك العلى» فوجَدتُهُ يقُولُ بعد كلامٍ (ص٩ ـ وما بعدَهَـا): «فلم يَبقَ محلًّا للنَّظَـر إلَّا أبو الصَّلت، وعليه يدُورُ مِحوَرُ الكلام على هذا الحديث، وهو عدلٌ ثقةٌ صدوقٌ مَرضِيٌّ معروفٌ بطَلَب الحديثِ والاعتنـاء به، رَحَل في طَلَبِـه إلى البَصرَة والكُوفَة والحِجازِ واليَمن والعِراقِ، ودَخَـل بغدادَ فحدَّثَ بها. رَوَى عَنهُ أحمدُ بنُ منصُورٍ الرَّمَادِيُّ الحافظُ صاحبُ المُسنَد»، وذَكَرَ آخَرين، ثُمَّ نَقَل توثيقَ ابنِ مَعِينٍ وأبي سعيدٍ الهَرَوَيَ وأبي داوُد، واستدلَّ بأَنَّهُ ثقةٌ عِند عبدِ الله بنِ أحمدَ بن حَنبلٍ وأَبيهِ أحمدَ ما كَان يَأذَنُ لابنِهِ أن يَروِي عَن أَحَدٍ، إلَّا إذا كَانَ ثِقَةً عِندَهُ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُم صَحَّحُوا لرِجَالٍ تُكُلِّم فيهم بأشَدَّ ممَّا تُكُلِّم به في عبدِ السَّلام بنِ صالحٍ، ورُمُوْا بأَسوَأَ ممَّا رُمِي به من الكَذِب وسُوءِ العَقِيدَةِ، ممَّا يَجِبُ معه أنْ يكُونَ حديثُهُ

أصحَّ من حديثِهِــم، فَقَد صَحَّحُوا لرِجَالٍ كذَّابِيــنَ مُتَّهَمِين بالوضع، وفيهم من أقرَّ على نفسه بذلك..

فصحَّحَ البُخارِيُّ ومُسلِمٌ لإسماعيلَ بنِ أبي أُوَيسٍ..

قَالَ: أحمدُ بن أبي يحيَى عَن ابنِ مَعينٍ: «يَسرِقُ الحديثَ». وَقَالَ إبراهيمُ بن الجُنَيدِ عَن ابنِ مَعِينٍ: «يَخلِطُ ويَكذِبُ. ليس بشَيءٍ». وَقَالَ النَّسائِيُّ: «ضعيفٌ»، وَقَالَ في موضعٍ آخرَ: «غيرُ ثقةٍ»، ولم يُخرِّج له. وَقَالَ ابــنُ مَعِينٍ: «رَوَى عَــن خالِهِ ـ يعْنِي مالــكًا ـ أحاديثَ غَرائبَ لا يُتابِعُه عَلَيْها أحدٌ». وَقَالَ النَّضرُ بنُ سَــلَمةَ المَروَزِيُّ: «كَذَّابٌ، كَان يُحَدِّثُ عَن مالكٍ بمسائلَ ابنِ وهبٍ». وذَكَرَهُ العُقَيليُّ في «الضُّعَفاء»، وَنقَلَ عَن ابنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ: «لا يَسوِي فِلسَينِ». وَقَالَ الأَزدِيُّ: «حدَّثنا سَــيفُ بنُ مُحمَّدٍ، أنَّ ابنَ أبي أُوَيــسٍ كَانَ يَضَعُ الحديــث». وَقَالَ سَلَمَةُ بن شَبيبٍ: «سمعتُ إســماعيلَ بنَ أبي أُوَيسٍ يقولُ: رُبَّما كنتُ أَضَعُ الحديثَ لأهل المَدِينَةِ إذا اختلَفُوا في شيءٍ فيما بَينَهُم».

وصحَّحَ البُخارِيُّ لأُسَيد بن زيدٍ الجَمَّالِ..

قَالَ: ابنُ مَعِينٍ: «كذَّابٌ. أَتيتُه ببغدادَ فســمِعتُه يُحدِّثُ بأحاديث كَذِبٍ». وَقَالَ النَّسائِيُّ: «متزُوكٌ». وَقَالَ ابنُ حِبَّانَ: «يَرَوِيَ عَن الثِّقات المناكيرَ، ويَســرِقُ الحديثَ». وَقَالَ ابنُ عَــدِيٍّ: «يتبيَّنُ على روايَتِه الضَّعفُ، وعامَّةُ ما يَروِيه لا يُتابَعُ عَلَيهِ». وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «يتكلَّمُون فيه». وَقَــالَ الدَّارقُطنيُّ: «ضعيــفُ الحديث». وَقَالَ ابــن مَاكُولَا: «ضَعَّفوه». وَقَالَ الخطيــبُ: «كَان غيرَ مَرضِيٍّ فــي الرِّواية». وَقَالَ

البَزَّارُ: «حدَّث بأحاديثَ لم يُتابَع عليها، وقد احتُمِل حديثُهُ مع شيعَةٍ شـديدةٍ فيه». وَقَالَ السَّاجِيُّ: «سمعتُ أحمدَ بن يحيَى الصُّوفِيَّ يُحدِّثُ عَنه بمناكيرَ».

وصحَّح البُخاريُّ للحَسَن بنِ مُدرِكٍ السَّدُوسِيِّ..

قَالَ: فيه أبو داوُد: «كذَّابٌ، كَانَ يأخُذُ أحاديثَ فهدِ بن عَوفٍ فيُلقِيها على يَحيَى بنِ حمَّادٍ».

وصحَّحَ البُخارِيُّ ومُسلِمٌ لأحمدَ بنِ عيسى بنِ حسَّان المِصرِيِّ..

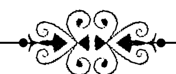
قَالَ: أبو داوُد: «كَانَ ابنُ مَعِينٍ يَحلِفُ أَنَّهُ كذَّابٌ». وَقَالَ أَبُو حاتمٍ: «تكلَّم النَّاسُ فيه». وَقَالَ سعيدُ بن عَمرٍو البَرذَعِيُّ: «أَنكَرَ أَبُو زُرْعَةَ على مُسلِمٍ روايتَهُ عَنه في «الصَّحيح» وَقَالَ ما رأيتُ أهلَ مِصرَ يَشُكُّونَ في أَنَّهُ وأشار إلى لسانِهُ، يعْنِي أَنَّهُ يَكذِبُ».

وصحَّح البُخارِيُّ للحَسَنِ بنِ ذَكوان..

قَالَ: ابنُ مَعينٍ: «صاحبُ الأَوَابِد منكَرُ الحديث». وقَالَ أحمدُ بنُ حنبلٍ: «أَحاديثُهُ أباطيلُ». وضعَّفَهُ أَبُو حَاتِمٍ والنَّسائِيُّ وابنُ المَدِينِيِّ والسَّاجِيُّ وآخَرُون.

وصحَّح أيضًا لنُعيمِ بنِ حمَّادٍ..

قَالَ: الدُّولَابِيُّ: «كَانَ يَضَعُ الحديثَ». وَقَالَ الأَزدِيُّ: «قَالَ: كَانَ يَضَعُ الحديثَ في تقوية السُّنَّة». وحَكَمَ ابنُ الجَوزِيِّ بوضَعِ أحاديثَ



كثيرةٍ أعلَّهَا بنُعيمٍ، ويكاد يَجزِمُ مــن يعتبر حديثه بذلك لكَثرَةِ ما فيه من المناكير. وقد قَالَ الحافظُ السُّــيوطِيُّ في «ذيــل الموضُوعاتِ»: «أَتعَبَنَا نُعَيمُ بنُ حمَّادٍ من كَثرَة ما يأتي بهذه الطَّامَّاتِ».

وصحَّح أيضًا لعِكرِمَةَ مولى ابنِ عبَّاسٍ..

وقد كذَّبَهُ جماعةٌ مــن الأئمَّةِ، وبيَّنُــوا أدِلَّةَ ذلك، بــل نُقِل عَنه الاعترافُ بالكذبِ في مسألةٍ أو مَسأَلَتَين، هذا مع البِدعَةِ الشَّدِيدَة التي كَانَت فيه.

وصحَّحَ مُسلِمٌ لأفلحَ بنِ سعيدٍ..

اتَّهَمَهُ ابنُ حِبَّانَ بالوَضعِ، بل بوَضِع الحديثِ الذي أَخرَجَهُ مُسلِمٌ عَنه.

وصحَّح أيضًا لقَطَنِ بنِ نُسَيرٍ..

قَالَ ابنُ عَدِيٍّ: «يَسرِقُ الأحاديثَ». واتَّهَمَه أبو زُرْعَةَ والقَوَارِيرِيُّ وابنُ عَدِيٍّ بوضع حديثٍ.

وصحَّحَ البُخارِيُّ لحَرِيزِ بنِ عُثمانَ..

وقد وَصَلَ في البِدعَةِ إلى حَدِّ مُفَسِّــقٍ بالإجماعِ أو مُكَفِّرٍ على رأيِ البَعضِ.

وكذلك صحَّح لعِمرَان بنِ حِطَّان وهو مِثلُه.

وصحَّحَ مالكٌ ومُسلِمٌ لعبدِ الكَريم بنِ أبي المُخارِقِ..

وهو مُجمَعٌ على ضَعفِه كما قَالَ ابنُ عبدِ البَرِّ وغيرُه.

وصحَّحَ الإمامُ الشَّافِعِيُّ لإبراهيمَ بنِ أبي يحيَى..

وَقَالَ غيرُهُ: «أَنَّهُ كذَّابٌ». وَقَالَ أحمدُ: «تَرَكُوا حديثَهُ، قَدَرِيٌّ مُعتَزِلِيٌّ، يَرَوَى أحاديثَ ليس لها أَصلٌ». وَقَالَ البُخارِيُّ: «تركَهُ ابنُ المُبارَك والنَّاسُ». وَقَالَ عبَّاسٌ عَن ابنِ مَعِينٍ: «كذَّابٌ رَافِضِيٌّ». وَقَالَ ابنُ المَدِيني: «كذَّابٌ، وكَانَ يقُولُ بالقَدَر». وَقَالَ النَّسَائِيُّ والدَّارَقُطنِيُّ وجماعَةٌ: «متروكٌ». وأطلق النَّسائِيُّ أَنَّهُ كَانَ يضَعُ الحديثَ. وَقَالَ إبراهيمُ بنُ سعدٍ: «كُنَّا نُسَمِّيه وهو يَطلُب الحديثَ: خُرافةً». وقَالَ مُحمَّد بنُ سُحنُونَ: «لا أعلَمُ بين الأَئِمَّة اختلافًا في إِبطال الحُجَّة به»، ومَعَ هذا كُلِّه قَالَ: الحافظُ في «التَّلخيص»: «كم من أصلٍ أصَّلَه الشَّافعيُّ لا يُوجَدُ إلَّا من رواية إبراهيم» اه ـ.

فأين ما قيل في عبدِ السَّلام بنِ صالحٍ ممَّا قيل في هؤُلاء؟ فإنَّ جَرحَهُ لا يُذكَرَ بالنِّسبة لجَرحِهم، ومَعَ ذلك حَكَمُوا بصِحَّة أحادِيثِهم، وذلك يُوجِبُ أنْ يَكُونَ حديثُهُ أصحَّ وأرفَعَ بدرجاتٍ من أحاديثهم «انتهَى كلامُهُ.

• **قلتُ**: وهذا الكلامُ عَلَيهِ مُؤاخَذاتٌ كثيرةٌ، استوفَيتُ النَّظَر فيها في «الزَّنَدُ الوَارِي في الرَّد على الغُمارِي»، فأنا أَنقُل هنا خُلاصة الرَّدِّ عَلَيهِ، لتعرِفَ ما ارتَكَبَهُ الغُمارِيُّ من المُجازَفة وقِلَّةِ الإنصاف.

أَمَّا كلامُهُ في أبي الصَّلتِ وأَنَّهُ ثقةٌ صدوقٌ عدلٌ رِضًى، فهاك كلامُ العُلماء فيه..

قَالَ: يحيَى بنُ مَعِينٍ: «ثقةٌ صدُوقٌ، إلَّا أَنَّهُ يتشـيَّعُ»، وسُـئل عَن حديثِهِ الذي يَروِيه عَن أبي مُعاوِيَة، عَـن الأَعمَش، عَن مُجاهدٍ، عَن ابن عبَّاسٍ مرفُوعًا: «أنا مَدِينَةُ العِلمِ وعليٌّ بابُها، فمن أرادَ العِلمَ فلْيَأتِ بَابَهُ»، قَالَ: القاسمُ بنُ عبد الرَّحمن الأَنبَارِيُّ: سألتُ يحيى بنَ مَعِينٍ عَن هذا الحديثِ، فقَـالَ: «هو صحيحٌ». قَـالَ: الخطيبُ في «تاريخ بغداد» (٥٠/١١): «أراد أَنَّـهُ صحيحٌ من حديـث أبي مُعاوِيَة، وليس بباطلٍ، إذ قَد رواه غيرُ واحدٍ عَنه».

وَقَالَ إبراهيمُ بنُ عبدِ الله بنِ الجُنيْد: سـألتُ يحيَى بنَ مَعِينٍ عَن أبي الصَّلت الهَرَوِيَ، فقَالَ: «قد سـمعَ، وما أعرِفُه بالكَذِب»، قلتُ: «فحديث الأعمش عَن مُجاهِدٍ، عَن ابن عبَّاسٍ؟»، فَقَالَ: «ما سمعتُ به قطُّ، وما بلغني إلَّا عَنه».

وَقَالَ مرَّةً أُخرَى: سمعتُ يحيَى وذَكَرَ أبا الصَّلتَ الهَرَوِيَ، فقَالَ: «لم يَكُن أبو الصَّلت عِندنا من أهل الكَـذِب، وهذه الأحاديثُ التي يرَوَيها ما نعرِفُها».

وَقَـالَ عبدُ الخالق بنُ منصُـورٍ: سـألتُ يحيَى بـنَ مَعِينٍ عَن أبي الصَّلتِ، فقَالَ: «ما أعرفُهُ»، فقلـتُ: «إنَّهُ يَروِي حديثَ الأعمَشِ، عَن مُجاهِدٍ، عَن ابنِ عبَّـاسٍ: «أنا مَدِينةُ العِلمِ وعلـيٌّ بابُها»، فقَالَ: «ما هذا الحديثُ بشيءٍ».

قَالَ: الخطيـبُ:» أحسِـبُ عبدَ الخَالِق سـألَ يحيـى عَن حالِ أبي الصَّلتِ قدِيمًا، ولم يَكُن يحيى إذ ذاك يَعرِفُه ثُمَّ عَرَفه بعدُ، فأجاب

إبراهيمَ بنَ الجُنَيد عَن حالِهِ. وأَمَّا حديثُ الأعمش فإنَّ أبا الصَّلتِ كَانَ يَروِيه عَنه، فأنكَرَهُ أحمدُ بن حنبَلٍ ويحيى بنُ مَعِينٍ من حديثِ أبي مُعاوِية، ثمَّ بَحَثَ يحيَى عَنه فوجد غيرَ أبي الصَّلتِ قد رواه عَن أبي مُعاوية».

• **قلتُ**: فهذا توثيقُ ابنِ معينٍ، ومع توثيقِهِ فَقَد رَدَّ الحديثَ ووهَّاه.

أَمَّا توثيقُهُ، فَقَد ردَّهُ الذَّهبيُّ في «السِّيَر» (١١/٤٤٧) بقوله: «جُبِلَت القُلوبُ على حُبِّ من أحسَن إليها، وكَانَ هذا بارًّا بيحيى، ونحن نَسمَعُ من يحيى دائمًا ونحتجُّ بقوله في الرِّجال، ما لم يتبرهَن لنا وَهَنُ رجلٍ انفَرَد بتقويَتِهِ، أو قُوَّةُ من وهَّاهُ» انتهَى.

فبيَّن لنا الذَّهبيُّ العلَّةَ في توثيق ابن مَعِينٍ ـ مع تشدُّدِهِ ـ لأبي الصَّلتِ، وهي إحسانهُ إلى يحيى، وحُسنُ ظَنِّ يحيى فيه، لاسيَّما وكَانَ أبو الصَّلتِ موصُوفًا بالزُّهد والعِبادة، وابنُ مَعِينٍ في نهاية الأمرِ بَشَرٌ ولا ندَّعِي أَنَّهُ حابَى أبا الصَّلتِ، ولكنَّه أحسَنَ الظَّنَّ به. وكَأنَ الذَّهبيَّ أراد أنْ يَدفَعَ دعوَى المُحابَاةِ بآخِرِ كلامِهِ، فيقُولُ: «نحنُ نَسمَعُ من يحيى، ونتَّبِعُ كلامَه في الرُّواة، إلَّا أن يَظهَرَ لنا أنَّ يحيى خُدِع فيه»، وهذا حقٌّ، فَقَد يَخفَى أمرُ الرَّاوي السَّاقِطِ على النَّاقدِ الفَطِنِ من أمثال ابنِ مَعِينٍ، كما حدَثَ له مع مُحمَّدِ بنِ القَاسِمِ الأَسَدِيِّ، فَقَد سُئل عَنه ابنُ مَعِينٍ، فَقَالَ: «ثقةٌ، وقد كَتبتُ عَنه»، مع أنَّ سائرَ العُلماء ما بَينَ مُكذِّبٍ له، وتاركٍ. وكذلك مُحمَّدُ بنُ حُمَيدٍ الرَّازِيُّ، وثَّقَه أحمدُ وابنُ مَعِينٍ، وأسقَطَهُ سائرُ عُلماءِ الرَّيِّ، وهُم من أهل بلده، وهم أَعلَمُ به،

وقد قَالَ أبُو عليٍّ النَّيسـابُورِيُّ لابن خُزَيمَة: «لو حدَّث الأسـتاذُ عَن مُحمَّدِ بنِ حُميدٍ فإنَّ أحمدَ وابنَ مَعينٍ أحسـنا الثَّناء عليه؟»، فَقَالَ: ابنُ خُزَيمَة: «إنَّهُما لم يعرفاه كما عَرَفناه، ولو عرَفا ما عرَفناه لم يُحدِّثا عَنه»، وقد ثبت رُجُوعُ أحمدَ ويحيى عَن هذا التَّوثيق بعدُ.

فليس بغريبٍ أنْ يَخفَى أمرُ بعض الرُّواة المجرُوحين على بعض النُّقَّاد، حتَّى ولو كَانَ في منزلة ابنِ مَعِينٍ.

أَمَّا زعمُ الغُماريِّ أنَّ أحمدَ وابنَه عبدَ الله وثَّقَاهُ، فإنَّهُ بَنَى هذا على نُصوصٍ وَرَدت أنَّ عبدَ الله بنَ أحمدَ لم يَكُن يكتُبُ عَن رجُلٍ إلَّا إذا رَضِيَهُ أبُوه، ولن يَرضَى أحمدُ بداهةً إلَّا عَن رجُلٍ ثقةٍ.

فالجوابُ من وَجهَين..

الأوَّلُ: إنَّ هذه النُّصوص التي أورَدَها الحافظُ في «تعجيل المنفَعة» من أنَّ عبدَ الله بنَ أحمد لم يَكُن يكتُبُ عَن رجُلٍ، إلَّا بإذن أبِيه ورضاهُ، فإنَّما ذلك بسبَبِ فِتنَةِ خَلقِ القُرآن، وإنَّ أحمدَ لم يكُن يُحدِّث عَن رجلٍ تلبَّس بهذه الفِتنةِ وأجاب فيها، حتَّى ولو كان من أَجَلِّ الثِّقات، ومَوقِفُه من عليِّ بنِ المَدينِيِّ وابنِ مَعِينٍ وغيرِهمَا معروفٌ. فالأَمرُ لا يتعلَّقُ إذن بثقة الرَّاوي من عدمه، بل إنَّ الإمَامَ أحمدَ رَوَى عَن بعض المَترُوكِين مثلِ عامرِ بن صالحٍ، ومُحمَّدِ بنِ القاسِمِ الأَسَـدِيِّ، وعُمَرَ بنِ هارُونَ البَلْخِيِّ، ورَوَى عَن ضُعَفاءَ ومجاهِيلَ، فكيف يَسَعُهُ أنْ يَرَوِيَ عَن هؤُلاء ولا يَسَعُ عبدَ الله بنَ أحمدَ أن يَرويَ عَن نَظَائِرهم.

الوجه الثَّانـي: إنَّ أحمد ضَعَّف أبا الصَّلتِ الهَـرَوَيَ نَصًّا، ونصَّ على هذا الحديثِ خُصُوصًا وأنَّهُ منكَرٌ..

قَالَ: أبو بَكرٍ المَروَزِيُّ: سُـئِل أبُو عبد الله عَـن أبي الصَّلتِ، فَقَالَ: «رَوَى أحاديثَ مناكيـرَ»، قيل له: «رَوَى حديثَ مُجاهِـدٍ، عَن عليٍّ: أنا مدينةُ العِلمِ، وعليٌّ بابُها»، قَالَ: «ما سَـمِعْنا بهذا»، قِيل له: «هذا الذي يُنكَر عليه؟»، قَالَ: «غيرُ هذا، أَمَّا هذا فما سمِعْنا به، روَى عَن عبد الرَّزَّاق واحـدًا لا نعرِفُهـا ولم نسـمَعها»، قيل لأبي عبـدِ الله: «قـد كَانَ عِند عبدِ الرَّزَّاق من هذه الأحاديثِ الرَّديئة؟»، قَالَ: «لم أسمع منها شيئًا».

فهذا كلامُ أحمَدَ.

أَمَّا كلامُ عبدِ الله بنِ أحمد في أبي الصَّلتِ، فَقَد قَالَ: العُقَيليُّ في «الضُّعَفاء» (٣/٧٠ ـ ٧١) «حدَّثني عبدُ الله بـنُ أحمدَ بنِ حنبلٍ، قَالَ: حدَّثَنا عبدُ السَّلام بنُ صالحٍ أبو الصَّلتِ الهَرَوِيَ، قَالَ: حدَّثَنا شريكٌ، عَن سِماكٍ، عَن عِكرِمة، عَن ابن عبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ: رسُول الله ﷺ: «إِذَا خَرَجَ العَبْدُ من دَارِ الشِّركِ قَبْلَ سَيِّدِه فَهُوَ حُرٌّ، وَإنْ خَرَجَ بَعْدَ سَيِّدِهِ، رُدَّ إِلَيْهِ. وَإِذَا خَرَجَتِ المرأَةُ قَبلَ زَوجِهَا، تزوَّجَت من شَاءَتْ، وَإنْ خَرَجَتْ من بَعْدِه، رُدَّت إِلَيه».

قَالَ: عبدُ الله بنُ أحمدَ: قَالَ: لنا عبدُ السَّـلام بنُ صالحٍ: قَالَ: لي على بن حكيمٍ: أنا سمعتُهُ من شريكٍ هكذا.

قَالَ: عبدُ الله بنُ أحمدَ: ولم نَرَ هذا عِند عليِّ بنِ حكيمٍ، ولا عِند غيرِهِ، ولا نحفَظُه من حديثِ شريكٍ. وأبو الصَّلتِ غيرُ مُستقيمِ الأَمرِ».

أَمَّا توثيقُ أبي داوُد له، فَقَد نَقَل الحافظُ في «تهذيبه» (٣٢٢/٦) قَالَ: «قَالَ الآجُرِّيُّ عَن أبي داوُد: كَانَ ضابطًا، ورأيتُ ابنَ مَعينٍ عِنده»، فهذا النَّقلُ سَبقُ نَظَرٍ أو قَلَمٍ من الحافظ، إنَّما قَالَ: أبو داوُد هذا في عبد السَّلام ابنِ مُطَهَّرٍ أبي ظَفَرٍ، وهو موجُودٌ في «سُؤالَات الآجُرِّيِّ لأبي داوُد» (رقم ١٣٥٠)، وذَكَرَ فيه أيضًا (٨٠٤) قَالَ: «سمعتُ أبا داوُد يقُولُ: رأيتُ يحيَى بن مَعِينٍ يكتُبُ عِند أبي ظَفَرٍ، يكتُبُ عَنه عَن رجُلٍ، عَن أبي بكرٍ الهُذَلِيِّ».

أَمَّا قولُ أبي داوُد في أبي الصَّلتِ، فنقله مُغلُطَايُ في «إكمال تهذيب الكمال» (٢٧٤/٨) عَن الآجُرِّيِّ، عَن أبي داوُد، قَالَ: «كَانَ فيه نظرٌ».

ولم أجد هذا القولَ في النُّسخَة المطبُوعَة من «سؤالات الآجُرِّيِّ». والله أعلمُ.

وأَمَّا توثيقُ أبي سعيدٍ الهَرَوِيَ، فَقَد نَقَل الحافظُ في «تهذيبه» (٣٢١/٦) عَن الدَّارقُطنيِّ، قَالَ: «قَالَ: لي دَعلَجُ، أَنَّهُ سمع أبا سَعيدٍ الهَرَوِيَ وقيل له: ما تقول في أبي الصَّلت؟ قَالَ: نعم! ابنُ الهَيصَم ثقةٌ. قَالَ: إنَّما سألتُك عَن عبدِ السَّلام؟ فَقَالَ: نعم ثقةٌ! ولم يَزِد على هذا».

وَنَقَلَ الغُمارِيُّ النَّصَّ من «تهذيب ابن حَجَرٍ»، وقد وقع فيه تحريفٌ أَفسَدَ المعْنى.

وقد رَوَى الخطيبُ في «تاريخه» (٥١/١١) هذا النَّصَّ عَن أبي بَكرٍ البَرقَانِيِّ، عَن الدَّارقُطنيِّ، أَنَّهُ قَالَ: عَن أبي الصَّلتِ: «كَانَ

رافضيًّا خبيثًا، قَالَ: لي دَعلَجُ: أَنَّهُ سمع أبا سَعيدٍ الهَرَوِيَ الزَّاهدَ، وقيل لــه: ما تقُولُ في عبد السَّــلام بنِ صالحٍ؟ فَقَــالَ: نُعيمُ ابن الهَيصَمِ ثقةٌ. فقيل: إنَّما ســألتُ عَن عبد السَّلام؟ فَقَالَ: نُعيمٌ ثقةٌ. ولـم يَزِد على هذا».

• **قلتُ**: فهذا هو النَّصُّ الصَّحيحُ، وهو قاضٍ بجَرح عبدِ السَّــلام. ولو سلَّمنا أَنَّهُ وثَّقَهُ، فأبُو ســعيدٍ ليس معرُوفًا في النُّقَّاد الذين يُعَوَّلُ على كلامِهم حتَّى يقابَل بكلام أســاطين المُحَدِّثين المَشهُورِين بنَقد الرِّوايات والكَلامِ في الرُّواةِ.

فلم يَسْــلَم لَكَ توثيقٌ عمن ذَكَرتَ إلَّا ابنَ مَعيــنٍ وقد تقدَّم ذِكْرُ الحامِلِ له على ذلك في كلام الذَّهَبِيِّ. ولو سَــلَّمنا ثقتَــهُ، فَقَد أَنكَرَ ابنُ مَعينٍ الحديثَ الذي أَلَّفتَ الجُزءَ لتقويته.

فاسمَع كلامَ بقيَّة النُّقَّاد في عبد السَّلامِ بنِ صالحٍ أبي الصَّلتِ..

قَالَ: زكريَّا بنُ يحيَي السَّاجِيُّ: «يُحدِّث بمناكيرَ. هو عِندهم ضعيفٌ»..

وَقَالَ النَّســائيُّ: «ليس بثقةٍ». وَقَالَ عبدُ الرَّحمن بــنُ أبي حَاتِمٍ: «ســألتُ أبي عَنه، فَقَالَ: لم يَكُن عِندِي بصدُوقٍ، وهو ضعيفٌ. ولم يُحَدِّثني عَنه»..

وأَمَّــا أبو زُرْعَةَ فأَمَرَ أنْ يُضرَب على حديــث أبي الصَّلتِ، وَقَالَ «لا أُحَدِّثُ عَنه ولا أَرضَاهُ»..

وَقَالَ إبراهيمُ بنُ يعقُوبَ الجُوْزْجَانِيُّ: «كَانَ أبو الصَّلتِ الهَرَوَيَ زائغًا عَن الحَقِّ، مائِلًا عَن القَصدِ، سمعتُ من حدَّثَني عَن بعض الأئمَّةِ أَنَّهُ قَالَ: فيه: هو أَكذَبُ من رَوْثِ حمار الدَّجَّال، وكَانَ قديمًا مُتَلوِّثًا في الأقذار»..

وَقَالَ أبو أحمدَ ابنُ عَدِيٍّ: «له أحاديثُ مناكيرُ في فضل أهل البيت، وهو مُتَّهَمٌ فيها».. وَقَالَ الدَّارَقُطنِيُّ: «كَانَ رافضيًّا خبيثًا»، وَقَالَ مَرَّةً: «ليس بالقويِّ»، وَقَالَ أيضًا: «ورَوَى عَن جعفرِ بنِ مُحمَّدٍ الحديثَ، عَن آبَائِهِ، عَن النَّبيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «الإيمانُ إقرارٌ بالقَول، وعَمَلٌ بالجوارح... الحديث»، وهو مُتَّهَمٌ بوضعه، لم يُحدِّث به إلَّا من سَرَقَهُ منه، فهو الابتداء في هذا الحديثِ»..

وَقَالَ ابنُ حِبَّانَ: «يَروِي عَن حمَّادِ بنِ زيدٍ وأهلِ العِراقِ العَجائِبَ في فَضلِ عليٍّ وأهل بَيتِه، لا يَجُوزُ الاحتجاجُ به إذا انفرَدَ»..

وَقَالَ الحاكمُ والنَّقَّاشُ وأبو نُعيمٍ: «رَوَى مناكيرَ»..

وَقَالَ مُحمَّدُ بنُ طاهرٍ: «كذابٌ»..

وأَخْطَأَ مُغلَطَايُ عِندما نقَلَ توثيقَ العِجليِّ له، والذي في «ثقات العِجليِّ» (١٠٩٩)، قَالَ: «عبد السَّلام بنُ صالحٍ، بصريٌّ ثقةٌ»، وهذا قطعًا ليس أبا الصَّلت الهَرَوَيَ، إنَّما هو آخَرُ أعلَى طبَقَةً من أبي الصَّلتِ، يَروِي عَنه يزيدُ بنُ هارُون وغيرُه. والله أعلمُ.

• **قلتُ**: وبعدَ هذا الذي ذَكَرَتُهُ لك هل يُمكِنُ أنْ يُقَالَ: إنَّ عُلماء

الجَرح والتَّعديلِ ظَلَمُوا هذا الرَّجُل لمُجرَّد أَنَّهُ يتشيَّعُ لأهل البَيتِ. وقد وَثَّقَ العُلماءُ المئاتِ من الرُّواة الشِّيعة؟!

إنَّ من يَعتقدُ هذا لَقليلُ الحظِّ من التَّوفيق. والله المُستَعان.

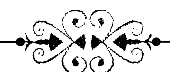
ومن غَرَائب الغُمارِيِّ ومُغالَطَاتِه أَنَّهُ يَزعُم أنَّ البُخارِيَّ ومُسلِمًا صحَّحا أحاديثَ لِرواةٍ تُكُلِّم فيهم بأشدَّ ممَّا تُكُلِّم في عبدِ السَّلام بنِ صالحٍ، وذَكَرَ جماعةً من هؤُلاء الرُّواة، وبعضَ أقوال أهل العِلمِ فيهم، وزَعَم أَنَّهُما صحَّحا لرُواةٍ كذَّابين مُتَّهَمِين بالوضع، فذَكَرَ منهم: إسماعيلَ بنَ أبي أُوَيسٍ، وأحمدَ بنَ عيسى بنِ حسَّان المِصرِيَّ ـ صَحَّحا له ـ وأُسَيدَ بنَ زيدٍ الجَمَّالَ، والحَسَنَ بنَ مدركٍ السَّدُوسِيَّ، والحَسَنَ بنَ ذَكوانَ، ونُعيمَ بنَ حمَّادٍ، وعِكرِمَةَ مولى ابنِ عبَّاسٍ، وحَريزَ بنَ عُثمانَ، وعِمرانَ بن حِطَّانَ ـ هؤلاء صحَّحَ لهم البُخاريَّ ـ وأفلحَ بنَ سعيدٍ، وقَطَنَ بنَ نُسَيرٍ، وعبدَ الكريم بنَ أبي المُخارِقِ ـ وهؤلاء صحَّح لهم مُسلمٌ ـ وهؤلاء جميعًا عِند الغُمارِيِّ أسوأُ حالًا من عبدِ السَّلام بنِ صالحٍ، ومع ذلك صحَّح لهم الشَّيْخَانِ كما مرَّ بك.

وهذا القولُ لا يشكُّ عالمٌ بالحديث أَنَّهُ مُجازَفةٌ، وأَنَّهُ لم يُبْنَ على دراسةٍ علميَّةٍ صحيحةٍ، وأنا لا أستطيعُ أنْ أستَوفِيَ الرَّدَّ عَلَيهِ في هذه العُجالة، بل محِلُّهُ «الزَّند الواري». لكن راجِع كلامَ الحافظ في «مُقدِّمة الفتح» في الذَّبِّ عَن رُواة البُخارِيِّ منهم.

ولكن ليس في هؤلاء جميعًا مـن كَانَ يَكذِبُ، بمعْنـى: يَفتَعِلُ الحديثَ أو يَضعُهُ بحمد الله تعالى. والله المُستَعان.

لكنَّنِي أُرِيـدُ أنْ أُبَيِّن خطأ الغُمارِيِّ في دعواه أنَّ مُسـلِمًا صحَّح لعبدِ الكَريم بن أبي المُخارِقِ. فإنَّ مُسلمًا لم يَروِ له شيئًا أصلًا، لكنَّ الغُمارِيَّ اغترَّ بما رآهُ في «تَهذِيبِ ابنِ حَجَرٍ» وأَنَّهُ ذَكَرَ عَلامَة (م) التي تَدُلُّ عَلى أنْ مُسلِمًا أَخرَجَ له. وليتَهُ قَرَأَ التّرجَمة كُلَّها، ولو فَعَل لم يَقَع في هذا الخَطَأِ، فَقَد قَالَ الحافظُ في «تَهذِيبِه» (٣٧٨/٦): «وَأَمَّا مُسلِمٌ فَقَالَ: المُؤلِّفُ ـ يعْنِي: المِزِّيَّ ـ رَوَى له في المُتابَعاتِ، وهذا الإطلاقُ يَقتَضِي أَنَّهُ رَوَى له عِدَّة أحاديثَ وليس كذلك. ليس له في كِتَابِه سِوَى موضِعٍ واحدٍ. وقد قيلَ: إنَّهُ ليسَ أبَا أُميَّة، وإنَّما هو الجَزرِيُّ، وقَد قَالَ: الحافظُ أبو مُحمَّدٍ المنذِرِيُّ: لم يُخرِّج له مُسلِمٌ شيئًا، أصلًا ولا مُتابَعَةً ولا غيرَها، وإنَّما أَخرَجَ لعبدِ الكَريم الجَزَرِيِّ» انتَهَى.

• **قلتُ**: أَخرَجَ للجَزرِيِّ أقلَّ من عَشَرَة أحاديثَ، أَمَّا الحديثُ الواحدُ الذي أشـار إِلَيه الحافـظُ في «مُسـلمٍ»، وقيـل أَنَّـهُ لعبدِ الكَرِيم بن أبي المُخارِقِ، فَقَد أَخرَجَهُ في «كتاب الحَـجِّ» (٨٣/١٢٠١)، قَالَ: حدَّثَنا مُحمَّدُ بنُ أبي عُمَر، حدَّثَنا سفيانُ، عَن ابنِ أبي نَجِيحٍ، وأَيُّوبَ، وحُميدٍ، وعبدِ الكَرِيم، عَن مُجاهدٍ، عَن ابن أبي لَيلى، عَن كعب بن عُجرَة ﵁، أنَّ النَّبيَّ ﷺ مرَّ به وهو بالحُدَيبِيَةِ، قبل أنْ يَدخُل مَكَّة وهو مُحرِمٌ، وهو يُوقِدُ تحت قِدرٍ، والقُمَّلُ يتهافَتُ على وجهـه، فَقَالَ: «أَيُؤذِيكَ هوامُّكَ هذه؟»، قَالَ: «نعم»، قَالَ: «فَاحلِق رأسَكَ، وأَطعِم فَرَقًا بين سِتَّةِ مساكينَ



ـ والفَرَقُ ثلاثة آصُعٍ، أو صُم ثلاثة أيَّامٍ، أو انسُك نَسِيكَةً».

قَالَ: ابن أبي نَجِيحٍ: «أو اذبح شاةً».

وعبدُ الكَريم في هذا الإسنادِ هو الجَزَرِيُّ، كما صرَّح به المِزِّيُّ في «تُحفَة الأَشرَاف» (٧/٥٤٤ ـ طبع بشَّار). وَلَو سَلَّمنا أَنَّهُ ابنُ أبي المُخارِقِ فلا يجُوزُ أنْ يُقَالَ: «صَحَّحَ لَهُ مُسلِمٌ»؛ لأَنَّهُ قَرَنَهُ بابنِ أبي نَجِيحٍ وأيُّوبَ السَّختِيَانِيِّ وحُمَيدٍ الطَّويلِ. فالمُعَوَّل عَلَى رِوَايَةِ هؤُلاءِ، أَمَّا إطلاقُ أنَّ مُسلِمًا صحَّح لَهُ، فَهَذا يَعْنِي أَنَّهُ احْتَّجَ بِهِ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ باطلٌ. واللهُ أَعْلَمُ.

هَذَا، وَالرَّدُّ عَلَى الغُمَارِيِّ رَحِمَهُ اللهُ كَثِيرٌ وَمُتَشَعِّبٌ، وَقَدْ التَقَطْتُ من كُتُبي بَعْضَ مَوَاضِعٍ انْتَقَدْتُهُ فِيهَا، وَبَقِيَ لِلكَلَامِ مَجَالٌ وَاسِعٌ، لَعَلِّي أَنْشُرُهُ قَرِيبًا. والله أَعْلَمُ.

وكتبه: أبو إسحاق الحويني

عفا الله عنه وعن والديه

وعن ذريته وعن المسلمين

عَوْذُ الجَانِي

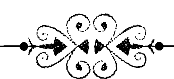
بِتَسْدِيْدِ الأَوْهَامِ فِي مُعْجَمَي الطَّبَرَانِيِّ

الجزء الأوَّل

(١ - ١٣٥)







١ (٥) حدَّثَنا أحمدُ بن عبد الوَهَّاب، قال: حدَّثَنا أبو المُغِيرة، قال: حدَّثَنا عُفَير بن مَعْدان، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عبَّاسٍ، أنَّ رسُولَ الله ﷺ استَخْلَف ابنَ أُمِّ مكتُومٍ على المدينةِ مرَّتَين، وكان أعمى، يُصلِّي بالنَّاس.

وأخرَجَه البزَّارُ (٤٦٩) قال: حدَّثَنا سَلَمة بنُ شبيبٍ، ثنا أبو المغيرة بهذا.

قال البزَّارُ: «لا نعلم رواه بهذا الإسنادِ إلَّا عُفَير بنُ مَعْدان. وهو شاميٌّ مشهُورٌ».

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن قتادةَ إلَّا عُفيرٌ. تفرَّد به أبو المُغِيرة».

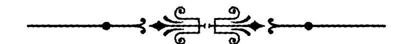
• **قُلْتُ: كَذَا قَالَا! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

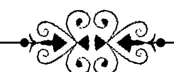
فلم يتفرَّد به أبو المُغِيرة ـ واسمُه عبدُ القُدُّوس بن الحجَّاج ـ .

فتابعه مُحمَّد بنُ سُلَيمان بن أبي داوُد الحَرَّاني ـ يُلَقَّبُ بُومةَ ـ، ثنا أبو عائذٍ عُفير بنُ مَعْدان بهذا الإسناد.

أخرَجَه ابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (٥/٣٨١ ـ ٣٨٢).

وقال: «وعُفَير بنُ مَعْدان، عامَّةُ رواياته غيرُ محفُوظةٍ».





٢ (٦) حدَّثَنا أحمد بنُ عبد الوَهَّاب، قال: حدَّثَنا أبو المُغِيرة، قال: حدَّثَنا عُفَير بنُ مَعْدان، عن قتادةَ، عن عِكْرمة، عن ابن عبَّاسٍ، قال: صُرفت الجنُّ إلى رسُولِ الله ﷺ مرَّتَين، وكان أشرافُ الجِنِّ بنَصِيبِين.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن قتادةَ إلَّا عُفيرٌ، تفرَّد به أبو المُغِيرة».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به أبو المُغِيرة.

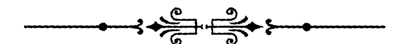
فتابعه مُحمَّد بنُ سُلَيمان بن أبي داوُد الحَرَّانيُّ ـ ويُلقَّب بُومةَ ـ، فرواه عن عُفَير بنِ مَعْدان بهذا الإسناد مثلَهُ.

أخرَجه ابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (٢٠١٨/٥) عن وهب بنِ حفصٍ.

وأبو طاهرٍ المُخلِّص في «الفوائد» (٢٥١٢) عن جعفر بنِ مُحمَّد بن الفُضَيل.

قالا: ثنا مُحمَّد بنُ سُلَيمان بُومةُ بهذا الإسناد.

قال ابنُ عَدِيٍّ: «وعُفَير بنُ مَعْدان عامَّةُ رواياته غيرُ محفُوظةٍ»، فالحديث مُنكَرٌ، والله أعلم.



٣ **(٨) حدَّثَنا أحمد بنُ عبد الوَهَّاب، قال: نا أبو المُغِيرة، قال: نا صَفْوان بن عَمرٍو، عن راشد بنِ سعدٍ، وعبدِ الرَّحمن بن جُبَير بن نُفيرٍ، عن أنس بنِ مالكٍ، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: «لَمَّا عُرِجَ بِي، مَرَرتُ بِقَومٍ لَهُم أَظفَارٌ مِن نُحَاسٍ، يَخمُشُونَ وُجُوهَهُم وَصُدُورَهُم، فَقُلْتُ: مَن هَؤُلَاءِ يَا جِبرِيلُ؟ قَالَ: هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَأكُلُونَ لَحمَ النَّاسِ وَيَقَعُونَ فِي أَعرَاضِهِم».**

وأخرجه أيضًا في «مُسنَد الشَّاميِّين» (٩٣٢) بسنده سواء

وأخرَجَه أبو داوُد (٤٨٧٨، ٤٨٧٩)، وأحمدُ (٣/٢٢٤)، وابنُ أبي الدُّنيا في «الصَّمت» (١٦٥، ٥٧٢ ـ بتحقيقي)، والبَيهَقِيُّ في «الشُّعَب» (٦٧١٦)، وفي «الآداب» (١٣٨)، والضِّياءُ في «المُختارَة» (٢٢٨٥، ٢٢٨٦)، عن أبي المُغِيرة عبدِ القُدُّوس بن الحجَّاجِ بهذا الإسناد.

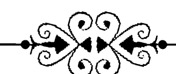
قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَروِه عن عبدِ الرَّحمن بن جُبَير بنِ نُفَيرٍ إلَّا صَفوانُ. تفرَّد به أبو المُغِيرة».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به أبو المُغِيرة ـ وهو ثقةٌ ـ.

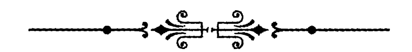
فتابعه بقيَّةُ بنُ الوليد، قال: ثنا صَفْوان بن عَمرٍو السَّكْسَكيُّ بهذا الإسناد.

أخرَجَه أبو داوُد (٤٨٧٨)، والبَيهَقِيُّ في «الشُّعَب» (٦٧١٦)، وفي «الآداب» (١٣٨).



وذَكَر أبو داوُد أنَّ يَحيى بنَ عُثمـان رواه عن بقيَّةَ، ولم يَذكُر في إسنادِهِ أنسًا.

ولكنَّ الصَّحيحَ فيه ذِكرُ أنسٍ، كما أشرتُ إليه في تحقيقي لكتاب «الصَّمتِ» لابنِ أبي الدُّنيا، والحمدُ لله تعالى.



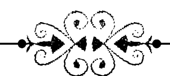
٤ (٢٤) حدَّثَنـا أحمد بـنُ عبد الوهَّاب بـنِ نَجْدة، قال: نا أبو المُغِيرة، قال: نا الأَوْزاعيُّ، عـن يَحيى بنِ أبي كثيرٍ، عن أبي سَـلَمة، عن أبي هُرَيرةَ، عن النَّبيّ ﷺ، قال: «ثَلَاثُ دَعَوَاتٍ مُستَجَابَاتٌ لَا شَكَّ فِيهِنَّ: دَعوَةُ المَظلُومِ، وَدَعوَةُ الوَالِدِ عَلَى وَلَدِهِ، وَدَعوَةُ المُسَافِرِ».

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن يَحيى بنِ أبي كثيرٍ، عن أبي سَلَمة، إلَّا الأَوْزاعيُّ. تفرَّد به أبو المُغِيرة».

● **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد بـه أبو المُغِيرة ـ واسـمه عبدُ القُدُّوس بنُ الحجَّاج الخَولانيُّ ـ.

فتابعه إبراهيمُ بـنُ يزيدَ بن قُدَيْـدٍ، فرواه عـن الأَوزاعيِّ بهذا الإسناد سواء.



أخرَجَه العُقَيليُّ في «الضُّعَفاء» (٧٢/١) قال: حدَّثَنا مُحمَّد بنُ مُوسى، قال: حدَّثَنا العبَّاس بنُ أبي طالبٍ، قال: حدَّثَنا سعد بنُ عبد الحميد، قال: حدَّثَنا إبراهيم بنُ يزيد بن قُدَيدٍ بهذا.

وأخرَجَه الدَّارَقُطنيُّ في «الأفراد» ـ كما في «أطراف الغرائب» (٥٦٢٣)، وقال: «تفرَّد به إبراهيمُ بنُ يزيدَ بن قُدَيدٍ. ولم يروه عنه غيرُ سعد بن عبد الحميد».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الدَّارَقُطنيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

وبمُتابَعة أبي المُغِيرة عند الطَّبَرانِيّ يُرَدُّ على العُقَيليِّ؛ لأنَّ كلامه يدُلُّ على أنَّهُ يَرى أنَّ ابن قُدَيدٍ تفرَّد به. وكذلك الدَّارَقُطنيُّ. والله أعلمُ.

---

٥ (٢٨) حدَّثَنا أحمد بنُ عبد الوهَّاب، قال: نا عليُّ بنُ عيَّاشٍ الحِمْصيُّ، قال: نا مُعاوية بنُ يَحيى الأَطْرَابُلسيُّ، عن كثير بنِ مَرْوان، عن يزيدَ أبي خالدٍ الدَّالَانيِّ، عن إسحاق بنِ عبد الله بن أبي طَلْحة، عن أنس بنِ مالكٍ مرفوعًا: «قِيلُوا؛ فَإِنَّ الشَّيطَانَ لَا يَقِيلُ».

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن أبي خالدٍ الدَّالَانيِّ إلَّا كَثيرٌ، ولا عن كثيرٍ إلَّا معاوية بنُ يَحيى. تفرَّد به عليُّ بنُ عيَّاشٍ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به كثيرُ بنُ مَرْوان ـ وهو متروكٌ ـ.

فتابعه عبَّاد بنُ كثيرٍ الثَّقَفيُّ ـ وهو مثلُه ـ، فرواهُ عن أبي خالدٍ الدَّالَانيِّ بسنده سواءً.

أخرَجَه ابنُ حِبَّان في «المَجرُوحين» (١٦٨/٢) قال: أخبرنا أحمدُ بن يَحيى بنِ زُهير بتُسْتَر، قال: حدَّثَنا عُمر بنُ الخطَّاب السِّجِستَانيُّ، قال: حدَّثَنا عليُّ بنُ عيَّاشٍ، عن مُعاوية بنِ يَحيى، عن عبَّاد بن كثيرٍ بهذا.

• **قُلْتُ**: والإسنادُ واحدٌ كما ترى، فأَخشى أن يكُونَ مُعاوية بنُ يَحيى أخطأَ في اسم شيخِهِ فجعله عبَّادَ بنَ كثيرٍ بدلَ كثير بنِ مَرْوان. فإن ثَبَت هذا فليُرفَع هذا التَّعقُّب. والله أعلم.

وأخرَجَه ابنُ المُقرئ في «المُعجَم» (٦٧٥)، وأبو نُعيمٍ في «أخبار أَصبهان» (١٩٥/١، ٣٥٣، و٦٩/٢)، من طريق أبي داوُد الطَّيَالِسيِّ، ثنا عمران بن دَاوَر القطَّان، عن قتادة، عن أنسٍ مرفوعًا مثله.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ. وعِمْران بنُ دَاوَر القطَّانُ، فأَكثَرُ النُّقَّاد على تضعيفِهِ مثل يَحيى القطَّان وابنِ مَعِينٍ وأبي داوُد والنَّسَائيِّ والدَّارَقُطنِيِّ وغيرهم. ومشَّاهُ أحمدُ وابنُ عَديٍّ. وإنما يكونُ ذلك في المُتابَعات، ولم أر أحدًا تابَعه على هذا الإسناد.

فالصَّوابُ ضَعْفُ هذا الإسنادِ، لا كما ذهب إليه شيخُنا أبو عبد الرَّحمن الألبانيُّ رحمه الله في «الصَّحيحة» (١٦٤٧) أنَّه حَسَنٌ لذاته. والله أعلمُ.

٦ (٥٤) حدَّثَنا أحمد بنُ مُحمَّد بنِ يَحيى بن حمزة، قال: نا عليُّ بنُ عيَّاشٍ الحِمْصيُّ، قال: ثنا شُعَيب بنُ أبي حَمْزة، عن الزُّهْرِيِّ، عن أبي بكرٍ بنِ عبد الرَّحمن بن الحارث بنِ هشامٍ، وأبي سلَمَةَ، عن أبي هُرَيرةَ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «اللهمَّ اشْدُدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، وَاجعَلْهَا عَلَيهِم سِنِينًا كَسِنِيِّ يُوسُفَ».

وأخرَجه البُخاريُّ في «كتاب الأذان» (٢٩٠/٢). والبَيهَقِيُّ (٢٠٧/٢) عن عُثمان بنِ سعيدٍ الدَّارِميِّ.

قالا: ثنا أبو اليَمَان الحكم بنُ نافعٍ، قال: حدَّثَنا شُعيب بن أبي حمزةَ بهذا الإسناد مُطوَّلًا.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَروِه عن الزُّهْرِيِّ، عن أبي بكرٍ؛ إلَّا شُعيبٌ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به شُعيب بنُ أبي حمزة.

فتابعه مُحمَّد بن أبي عَتيقٍ، فرواه عن ابن شهابٍ، عن أبي بكرٍ بن عبد الرَّحمن بنِ الحارث بن هشامٍ، وأبي سَلَمَة بن عبد الرَّحمن، قالا: قال أبو هُرَيرةَ: كان رسُولُ الله ﷺ حين يَرفع صُلبَه يقُولُ: «**سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَهُ. رَبَّنَا وَلَكَ الحَمدُ**»، يَدعُو لرجالٍ بأسمائِهِم، فيقول: «**اللهمَّ! أَنجِ الوَلِيدَ بنَ الوَلِيدِ، وَسَلَمَةَ بنَ هِشَامٍ، وَعَيَّاشَ بنَ أَبِي رَبِيعَةَ، وَالمُستَضعَفِينَ مِنَ المُؤمِنِينَ. اللهمَّ! اشْدُدْ وَطأَتَكَ عَلَى مُضَرَ، وَاجعَلهَا عَلَيهِم كَسِنِيِّ يُوسُفَ**».

أخرَجَه أبو العبَّاس السَّــرَّاجُ في «مُســنَده» (ج٦/ ق٩٨/٢) قال: حدَّثَنا مُحمَّد بنُ إسماعيلَ [هو البُخاريُّ]، ثنا إسماعيل بنُ أبي أُوَيسٍ، قال: حدَّثَني أخي عبدُ الحُمَيدِ، عن سُــليمان [هو ابــنُ بلالٍ]، عن مُحمَّد بن أبي عَتيقٍ بهذا.

٧ (٧٩) حدَّثَنا أحمد بنُ مُحمَّدٍ الجُمَحيُّ، قال: نا إسحاق بنُ إبراهيم الحُنَينيُّ، قال: نا عبدُ الله بن عُمر، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمر، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى».

وأخرجه أيضا في «الصَّغير» (٤٧) بسنده سواء

وأخرَجَه أبو الحُســين ابــنُ المُظَفَّر في «غرائــب حديث مالكٍ» (ق١٤٣/٢)، وتمَّامٌ الرَّازيُّ في «الفوائــد» (٤٠١)، من طريق مُحمَّد بنِ عَوفٍ، قال: قرأتُ على إســحاق بنِ إبراهيم الحُنَينــيِّ، عن مالكٍ، والعُمَريِّ، عن نافعٍ، عن ابن عُمرَ مرفُوعًا مثلَهُ، مع زيادةٍ في مَتْنه.

وأخرَجَه ابنُ عديٍّ (٦/٢٨٣) من وجهٍ آخرَ عن الحُنَينيِّ.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَروِه عن عبد الله بنِ عُمر إلَّا الحُنَينيُّ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به الحُنَينيُّ.

فقد تابعه وكيعُ بنُ الجَرَّاح، فرواه عن العُمَريِّ ـ وهو عبدُ الله بن عُمر ـ بهذا الإسناد.

أخرَجَه الخطيبُ (١١٩/١٣) من طريــق مكّيِّ بن مُحمَّد بنِ مَاهَان البَلْخيِّ، حدَّثَنا صُهيب بنُ عاصمٍ، حدَّثنا وكيعٌ بهذا.

وهذه المُتابَعــة لا تَثبُت عن وكيــعٍ. ومكِّيُّ بنُ مُحمَّــدٍ ترجمهُ الخطيبُ في مَوْضع الحديثِ، ولــم يَذكُر فيه جرحًا ولا تعديلًا. وقد وصفَه الذَّهَبيُّ في السِّيَر (٢٢٨/١٢ ـ ترجمة الدَّارِميِّ) بالحافظ.

وصُهيبُ بنُ عاصــمٍ ذكره ابن ماكُوْلَا فــي «الإكمال» (٧٠/٤)، وذكر أنَّه رَوى عــن وكيعٍ، وابنِ عُيَينة، مع آخَريــن، ولم يَذكُر فيه شيئًا. واللهُ أعلم.

ومُقاتِل بن سُــليمان، قال: «وقد رَوى شُعبةُ، عن يَعلَى بنِ عَطاءٍ، عن عليٍّ الأَزْديِّ، عن ابــنِ عُمر، عن النَّبيّ ﷺ، قــال: «**صَلَاةُ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى**»، فلا يُتابَع عليه.

يعني أنَّ عليَّ بنَ عبد الله الأَزْديَّ تفرَّد به عن ابنِ عُمر.

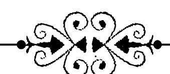
وقال ابنُ عبد البَرِّ في «التَّمهيــد» (٢٤٣/١٣): «ولم يَقُله أحدٌ عن ابنِ عُمر غيرُهُ».

كذا!

فلم يتفرَّد به عليُّ بنُ عبد الله الأَزْديُّ، عن ابنِ عُمر مرفُوعًا.

فتابعه مُحمَّد بنُ سِيرِين، فرواه عن ابنِ عُمر مرفوعًا مثلَهُ.

أخرَجَــه الحاكمُ فــي «عُلُوم الحديــث» (ص٥٨) قــال: حدَّثَنا عبدُ الرَّحمن بــن حمدان الجَــلَّابُ بهَمْدان، قــال: حدَّثَنا أبو حاتمٍ



الرَّازيُّ، قال: ثنا نصرُ بنُ عليٍّ، قــال: حدَّثَنا أبي، عن ابنِ عَوْنٍ، عن مُحمَّد بن سِيرِين به.

قال الحاكمُ: «هذا حديثٌ ليس في إســناده إلَّا ثقــةٌ ثَبْتٌ. وذكرُ «النَّهَارِ» فيه وهَمٌ. والكلامُ عليه يطُولُ».

• قلتُ: كذا رواه عبدُ الله بنُ عَوْنٍ، عن مُحمَّد بنِ سِيرين.

وخالفه هشــامُ بنُ حسَّــان، فرواهُ عــن مُحمَّد بنِ سِــيرِين، عن ابنِ عُمــر مرفُوعًا: «صَلَاةُ اللَّيــلِ مَثْنَى مَثْنَى، وَالوِتــرُ رَكعَةٌ مِن آخِرِ اللَّيلِ»، ولم يذكر «وَالنَّهَارِ».

أخرَجَه أحمــدُ (٣٢/٢ ـ ٣٣) قال: حدَّثَنا يزيد بــنُ هارُون، قال: حدَّثَنا هشام بنُ حسَّانَ بهذا.

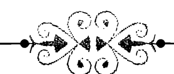
وتابعه عبدُ الرَّزَّاق، فأخرَجَه في «مُصنَّفه» (ج ٣/ رقم ٤٦٧٥) عن هشام بنِ حسَّان.

وأخرَجَه ابنُ أبي شَيْبة (٢٨٢/٢) عن يزيد بنِ هارُون بهذا الإسنادِ بالزِّيادة التي تأتي في حديثِ أيُّوب السَّختِيانيِّ الآتي.

وتُوبع هشامٌ.

تابعه أيُّوبُ السَّختِيَانيُّ، فرواه عن ابنِ سِيرِين بهذا الإسنادِ، وزاد: وقال النَّبيّ ﷺ: «**صَلَاةُ المَغرِبِ وِترُ النَّهَارِ، فَأَوْتِرُوا صَلَاةَ اللَّيلِ**».

أخرَجَه عبدُ الرَّزَّاق في «المصنَّف» (٤٦٧٦) عن مَعْمر بنِ راشــدٍ، عن أيُّوبَ.



وتابعه عبدُ الوهَّاب الثَّقفيُّ، قال: ثنا أيُّوبُ، عن مُحمَّد بنِ سِيرين، ونافعٍ، عن ابنِ عُمر مرفوعًا: «**صَلَاةُ اللَّيلِ مَثْنَى مَثْنَى، فَإِذَا خَشِيتَ الصُّبحَ فَرَكعَةٌ**».

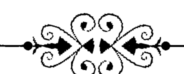
أخرَجَه أبو الشَّيخ في «الطَّبَقات» (٢١٠/٢) قال: حدَّثَنا إسحاقُ بن جميلٍ، قال: حدَّثنا عُبيد الله بنُ عُمر، قال: ثنا عبدُ الوهَّاب الثَّقفيُّ بهذا.

وهشام بنُ حسَّانَ أَثْبَتُ النَّاس في ابن سِيرِين. وناهيك بأيُّوب السَّختِيَانيِّ ثقةً وجَلالةً.

لكن في الإسنادِ إليه عُبيد الله بنُ عُمر بن يزيدَ القطَّان، فقد ترجمه أبو الشَّيخ في مَوْضع الحديث ولم يَذكُر فيه شيئًا سوى قوله: «وله أحاديثُ يَتفرَّد بها». وهذا القولُ منه مع عدم وُجُود توثيقٍ مُعتبَرٍ يدلُّ على اختلالٍ في ضَبْطه. وقد ترجمهُ أبو نُعيمٍ في «أخبار أَصْبهان» (١٠٠/٢)، ولم يَحكِ فيه شيئًا.

وكفى بهشامِ بنِ حسَّان، وقد رأيتَ أنَّهُ لم يَذكُر زيادة «وَالنَّهَارِ» في حديث ابنِ سِيرين.

وقد وقفتُ له على مُتابعٍ آخر، أخرَجَه أحمدُ (٨٣/٢، ١٥٤) قال: حدَّثَنا عبدُ الصَّمَد بنُ عبد الوارث، حدَّثَنا هارُون بنُ إبراهيمَ الأَهْوازيُّ، حدَّثَنا مُحمَّد بنُ سِيرِين، عن ابنِ عُمر مرفوعًا: «**صَلَاةُ المَغرِبِ وِترُ صَلَاةِ النَّهَارِ، فَأَوتِرُوا صَلَاةَ اللَّيلِ، وَصَلَاةُ اللَّيلِ مَثنَى مَثنَى، وَالوَترُ رَكعَةٌ مِن آخِرِ اللَّيلِ**».



وهذا إسنادٌ جيِّدٌ. والأَهْوازيُّ وثَّقهُ ابنُ مَعِينٍ وابنُ حِبَّان، وقال: «كان ممَّن يُخطئُ». وقال أبو حاتمٍ: «لا بأس به».

فحاصلُ البحث أنَّ عبد الله بنَ عَونٍ لم يُتابَع على زيادةِ «النَّهَارِ» في حديث مُحمَّد بنِ سِيرين.

وخالف من تقدَّم خالد بنُ عبد الرَّحمن بن بُكيرٍ السُّلَميُّ، فرواه عن ابن سِيرِين، عن رسُـولِ الله ﷺ، قال: «**صَلَاةُ المَغرِبِ وِترُ صَلَاةِ النَّهَارِ، فَأَوْتِرُوا صَلَاةَ اللَّيلِ**»، هكذا مُرسَلًا.

أخرَجَه ابنُ أبي شيبة (٢/٢٨٢ ـ ٢٨٣) قال: حدَّثَنا مُحمَّد بنُ عُبيدٍ، عن خالدٍ السُّلَميِّ بهذا.

وهذه روايةٌ شاذَّةٌ أو مُنكَرَةٌ.

وخالد بنُ عبد الرَّحمن، وإن قال أبو حاتمٍ والدَّارَقُطنِيُّ: «لا بأس بـه»، إلَّا أنَّ ابنَ حِبَّان قـال: «يُخطئُ». وقال العُقَيلِـيُّ: «يُخالِف في حديثه». وقال أبو زُرعة: «لا أُحَدِّثُ عنه». وقد خالَفه من هو أَوْثَقُ منه كما رأيتَ.

والصَّوابُ أنَّ الحديث مُتَّصلٌ.

وقد اختُلف على ابنِ عَونٍ في إسناده.

فرواه عليُّ بن نصرٍ الجَهْضمـيُّ كما تقدَّم، عن ابـن عَونٍ، عن مُحمَّد بن سِيرِين، عن ابنِ عُمر مرفوعًا بزيادة «**النَّهَارِ**».

وخالفه أبو عاصمٍ النَّبيلُ الضَّحَّاكُ بنُ مَخْلَدٍ، فرواه عن ابنِ عَونٍ، عن أنس بنِ سِيرِين، عن ابن عُمرَ، أنَّ رجلًا سأل النَّبيّ ﷺ عن صلاة اللَّيلِ، فقال: «**مَثْنَى مَثْنَى**».

أخرَجَه الطَّبَرانِيُّ في «الأوسط» (٢٣٦٩)، والقَطِيعيُّ في «جزء الألف دينارٍ» (٢٢٤)، قالا: حدَّثَنا أبو مُسلمٍ الكَشِّيُّ، قال: ثنا أبو عاصمٍ النَّبيلُ بهذا.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن ابنِ عَونٍ، عن ابن سِيرِين، إلَّا أبو عاصمٍ».

• **قُلْتُ: وهو ثقةٌ ثَبْتٌ.**

ولكن خُولف ابنُ عَوْنٍ في سياقه.

خالفهُ حمَّاد بنُ زيدٍ، قال: حدَّثَنا أنس بنُ سِيرِين، قال: قلتُ لابن عُمر: أرأيتَ الرَّكعَتَين قبل صلاة الغَدَاة، أُطِيلُ فيهما القراءةَ؟ فقال: كان النَّبيّ ﷺ يُصلِّي من اللَّيل مَثْنى مَثْنى، ويُوتِر بركعةٍ، ويُصلِّي الرَّكعَتين قبل صلاة الغَدَاة وكأنَّ الأذان بأُذُنيه. قال حمَّادٌ: أي بسُرعةٍ.

أخرَجَه البُخَاريُّ في «كتاب الوِتر» (٤٨٦/٢) ـ واللَّفظُ له. ومن طريقه البَغَوِيُّ في «شرح السُّنَّة» (٧٥/٤) ـ، قال: حدَّثَنا أبو النُّعمان.

ومسلمٌ في «صلاة المُسافِرين» (١٥٧/٧٤٩) قال: حدَّثَنا خلف بنُ هشامٍ، وأبو كاملٍ.

وابنُ ماجَهْ (١٣١٨)، وابنُ خُزَيمة (١٠٧٣)، قالا: حدَّثَنا أحمدُ بن عَبْدة.

قال أربعتُهُم: حدَّثَنا حمَّاد بنُ زيدٍ بهذا الإسناد.

وحديثُ أحمدَ بنِ عَبْدة مُختصَرٌ.

وزاد مسلمٌ: قال ـ يعني أنس بن سِيرِين لابن عُمر ـ: إنِّي لستُ عن هذا أسألك. قال: إنَّك لضَخمٌ! ألا تدعني أَستَقرِئُ لك الحديثَ؟!

وتابعه شُعبة بنُ الحجَّاج، فرواه عن أنس بنِ سِيرِين مثلَهُ.

أخرَجَه مسلمٌ (١٥٨/٧٤٩) قال: حدَّثَنا مُحمَّد بنُ المُثَنَّى، وابنُ بشَّارٍ. وأحمدُ (٤٥/٢، ٧٨)، قالوا: ثنا مُحمَّد بنُ جعفرٍ، ثنا شُعبةُ بهذا.

وأخرَجَه أحمدُ (٣١/٢) قال: حدَّثَنا يزيد بنُ هارُونَ.

وأبو عَوَانة (٣٣٤/٢) عن شَبَابة بنِ سوَّارٍ، وبِشْر بن مُحمَّدٍ.

قالوا: ثنا شُعبةُ بهذا.

وتابعه أيضًا حبيب بنُ الشَّهيد، عن أنس بنِ سِيرِين بسياقٍ مُطوَّلٍ.

أخرَجَه أحمدُ (٤٩/٢) قال: حدَّثَنا إبراهيم بنُ حبيب بنِ الشَّهِيد، حدَّثَنا أبي بهذا الإسناد.

• **قُلْتُ**: فظاهرٌ من هذا التَّحقيق أنَّ ابنَ عَونٍ قد خالف مَن هو أَمْثَلُ منه في سياقِهِ، سواءٌ كان الحديثُ عنه عن مُحمَّد بن سِيرِين، أو عن أخيه أنس بنِ سِيرِين.

وفي هذا الأخيرِ قد رواه حمّاد بنُ زيدٍ، وشُعبة بنُ الحجّاج، وحبيبُ بن الشَّهيد من فِعله ﷺ، بينما رواه ابنُ عَونٍ من قولِهِ ﷺ. والله أعلم.

أمَّا المُتابعُ الثَّاني لعليِّ بنِ عبد الله البَارِقيِّ فهُو نافعٌ مولى ابنِ عُمر، وهو مُنكَرٌ عنه كما بيَّنتُه في التَّعقُّب الفائت.

والمُتابع الثَّالثُ للبَارِقيِّ هو مُحمَّد بنُ عبد الرَّحمن بن ثَوْبان، عن ابن عُمر مرفوعًا: «**صَلَاةُ اللَّيلِ وَالنَّهارِ مَثْنَى مَثْنَى**».

أخرَجَه الدَّارَقُطنِيُّ (٤١٧/١) من طريق داوُد بنِ منصُورٍ، حدَّثني اللَّيث بنُ سعدٍ، عن عَمرو بنِ الحارث، عن بُكير بنِ عبد الله الأَشَجِّ، عن عبدِ الله بن أبي سلَمَة، عن مُحمَّد بنِ عبد الرَّحمن بن ثَوْبان بهذا.

قال الحافظُ في «الدِّراية» (ص٢٠٠): «في سنده نظرٌ».

---

٨ (٨٣) حدَّثَنا أحمد بنُ يَحيى بن خالد بن حيَّان، قال: نا عَمرو بنُ بَكْر بن بكَّارٍ القَعنَبيُّ، قال: نا مُجَاشِعُ بن عَمرٍو الأَسَديُّ، قال: نا اللَّيثُ بن سعدٍ، عن عاصم بن عُمر بن قَتَادة، عن محمود بن لَبِيدٍ، عن مُعاذ بن جبلٍ، أَنَّهُ مات ابنٌ له، فكَتَب إليه رسُولُ الله ﷺ يُعزِّيه بابنه، فكَتَب إليه: «بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيم. مِن مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ إِلَى مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ: سَلَامٌ عَلَيكَ! فَإِنِّي أَحمَدُ إِلَيكَ اللهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ. أَمَّا بَعدُ: فَأَعظَمَ اللهُ لَكَ الأَجرَ،

وألهَمكَ الصَّبرَ، ورزَقَنا وَإيَّاكَ الشُّكرَ، فَإنَّ أنفُسَنا وَأموالَنا وأهلِينا وَأولَادنَا مِن مَوَاهِبِ اللهِ الهَنِيئَةِ، وعَوَارِيهِ المُستودَعَةِ. متَّعَكَ بهِ فِي غِبطَةٍ وَسُرُورٍ، وَقَبضَهُ مِنكَ فِي أجرٍ كَثِيرٍ، الصَّلَاةُ وَالرَّحمَةُ وَالهُدَى. إنِ احتَسَبتَهُ فَاصبِر، وَلَا يُحبِط جَزَعُكَ أجرَكَ فَتَندَمَ، وَاعلَم أنَّ الجَزَعَ لا يَرُدُّ مَيِّتًا، وَلَا يَدفَعُ حُزنًا، وَمَا هُوَ نَازِلٌ فَكَأنَّ قَد. وَالسَّلَامُ».

وأَخْرَجَه أيضًا في «المُعجَم الكبير» (ج ٢٠/ رقم ٣٢٤)، وفي «كتاب الدُّعاء» (١٢١٥) ـ وعنه أبو نُعيمٍ في «الحِلية» (١/٢٤٣) ـ بسنده سواء

وأخرَجَه الحاكمُ في «المُستدرَك» (٣/٢٧٣) من طريق عَمرو بن بكرٍ السَّكْسَكيِّ، ثنا مُجاشِع بن عَمرٍو، به[1].

قال الطَّبَرانِيُّ: لا يُروى هذا الحديثُ عن مُعاذٍ إلَّا بهذا الإسناد. تفرَّد به مُجاشِع. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فقد وَرَد عن مُعاذٍ من وجهٍ آخر.

فأَخْرَجَ أبو نُعيم في «الحِلية» (١/٢٤٢ ـ ٢٤٣) قال: حدَّثَنا أبو عليٍّ بنُ أحمد بن الحَسن، ثنا أحمد بنُ مُحمَّد بن الجَعْد، ثنا حفص بن عُمر المُقرِئُ، ثنا عبدُ الله بنُ عبد الرَّحمن القُرَشيُّ، عن

(١) وقال الحاكمُ: «غريبٌ حسنٌ، إلاَّ أن مجاشع بن عَمرو ليس من شرط هذا الكتاب»، فتعقبه الذهبيُّ بقوله: «ذا من وضع مجاشع».

مُحمَّد بن سعيدٍ، عن عُبَادة بن نُسَـيٍّ، عن عبد الرَّحمن بن غَنْم، قال: شـهدتُ مُعاذَ بن جَبَلٍ رضي الله عنه حين أُصيب بوَلَده واشتدَّ وَجْدُه عليه، فبلغ ذلك النَّبيّ ﷺ، فكتب إليه: «**بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيم. مِن مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِلَى مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ: سَلَامٌ عَلَيكَ. فَإِنِّي أَحمَدُ إِلَيكَ اللهَ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ. أَمَّا بَعدُ: فَعَظَّمَ اللهُ لَكَ الأَجرَ، وَأَلهَمَكَ الصَّبرَ، وَرَزَقَنَا وَإِيَّاكَ الشُّكرَ. إِنَّ أَنفُسَنَا وَأَهلِينَا وَأَموَالَنَا وَأَولَادَنَا مِن مَوَاهِبِ اللهِ الهَنِيئَةِ وَعَوَارِيهِ المُستَودَعَةِ، يُمَتِّعُ بِهَا إِلَى أَجَلٍ مَعلُومٍ، وَيَقبِضُ لِوَقتٍ مَحدُودٍ، ثُمَّ افتَرَضَ عَلَينَا الشُّكرَ إِذَا أَعطَى، وَالصَّبرَ إِذَا ابتَلَى، وَكَانَ ابنُكَ مِن مَوَاهِبِ اللهِ الهَنِيئَةِ وَعَوَارِيهِ المُستَودَعَةِ، مَتَّعَكَ بِهِ فِي غِبطَةٍ وَسُـرُورٍ، وَقَبَضَـهُ مِنكَ بِأَجرٍ كَبِيـرٍ، الصَّلَاةُ وَالرَّحمَةُ وَالهُدَى. إِن صَبَرتَ وَاحتَسَبتَ فَلَا تَجمَعَنَّ عَلَيكَ يَا مُعَاذُ خَصلَتَينِ، فَيُحبِطُ لَكَ أَجرَكَ فَتَندَمَ عَلَى مَا فَاتَكَ، فَلَو قَدِمتَ عَلَى ثَوَابِ مُصِيبَتِكَ عَلِمتَ أَنَّ المُصِيبَةَ قَـد قُصِرَت فِي جَنبِ الثَّوَابِ، فَتُنجِزَ مِنَ اللهِ تَعَالَـى مَوعُودَهُ، وَليُذهِب أَسَـفَكَ مَا هُوَ نَازِلٌ بِكَ، فَكَأَن قَد. وَالسَّلَامُ**».

وأخرَجَه ابنُ الجَوزِيِّ في «الموضوعات» (٢٤١/٣ ـ ٢٤٢).

قال أبو نُعيمٍ: وكلُّ هذه الرِّوايـات ضعيفةٌ لا تَثبُت؛ فإنَّ وفاة ابن مُعاذٍ كانت بعد وفاة النَّبيّ ﷺ بسنين، وإنَّما كتب إليه بعضُ الصَّحابة، فوهم الـرَّاوي فنسـبها إلـى النَّبيّ ﷺ. وليـس مُحمَّد بن سـعيدٍ ولا مُجاشِع ممَّن يُعتَمد على روايتهما ومَفَاريدهما. اهـ.



وقال ابنُ الجَوزِيِّ: هذا حديثٌ موضوعٌ. وكلُّ هذه الرِّوايات باطلةٌ؛ وإنَّما كانت وفاةُ ابنِ مُعاذٍ في سنة الطَّاعون، سنةَ ثمان عشرة بعد موت النَّبيّ ﷺ بسبع سنين. وإنَّما كتب إليه بعضُ الصَّحابة يُعزِّيه. اهـ.

———

٩ (٩٨) حدَّثَنا أحمد بنُ يَحيى بن خالدٍ، قال: نا مَهدِيُّ بنُ جعفرٍ، قال: نا عبدُ الرَّحمن بنُ أَشْرسٍ، عن عبد الله بنِ عُمر، عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هُرَيرةَ مرفوعًا: «مَا بَينَ بَيتِي وَمِنبَرِي رَوضَةٌ مِن رِيَاضِ الجَنَّةِ».

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن عبد الله إلَّا عبدُ الرَّحمن بن أَشْرس».

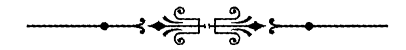
• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به عبدُ الرَّحمن.

فتابعه نُوح بنُ مَيْمون، قال: ثنا عبدُ الله بن عُمر العُمَريُّ بهذا الإسناد، وزاد: «وَمِنبَرِي عَلَى تُرعَةٍ مِن تُرَعِ الجَنَّةِ».

أخرَجه أحمدُ (٢/٤٠١ ـ ٤٠٢) قال: حدَّثَنا نوحٌ.

وعبد الله هو ابن عمر العمري، وهو ضعيف.



١٠ (١٠٠) حدَّثَنا أحمد بنُ يَحيى بــن خالد بنِ حيَّان، قال: نا أبُو عبيدة بن الفُضيل بنِ عياضٍ، قال: نا أبُو سعيدٍ مولى بني هاشمٍ، قال: نا عبَّاد بنُ راشدٍ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ، أنَّ رجُلًا أتى النَّبــيّ ﷺ فقال: «إنَّ أبي مــاتَ ولم يحُجَّ، أفأحــجُّ عنه؟»، قال: «أَرَأَيتَ لَــو كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَينٌ، فَقَضَيتَــهُ، أَتَقضِيَ عَنهُ؟»، قال: «نعم!»، قال: «حُجَّ عَن أَبِيكَ».

وأَخْرَجَه أيضًا في «الكبير» (ج١/ رقم ٧٤٨) بسنده سواء

قال الطَّبَرانِيُّ: لم يروه عن ثابتٍ إلَّا عبَّادٌ. تفرَّد به أبُو سعيدٍ.

• قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.

فلم يتفرَّد به عبَّادُ بنُ راشدٍ.

فتابعه صَدَقة بنُ مُوسى، فرواه عن ثابتٍ بهذا الإسناد.

أخرَجَه البزَّارُ (١١٤٥) قــال: حدَّثَنا عبدُ الله بنُ مُحمَّدٍ الهَدَاديُّ، ثنا إسماعيلُ بنُ نصرٍ، ثنا صَدَقةُ ـ يعني ابنَ مُوسى ـ، به.

قال البزَّارُ: «لا نعلم رواه عن ثابتٍ إلَّا صَدَقةُ، وهو بصريٌّ ليس به بأسٌ. ولم يُتابَع على هذا. واحتُمل حديثُهُ».

• قُلْتُ: كَذَا قَالَ البزَّارُ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.

وروايةُ الطَّبَرانِيِّ تردُّ قولَك، كمــا أنَّ روايتَك تردُّ قول الطَّبَرانِيِّ، وسُبحان مَن أحاط بكلِّ شيءٍ علمًا.

١١ (١١١) حدَّثَنا أحمدُ بن يَحيى بن خالد بن حيَّانَ، قال: نا يَحيى بنُ بُكيرٍ، قال: حدَّثَني اللَّيثُ، عن عُبيدُ الله بنِ أبي جعفرٍ، عن أبي الأسود، عن بُكيرٍ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمر، عن رسُولِ الله ﷺ، قال: «إِذَا قَالَ رَجُلٌ لآخِرَ: يَا كَافِرُ، فَقَد وَجَبَ الكُفرُ عَلَى أَحَدِهِمَا».

وأخرَجَه أبو عَوَانة في «المُستخرَج» (٢٣/١) قال: حدَّثَنا أبو إبراهيمَ الزُّهريُّ، وأبو الزِّنباع، قالا: ثنا يَحيى بنُ بُكيرٍ بهذا الإسناد.

وأخرَجَه أبو عَوَانةَ (٢٢/١ ـ ٢٣) من طريق عبدِ الله بن عبد الحكم.

والطَّحَاوِيُّ في «المُشكِل» (٨٥٧) من طريق عبدِ الله بن صالحٍ، ومِسكين بنِ عبد الرَّحمن. قالوا: ثنا اللَّيث بنُ سعدٍ بهذا.

قال الطَّبَرانيُّ: «لم يَروِه عن بُكيرٍ إلَّا أبو الأَسْود، ولا عن أبي الأَسْوَد إلَّا عُبيد الله بنُ أبي جعفرٍ. تفرَّد به اللَّيثُ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به عُبيد الله بنُ أبي جعفرٍ.

فتابعه حَيْوة بنُ شُريحٍ، فرواه عن أبي الأَسْود مُحمَّد بنِ عبد الرَّحمن بن نَوْفل، عن بُكير بنِ عبد الله بنِ الأَشَجِّ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمر مرفوعًا مثلَهُ.



أخرجتَهُ أنتَ في «الأوسط» (١٢٣٦) قلتَ: حدَّثَنا أحمدُ ـ هو بنُ مُحمَّدٍ الجَوْهريُّ أبو العبَّاس ـ، قال: نا أبو الرَّدَّاد عبدُ الله بنُ عبد السَّلام، قال: نا أبو زُرعةَ وهبُ الله بنُ راشدٍ، قال: نا حَيْوةُ بن شُريحٍ بهذا.

١٢ (١١٩) حدَّثَنا أحمد بنُ يَحيى بن خالد بنِ حَيَّان، قال: نا يَحيى بنُ سُليمان، قال: نا أبو مُعَاوية، قال: نا الأعمشُ، عن مُجَاهِدٍ، عن ابن عبَّاسٍ، أَنَّهُ كان يرى الاستثناءَ ولو بعد سَنَةٍ، ثُمَّ قرأ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّى فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَٱذْكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٣ ـ ٢٤]، **يقُولُ: إذا ذَكرتَ.**

فقيل للأعمَش: سمعتَ هذا من مُجاهِدٍ؟ فقال: حدَّثَني به اللَّيثُ، عن مُجاهِدٍ.

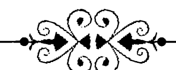
قال الطَّبَرانِيُّ: لم يَرو هذا الحديثَ عن الأعمش إلَّا أبو مُعاوِية. تفرَّد به يَحيى. اهـ.

● **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به أبو مُعاوية.

فتابعه هُشيمُ بنُ بَشيرٍ، عن الأعمش بتمامه.

أخرَجَه ابنُ جَريرٍ في «تفسيره» (١٥/١٥١)، قال: حدَّثَنا مُحمَّد بنُ هارُونَ الحَربيُّ، قال: ثنا نُعيم بنُ حمَّادٍ، ثنا هُشَيمٌ.

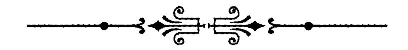


وتابعه أيضًا عليُّ بن مُسهِرٍ، عن الأعمش مثلَهُ، ولم يَذكُر مُراجَعة الأعمش حول سَـمَاعه من مُجاهِدٍ. وفي آخره: قال عليُّ بنُ مُسهِرٍ: وكان الأعمَشُ يأخُذُ بها.

أخرَجَه الحاكمُ في «المُستدرَك» (٣٠٣/٤) من طريق مِنْجاب بن الحارث، ثنا عليُّ بن مُسهِرٍ.

وقال: هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشَّيخَين. (!)

• **قُلْتُ**: جرى الحاكمُ على ظاهر الإسناد. وقد علمتَ أنَّ الأعمش لم يسمَعهُ من مُجاهِدٍ. والله أعلمُ.



١٣ (١٢٢) حدَّثَنا أحمد بن يَحيى بن خالد بن حَيَّان، قال: نا عَمرو بنُ خالدٍ، قال: نا مُوسى بنُ أَعْينٍ، عن مُطرِّف بن طَرِيفٍ، عن جعفر بن أبي المُغِيرة، عن سعيد بن جُبيرٍ، عن ابن عباسٍ: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلۡأَنفُسَ حِينَ مَوۡتِهَا﴾ [الزُّمر: ٤٢]، قال: تلتقي أَرْواحُ الأحياء والأَمْوات في المَنَام، فيتساءَلُون بينهم، فيُمسِكُ اللهُ أرواحَ المَوْتى، ويُرسِلُ أرواحَ الأحياء إلى أجسادها.

قال الطَّبَرانِيُّ: لم يَروه عن مُطرِّفٍ إلَّا مُوسى. اهـ.

أخرجه بقي بن مخلد ـ كما في «التمهيد» (٢٤١/٥) ـ من طريق يحيى بن رجاء، عن موسى بن أعين بهذا الإسناد.

١٥ (١٦١) حدَّثَنا أحمد بنُ يَحيى بن خالد بنِ حيَّان الرَّقِّيُّ، قال: وجدتُ فـي كتاب أبي يَحيى بـنِ خالد بنِ حيَّـان، قال: نا إبراهيمُ بـنُ أبي حَيَّة، قال: نا ابنُ لَهِيعـة، عن أبي قَبِيل، عن عبد الله بن عَمرٍو مرفوعًا: «إنَّ اللهَ يُحِبُّ مَن يُحِبُّ التَّمرَ».

قال الطَّبَرانِيُّ: لا يُروى هذا الحديثُ عن عبد الله بن عَمرٍو إلَّا بهذا الإسنادِ. تفرَّد به يَحيى بنُ خالد بن حيَّان. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

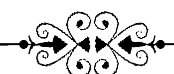
فلم يتفرَّد به يَحيى بنُ خالدٍ.

فتابعه إبراهيم بنُ نصرٍ النَّيسـابُوريُّ، قال: حدَّثَنـا ابنُ أبي حَيَّة بسنده سواء.

أخرَجَه الخطيبُ في «تاريخه» (١٦٦/٣) من طريق مُحمَّد بن فَرُّوخ البغداديِّ، حدَّثَنا إبراهيم بنُ نصرٍ بهذا.

وهذا حديثٌ مُنكَـرٌ. وابنُ أبي حَيَّة متروكٌ كما قـال الدَّارَقُطنيُّ. وقال البُخَاريُّ: مُنكَر الحديث. اهـ. وهي تُساوِي قول الدَّارَقُطنيِّ.

١٦ (٣٥٠) حدَّثَنا أحمدُ بنُ رِشـدين، قـال: نا عبدُ الله بن مُحمَّدٍ الفَهْميُّ، قال: نا ابنُ لَهِيعة، عن أبي الزُّبَير، عن عبد الله بنِ أبي سَلَمَة، عن عائشـةَ، أنَّ رسُـولَ الله ﷺ كان يُصبحُ جُنُبًا من نسائِهِ، ثُمَّ يُتمُّ صيامَهُ.



قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن عبدِ الله بن أبي سَلَمَة إلَّا أبو الزُّبَير. تفرَّد به ابنُ لَهِيعة».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به ابنُ لهيعة.

فتابَعَه خالدُ بنُ يزيدَ الجُمحيُّ أبو عبد الرَّحيم المِصريُّ، فرواه عن أبي الزُّبَير بهذا الإسنادِ، وقال: ثُمَّ يُصبح صائمًا ذلك اليومَ.

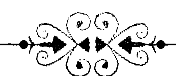
أخرَجتَهُ أنتَ في «الأوسط» (١٦٩) قلتَ: حدَّثَنا أحمد بنُ حمَّاد بن زُغبة، قال: نا يَحيى بن بُكَيرٍ، قال: نا بكرُ بنُ مُضَرَ، عن خالد بن يزيدَ، عن أبي الزُّبَير بهذا.

ثُمَّ قلتَ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن عبد الله بنِ أبي سَلَمَة إلَّا أبو الزُّبَير، ولا عن أبي الزُّبَير إلَّا خالد بنُ يزيدَ. تفرَّد به بكرُ بنُ مُضَر».

كذا! وكلامُكَ في كلا الموضعين يرُدُّ الآخرَ، وسُبحان من وَسِعَ كلَّ شيءٍ علمًا.

وأخرَجَه النَّسَائِيُّ في «الكبرى» (٢٩٧٣/١٨٦/٢) قال: أنبأنا عَمرو ابن منصُورٍ، قال: حدَّثَنا عثمانُ بنُ صالحٍ، قال: حدَّثَني بكرُ بن مُضَر بهذا الإسناد.

وأخرَجَه النَّسَائِيُّ أيضًا (٢٩٧٢) قال: أنبأنا الرَّبيعُ بنُ سُليمان ابن داوُد.



• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به مُوســى. بل تابعه أبو يُوسُــف يعقُوبُ بن إبراهيم القاضي صاحبُ أبي حنيفة، ثنا مُطرِّف بسنده سواء.

أخرَجَه أبو الشَّيخ في «كتاب العَظَمة» (٤٤٢) قال: حدَّثَنا أبو يَعلَى، ثنا أبو الرَّبيع الزَّهْرَانيُّ، ثنا أبو يُوسُف القاضي.

وأخرجه الضِّياءُ في «المُختارَة» (ج١٠/ رقم ١٢٢) من طريق إبراهيم ابن عبد الله الهَرَويِّ، ثنا أبو يُوسُف.

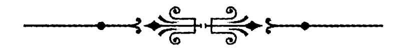
قال الضِّياءُ: لو وَقَع للطَّبَرانيِّ: روايةُ أبي يُوسُــف عن مُطرِّف لم يَقُل ما قال. اهـ.

وأخرجه ابن جرير (٢٤٠/٢٣) قال: ثنا ابن حميد.

وبقي بن مخلد ـ كما في «التمهيد» (٢٤١/٥) عن طريق يحيى بن عبد الحميد الحماني.

كلاهما عن يعقوب، عن جعفر بن أبي المغيرة بهذا الإسناد.

وقد تكلموا في رواية جعفر عن سعيد بن جبير.



١٤ (١٣٦) حدَّثَنا أحمدُ بنُ يَحيى بن خالد بنِ حَيَّان، قال: نا يَحيى بنُ بُكيرٍ، قال: نا ابنُ لَهِيعة، عن مُوسى بنِ وَرْدان، عن أنس بنِ مالكٍ مرفُوعًا: «ابْتَغُوا السَّاعَةَ الَّتِي تُرجَى فِي الجُمُعَةِ مَا بَينَ صَلَاةِ العَصرِ إِلَى غَيْبُوبَةِ الشَّمسِ، وَهِيَ قَدْرُ هَذَا - يعني قبضته -».

قال الطَّبَرانِيُّ: لم يروِ هذا الحديثَ عن مُوسى بنِ وَرْدان إلَّا ابنُ لَهِيعة.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّدْ به ابنُ لَهِيعة.

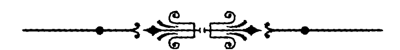
فتابعه مُحمَّد بنُ حُميدٍ - ويقال: حمَّاد بنُ أبي حُميدٍ -.

أخرَجَه التِّرمِذِيُّ (٤٨٩)، وابنُ عَديٍّ في «الكامل» (٢٢٠٣/٦، ٢٣٤٦)، وأبو نُعيمٍ في «أخبار أَصْبَهان» (١٧٦/١ - ١٧٧).

وقال ابنُ عَديٍّ: لم يروِهِ عن مُوسى بنِ وَرْدان إلَّا مُحمَّد بنُ أبي حُميدٍ. اهـ.

كذا قال!

وهو مردُودٌ برواية الطَّبَرانِيِّ، وقولُ الطَّبَرانِيِّ مردُودٌ بروايته!

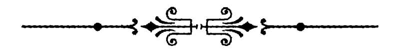


وأبو الشَّـيخ في «مـا رواهُ أبو الزُّبَير عن غير جابـرٍ» (١٢٦) عن سعد بن عبد الله بن عبد الحَكَم.

قالا: ثنا عبدُ الله بن عبد الحَكَم، ثنا بكرُ بن مُضَر بسنده سواءً.

وقد تكلَّم العُلماءُ في سماع عبدِ الله بن أبي سَلَمَة من عائشةَ، مع أنَّ تصريحَـهُ بالتَّحديـثِ منها وقع عند النَّسَـائِيِّ، لكـن فيه عنعنةُ أبي الزُّبَير، فلرُبَّما لم يعتَمِدُوها لأجل ذلك.

وفي هذا البحثِ وقفةٌ لعلِّي أبسـطُهُا في مُناسَـبةٍ أُخرى في هذا الكتاب، والله المُوفِّقُ.



١٧ (١٨٥) حَدَّثَنَـا أَحْمَدُ بنَ حمَّادٍ بنُ زغبَةَ، نَا سَـعيدِ بنِ أَبِي مَرْيَمَ، أنَـا يَحْيَىَ بنُ أَيُـوبَ، عَن عُمرو بـنُ الحَارثِ، أَن أَبَا عشَـانَةَ حَدَّثَهُ، عَن عُقبَةَ بنِ عَامِرِ الجُهَنيُّ، عَن رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: «وَمَن تَوضأَ فَأحسَـنَ الوضوءَ، ثُمَّ جَمَعَ عليهِ ثِيَابَهُ: ثُمَّ خَرجَ إلى المَسجدِ، كُتِبَ لَهُ بِكُلِ خُطوةٍ عَشرُ حَسـناتٍ، وَلَم يَزلَ فِي صلاةٍ مَا كَانَ يَنتَظِرُ الصلاةِ، وَكَتَبَ مِن المُصَلينَ حينَ يَخرُجُ مِن بَيتِهِ حَتَّى يَرجعَ».

وَأَخْرَجَـهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي «الكَبيـر» (ج١٧/ رقم ٨٣١)، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَىَ بنُ أَيُوبَ العَلَّافُ، ثَنَا سَعيدُ بنُ أَبِي مَريمَ بِهذَا الإِسْنَادِ.

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ (١٤٩٢)، قَالَ: أخبَرَنَا يُونُسُ بنُ عَبدِ الأَعلَى. وَالرُّويَاني فِي «مُسْـندِهِ» (٢٣١)، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ عَبدِ الرَّحمَنِ، وَابْنُ حِبَّانَ (٢٠٣٨، ٢٠٤٥)، عَن حَرمَلَةَ بنِ يَحْيَىَ..

وَالطَّبَرَانِيُّ فِي «الكَبير» (ج ١٧/ رقم ٨٣١)، عَن أصبَغَ بنِ الفَرجِ..

وَالحَاكِـمُ (٢١١/١)، وَعَنهُ البَيْهَقِـيُّ فِي «السُّـنَنِ» (٦٣/٣)، وَفِي «الشُّعَبِ» (٢٨٩٢)، عَن الرَّبيعَ بنِ سُليمَانَ قَالُوا: ثَنَا ابنُ وَهِب، أخبَرَنِي عَمرو بنُ الحَارثِ بِهذَا الإِسْنَاد.

قَالَ الطَّبَرَانِيُّ: «لَا يُروَىَ هذَا الحَدِيثُ عَن عُقبَةَ بنِ عَامِرٍ، إلَّا بِهَذَا الإسنَادِ. تَفردَ بهِ: عَمرو بنُ الحَارثِ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فَلم يَتَفَرَّدْ بِـهِ: عَمرُو بنُ الحَارثِ، فتابَعَـهُ عَبدُ اللهِ بنُ لَهِيعَةِ، فَروُاهُ عَن أَبِي عُشَانَةَ، عَن عُقبَةَ بنِ عَامِرٍ مَرفوُعاً: «إِذَا تطَّهرَ العَبدُ، ثُمَّ أتىَ المَسـجِدَ يَرعَى الصَّلاةَ كُتِـبَ لَهُ، كِتَابٌ: بِـكُلِ خُطوَةٍ يَخطوهَا إلى المَسجِدِ عَشرُ حَسـنَاتٍ، وَالقَاعِدُ فِيهِ يَنتَظِرُ الصلاةَ كَالقَانِتِ، وَيُكتَبُ مِـن المُصلينَ مِن حينَ يَخـرُجُ مِن بَيتهِ حَتَّى يَرجِعَ إِليهِ».

أَخرَجتَهُ أَنتَ فِي «الكَبيرِ» (ج ١٧/ رقم ٨٤٢)، قُلْتَ: حَدَّثَنَا أَبُو يَزيدَ القَرَاطِيسيُّ، ثَنَا عَبدُ اللهِ بنُ عَبدِ الحَكِم، ثَنَا ابنُ لَهِيعَةَ، عَن أَبِي عُشَانه، عَن عُقبَةَ بنِ عَامِرٍ مَرفُوعاً.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٥٧/٤، ١٥٩)، قَالَ: حَدَّثَنَا حَسَنُ بنُ مُوسى الأشيَبُ، وَإسحَاقُ بنُ عِيسَى ـ فرَّقَهُمَا ـ قَالَا: ثنَا ابنُ لهيعَةَ بِهذَا الإسْنَاد.

وَرَوُاهُ حَسَنُ بنُ مُوسى الأشَيبُ مَرةً أخرَىَ (١٥٩/٤)، قَالَ: حَدَّثَنَا ابنُ لهيعَةَ، ثَنَا أَبُو قُبَيلٍ، عَن أَبِي عُشَانَةَ المعَافريِّ، عَن عُقبَةَ بنِ عَامِرٍ مَرفُوعاً: «مَن خَرجَ مِن بَيتهِ إلى المسجدِ...» وَذَكَرَ نحوَهُ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٥٩/٤)..

وأَبُو يَعْلى (١٧٤٧)، وَالبَغَويُّ فِي «شَـرحِ السُّـنَّة» (٤٧٤ عَن أَبِي عَبدِ الرَّحمَنِ عَبدِ اللهِ بنِ يَزيدَ المقرئ، قَـالَا: ثَنَا ابنُ لهيعَةَ بهذَا الإسْنَادِ.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ أيضاً (١٥٩/٤)، قَالَ: حَدَّثَنَا إسحَاقُ بنُ عِيسىَ نَا ابنُ لهيعَةَ، عَن عُمَرو بنِ الحَارثِ، عَن أَبِي عُشَانَةَ، عَن عُقبَةَ بنِ عَامِرٍ.

وَقد رَوُاهُ يَحْيَىَ بنُ إسحَاقَ، عَن ابنِ لهيعَةِ، عَن شَيخٍ مِن مَعَافِرَ، عَن عُقبَةَ.

أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٥٩/٤)..

وهَذَا الشَّـيخُ من مَعَافِرَ، هوَ أبو عُشَانِةَ، واسـمُهُ: حَيُّ بنُ يُؤمن المَعَافِريُّ. وَهذَا الاضطِرابُ مِن ابنِ لهيعَةِ لِسوءِ حِفظِهِ، وَأقوى الوجوهِ فِي روايةِ ابنِ لهيعَةِ، مَا رَوُاهُ ابنُ المُبَارَكِ، وَابنُ المُقرئ. وَاللهُ أعلَمُ.

وَالمَحفوظُ فِي هذَا الحَديثِ هُوَ الوجهُ، الذي رَوُاهُ ابنُ وَهَبٍ، عَن عُمَرو بنِ الحَارثِ. وَاللهُ أعلَمُ.

١٨ **(١٩٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَمَّادِ بْنِ زُغْبَةَ قَالَ: نا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِزَامِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: «يَأْتِي الرَّجُلُ الْعَظِيمُ السَّمِينُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا يَزِنُ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ» ثُمَّ قَالَ: «اقْرَءُوا:** ﴿فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]

وأخرجه البخاريُّ (٢٧٢٩) قال: حدَّثنا محمَّدُ بنُ عبد الله. وابنُ عدي في «الكامل» (١٦١٤٢)، وأبو الحسن علي بن عمر بن محمد بن الحسن بن شاذان في «جزئه» (رقم ١٦ منسوختي)، عن يحيى بن معين. والطبراني في «الأوسط» قال: حدثنا عمرو بن أبي الطاهر[1].

قالوا: حدثنا سعيد بن أبي مريم بهذا الإسناد.

قال الطبرانيُ: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ إِلَّا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، تَفَرَّدَ بِهِ: سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّدْ به سعيدُ بنُ أبي مريمَ، فتابعهُ يحيي بنُ بكيرٍ فرواهُ عن المغيرةِ بنِ عبدِ الرحمنِ بسندهِ سواء.

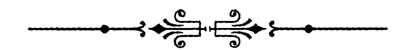
---

(١) سقطت ورقة من «المعجم الأوسط» ذهبت ببضعة أحاديث من أحاديث عمرو بن أبي الطاهر، كان من جملتها هذا الحديث، واستدركته من كلام الحافظ بن حجر في «النكت الظراف» في جملة كلامه على «أطراف المزي» لما تعقب الطبراني برواية يحيى بن بكير، إذ جزم بتفرد سعيد.

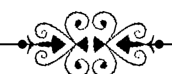
أخرجه البخاريُّ (٤٧٢٩) قال: حدثنا محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ ـ هو الذهليُّ نسبهُ البخاريُّ إلى جدهِ ـ. ومسلمٌ (١٨/٢٧٨٥) قال: حدَّثنا أبو بكرِ بنِ إسحاقَ قالا: ثنا يحيي بنُ عبدِ الله بنِ بُكيرٍ، عن المغيرةِ بهذا.

• **تَنْبِيْهٌ:**

جزمَ المزيُّ أن روايةَ يحيي بنُ بكيرٍ وقعت في «صحيحِ البخاريِّ» معلقةً، وكذلكَ جزمَ ابنُ كثيرٍ في «تفسيرهِ» (٧٦٩/٤)، وفي «الفتنِ والملاحم» (٢٨/٢)، بينما الجِيَّانِيُّ في «تقييد المهمل» (١٠٥٠/٣): «إنما يرويه البخاريُّ عن الذهليِّ عنه وكذا ذكر أبو مسعودٍ الدمشقيُّ فقال: رواه محمَّدٌ ـ يعني: البخاريَّ ـ عن محمَّدِ بنِ عبدِ اللهِ، عن سعيدِ بنِ أبي مريمَ ويحيي بنِ بكيرٍ».



١٩ (٢٠٣) حدَّثَنا أحمد بنُ مُحمَّد بن رِشْدين، قال: نا إبراهيم بنُ حمَّاد بن أبي حازمٍ، قال: نا عِمران بنُ مُحمَّد بن سعيد بنِ المُسيَّب، عن أبيه، عن جَدِّه، عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ، أنَّ رسُولَ الله ﷺ قال: «إِنَّ للهِ تَعَالى حُرُمَاتٍ ثَلَاثَةٍ، مَن حَفِظَهُنَّ حِفظَ اللهُ لَهُ أَمرَ دِينِهِ ودُنيَاهُ، وَمَن ضَيَّعَهُنَّ لَم يَحفَظِ اللهُ لَهُ شَيئًا»، قيل: «وما هُنَّ يا رسُولَ الله؟»، قال: «حُرمَةُ الإِسلَامِ، وحُرمَتِي، وَحُرمَةُ رَحِمِي».



قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن عِمران بنِ مُحمَّد بن سعيد بن المُسيَّب، غيرُ إبراهيمَ بنِ حمَّادٍ. ولا نعلم لعِمران بنِ مُحمَّد بن سعيد بنِ المُسيَّب حديثًا مُسنَدًا غير هذا».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

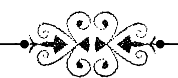
فقد رَوى عِمران بن مُحمَّدٍ حديثًا آخر.

أخرَجتَهُ أنتَ في «الكبير» (ج٦/ رقم ٥٩٤٥)، وفي «الأوسط» (٢٣٨٤)، قلتَ: حدَّثَنا أبو مُسلمٍ الكَشِّيُّ، قال: نا عُبيدُ الله بن مُحمَّد بن عائشةَ، قال: نا عِمران بن مُحمَّدٍ، عن أبي حازمٍ، عن سهل بنِ سعدٍ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ «الدَّالُّ عَلَى الخَيرِ كَفَاعِلِهِ».

ثمَّ بَوَّبتَ في «الكبير» بقولِك: «عِمران بنُ مُحمَّد بن سعيد بنِ المُسيَّب ـ أظنُّهُ بصريًّا ـ، عن أبي حازمٍ».

وأخرَجَه ابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (١٧٤٤/٥)، وأبو الشَّيخ في «الأمثال» (١٧٦)، قالا: ثنا مُحمَّد بنُ يَحيى بن الحُسين البَصْريُّ ـ زاد ابنُ عَدِيٍّ: ومُحمَّد بنُ عُثمان بن أبي سُوَيدٍ، قالا: ـ ثنا عُبيد الله بنُ عائشة العَيْشيُّ، قال: ثنا عِمران بنُ زيدٍ أبو مُحمَّد، عن أبي حازمٍ، عن سهل بن سعدٍ مرفوعًا.

ورواهُ مُحمَّد بنُ عليٍّ بن داوُد، قال: حدَّثَنا العَائِشيُّ، قال: حدَّثَنا عِمران بن يزيدَ القُرَشيُّ، عن أبي حازمٍ، عن سهل بن سعدٍ مرفوعًا.

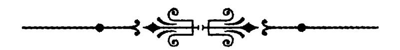


أخرَجَه الطَّحَاوِيُّ في «المُشكِل» (١٥٤٨).

• **قُلْتُ**: والصَّوابُ في ذلك أنَّه عِمران بنُ زيدٍ أبو مُحمَّدٍ. وما وقع في كتاب الطَّحَاوِيِّ فهو خطأٌ. وكذلك قــولُ الطَّبَرانِيِّ أنَّه عِمران بنُ مُحمَّد بن سعيدٍ.

وعِمران بــنُ زيدٍ ضعَّفَــهُ ابنُ مَعِيــنٍ في روايةٍ. وقــال مرَّةً: «لا بأس به». وقال أبُو حاتمٍ: «شيخٌ يُكتَبُ حديثُهُ. ليس بالقويِّ». وذكَرَهُ ابنُ حِبَّان في «الثِّقــات» (٧/٢٤٤). وقال ابنُ عَدِيٍّ: «قليلُ الحديثِ». فهو إلى الضَّعفِ أقرَبُ، وقد تفرَّد بهذا الحديثِ، كما قال ابنُ عَدِيٍّ.

ومع هذا التَّحقيقِ، فإنَّ تَعقُّبي على الطَّبَرانِيِّ لا زال قائمًا بسبب قولِــهِ في «المُعجَــم الكبير»: «إنَّــه عِمران بن مُحمَّد بن ســعيد بن المُسيَّب». واللهُ أعلمُ.



٢٠ (٢٠٥) حدَّثَنا أحمد بنُ رِشْدين، قال: نا عبدُ المُنعِم بن بَشِــيرٍ، قال: حدَّثَني ابنُ أبي ذئبٍ، عن صالحٍ مولى التَّوأَمة، عن أبي هُرَيرة مرفوعًا: «البَرْبَرِيُّ لَا يُجَاوِزُ إِيمَانُهُ تَرَاقِيَهُ».

قــال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَــرو هذا الحديــثَ عن ابــن أبي ذئبٍ إلَّا عبدُ المُنعِم». اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به عبدُ المُنعِم.

بل تابعه عبدُ الله بنُ نافعٍ، قال: حدَّثني ابنُ أبي ذئبٍ، عن صالحٍ مولى التَّوْأَمة، عن أبي هُرَيرة، قال: جلس إلى النَّبيِّ ﷺ رجلٌ، فقال له رسُولُ الله ﷺ: «مِن أَينَ أَنتَ؟»، قال: «بربريٌّ!»، فقال له رسُولُ الله ﷺ: «قُم عنِّي!» قال بمرفقه هكذا، فلمَّا قام عنه، أَقبَلَ علينا رسُولُ الله ﷺ قال: «إِنَّ الإِيمَانَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُم».

أخرَجه أحمدُ (٨٨٠٤) قال: حدَّثَنا سُرَيج، قال: حدَّثَنا عبدُ الله بن نافعٍ.

وهو حديثٌ مُنكَرٌ جدًّا.

وله طريقٌ آخرُ عن أبي هُرَيرَة.

أخرَجه ابنُ المُقرئ في «الثَّالث عشر من الفوائد» (٢٢)، قال: حدَّثَنا أبو عبد الله الحُسينُ بنُ عليٍّ بن الحُسين بن عليٍّ بن مُحمَّد بن عليٍّ بن الحُسين بن عليٍّ بن ابي طالبٍ بمصر، ثنا الحُسين بنُ الحَكم الحِبَريُّ، ثنا إسماعيل - يعني ابنَ صبيحٍ -، عن خالدٍ، عن إياس بنِ مُعاوية بنِ قُرَّة، قال: قال أبُو هُريرَةَ: قال رسُولُ الله ﷺ.. فذكره.

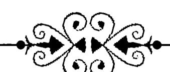
وإسنادُهُ مُنكَرٌ. وشيخُ ابن المُقرئ لم أعرفه، وهل هو الحُسين بن عليٍّ الفرَّاء؟ فإنَّ الحافظ في «اللِّسان» (١٩٤/٣) ذكر أنَّ ابن المُقرئ حدَّث عنه في «المُعجَم».

والحُسين بن الحَكم الحِبَريُّ ذكره السَّمعانيُّ في «الأنساب» (٤٤/٤)، وقال: الحُسين بن الحَكم بن مُسلمٍ الحِبَريُّ الكُوفيُّ. يروي عن إسماعيل بن أبانَ، وأبي حَفصٍ الأعشى، وحَسن بن حُسينٍ العُرَنيِّ، وغيرهم. روى عنه أحمدُ بنُ إسحاق بن بُهلول القاضي، وعليُّ بنُ عبد الله بن مُبشِّرٍ الواسطيُّ. اهـ. ولم يزد. وذكر ابنُ ناصر الدِّين في «توضيح المشتبه» (٤٨٨/٢) أنَّه يروي عن عفَّان بن مُسلِمٍ. فهُو مجهولٌ.

وإياسُ بنُ مُعاوية لم يُدرِكْ أبا هُريرَةَ. والله أعلمُ.

٢١ (٢١٣ الصغير) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سُوَيْدٍ الشِّبَامِيُّ، بِمَدِينَةِ شِبَامَ بِالْيَمَنِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَمِئَتَيْنِ. أَنْبَأَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الأَغَرِّ أَبِي مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﵄، قَالا: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يُقَالُ لأَهْلِ الْجَنَّةِ: إِنَّ لَكُمْ أَنْ تَصِحُّوا، فَلا تَسْقَمُوا أَبَدًا، وَإِنَّ لَكُمْ أَنْ تَعِيشُوا، فَلا تَمُوتُوا أَبَدًا، وَإِنَّ لَكُمْ أَنْ تَنْعَمُوا فَلا تَبْأَسُوا أَبَدًا، وَإِنَّ لَكُمْ أَنْ تَشِبُّوا فَلا تَهْرَمُوا أَبَدًا».

وأَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ (٢٢/٢٨٣٧)، والتِّرمِذِيُّ (٣٢٤٦)، وأَحمَدُ (٩٦/٣)، وعَبدُ بنُ حُمَيدٍ في «المُنتَخَب» (٩٤٢)، وأبو نُعَيمٍ في «صِفَةِ الجَنَّة» (٢٩٠)، والبَيهَقيُّ في «البَعثِ والنُّشُورِ» (١٠٢١)، وابنُ عَساكِرٍ (١٠٩/٥٣) كُلُّهُم، عن عبدِ الرَّزَّاقِ، وهوَ في «تفسيرِهِ» (١٧٦/٢ ـ ١٧٧) قَالَ: ثَنَا الثَّوريُّ بِهذَا.



قَالَ الطَّبَرَانِـيُّ: «لَمْ يَرْوِهِ عَنِ الثَّـوْرِيِّ، إِلَّا عَبْدُ الـرَّزَّاقِ، وَوَهِمَ أَبُو إِسْـحَاقَ السَّـبِيعِيُّ، فِي كُنْيَةِ الأَغَرِّ، فَقَالَ: أَبُو مُسْلِمٍ، وَالصَّوَابُ مَا رَوَى أَهْلُ الْمَدِينَةِ: الزُّهْرِيُّ، وَصَفْوَانُ بْنُ سُلَيْمٍ، وَغَيْرُهُمَا، فَقَالُوا: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُسْلِمٍ الأَغَرِّ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فَلَم يَتَفَرَّد بِـهِ عبدُ الرَّزَّاقِ، فَتَابَعَهُ أبو سُـفيَانَ المَعمَرِيُّ، قَالَ: ثَنَا سُفيَانُ الثَّوريُّ، عن أبي إسحَاقَ، قَال: حدَّثَني الأَغَرُّ، عن أبي هُرَيرَةَ وأبي سَعيدٍ مَرفُوعَاً، فَذَكَرَ نَحوَهُ.

أخرَجَهُ أبو نُعَيمٍ في «صِفَةِ الجنَّةِ» (٢٩٠) قَـالَ: حدَّثَنَا مُحمَّدُ بنُ المُظَفَّرِ، ثَنَا عَليُّ بنُ المُبَارَكِ، ثَنا الفَضلُ بنُ الصَّبَّاحِ، ثَنا أبُو سُـفيَانَ المَعمَريُّ بِهَذَا.

قُلتُ: هَكذَا رَوَاهُ عبدُ الرَّزَّاقِ، وأبو سُفيَانَ المَعمَريُّ، عن الثَّوريِّ مَرفُوعَاً، وَخَالَفَهُمَا آخَرُونَ، فَرَوَوهُ عن الثَّوريِّ مَوقُوفَاً.

أخرَجَهُ ابنُ المُبَارَكِ في «الزُّهدِ» (٤٢ ٨ ـ رِوَايَةُ نُعَيمٍ)، ومن طَرِيقِهِ البَغَويُّ في «شرحِ السُّنَّةِ» (٤٣٨٣)..

وهَنَّادُ بنُ السَّـريِّ في «الزُّهدِ» (١٧٥)، وابنُ جَريرٍ في «تفسِـيرِهِ» (١٤٦٦٩/٤٤٣/١٢)، عن قَبيصَةَ بنِ عُقبَةَ..

وأبو نُعَيمٍ فـي «صِفَـةِ الجَنَّـةِ» (٢٩٠)، عن مُحمَّدِ بنِ يُوسُـفَ الفِريَابيِّ، ثَلاثَتُهُم، عن الثَّوريِّ بِهَذَا الإسنَادِ موقوفاً.

وَهُوَ في رِوَايَةِ قَبِيصَةَ، عن أَبي سَعيدٍ وَحدَهُ.

وَخَالَفَ الجَميعَ، سَعيدُ بنُ بُكَيرٍ، عن الثَّوريِّ، عن أبي إسحَاقَ، عن الأَغرِّ مِن قَولِهِ.

أَخرَجَهُ ابنُ جَريرٍ (١٤٦٦٨) قَالَ: حدَّثَنا ابنُ وَكيعٌ، ثَنَا أبو دَاودَ الحفريُّ عُمَرُ بنُ سَعدٍ، عَن سَعيدِ بنِ بُكَيرٍ بِهَذَا.

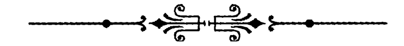
وَتُوبع سُفيَانُ على هذَا الوَجهِ مَوقُوفَاً.

أَخرَجَهُ ابنُ أبي الدُّنيَا في «صِفَةِ الجَنَّةِ» (٨) قَالَ: حدَّثَنَا أبو بَكرِ بنِ أَسلَمَ، ثَنَا النَّضرُ بنُ شُمَيل، ثنا شُعيبٌ، عن أبي إسحَاقَ قَالَ سَمِعتُ الأَغرَّ، قَالَ سَمِعتُ أَبَا هُرَيرة فَذَكَرَهُ موقُوفاً.

وشُعَيبٌ: إمَّا أن يَكونَ ابنَ خَالِدٍ، أو ابنَ صَفوَانَ، فَكِلاهُمَا يَروي، عن أبي إسحاقَ.

والحَديثُ المَرفُوعُ أقوَى، ورَجَّحَهُ الدَّارَقُطنيُّ في «العِلَلِ» (٢٢٦١)، لاسِيَّمَا، وقَد رَواهُ حَمزَةُ بنُ حَبيبٍ الزَّيَّاتُ، عن أبي إسحَاقَ عنِ الأَغرِّ، عن أبي هُرَيرَةَ، وأبي سَعيدٍ مَرفُوعَاً نَحوَهُ.

أخرَجَهُ النَّسَائيُّ في «الكُبرى» (١١١٨٤)، والدَّارِميُّ (٢/٢٤٠/٢٨٢٧)، وأَحمَدُ (٢/٣٢٠)، وابنُ أبي حَاتِمٍ في «التَّفسيرِ» (٨٤٧٧)، وابنُ الأعرَابيِّ في «المُعجَمِ» (٢٣٩٣)، وأبو نُعيمٍ في «صِفَةِ الجَنَّةِ» (٢٩٠)، وفي «جُزءِ مُحمَّدِ بنِ عَاصِمٍ» (٣٢).



٢٢ (٢١٩) حدَّثَنا أحمد بنُ رِشْدين، قال: نا عبدُ الغفَّار بنُ داوُد أبو صالحٍ الحَرَّانيُّ، قال: نا حَيَّان بن عُبيـد الله، قال: نا أبو مِجْلزٍ لاحقُ بن حُميدٍ، عـن ابن عبَّاسٍ، قال: كانت رايةُ رسُـولِ الله ﷺ سوداءَ، ولِواؤُه أبيضَ، مكتُوبٌ عليه: لا إله إلَّا اللهُ مُحمَّدٌ رسُول الله.

وأخرَجَه أبو يَعلى في «المُسـنَد» ـ وعنه ابنُ عَديٍّ في «الكامل» (٨٣١/٢)، وأبو الشَّيخ في «الأخلاق» (ص١٥١)، والبغويُّ في «شرح السنة» (٤٠٣/١٠ ـ ٤٠٤) ـ، والطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (ج١٢/ رقم ١٢٩٠٩)، من طريق إبراهيمَ بنِ الحجَّاج، نا حَيَّان بنُ عُبيد الله بسنده سواء.

قـال الطَّبَرانِيُّ: لا يُروى هـذا الحديثُ عن ابن عبَّـاسٍ إلَّا بهذا الإسناد. تفرَّد به حَيَّان بنُ عُبيد الله. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به حَيَّان بنُ عُبيد الله.

فتابعه يزيدُ بنُ حَيَّان، قال: سـمعتُ أبا مِجْلـزٍ لاحقَ بنَ حُميدٍ يُحَدِّثُ، عن ابن عبَّاسٍ فذكر مثلَهُ، دون قوله: مكتوبٌ عليه.. إلخ.

أخرَجَه التِّرمِذيُّ (١٦٨١)، وابن ماجَهْ (٢٨١٨)، والحاكمُ (١٠٥/٢)، والبيهقيُّ (٣٦٢/٦ ـ ٣٦٣)، من طُرُقٍ عن يَحيى بنِ إسحاق السَّيْلَحِينيِّ، ثنا يزيدُ بنُ حيَّان، به.

قال التِّرمِذيُّ: «هذا حديثٌ حَسَنٌ غريبٌ».

٢٣ (٢٢٠) حدَّثَنا أحمد بنُ رِشْــدين، قال: نا عبدُ الغَفَّار بن داوُد أبُو صالــحٍ الحرَّانــيُّ، قال: نا ابــنُ لَهِيعة، عــن يزيد بنِ أبي حبيبٍ، عن أَبي الخَيْر، عن عُقبة بــن عامرٍ مرفُوعًا: «إِذَا بَاعَ أَحَدُكُم سِلعَةً فَلَا يَكتُم عَيبًا إِن كَانَ بِهَا».

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديــثَ عن يزيدَ بنِ أبي حبيبٍ إلَّا ابنُ لَهِيعة، ولا يُروى عن عُقبة إلَّا بهذا الإسناد». اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فقد رواه عبدُ الرَّحمن بن شَمَاســة المَهريُّ، عــن عُقبة بن عامرٍ مرفُوعًا: «**المُسلِمُ أَخُو المُسلِمِ. وَلَا يَحِلُّ لِمُسلِمٍ بَاعَ مِن أَخِيهِ بَيعًا فِيهِ عَيبٌ إِلَّا بَيَّنَهُ لَهُ**».

أخرَجَه ابنُ ماجَهْ (٢٢٤٦) قال: حدَّثَنا مُحمَّد بن بشَّارٍ.

والحاكمُ (٨/٢) ـ وعنه البيهقيُّ (٣٢٠/٥) ـ، من طريق مُحمَّد بن سِنَان القَزَّاز.

قالا: ثنا وهب بنُ جَريرٍ، ثنا أبي، سمعتُ يَحيى بن أَيُّوبَ يحدِّثُ، عن يزيد بنِ أبي حبيبٍ، عن عبد الرَّحمن بن شَمَاسة المَهريِّ فذكره.

قال الحاكمُ: «صحيحٌ على شرط الشَّيخَين»، ووافقه الذَّهَبيُّ.

كذا قالا! وعبدُ الرَّحمن بنُ شَمَاسة ليس من رجال البُخارِيِّ.

وقد رواه ابنُ لَهِيعة، عن يزيدَ بنِ أبي حبيبٍ، عن عبد الرَّحمن بنِ شَمَاسة، عن عُقبة بنِ عامرٍ مرفُوعًا مثلَهُ.

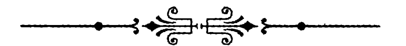
أخرَجَه أحمدُ (١٥٨/٤) قال: حدَّثَنا يَحيى بنُ إسحاق السَّيلَحِينيُّ، ثنا ابنُ لَهِيعة.

وهذا الوجهُ في حديث ابن لَهِيعة أَوْلى. ويَحيى بنُ إســحاقَ من قُدَماء أصحاب ابنِ لَهِيعة. وهذا يدُلُّ على وُقُوع الاضطرابِ في رواية ابن لَهِيعة. ورواية الطَّبَرانِي أحدُ وُجُوه الاضطرابِ.

وروايةُ ابنِ شَماســة، عن عُقبة، هــي المحفوظــةُ، وأَصلُها في «صحيح مُسلِمٍ» (١٤١٤/٥٦)، فرواه من طريق ابن وهبٍ، عن اللَّيث بنِ سعدٍ، وغيره، عن يزيد بنِ أبي حبيبٍ، عن عبد الرَّحمن بن شَمَاسة، أنَّهُ ســمع عُقبة بن عامرٍ علــى المِنبَر يقولُ: إنَّ رسُــولَ الله ﷺ قال: «المُؤمِنُ أَخُو المُؤمِــنِ، فَلَا يَحِلُّ لِلمُؤمِنِ أَن يَبتَــاعَ عَلَى بَيعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخطِبُ عَلَى خِطبَةِ أَخِيهِ، حَتَّى يَذَرَ».

وقولهُ في الإسناد: «وغيره» هو ابنُ لَهِيعة.

فقد أخرَجَه البيهقــيُّ (٣٤٦/٥) من طريــق مُحمَّد بن عبدِ الله بن عبد الحَكَم، أنا ابنُ وهب، أخبَرَني ابنُ لَهِيعة، واللَّيثُ بنُ سعدٍ، عن يزيد بن أبي حبيبٍ بهذا الإسناد.



٢٤ (٢٢٥) حدَّثَنا أحمد بنُ رِشْدين، قال: نا يَحيى بنُ بُكَيرٍ، قال: نا عَطَّافُ بــنُ خالــدٍ المَخزُوميُّ، قــال: حدَّثَنــي أُميَّةُ بن مُحمَّد بــنِ عبد الله بــن مُطِيــع، عن ابــنِ عُمر، قال: ســمعتُ رسُولَ الله ﷺ يقول: «مَن مَاتَ وَلَا بَيعَةَ عَلَيهِ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً».



قال الطَّبَرانيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن أُميَّة بن مُحمَّدٍ إلَّا عطَّافُ بنُ خالدٍ. تفرَّد به يَحيى بنُ بُكيرٍ».

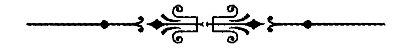
• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به يَحيى بنُ بُكيرٍ.

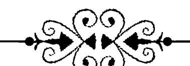
فتابعه عبدُ الله بنُ نافع بن ثابت بنِ عبد الله بنِ الزُّبَير، قال: حدَّثَني العَطَّاف بنُ خالدٍ، عن أُميَّة بن مُحمَّد بن عبد الله بن مُطِيعٍ، أنَّ عبد الله بن مُطيعٍ أراد أن يَفِرَّ من المدينةِ لياليَ فتنة يزيدَ بنِ معاوية، فسمع بذلك عبدُ الله بنُ عُمر، فخرج إليه حتى جاءَهُ، قال: أين تريدُ يا ابنَ عمٍّ؟! فقال: لا أُعطِيهم طاعةً أبدًا! فقال: يا ابنَ عمٍّ! لا تفعل، فإنِّي أشهد أنِّي سمعتُ رسُولَ الله ﷺ يقول: «مَن مَاتَ وَلَا بَيعَةَ عَلَيهِ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً».

أخرَجه ابنُ سعدٍ في «الطَّبَقات» (١٤٤/٥) قال: أخبَرنا عبدُ الله بنُ نافعٍ.

وسندُهُ ضعيفٌ لجهالة أُميَّة بن مُحمَّدٍ، وإن وثَّقه ابنُ حِبَّان (٦٩/٦ _ ٧٠).



٢٥ (٢٢٦) حدَّثَنا أحمد بنُ رِشْدين، قال: نا مُحمَّد بنُ سُفيان الحَضْرَميُّ، قال: نا بكرُ بن مُضَر، عن حمزةَ النَّصِيبيِّ، عن عَمرو بنِ دينارٍ، عن طاوُس، عن أبي هُرَيرَةَ، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: «مَن قُتِلَ فِي عِمِّيَّةٍ رَميًا يَكُونُ بَينَهُم بِحَجَرٍ أَو عَصًا أَو سَوطٍ فَهُوَ



خَطَأٌ، عَقلُهُ عَقلُ خَطَـأٍ. وَمَن قُتِلَ عَمدًا فَهُوَ قَـوَدٌ، مَن حَالَ دُونَهُ فَعَلَيهِ لَعنَةُ اللهِ وَغَضَبُهُ، لَا يُقبَلُ مِنهُ صَرفٌ وَلَا عَدلٌ».

وأخرَجَه الدَّارَقُطنـيُّ (٩٣/٣) عن إدريس بنِ يَحيـى الخَوْلانيِّ، حدَّثَني بكر بنُ مُضَرَ، حدَّثني حمزةُ النَّصِيبيُّ بهذا.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَـرو هذا الحديثَ عن عَمرو بـنِ دينارٍ، عن طاوُس، عن أبي هُرَيرةَ؛ إلَّا حمزةُ النَّصِيبـيُّ. ورواهُ غيرُهُ عن عَمرٍو، عن طاوُس، عن ابن عبَّاسٍ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به حمزةُ النَّصِيبيُّ ـ وهو أحدُ الهَلْكى ـ.

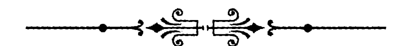
فتابعه بكرُ بن مُضَرٍ، فرواهُ عن عَمرو بنِ دينارٍ بهذا الإسناد سواءً.

أخرَجَه البزَّارُ (١٥٣٠ ـ كشف) قال: حدَّثَنا مُحمَّد بنُ مِسْكينٍ.

والدَّارَقُطنيُّ (٩٤/٣) عن مُحمَّد بن عبد المَلِك بن زنجُوْيَه.

قالا: ثنا عُثمان بنُ صالحٍ، حدَّثَني بكرُ بنُ مُضَر بهذا الإسناد.

وهذا الحديثُ عن أبي هُرَيرةَ مُنكَرٌ. والله أعلم.



٢٦ (٢٢٩) حدَّثَنا أحمدُ بنُ رِشْـدين، قال: نا زيد بنُ بِشْرٍ الحَضْرميُّ، قال: نا شَـبِيب بنُ سـعيدٍ، عن مُحمَّد بن عَمرو بن عَلْقَمة، عن أبي سَلَمة، عن أبي هُرَيرة، قال: مرَّ رسُولُ الله ﷺ على عبد الله بنِ أُبيٍّ بن سَلُول وهو في ظِلٍّ، فقال: «قد غَبَّر علينا ابنُ أبي كَبْشة!»، فقال ابنهُ عبدُ الله بنُ عبدِ الله: «والذي أَكرَمَك وأَنزَلَ عليك! لئن شئتَ لآتينَّك برأسِهِ!»، فقال رسُولُ الله ﷺ: «لَا! وَلَكِن بِرَّ أَبَاكَ وَأَحسِن صُحبَتَهُ».

قال الطَّبَرانِـيُّ: لم يَرو هـذا الحديثَ عن مُحمَّد بـن عَمرٍو إلَّا شَبيب بنُ سعيدٍ. تفرَّد به زيد بنُ بِشْرٍ. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

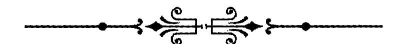
فلم يتفرَّد به شبيبُ بنُ سعيدٍ، ولا زيد بنُ بِشْرٍ.

أمَّا شبيب بنُ سعيدٍ فتابعه عَمرو بنُ خليفة، ثنا مُحمَّد بنُ عَمرٍو بسنده سواء.

أخرَجَه البزَّارُ (٢٧٠٨)، والدَّارَقُطنيُّ في «المُؤتلِف» (ص١٩٧٠، ٢٩٩٢).

وأمَّا زيدُ بنُ بِشْرٍ فتابعه ابنُ وهبٍ، قال: أخبَرَني شبيبٌ مثلَهُ.

أخرَجَه ابنُ حِبَّـان (ج٢/ رقم ٤٢٨) قال: أخبَرَنـا عُمر بن مُحمَّدٍ الهَمْدانيُّ، قال: حدَّثَنا أحمد بنُ سعيدٍ الهَمْدانيُّ، قال: حدَّثَنا ابنُ وهبٍ ـ وهذا في «جامعه» (١١٤) ـ، قال: أخبَرَني شبيبٌ بهذا.



٢٧ (٢٣١) **حدَّثَنا أحمد بنُ رِشْدين، قال: نا رَوح بن صَلاحٍ، قال: نا مُوسى بن عُليٍّ، عن أبيه، عن عبد الله بن عَمرٍو مرفوعًا: «إِنَّمَا الحَسَدُ فِي اثنَتَينِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ القُرآنَ، فَقَامَ بِهِ فَأَحَلَّ حَلَالَهُ وَحَرَّمَ حَرَامَهُ. وَرَجُلٌ آتَاهُ اللهُ مَالًا، فَوَصَلَ مِنهُ أَقَارِبَهُ وَرَحِمَهُ وَعَمِلَ بِطَاعَةِ اللهِ فِيهِ».**

وأخرَجَه الطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (٢٨ ـ الجزء المفقود) من هذا الوجه.

وأخرَجَه ابنُ نُجَيدٍ في «أحاديثه» (ق ٢/٤ ـ ١/٥)، وابنُ عساكر (١/١٤٩/١٧)، وابنُ السُّبكِيِّ في «طَبَقات الشَّافعيَّة» (١٩٢/٢ ـ ١٩٣)، من طريق مُحمَّد بن إبراهيم البُوْشَنْجيِّ، قال: حدَّثَنا رَوح بنُ صَلَاحٍ بسنده سواء.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن مُوسى بن عُليٍّ إلَّا روحُ بنُ صلاحٍ». اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به رَوحُ بنُ صَلاحٍ.

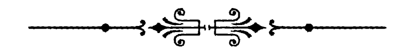
فتابعه اللَّيث بنُ سعدٍ ـ وسِيَاقُ حديثِهِ أَشبعُ ـ، فرواه عن مُوسى بن عُلَيٍّ بسنده سواء، بلفظ: «**إِنَّمَا الحَسَدُ فِي اثنَتَينِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللهُ القُرآنَ جُملَةً، فَأَخَذَهُ بِحَقِّهِ، قَامَ بِهِ آنَاءَ اللَّيلِ وآنَاءَ النَّهَارِ، فَيَقُولُ رَجُلٌ: وَدِدتُّ لَو أَنَّ اللهَ آتَانِي مِثلَ مَا آتَى فُلَانًا. ورَجُلٌ آتَاهُ اللهُ مَالًا فَأَخَذَهُ بِحَقِّهِ، فَيَقُولُ رَجُلٌ: وَدِدتُّ لَو أَنَّ اللهَ آتَانِي مِثلَ مَا آتَى فُلَانًا. وَأَربَعٌ إِذَا جُمِعَ لَكَ لَم يَضُرَّكَ مَا عُزِلَ عَنكَ مِنَ الدُّنيا: حُسنُ خَلِيقَةٍ، وَعَفَافُ طُعمَةٍ، وَصِدقُ حَدِيثٍ، وَحِفظُ أَمَانَةٍ**».



أخرَجَه ابنُ أبي حاتمٍ في «العلل» (١٧٠٨) قال: سمعتُ أبي، وحدَّثَنا عن يزيدَ بنِ سعيدٍ الإسكَندَرانيِّ، عن مُحمَّد بن عِيَاضٍ، عن اللَّيث بن سعدٍ.

قال أبو حاتمٍ: «موقُوفٌ أشبَهُ». اهـ.

وانظر «تسلية الكظيم» (٨٨).



٢٨ (٢٣٢) حدَّثَنا أحمد بنُ رِشْدين، قال: نا رَوحُ بنُ صلاحٍ، قال: نا مُوسى بنُ عُليٍّ، عن أبيه، عن عبد الله بن عَمرٍو، قال: قال رسُولُ الله ﷺ «أَتَدرُونَ مَنِ المُسلِمُ؟»، قالوا: «الله ورسُوله أعلم!»، قال: «مَن سَلِمَ المُسلِمُونَ مِن لِسَانِهِ وَيَدِهِ»، قالوا: «فمن المؤمنُ؟»، قال: «مَن أَمِنَهُ النَّاسُ عَلَى أَنفُسِهِم وَأَموَالِهِم»، قالوا: «فمن المُهاجِرُ؟»، قال: «مَن هَجَرَ السُّوءَ، فَاجْتَنَبَهُ».

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن مُوسى بن عُليٍّ إلَّا رَوح ابن صَلاحٍ». اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به رَوح بنُ صلاحٍ.

فتابعه عبدُ الله بنُ صالحٍ، قال: نا مُوسى بنُ عُليٍّ بن رَبَاحٍ اللَّخْميُّ بهذا الإسناد سواء.

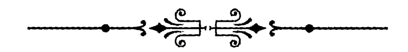
أخرَجتَهُ أنتَ في «الأوسط» (٣١٨٨) قلتَ: حدَّثَنا بكر بنُ سهلٍ.

والخَرَائطيُّ في «مَكَارم الأخلاق» (٤١١) قال: حدَّثَنا إبراهيمُ بنُ الهَيثَم البَلَديُّ.

قالا: نا عبدُ الله بنُ صالحٍ بسنده سواء.

وتابعه أيضًا زيد بنُ الحُبَاب، قال: أخبَرَني مُوسى بنُ عُليٍّ، قال: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ عبدَ الله بن عَمرٍو فذكره.

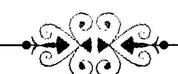
أخرَجه أحمدُ (٢/٢٠٦، ٢١٥).



٢٩ (٢٣٥) حدَّثَنا أحمد بنُ رِشْدين، قال: نا هانئ بنُ المُتَوكِّل، قال: نا معاوية بن صالحٍ، عن جعفر بن مُحمَّدٍ، عن عِكرِمة، عن ابن عبَّاسٍ مرفوعًا: «مَن قَالَ: جَزَى اللهُ عَنَّا مُحَمَّدًا بِمَا هُوَ أَهلُهُ؛ أَتْعَبَ سَبعِينَ كَاتِبًا أَلفَ صَبَاحٍ».

وأخرَجه الطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (ج١١/ رقم ١١٥٠٩)، وابنُ شاهين في «التَّرغيب» (١٥)، وأبو نُعيمٍ في «الحِلية» (٣/٢٠٦)، وفي «أخبار أَصْبَهان» (٢/٢٣٠)، والخطيبُ في «تاريخه» (٨/٣٣٨ ـ ٣٣٩)، من طريق هانئ بنِ المُتوكِّل.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن عكرمة إلَّا جعفر بن مُحمَّدٍ، ولا عن جعفرٍ إلَّا مُعاوية بنُ صالحٍ. تفرَّد به هانئ بن المُتوكِّل». اهـ.



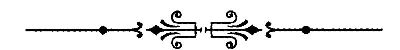
وقال أبو نُعيمٍ: هذا حديثٌ غريبٌ من حديث عِكرِمة، وجعفرٍ، ومُعاوية. تفرَّد به هانئ بنُ المُتوكِّل الإسكندرانيُّ. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَا! وَلَيْسَ كَمَا قَالَا.**

فلم يتفرَّد به هانئ بنُ المُتوكِّل.

فتابعه رِشْدين بنُ سعدٍ، ثنا مُعاوِية بنُ صالحٍ مثلَهُ.

أخرَجَه الأصبهانيُّ في «التَّرغيب» (١٦٧٣).



٣٠ (٢٥٠) حدَّثَنا أحمد بنُ رِشْدين، قال: نا زيدُ بنُ بِشْرٍ الحَضْرَميُّ، قال: نا رِشدينُ بنُ سعدٍ، عن يزيدَ بنِ عبد الله بن الهادِ، عن عَمرٍو مولى المُطَّلِب، عن أنس بنِ مالكٍ، عن رسُولِ الله ﷺ، قال: «يَقُولُ اللهُ تَعَالى: إِذَا ابتَلَيتُ عَبدِي بِحَبِيبَتَيهِ، ثُمَّ صَبَرَ، عَوَّضتُهُ بِهِمَا الجَنَّةَ».

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن مولى المُطَّلِب إلَّا ابنُ الهادِ. تفرَّد به رِشْدينُ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به رِشدين بنُ سعدٍ ـ وهو ضعيفٌ. قدَّم أحمدُ وأبو حاتمٍ ابنَ لَهِيعة عليه ـ.

فتابعه اللَّيث بنُ سعدٍ، فرواه عن ابن الهادِ بهذا الإسناد سواءً.

أخرَجَه البُخَاريُّ في «كتاب المَرْضى» (١١٦/١٠ ـ صحيحه)، وفي «الأَدَب المُفـرَد» (٥٣٤)، وأحمـدُ (١٤٤/٣)، وأبو يَعلَـى (٣٧١١)، والبَيهَقِيُّ في «سُنَنه الكبير» (٣٧٥/٣)، وفي «الشُّعَب» (٩٩٥٨)، وفي «الآداب» (٩١٣)، من طُرُقٍ عن اللَّيث بنِ سعدٍ بهذا.

وقد رواه عن اللَّيـثِ: عبدُ الله بنُ يُوسُـف، ويُونُس بن مُحمَّدٍ، وعبدُ الله بن عبد الحَكَم، وشُعَيب بنُ اللَّيث، وعبدُ الله بن صالحٍ.

---

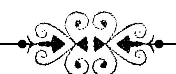
٣١ (٢٥٢ الصغير) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَاسِطِيُّ الْمُسْتَمْلِي بِبَغْدَادَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَـعِيدٍ الْجَمَّالُ، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْم، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، حَدَّثَنَا عَوْفٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «ابْنُ السَّبِيلِ أَوَّلُ شَارِبٍ يَعْنِي مِنْ زَمْزَمَ».

وأَخرَجَهُ الخَطيبُ (٥٠/٧ ـ ٥١)، عن الطَّبَرَانيِّ بِهَذَا الإسنَادِ.

قَالَ الطَّبَرَانِيُّ: «لَمْ يَرْوِهِ عَنْ عَوْفٍ، إِلَّا هُشَيْمٌ، وَلَا عَنْ هُشَيْمٍ، إِلَّا أَبُو نُعَيْمٍ، تَفَرَّدَ بِهِ أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَمَّالُ الْبَغْدَادِيُّ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فَلَم يَتفَرَّد بِهِ أَبُو نُعَيمٍ الفَضلُ بنُ دُكَينٍ، فَتَابَعَهُ مُسَدَّدُ بنُ مُسَرْهَدٍ، فَرَواهُ عن هُشَـيمٍ، أخبَرَنا عَـوْفٌ، حَدَّثَنَـا مُحَمَّدُ بنُ سِـيرينَ، عن



أبي هُرَيرَةَ مَرفُوعاً: «**حَرِيمُ البِئْرِ أَربَعُونَ ذِرَاعاً، مِنْ جَوانِبِهَا كُلِّهَا، لِأَعْطَانِ الإبِلِ والغَنَمِ، وابنُ السَّبيلِ أَوَّلُ شَارِبٍ، ولا يُمنعُ فَضلُ مَاءٍ، لِيُمنَعُ بِهِ الكَلأُ**».

أخرَجَهُ البيهَقيُّ (١٥٥/٦) من طَرِيقِ يُوسُفَ بنِ يَعقُوبَ، ثنَا مُسَدَّدٌ بِهَذَا.

كَذَا رَوَاهُ مُسَدَّدٌ، وخَالَفَهُ غيرُهُ، فَرَوَاهُ عن هُشَيمٍ، ثَنَا عَوفٌ، عن رَجُلٍ حَدَّثَهُ، عن أبي هُريرَةَ مَرفُوعاً مِثلَهُ.

أخرَجَهُ أحمَدُ (٤٥/٢)..

وَيَحيىَ بنُ آدَمَ في «الخَراجِ»، ومِن طَريقِهِ البَيهَقيُّ (١٥٥/٦)..

وابنُ زَنجُويَه في «الأَموَالِ» (١٠٧٥، ١١٠١) قَالَ: حَدَّثَنَا يَحيَى بنُ يَحيى، قَالوا: ثَنَا هُشَيمٌ بِهَذَا الإسنَادِ.

• **قُلتُ**: وَرَواهُ أبو عُبَيدٍ في «الأموَالِ» (٧٢٧) قَالَ: حدَّثَنَا هُشَيمٌ بِهَذَا الإسنَادِ مَوقُوفاً..

وَتُوبِعَ هُشَيمٌ على رِوَايَةِ الوقفِ، تَابَعَهُ عبدُ اللهِ بنِ المُبَارَكِ، فَرواهُ عن عَوفٍ قَال: بَلَغَني، عن أبي هُرَيرةَ، فَذَكَرَهُ من قَولِه.

أخرَجَهُ البَيهَقِيُّ (١٥٥/٦) مُعَلَّقَاً، وَوَصَلَهُ يَحيى بنُ آدَمَ في «الخَرَاجِ» (٣١٩).

وَهَذَا المُبهَمُ في «الإسنادِ» هُوَ: مُحمَّدُ بنُ سِيرِينَ، كَمَا جاءَ في رِوَايَةِ مُسَدَّدٍ. ولِفِقرَاتِ الحَديثِ شَواهِدُ.

فَشَـاهِدُ حَرِيمِ البِئرِ، أخرَجَهُ ابنُ مَاجَـه (٢٤٨٦)، عن مُحمَّدِ بنِ عبدِ الله بنِ المُثَنَّى، وعبدُ الوَهَّابِ بنِ عَطَاءٍ، قَالَا: ثَنَا إسمَاعيلُ المَكيُّ، عن الحسَنِ، عَن عبدِ اللهِ بنِ مُغفَّلٍ مرفُوعَاً: «**مَن حَفَرَ بِئرَاً، فَلَهُ أربَعونَ ذِرَاعَاً، عَطَنَاً لِمَاشِيَتِهِ**».

وأخرَجَـهُ الدَّارمـيُّ (٢٦٢٩/١٨٦/٢) مِن طَريقِ عَرعَرةَ بـنِ البِرِندِ الشَّاميِّ، ثنَا إسمَاعيلُ بنُ مُسلِمٍ المَكِيُّ بِهَذَا الإسنَادِ بِلَفظِ: «**من احتَفَرَ بِئرَاً، فَلَيسَ لأَحَدٍ أَنْ يَحفُرَ حَولَهُ أربَعينَ ذِرَاعَاً، عَطَنَاً لِمَاشِيَتِهِ**».

قَالَ الزَّيْلَعيُّ في «نَصبِ الرَّايَةِ» (٢٩١/٤): «وَذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ» بِالسَّنَدِ الْأَوَّلِ فَقَطْ، وَضَعَّفَهُ، فَقَالَ: وَعَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ قَالَ الرَّازِيُّ: كَانَ يَكْذِبُ، وَقَالَ الْعُقَيْلِيُّ، وَالنَّسَائِيُّ: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، انْتَهَى. قَالَ فِي التَّنْقِيحِ: وَهَذَا الَّذِي فَعَلَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ أَقْبَحِ الْأَشْيَاءِ، لِأَنَّ ابْنَ مَاجَـهْ أَخْرَجَهُ مِـنْ رِوَايَـةِ اثْنَيْنِ عَنْ إسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْـلِمٍ، فَذَكَرَهُ، هُوَ مِنْ رِوَايَةِ أَحَدِهِمَا، ثُمَّ إنَّهُ وَهَمَ فِيهِ، فَإِنَّ عَبْدَ الْوَهَّابِ هَـذَا هُوَ الْخَفَّافُ، وَهُوَ صَدُوقٌ مِنْ رِجَالِ مُسْـلِمٍ، وَالَّـذِي نَقَلَ فِيهِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ هُوَ ابْـنُ الضَّحَّاكِ، وَهُـوَ مُتَأَخِّرٌ عَنْ الْخَفَّافِ، مع أن الخفَّاف لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ عَنْ إسْـمَاعِيلَ، فَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهْ أَيْضًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ الْمُثَنَّى عَنْ إسْـمَاعِيلَ، وَلَكِنْ يَكْفِي فِي تَضْعِيفِ الْحَدِيثِ إسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيُّ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

قُلْت: صَرَّحَ بنسبة الخفاف إسْحَاقُ بْنُ رَاهْوَيْهِ فِي «مُسْنَدِهِ» فَقَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ الْخَفَّافُ عَنْ إسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ بِهِ، وَمِنْ



طَرِيقِ إِسْحَاقَ رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي «مُعْجَمِهِ»، وَأَمَّا تَضْعِيفُهُ بِإِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ. فَقَدْ تَابَعَهُ أَشْعَثُ.

كَمَا أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي «مُعْجَمِهِ» عَنْ أَشْعَثَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، نَحْوَهُ». اهـ

وأمَّا قَولُهُ: **«لَا يُمْنَعُ فَضْلُ المَاءِ، لِيُمنَعُ بِهِ الكَلأُ»**.

فَأخرَجَهُ البُخَارِيُّ (٢٣٥٣، ٦٩٦٢)، ومُسلِمٌ (١٥٦٦)، والنَّسَائِيُّ في «الكُبرى» (٤٠٧/٣)، وأبو عَوَانَةَ (٥٢٥٨)، وابنُ حبَّانَ (٤٩٥٤)، وأبو سَهل بن القَطَّان في «الأمَالي» (ج ٤/ ق ١/٣٩)، والبَيهَقيُّ (١٥١/٦)، والبَغَويُّ في «شرحِ السُّنَّة» (١٦٨/٦)، كُلُّهُم، عن مَالِكٍ، وهُوَ في «المُوَطَّأِ» (٢٩/٧٤٤/٢)..

وَمُسلِمٌ، وأبو عَوَانَةَ (٥٢٥٨)، والترمِذيُّ (١٢٧٢)، عن الليثِ ابن سَعدٍ..

وابنُ مَاجَه (٢٤٧٨)، وأحمَدُ (٤٦٣/٢، ٥٠٠)، وابنُ أبي شيبةَ (٣٠٣/٧ و٢٥٦/٦)، وعبدُ الرَّزَّاقِ (١٤٤٩٤)، وأبو يَعلى (٦٢٥٧)، عن سُفيَانَ بنِ سَعيدٍ الثَّوريِّ..

وأحمَدُ (٢٤٤/٢)، والحُمَيديُّ (١١٥٧)، وأبو عَوانَةَ (٥٢٥٨)، والبزَّارُ (٨٨٦٦)، وابنُ الجَارودِ (٥٩٦)، عن سُفيَانَ بنِ عُيَينَةَ..

وأبو عَوانَةَ (٥٢٥٨)، عن وَرقَاءَ بنِ عُمَرَ..

وأبو يَعلى (٦٢٨٥)، عن عبدِ الرَّحمَنِ بنِ أبي الزِّنَادِ..

والطَّبَرانيُّ في «الأوسَـطِ» (٨٥٨٣)، عن رَوحِ بنِ القَاسِمِ، كُلُّهُم، عن أبي الزِّنَادِ، عن الأعرَجِ، عن أبي هُرَيرَةَ مرفُوعَاً.

وَتُوبعَ أبُو الزِّنَادِ. تَابَعَهُ الحَارِثُ بنُ عبدِ الرَّحمَنِ، عن الأَعرَجِ بِهذَا الإسنَادِ سَواءٌ.

أخرَجَهُ البَـزَّارُ (٨٨٣٨) قَالَ: كَتَـبَ إليَّ هَارُونُ بنُ مُوسَـى بنِ أبي عَلقَمَةَ، يُخبِرُني أنَّ أَبَا ضَمْرَةَ أنَسَ بنَ عِيَاضٍ، حَدَّثَهُ عن الحَارِثِ بِهَذَا الإسنَادِ سَواءٌ.

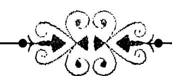
ولِلحديثِ طُرُقٌ كَثيرَةٌ، عن أبي هُرَيرَةَ ذَكَرتُهَا في «غَوثِ المَكدُودِ» (رَقَم ٥٩٦)

---

٣٢ (٢٨٤) حدَّثَنا أحمدُ بنُ رِشدين، قال: نا سُفيان بن بِشرٍ الكُوفيُّ، قـال: نا حاتم بنُ إسـماعيل، عن كَثير بـن زيدٍ، عن المُطَّلِب بـن عبد الله بـن حَنْطَب، عـن أبي أيُّوب قَـالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا تَبكُوا عَلَى الدِّينِ إِذَا وَلَّيتُمُوهُ أَهلَهُ، وَلَكِنِ ابْكُوا عَلَيهِ إِذَا وَلَّيتُمُوهُ غيرَ أَهلِهِ».

وأخرجه أيضًا (٩٣٦٦) قال: حدَّثَنا هارون بنُ سُليمان أبو ذَرٍّ، ثنا سُفيان بن بِشرٍ الكُوفيُّ بسنده سواء.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لا يُـروى هذا الحديثُ عـن أبي أيُّوب إلَّا بهذا الإسنادِ. تفرَّد به حاتمٌ». اهـ.



• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فقد وقفتُ له على إسنادٍ آخرَ.

فأخرَجَه أحمدُ (٤٢٢/٥)، والحاكمُ (٥١٥/٤) من طريق عبد المَلِك بن عَمرٍو العَقَديِّ، عن كَثير بن زيدٍ، عن داوُد بن أبي صالحٍ، عن أبي أيُّوب مرفوعًا مثلَهُ.

٣٣ (٢٩٢) حدَّثَنا أحمدُ بنُ رِشدين، قَالَ: نَا عَبدُ اللهِ بنُ مُحمَّدِ بنِ مُحمَّدٍ الفَهْميِّ، قال: ثنا عبدُ الله بن لَهِيعة، عن يزيد بن عبد الله بن الهادِ، عن مُوسى بنِ سَرْجِس، عن إسماعيل بنِ أبي حكيمٍ، عن عُروة بن الزُّبَير، عن عائشة مرفوعًا: «مَن أَكَلَ بِشِمَالِهِ أَكَلَ مَعَهُ شَيطَانٌ، وَمَن شَرِبَ بِشِمَالِهِ شَرِبَ مَعَهُ شَيطَانٌ».

وأخرجه أيضًا (٨٩٤٣) قال: حدثنا مقدام، عن عبد الله بن صالحٍ، قال: ثنا عبدُ الله بن لَهِيعة بهذا.

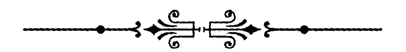
قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديث عن إسماعيلَ بنِ أبي حكيمٍ إلَّا مُوسى بنُ سَرْجِس، ولا عن مُوسى إلَّا يزيد بنُ الهادِ. تفرَّد به ابنُ لَهِيعة».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به ابنُ لَهِيعة.

فتابعه رِشْدينُ بنُ سعدٍ، قال: ثنا يزيد بن عبد الله بسنده سواء.

أخرَجَه أحمدُ في «مُسنَده» (٦/٧٧) قال: حدَّثَنا يَحيى بنُ غَيْلان، ثنا رِشْدينُ.



٣٤ (٢٩٩) حدَّثَنا أحمدُ بنُ رِشْدِين، قال: نا مُحمَّد بنُ راشدٍ المِصْريُّ، قال: نا رِشْدِين بنُ سعدٍ، عن الأوزاعيِّ، عن حسَّان بنِ عطيَّة، عن مُحمَّد بنِ أبي عائشةَ، قال: حدَّثَني أبو هُرَيرةَ، قال: قال أبو ذَرٍّ: «يا رسُولَ الله! ذَهَب أهلُ الدُّثُورِ بالأجرِ؛ يُصلُّون كما نُصلِّي، ويصُومُون كما نصُومُ، ولهم فُضُولُ أموالٍ وليس لنا ما نَتَصدَّقُ بِه!»، فقال رسُولُ الله ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ! أَلَا أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ تُدرِكُ مِن سَبَقَكَ وَلَا يَلحَقُكَ مِن خَلفَكَ إِلَّا مَن أَخَذَ بِمِثلِ عَمَلِكَ؟»، قال: «بلى يا رسُولَ الله!»، قال: «كَبِّرِ اللهَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، واحمَدهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَسَبِّحهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وتَختِمُهُ بِـ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَحدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلكُ وَلَهُ الحَمدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ».

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن الأوزاعيِّ إلَّا رِشْدِينُ».

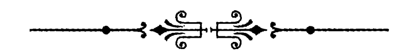
• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به رِشْدِين بنُ سعدٍ ـ وهو ضعيفٌ ـ.

فتابعه الوليد بنُ مسلمٍ.

فأخرَجه أبو داوُدَ (١٥٠٤) قـال: حدَّثَنا عبد الرَّحمن بنُ إبراهيم، حدَّثَنا الوليد بنُ مُسلِمٍ، حدَّثَنا الأوزاعيُّ، حدَّثَني حسَّانُ بنُ عطيَّة، قال: حدَّثَني مُحمَّد بنُ أبي عائشةَ، قال: حدَّثَني أبو هُرَيرةَ، قال: قال أبو ذَرٍّ: «يا رسُولَ الله! ذَهَب أصحابُ الدُّثُور بالأُجُور؛ يُصلُّون كما نُصلِّي، ويصُومُون كما نصُومُ، ولهم فُضُول أمـوالٍ يَتصدَّقُون بها، وليس لنا مـالٌ نَتصدَّقُ به»، فقال رسُـولُ الله ﷺ: **«يَا أَبَـا ذَرٍّ! أَلَا أُعلِّمُكَ كَلِمَاتٍ تُدرِكُ بِهِنَّ مَن سَبَقَكَ وَلَا يَلحَقُكَ مَن خَلفَكَ إِلَّا مَن أَخَذَ بِمِثلِ عَمَلِكَ؟»، قال: «بلى يا رسُولَ الله!»، قال: «تُكَبِّرُ اللهَ ﷻ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتَحمَدُهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتُسَـبِّحُهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتَختِمُهَا بِـ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَحدَهُ لَا شَـرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلكُ وَلَهُ الحَمدُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَـيءٍ قَدِيرٌ؛ غُفِرَت لَهُ ذُنُوبُهُ وَلَو كَانَت مِثلَ زَبَدِ البَحرِ».**

وهذا إسنادٌ صحيحٌ. واللهُ أعلمُ.



٣٥ (٣١٢) حَدَّثَنا أحْمَد بنُ رِشْدينَ ثَنا سَعيدُ بنُ أَبِي مَرْيَمَ، أَنَا ابنُ لَهِيعةَ عنْ يَزِيدَ بنِ أَبِي حَبِيبٍ عن ابنِ شِهَابٍ، عنْ سَالِمٍ، عن أَبِيهِ، أَنَّ رَسُـول الله ﷺ فَرَض في البغْلِ وَفِيمَا سَقتِ الأَنهَارُ العُشورَ، وَفِيمَا سُقِي بالنَّضْح نِصْفَ العُشْرِ.

وأَخرجَه الدَّارَقطنِيُّ (٢٠٣٣) مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بنِ سِنَانَ، ثَنَا ابنُ أَبِي مَرْيَمَ بِهَذَا.

قالَ الطَّبَرَانيُّ: «لَم يرْوِ هَذا الحَديثَ عَنْ يَزيدَ بنِ أَبِي حَبِيبٍ، إلَّا ابنُ لهِيعةَ، تَفرَّدَ بِهِ: ابنُ أَبِي مَرْيَمَ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فَلَم يَتَفَرَّدْ بِهِ سَعِيد بنُ أَبِي مَرِيمَ، فتَابعَهُ أَبُو الأَسْوَدِ النَّضرُ بنُ عبدِ الجَبَّارِ، قال: ثَنَا بنُ لَهِيعَة بِهَذا.

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ (٣٦/٢) قَالَ: حَدَّثَنَا رَبِيعٌ الجِيزِيُّ، ثَنَا أَبو الأَسْودِ بِهَذا.

---

٣٦ (٣١٤) حدَّثَنا أحمدُ بنُ رِشدين، قال: نا عبد الله بن مُحمَّدٍ الفَهْمِيُّ، قال: نا سُليمانُ بنُ بلالٍ، عن أبي عبد العزيز مُوسى بنِ عُبيدة الرَّبَذيِّ، عن مُحمَّد بنِ أبي مُحمَّدٍ، عن عوف بنِ مالكٍ الأَشْجَعيِّ مرفُوعًا: «مَن قَرَأَ حَرفًا مِنَ القُرآنِ كُتِبَت لَهُ حَسَنَةٌ، وَلَا أَقُولُ: ﴿الٓمٓ ۞ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ١ ـ ٢] وَلَكِنِ الأَلِفُ حَرفٌ، وَاللَّامُ حَرفٌ، وَالمِيمُ حَرفٌ، وَالذَّالُ حَرفٌ، وَاللَّامُ حَرفٌ، وَالكَافُ حَرفٌ».

قال الطَّبَرانِيُّ: «لا يُروى هذا الحديثُ عن عوف بن مالكٍ إلَّا بهذا الإسناد. تفرَّد به سليمانُ بنُ بلالٍ». اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به سُليمان.

فتابعه عبدُ العزيز بن مُحمَّدٍ، عن مُوسى بن عُبيدة بسَنَده سواء.

أخرَجَه البزَّارُ (٢٣٢٣ ـ كشف الأستار) قال: حدَّثَنا أحمد بنُ أَبَان.

والأَصْبَهانيُّ في «التَّرغيب» (٢٢٦٧) من طريق يعقُوبَ بنِ حُميد بن كاسبٍ. قالا: ثنا عبدُ العزيز بن مُحمَّدٍ بهذا.

---

٣٧ (٣٢٥) حدَّثَنا أحمد بنُ رِشْدين، قال: أخبَرَني عَمرو بنُ الحارث، أنَّ أبا النَّضْر حدَّثه، أنَّ بُسر بنَ سعيدٍ حدَّثه، عن مَعْمَر بنِ عبد الله العَدَويِّ، قال: سمعتُ رسُولَ الله ﷺ يقول: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثلًا بِمِثلٍ».

وأخرَجَه مسلمٌ (١٥٩٢/٩٣)، وأحمدُ (٤٠١/٦)، قالا: ثنا هارُونُ بنُ معرُوفٍ، ثنا ابنُ وهبٍ بهذا الإسناد.

وأخرَجَه مسلمٌ، والبَيهَقيُّ (٢٨٣/٥)، عن أبي الطَّاهر أحمدَ بن عَمرو بنِ سَرْحٍ.

وابنُ أبي عاصمٍ في «الآحاد والمَثَاني» (٧٦٦) قال: حدَّثَنا ابنُ كاسبٍ.

والطَّحاوِيُّ في «شرح المعاني» (٣/٤)، والدَّارَقُطنيُّ (٢٤/٣)، عن يُونُس بنِ عبد الأعلى.

وابنُ حِبَّان (ج ١١/ رقم ٥٠١١)، والبَيهَقيُّ في «المعرفة» (٤٥/٨)، عن حَرْمَلة بن يَحيى.

والطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (ج ٢٠/ رقم ١٠٩٥) عن أَصْبغ بن الفَرَج.

والبَيهَقيُّ في «السُّنَن الصَّغير» (١٨٧٣) عن أحمد بنِ عيسى.

قالوا: ثنا ابنُ وهبٍ بهذا الإسناد، وفيه قصَّةٌ يأتي ذِكرُها.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن أبي النَّضر إلَّا عَمرو بنُ الحارث. تفرَّد به ابنُ وهبٍ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به عَمرو بنُ الحارث.

فتابعه ابنُ لَهِيعة، قال: ثنا أبو النَّضر، أنَّ بُسْر بنَ سعيدٍ حدَّثه، عن مَعْمَر بن عبد الله، أنَّه أَرسل غُلامًا له بصاعٍ من قمحٍ، فقال له: بِعهُ، ثُمَّ اشترِ به شعيرًا. فذهب الغُلامُ فأخذ صاعًا وزيادةَ بعضِ صاعٍ، فلمَّا جاء مَعْمَرٌ، أَخبَره بذلك، فقال له مَعْمَرٌ: أفعلتَ؟ انطلق فرُدَّه، ولا تأخذ إلَّا مِثلًا بمِثلٍ؛ فإنِّي كنتُ أسمعُ رسُولَ الله ﷺ يقُولُ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثلًا بِمِثلٍ»، وكان طعامُنا يومئذٍ الشَّعيرُ.

قيل: فإنَّه ليس مثلُهُ. قال: إنِّي أخافُ أن يُضارِعَ.

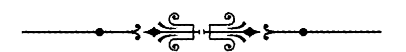
أخرَجَه أحمدُ (٤٠٠/٦) قال: حدَّثَنا حسنٌ ـ هو ابنُ مُوسى الأَشْيَب ـ.

والطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (ج٢/ رقم ١٠٩٤) من طريق أسد بنِ مُوسى.

قالا: ثنا ابنُ لَهِيعة بهذا الإسناد سواء.

ولفظُ حديثِ ابنِ وهبٍ كما عند مُسلِمٍ... عَمرو بن الحارث، أنَّ أبا النَّضر حدَّثه، أنَّ بُسرَ بنَ سعيدٍ حدَّثه، عن مَعْمَر بنِ عبد الله، أنَّه أَرسل غُلامَه بصاعِ قمحٍ، فقال: بعهُ، ثُمَّ اشترِ به شَعِيرًا. فذهب الغُلامُ فأَخذ صاعًا وزيادةَ بعضِ صاعٍ، فلمَّا جاء مَعْمَرًا أَخبَره بذلك، فقال له مَعْمَرٌ: لِمَ فعلتَ ذلك؟ انطلق فـرُدَّه، ولا تأخُذَنَّ إلَّا مِثلًا بمثلٍ؛ فإنِّي كنتُ أسمعُ رسُولَ الله ﷺ يقولُ: «الطَّعَامُ بِالطَّعَامِ مِثلًا بِمِثلٍ»، ـ قال: ـ وكان طعامُنا يومئذٍ الشَّعيرُ.

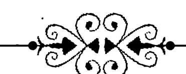
قيل له: فإنَّه ليس بمِثلِهِ. قال: إنِّي أخافُ أن يُضارَع.



٣٨ (٣٢٨) حدَّثَنا أحمد بنُ رِشْدين، قال: نا يُوسُف بن عَديٍّ، قال: نا عيسى بنُ يُونُس، عن عُثمان بنِ حكيمٍ، قال: حدَّثني مُحمَّد بنُ أَفْلَح مولى أبي أيُّوب، عن أُسامة بنِ زيدٍ، قال: أَشْهَدُ على رسُول الله ﷺ لَسمعتهُ يقولُ: «إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ الفَاحِشَ المُتَفَحِّشَ».

وأخرَجَه البُخَاريُّ في «التَّاريخ الكبير» (٢٧١/١)،

وابنُ أبي حاتمٍ في «العلل» (٢٥٢٦)، وابنُ أبي الدُّنيا في «الصَّمت» (٣٣٤)، والطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (ج١/ رقم ٣٩٩، ٤٠٤)، والخطيبُ في «تاريخه» (١٨٨/١٣)، من طريق عُثمان بن حكيمٍ.



قال الطَّبَرانِـيُّ: «لا يُروى هـذا الحديـثُ عن أُسـامة إلَّا بهذا الإسنادِ». اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فقد وقفتُ له على إِسنادَين آخَرين.

الأوَّل: أخرَجَه أحمدُ (٢٠٢/٥)، قال: حدَّثَنا حُسينُ بن مُحمَّدٍ، ثنا أبو مَعْشَرٍ، عن سليم مولى ليثٍ ـ وكان قديمًا ـ، قال: مرَّ مَرْوانُ بنُ الحكم على أُسـامة بن زيـدٍ وهو يُصلِّـي، فحكاه[1] مَـرْوانُ ـ قال أبو مَعْشَـرٍ: وقد لَقِيَهما جميعًا ـ، فقال أُسـامةُ: يا مَرْوان! سـمعتُ رسُول الله ﷺ يقول: «**إِنَّ اللهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ فَاحِشٍ مُتَفَحِّشٍ**».

وسـنده ضعيفٌ، لضعف أبي مَعْشَرٍ ـ واسـمه نَجيحٌ السِّنْديُّ ـ. وسليم لا يُعرَفُ، كما في «تعجيل المَنْفَعة».

الثَّاني: أخرَجَه ابنُ حِبَّان (ج١٢/ رقم ٥٦٩٤)، قال: أخبَرَنا أبو يَعْلَى ـ وهُو في «مُسنَده»، كما في «المَطَالب العالية» (٢٧١٤) ـ، قال: حدَّثَنا أبو مُوسى مُحمَّد بنُ المُثَنَّى.

والطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (ج١/ رقم ٤٠٥)، عن عليِّ بنِ المَدِينيِّ.

قالا: ثنا وهبُ بنُ جَريرٍ، قال: حدَّثَنا أبي، قال: سمعتُ مُحمَّد بن إسحاقَ يُحَدِّثُ، عن صالح بن كَيْسان، عن عُبيد الله بنِ عبد الله، قال:

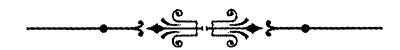
---

(١) يعني: قلَّدهُ.

رأيتُ أُسَامة بن زيدٍ يُصلِّي عند قبر النَّبيِّ ﷺ، فخرج مَرْوانُ بنُ الحَكَم، فقال: تُصَلِّي إلى قبره؟! فقال: إنِّي أُحبُّه! فقال له قولًا قبيحًا، ثُمَّ أدبر فانصرف أُسامَةُ، فقال: يا مروانُ! إنَّك آذَيتَنِي، وإنِّي سمعتُ رسُول الله ﷺ يقول: «**إِنَّ اللهَ يُبغِضُ الفَاحِشَ المُتفَحِّشَ**»، وإنَّك فاحشٌ مُتفحِّشٌ. لفظُ ابنِ حِبَّان.

وعند الطَّبَرانِيِّ: «البَذِيءَ» بدل: «المُتَفَحِّشَ».

وسندُهُ ضعيفٌ لِعَنعَنةِ ابنِ إسحاقَ. وأَخطأَ مَن حسَّنهُ.



٣٩ (٣٣٠) حدَّثَنا أحمدُ بنُ رِشدينَ، قال: نا أحمدُ بنُ صالحٍ، ويَحيى بنُ سُلَيمان الجُعْفيُّ، قالا: نا عبدُ الله بنُ وهبٍ، قال: أَخبَرَني مَخرَمة بن بُكَيرٍ، عن أبيه، عن سُلَيمان بنِ يَسَارٍ، عن عَمْرة، عن عائشةَ، قالت: سمعتُ رسُولَ الله ﷺ يقول: «لَا تُقطَعُ اليَدُ إِلَّا فِي رُبُعِ دِينَارٍ، فَمَا فَوقَهُ».

وأخرَجَه مسلمٌ في «الحُدُود» (٣/١٦٨٤)، والنَّسَائيّ (٨/٨١)، قالا: حدَّثَني أبو الطَّاهر أحمدُ بن عَمرو بنِ السَّرح ـ زاد مسلمٌ: وهارُون بنُ سعيدٍ الأَيْليُّ، وأحمد بنُ عيسى ـ.

وأبُو عَوَانة (٧٤١١ ـ بتحقيقي) عن قُدامة بن مُحمَّدٍ المَدَنيِّ.

وابنُ حِبَّان (٤٤٦٤) عن أبي الرَّبيع الزَّهْرانيِّ.

والطَّحاوِيُّ في «شـرح المَعَاني» (١٦٤/٣) قال: حدَّثَنا يُونُس بن عبد الأعلى.

والدَّارَقُطنيُّ (١٨٩/٣) عن مُحمَّد بنِ يعقُوب الزبيديِّ، ومُحمَّد بن عبدِ الله بن عبد الحَكَم.

قالوا: ثنا عبدُ الله بنُ وهبٍ بهذا.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن سُـلَيمان بنِ يَسـارٍ إلَّا بُكَيرُ بنُ عبد الله، ولا عن بُكَيرٍ إلَّا مَخْرمةُ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به مَخْرَمة بنُ بُكَيرٍ.

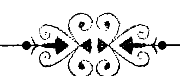
فتابعهُ يزيد بنُ أبي حبيبٍ، أنَّ بُكَير بنَ عبدِ الله الأشجَّ حدَّثه، أنَّ سُلَيمان بنَ يَسَارٍ حدَّثهُ، أنَّ عَمْرة ابنةَ عبد الرَّحمن حدَّثَته، أنَّها سَمِعت عائشـةَ تقُول: قال رسُـولُ الله ﷺ: «لَا تُقطَعُ يَدُ السَّـارِقِ فِيمَا دُونَ المِجَنِّ».

قيل لعائشةَ: ما ثمنُ المِجَنِّ؟ قالت: رُبُع دينارٍ.

أخرَجَه النَّسَائيُّ (٨٠/٨ ـ ٨١).

والدَّارَقُطنيُّ (١٨٩/٣) قال: حدَّثَنا الحُسينُ بنُ إسماعيل.

قالا: حدَّثَنا عُبيد الله بنُ سـعدِ بن إبراهيم بنِ سعيدٍ، قال: حدَّثَنا عمِّي، قال: حدَّثَنا أبي، عن ابنِ إسحاقَ، عن يزيدَ بنِ أبي حبيبٍ بهذا.



وصرَّح ابنُ إسحاقَ بالتَّحديث عند الدَّارَقُطنيِّ.

وبين الحديثين فرقٌ يسيرٌ لا يُعَكِّر علينا في إثباتِ التَّعقُّب؛ لأنَّ الطَّبَرانِيَّ لو أراد السِّياقَ كاملًا لقال: «لم يَروِه بهذا السِّياق إلَّا فُلانٌ»، كما هي عادتُهُ، واللهُ أعلمُ.

وخُولِف مَخْرَمةُ ويزيدُ بنُ أبي حبيبٍ.

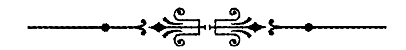
خالَفهما عيَّاشُ بنُ عبَّاسٍ، فرواه عن بُكير بنِ عبد الله الأَشَجِّ، عن عَمْرة، عن عائشةَ مرفُوعًا: «**لَا تُقطَعُ اليَدُ إِلَّا فِيمَا بَلَغَ رُبُعَ دِينَارٍ**».

فأسقطَ سُليمانَ بن يَسَارٍ من الإسناد.

أخرَجَه الطَّبَرانِيُّ في «الأوسط» (٨٩٥٢) قال: حدَّثَنا مِقْدام بنُ داوُد، ثنا أبو الأَسْود، نا ابنُ لَهِيعة، عن عيَّاش بنِ عبَّاسٍ بهذا.

وقال: «لم يَروه عن عيَّاشٍ إلَّا ابنُ لَهِيعة».

• **قُلْتُ**: وهو سيِّء الحِفظ.



٤٠ (٣٣٨) حدَّثَنا أحمد بنُ رِشدينَ، قال: نا عبدُ الغفَّار بنُ داوُد أبو صالح الحرَّانيُّ، قال: نا عيسى بنُ يُونُس، عن الأعمش، عن حبيبِ بن أَبي ثابتٍ، عن عبدِ الله بن بَابَاهَ، عن عبد الله بن عَمرٍو، عن النَّبيِّ ﷺ، أنَّهُ مرَّ به وهُو يُصلِّي قاعدًا، وقال: «إِنَّ لِلقَاعِدِ نِصفُ صَلَاةِ القَائِمِ».

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن الأعمش إلَّا عيسى بن يُونُسَ. تفرَّد به أبو صالحٍ الحَرَّانيُّ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به عيسى بنُ يُونُس.

فتابعه قُطْبةُ بنُ عبد العزيز، فرواه عن الأعمش بهذا الإسناد بلفظ: «**صَلَاةُ الجَالِسِ عَلَى النِّصفِ مِن صَلَاةِ القَائِمِ**».

أخرَجَه ابنُ ماجَهْ (١٢٢٩) قال: حدَّثَنا عُثمان بنُ أبي شَيْبة، ثنا يَحيى بن آدمَ، ثنا قُطْبةُ بنُ عبدِ العزيز بهذا.

وقُطْبةُ بنُ عبد العزيز وثَّقه جماهيرُ أهلِ العِلْم. وليَّنه البزَّارُ قليلًا. وإنَّما يكُونُ هذا عند المُخالَفة، وقد رأيتَ أنَّهُ تابَعَه عيسى بنُ يُونُس الثِّقةُ الثَّبْتُ.

وخالفهما منصُورُ بنُ أبي الأَسوَد، فرواه عن الأعمش، عن مُجاهِدٍ، عن عبد الله بن عَمرٍو مرفوعًا.

أخرَجَه الطَّبَرانِيُّ في «الأوسط» (٨٧٠) قال: حدَّثَنا أحمد بنُ يَحيى الحُلْوانيُّ، قال: نا سعيد بنُ سُلَيمان، عن منصُور بنِ أبي الأَسوَد بهذا.

ومنصُورٌ، وإن كان صَدُوقًا، فرواية عيسى وقُطْبةَ أَرجَحُ من روايتِهِ.

وقد خُولف الأعمشُ في إسنادِهِ.

خالفه سُفيانُ الثَّوْريُّ، فرواه عن حبيب بنِ أبي ثابتٍ، عن شيخٍ يُكنى أبا مُوسى، عن عبدِ الله بن عَمرٍو مرفوعًا.

أخرَجَه النَّسَائيُّ في «الصَّلاة» (١٣٧٠ ـ الكبرى) قال: أخبَرَنا عَمرُو ابن منصُورٍ، ثنا أبو نُعَيمٍ، عن الثَّوْريِّ بهذا.

وأخرَجَه أحمدُ (١٩٢/٢ ـ ١٩٣)، وابنُ أبي شيبة (٥١/٢)، قالا: حدَّثَنا وكيعٌ، عن سُفيانَ الثَّوْريِّ بهذا. قال سُفيانُ: أُراه عن النَّبيِّ ﷺ.

هكذا على الشَّكِّ.

وأخرَجَه النَّسَائيُّ أيضًا (١٣٧١) قال: أخبَرَنا مُحمَّد بنُ بشَّارٍ، ثنا ابنُ مَهْديٍّ، عن الثَّوْريِّ بهذا موقُوفًا.

وخالف جميعَ من تقدَّم من أصحاب الثَّوْريِّ معاويةُ بنُ هشامٍ، فرواه عن الثَّوْريِّ، عن حبيب بنِ أبي ثابتٍ، عن مُجاهِدٍ، عن عبد الله بن عَمرٍو مرفُوعًا.

فجعل شيخَ حبيبٍ مُجاهِدًا بدلَ أبي مُوسى.

أخرَجَه النَّسَائيُّ (١٣٦٩) قال: أخبَرَنا أحمد بنُ سُلَيمان.

والبزَّارُ (٢٤٩٢ ـ البحر) قال: حدَّثَنا زيد بنُ عبد الله.

والخطيبُ في «المُوضِح» (٤٢٣/٢) عن زيد بنِ إسماعيلَ الصَّائغِ.

قالوا: ثنا مُعاويةُ بنُ هشامٍ بهذا.

قال البزَّار: «لا نعلمُ أحدًا رواه عن الثَّوْريِّ، عن حبيبٍ، عن مُجاهِدٍ، عن عبد الله بن عَمرٍو، إلَّا معاوية بنُ هشامٍ».

• **قُلْتُ**: ومُعاوية بنُ هشامٍ ليس من الطَّبَقة الأُولى من أصحاب الثَّوْريِّ، فقد أَغْرَب عنه بأشياءَ كما قال ابنُ عَدِيٍّ، حتَّى قال أحمدُ:

«كان كثيرَ الخطأ». ولذلك قال أبو حاتمٍ الرَّازِيُّ ـ كما في «عِلَل ولده» (٥٤٠) ـ بعد ذِكر روايتِهِ: «هذا خطأٌ. إنَّما هو: حبيبٌ، عن أبي مُوسى الحَذَّاء، عن عبد الله بن عَمرٍو، عن النَّبيّ ﷺ» اهـ.

وهذا الوجهُ الذي صوَّبه أبو حاتمٍ وقعَ فيه اختلافٌ من حيث وقفُهُ ورَفعُهُ، فقد رواه عن الثَّوْريِّ ثقاتُ أصحابِهِ، فمنهم من رَفَعه، ومنهم من شكَّ في رفعِهِ، ومنهم من وَقَفه.

أضف إلى ذلك أنَّ أبا مُوسى الحَذَّاء رَسْمُهُ رسمُ المَجهُول، وإن ذكره ابنُ حِبَّان في «الثِّقات» (٥/٥٨٤). وليس هُو صُهيبٌ الحَذَّاءُ، والذي يُكنى بأبي مُوسى أيضًا، فقد فَرَّق بينهما البُخَاريُّ، وابنُ أبي حاتمٍ،

وابنُ حِبَّانَ، والمِـزِّيُّ، والحافظُ. وإن أَبْدى المِـزِّيُّ احتمالًا أن يكُونا رجلًا واحدًا.

أمَّا الذَّهَبيُّ فجَزَم في «الميزان» أنَّهما رجلٌ واحدٌ، وقال: «ما يَظهَرُ لي وجهُ التَّفرِقة. وهُو صَدوقٌ» كذا قال!

وزاد عمَّن تقدَّمه احتمالًا، وهُو أن يكُون أبو مُوسى هذا هو عبدُ الله بن بَابَاهَ. واعتلَّ بأنَّ الأعمشَ سمَّاهُ. وقد يكون احتمالًا جيدًا لو كان له مُساعِدٌ. وما علمتُ أحدًا سَبَقَه إليه ولا تابَعَه عليه، وهُو العلَمُ المُفرَدُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

وتفريق من ذَكرتُ من المُتقدِّمين بينهما، ونصبُ أبي حاتمٍ المُعارَضة بين روايةِ الأعمشِ والثَّوْريِّ؛ دلالةٌ على تغايُرهما، واللهُ أعلمُ.

وقد سأل ابنُ أبي حاتمٍ أباه عن رواية الأعمشِ والثَّوْريِّ ـ كما في ترجمة أبي مُوسى الحذَّاءِ ـ، فقال: «الثَّوْريُّ أحفظُ».

وقد صحَّ الحديثُ من وجهٍ آخرَ عن عبدِ الله بن عَمرٍو ﵄.

فأخرَجَه مسلمٌ (١٢٠/٧٣٥)، والنَّسَائيُّ في «الكُبرى» (١٣٦١)، وفي «المُجتبَى» (٢٢٣/٣)، وأحمدُ (١٦٢/٢، ٢٠٣)، وعبدُ الرَّزَّاق في «المُصنَّف» (٤١٢٣)، وابنُ خُزَيمةَ (١٢٣٧)، وأبو عَوَانة (١٩٩٩)، وابنُ المُنذِر في «الأوسط» (٢٤٠/٥)، عن سُفيانَ الثَّوْريِّ.

ومسلمٌ (١٢٠/٧٣٥)، وأبو عَوَانة (٢٠٠٠)، وأحمدُ (١٩٢/٢، ٢٠١)، والطَّيَالِسيُّ (٢٢٨٩)، والبَيهَقِيُّ (٤٩١/٢)، عن شُعبة بن الحجَّاج.

ومسلمٌ، وأبو داوُد (٩٥٠) ـ ومن طريقِهِ البَيهَقِيُّ (٦٢/٧)، والبَغَوِيُّ في «شرح السُّنَّة» (١١١/٤) ـ، وابن خُزَيمةَ (١٢٣٧)، والبزَّارُ (٢٣٦١)، عن جَرِير بنِ عبد الحَمِيد.

والدَّارِميُّ (١٣٩١) عن جعفر بنِ الحارث.

والطَّبَرانِيُّ في «الصَّغير» (٩٥٤) عن رَوْح بن القاسم.

خمستُهُم عن منصُور بنِ المُعتَمِر، عن هلال بنِ يَسَافٍ، عن أبي يَحيى الأَعْرَج، عن عبدِ الله بن عَمرٍو، قالَ: حُدِّثتُ أنَّ النَّبيّ ﷺ قال: «صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا نِصفُ الصَّلَاةِ»، فأتَيتُهُ فوَجَدتُهُ يُصلِّي جالسًا، فوضَعتُ يدي على رأسِهِ، فقال: «مَالَكَ يَا عَبدَ اللهِ بنَ عَمرٍو؟!»، قلتُ: «حُدثتُ يا رسُولَ الله أنَّكَ قُلتَ: صَلَاةُ الرَّجُلِ قَاعِدًا نِصفُ الصَّلَاةِ، وأنتَ تُصلِّي قاعدًا!»، قال: «أَجَل! وَلَكِنِّي لَستُ كَأَحَدٍ مِنكُم».



وله طُرُقٌ أُخـرى عن عبد الله بن عَمرٍو وَقَع فيها اختـلافٌ ذكرتُـهُ في «فكِّ العـاني بشـرح تعليـل الطَّبَرانِـي» (١٢٤)، والحمـدُ لله تعالى.

٤١ (٣٤٦) حدَّثَنـا أحمد بنُ رِشْـدين، قـال: نا مُحمَّد بنُ أبي السَّـرِيِّ العَسْـقلانيُّ، قال: نا عبدُ الرَّزَّاق، عـن مَعْمرٍ، عن ابنِ طاوُس، عن أبيـه، عن بُرَيدة، أنَّ النَّبيّ ﷺ قـال لعليٍّ: «مَن كُنتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ».

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن طاوُس إلَّا ابنُهُ، ولا عن ابنِ طاوُس إلَّا معْمرٌ، وابنُ عُيَينة. تفرَّد به عبدُ الرزَّاق».

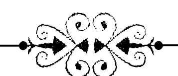
• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به ابنُ طاوُس، عن أبيه.

فتابعه عَمرو بنُ دينارٍ، عن طاوُس بهذا الإسناد.

أخرجتَهُ أنتَ في «المُعجَم الصَّغير» (١٩١)، وأبو نُعَيمٍ في «أخبار أَصْبهان» (١٢٦/١).

وأخرَجَه أبو نُعَيمٍ في «الحِلية» (٢٣/٤) مـن هذا الوجه، ثُمَّ قال: «غريبٌ من حديثِ طاوُس. لم نكتبه إلَّا من هذا الوجه».



• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فرواية الطَّبَرانِيِّ عن ابنِ طاوُس تردُّ قولَك. وسُبحان مَن وَسِع كلَّ شيءٍ عِلمًا.

---

٤٢ (٣٤٨) حدَّثَنا أحمد بنُ رِشْدين، قال: نا يَحيى بنُ بُكَيرٍ، قال: نا ابنُ لَهِيعة، قال: حدَّثَني مُحمَّد بـنُ زيد بن المُهاجِر بن قُنفُد، عن أبيه، عن عُمر بن الخَطَّاب ﵁ مرفوعًا: «أَفضَلُ عِبَادِ اللهِ مَنزِلَةً يَومَ القِيَامَةِ إِمَامٌ عَدلٌ رَفِيقٌ. وَشَرُّ عِبَادِ اللهِ عِندَ اللهِ مَنزِلَةً يَومَ القِيَامَةِ إِمَامٌ جَائِرٌ خَرِقٌ».

قال الطَّبَرانِيُّ: لا يُروى هذا الحديثُ عن عُمر إلَّا بهذا الإسناد. تفرَّد به ابنُ لَهِيعة. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به ابنُ لَهِيعة.

فتابعه مُحمَّد بنُ أبي حُميدٍ، عن مُحمَّد بن زيدٍ بسنده سواء.

أخرَجَه إسحاق بن راهُوْيَه في «مُسنَده» ـ كما في «المَطالب العالية» (ق١٦١/١ ـ ٢) ـ، قال: أخبَرَنا أبو عامرٍ العَقَديُّ، ثنا مُحمَّد بن أبي حُميدٍ، به.

وابنُ أبي حُميدٍ ضعيفُ الحديث. والله أعلمُ.

٤٣ (٣٥٠) حدَّثَنا أحمدُ بنُ رِشدين، قال: نا عبدُ الله بن مُحمَّدٍ الفَهْميُّ، قال: نا ابنُ لَهِيعة، عن أبي الزُّبَير، عن عبد الله بنِ أبي سَلَمَة، عن عائشةَ، أنَّ رسُولَ الله ﷺ كان يُصبِحُ جُنُبًا من نسائِهِ، ثُمَّ يُتمُّ صيامَهُ.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن عبدِ الله بن أبي سَلَمَة إلَّا أبو الزُّبَير. تفرَّد به ابنُ لَهِيعة».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به ابنُ لهيعة.

فتابَعَه خالدُ بنُ يزيدَ الجُمحيُّ أبو عبد الرَّحيم المِصريُّ، فرواه عن أبي الزُّبَير بهذا الإسنادِ، وقال: ثُمَّ يُصبح صائمًا ذلك اليومَ.

أخرَجتَهُ أنتَ في «الأوسط» (١٦٩) قلتَ: حدَّثَنا أحمد بنُ حمَّاد بن زُغبة، قال: نا يَحيى بن بُكَيرٍ، قال: نا بكرُ بنُ مُضَرَ، عن خالد بن يزيدَ، عن أبي الزُّبَير بهذا.

ثُمَّ قلتَ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن عبد الله بنِ أبي سَلَمَة إلَّا أبو الزُّبَير، ولا عن أبي الزُّبَير إلَّا خالد بنُ يزيدَ. تفرَّد به بكرُ ابنُ مُضَر».

كذا! وكلامُكَ في كلا الموضعين يرُدُّ الآخرَ، وسُبحان من وَسِعَ كلَّ شيءٍ علمًا.

وأخرَجَه النَّسَـائِيُّ في «الكبرى» (٢٩٧٣/١٨٦/٢) قال: أنبأنا عَمرو ابن منصُورٍ، قال: حدَّثَنا عثمانُ بنُ صالحٍ، قال: حدَّثَني بكرُ بن مُضَر بهذا الإسناد.

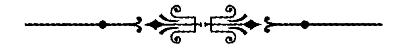
وأخرَجَه النَّسَـائِيُّ أيضًا (٢٩٧٢) قال: أنبأنا الرَّبيعُ بنُ سُليمان ابن داوُد.

وأبو الشَّيخ في «مـا رواهُ أبو الزُّبَير عن غير جابـرٍ» (١٢٦) عن سعد بن عبد الله بن عبد الحَكَم.

قالا: ثنا عبدُ الله بن عبد الحَكَم، ثنا بكرُ بن مُضَر بسنده سواءً.

وقد تكلَّم العُلماءُ في سماع عبدِ الله بن أبي سَلَمَة من عائشةَ، مع أنَّ تصريحَـهُ بالتَّحديـثِ منها وقع عند النَّسَـائِيِّ، لكـن فيه عنعنةُ أبي الزُّبَير، فلرُبَّما لم يعتَمِدُوها لأجل ذلك.

وفي هذا البحثِ وقفةٌ لعلِّي أبسـطُهَا في مُناسَـبةٍ أُخرى في هذا الكتاب، والله المُوفِّقُ.



٤٤ (٣٥٦) حدَّثَنـا أحمدُ بنُ رِشْـدين، قـال: نا الرَّبيع بنُ سُليمان، قال: نا الشَّافعيُّ، قال: نا مالكُ بنُ أنسٍ، عن أبي الزِّناد، عن الأَعرَج، عن أبي هُريرَةَ مرفُوعًا: «صَـلَاةُ الجَمَاعَةِ أَفضَلُ مِن صَلَاةِ الفَذِّ وَحدَهُ بِخَمسٍ وَعِشرِينَ دَرَجَةً».

وأخرَجَه أبُو نُعيمٍ أيضًا، قال: حدَّثَنَا أحمد بنُ عبد الرَّحمن بن مُحمَّد بن الجارُود الرَّقِّيُّ بعسكر سنة ستٍّ وخمسين ـ وفي القلب منه شيءٌ ـ، قال: ثنا الرَّبيع بنُ سُليمان مثلَهُ.

وأخرَجَه البيهقيُّ (٥٩/٣)، وفي «بيان خطأ من أخطأ على الشَّافِعِيِّ» (ص١٧١)، من طريق أبي العبَّاس مُحمَّد بن يعقُوبَ، قال: أبنا الرَّبيعُ بنُ سُليمان، به.

وأخرَجَه المُخلِّصُ في «الفوائد» (٣١٣٥)، والدَّارَقُطنيُّ في «العلل» (٢٢٤/٨)، قالا: ثنا أبُو بكرٍ عبدُ الله بنُ مُحمَّد بن زيادٍ النَّيسَابُوريُّ.

وأبُو الحُسين الطُّيُوريُّ في «الطُّيُوريَّات» (٧٤٩)، عن ابن صاعدٍ.

قالا: ثنا الرَّبيعُ مثلَهُ.

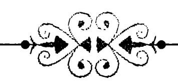
قال الطَّبَرانِيُّ، وأبُو نُعيمٍ: لم يَرو هذا الحديثَ عن مالكٍ إلَّا الشَّافعيُّ. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به الشَّافِعِيُّ.

فتابعه رَوح بنُ عُبَادة، ثنا مالكٌ بهذا الإسناد.

أخرَجَه البيهقيُّ (٦٠/٣)، وفي «المَعرِفة» (١٠٩/٤)، وفي «بيان خطأ من أخطأ على الشَّافعيِّ» (ص١٧٥)، قال: أخبَرَنا أبُو عبد الله الحافظُ ـ وهذا في «مَنَاقب الشَّافعيِّ»، كما في «تَوَالي التَّأسيس» (ص٤٢) ـ،



قال: ثنا أبُو الحَسن عليُّ بنُ عيسى بن إبراهيم الحِيرِيُّ الثِّقةُ المأمونُ، ثنا إبراهيم بنُ أبي طالبٍ، وعبدُ الله بنُ مُحمَّد بن عبد الرَّحمن، قالا: ثنا إسحاق بنُ إبراهيم، أبنا رَوحُ بنُ عُبَادة.

وتابعه أيضًا عمَّار بنُ مَطَرٍ، عن مالكٍ بهذا الإسناد.

أخرَجَه الدَّارَقُطنيُّ في «العلل» (٢٢٤/٨) قال: حدَّثَنا أبُو مُحمَّدٍ الرُّهَاويُّ الحَسن بنُ أحمد، ثنا عبَّاس بنُ عبد الله، ثنا عمَّار بنُ مَطَرٍ.

وعمَّار بنُ مَطَرٍ، اتَّهَمه ابنُ حِبَّان بسرقة الحديثِ، وضعَّفه الدَّارَقُطنيُّ وابنُ عَدِيٍّ وغيرهما، ومَشَّاه بعضُهم.

وقد نبَّه على هاتين المُتابَعتين ابنُ عبد البَرِّ في «التَّمهيد» (٣١٦/٦).

وانظر «تنبيه الهاجد» (١٦٢٢، ٢٠١٦).

• **تنبيهٌ:**

قال ابنُ صاعدٍ عن حديث التَّرجمة: «نَرى أنَّ الرَّبيع وهم على الشَّافِعيِّ في إسناد هذا الحديثِ؛ لأنَّ الحَسن بنَ مُحمَّدٍ الزَّعفرانيَّ قال: حدَّثَنا الشَّافِعيُّ، عن مالكٍ، عن ابنِ شهابٍ، عن سعيد بنِ المُسيَّب، عن أبي هُريرَةَ، عن النَّبيِّ ﷺ بهذا. وهو الصَّوابُ» اهـ.

قال البيهقيُّ في «بيان خطأ من أخطأ على الشَّافِعيِّ» (ص ١٧٢ ـ ١٧٦):

«هكذا رواه الرَّبيعُ، عن الشَّافعيِّ.

وخالفه المُزَنيُّ، فرواه عن الشَّافعيِّ، كما أخبَرَنا أبُو إسحاقَ الفقيهُ، أبنا شــافع بنُ مُحمَّدٍ، أبنا أبُو جعفرٍ بنُ سَــلَامة، حدَّثَنا المُزَنيُّ، ثنا الشَّــافعيُّ، أبنا مالكٌ، عن ابن شهابٍ، عن ســعيد بنِ المُسيَّب، عن أبي هُريرَةَ، أنَّ

رسُول الله ﷺ قال: «صَلَاةُ الجَمَاعَةِ أَفضَلُ مِن صَلَاةِ أَحَدِكُم وَحدَهُ بِخَمسَةٍ وَعِشرِينَ جُزءًا».

وكذلك رواه حَرْمَلةُ بنُ يَحيى، عن الشَّافعيِّ، في «كتاب السُّنَن»، مع حديثه عن مالكٍ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمر، عن النَّبيّ ﷺ في فضل صلاة الجماعة، ثُمَّ قال: هذان ثابتان عندنا.

وكذلك رواه الحَســن بنُ مُحمَّد بــنِ الصَّبَّــاح الزَّعفرانيُّ، عن الشَّافعيِّ، عن مالكٍ، عن الزُّهْريِّ.

وكذلك رواه أصحابُ المُوطَّأ، عن مالكٍ.

وقد رواه الرَّبيعُ على الصِّحَّة ـ إن كان أبُو عَوَانة حَفِظه ـ، وذلك فيما كتب إليَّ أبُو نُعيمٍ عبدُ المَلِك بن الحَسن الاسفِرَايينيُّ إجازةً، أنَّ أبا عَوَانة أخبَرَهم [١٢٤٥]، ثنا الرَّبيعُ، أبنا الشَّــافعيُّ، أبنا مالكٌ، عن ابن شــهابٍ، عن ســعيدِ بنِ المُســيَّب، عن أبي هُريــرَةَ، أنَّ رسُولَ الله ﷺ قال: «صَلَاةُ الجَمَاعَةِ أَفضَلُ مِن صَلَاةِ أَحَدِكُم وَحدَهُ بِخَمسَةٍ وَعِشرِينَ جُزءًا».

هكذا وجدتُهُ في كتاب أبي عَوَانة. وهو غريبٌ من جهة الرَّبيع.

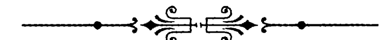
فأمَّا روايةُ الرَّبيــع، عن مالكٍ، عن أبي الزِّنــاد، فمن الحُفَّاظ من ذهب إلى تَخطِئَة الرَّبيع فــي روايته، وأنَّهُ وهم فيها على الشَّــافعيِّ؛ لإجماع الزَّعفَرَانيِّ وحَرْملة والمُزَنيِّ، عن الشَّافعيِّ، على خلاف روايته.

ومنهم من زَعَم أنَّ مالك بنَ أنسٍ روى خارج المُوطَّأ أحاديثَ لم يَروِها في المُوطَّأ، أو رواها بإسنادٍ آخر، وهذا من جُملَتِها، فقد رَوى عن رَوْح بنِ عُبادة، عن مالكٍ، عن أبي الزِّناد، نحوَ رواية الرَّبيع.

أخبَرَنا أبُو عبد الله الحافظُ، ثنا أبُو الحَســن عليُّ بنُ عيســى بنِ إبراهيم بن عبدُوْيَه الحِيْريُّ الثِّقةُ المأمونُ، ثنا إبراهيم بنُ أبي طالبٍ، وعبد الله بن مُحمَّد بنِ عبد الرَّحمن، قالا: ثنا إسحاق بنُ إبراهيمَ، أبنا رَوْحُ بنُ عُبَادة، ثنا مالكٌ، عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هُريرَةَ، عن رسُولِ الله ﷺ، قال: «فَضلُ صَلَاةِ الرَّجُلِ فِي الجَمَاعَةِ عَلَى صَلَاتِهِ وَحدَهُ خَمسَةٌ وَعِشرُونَ جُزءًا».

قال أبُو عبد الله الحافظُ عَقِيبه: وهذا من غُــرَرِ الحَدِيثِ. قال لي جعفرُ بن مُحمَّد بن الحارث ـ وكان أحدَ الجوَّالين ـ: لو لم يســتفد بنيسَــابُور غير هذا الحديث لكان فيه كفايةٌ، فقــد تخلَّصنا ممَّا كان مَشَايِخُنا بمصرَ يُلزِمُون الخطأ فيه الشَّافعيَّ.

قال أبُو عبد الله: وصَدَق أبُو مُحمَّدٍ جعفر بنُ مُحمَّدٍ رَحِمَهُ اللهُ وإيَّاه، فإنَّهُ كالأخذ باليدِ؛ لأنَّ بنَ راهُوْيَه إمامٌ مُقدَّمٌ في الحفظ والإتقان، وكذلك إبراهيم بنُ أبي طالبٍ حُجَّةٌ ثَبْتٌ» انتهى كلامُ البيهقيِّ.



٤٥ (٣٥٨) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ رِشْدِينَ قَالَ: نا عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ دَاوُدَ أَبُو صَالِحٍ الْحَرَّانِيُّ قَالَ: نا ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، «أَنَّ نَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ كَانُوا مَعَ الْمُشْرِكِينَ، يُكَثِّرُونَ سَوَادَ الْمُشْرِكِينَ، فَيَأْتِي السَّهْمُ يُرْمَى بِهِ فَيُصِيبُ أَحَدَهُمْ، فَيَقْتُلُهُ، أَوْ يُضْرَبُ فَيُقْتَلُ، فَأَنْزَلَ اللهُ عز وجل فِيهِمْ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ قَالُواْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [النساء: ٩٧]»

وأخرجه أيضًا في «الكبير» (ج١١/ رقم ١١٥٠٥)

قال الطبرانيُّ: لم يرو هذا الحديث عن أبي الأسود إلا ابن لهيعة.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يَتَفَرَّدْ به ابنُ لهيعة، فتابَعَهُ الليثُ بنُ سعدٍ، فرواهُ عن أبي الأسودِ.

أخرجتَهُ أنتَ في «الأَوْسَطِ» (٨٦٣٨) و«الكبيرِ» (ج١١/ رقم ١١٥٠٦). فقُلتَ: حَدَّثَنَا مطَّلبُ بنُ شعيب، نا عبدُ الله بنُ صالحٍ، حدَّثني الليثُ، عن أبي الأسودِ، عَن عِكرِمَةَ، عن ابن عَبَّاسٍ، أن ناساً مُسْلِمين كانوا مع مشركينَ، يُكثِّرونَ سوادَ المشرِكينَ على رسولِ الله ﷺ، فيأتي السَّهْمُ يُرمىَ به أحدُكُم فيقتلُ، فأنزل الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِيٓ أَنفُسِهِمْ قَالُواْ فِيمَ كُنتُمْ قَالُواْ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ﴾... إلى قوله: ﴿وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾.

وَأَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ في «الفِتَنِ» (٧٠٨٥)، وفي «التَّفسِيرِ» (٤٥٩٦) معلَّقاً عن اللَّيث بنِ سعدٍ بهذا.

وَأَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ في «التفسير» (٤٥٩٦)، وفي «الفتن» (٧٠٨٥).. والنَّسائيُّ في «الكبرى» ـ كما في «أطرافِ المِزِّي» (٦١٧/٤ ـ دار الغرب)، قَالَ: أخبَرَنا إسحَاقُ بنُ إبراهيمَ قالا: (البُخَارِيُّ وإسحاق) ثنا عبدُ الله بنُ يزيدَ المقرئُ، قال: حَدَّثَنَا حيوَةُ ـ هو ابنُ شُرَيحٍ ـ، عن أبي الأسودِ بهذا الإسْنَاد.

ووقَعَ عند البُخَارِيُّ: «حيوةُ وغيرُه»

وكذلك رواهُ ابنُ جريرٍ في «تفسيره» (٣٨٢/٧) قال: حَدَّثَنَا يونسُ بنُ عبدِ الأعلى، أخبرنا ابنُ وهبٍ، أخبرني حيوةُ أو غيرُهُ ـ الشكُّ من يونسَ ـ عن أبي الأسودِ أنَّهُ سَمِعَ مَولى ابنِ عبَّاسٍ، يَقولُ عن ابنِ عبَّاسٍ: إنَّ ناساً مُسلِمينَ كانوا معَ المُشرِكينَ، يُكَثِّرونَ سَوادَ المُشركين... إلخ

وهذَا «الغَيرُ» هو ابنُ لَهيعَةَ.

وقد أخرَجَهُ ابنُ أبي حاتمٍ في «تفسيرِهِ» (٥٨٦٢) عن يونسَ بنِ عبدِ الأعلى فذكر «ابنَ لهيعةَ» وحدَهُ.

وَأَخْرَجَهُ ابنُ جَريرٍ أيضاً (٣٨٢/٧) قال: حدَّثني مُحَمَّدُ بنُ عبد الله بنُ عبد الحكمِ، ومُحَمَّدُ بنُ سِنانَ القزَّازُ، قالا: ثنا أبو عبدِ الرحمنِ المقرئُ، قال: حَدَّثَنَا حيوةُ، قال: أخبرنا مُحَمَّدُ بنُ عبد الرحمنِ بنِ نَوفَلٍ الأَسَدِيُّ، قال: قُطِعَ على أهلِ المدينةِ بَعْثٌ،

فاكتَتَبْتُ فيه، فلقيتُ عكرمةَ مولى ابنِ عَبَّاسٍ، فنهاني عن ذلك أشدَّ النَّهيِ، ثم قال: أخبرني ابنُ عَبَّاسٍ، أنَّ ناساً مُسْلِمِينَ كانوا مع المشركينَ. ثم ذكرَ مثل حديثِ يونسَ، عن ابنِ وهبٍ.

وَأَخرَجَ البَزَّارُ (٢٢٠٤ ـ كشف الأستار) قال: حَدَّثَنا عبدَةُ بنُ عبد الله، ثنا أَبُو نُعَيْمٍ، ثنا مُحَمَّدُ بنُ شريكٍ، عن عمرو بنِ دينارٍ، عن عكرمةَ، عن ابن عَبَّاسٍ، قال: كان ناسٌ من أهلِ مكةَ أسلموا، وكانوا مستخفين بالإسلام، فلما خرجَ المشركونَ إلى بدرٍ أخرجوهم مُكرَهينَ، فأصيبَ بعضُهم يومَ بدرٍ مع المشركينَ، فقال المُسْلِمون: أصحابُنا هؤلاءِ مُسْلِمونَ، أخرجُوهم مكرهينَ، فاستَغفَروا، لهم فنزلت هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾... الآية، فكتبَ المُسْلِمُون إلى من بقىَ منهم بمكَّةَ بهذه الآيةِ، فخَرَجُوا، حتَّى إذا كانوا ببعضِ الطَّريقِ ظهر عليهم المشركونَ، فلحقوهم فردُّوهم، فرجعوا معهم، فنزلت هذه الآية: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ﴾ [العنكبوت: ١٠] فكتب المُسْلِمونَ إليهم بذلك، فحزنوا، فنزلت هذه الآية: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُوا۟ ثُمَّ جَـٰهَدُوا۟ وَصَبَرُوٓا۟ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٠] فكَتَبُوا إليهم بذلك.

وَأَخْرَجَهُ ابنُ جَريرٍ في «تفسيره» (٣٨١/٧ ـ ٣٨٢) قال: حَدَّثَنا إسحاقُ بنُ منصورٍ الرَّمَادِيُّ، ثنا أبو أَحْمَدَ الزبيريُّ، ثنا مُحَمَّدُ بنُ شريكٍ بهذا.

قال البَزَّارُ: «لا نعلمُ أحداً يرويهِ عن عمرٍو، إلا مُحَمَّدُ بنُ شريكٍ» يعني موصولاً.

وقال الهيثميُّ (٩/٧): «رَوَى البُخَارِيُّ بعضَهُ. ورَوَاهُ البَزَّارُ ورجالُهُ رجالُ الصَّحِيحِ».

كذا قال! ومُحَمَّدُ بنُ شَريكٍ مع ثقتهِ، لم يَروِ له، إلا أَبُو دَاودَ وقد خُولف في إسنادِهِ.

خالفَهُ سفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ، فرواهُ عن عمرو بنِ دينارٍ، عن عكرمةَ قال: كان الناسُ من أهل مكةَ، قد شهدوا أنَّ لا إله إلا اللهُ، قال: فلما خرج المشـركونَ إلى بدرٍ أخرجوهم معهم. فقُتِلوا، فنزلت فيهم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾... إلى ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَفُوًّا غَفُورًا﴾ [النساء: ٩٩] قال: فكتب بها المُسْلِمونَ الذين بالمدينةِ إلى المُسْلِمِينَ الذين بمكَّةَ، قال: فقال رجلٌ من بني ضَمْرَةَ ـ وكان مريضاً ـ: أخرجوني إلى الرَّوحِ، فأخرَجُوه. حتَّى إذا كان بالحَصحَاصِ ماتَ، فأنزلَ اللهُ فيه: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٠٠] الآيةَ، وأنزلَ في أُولئَكَ الذينَ كانُوا أَعطوا الفتنةَ: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا فُتِنُواْ ثُمَّ جَـٰهَدُواْ وَصَبَرُوٓاْ إِنَّ رَبَّكَ مِنۢ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

أَخْرَجَهُ عَبدُ الرَّزَّاقِ في «تفسيره» (١٧١/١)، وَمِن طَرِيقِهِ الطبريُّ (٣٨٥/٧)..

والفاكهيُّ في «أخبارِ مكَّةَ» (٢٣٨٢) قال: حَدَّثَنَا يعقوبُ بنُ حميدٍ، وابنُ أبي عُمَر، وسعيدُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ..

والأزرَقيُّ في «أخبار مكَّةَ» (٢٠٥/٢) قال: حدَّثني جدي قالوا: ثنا سفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ بهذا مرسلاً.

ولا شكَّ أن روايةَ سـفيانَ أولى بالقبولِ. وفي روايةِ يعقوبَ عند الفاكهيِّ: قال سفيانُ فبلَغَنا أنَّهُ ضَمْرَةُ بنُ جُنْدَبٍ، وكان مريضاً قَالَ: أخرجوني إلى الرَّوحِ، فخرَجُوا به، فلمَّا بلغوا به الحَصحَاصَ ماتَ، فأنزلَ اللهُ عز وجل: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾... **إلى آخر الآية. ولعلَّه مما يؤيِّدُ الروايةَ الموصولةَ، أنَّ أشـعثَ بنَ سوَّارٍ رواهُ عن عكرمةَ، عن ابن عبَّاسٍ قال:** ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا...﴾ **الآيَةَ قال: كانوا قوماً من المُسْلِمِينَ بمكَّةَ، فخرجوا مع قومٍ من المشـركينَ في قتـالٍ، فقُتِلوا معهم، فنزلت هـذه الآيـةُ** ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلْوِلْدَٰنِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ۝ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَعْفُوَ عَنْهُمْ﴾ [النساء: ٩٧، ٩٨] **فعذرَ اللهُ أهلَ العذرِ منهم، وأهلكَ من لا عذرَ لهُ، قال ابنُ عبَّاسٍ: وكنت أنا وأمي ممَّن كان له عذرٌ.**

أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ فـي «الكبيـر» (ج١١/ رقم ١١٧٠٨) قال: حَدَّثَنَا عبدُ الرحمنِ بنِ سَلْمٍ الرازيُّ، ثنا سهلُ بنُ عثمانَ، ثنا عبدُ الرحيم بنُ سليمان، عن أشعثِ بن سوَّارٍ، عن عكرمةَ بهذا.

وهذا إسنادٌ ما أجودَهُ، لولا ما قيل في أشعثِ بنِ سوَّارٍ، فقد اختلفَ النُّقَادُ فيه، والراجحُ ضعفُهُ.

وقد رواه أيضاً: سعيدُ بنُ جبيرٍ، عن ابن عَبَّاسٍ قال: لما نزلَت ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾... إلى آخر الآية قال: كان قومٌ بمكَّةَ قد أسلمُوا، فلمَّا هاجرَ رسولُ الله ﷺ إلى المدينةِ كرهوا أن يهاجروا، وخافوا فأنزل اللهُ تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾... إلى قوله ﴿إِلَّا ٱلْمُسْتَضْعَفِينَ﴾ [النساء: ٩٨].

أَخْرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ أيضاً (ج١١/ رقم ١٢٢٦٠) قال: حَدَّثَنَا عبدُ الله بن العبَّاسِ الطَّيَالِسِيُّ، ثنا عمرُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الحسنِ، ثنا أبي، ثنا قيسُ بنُ الرَّبيعِ، عن الأعمشِ، عن سعيدِ بنِ جبيرٍ بهذا.

وقيسُ بنُ الرَّبيعِ يضعَّفُ في الحديثِ.

وعندي أنَّ الروايةَ المرسلةَ أقوى، والله أعلم.

وقد رَوَىَ البُخَارِيُّ بعض هذا.

فأَخْرَجَهُ في «الجنائز» (١٣٥٧) قال: حَدَّثَنَا عليُّ بنُ عبد الله..

وفي «التَّفْسِيرِ» (٤٥٨٧) قال: حَدَّثَنَا عبدُ الله بن مُحَمَّد..

والإسماعيليُّ في «المُسْتَخْرَجِ» عن إسحاقَ بنِ مُوسَىَ..

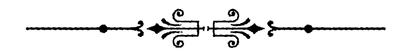
وابنُ أبي حاتمٍ في «تفسيره» (٥٦١١) عن الفضلِ بنِ دُكَينٍ وابنِ أبي عمرَ العدنيِّ قالوا: ثنا سفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ، عن عبيدِ الله بنِ

أبي يزيدَ، قال: سمعتُ ابنُ عَبَّاسٍ يقولُ: كنتُ أنا وأمي من المستضعفينَ. أنا من الولدانِ، وأمي من النساءِ.

وَأَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ (٢٥٩٨) قال: حَدَّثَنَا سليمانُ بنُ حربٍ..

وايضاً (٤٥٩٧) قال: حَدَّثَنَا أبو النعمانِ..

وأَبُو نُعَيْمٍ الأَصْبَهَانِيُّ في «المُسْتَخْرَجِ» عن مُحَمَّد بنِ عبيدٍ قالوا: ثنا حمَّادُ بنُ زيدٍ عن أيوبَ، عن ابن أبي مُلَيْكَةَ، عن ابن عَبَّاسٍ نحوه.



٤٦ (٣٧٠) حدَّثَنا أحمد بنُ رِشْدين، قال: نا حامد بنُ يَحيى، قال: نا عبدُ العزيز بنُ أَبَان، قال: نا سُفيان الثَّوْريُّ، عن فِرَاسٍ، وبيَانٍ، عن الشَّعْبِيِّ، عن وَهْب بن خَنْبَش، عن النَّبيّ ﷺ، قال: «عُمرَةٌ فِي رَمَضَانَ تَعدِلُ حَجَّةً».

أَخْرَجَه أيضًا في «الكبير» (ج ٢٢/ رقم ٣٥٨) ـ وعنه أَبُو نُعَيمٍ في «مَسَانيد فِرَاسٍ» (ص ٦٨) ـ مسنده سواء

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن سُفيانَ، عن فِرَاسٍ، إلَّا عبدُ العزيز بنُ أبان. تفرَّد به حامدُ بن يَحيى».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به عبدُ العزيز، ولا حامدُ بنُ يَحيى.

أمَّا عبد العزيز فتابعه يزيد بنُ أبي حَكِيمٍ، عن سُفيان الثَّوْريِّ، عن فِرَاسٍ، عن الشَّعْبيِّ، عن وهب بن خَنْبَش مرفوعًا مثلَهُ.

أخرَجَه أبُو نُعَيمٍ في «مَسَانيد فِرَاس» (ص٦٩) قال: حدَّثنا مُحمَّد بنُ المُظفَّر، قال: حدَّثَنا حاجبُ بنُ أركين، قال: حدَّثنا أحمد بنُ مُحمَّد بن عُمر بن يُونُس اليَماميُّ، قال: حدَّثَنا يزيدُ بنُ أبي حَكِيمٍ.

وأحمدُ بن مُحمَّد بن عُمرَ تالفٌ البتَّةَ، كذَّبه غيرُ واحدٍ، وتركه آخَرُون.

وأمَّا حامدُ بنُ يَحيى فتابعه القاسمُ بنُ سعيدٍ، قال: حدَّثَنا عبدُ العزيز بنُ أَبَان، حدَّثَنا سُفيانُ، عن فِرَاسٍ، وبَيَان، بهذا الإسناد.

أخرَجَه أبُو نُعَيمٍ في «مَسَانيد فِرَاسٍ» (ص٦٨) قال: حدَّثَنا إبراهيم بنُ مُحمَّد بنِ حَمْزة، قال: حدَّثَنا عبدُ الله بنُ شبيبَ البَصْريُّ، قال: حدَّثَنا القاسم بنُ سعيدٍ.

قال أبُو نُعَيمٍ: «تفرَّد به عبدُ العزيز، عن سُفيانَ، عن فِرَاسٍ. ورواه النَّاسُ عن سُفيانَ، عن جابرٍ، وبَيَانَ».

---

٤٧ (٣٧٤ الصغير) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَكَّارٍ الْعَلَّافُ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزَّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيْسَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ إِلَّا تَرْكَ الصَّلَاةَ».

وَقَال ابنُ أبي حَاتِمٍ فــي «العِلَلِ» (٢٩٨، ١٩٣٨): «وســألتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ عَنْ حديــثٍ رَوَاهُ أَبُو الرَّبيــع الزَّهْرانيُّ، عَنْ حمَّاد بْــنِ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ، عن النبيِّ ﷺ: «**بَيْنَ العَبْدِ وَالكُفْرِ تَرْكُ الصَّلَاةِ**».

فَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ: هَذَا خطأٌ؛ رَوَاهُ بعضُ الثِّقاتِ مِنْ أَصْحَابِ حمَّاد؛ فَقَالَ: حدَّثنا حمَّاد؛ قَالَ: حدَّثنا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ـ أَوْ حُدِّثتُ عَنْهُ ـ عَنْ جابِرٍ، مَوْقُوفٌ.

قلتُ لأَبِي زُرْعَةَ: الوَهَمُ مِمَّن هُوَ؟

قَالَ: مَا أَدْرِي؟ يُحتَمَلُ أَنْ يكونَ حدَّث حمَّادٌ مرَّة كَذَا، ومرَّة كَذَا.

قُلْتُ: فبلَغَكَ أَنَّهُ تُوبِعَ أَبُو الرَّبيع فِي هَذَا الحَدِيثِ؟

فَقَالَ: مَا بَلَغَني أنَّ أَحَدًا تابَعَهُ.

وَقَــالَ أَبِــي: رَوَاهُ بعضُهم مرفوعًا بِلا شَــكٍّ، وَهُــوَ أَبُو الرَّبيع، وبعضُهم بالشَّكِّ غيرَ مَرْفُوعٍ، وَكَأَنَّ بِالشَّكِّ غَيْرَ مَرْفُوعٍ أَشْبَهُ».

وَأخرَجَهُ أَبُو يَعلَى (١٧٨٣)..

وابنُ نصرٍ في «تَعظِيمِ قَدرِ الصَّــلاةِ» (٨٩١) قَال حَدَّثَنَا مُحمَّدُ بنُ يحيى.

والآجُرِّيُّ في «الشَــرِيعَةِ» (٢٨٨) قَال: حدَّثَنا أبو جَعفَرٍ أحمَدُ بنُ يَحيىَ الحُلوَانيُّ.

والبَيهَقِيُّ (٣٦٦/٣)، عن هِشَامِ بنِ عَليٍّ..

والقُضَاعِيُّ في «مُسنَدِ الشِّهَابِ» (٢٢٦)، عن عَليٍّ بنِ عَبدِ العَزِيزِ.

قَالُوا جَمِيعَاً: حدَّثَنَا أبو الرَّبِيعِ الزَّهرانيُّ بِهَذَا الإسنَادِ.

قَالَ الطَّبَرَانيُّ: «لَمْ يَرْوِهِ عَنْ عَمْرٍو، إِلَّا حَمَّادٌ. تَفَرَّدَ بِهِ أَبُو الرَّبِيعِ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَا! وَلَيْسَ كَمَا قَالَا.**

فَلَم يَتَفرَّد بِهِ أبو الرَّبيعِ الزَّهرانيُّ سُلَيمَانُ بنُ دَاودَ، وَهُوَ أَحَدُ الأَثبَاتِ.

فَتَابَعَهُ مُحَمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ الرَّقَاشيُّ، فَروَاهُ، عن حمَّادِ بنِ زَيدٍ بِهذَا الإسنَادِ بِلَفظِ: «**بَيْنَ العَبْدِ وَبَيْنَ الكُفرِ، تَركُ الصَّلاةِ**».

ذَكَرَهُ البَيهَقيُّ (٣٦٦/٣) عقِبَ تَخريجِ رِوَايَةِ أبي الرَّبيعِ.

ولِلحَدِيثِ طُرُقٌ عن جَابِرِ بنِ عبدِ اللهِ رضي الله عنه.

٤٨ (٣٧٨) حدَّثَنا أحمد بنُ رِشْدين، قال: نا مُحمَّد بنُ عيسى بن جابرٍ الصَّعِيديُّ، عن أبيه عيسى بنِ جابرٍ، عن أيُّوب بنِ مُوسى، عن مُحمَّد بن مُسلِمٍ، أنَّ أبا سَلَمة بن عبد الرَّحمن، وعُرْوة بنَ الزُّبَير، حدَّثاه أنَّ عائشةَ قالت: حاضتْ صفيَّةُ بنتُ حُيَيٍّ بعدما أفاضت، فذُكرت حيضَتُها لرسُولِ الله ﷺ، فقال رسُولُ الله ﷺ: «أَحَابِسَتُنَا هِيَ؟!»، فقلتُ: «يا رسُولَ الله! إنَّها قد كانت أفاضت، وطافت بالبيتِ، وحاضت بعد الإفاضةِ»، فقال رسُول الله ﷺ: «فَلْتَنفِر».

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن أَيُّوب بنِ مُوسى إلَّا عيسى بنُ جابرٍ الصَّعِيديُّ. تفرَّد به ابنُهُ عنه. ولم نَكتُبه إلَّا عن ابن رِشْدين».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به عيسى بنُ جابرٍ الصَّعِيديُّ.

فتابعه أرطاةُ بنُ المُنذِر، فرواه عن أَيُّوب بنِ مُوسى، عن الزُّهْرِيِّ، عن أبي سَلَمة، وعُروة، كلاهما عن عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

ذكره الدَّارَقُطنِيُّ في «العلل» (١٤١/١٥).

ثُمَّ قال: «هو حديثٌ غريبٌ. تفرَّد به أرطاةُ بنُ المُنذِر».

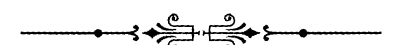
كذا قال!

فقد رأيتَ أنَّهُ لم يتفرَّد به أرطاةُ بنُ المُنذِر.

وهُو عندي أبو حاتمٍ البَصريُّ، الذي ترجمه ابنُ عَديٍّ في «الكامل» (٤٢١/١ ـ ٤٢٢)، وساق له أحاديثَ أخطأ فيها، ثُمَّ قال: «ولِأرطاةَ أحاديثُ كثيرةٌ غير ما ذكرتُهُ، وفي بعضها خطأٌ وغلطٌ».

وعيسى بنُ جابرٍ لم أجد له تَرجمةً فيما بين يديَّ من المَرَاجع.

ولكنَّ الحديثَ ثَبَت من وُجُوهٍ أُخرى عن الزُّهْرِيِّ، خرَّجتُها في «تَعِلَّة المفؤُود بتخريج مُنتَقى ابنِ الجارود» (٥٤٥)، والحمدُ لله تعالى.



٤٩ (٣٩٦) حدَّثَنا أحمد بنُ خُليدٍ، قال: نا أبو تَوْبة الرَّبيعُ بن نافعٍ، قال: نا مُحمَّد بنُ مُهاجرٍ، عن العبَّاس بن سالمٍ، عن الأَسْود، عن ثَوْبان مولى رسُولِ الله ﷺ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ «حَوضِي مِن عَدنَ إِلَى عَمَّـانَ البَلقَاءِ، مَاؤُهُ أَحلَى مِنَ العَسَـلِ، وَأَطيَبُ مِنَ المِسكِ، وَأَبيَضُ مِنَ اللَّبَنِ، أَكوَابُهُ عَدَدُ نُجُومِ السَّمَاءِ، مَن شَرِبَ مِنهُ شَـربَةً لَم يَظمَأ بَعدَهَـا أَبدًا، أَوَّلُ النَّـاسِ يَرِدُ عَلَيـهِ فُقَرَاءُ المُهَاجِرِينَ الشُّـعثُ رُؤُوسًـا، الدُّنسُ ثِيَابًا، الَّذِيـنَ لَا يَنكِحُونَ المُنَعَّمَاتِ، وَلَا تُفتَحُ لَهُمُ السُّدَدُ».

وأخرجه أيضًا في «مُسنَد الشَّاميِّين» (١٤١١) بسنده سواء

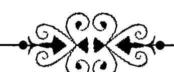
وأخرَجَه تمَّامٌ الرَّازيُّ في «الفوائـد» (١٧٦٠ ـ ترتيبه) قال: أخبَرَنا أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ إسحاق بن مُحمَّد بن يزيدَ الحَلَبيُّ، نا أحمد بنُ خُلَيدٍ الكِنديُّ بهذا الإسناد سواءً.

وأخرَجَه التِّرمِذيُّ (٢٤٤٤) من طريق يَحيى بنِ صالحٍ.

وأحمدُ (٥/٢٧٥ ـ ٢٧٦)، والباغَنْديُّ في «مُسنَد عُمر بن عبد العزيز» (٦٣)، وابنُ أبي الدُّنيا في «التَّواضع والخُمُـول» (٣)، والبَيهَقيُّ في «البعث والنُّشُور» (١٣٦)، من طريق إسماعيل بنِ عيَّاشٍ.

والطَّيالِسيُّ (٩٩٥) ـ ومن طريقه البَيهَقيُّ في «الشُّعَب» (١٠٤٨٥) ـ، قال: حدَّثَنا أبو عُتْبة.

والرُّوْيانيُّ في «مُسنَده» (٦٥٣)، والحاكمُ (٤/١٨٤) ـ وعنه البَيهَقيُّ في «البعث» (١٣٥) ـ، من طريق عبد الله بنِ يُوسُف التِّنِّيسيِّ.



والباغَنْديُّ في «مُسـنَد عُمر بـن عبد العزيز» (٦٥) قـال: حدَّثَنا أحمد بنُ الفَرَج.

قالوا: ثنا مُحمَّد بنُ مُهاجِرٍ بسنده سواء.

وأخرَجَه ابنُ ماجَهْ (٤٣٠٣) من طريق مَرْوان بن مُحمَّدٍ، ثنا مُحمَّد بنُ مُهاجِرٍ، عن العبَّاس بنِ سالمٍ، قال: نُبِّئتُ عن أبي سلامٍ فذكره.

وقد أَفْسَـد هذا الإسـنادَ. وقد حررتُ القولَ فيه فيما علَّقتُهُ على «مُعجَم الإسماعيليِّ» (٤٥).

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَـرو هذا الحديثَ عن العبَّاس بن سـالمٍ إلَّا مُحمَّد بنُ مهاجِرٍ».

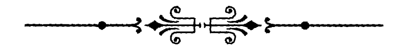
• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به مُحمَّد بن مُهاجِرٍ.

فتابعه عُثمان بنُ سـعيدٍ، فـرواه عن العبَّاس بنِ سـالمٍ بهذا الإسناد سواء.

أخرَجَه الباغَنْديُّ في «مُسنَد عُمر بن عبد العزيز» (٦٥) قال: حدَّثَنا أحمد بنُ الفَرَج، ثنـا عُثمان بنُ سـعيدٍ، ومُحمَّد بـن مُهاجِرٍ، عن العبَّاس بنِ سالمٍ بسنده سواء.

وله طرق عن أبي سلَّامٍ.



٥٠ (٤١١) حدَّثَنا أحمد بن خُليدٍ، قال: نا عبد الله بن جعفرٍ الرَّقِّيُّ، قال: نا عيسى بنُ يُونُس، عن سُـليمان التَّيمِيِّ، عن أنسٍ مرفوعًا: «رَأَيتُ لَيلَةَ أُسرِيَ بِي رِجَالًا تُقطَعُ أَلسِنَتُهم بِمَقَارِيضَ مِن نَارٍ، فَقُلْتُ: يَا جِبرِيلُ! مَن هَؤُلَاءِ؟ قَـالَ: هَؤُلَاءِ خُطَبَاءُ مِن أُمَّتِكَ يَأمُرُونَ النَّاسَ بِمَا لَا يَفْعَلُونَ».

قـال الطَّبَرانِيُّ: لم يَـرو هذا الحديث عـن سُـليمان التَّيمِيِّ إلَّا عيسى بنُ يونُس. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به عيسى بنُ يُونُس.

فتابعه عبدُ الله بنُ المبارَك، عن سُليمان التَّيميِّ، عن أنسٍ مرفُوعًا مثله.

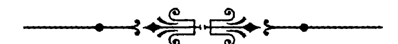
أخرَجَه أبو نُعيمٍ في «الحِلية» (١٧٢/٨ ـ ١٧٣).

وتابعه أيضًا مُعتَمِرُ بنُ سُليمان التَّيمِيُّ، عن أبيه مثلَهُ سواء.

أخرَجَه أبو يَعلَى في «المُسـنَد» (ج٧/ رقم ٤٠٦٩) ـ ومن طريقه الضِّياءُ في «المُختَارة» (ق ٢/١٢٧) ـ.

ونقل الضِّياء عن الدَّارَقُطنيِّ في «الأفـراد» (٨٦١ ـ أطرافه)، قال: تفرَّد به مُعتمِرٌ، عن أبيه. اهـ.

كذا قال! وليس كذلك كما رأيتَ. والحمد لله على توفيقه.



٥١ (٤٥٣) حدَّثَنا أحمد بنُ خُلَيد بنِ يزيدَ الحَلَبيُّ، قال: نا أبُو نُعَيمٍ الفضلُ بنُ دُكَينٍ، قال: نا شيبانُ أبو مُعاوِية، عن يَحيى بنِ أبي كثيرٍ، عن عبدِالله بن أبي قَتَادة، عن أبيه، قال: بينما نحن نُصَلِّي مع رسُولِ الله ﷺ إذ سمع جَلَبَةَ رجالٍ خلفَهُم، فلمَّا قضى صلاتَهُ قال: «مَا شَأنُكُم؟»، قالوا: «أَسرَعنا إلى الصَّلاة»، قال: «فَلَا تَفعَلُوا. لِيُصَلِّ أَحَدُكُم مَا أدرَكَ، وَلْيَقضِ مَا فَاتَهُ».

وأخرَجَه البُخارِيُّ في صحيحه (١١٦/٢)، وفي «جُزء القِرَاءة» (١٦٥)، والدَّارِميُّ (٢٣٦/٢).

وأبُو عَوَانة في «المُستخرَج» (١٥٤٣) قال: حدَّثَنا أبو أُمَيَّة ـ هو الطَّرَسُوسيُّ ـ.

والبَيهَقيُّ (٢٩٨/٢) من طريق عليِّ بنِ الحَسَن.

قال أربعتُهُم: ثنا أبُو نُعَيمٍ الفَضل بنُ دُكَينٍ بهذا الإسناد.

وعند البُخارِيِّ وغيرِهِ قال: **«فَلَا تفعَلُوا. إِذَا أَتَيتُمُ الصَّلَاةَ فَعَلَيكُم بِالسَّكِينَةِ، فَمَا أَدرَكتُم فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُم فَأَتِمُّوا»**.

وسياقُ البُخارِيِّ في «القراءة» والدَّارِميِّ مُختصَرٌ.

وأخرَجَه أحمدُ (٣٠٦/٥)، ومُسلمٌ، وأبُو عَوَانة (١٥٤٣)، وأبُو نُعَيمٍ في «المُستخرَج على مُسلمٍ» (١٣٣٩)، من طُرُق عن شَيْبانَ، به.

قال الطَّبَرانِيُّ وأبُو نُعَيمٍ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن يَحيى بنِ أبي كثيرٍ إلَّا شَيبَانُ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به شَيبانُ.

فتابعه مُعاوِيةُ بنُ سلَّامٍ، فرواه عن يَحيى بنِ أبي كثيرٍ بهذا الإسناد بلفظ: بينما نحن نُصَلِّي مع رسُولِ الله ﷺ فسمع جَلَبَةً، فقال: «مَا شَأنُكُم؟»، قالوا: «استعجلنا إلى الصَّلَاةِ»، قال: «فَلَا تَفعَلُوا. إِذَا أَتَيتُمُ الصَّلَاةَ فَعَلَيكُمُ السَّكِينَةُ، فَمَا أَدرَكتُم فَصَلُّوا، وَمَا سَبَقَكُم فَأَتِمُّوا».

أخرَجَه مُسلمٌ (١٥٥/٦٠٣) قال: حدَّثَني إسحاق بنُ منصُورٍ.

والسَّرَّاج في «مُسنَده» ـ ومن طريقه أبُو نُعَيمٍ في «المُستخرَج» (١٣٣٩) ـ، قال: ثنا مُحمَّد بنُ يَحيى.

قالا: أخبَرَنا مُحمَّد بنُ المُبارَك الصُّورِيُّ، حدَّثَنا مُعاوية بنُ سلَّامٍ بهذا.

وتابعه يَحيى بنُ حسَّان، نا مُعاوِية بنُ سلَّامٍ بهذا، وزاد: «**إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى تَرَونِي، وَعَلَيكُمُ السَّكِينَةُ..**».

أخرَجَه ابنُ خُزَيمة (ج٣/ رقم ١٦٤٤) قال: أخبَرَنا بحر بنُ نصرٍ الخَوْلانيُّ، نا يَحيى بنُ حسَّانَ.

ولم أقف على هذه الزِّيادة في هذا الحديثِ إلَّا من هذا الوجه، وهُو ثابتٌ.

وتابعه أيضًا مَرْوان بنُ مُحمَّدٍ، ثنا مُعاوية بنُ سلَّامٍ بهذا.

أخرَجَه أبُو نُعَيمٍ في «المُستخرَج» (١٣٣٩).

وراجع التَّعقُّبَ السَّابقَ على هذا، والحمدُ لله على توفيقه.

٥٢ (٤٦٠) حدثنا أحمد بن خُليد الحلبيُّ، قال: نا أبو نعيم الفضل بن دكين قال: نا أبو الرَّبيع السَّمَّان أشعث بنُ سعيدٍ، عن عاصم بن عُبيد الله، عن عبد الله بنِ عامر بنِ ربيعةَ، عن أبيه، قال: كنَّا مع النَّبيّ ﷺ في سفرٍ في ليلةٍ مُظلِمةٍ فلم نَدْرِ أين القبلةُ، فصلَّى كلٌّ منَّا على حِيَاله، فلمَّا أصبحنا ذَكَرنا ذلك للنَّبيِّ ﷺ، فنزَل: ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُۚ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥].

وأخرَجَه ابنُ ماجَهْ (١٠٢٠)، وعبدُ بنُ حُميدٍ في «المُنتخَب» (٣١٦)، والدَّارَقُطنِيُّ (٢٧٢/١)، وأبو نُعيمٍ في «الحِليـة» (١٧٩/١)، وابنُ جَريرٍ (١٨٤١، ١٨٤٣)، وابـنُ أبي حاتمٍ (١١٢٧) ـ كلاهما في «التَّفسـير» ـ، والواحديُّ في «أسـباب النُّزول» (ص ٣٥)، من طُرُقٍ عن أبي الرَّبيع السَّمان بسنده سواءً.

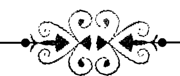
قال التِّرمِذيُّ: «هذا حديثٌ ليس إسـنادُهُ بـذاك، لا نعرفُهُ إلَّا من حديث أشعثَ السَّمَّان. وأشعثُ بنُ سعيدٍ أبو الرَّبيع السَّمَّان يُضعَّفُ في الحديث».

وقال الطَّبَرانيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن عاصم بنِ عُبيد الله إلَّا أبو الرَّبيع السَّمَّان».

وقال العُقَيليُّ في ترجمة أبي الرَّبيع: «لا يُتابَع عليه. وليس يُروى من وجهٍ يَثبتُ متنُهُ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَوا! وَلَيْسَ كَمَا قَالَوا.**

فلم يتفرَّد به أبو الرَّبيع.



فتابعه عَمرو بنُ قيسٍ، عن عاصم بنِ عُبيد الله بسنده سواءً.

أخرَجَه الطَّيالِسيُّ في «مُسنَده» (١١٤٥) ـ ومن طريقه البَيهَقِيُّ (١١/٢) ـ، قال: حدَّثَنا الأشعثُ بنُ سعيدٍ أبو الرَّبيع، وعمرُو بنُ قيسٍ، قالا: ثنا عاصم بنُ عُبيد الله.. وذَكَره.

٥٣ (٤٧٦) حدَّثَنا أحمد بنُ عَمرٍو الخلَّالُ المَكِّيُّ، قال: نا إبراهيمُ بنُ المُنذِر الحِزَاميُّ، قال: نا عبدُ الله بنُ مُحمَّد بن عَجْلان، عن أبيه، عن نافعٍ، عن ابن عُمر، قال: قال رسُول الله ﷺ «إِذَا كَانَ ثَلَاثَةٌ، فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ وَاحِدٍ».

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَروِه عن ابن عَجْلان إلَّا ابنُهُ عبد الله».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به عبدُ الله بنُ مُحمَّد بن عَجْلان.

فتابعهُ حاتمُ بنُ إسماعيلَ، فرواهُ عن ابنِ عَجْلان، عن نافعٍ، عن ابن عُمر مرفوعًا: «**إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً، فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الثَّالِثِ. وَإِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فِي سَفَرٍ، فَلْيَؤُمَّهُم أَحَدُهُم**».

أخرَجَه البزَّارُ (ج ٢/ ق ١/١٩) قال: حدَّثَنا إبراهيمُ بنُ الُمستَمِرِّ، نا عُبيسُ بنُ مرحُومٍ، نا حاتمُ بنُ إسماعيل بهذا.

قال البزَّارُ: «لا نعلم أحــدًا تابع ابنَ عَجْلان عليــه»، يعني على الشَّطر الثَّاني من الحديث.

وللحديث طُرُقٌ أُخرى لهذا الشَّــطرِ عن ابنِ عُمــر، خرَّجتُها في «تسلية الكَظِيم» (٥٨)، والحمدُ لله ربِّ العالَمين.

---

٥٤ (٤٨٠) حدَّثَنا أحمد بنُ عَمرٍو الخَلالُ، قال: نا إبراهيمُ بنُ المُنذِرِ الحِزَامِيُّ، قــال: نا أبو علقمة الفَرَوِيُّ، قــال: نا مالكُ بنُ أنسٍ، عن هشام بن عُروة، عن أبيه، عن بُسْرة بنتِ صَفْوان، قالت: قال رسُولُ الله ﷺ: «مَن مَسَّ فَرْجَهَ فَقَد وَجَب عَلَيهِ الوُضُوءُ».

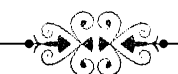
قــال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هــذا الحديثَ عن مالــكٍ إلَّا أبو علقمة الفَرَويُّ. تفرَّد به إبراهيم بنُ المُنذِر».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به أبو عَلْقمة الفَرَويُّ ـ واســمُهُ عبدُ الله بن مُحمَّد بن عبد الله بن أبي فَرْوة المَدَنيُّ. أحدُ الثِّقات ـ.

فتابعه ابنُه مُوسى بنُ أبي عَلْقمة الفَرَويُّ، عن مالك بنِ أنسٍ بهذا الإسناد سواءً.

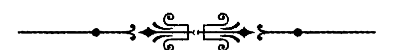
أخرَجه الدَّارَقُطنيُّ في «العلل» (ج٥/ ق٢٠٢/٢) قال: حدَّثَنا مُحمَّدُ ابن أحمد بــنِ عَبْــدَك، أخبَرَني عليُّ بــن الحُســين بن الجُنَيد، ثنا هارُونُ بن أبي عَلْقَمة، ثنا أبي.



قال الدَّارَقُطنيُّ: «وهذا غريبٌ، لم يروه غيرُ هارُونَ، وهُو هارُونُ بن مُوسى بنِ أبي علقمة الفَرَويُّ، عن أبيه مُوسى بنِ أبي عَلْقمة، عن مالكٍ. وهو منسوبٌ في الإسناد إلى جَدِّه أبي عَلْقمة. ومن رَوى هذا الحديثَ عن أبي عَلْقَمة الفَرَويِّ، عن مالكٍ، فقد وهم. بَلَغَني أنَّ (..) حدَّث به عن شيخٍ له، عن آخرَ، عن أبي عَلْقَمة، عن مالكٍ، عن هشامٍ. وهذا وهَمٌ. حدَّثَنا أبو عبد الله المَحَامِليُّ، ثنا أحمد بنُ إسماعيلَ، ثنا مالكٌ، عن هشام ابن عُروة، عن أبيه أنَّه كان يقولُ: مَن مَسَّ ذَكَره فقد وَجب عليه الوُضوءُ» اهـ.

وقد أخرَجَه الطَّبَرانِيُّ في «الأوسط» (٨٥٧١) من طريق أبي عَلْقَمة الفَرَوِيِّ، قال: سمعتُ هشام بنَ عُروة يقُولُ: أخبَرَني أبي، عن بُسْرة مرفوعًا مثلَهُ.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَقُل أحدٌ ممَّن رَوى هذا الحديثَ عن هشام بنِ عُروة: «فَقَد وَجَبَ عَلَيهِ الوُضُوءُ»، إلَّا أبو علقمة الفَرَويُّ».



٥٥ (٤٨٥) حدَّثَنا أحمد بن عَمرٍو الخلَّالُ، قال: نا إبراهيم بنُ المُنذِر الحِزاميُّ، قال: نا مَعْنُ بنُ عيسى القزَّازُ، عن مالك بنِ أنسٍ، عن عَمِّه أبي سُهَيلٍ، عن أبيه، عن أبي هُرَيرةَ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «أَتَدرُونَ مَا مَثَلُ نارِكُم هَذِهِ مِن نَارِ جَهَنَّمَ؟ لَهِيَ أَشَدُّ سَوَادًا مِن دُخَانِ نَارِكُم هَذِهِ بِسَبعِينَ ضِعفًا».

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديــثَ عن مالكٍ إلَّا مَعْنٌ. تفرَّد به إبراهيمُ بنُ المُنذِرِ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

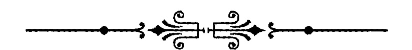
فلم يتفرَّد به معن بنُ عيسى.

فتابعــه يَحيـــى بنُ عبد الله بـن أبـي بُكَيرٍ، فـــرواه عن مـالكٍ بهـذا الإسناد.

ذكره الدَّارَقُطنِيُّ في «العلل» (٨٣/١٠).

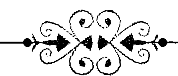
وقال: «الصَّحيحُ موقُوفٌ».

وهُو يُشــيرُ إلى ما رواه مالكٌ في «مُوطَّئِــه» (٢/٩٩٤/٢) عن عمِّه أبي سُــهَيلٍ، عن أبيه، عن أبي هُرَيرةَ، قال: أتَرَونَهــا حمراءَ كنارِكم هذه؟! لهي أَسْودُ من القارِ ـ والقارُ: الزِّفْتُ ـ.



٥٦ (٤٩٨) حدَّثَنا أحمد بنُ زَكريَّا، قال: نا الزُّبَير بن بكَّارٍ، قال: نا سُفيان بن عُيَينة، عن الزُّهرِيِّ، عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُتبَة، عن ابن عبَّاسٍ أن النبي ﷺ قال: «مَن بَــاتَ وَفِي يَدِهِ غَمرٌ فَأَصَابَهُ شَيءٌ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفسَهُ».

قال الطَّبَرانِيُّ: لم يَرو هذا الحديثَ عن سُفيان، عن الزُّهرِيِّ، عن عُبيد الله، إلَّا الزُّبير بنُ بكَّارٍ. اهـ.



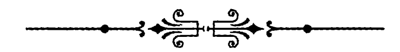
• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به الزُّبير.

فتابعه عبدُ الوهَّاب بنُ فُليحٍ المُقرئُ، ومُحمَّد بنُ مَيمُون الخيَّاط، قالا: نا ابنُ عُيَينة مثلَهُ.

أخرَجَه أبو نُعيمٍ في «أخبار أَصْبهان» (٣٤٨/٢).

وانظُر ما كتبتُه على «الأَمْراض والكَفَّارات» (٧٨) للضِّياء المَقدِسيِّ.



٥٧ (٤٩٩) حدَّثَنا أحمد بنُ زكريَّا، قال: نا سعيد بنُ عبد الرَّحمن المَخزُوميُّ، قال: نا سُفيانُ بنُ عُيَينة، عن عَمرو بنِ دينارٍ، عن عِكرمةَ، عن ابنِ عباسٍ، أن النبي ﷺ قال: هَذِهِ مَكَّةُ، حَرَّمَهَا اللهُ يَومَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرضَ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحَرَامِ اللهِ إِلَى يَومِ القِيَامَةِ، لَا يُختَلَى خَلَاهَا، وَلَا يُعضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُنَفَّرُ صَيدُهَا، وَلَا تَحِلُّ لُقَطَتُهَا إِلَّا لِمُنشِدٍ»، فقال العبَّاسُ: «يا رسُولَ الله! إلَّا الإذخِرَ؟»، قال: «إِلَّا الإِذخِرَ».

وأخرَجَه الطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (ج١١/ رقم ١١٦٣٣) بسنده سواء

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَروِهِ عن سُفيان إلَّا سعيد بنُ عبد الرَّحمن».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

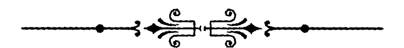
فلم يتفرَّد به سعيد بنُ عبد الرَّحمن.

فتابَعَه طاهر بنُ أبي أحمدَ الزُّبَيريُّ، قال: ثنا سُفيانُ بنُ عُيَينة بهذا.

أخرَجتَهُ أنتَ في «المُعجَم الكبير» (ج ١١/ رقم ١١٦٣٤) قلتَ: حدَّثَنا عليُّ بنُ سعيدٍ الرَّازيُّ، ثنا طاهر بنُ أبي أحمدَ بهذا.

وطاهر ترجمه ابن أبي حاتم (٤٩٩/١/٢) ولم يذكر فيه شيئا.

وقال ابن حبان (٣٢٨/٨): «مستقيم الحديث».



٥٨ (٥٠٢) حدَّثَنا أحمد بنُ القاسم، قال: نا عفَّان بنُ مُسلِمٍ، قال: نا حَمَّاد بنُ سَلَمة، عن بَهْز بنِ حكيمٍ، عن زُرَارة بنِ أَوْفى، عن سعد بنِ هشامٍ، عن عائشةَ، أنَّ رسُولَ الله ﷺ كان إذا قام من اللَّيل وُضِعَ له سِواكُه ووَضوؤُه.

وأخرَجَه أبو داوُدَ (٥٦، ١٣٤٩) قال: حدَّثَنا مُوسى بنُ إسماعيلَ.

وابنُ المُنذِر في «الأَوْسط» (٣٦٥/١) من طريق أبي عُمرَ الضَّريرِ.

قالا: ثنا حمَّاد بنُ سَلَمة بهذا.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن سعدٍ إلَّا زُرَارةُ، ولا عن زُرَارة إلَّا بَهْزٌ. تفرَّد به حَمَّادُ بنُ سَلَمة».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

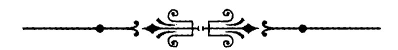
فلم يتفرَّد به حَمَّادُ بن سَلَمة.

فتابعه عمران بنُ يزيدَ العطَّارُ، فرواه عن بَهْز بنِ حكيمٍ، عن زُرَارة بن أَوْفى، عن سعد بنِ هشـــامٍ، قال: قلتُ لأمِّ المُؤمِنين عائشةَ: كيف كانت صلاةُ رسُولِ الله ﷺ، قالت: كان يُصَلِّي العِشاءَ.. فذكر الحديثَ.

أخرَجَه أحمـــدُ (٢٣٦/٦) قـــال: حدَّثَنـــا يُونُس، قـــال: حدَّثَنا عمرانُ بن يزيدَ.

وقد أحالَ الإمامُ أحمدُ هذا الحديثَ على لفظ الحديثِ قبلَهُ، وفيه: ثُمَّ يَنامُ، فإذا استيقظ وعنده وَضوءُه مُغطًّى وسِواكُه، استاك ثُمَّ تَوضَّأ.. الحديث.

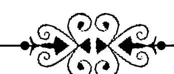
وانظُر «جُنَّة المُستَغِيث بشرح علل الحديث» (٢١).



٥٩ (٥٠٣) حدَّثَنا أحمد بنُ القاسم، قال: نا سعيد بنُ سُليمان الوَاسِطيُّ، قال: نا منصُورُ بن أبي الأَسْود، عن المُختار بنِ فُلفُلٍ، عن أنسِ بن مالكٍ، قال: كُنَّا نُصلِّـــي الرَّكعَتَين قبل المَغرِب على عهد رسُولِ الله ﷺ.

وأخرَجَه أبو داوُدَ (١٢٨٢) قال: حدَّثَنا مُحمَّد بنُ عبد الرَّحيم البزَّازُ، أخبَرَنا سعيد بنُ سُليمانَ بهذا الإسنادِ، عن أنسٍ، قال: صلَّيتُ الرَّكعَتَين قبل المَغرِب على عهد رسُولِ الله ﷺ.

قال: قلتُ لأنسٍ: رآكم رسُولُ الله ﷺ؟ قال: نعم! رآنا، فلم يَأمُرنا ولم يَنْهَنا.



وأخرَجَه أبو عَوَانة (١٣٥٥، ٢١١٨) قال: حدَّثَنا مُحمَّد بنُ إسحاقَ الصَّغَانيُّ، قال: ثنا سعيدُ بنُ سُليمان بهذا.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن المختار بنِ فُلفُلٍ إلَّا منصُورُ بن أبي الأَسْود. تفرَّد به سعيدُ بنُ سُليمان».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به منصُورُ بنُ أبي الأَسْود.

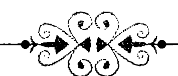
فتابَعَه مُحمَّد بن فُضَيلٍ، فرواهُ عن مُختار بن فُلفُلٍ، قال: سألتُ أنس بنَ مالكٍ عن التَّطوُّع بعد العَصر، فقال: كان عُمرُ يَضرب الأَيْدي على صلاةٍ بعد العَصْر، وكُنَّا نُصلِّي على عهدِ رسُولِ الله ﷺ ركعَتَين بعد غُرُوب الشَّمسِ قبل المَغرِب.

فقلتُ لهُ: أكان رسُولُ الله ﷺ صَلَّاهما؟ قال: كان يَرَانا نُصلِّيهما، فلم يَأمُرنا ولم ينهَنَا.

أخرَجَه مسلمٌ في «صلاة المُسافِرين» (٣٠٢/٨٣٦) قال: حدَّثَنا أبو بكرٍ ابنُ أبي شَيْبة، وأبو كُرَيبٍ.

وأبو عَوَانة في «المُستخرَج» (١٣٥٤، ٢١١٥) قال: حدَّثَنا أبو جعفرٍ مُحمَّد بنُ إسماعيلَ الأَحْمَسيُّ.

وأبو عَوَانة أيضًا (١٣٥٤)، والبَيهَقِيُّ (٤٧٥/٢)، عن أحمد بن عبد الجبَّار.



وأبو يَعلَى (٣٩٥٦) ـ ومن طريقه أبو نُعيمٍ في «المُستخرَج» (١٨٨٥) ـ، قال: حدَّثَنا عبدُ الله بن عُمر بن أَبَانَ.

قالوا: ثنا مُحمَّد بنُ فُضيلٍ بهذا الإسنادِ.

واللَّفظُ لمُسلمٍ.

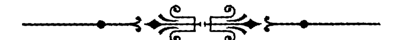
أَخْرَجَ الطَّيَالِسيُّ (٢٠٢١) قال: حدَّثَنا طلحَة بنُ عَمرٍو، قال: سمعتُ ثابتًا، يُحدِّثُ عن أنسٍ، قال: كان رسُولُ الله ﷺ يَخرُج علينا وقد نُودِيَ بالمغرِب ونحن نُصلِّي ركعتين فلا يَأمُرُنا ولا ينهانا.

وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا. وطلحَة بن عَمرٍو هو المَكِّيُّ، تركَهُ أحمدُ والنَّسائِيُّ والدَّارَقُطنِيُّ وغيرُهُما. وكان ابنُ مَعِينٍ سيِّءَ الرَّأي فيه. وعامَّةُ النُّقَّاد على طَرْحه.

وقد صحَّح هذا الإسنادَ صاحبُنا الشَّيخ حُسين سليم أسد في تعليقه على «مُسنَد أبي يعلى» (٤٤/٧)، وقد رأيتَ عِلَّتَهُ.

وأخرَجَه الطَّيَالِسيُّ أيضًا (٢١٤٤) قال: حدَّثَنا شُعبةُ، عن يَعلى بنِ عَطاءٍ، قال: سمعتُ أبا قتادةَ، يُحدِّث عن أنسٍ، قال: كنَّا نُصلِّي الرَّكعتَين ـ يعني قبلَ المَغرِب ـ على عهدِ النَّبيّ ﷺ.

وأبو قتادة هو عندي العَدَويُّ تميمُ بن نُذيرٍ على قولِ ابنِ مَعِينٍ. وقيل غيرَ ذلك. فإن يكُنهُ، فالإسنادُ قويٌّ. واللهُ أعلم.



٦٠ (٥١٠) حدَّثَنا أحمدُ بنُ القاسم، قال: نا مُحمَّد بن يُوسُف الغَضِيضِيُّ، قال: نا عبدُ الله بن وهبٍ، عن عُمر بن مُحمَّدٍ، عن نافعٍ، عن ابن عُمر، أنَّ رسُول الله ﷺ قال: «لَا يَنكِحُ المُحرِمُ، وَلَا يَخطِبُ، وَلَا يُخطَب عَلَيهِ. وَلَا يَبِع أَحَدُكُم عَلَى بَيعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخطِب عَلَى خِطبَةِ أَخِيهِ حَتَّى يَأذَنَ لَهُ».

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَروِ هذا الحديث عن نافعٍ، عن ابنِ عُمر؛ إلَّا عُمر. تفرَّد به ابنُ وهبٍ».

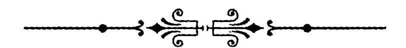
• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به عُمر بن مُحمَّدٍ.

فتابَعَه إسماعيلُ بنُ أُميَّة، فرواه عن نافعٍ، عن ابن عُمر مرفُوعًا: «لَا يَنكِحُ المُحرِمُ وَلَا يُنكَحُ».

أخرَجَه أبو أُميَّة الطَّرَسُوسيُّ في «مُسنَد ابنِ عُمر» (٥١) قال: حدَّثَنا النُّفيليُّ، حدَّثَنا مسلمُ بنُ خالدٍ، عن إسماعيلَ بنِ أُميَّة بهذا.

ومسلمُ بنُ خالدٍ هو الزَّنْجيُّ، ضعيفٌ.



٦١ (٥١٩) حدَّثَنا أحمد بنُ القاسم، قال: نا أحمد بنُ جميلٍ المَرْوَزيُّ، قال: نا عبدُ الله بن المُبارَك، قال: نا سُفيانُ الثَّورِيُّ، عن عليِّ بن بَذِيمَةَ، عن أبي عُبيدة، عن عبد الله بن مسعُودٍ، قال: قال رسُــول الله ﷺ: «إِنَّ بَنِي إِسـرَائِيلَ لَمَّا وَقَعَ فِيهِمُ النَّقصُ، جَعَلَ الرَّجُلُ يَــرَى أَخَاهُ عَلَى الذَّنـبِ، فَيَنهَاهُ عَنهُ، ثُمَّ يَلقَــاهُ مِنَ الغَدِ، فَلَا يَمنَعُهُ مَا رَأَى مِنهُ أَن يَكُونَ خَلِيطَهُ وَأَكِيلَهُ وَشَرِيبَهُ، فَضَرَبَ اللهُ قُلُوبَ بَعضِهِــم عَلَى بَعضٍ، وَنَــزَلَ فِيهِ القُــرآنُ: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِىٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَ﴾.. الآيَةَ، إلى قولِهِ: ﴿كَثِيرًا مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ﴾ [المائدة: ٧٨ ـ ٨١]». ثُمَّ قال رسُولُ اللهِ ﷺ: «كَلَّا وَالَّذِي نَفسِــي بِيَدِهِ! حَتَّى تَأْخُذُوا عَلَى يَدَيِ الظَّالِمِ فَتَأطِرُوهُ عَلَى الحَقِّ أَطرًا».

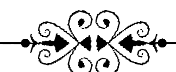
قال الطَّبَرانِيُّ: لم يَــرو هذا الحديثَ عن سُــفيانَ إلَّا عبدُ الكبير الحَنَفيُّ، وعبدُ الله بنُ المُبارَك، والأَشْجَعيُّ. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد هؤلاء الثَّلاثةُ عن الثَّورِيِّ.

فتابعهم أبُو عُقبة عبَّاد بنُ مُوســى، ثنا سُــفيان بنُ سعيدٍ الثَّورِيُّ بسنده سواء.

أخرَجه الدَّارَقُطنيُّ في «العلــل» (٥/٢٨٨) قال: حدَّثَنا العبَّاسُ بن العبَّاس بن المُغِيرة، ثنا عليُّ بن داوُدَ القَنْطَريُّ، ثنا عبَّاد بنُ مُوسى.



وذكر الدَّارَقُطنيُّ أيضًا (٥/٢٨٦) أنَّهُ رواه عن الثَّورِيِّ أيضًا عليُّ بن قادمٍ، وشُعيب بنُ صَفْوان.

ورواه ابنُ مَهْديٍّ، عن الثَّورِيِّ مُرسَلًا.

أخرَجَه التِّرمِذيُّ (٣٠٤٨)، وابنُ ماجَهْ (٤٠٠٦).

٦٢ (٥٢١) حدَّثَنا أحمد بنُ القاسم بن مُسَاوِرٍ الجَوْهَرِيُّ، قال: نا عُبيد الله بن عُمر القَوَارِيرِيُّ، قال: نا عبدُ الله بن داوُدَ، وبِشْر بنُ المُفَضَّل، وعبدُ الرَّحمن بن مَهدِيٍّ، كلُّهُم عن سُفيانَ، عن عبدِ الله بن عُثمان بن خُثَيمٍ، عن سعيد بن جُبَيرٍ، عن ابن عبَّاسٍ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِإِذنِ وَلِيٍّ مُرشِدٍ أَو سُلطَانٍ».

وأخرَجَه الطَّبَرانِيُّ أيضًا في «الكبير» (ج١٢/ رقم ١٢٤٨٣) قال: حدَّثَنا عبدُ الله بن أحمد بن حَنْبلٍ، ثنا عُبيد الله بن عُمر القَوَارِيرِيُّ، ثنا عبدُ الرَّحمن بن مَهدِيٍّ، وبِشْر بن المُفَضَّل، قالا: ثنا سُفيانُ بهذا.

وأخرَجَه البَيهَقِيُّ (٧/١٢٤) عن القَوَارِيرِيِّ، عن ابن داوُدَ، وعبدِ الرَّحمن، وبِشْرٍ، ثلاثتُهُم عن الثَّوْرِيِّ بهذا.

وقال: «تفرَّد به القَوَارِيرِيُّ».

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ مُسنَدًا عن سُفيانَ إلَّا ابنُ داوُد، وبِشْرٌ، وابنُ مَهدِيٍّ. تفرَّد به القَوَارِيرِيُّ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به هؤلاء النَّفر الثَّلاثةُ عن الثَّوْريِّ.

فتابعهم مُؤَمَّل بنُ إسماعيلَ، فرواه عن الثَّوْريِّ بهذا الإسناد.

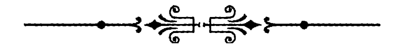
أخرَجَه أبو الحسن الحَمَّاميُّ في «التَّاسع من الفوائد» (ق ١/٢٠٤) قال: حدَّثَنا مُحمَّد بنُ الحُسين الجِرَانيُّ، حدَّثنا الفضل بن مُحمَّدٍ الأَنطَاكيُّ، حدَّثَنا عليُّ بن سهلٍ النَّسَائِيُّ، حدَّثَنا مُؤَمَّل بنُ إسماعيل بهذا.

قال أبو الفتح ابنُ أبي الفَوَارس عَقِب الحديث: «هذا حديثٌ غريبٌ من حديثِ سُفيانَ بنِ سعيدٍ الثَّوْريِّ، عن عبدِ الله بن عُثمانَ، عن سعيد بن جُبَيرٍ، عن ابن عبَّاسٍ. تفرَّد به مُؤمَّل بنُ إسماعيلَ، عن سُفيانَ. والمحفُوظُ عن سُفيانَ موقُوفٌ».

كذا قال!

فقد رأيتَ أنَّ مُؤمَّل بنَ إسماعيل لم يتفرَّد به.

وقد رجح البَيهَقِيُّ وقفَهُ. وقد حقَّقتُ ذلك في «غَنِيمة الإياب بنقد المُغنِي عن الحِفظ والكتاب»، وهُو صياغةٌ جديدةٌ ومُتقَنةٌ لكتابي: «جُنَّةُ المُرتاب بنقد المُغنِي عن الحِفْظ والكتاب»، وقد تراجعتُ فيه عن بعض أحكامي، مع زيادة فوائدَ كثيرةٍ، والحمدُ لله تعالى.



٦٣ (٥٢٩) حدَّثَنا أحمد بنُ القاسم، قال: نا عبدُ الله بنُ دَاهِرٍ الرَّازيُّ، قال: نا أبي، قال: نا الأعمشُ، عن زيد بنِ وهبٍ، قال: سمعتُ حُذَيفة يقُولُ: مَن سرَّهُ أن يَنظُر إلى أَشْبَه النَّاسِ هَدْيًا وسَمْتًا ونَحْوًا برسُولِ الله ﷺ حين يَخرُج من منزِلِه حتَّى يعُودَ؛ فلْيَنظُر إلى عبدِ الله بن مسعُودٍ.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن الأَعْمَش، عن زيدٍ؛ إلَّا دَاهِرٌ الرَّازِيُّ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به داهرٌ الرَّازيُّ.

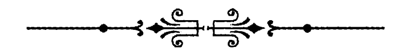
فتابَعَه عبدُ الله بنُ عبدِ القُدُّوس، فرواهُ عن الأعمَش بهذا الإسناد.

أخرَجتَهُ أنتَ في «المُعجَم الكبير» (ج٩/ رقم ٨٤٩٠) قلتَ: حدَّثَنا عليُّ بنُ سعيدٍ الرَّازيُّ، ثنا عبدُ الله بنُ داهِرٍ، ثنا عبدُ الله بن عبدِ القُدُّوس بهذا.

والوجهان لا يَصِحَّان جميعًا؛ إذ مَدارُهما على عبد الله بن دَاهِرٍ الرَّازيِّ، وهو رافضيٌّ خبيثٌ، كما قال العُقَيليُّ. وقال أحمدُ وابنُ مَعينٍ: «ليس بشيءٍ». وقال ابنُ مَعينٍ: «ما يَكتُب حديثَه إنسانٌ فيه خيرٌ». واتَّهمه ابنُ عَديٍّ بالكَذِب.

ووالدُهُ داهرُ بنُ يَحيى الرَّازيُّ ورَّث ابنَه الرَّفضَ. قال الذَّهبيُّ في «الميزان» (٢/٣): «رافِضِيٌّ بغيضٌ، لا يُتابَع على بَلَايـاه، فهُم ذُرِّيَّةٌ بعضُها من بعضٍ».

ولكنَّ هذا الكلام ثَبَت من وجهٍ آخر عن حُذَيفة.



٦٤ (٥٣٧) حدَّثَنا أحمدُ بنُ القاسم، قال: نا الوليد بنُ الفضل العَنزِيُّ، قال: نا نُوح بنُ أبي مَرْيم، عن زيدٍ العَمِّيِّ، عن سعيد بنِ جُبيرٍ، عن ابن عبَّاسٍ مرفُوعًا: «مَن تَرَكَ الصَّفَّ الأَوَّلَ مَخَافَةَ أَن يُؤذِيَ أَحَدًا، أَضْعَفَ اللهُ لَهُ أَجرَ الصَّفِّ الأَوَّلِ».

قال الطَّبَرانِيُّ: لا يُروى هذا الحديثُ عن ابن عبَّاسٍ إلَّا بهذا الإسناد. تفرَّد به الوليد بنُ الفضل. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به الوليد بنُ الفضل.

فتابعه أَصْرَمُ بنُ حَوْشبٍ، ثنا نُوحُ بن أبي مَرْيم بسنده سواء.

أخرَجَه ابنُ عَديٍّ في «الكامل» (٧/٢٥٠٧)، وابنُ حِبَّان في «المَجرُوحين» (٣/٤٨ ـ ٤٩)، والرَّافِعيُّ في «أخبار قَزْوين» (٢/٢٠).

وهو حديثٌ باطلٌ، مُنكَرٌ جدًّا، مُخالِفٌ للأحاديث الصَّحيحة الحاضَّة على لُزُوم الصَّفِّ الأوَّل والاستهام عليه.

والوليدُ بنُ الفَضْــل، وأَصْرم بن حَوْشَــب، ونُوحُ بنُ أبي مريمَ، ثَلاثتهم هَلْكى.

٦٥ (٥٤٢) حَدَّثَنَا أَحمَدُ بنُ القَاسِمِ بنُ مُســاوِرٍ الجَوْهَرِيُّ، نَا عفَّــانُ، نا أَبَانُ بنُ يَزِيــدَ، نَا قَتَادَةُ، عَن عَزْرَةَ، عَن سَـعِيدِ بنِ عَبدِ الرَّحمَنِ بــنِ أبْزَى، عَنْ أَبِيــهِ، عنْ عَمَّرِ بنِ يَاسِــرٍ مَرفُوعاً: «التَّيَمُّمُ ضَرْبَةٌ لِلْوَجْهِ وَالكَفَّيْنِ»

وأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ (٧٥١)، وأَحمَدُ (٤/٢٦٣)، وَالبَزَّار (١٣٨٩) وَابنُ قَانِعٍ فِي «مُعْجَمِ الصَّحَابَةِ» (٢/٢٥٠)، وَالهَيثَمُ بنُ كُلَيْبٍ فِي «مُسْــنَدِهِ» (١٠٣٦)، وابنُ المُنذِرِ في «الأوسَطِ» (٥٤٥)، وَالدَّارَقُطْنِيُّ (٦٩٧)، وابنُ الجَارودِ في «المُنتَقى» (١٢٦)، وابْنُ عَبدِ البَرِّ فِي «التَّمهِيد» (١٩/٢٨٦) عَن عَفَّانَ بنِ مُسْلِمٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ.

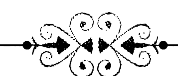
قَالَ الدَّارميُّ: «صَحَّ إسنَادُهُ».

قَالَ الطَّبَرَانِيُّ: «لَم يَرْوِ هَذَا الحَدِيثَ عَن أبانَ، إِلَّا عَفَّانُ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فَلَم يتَفَرَّد بهِ عَفَّانُ بنُ مُســلِمٍ، فَتَابَعَهُ يُونُس بنُ محمَّدٍ المؤَدِّبُ، قَال: ثَنَا أبانُ بنُ يَزيدَ العطَّارُ بهذَا الإسنَادِ.

أخرَجَهُ أحمَدُ (٤/٢٦٣)..



والسَّرَّاجُ في «مُسنَدِهِ» (١٤) قَالَ: حدَّثنَا أبو يحيى البزَّازُ، قَالَا: ثنَا يُونُسُ بنُ مُحمَّدٍ بِهَذَا.

وأخرَجَهُ أبو داودَ (٣٢٧)، والنَّسَائيُّ في «الكُبرى» (٣٧٦)، والتِّرمِذِيُّ (١٤٤)، وأبو يَعلَى (١٦٠٨ و١٦٣٨)، والبزَّارُ (١٣٨٧)، والهَيْثَمُ بنُ كُلَيبٍ في «مُسنَدِهِ» (١٠٣٧)، وابنُ حبَّانَ (١٣٠٣، ١٣٠٨)، والدَّارَقُطنيُّ (٦٩٦)، وأبو بَكرٍ البَاغَنديُّ في «روايَةِ الأكَابِرِ عن الأصاغِرِ» (١٠)، عن يزيدَ بنِ زُرَيعٍ..

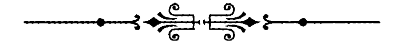
وابنُ أبي شَيْبَةَ (٣٧٢٨٦)، وابنُ خُزَيْمَةَ (٢٦٧)، والبَاغَنديُّ (١١)، عن إسمَاعيلَ بنِ عُلَيَّةَ..

والطَّحاويُّ في «شَرحِ المَعَاني» (١/١١٢)، والبيهقيُّ (١/٢١٠)، عن عبدِ الوهَّابِ بنِ عَطاءٍ الخَفَّافِ..

وابنُ جَريرٍ في «تَفسيرِهِ» (٥/١١٠)، عن عبدَةَ بنِ سُلَيْمَانَ الكِلابيِّ، ومُحمَّدِ بنِ بِشرٍ العَبْدِيِّ..

وهَذَا الوَجهُ هو المَحفوظُ.

قَالَ التِّرمِذيُّ: «حَسَنٌ صَحيحٌ».



٦٦ (٥٤٦) حدَّثَنا أحمد بنُ القاسم بنِ مُسَاوِرٍ الجَوْهَرِيُّ، ثنا أبـي، وعمِّي، قـالا: ثنـا سُـوَيدُ بنُ عبد العزيز، عـن قُرَّة بنِ عبد الرَّحمن، عن ابن شـهابٍ، عن أبي سَـلَمة، عن أبي هُرَيرةَ مرفوعًا: «مَن أَدْرَكَ رَكعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَد أَدْرَكَ الصَّلَاةَ».

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن قُرَّةَ إلَّا سُوَيدٌ ورِشْدينُ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّدا به.

فتابعهما يَحيى بـنُ حُميدٍ، فرواه عن قُرَّة بـنِ عبد الرَّحمن بهذا الإسناد، وزاد: «**قَبلَ أَن يُقِيمَ الإِمَامُ صُلبَهُ**».

أخرَجَه ابنُ خُزَيمة (١٥٩٥) قال: أخبَرَنا عيسى بنُ إبراهيم الغَافِقيُّ.

والدَّارَقُطنِيُّ (٣٤٦/١ ـ ٣٤٧)، وابنُ عَديٍّ في «الكامل» (٢٦٨٤/٧) ـ ومن طريقِهِ البَيهَقِيُّ (٨٩/٢) ـ، عن عَمرو بن سَوَّادٍ.

والدَّارَقُطنِيُّ أيضًا، عن مُحمَّد بنِ يَحيى بن إسماعيل.

والدَّارَقُطنِـيُّ، والعُقَيليُّ (٦٥٨٤)، وابنُ الأعرابـيِّ في «المُعجَم» (٩٦٤)، عن حَرْمَلة بنِ يَحيى.

قالوا: ثنا ابنُ وهبٍ، قالوا: أخبَرَنا يَحيى بنُ حُمَيدٍ بهذا الإسناد.

قال العُقَيليُّ: «رواه مَعْمَرٌ، ومالكٌ، ويُونُس، وعُقيلٌ، وابنُ جُريجٍ، وابنُ عُيَينة، والأوزاعيُّ، وشُعَيبٌ، عن الزُّهْرِيِّ، عن أبي سَلَمة، عن

أبي هُرَيرةَ، عن النَّبيّ ﷺ، قال: «**مَن أَدْرَكَ رَكعَةً مِنَ الصَّلَاةِ فَقَد أَدْرَكَ الصَّلَاةَ**». ولـم يَذكُر أحدٌ منهم هـذه اللَّفظَةَ: «**قَبلَ أن يُقِيمَ الإِمَامُ صُلبَهُ**». ولعلَّ هـذا من كلام الزُّهْرِيِّ، فأدخَلَه يَحيى بنُ حُمَيدٍ في الحديثِ ولم يُبَيِّنْهُ».

وقال ابنُ عديٍّ: «وهذا [يعني يَحيى بنَ حُمَيدٍ] زاد في مَتْنه: «**قَبلَ أَن يُقِيمَ الإِمَامُ صُلبَهُ**». وهذه الزِّيادة يقُولُها يَحيى بنُ حُميدٍ. وهو مِصريٌّ. ولا أَعرِف له، ولا يَحضُرُني إلَّا هذا».

وقال البُخَاريُّ في «جُزء القراءة» (ص٧٦): «وزاد ابنُ وهبٍ، عن يَحيى بن حُمَيدٍ، عن قُرَّة، عن ابنِ شهابٍ، عن أبي سَلَمة، عن أبي هُرَيرةَ، عن النَّبيّ ﷺ: «**فَقَد أَدْرَكَهَا قَبلَ أَن يُقِيمَ الإِمَامُ صُلبَهُ**». وأمَّا يَحيى بن حُمَيدٍ فمجهُولٌ، لا يُعتَمد على حديثِهِ، غيرُ معرُوفٍ بصِحَّة خبرِهِ مرفُوعٍ. وليس هذا ممَّا يَحتجُّ به أهلُ العلم.

وقد تابعَ مالكًا في حديثِهِ عُبيدُ الله بن عُمر، ويَحيى بنُ سعيدٍ، وابن الهادِ، ويُونُس، ومَعْمَرٌ، وابن عُيَينة، وشُعَيبٌ، وابنُ جُريجٍ. وكذلك قال عِرَاك بنُ مالكٍ، عن أبي هُرَيرةَ، عن النَّبيّ ﷺ. فلو كان من هؤُلاء واحدٌ يَحكُم بخلاف يَحيى بنِ حُمَيدٍ أُوثِر ثلاثةً عليه، فكيف باتِّفاق مَن ذَكَرنا عن أبي سَلَمة، وعِراكٍ، عن أبي هُرَيرةَ، عن النَّبيّ ﷺ؟! وهُو خبرٌ مُستفيضٌ عند أهلِ العِلم بالحجاز وغيرِها. وقولُهُ: «**قَبلَ أَن يُقِيمَ الإِمَامُ صُلبَهُ**» لا مَعنى له، ولا وَجه لزيادتِهِ» اهـ.

ويَحيى هذا ضعَّفه أيضًا الدَّارَقُطنِيُّ.

وزِدتُ هـذا البحـثَ فوائدَ فـي كتابـي «الفتـاوى الحديثية» (رقم ١٩٧)، وقد طُبعَ، والحمدُ لله تعالى.

---

٦٧ (٥٦١) حدَّثَنا أحمدُ بنُ القاسم بن مُساوِرٍ الجَوْهريُّ، قال: نا عفَّان بنُ مُسـلِمٍ، قال: نا وُهَيب بنُ خالدٍ، قال: نا عبدُ الله بنُ عُثمان بن خُثَيمٍ، عن سـعيد بن جُبَيرٍ، عن ابن عبَّاسٍ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «مَنِ ادَّعَى إِلَى غَيرِ أَبِيهِ أَو تَوَلَّى غَيرَ مَوَالِيهِ؛ فَعَلَيهِ لَعنَةُ اللهِ وَالمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجمَعِينَ».

وأخرجه أيضًا في «الكبير» (ج١٢/ رقم ١٢٤٧٥) بسنده سواء

وأخرَجه أحمدُ (٣٢٨/١)، وابنُ أبي شيبة (٧٢٧/٨).

وأبو يَعلَـى (٢٥٤٠) ـ وعنه ابنُ حِبَّـان (٤١٧) ـ، قـال: حدَّثنا زُهير بنُ حربٍ.

قال ثلاثتُهُم: ثنا عفَّانُ بنُ مُسلمٍ بهذا.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ إلَّا وُهَيبٌ عن ابنِ خُثيمٍ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

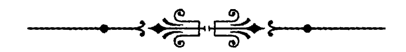
فلم يتفرَّد به وُهَيب بنُ خالدٍ ـ وهُو ثقةٌ ثبتٌ ـ.

فتابعه مُحمَّد بن أبي الضَّيف، قال: ثنا عبدُ الله بنُ عُثمان بن خُثَيمٍ بهذا بلفظِ: «مَنِ انْتَسَبَ».. والباقي مثلُهُ.

أخرَجَه ابنُ ماجَهْ (٢٦٠٩) قال: حدَّثَنا أبو بِشْرٍ بكرُ بن خَلَفٍ، ثنا ابنُ أبي الضَّيْف بهذا.

قال البُوصِيريُّ في «مِصباح الزُّجَاجة» (٢/٣٢٥): «هذا إسنادٌ فيه مَقَالٌ. ابنُ أبي الضَّيف اسمُهُ مُحمَّد بنُ أبي الضَّيْف: لم أرَ من جرَحَه ولا مَن وثَّقَه. وباقي رجالِ الإسنادِ على شَرْط مُسلِمٍ» اهـ.

فرَسْمُهُ رسمُ المَجهُول، ولكنه مُتابَعٌ. والله أعلم.



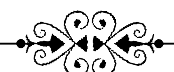
٦٨ (٥٨٣) حدَّثَنا أحمد بنُ القاسم بنِ مُسَاوِرٍ، قال: نا الوليدُ بنُ صالحٍ النَّحَّاسُ، قال: نا هُشَيمٌ، عن أبي بِشْرٍ، عن سعيد بنِ جُبَيرٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ، عن النَّبيّ ﷺ، قال: «قَالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: مَن أَخَذتُ حَبِيبَتَهُ فَصَبَرَ وَاحتَسَبَ لَم أَرضَ لَهُ ثَوَابًا دُونَ الجَنَّةِ».

وأخرَجَه الطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (ج١٢/ رقم ١٢٤٥٢) قال: حدَّثَنا عليُّ بنُ سعيدٍ الرَّازيُّ.

وأبُو يَعلَى في «مُسنَده» (ج٤/ رقم ٢٣٦٥) ـ وعنه ابنُ حِبَّان (٧٠٥ ـ موارد) ـ.

قالا: ثنا يعقُوبُ بنُ ماهَانَ، ثنا هُشَيمٌ بهذا.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن أبي بِشْرٍ إلَّا هُشَيمٌ، ولا يُروى عن ابنِ عبَّاسٍ إلَّا بهذا الإسناد».



• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فقد وقفتُ له على إسنادٍ آخرَ إلى ابن عبَّاس رضي الله عنه .

فأخرَجَه الحارثُ بنُ أبي أُسَامة في «مُسنَده» (٩٠٣ ـ زوائده) ـ والسِّياقُ له ـ، وابنُ أبي الدُّنيا في «العيال» (٨٧)، قالا: ثنا عُبيدُ الله بن عُمر، ثنا مُعتَمِرُ بنُ سُلَيمان، عن أبيه، عن حَنَش، عن عِكرِمة، عن ابن عبَّاسٍ، عن النَّبيّ ﷺ، قال: «**مَن ضَمَّ يَتِيمًا مِن بَينِ أَبَوَينِ مُسلِمَين إِلَى طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ حَتَّى يُغنِيَهُ اللهُ، أَوجَبَ اللهُ لَهُ الجَنَّةَ، إِلَّا أَن يَعمَلَ ذَنبًا لَا يُغفَرُ. وَمَن أُذهِبَ كَرِيمَتَيهِ فَإِنَّ ثَوَابَهُ عِندِي الجَنَّةَ**»، قيل: «**وما كريمَتَاه؟**»، قال: «**عَينَاهُ. وَمَن عَالَ ثَلَاثَ بَنَاتٍ يَرحَمُهُنَّ وَيُنفِقُ عَلَيهِنَّ وَيُحسِنُ أَدَبَهُنَّ دَخَلَ الجَنَّةَ**»، فقال له أعرابيٌّ: «**يا رسُولَ الله! أو اثنتين؟**»، قال: «**أَوِ اثْنَتَينِ**».

قال ابنُ عبَّاسٍ: هذا والله! من كَرَائم الحديث وغُرَرِه.

ووقع عند ابنِ أبي الدُّنيا بآخِرِه.

وأخرَجَه التِّرمِذيُّ (١٩١٧) قال: حدَّثَنا سعيد بنُ يعقُوبَ الطَّالَقَانيُّ، قال: ثنا مُعتَمِرُ بنُ سُلَيمان بهذا الإسنادِ من أوَّله إلى قوله: «**لَا يُغفَرُ**».

وأخرَجَه الطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (ج ١٢/ رقم ١١٥٤٢) من طريق مُحمَّد بن أبي بكرٍ المُقدَّمِيِّ، وعيسى بنِ إبراهيمَ البِرَكِيِّ.

وابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (٧٦٤/٢) من طريق أُمَيَّة بن بِسْطَامٍ.

قالوا: ثنا مُعتَمِرُ بنُ سُلَيمان بهذا الإسناد بتمامه.

وأخرَجَه عبدُ بنُ حُمَيدٍ في «المُنتخَب» (٦١٥) قال: حدَّثني عليُّ بنُ عاصمٍ، عن أبي عليٍّ الرَّحْبيِّ - وهو حَنَش -، عن عِكرِمة بهذا الإسناد بتَمَامِه.

وأخرَجَه الخرائطيُّ في «مَكَارم الأخلاق» (٦٨٨، ٧٠٢) قال: حدَّثَنا سَعْدانُ بنُ يزيدَ البزَّارُ، ثنا عليُّ بنُ عاصمٍ بهذا الإسنادِ ببعضِهِ، دُون محلِّ الشَّاهد منه.

وأخرَجَه أبُو يَعلَى (ج ٤/ رقم ٢٤٥٧).

وابنُ عَدِيٍّ (٢/٧٦٤) قال: حدَّثَنا عَبْدانُ.

قالا: ثنا وَهْب بنُ بقيَّةَ، ثنا خالد بنُ عبدِ الله، عن حَنَش بهذا.

وتابعه خَلَف بنُ أيُّوبَ، ثنا خالد بنُ عبدِ الله بهذا.

أخرَجَه البَغَويُّ في «شرح السُّنَّة» (١٣/٤٤) من طريق حُمَيد بن زنجُوْيَه، ثنا خَلَف بنُ أيُّوب.

قال التِّرمِذيُّ: «وحَنَش هو حُسينُ بنُ قيسٍ، وهو أبو عليٍّ الرَّحْبيُّ.. وهو ضعيفٌ عند أهل الحديث».

وقال البَغَويُّ: «وحُسين بنُ قيسٍ.. ضعَّفه أهلُ الحديثِ. وله نُسخَةٌ يرويها عن عِكرِمة، عن ابنِ عبَّاسٍ، أَكثَرُها مقلُوبةٌ» اهـ.

• **تنبيهٌ:**

ثُمَّ بدا لي بعد ذلك أنَّ هذا التَّعقُّب قد لا يَلزَمُ الطَّبَرانِيَّ؛ لاحتمال أن يَقصِدَ بقوله: «لا يُروى عن ابن عبَّاسٍ» أي: كحديثٍ قُدسيٍّ، وما

أوردتُهُ عليه فمن قول النَّبيّ ﷺ. فإن كان هذا قصدَ الطَّبَرانِيّ، فلا يَرِدُ عليه تعقِيبِي. والله أعلمُ.

٦٩ **(٥٨٤) حدَّثَنا أحمد بنُ القاسم بن مُسَاوِرٍ، حدَّثني عمِّي عيسى بنُ مُساوِرٍ، قال: نا مَرْوان بنُ مُعاوِية الفَزَاريُّ، قال: نا مُعاوِية بن أبي العبَّاس القَيْسيُّ، عن عليِّ بن ربيعةَ الأَسَديِّ، عن أسماءَ بنِ الحَكَم الفَزَاريِّ، عن عليِّ بن أبي طالبٍ، قال: كان الرَّجُل إذا حدَّثني عن رسُولِ الله ﷺ استحلفتُهُ، فإذا حلَفَ صدَّقتُهُ. وحدَّثَني أبو بكرٍ ـ وصَدَق أبو بكرٍ ـ، أنَّه ﷺ قال: «مَا مِن عَبدٍ يُذنِبُ ذَنبًا فَيُصَلِّي رَكعَتَينِ، ثُمَّ يَستَغفِرِ اللهَ إلَّا غَفَرَ لَهُ».**

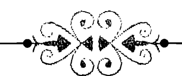
وأخرجه أيضًا في «الدُّعاء» (١٨٤٤) بسنده سواء

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن مُعاوِية بنِ أبي العبَّاس، إلَّا مَرْوان. تفرَّد به عيسى بنُ مُساوِرٍ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به عيسى بن مُساوِرٍ.

فقد تابعه أيُّوب بنُ مُحمَّدٍ الوزَّانُ، قال: حدَّثَنا مَرْوان بنُ مُعاوِية بهذا الإسناد سواءً.



أخرَجَه الإسماعيليُّ في «المُعجَم» (ص٦٩٧)، وابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (٤٢١/١)، قالا: حدَّثَنا عبد الله بنُ أبي داوُد، قال: حدَّثنا أيُّوبُ بن مُحمَّدٍ بهذا.

وأخرَجَه الخطيبُ في «المُوضِح» (٤٢٤/٢) من طريق عُمر بنِ أحمد ابن عُثمان الواعظِ، قال: حدَّثَنا عبد الله بنُ أبي داوُدَ بهذا الإسناد.

قال ابنُ عَدِيٍّ: «وهذا الحديثُ طريقُهُ حسنٌ. وأرجُو أن يكُونَ صحيحًا. وأسماءُ بنُ الحَكَم هذا لا يُعرَفُ إلَّا بهذا الحديثِ. ولعلَّ له حديثًا آخر».

وكذلك قال العُقَيليُّ في «ضعفائه» (١٠٧/١).

وسبَقَهما البُخاريُّ في «التاريخ الكبير» (١٥٤/٢/١).

أمَّا التِّرمِذِيُّ (٣٠٠٦)، والبزَّارُ (١١)، فقالا أنَّ أسماء بن الحَكَم لم يُحدِّث بغير هذا الحديث.

زاد البزَّارُ: «وأسماء مجهُولٌ».

وقال في (١٨٨/١): «هذا الإسناد مُعَلٌّ».

كذا قالا!

ففي كلام البُخاريِّ ومن تلاه ممَّن سَبق ذِكرُهم رَدٌّ على هذا.

أمَّا قولُ البزَّار أنَّ أسماء بن الحَكَم مجهولٌ، فتعقَّبه مُوسى بنُ هارُون الحافظُ، فقال ـ كما في «تَهذيب ابن حَجَرٍ» (٢٦٨/١) ـ: «ليس بمجهولٍ؛ لأنَّهُ رَوى عنه عليُّ بنُ ربيعةَ والرُّكَين بنُ الرَّبيع. وعليُّ بن

ربيعةَ قد سمع من عليٍّ، فلولا أنَّ أسماءَ بنَ الحَكَم عنده مَرضيًّا ما أَدخَلَه بينه وبينه في هذا الحديثِ. وهذا الحديث جيِّدُ الإسناد».

ثُمَّ قال ابنُ حَجَرٍ: «تَبِع العُقَيليُّ البُخاريَّ في إنكار الاستحلافِ، فقال: قد سَمِع عليٌّ من عُمر فلم يَستَحلِفهُ»[1].

أمَّا الحديث الآخر الذي ذكره البخاريُّ ومن تلاه فلعلَّهم يقصدُون ما أخرجه عبدُ الرَّزَّاق (١٦٩٥) عن إسرائيلَ، عن الرُّكَين بنِ الرَّبيع، عن أسماءَ بنِ الحَكَم الفَزاريِّ، قال: سألتُ رجُلًا من أصحاب النَّبيِّ ﷺ عن البُصَاق في المَسجِد، فقال: هي خطيئةٌ، وكفَّارَتُها دَفْنُها.

وأخرَجَه ابنُ أبي شيبة (٧٥٥٢) قال: حدَّثَنا حُسَين بنُ عليٍّ، عن زائدةَ، عن الرُّكَين، عن أبيه، عن أسماء بنِ الحَكَم، قال: سألتُ عن كُلِّ شيءٍ حتَّى النَّفثَة فِي المَسجِد، فقيل: كفَّارَتُها دَفنُها.

أَخْرَجَ أبُو طالبٍ العِشارِيُّ في «فضائل أبي بكرٍ» (٤٥) من طريق عبد الباقي بن قانِعٍ، قال: حدَّثَنا مُوسى بنُ زكريَّا، حدَّثَنا رَوحُ بنُ عبد المُؤمن، حدَّثَنا يعقُوبُ الحَضْرمِيُّ، عن أبي عَوَانة، عن عُثمان بن المُغيرة، عن عليِّ بن رَبيعة، عن أسماء بن الحَكَم، قال: سأل رجُلٌ عليًّا عن أبي بكرٍ وعُمَر، فقال: كانا أَمِينَين هادِيَين رَشِيدَين مُرشِدين مُفلِحين مُنجِحَين، خَرَجا من الدُّنيا خَمِيصَين.

ومُوسى بن زكريَّا تَركه الدَّارَقُطنيُّ.

(١) لم نجده في النسخ المطبوعة من «الضعفاء». وراجع كلام الحافظ في «التهذيب» لزاما.

٧٠ (٥٨٥) حدَّثَنَا أحمد بنُ القاسم بنِ مُسَاوِرٍ، قال: نا سعيد بنُ سُليمان الواسطيُّ، قال: نا إسماعيلُ بنُ زكريَّا، عن داوُد بنِ أبي هندٍ، عن الشَّعبيِّ، عن جَريرٍ، قال: بايعتُ رسُولَ الله ﷺ على إقام الصَّلاة، وإيتاء الزَّكاة، والنُّصح لكل مسلمٍ.

قال الطَّبَرانيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن داوُد بنِ أبي هندٍ إلَّا إسماعيل بنُ زكريَّا. تفرَّد به سعيد بنُ سُليمان».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

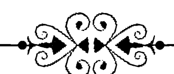
فلم يتفرَّد به سعيد بنُ سُليمان.

فتابعه زكريَّا بنُ عَديٍّ، قال: ثنا إسماعيل بنُ زكريَّا بهذا الإسناد، وزاد: «قال الشَّعبيُّ: فكان جَريرٌ رَجُلًا فَطِنًا، قال: فقلتُ: «يا رسُولَ الله! فيما استطعتُ؟»»، فقال: «فِيمَا استَطَعتَ»، فكانت رُخصةً».

أخرَجه أبو عَوَانة في «المُستخرَج» (١٠٧) قال: حدَّثنا أحمد بنُ مُوسى المُعدَّل، قال: ثنا زكريَّا بنُ عَديٍّ بهذا الإسناد سواء.

---

٧١ (٦٠٣) حدَّثَنا أحمد بنُ القاسم بن مُسَاوِرٍ الجَوْهَريُّ، قال: نا عفَّانُ، قال: نا همَّامُ بنُ يَحيى، قال: سُئِلَ قتادةُ عن رجُلٍ فاتته ركعةٌ من الصُّبحِ حتَّى طَلَعت الشَّمسُ، فقال: حدَّثَني خُلَاسُ بن عَمرٍو، عن أبي رافعٍ، عن أبي هُرَيرةَ، عن النَّبيّ ﷺ، قال: «يُصَلِّي إِلَيهَا أُخرَى».



وأخرَجه أحمدُ (٤٩٠/٢).

والدَّارَقُطنيُّ (٢٨٢/١) عن أبي بدرٍ عبَّاد بن الوليد.

والبَيهَقِيُّ (٣٧٩/١) عن جعفر بنِ مُحمَّد بن شاكرٍ.

قالوا: ثنا عفَّان بنُ مُسلمٍ، ثنا همَّامٌ بهذا.

وأخرَجه أحمدُ (٤٩٠/٢) قال: حدَّثَنا بهزٌ ـ هو ابنُ أسدٍ ـ.

والنَّسَائيُّ في «الكُبرى» (١٧٦/١ ـ ٤٦٤/١٧٧) عن أبي الوليد الطَّيَالِسيِّ.

والحاكمُ (٢٧٤/١)، والدَّارَقُطنيُّ (٣٨٢/١)، عن مُحمَّد بن سِنَان العَوَقيِّ.

قالوا: ثنا همَّام بنُ يَحيى بهذا.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن قتادةَ إلَّا هَمَّامٌ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به همَّام بنُ يَحيى ـ وهو أحدُ الأَثْبات ـ.

فتابعه سعيد بنُ أبي عَرُوبة، فرواهُ عن قتادةَ بهذا الإسناد سواءً دُون سُؤال قتادةَ.

أخرَجه ابنُ خُزَيمة في «الصَّلاة» ـ كما في «إتحاف المَهَرة» (٦٤١/١٥) ـ، قال: أخبَرَنا بُندَارٌ، وأبو مُوسى ـ هو مُحمَّد بنُ المُثَنَّى ـ، قالا: ثنا مُحمَّد بنُ أبي عَديٍّ، ثنا سعيد بنُ أبي عَرُوبة بهذا.

وأخرَجَه البَيهَقِيُّ (٣٧٩/١) عن رَوْح بنِ عُبَادة.

وابنُ خُزَيمة، عن مُحمَّد بن بكرٍ البُرْسانيِّ.

والطَّحَاويُّ في «شرح المعاني» (٣٩٩/١) عن عبد الوَهَّاب بنِ عطاءٍ.

والبزَّارُ في «مُسنَده» (ج ٢/ ق ١/٢٣٦) عن عَمرو بن مُحمَّد بنِ أبي رَزينٍ الخُزَاعيِّ.

قالوا: ثنا سعيد بنُ أبي عَرُوبة بهذا.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ، وكلُّهم سَمِعوا من ابنِ أبي عَرُوبة قبل اختلاطِهِ، خلا ابنِ أبي عَديٍّ، ويَظهر من تَرجَمة ابن أبي رَزينٍ الخُزَاعيِّ من «التَّهذيب» (٢١٩/٢٢) أنَّه كذلك.

وطريقُ همَّام بنِ يَحيى صحيحٌ. والحمدُ لله.

وأخرَجَهُ أحمدُ (٢٣٦/٢) قال: حدَّثَنا ابنُ أبي عَديٍّ.

وأيضًا (٤٨٩/٢) قال: حدَّثَنا مُحمَّد بنُ جعفرٍ، ورَوْح بنُ عُبَادة.

قالوا: ثنا سعيدٌ، عن قتادةَ بهذا.

كذا وقع في مطبوعة «المُسنَد»: «سعيدٌ». ورأيتُ في «أطراف المُسنَد» (١١١٣/٨)، و«إتحاف المَهَرة» (٦٤٢/١٥) وكلاهما للحافظ ابن حَجَرٍ: «شُعبة» بدل «سعيدٍ».

وقد رواهُ أبو عَمرٍو السَّمَرقَنديُّ في «الفوائد» (٤٤ ـ بتحقيقي)

قال: حدَّثَنا أبو أُميَّةَ ـ هو الطَّرَسُوسـيُّ ـ، ثنا رَوحُ بنُ عُبَادة، عن شُعبة بهذا.

ولكن رواهُ مُحمَّد بنُ إسماعيلَ الصَّائغُ، عن رَوْحُ بنِ عُبَادة، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، كما عند البَيهَقِيِّ (٣٧٩/١).

والأمرُ مُحتمَلٌ. ورَوحُ بنُ عُبَادة ومُحمَّد بنُ أبي عَديٍّ ومُحمَّد بنُ جعفرٍ، يَروُن عن سعيدٍ وشُـعبةَ، كما أنَّهما يروِيَان جميعًا عن قتادةَ. والله أعلم.

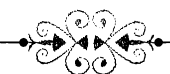
وكنتُ أَمِيلُ في تحقيقي لفوائد السَّـمَرْقَنديِّ إلـى أنَّ الصَّحيح «شُعبةُ»؛ اتِّكالًا على ما ذَكَرهُ الحافظُ في «أطراف المُسنَد».

ويرويــه أيضًا سـعيد بنُ بَشـيرٍ، عن قتـادةَ، عن خُـلَاسٍ، عن أبي رافعٍ، عن أبي هُرَيرةَ مرفُوعًا مثلهُ.

أخرَجَه تمَّامٌ الرَّازيُّ في «الفوائد» (٧٩٧) عن أبي حاتمٍ الرَّازيِّ، ثنا مُحمَّد بنُ بكَّار بنِ بلالٍ، ثنا سعيد بنُ بَشيرٍ بهذا.

وسعيدُ بنُ بَشيرٍ يُضَعَّفُ في قتادةَ خاصَّةً، ولكنَّهُ مُتابَعٌ كما رأيتَ من همَّام بنِ يَحيى، وشعبة بنِ الحجَّاج، وسعيد بنِ أبي عَرُوبة. فهذا يدُلُّ على أنَّهُ حَفِظ، والله أعلم.

وقد رأيتَ أنَّهُ رواهُ عن سـعيد بنِ أبي عَرُوبـة عبدُ الوَهَّاب بنُ عطاءٍ، ومُحمَّد بنُ بكرٍ البُرسَانيُّ، وابنُ أبي عَديٍّ.



وخالَفَهم المُطعِم بن المِقْدام، فرواهُ عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن خُلَاس بن عَمرٍو، عن أبي هُرَيرةَ مرفُوعًا مثلَهُ.

فسقَطَ ذِكر أبي رافعٍ.

أخرَجَه الطَّبَرانِيُّ في «الأوسط» (٦٦٦٠) قال: حدَّثَنا مُحمَّد بنُ يزيد بن عبد الصَّمَد الدِّمَشقيُّ، نا هشام بنُ عمَّارٍ، ثنا مُحمَّد بنُ شُعيبٍ، قال: كان المُطعِم بنُ المِقْدام يُحدِّثُ.. فذكرهُ.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن المُطعِم بن المِقْدام إلَّا مُحمَّد بن شُعيبٍ. تفرَّد به هشام بنُ عمَّارٍ».

والمطعمُ بنُ المِقْدام من أَقْران سعيد بن أبي عَرُوبة. وثَّقَهُ الأَوزَاعِيُّ وابنُ مَعِينٍ، وابنُ حِبَّان (٥٠٩/٧) وقال: «كان مُتْقِنًا».

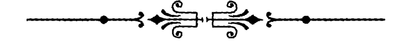
ولكنَّ الشَّأنَ في هشام بنِ عمَّارٍ، فإنَّهُ ضعيفٌ. والله أعلم.

«تنبيهٌ»:

وقع لي خطأٌ في تخريجِ هذا الحديثِ في «فوائد السَّمَرْقَنديِّ»، إذ قلتُ: أخرَجَه البَيهَقِيُّ، عن رَوْح بنِ عُبَادة، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادةَ، عن خُلَاسٍ، عن أبي هُرَيرةَ.

والصَّواب أنَّهُ عن خُلَاسٍ، عن أبي رافعٍ، عن أبي هُرَيرةَ.

فليُضْرَب على ما هُنالك.



٧٢ (٦٠٥) **حدَّثَنا أحمدُ بن القاسم بن مُساورٍ الجوهريُّ، قال: نا الوليد بنُ الفضل العَنزيُّ، قال: نا أبو هشـــامٍ عبدُ الرَّحمن بن حَوْشبٍ، عن قُرَّة بن خالدٍ السَّدُوســيِّ، عن الضَّحَّاك بن مُزاحِمٍ، عن ابن عبَّاسٍ مرفوعًا: «اليَومُ الرِّهَانُ، وَغدًا السِّبَاقُ، وَالغَايَةُ الجَنَّةُ أَوِ النَّـــارُ، وَالهَالِكُ مَن دَخَـــلَ النَّارَ. أَنَا أَوَّلُ، وَأَبُـــو بَكرٍ الصِّدِّيقُ المُصَلِّي، وَعُمَرُ بنُ الخَطَّابِ الثَّالِثُ، ثُمَّ النَّاسُ بَعدِي عَلَى السَّبَقِ، الأَوَّلُ فَالأَوَّلُ».**

قال الطَّبَرانِيُّ: لم يَرو هذا الحديثَ عن قُرَّة إلَّا عبد الرَّحمن. تفرَّد به الوليدُ. اهـ.

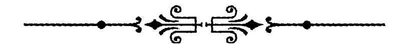
• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به عبدُ الرَّحمن.

فتابعه أصرمُ بنُ حَوْشب ـ وهو أصرمٌ من الخير؛ فقد كان كذَّابًا ـ، فرواه عن قُرَّة بن خالدٍ بسنده سواء.

أخرَجتَهُ أنتَ في «المُعجَم الكبير» (ج١٢/ رقم ١٢٦٤٥) قلتَ: حدَّثَنا محمُودُ بـــن مُحمَّدٍ المَـــرْوزيُّ، ثنـــا أحمد بنُ حفص بـــن إبراهيمَ الأَنْصاريُّ، ثنا أَصْرم بنُ حَوْشب بهذا الإسناد.

وأخرَجه ابنُ عَديٍّ في «الكامل» (٣٩٥/١)، وابنُ سَمْعون الواعظ في «الأمالي» (ق١/٤)، والخطيبُ (٣١/٧).



٧٣ (٦١١) حدَّثَنا أحمد بــنُ عليٍّ الأبَّارُ، قــال: نا عبَّادُ بن مُوسى الخُتُّليُّ، قال: نا أزهر بنُ سعدٍ، عن ابن عَونٍ، عن الحَسن، قال: قال عَمرو بنُ العاصِ: ما كُنَّا نَرى أنَّ رسُولَ الله ﷺ مات يومَ ماتَ وهو يُحِبُّ رجلًا فيُدخِلُه اللهُ النَّارَ. قيل له: قد كان يستعملُك. فقال: اللهُ أعلمُ! ولكنَّهُ قد كان يُحِبُّ رجُــلًا. قالوا: من هو؟ قال: كان يُحِبُّ عمَّار بنَ ياسرٍ.

قال الطَّبَرانِيُّ: لم يَرو هذا الحديثَ عن ابن عَوْنٍ إلَّا أزهرُ. تفرَّد به عبَّادٌ. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرّد به لا أزهرُ ولا عبّاد.

أمَّا أزهرُ: فتابعه معاذ بنُ مُعاذٍ العَنبَريُّ، ثنا ابن عَوْنٍ مثلَهُ.

أخرَجَه الحاكمُ (٣٩٢/٣) من طريق عُبَيد الله بن مُعاذٍ.

وابنُ سعدٍ في «الطَّبَقات» (٢٦٣/٣).

قالا: ثنا مُعاذ بنُ مُعاذٍ، به.

وأمَّا عبَّادُ: فتابعه الإمام أحمد، قال: ثنا أزهرُ بهذا.

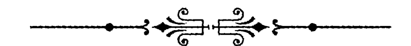
أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (١٦٠٦).

قال الحاكمُ: «هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ، على شرط الشَّيخَين، إن كان الحَسن بنُ أبي الحَسن سمعه من عَمرو بنِ العاصِ، فإنَّهُ أدركه بالبصرة بلا شكّ».

فردَّه الذَّهَبيُّ قائلًا: «لكنَّهُ مُرسَلٌ».

وأخرَجَه ابنُ سعدٍ أيضًا، قال: أخبَرَنا يزيدُ بنُ هارُونَ، ومُوسى بن إسماعيلَ، قالا: أخبَرَنا جَرير بنُ حازمٍ، قال: أخبَرَني الحَسنُ، قال: قيل لعَمرو بن العاص: قد كان رسُولُ الله ﷺ يُحِبُّك ويستعملُك؟ قال: قد كان والله يفعلُ، فلا أدري: أحُبٌّ أم تألُّفٌ يتألَّفُني، ولكنِّي أشهدُ على رَجُلَين تُوُفِّي رسُولُ الله ﷺ وهُو يُحِبُّهما: عبدِ الله بن مسعُودٍ، وعمَّار بن ياسرٍ. قالوا: فذاك والله قَتِيلُكُم يوم صِفِّين! قال: صدقتم والله! لقد قتلناهُ!

وأخرَجَ أحمدُ (١٩٩/٤ ـ ٢٠٠) نحوَهُ من طريق أبي نَوْفل بن أبي عقربٍ، قال: جزع عَمرو بنُ العاص عند الموت جَزَعًا شديدًا، فلمَّا رأى ذلك ابنُهُ عبدُ الله بن عَمرٍو قال: يا أبا عبد الله! ما هذا الجزع وقد كان رسُولُ الله ﷺ يُدنِيك ويستعملُك، قال: أيْ بُنَيَّ! قد كان ذلك، وسأُخبِرُك عن ذلك، إنِّي ما أدري والله أحُبًّا ذلك كان أم تألُّفًا يتألَّفُني! ولكن أشهدُ على رَجُلَين أنَّهُ قد فارق الدُّنيا وهو يُحِبُّهما: ابنُ سُميَّة، وابنُ أُمِّ عبدٍ. فلمَّا حدَّثه وضع يده موضع الغلال من ذَقْنه، وقال: اللهمَّ! أَمَرْتَنا فتركنا، ونَهَيْتَنا فرَكِبنا، ولا يسعُنا إلَّا مغفرتك! وكانت تلك هِجِيِّراه حتَّى مات.



٧٤ (٦٢١) حدَّثَنا أحمد بن عليٍّ الأَبَّارُ، قال: نا سُليمان بنُ النُّعمان الشَّـيْبانيُّ، قال: نا حفص بنُ سُـلَيمان، عن مُحارِب بن دِثَار، عن جابر بنِ عبد الله مرفوعًا: «نِعْمَ الإِدَامُ الخَلُّ».

قال الطَّبَرانِيُّ: لم يَرو هذا الحديثَ عن مُحاربٍ إلَّا حفصٌ. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به حفصٌ، بل تابَعَه جماعةٌ..

فرواه مِسْـعر بنُ كِدام، والثَّورِيُّ، كلاهما عن مُحارِبٍ، عن جابرٍ مرفوعًا مثلَهُ.

أخرَجَه المصنِّفُ في «الأوَسط» (٨٨١٧).

وأخرَجَه أبُو داوُد (٣٨٢٠)، والتِّرمِذِيُّ (١٨٣٩) عن الثَّورِيِّ.

ورواه أيضًا عُبيد الله بنُ الوليد. أخرَجَه أحمدُ (٣٧١/٣).

وقيسُ بنُ الرَّبيع، عند ابنِ ماجَهْ (٣٣١٧).

وأبو طالبٍ القاصُّ يَحيى بن يَعقُوب، عند أبي يَعلَى في «مُسنَده» (١٩٨١، ٢٢٠١)، والدُّولابيِّ في «الكُنى» (١٦/٢).

والمَسْعوديُّ عند أبي عَوَانة في «المُستخرَج» (٤٠٦/٥).

كلُّهم عن مُحارب بنِ دِثَارٍ، عن جابرٍ مثلَهُ.

٧٥ (٦٣٩) حدَّثَنا أحمدُ بنُ عليٍّ الأبَّـارُ، قال: نا يَحيى بنُ مَعِينٍ، قال: نا عبدُ الله بنُ إدريسَ، عن ابن جُرَيجٍ، عن أبي الزُّبير، عن جابرٍ، قال: رَمى رسُولُ الله ﷺ جَمْرة العَقَبةَ يومَ النَّحرِ ضُحًى، ورَمى سائِرَهُنَّ بعد الزَّوال.

وأخرَجَه مسلمٌ (٣١٤/١٢٩٩)، والدَّارَقُطنيُّ (٢٧٥/٢)، وأبو نُعَيمٍ في «المُستخرَج» (٣٠٠١)، عن ابن أبي شَيْبة ـ وهو في «المُصنَّف» (ص٣٥٦ ـ الجزء المُتمِّم) ـ.

وأحمدُ (٣١٢/٣ ـ ٣١٣).

والنَّسَائيُّ (٢٧٠/٥) قال: أخبَرَنا مُحمَّد بنُ يَحيى بن أيُّوب.

وابنُ خُزَيمةَ (٢٩٦٨/٣١٦/٤) قال: ثنا عبدُ الله بنُ سعيدٍ الأَشَجُّ.

وابنُ حِبَّان (٣٨٨٦) عن أبي خَيْثمة زُهير بنِ حربٍ.

قالوا: ثنا عبدُ الله بنُ إدريسَ بهذا الإسناد.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن ابنِ جُريجٍ إلَّا ابنُ إدريسَ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به عبدُ الله بنُ إدريسَ ـ وهو أحد الرُّفَعاء ـ.

فتابعه أبو خالدٍ الأحمرُ، فرواه عن ابنِ جُرَيجٍ بهذا الإسناد.

أخرَجَه مسلمٌ (٣١٤/١٢٩٩)، والدَّارَقُطنيُّ (٢٧٥/٢)، وأبو نُعَيمٍ في «المُستخرَج» (٣٠٠١)، والبَغَوِيُّ في «شرح السُّنَّة» (٢٢٣/٧)، عن ابن أبي شَيْبة ـ وهُو في «المُصنَّف» (ص٣٥٦) ـ..

وابنُ خُزَيمةَ (٣١٦/٤) قال: حدَّثَنا أبو كُريبٍ..

قالا: ثنا أبو خالدٍ الأحمرُ بهذا.

وتابعه أيضًا عيسى بنُ يُونُس، عن ابن جُرَيجٍ بهذا.

أخرَجَه مسلمٌ (٣١٤/١٢٩٩)، والتِّرمِذِيُّ (٨٩٤)، وابنُ خُزَيمةَ (٢٧٧/٤، ٣١٦) ـ ومن طريقِهِ أبو نُعَيمٍ في «المُستخرَج» (٣٠٠١) ـ،

وابنُ الجارُود في «المُنتقَى» (٤٧٤)، قالوا: ثنا عليُّ بنُ خَشْرَمٍ..

وأبو نُعَيمٍ أيضًا، عن إسحاق بنِ راهُوْيَه..

قالا: ثنا عيسى بنُ يُونُس بهذا الإسناد.

وتابعه أيضًا يَحيى بنُ سعيدٍ القَطَّان.

أخرَجَه أبو داوُدَ (١٩٧١) قال: حدَّثَنا أحمد بنُ حنبلٍ ـ وهو في «مُسنَده» (٣١٩/٣). ومن طريقِهِ أبو نُعَيمٍ (٣٠٠١) ـ..

والدَّارَقُطنيُّ (٢٧٥/٢) عن عُمر بنِ شَبَّة..

قالا: ثنا يَحيى بنُ سعيدٍ، عن ابن جُرَيجٍ بهذا.

وتابعه مُحمَّد بنُ بكرٍ، ثنا ابنُ جُرَيجٍ بسنده سواءً.

أخرَجَه مسلمٌ (١٢٩٩/٣١٣) قال: حدَّثَني مُحمَّد بنُ حاتمٍ، وعبدُ بنُ حُمَيدٍ..

وابنُ خُزَيمةَ (٢٧٧/٤، ٣١٦) قال: ثنا مُحمَّد بنُ مَعْمرٍ..

قالوا: ثنا مُحمَّد بنُ بكرٍ بهذا.

وتابعه عبدُ الله بن وهبٍ.

أخرَجَه ابنُ ماجَهْ (٣٠٣٥) قال: حدَّثَنا حَرْمَلة بنُ يَحيى..

والطَّحَاوِيُّ في «شــرح المَعَاني» (٢٢٠/٢) قــال: حدَّثَنا يُونُس بنُ عبد الأعلى..

والبَيهَقِيُّ (١٣١/٥) عن مُحمَّد بنِ عبد الله بن عبد الحَكَم..

قالوا: ثنا عبدُ الله بنُ وهبٍ، عن ابنِ جُريجٍ بهذا.

وأخرَجَه الدَّارِميُّ (٣٨٨/١) قال: أخبَرَنا عُبيد الله بنُ مُوسى..

والدَّارَقُطنيُّ (٢٧٥/٢) عن عبد المَجِيد بنِ عبد العزيز بن أبي رَوَّادٍ..

وأبو نُعَيمٍ (٣٠٠١) عن عُثمان بنِ الهَيثَمِ..

والبَيهَقِيُّ (١٤٨/٥ ـ ١٤٩) عن عُثمان بنِ عُمَر..

قالوا: ثنا ابنُ جُرَيجٍ بهذا الإسناد.

فهؤلاء تسعةٌ تابَعُوا عبدَ الله بنَ إدريس.

وتابعهم حمَّاد بنُ سَلَمة، فرواه عن ابنِ جُريجٍ بهذا.



أخرَجَه الطَّبَرانِيُّ في «الأوسط» (٨٩١٩) عن أسد بنِ مُوسى..

والطَّحَاوِيُّ في «شرح المعاني» (٢٢٠/٢) عن حَجَّاج بن مِنْهالٍ..

قالا: ثنا حمَّاد بنُ سَلَمة بهذا.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو حمَّادُ بنُ سَلَمة، عن ابن جُريجٍ، عن أبي الزُّبير؛ حديثًا مُسنَدًا غيرَ هذا».

• **قلتُ**: فهذا من باب رواية الأَقْران.

وقد رواه حمَّاد بنُ سَلَمة، عن أبي الزُّبير، مُتابِعًا ابنَ جُريجٍ.

أخرَجَه أحمدُ (٣٩٩/٣ ـ ٤٠٠) قال: حدَّثَنا عفَّان بنُ مُسلِمٍ..

والطَّحَاوِيُّ (٢٢٠/٢) عن سُلَيمان بن حربٍ..

قالا: ثنا حمَّاد بنُ سَلَمة بهذا.

فهؤلاء عشرةٌ تابَعُوا عبدَ الله بنَ إدريس.

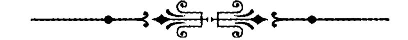
وصرَّح ابنُ جُرَيجٍ وأبو الزُّبير بالسَّمَاع. والحمدُ لله.

ورواه ابنُ لَهِيعة، عن أبي الزُّبَير بهذا.

أخرَجَه أحمدُ (٣٤١/٣) قال: حدَّثَنا حسنٌ ـ هو ابنُ مُوسى ـ..

والبَيهَقِيُّ (١٣١/٥) عن عبد الله بنُ وهبٍ..

كليهما عن ابنِ لَهِيعة.



٧٦ (٦٤٩) حدَّثَنا أحمدُ ـ هو ابنُ عليٍّ الأَبَّارُ ـ، قال: نا عبدُ الرَّحمن بنُ عُبيد الله الحَلَبيُّ، قال: نا إسماعيلُ بنُ عيَّاشٍ، عن هشام بنِ عُروة، عن أبيه، عن عائشةَ، قالت: قال رسُولُ الله ﷺ: «انصُر أَخَاكَ ظَالِمًا أَو مَظلُومًا، إِن كَانَ ظَالِمًا فَرُدَّهُ، وَإِن كَانَ مَظلُومًا فَخُذ لَهُ».

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن هشامٍ إلَّا إسماعيلُ، وعِكرِمةُ بنُ إبراهيمَ الأَزْديُّ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّدا به عن هشامِ بنِ عُروة مُتَّصلًا.

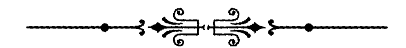
فتابعهما النَّضرُ بنُ شُمَيلٍ، فرواه عن هشامٍ، عن أبيه، عن عائشةَ مرفوعًا.

أخرَجَه ابنُ مندَهْ في «الفوائد» (ص ٦٨).

ولكن ذَكر ابنُ أبي حاتمٍ في «العِلَل» (٢٤٦٥) أنَّ أبا أُسامة، وعَبْدة بن سُليمان، روياه عن هشام بنِ عُروة، عن أبيه، قال: قال رسُولُ الله ﷺ. هكذا مُرسَلًا.

فلا جَرَم قال أبو حاتمٍ: «المُرسَلُ أَصحُّ».

وقد صحَّ هذا الحديثُ عن أنسٍ وغيرِهِ، والله أعلمُ.



٧٧ (٦٦٥) حدَّثَنا أحمد بنُ عليٍّ الأبَّارُ، قال: حدَّثَنا كثير بنُ عُبيدٍ الحَذَّاءُ، قال: حدَّثَنا مُحمَّد بن حُمَيدٍ، قال: حدَّثَنا سفيانُ الثَّوْريُّ، عن هشام بنِ عُروة، عن أبيه، عن عائشةَ ﵂، قالت: كنتُ ألعبُ بالبَنات في بيتِ رسُول الله ﷺ ـ تعني اللُّعَبَ ـ.

وأخرجه أيضًا في «الكبير» (ج ٢٣/ رقم ٢٧٦) بسنده سواء

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَروه عن سُفيانَ إلَّا مُحمَّدٌ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به مُحمَّد بنُ حِمْيَرٍ، عن الثَّوْريِّ.

فتابعه زيد بنُ الحُبَاب، عن الثَّوْريِّ بهذا الإسناد.

أخرَجَه الدَّارَقُطنيُّ في «الأفراد» (٦١٦٣) من طريق أحمدَ بنِ بكرٍ البَالِسيِّ، عن زيد بنِ الحُبَاب بهذا.

فلم يتفرَّد به مُحمَّد بنُ حِمْيَرٍ، عن الثَّوْريِّ.

فتابعه زيد بنُ الحُبَاب، عن الثَّوْريِّ بهذا الإسناد.

أخرَجَه الدَّارَقُطنيُّ في «الأفراد» (٦١٦٣) من طريق أحمدَ بنِ بكرٍ البَالِسيِّ، عن زيد بنِ الحُبَاب بهذا.

وقال: «غريبٌ من حديث الثَّوْريِّ، عن هشامٍ. وغريبٌ من حديث زيد بنِ الحُبَاب، عن الثَّوْريِّ. تفرَّد به أحمد بنُ بكرٍ البَالِسيُّ».

وقد رَوى هذا الحديثَ خلقٌ عن هشام بنِ عُروة في «الصَّحيحين» وغيرِهما، منهم مُحمَّد بنُ بِشْرٍ، والقَعْنَبيُّ، وعبدُ الله بن نُمَيرٍ، وسُفيانُ بن عُيَينة، ومَعْمَر بنُ راشدٍ في آخَرين.

٧٨ (٦٧٢) حدَّثَنا أحمد بن عليٍّ الأَبَّارُ، قال: نا عُبيد الله بن مُحمَّد بن عائشةَ التَّيمِيُّ، قال: نا أَبُو الرَّبيع السَّمَّان، عن هشام بن عُروَة، عن أبيه، عن عائشة مرفُوعًا: «نَبَاتُ الشَّعرِ فِي الأَنفِ أَمَانٌ مِنَ الجُذَامِ».

وأخرَجَه البزَّارُ (٣٠٣٠) من طريق أبي ربيعٍ السَّمَان ـ واسمُه أَشْعَث بن سعيدٍ ـ، ونُعيم بن مُورِّع بن تَوْبة، معًا عن هشام ابن عُروَة.

قال الطَّبَرانِيُّ: لم يَرو هذا الحديثَ عن هشامٍ إلَّا أَبُو الرَّبيع. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّدْ به أَبُو الرَّبيع.

فتابعه يَحيى بنُ هاشمٍ السِّمْسارُ، ونُعيم بن مُورِّع بن تَوْبة العَنبَريُّ، معًا عن هشام بنِ عُروة، عن عائشةَ مرفُوعًا مثلَهُ.

أمَّا رواية نُعيمٍ فأخرَجَها العُقَيليُّ في «الضُّعَفاء» (٢٩٥/٤).

وأمَّا روايةُ يَحيى فأخرَجَها ابنُ حِبَّان في «المَجرُوحين» (١٢٥/٣)، وابنُ الأعرابيِّ في «مُعجَمه» (٣١٥)، والسَّهمِيُّ في «تاريخ جُرجان» (ص ١٨٩)، والخطيبُ (١٤١/١٣).

وأخرَجَه ابنُ الجَوْزيِّ في «المَوضُوعات» (١٦٩/١).

وتابَعَهما أيُّوب بنُ واقدٍ، عن هشامٍ بسَنَده سواء.

أخرَجَه الحَذَّاء في «فوائده» ـ كما في «اللآلئ» (١٢٣/١) ـ.

ثُمَّ رأيتُ الحديثَ في «الكامل» (٣٦٨/١) لابن عَديٍّ، فأخرَجَه من طريق أبي الرَّبيع هذا، ثُمَّ قال: وقد رَوى هذا الحديثَ عن هشام بن عُروة غيرُ أبي الرَّبيع من الضُّعفاء... [ثُمَّ قال:] وهذا الحديثُ قد سَرَقه من أبي الرَّبيع السَّمَّان جماعةٌ ضُعفاء، منهم نُعيم بنُ مُوَرِّع، ويعقُوب بن الوليد، ويَحيى بن هاشمٍ الغَسَّانيُّ وغيرُهم. اهـ.

---

٧٩ (٦٧٥) حدَّثَنا أحمدُ بنُ عليٍّ الأبَّارُ، قال: نا نُوح بن حبيبٍ القُومَسيُّ، نا مُؤَمَّل بن إسماعيلَ، قال: نا عمارة بن زَاذَان، عن ثابتٍ، عن أنسٍ، قال: كانت للنَّبيِّ ﷺ مَلْحَفةٌ مصبُوغةٌ بالوَرْس والزَّعفَران يدُورُ بها على نِسائِهِ، فإذا كانت ليلةُ هذِهِ رشَّتْها بالماءِ، وإذا كانت ليلةُ هذه رَشَّتها بالماء.

وأخرَجَه الخطيبُ في «تاريخه» (٣٢٠/١٣) من طريق مُحمَّد بن اللَّيث الجَوْهريِّ، ثنا نُوح بن حبيبٍ بسنده سواء.

قال الطَّبَرانِيُّ: لم يَرو هــذا الحديثَ عن ثابتٍ إلَّا عمارة. تفرَّد به مُؤَمَّل. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

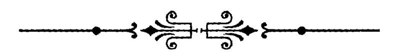
فلم يتفرَّد به عمارةُ.

فتابعه سلَّام بن أبي خُبْزة، عن ثابتٍ، عن أنسٍ فذكره.

أخرَجه ابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (١١٥٠/٣)، وأبو الشَّيخ في «أخلاق النَّبيِّ» (ص١٦٩ ـ ١٧٠)، وابــنُ حِبَّان في «المجروحيــن» (٣٤٠/١)، والعُقَيليُّ في «الضُّعفاء» (١٦٠/٢). وهو عند الأَخِيرَين مختصَرٌ.

قال ابنُ عَدِيٍّ: وهذا يرويه عن ثابتٍ سلَّام بن أبي خُبْزة. اهـ.

وكأنَّ ابنَ عَدِيٍّ يَقصِدُ بكلامه أنَّ ســلَّامًا تفرَّد، فإن يَكنْهُ فرواية الطَّبَرانِيِّ تردُّ عليه. والله أعلمُ.



٨٠ (٦٨١) قال: حدَّثَنا أحمد بنُ عليٍّ الأَبَّارُ، قال: ثنا عليُّ بنُ حُجرٍ، قال: نا شَــريكٌ، عن أبي إســحاقَ، عــن أبي بُرْدة، عن أبي مُوسى، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ».

وأخرجــه أيضًا برقــم (٧٩٠٠) قــال: حدَّثَنا محمُود بــنُ مُحمَّدٍ المَرْوَزيُّ. قالا: ثنا عليُّ بنُ حُجرٍ بمثله

وأخرَجَه التِّرمِذيُّ (١١٠١)، والدَّارِميُّ (٦٢/٢).

وابنُ حِبَّان (٤٠٧٨) قال: أخبَرَنا مُحمَّد بنُ أحمدَ بنِ أبي عَوْنٍ الرَّيَانيُّ، ومُحمَّد بنُ إسحاق بنِ خُزَيمة، والحَسن بنُ سُفيان، وعبدُ الله بنُ مُحمَّد بن مَاهَكَ.

والبَيهَقِيُّ (١٠٧/٧ ـ ١٠٨) عن يعقوبَ بنِ يُوسُف.

قالوا: ثنا عليُّ بن حُجرٍ بهذا.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن شَريكٍ إلَّا عليُّ بنُ حُجرٍ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْس كَمَا قَالَ.**

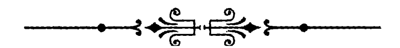
فلم يتفرَّد به عليُّ بن حُجرٍ.

فتابَعَه طَلْقُ بنُ غنَّامٍ، قال: أخبَرَنا شَريكٌ بهذا الإسناد.

أخرَجَه البزَّارُ (٣١٢ ـ البحر) قال: أخبَرَنا مُحمَّد بنُ عُمر بنِ هيَّاجٍ، قال: أخبَرَنا طَلْقٌ بهذا.

وتابَعَه أيضًا عُبيد الله بنُ مُوسى، ثنا شَريكٌ بسنده سواءً.

أخرَجَه أبو عُثمان البَحِيريُّ في «الفوائد» (ق ٢/٤٤).



٨١ **(٦٨٥) حدَّثَنا أحمد بنُ عليٍّ الأبَّارُ، قال: نا عيسى بنُ يُونُس، قال: حدَّثني مُوسى الجُهَنيُّ، عن زَاذَان، عن عابسٍ الغِفَاريِّ، قال: سمعتُ رسُولَ الله ق يتخوَّفُ على أُمَّته ستَّ خِصالٍ: «إِمْرَةُ الصِّبيَانِ، وَكَثرَةُ الشُّرَطِ، وَالرِّشْوَةُ فِي الحُكمِ، وَقَطِيعَةُ الرَّحِمِ، وَاستِخفَافٌ بِالدَّمِ، وَنَشوٌ يَتَّخِذُونَ القُرآنَ مَزَامِيرَ، يُقَدِّمُونَ الرَّجُلَ لَيسَ بِأَفقَهِهِم وَلَا أَعلَمِهِم وَلَا بِأَفضَلِهِم؛ يُغَنِّيهِم غِنَاءً».**

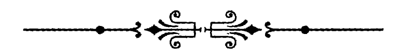
قال الطَّبَرانِيُّ: لم يَرو هذا الحديثَ عن مُوسى إلَّا عيسى. اهـ.

• **قُلتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به عيسى.

بل تابعه مِنْدلُ بن عليٍّ، عن مُوسى الجُهَنيِّ بسنده سواء.

أخرَجَه المصنِّفُ في «المُعجَم الكبير» (ج١٨/ رقم ٦٣)، والخَرَائطيُّ في «مَسَاوئ الأخلاق» (٢٧٧).



٨٢ **(٦٨٧) حدَّثَنا أحمد بنُ عليٍّ الأَبَّارُ، قال: نا مَخْلد بنُ مالكٍ، قال: نا مُحمَّد بنُ سَلَمَة، عن أبي عبد الرَّحيم، عن زيد بنِ أبي أُنيسة، عن الأَعمَش، عن أبي صالحٍ، عن أبي هُريرَةَ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «لَا تَسُبُّوا أَصحَابِي؛ فَوَالَّذِي نَفسِي بِيَدِهِ! لَو أَنفَقَ أَحَدُكُم مِثلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِم وَلَا نَصِيفَهُ».**

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ، عن الأَعمَش، عن أبي صالحٍ، عن أبي هُريرَةَ؛ إلَّا زيدٌ. ورواهُ شُعبَةُ، وأصحابُ الأعمش، عن أبي صالحٍ، عن أبي سعيدٍ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد زيدُ بن أبي أُنَيسة بروايته عن الأَعمَش فجعله من مُسنَد أبي هُريرَةَ.

فقد رواهُ أبو مُعاوِيَة، عن الأَعمَش، عن أبي صالحٍ، عن أبي هُريرَةَ مرفُوعًا.

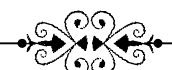
أخرَجَه مسلمٌ في «فَضَائل الصَّحابة» (٢٢١/٢٥٤٠) قال: حدَّثَنا يَحيى بنُ يَحيى التَّمِيميُّ، وأبو بكرٍ ابنُ أبي شَيْبَة، ومُحمَّد بنُ العلاء، ثَلاثتُهُم عن أبي مُعاوِيَة بهذا الإسناد.

وأخرَجَه ابنُ ماجَهْ (١٦١) قال: حدَّثَنا أبو كُرَيبٍ ـ هو مُحمَّدُ بن العَلَاء ـ، قال: ثنا أبو مُعاوية بهذا.

وأخرَجَه ابنُ ماجَهْ أيضًا، من طريق جَرير بنِ عبد الحميد، ووكيع بنِ الجَرَّاح، كلاهما عن الأَعمَش بسنده سواءً.

ورواه أيضًا زائدةُ بنُ قُدامة، عن الأعمَش بهذا الإسناد.

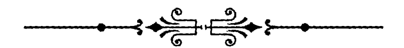
أخرَجَه أبو الفضل الزُّهرِيُّ في «حديثه» (ج ٤/ ق ١/٧٧) قال: حدَّثَنا أحمد بنُ عبد الله بن سَابُور، ثنا مُحمَّد بنُ يَحيى بن الضُّرَيس، ثنا حُسين بنُ عليٍّ الجُعفيُّ، عن زائدةَ بهذا.



وذكر المِزِّيُّ في «تُحفة الأشراف» (٣٤٤/٣) أنَّ سُفيانَ الثَّوريَّ، وأبا عَوَانة، رَوَياه عن الأعمش، عن أبي صالحٍ، عن أبي هُريرَةَ.

وتَكلَّم أهلُ العِلم في هذه المُتابَعات.

وقد استقصيتُ القولَ في ذلك في «سدِّ الحاجة بتقريب سُنَن ابن ماجَهْ»، وفي «فكِّ العاني بشرح تعليلِ الطَّبَرانِيِّ»، والحمدُ لله تعالى.

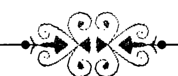


٨٣ (٦٨٩) حدَّثَنا أحمدُ بنُ علـيٍّ الأَبَّارُ، قال: نا يُونُس بنُ عبد الأعلى، قال: نا عبدُ الله بنُ وهبٍ، قـال: حدَّثني ابنُ لَهِيعة، عن دَرَّاجٍ أبي السَّمْح، عن أبي الهَيثَم، وعبد الرَّحمن بن حُجَيرة، عن أبي هُرَيرةَ مرفوعًا: «مَثَلُ الَّذِي يَتَعَلَّمُ العِلمَ ثُمَّ لَا يُحَدِّثُ بِهِ، كَمَثَلِ الَّذِي يَكنِزُ الكَنزَ فَلَا يُنفِقُ مِنهُ».

وأخرَجَه ابنُ عبد البَرِّ في «جامع العلـم» (١٢٢/١) من طريق ابن وهبٍ بسنده سواءً، ولم يذكر أبا الهَيثَم.

وأخرَجَه أبو خَيْثَمة زُهير بنُ حربٍ في «كتاب العلم» (١٦٢) قال: حدَّثَنا الحَسَـن بنُ مُوسـى، ثنا ابنُ لَهِيعة بسنده سـواءً، ولم يذكر أبا الهَيثَم.

وأخرَجَه ابنُ عَديٍّ في «الكامـل» (٩٨٢/٣) من طريق مُحمَّد بن معاوية النَّيسَـابُوريِّ، ثنا ابنُ لَهِيعة، عن دَرَّاج بنِ سَـمْعان، عن ابن حُجَيرة مرفوعًا.



هكذا سقط ذِكرُ أبي هُرَيرةَ.

فلا أدري أهذا اختلافٌ في السَّند، أم سقط ذكرُهُ من السَّنَد.

قال الطَّبَرانِيُّ: لا يُروى هذا الحديثُ عن أبي هُرَيرةَ إلَّا بهذا الإسناد. تفرَّد به ابنُ لَهِيعة. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

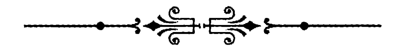
فقد وقفتُ له على إسنادٍ آخر.

أخرَجَه أحمدُ (٤٩٩/٢)، والدَّارِميُّ (١١٣/١)، والسَّهْميُّ في «تاريخ جُرْجان» (ص ٧٨، ٣٢١) من طُرُقٍ عن إبراهيم الهَجَريِّ، عن

أبي عِيَاضٍ، عن أبي هُرَيرةَ مرفوعًا: «إِنَّ مَثَلَ عِلْمٍ لَا يُنتَفَعُ بِهِ، كَمَثَلِ كَنزٍ لَا يُنفَقُ فِي سَبِيلِ اللهِ».

وهذا لفظُ أحمدَ.

ولفظُ الدَّارِميِّ والسَّهميِّ: «مَثَلُ عِلمٍ لَا يُنتَفَعُ بِهِ كَمَثَلِ كَنزٍ».



٨٤ (٦٩١) قال: حدَّثَنا أحمد بنُ عليٍّ الأبَّارُ، قال: نا أحمد بنُ مُحمَّد بن أبي بَزَّة، قال: نا مُؤَمَّلُ بنُ إسماعيلَ، قال: نا حمَّاد بنُ سَلَمة، عن ثابتٍ البُنانيِّ، عن أنس بن مالكٍ، قال: مرَّ النَّبيُّ ﷺ بقومٍ من الأنصارِ يَضحَكُون، فقال: «أَكْثِرُوا ذِكرَ هَادِمِ اللَّذَّاتِ».

وأخرَجَه الحسنُ بن مُحمَّدٍ الخلَّالُ في «الأَمَالي» (٩٦) من طريق يَحيى بنِ مُحمَّد بنِ صاعدٍ..

وأبُو نُعَيمٍ في «الحِلية» (٢٥٢/٩) من طريق مُحمَّد بنِ أسلمَ الطُّوْسيِّ..

وابنُ عساكر في «تعزيةِ المُسلِم» (٥٥) من طريق أبي عَرُوبة الحَرَّانيِّ..

قالوا: ثنا أحمد بنُ مُحمَّد بن أبي بَزَّةَ بهذا الإسناد.

وأخرَجَه البزَّارُ (٣٦٢٣) قال: حدَّثَنا جعفر بنُ مُحمَّد بنِ الفُضيل، ثنا مُؤمَّل بنُ إسماعيلَ.

وعنده زيادةٌ.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن ثابتٍ إلَّا حمَّادٌ. تفرَّد به مُؤمَّلٌ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

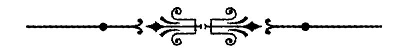
فلم يتفرَّد به مُؤمَّلُ بنُ إسماعيلَ.

فتابَعَه عبدُ الأعلى بنُ حمَّادٍ النَّرْسيُّ، قال: حدَّثَنا حمَّادُ بنُ سَلَمة بهذا الإسناد سواءً.

أخرَجَه الخطيبُ في «تاريخه» (٧٢/١٢ ـ ٧٣) من طريق أبي الحسن عليِّ بنِ مُحمَّد بن عبد الله العَنْبَريِّ، ثنا أبو بكرٍ مُحمَّد بن زنجُوْيَه بنِ الهيثم القُشَيريُّ، حدَّثَنا عبدُ الأعلى بنُ حمَّادٍ.

وسُئل أبو حاتمٍ الرَّازيُّ ـ كما فـي «علل ولـده» (١٨٨٣) ـ عـن حديث مُؤمَّل بنِ إسماعيلَ، فقال: «هذا حديثٌ باطلٌ لا أصل له»، كـذا! ولـم يتبيَّن لـي وَجهُـه، والإسنادُ قويٌّ كمـا تَـرى. والله أعلمُ.

وربما قصد أبو حاتمٍ إعلالَهُ بحَمَّاد بن سَـلَمة؛ فإنَّهُ تغيَّر في آخر حَيَاته. ولكنَّهُ مع ذلك كان أثبتَ النَّاس في ثابـتٍ البُنَانيِّ، حتَّى لو خالَفَه غيرُهُ. كيف ولا نعلم أحدًا خالَفُه في هذا الحديثِ؟!



٨٥ (٦٩٣) حدَّثَنـا أحمد بـنُ علـيٍّ الأبَّـارُ، قـال: نا عبدُ الرَّحمن بـن المُبارَك العَيْشـيُّ، قـال: نا عبدُ الوارث بنُ سعيدٍ، عن ليث بنِ أبي سُـليمٍ، عن نافعٍ، عن ابن عُمر مرفوعًا: «لَيسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوسُقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيسَ فِيمَا دُونَ خَمسٍ ذَودٍ صَدَقَةٌ، وَلَيسَ فِيمَا دُونَ خَمسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ».

وأخرَجَـه الطَّحَاويُّ فـي «شـرح المَعَانـي» (٣٥/٢) من طريق عبد الوارث.

قال الطَّبَرانِيُّ: لم يَرو هذا الحديثَ عن ليثٍ إلَّا عبدُ الوارث.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به عبدُ الوارث بنُ سعيدٍ.

فتابعه أبو مُعاوِية شيبان بنُ عبد الرَّحمن، عن ليث بنِ أبي سُليمٍ بسنده سواء.

أخرَجَه أحمدُ (٩٢/٢)، قال: حدَّثَنا أبو النَّضر ـ يعني هاشمَ بنَ القاسم ـ.

والبزَّارُ (٨٨٨ ـ كشف)، عن عُبيد الله بن مُوسى.

والطَّحَاويُّ (٣٥/٢)، عن الحَسن بنِ مُوسى الأشيبِ.

ثلاثتهم: ثنا شِيْبان بنُ عبد الرَّحمن.

وتابعه أيضًا عبدُ السَّلام بنُ حربٍ، عن ليثٍ به مُختصَرًا بالفقرة الأولى منه.

أخرَجَه يَحيى بنُ آدم في «الخَـرَاج» (٤٤٤) ـ ومن طريقه البيهقيُّ (١٢١/٤) ـ، قال: ثنا عبدُ السَّلَام.

٨٦ (٧٠٣) حدَّثَنا أحمدُ بنُ عليٍّ الأبَّارُ، قال: نا أُمَيَّةُ بنُ بِسْطامٍ، قال: نا يزيدُ بنُ زُرَيعٍ، عن رَوْح بنِ القاسم، عن هشام بنِ عُروة، عن أبيه، عن عائشةَ، أنَّ رَجلًا أتى النَّبيَّ ﷺ فقال: «يا رسُولَ الله! إنَّ أُمِّي افتُلتت نفسُها، وأظُنُّها لو تكلَّمَت تصدَّقَت»، فهل لها أجرٌ إن تصدَّقتُ عنها؟»، قال: «نَعَم!».

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن رَوْحٍ إلَّا يزيدُ، ولا عن يزيدَ إلَّا أُميَّةُ. تفرَّد به الأبَّارُ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به أحمد بنُ عليٍّ الأبَّار.

فتابَعَهُ الإمامُ مُسلِمٌ، فأخرَجَهُ في «كتاب الوَصَايا» (١٣/١٢٥٤/٣) قال: حدَّثَني أُميَّةُ بنُ بِسْطامٍ بهذا الإسناد.

وقد رواهُ مالكٌ، وابنُ عُيَينة، ويَحيى بنُ سعيدٍ، وعَبْدَةُ بن سُلَيمان، وحمَّاد بنُ زيدٍ، ومُحمَّد بنُ جعفرٍ، وشُعَيب بنُ إسحاقَ، وجعفرُ بنُ عَونٍ، ومُحمَّد بنُ بِشْرٍ، وجَريرُ بنُ عبد الحَمِيد، وحمَّاد بنُ أُسَامة، وعليُّ بن مُسهِرٍ، وسعيد بنُ عبد الرَّحمن الجُمَحيُّ، وزَمْعة بنُ صالحٍ، وداوُد بنُ عبد الرَّحمن العَطَّارُ، كلُّهُم عن هشام بنِ عُروةَ، عن أبيه، عن عائشةَ رضي الله تعالى عنها.

---

٨٧ (٧١٣) حدَّثَنا أحمد بنُ عليٍّ الأبَّارُ، قال: نا عبد الله بنُ عُمر بن أَبَان، قال: نا حفص بن غِيَاثٍ، عن هشام بنِ حسَّانَ، عن مُحمَّد بن سِيرِين، عن أبي هُرَيرةَ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ أَبْصر رجُلًا يَدعُو بأصبُعَيه جميعًا، فنهاهُ، وقال: «أُدعُ بِأَحَدِهِمَا؛ بِاليُمنَى».

وأخرَجَه ابنُ حِبَّان (ج ٣/ رقم ٨٨٤) قال: أخبَرَنا أحمد بنُ الحَسن بن عبد الجَبَّار الصُّوفيُّ، قال: حدَّثَنا عبدُ الله بن عُمر ابن أَبَانَ بهذا.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن هشامٍ إلَّا حفصٌ».



• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به حفصٌ.

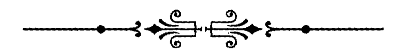
فتابعه مَخْلدُ بنُ الحُسين، فرواه عن هشام بنِ حسَّانَ بهذا الإسناد.

أخرَجتَهُ أنتَ في «الأوسط» (٣٥٥٠).

• **تنبيهٌ:**

ذكرتُ تحت الرقم المُشارِ إليه أنَّ ابنَ أبي شَيْبة رواهُ عن حفصِ بن غِيَاثٍ، عن هشام بنِ حسَّان مرفُوعًا.

وهُو في «المُصنَّف» موقُوفٌ، فاقتضى التَّنبيهَ.



٨٨ (٧٢٣، ٧٢٤) قال: حدَّثَنا أحمد بنُ عليٍّ الأبَّارُ، قال: نا عبدُ العزيز بنُ يَحيى الحَرَّانيُّ أبو الأَصْبَغ، قال: نا مُحمَّد بنُ سَلَمة، عن مُحمَّد بن إسحاقَ، عن يزيد بنِ أبي حبيبٍ، عن أبي الخَيْر، عن عُقبة بن عامرٍ، أنَّ رسُولَ الله ﷺ أراد أن يُزوِّج رجُلًا من امرأةٍ، فقال: «يَا فُلَانَةُ! أَتُحِبِّينَ أَن أُزَوِّجَكِ فُلَانًا؟ يَا فُلَانُ! أَتُحِبُّ أَن أُزَوِّجَكَ فُلَانَةً؟».

ثُمَّ قال: حدَّثَنا أحمدُ، قال: نا أبو الأَصْبَغ الحَرَّانيُّ، قال: نا مُحمَّد بن سَلَمة، عن مُحمَّد بن إسحاقَ، عن يزيد بن أبي حبيبٍ، عن أبي الخَيْر، عن عُقبة بن عامرٍ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «خَيرُ النِّكَاحِ أَيسَرُهُ».

قال الطَّبَرانِيُّ: لم يَرو هذين الحديثين عن يزيدَ بنِ أبي حبيبٍ إلَّا مُحمَّد بن إسحاق. تفرَّد بهما مُحمَّد بنُ سَلَمة. ولا يُروى عن عُقبة بنِ عامرٍ إلَّا بهذا الإسناد. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد مُحمَّدُ بن إسحاقَ بهما.

فقد تابعه زيدُ بنُ أبي أُنيسة، عن يزيد بنِ أبي حبيبٍ بسنده سواء بسياقٍ أتمَّ.

أخرَجَه أبو داوُد (٢١١٧) قال: حدَّثَنا مُحمَّد بنُ يَحيى بن فارسٍ الذُّهْليُّ، ومُحمَّد بنُ المُثَنَّى، وعُمر بنُ الخطَّاب، ـ قال مُحمَّدٌ: حدَّثَنا ـ أبو الأَصْبغ الجَزَريُّ عبدُ العزيز بنُ يَحيى، أخبَرَنا مُحمَّد بنُ سَلَمة، عن أبي عبد الرَّحيم خالد بنِ أبي يزيدَ، عن زيدِ بن أبي أُنَيسة، عن يزيد بن أبي حبيبٍ، عن مَرْثد بن عبد الله، عن عُقبة بن عامرٍ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال لرجلٍ: «**أَتَرْضَى أَن أُزَوِّجَكَ فُلَانَةَ؟**»، قال: «نعم!»، وقال للمرأة: «**أَتَرضَينَ أَن أُزَوِّجَكِ فُلَانًا؟**»، قالت: «نعم!»، فزوَّج أحدُهما صاحبَه، فدخل بها الرَّجُل، ولم يفرِضْ لها صَداقًا ولم يُعطها شيئًا، وكان ممَّن شهد الحُدَيبِية، وكان مَنْ شهد الحديبيةَ له سهمٌ بخَيْبر، فلمَّا حَضَرَتهُ الوفاةُ قال: «**إنَّ رسُولَ الله ﷺ زوَّجَني فُلانةً، ولم أَفْرِض لها صَداقًا ولم أُعطِها شيئًا، وإنِّي أُشهِدُكم أنِّي أَعطَيتُها من صَدَاقها سَهْمي بخيبر**»، فأخذت سَهْمًا، فباعته بمئة ألفٍ.

قال أبــو داوُد: وزاد عُمر بنُ الخطَّــاب ـ وحديثُهُ أتــمُّ في أوَّل الحديث ـ: قال رسُولُ الله ﷺ: «**خَيرُ النِّكَاحِ أَيسَرُهُ**».

وقال: قال رسُولُ الله ﷺ للرَّجُل: ثُمَّ ساق معناهُ.

وأخرَجَه ابنُ حِبَّان (٤٠٧٢)، والحاكــم (١٨١/٢ ـ ١٨٢)، والبيهقيُّ (٢٣٢/٧)، من هذا الوجه بطوله.

وأخــرَجَ الدُّولَابيُّ في «الكُنــى» (١١٠/١) المرفــوعَ منه: «**خَيرُ النِّكَاحِ أَيسَرُهُ**».

٨٩ (٧٣٦) حدَّثَنا أحمَدُ بنُ عليٍّ الأَبَّارُ، قَالَ: نا إِسْحَاقُ بْنُ وَهْبٍ الْعَلَّافُ قَالَ: نا سَهْلُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: نا زِيَادٌ الْجَصَّاصُ قَالَ: نا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، هُمْ ذئابٌ، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ ذِئْبًا أَكَلَهُ الذِّئَابُ».

وَأَخْرَجَهُ الدَّارقطنيُّ، وَمِن طَرِيقِهِ ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعات» (١٥٠٧) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّد بن ســعدانَ الصَّيدَلَانيُّ، قال ثنا إسحاقُ بنُ وهبٍ العلَّافُ بهذا.

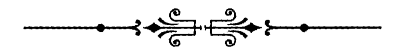
قــال الطَّبَرَانِيُّ: «لَمْ يَرْوِ هَــذَا الْحَدِيثَ عَنْ زِيَــادٍ الْجَصَّاصِ، إِلَّا سَهْلُ بْنُ سَعِيدٍ، تَفَرَّدَ بِهِ: إِسْحَاقُ بْنُ وَهْبٍ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يَتَفَرَّدْ به إسحاقُ بنُ وهبٍ، فتابَعَهُ أسلمُ بنُ سهلٍ الواسطيُّ المعروف بـ «بحشَلٍ» فقال في «تاريخِ واسطٍ» (ص٥٨) قال: حَدَّثَنَا سهلُ بنُ سعيدِ بنِ عبدِ الرحمنِ أبو الفضلِ، قال: ثنا أبو سهلٍ الجصَّاصُ، وهو زيادُ بنُ أبي زيادٍ، قال: مررتُ في الصِّفَاطِينِ، فلقيتُ أنسَ بنَ مالكٍ، فقلت: يا أبا حمزةَ! حدِّثني حديثاً سمعتَهُ من رسولِ اللهِ ﷺ، فقالَ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «**يأتِي علَى النَّاسِ زَمَانٌ هُمُ الذِّئَابُ، فَمَن لَمْ يَكُنْ ذِئْباً أَكَلَتْهُ الذِّئَابُ**».

وإسناده ضعيفٌ جدا.

قال الدَّارَقُطْنِيُّ: «تفرَّد به زيادُ، وهو متروكٌ».



٩٠ (٧٤٠) حدَّثَنا أحمد بنُ عليٍّ الأَبَّارُ، قال: أنا العلاءُ بنُ مُوسى بن عطيَّة البَاهِلِيُّ، قال: نا اللَّيث بنُ سعدٍ، عن أبي الزُّبير، عن جابرٍ عَن رسُولِ اللهِ ﷺ: «خَيرُ مَا رُكِبَت إِلَيهِ الرَّوَاحِلُ مَسْجِدِي هَذَا، وَالبَيتُ العَتِيقُ».

وأخرجه أيضا (٤٤٣٠) قال: حدَّثَنا عبدُ الله بنُ مُحمَّد بن عبد العزيز. أنا العلاءُ بنُ مُوسى بن عطيَّة البَاهِلِيُّ ـ وهُو في «جزئه» (١٠) ـ، بمثله سواء.

قال الطَّبَرانِيُّ: لم يَرو هذا الحديثَ عن اللَّيث إلَّا العلاء بن مُوسى. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به العلاء بنُ مُوسى.

فقد تابعه سبعةٌ من الثِّقات ممَّن وقفتُ على رواياتهم:

فأخرَجَه النَّسَائيُّ في «التَّفسير» (٣٦٧)، قال: أخبَرَنا قُتَيبة ـ هو ابنُ سعيدٍ ـ.

وأحمد في «مُسنَده» (٣/٣٥٠)، قال: حدَّثَنا حُجَين بنُ المُثَنَّى، ويُونُس بن مُحمَّدٍ.

وعبدُ بنُ حُميدٍ في «المُنتخَب من المُسنَد» (١٠٤٩)، قال: حدَّثَني أحمدُ بن يُونُس.

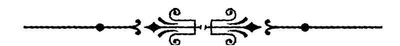
وأبو مُحمَّدٍ الفاكهيُّ في «حديثه عن يَحيى بنِ أبي مَسَرَّة عن شُيُوخه» (٨٠ ـ بتحقيقي) ـ ومن طريقه ابنُ بِشْران في «الأمالي» (ج ٥/ ق ١/٥٤) ـ، عن عبد الله بن يزيدَ المُقرِئ.

وأبو يَعلَى في «المُسنَد» (ج ٤/ رقم ٢٢٦٦)، قال: حدَّثَنا كاملُ بن طَلْحة.

وابنُ حِبَّان في «صحيحه» (١٦١٦)، عن عيسى بن حمَّادٍ زُغبةَ.

قالوا: حدَّثَنا اللَّيث بنُ سعدٍ بسنده سواء.

وهذا سندٌ صحيحٌ على شرط مُسلِم. والله أعلمُ.



٩١ (٧٤٤) حدَّثَنا أحمد بنُ عليٍّ الأَبَّـــارُ، قال: نا مُحمَّد بنُ يُوسُف الغَضِيضيُّ، قال: نا رِشْـــدين بنُ سعد بن مُفلِح بن هلالٍ المَهريُّ أبو الحجَّاج، عن معاوية بنِ صالحٍ، عن راشد بنِ سعدٍ، عن أبي أُمامة البَاهِليِّ، عن النَّبيِّ ﷺ، أنَّـــهُ قال: «لَا يُنَجِّسُ المَاءَ شَيءٌ، إِلَّا مَا غَيَّرَ رِيحَهُ أَو طَعمَهُ».

وأخرَجَه الدَّارَقُطنيُّ (٢٨/١ ـ ٢٩) من طريق أحمد بنِ عليٍّ الأَبَّار، ثنا مُحمَّد بنُ يُوسُف بهذا الإسناد سواء.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَـــرو هذا الحديثَ عـــن مُعاوية بنِ صالحٍ إِلَّا رِشْدينُ. تفرَّد به مُحمَّد بنُ يُوسُف».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

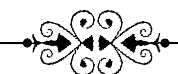
فلم يتفرَّد به مُحمَّد بنُ يُوسُف.

فتابعه مَرْوان بنُ مُحمَّدٍ، قال: ثنا رِشْدين بنُ سعدٍ بهذا الإسناد بلفظ: «إِنَّ المَاءَ لَا يُنَجِّسُهُ شَيءٌ، إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ وَطَعمِهِ وَلَونِهِ».

أخرَجَه ابنُ ماجَهْ (٥٢١) قال: حدَّثَنا محمود بنُ خالدٍ، والعبَّاس بن الوليد الدِّمَشقيَّان..

والبَيهَقيُّ (٢٥٩/١) من طريق أبي الأَزْهر..

قالوا: ثنا مَرْوان بنُ مُحمَّدٍ بهذا الإسناد.



بل أخرَجتَهُ أنتَ في «المُعجَم الكبيـر» (ج٨/ رقم ٧٥٠٣) قلتَ: حدَّثَنا مُحمَّد بنُ هارُون بن مُحمَّد بن بَكَّارٍ الدِّمَشقيُّ، ثنا العبَّاس بنُ الوليـد الخَلَّال الدِّمَشـقيُّ، ثنـا مَرْوان بـنُ مُحمَّدٍ الطَّاطَـريُّ، ثنا رِشْـدين بنُ سعدٍ بهذا الإسـناد، بلفظ: «المَاءُ لَا يُنَجِّسُـهُ شَيءٌ، إلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ أَو طَعمِهِ».

ولا يَثبُت هذا الحديثُ من كلِّ وُجُوهه.

وثبت أوَّلُه من حديث أبي سعيدٍ الخُدرِيِّ، والله أعلم.

---

٩٢ (٧٤٩) حدَّثَنـا أحمـد بـن بَشـيرٍ الطَّيَالِسـيُّ، قـال: نا يَحيى بنُ مَعِينٍ، قال: نا حجاجٌ، عن ابن جُرَيجٍ، قال: أخبَرَني أبو الزُّبير، أنَّهُ سمع جابرَ بن عبد الله يقُول: سمعتُ رسُولَ الله ﷺ يقول: «أَنَـا فَرَطُكُم بَيـنَ أَيدِيكُم، فَـإِن لَم تَجِدُونِـي فَأَنَا عَلَى الحَوضِ. وَالحَوضُ مَا بَينَ أَيْلَةَ إِلَى مَكَّةَ. وَسَـيَأتِي رِجَالٌ وَنِسَاءٌ بِآنِيَةٍ وَقِرَبٍ»....

قال الطَّبَرانِيُّ: لم يَرو هذا الحديثَ عن ابن جريجٍ إلَّا حجاجٌ. اهـ.

• **قُلتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به حجَّاجٌ.

فتابعه أبو عاصمٍ النَّبيلُ، عن ابن جُريجٍ بسنده سواء.

أخرَجَه ابنُ حِبَّان (٢٦٠٤ ـ موارد) قال: أخبَرَنا عبدُ الله بنُ أحمد بن مُوسى بعسكر مُكرَم..

والبزَّارُ (٣٤٨١ ـ كشف الأستار)..

قالا: حدَّثَنا مُحمَّد بنُ مَعْمَرٍ..

والآجُرِّيُّ في «الشَّريعة» (٨٣٦)، واللَّالَكائيُّ في «أصول الاعتقاد» (٢١١٤)، عن حمَّاد بن الحَسن الورَّاق..

واللَّالَكائيُّ أيضًا (٢١١٥)، عن عليٍّ بن مُسلمٍ..

قالوا: ثنا أبو عاصمٍ به.

وقال: لا نعلمه يُروى بهذا اللَّفظ إلَّا عن جابرٍ. وإنَّما يُعرَف هذا من حديث حجَّاجٍ، عن ابن جريجٍ. اهـ.

يعني هو مشهُورٌ من حديث حجَّاجٍ، غريبٌ من حديث أبي عاصمٍ.

وقد خُولف حجَّاجٌ وأبُو عاصمٍ.

خالفَهُما رَوح بنُ عُبادة، فرواه عن ابن جُريجٍ، عن أبي الزُّبير، أنَّه سمع جابرَ بن عبد الله ـ ولم يرفعهُ ـ: «أَنَا فَرَطُكُم بَينَ أَيدِيكُم، فَإِن لَم تَجِدُونِي فَأَنَا عَلَى الحَوضِ، وَالحَوضُ قَدرُ مَا بَينَ أَيلَةَ إِلَى مَكَّةَ. وَسَيَأتِي رِجَالٌ وَنِسَاءٌ فَلَا يَذُوقُونَ مِنهُ شَيئًا». موقوفٌ، ولم يرفعه.

أخرَجَه أحمدُ (٣٨٤/٣)، قال: حدَّثَنا رَوحٌ بهذا.

وكلُّهم ثقاتٌ.

والحديثُ صحيحٌ من الوَجهين جميعًا، لا سيَّما ورواية رَوحٍ لها حُكم المرفُوع، كما لا يَخفى.

وتُوبع ابنُ جُريجٍ.

تابَعَه ابنُ لَهِيعة، فرواه عن أبي الزُّبير، عن جابرٍ مرفُوعًا مثلَهُ.

أخرَجَه أحمدُ (٣٤٥/٣)، قال: حدَّثَنا موسى بن داوُد..

والآجُرِّيُّ في «الشَّريعة» (٦٣٧)، عن عبد الله بن صالحٍ..

كلاهما عن ابن لَهِيعة بهذا.

وابنُ لَهِيعة سيِّءُ الحفظ. لكنَّه مُتابَعٌ.

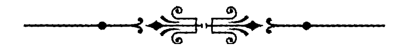
وكذلك رواه مُوسى بنُ عُقبة، عن أبي الزُّبير بهذا الإسناد.

أخرَجَه ابنُ أبي عاصمٍ في «السُّنَّة» (٧٧١)، قال: حدَّثَنا مُحمَّد بنُ إسماعيل، ثنا إسماعيلُ بنُ أبي أُوَيسٍ، عن أبي الزِّناد، عن مُوسى بن عُقبة، عن أبي الزُّبير، حدَّثَني جابرٌ مرفُوعًا، فذكر مثلَهُ.

قال شيخُنا في «ظلال الجَنَّة»: «إسنادُهُ حسنٌ. رجالُهُ كُلُّهم ثقاتٌ، رجال مُسلمٍ، على ضعفٍ في ابن أبي أُويسٍ. لكنَّه تُوبع».

(تنبيهٌ):

عزا اللَّالَكائيُّ حديثَ ابن جُريجٍ لمُسلمٍ، وهو وهَمٌ منه رحمه الله تعالى.



٩٣ (٧٥٥) حدَّثَنا أحمد بنُ بَشيرٍ الطَّيَالسيُّ، قال: نا سُليمان ابنُ أيُّوب صاحبُ البَصْريِّ ـ زاد في «الأوسط»: وشَبَابُ العُصفُريّ، قالا: ـ نا هارُونُ بنُ دِينارٍ، عن أبيه، قال: سمعتُ رجلًا من أصحاب النَّبيِّ يُقال له ميمُونُ بن سَنْباذ يقُول: سمعتُ رسُولَ الله ﷺ يقول: «قِوَامُ أُمَّتِي بِشِرَارِهَا».

وأخرَجَه أيضًا في «الصَّغير» (٨٦) بسنده سواء.

وأخرَجَه في «الأوسط» (٧٩٨٨) قال: حدَّثَنا مُوسى بنُ هارُون، نا سُليمانُ بنُ أيُّوب بهذا الإسناد.

وأخرَجَه ابنُ قانعٍ في «مُعجَم الصَّحابة» (٦٢/٣) قال: حدَّثَنا الحَسن بنُ عليِّ بن شَبِيبٍ، نا سُليمان صاحبُ البَصريِّ، نا هارُونُ بنُ دينارٍ بهذا الإسناد.

قال الطَّبَرانِيُّ: لا يُروى هذا الحديث عن ميمُون بن سَنْباذ إلَّا بهذا الإسناد. تفرَّد به هارونُ بنُ دينارٍ. اهـ.

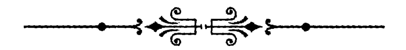
• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فقد ورد الحديثُ بغير هذا الإسناد.

فأخرَجَه ابنُ عَديٍّ في «الكامل» (١٩٨٤/٥) من طريق سُليمان بن أيُّوبَ، ثنا عبدُ الخالق بن زيد بنِ واقدٍ، عن أبيه، عن ميمُون بن سَنْباذ مرفوعًا مثلَهُ.

قال ابنُ عَـــديٍّ: لا أعــرف لعبد الخالق غيرَ هــذا الحديثِ من المُسنَد. اهـ.

كذا قال! وهو مُتعقَّبٌ.



٩٤ (٧٦٠) حدَّثَنا أحمد بنُ بشــيرٍ، قال: نا مُحمَّد بنُ عُقبة السَّدُوســيُّ، قــال: نا يُونُس بنُ أَرْقَــم، عن أبي الجــارُودَ، عن حبيب بــنِ يَسَــارٍ، عــن ابــنِ عبَّــاسٍ، قــال: كان العبَّاس بنُ عبد المُطَّلِب إذا دَفع مالًا مُضارَبةً اشترط على صاحبِهِ: لا يَسلُكُ به بَحرًا، ولا ينزلُ به واديًا، ولا يَشــتري به ذاتَ كبدٍ رطبةٍ، فإن فعل فهو ضامنٌ. فرَفَع شرطَهُ إلى رسُولِ الله ﷺ، فأجازه.

وأخرَجَه الدَّارَقُطنيُّ (٧٨/٣) قال: حدَّثَنا أبو سهلٍ ابنُ زيادٍ..

والبَيهَقيُّ (١١١/٦) من طريق أحمدَ بنِ عُبيد الله الصَّفَّار..

قالا: ثنا مُحمَّد بنُ غالبٍ تَمْتام، ثنا مُحمَّد بنُ عُقبة بهذا الإسناد.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لا يُــروى هذا الحديثُ عن ابــن عبَّاسٍ إلَّا بهذا الإسنادِ. تفرَّد به مُحمَّد بنُ عُقبَة».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به مُحمَّد بنُ عُقبَة.

فتابعه مِسجَعُ بنُ مُصعَبٍ أبو الحَكَم، ثنا يُونُس بنُ أَرْقَم الكِنْديُّ بهذا الإسناد.

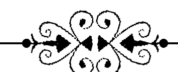
أخرَجَه أبُو يَعلَى ـ ومن طريقه البَيهَقيُّ (١١١/٦) ـ، قال: حدَّثَنا مِسجعُ بنُ مُصعَبٍ بهذا الإسناد.

ومِسْجعٌ هذا ترجمه ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتَّعديل» (٤٤٢/١/٤)، ونقل عن أبيه، قال: «ليس به بأسٌ». وترجمه ابنُ حِبَّان (٢٠٥/٩)، وقال: «مُستقيمُ الحديثِ. حدَّثَنا عنه أبُو يَعلَى».

٩٥ (٧٦٣) حدَّثَنا أحمد بنُ بَشيرٍ الطَّيالِسيُّ، قال: نا مُحمَّد بنُ جعفرٍ الوَرْكانيُّ، قال: نا مالكُ بنُ أنسٍ، عن سُهَيل بن أبي صالحٍ، عن أبيه، عن أبي هُرَيرةَ، قال: قال رسُول الله ﷺ: «السَّفَرُ قِطعَةٌ مِنَ العَذَابِ؛ يَمنَعُ أَحَدَكُم نومَهُ ولَذَّتَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ. فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُم نَهمَتَهُ مِن سَفَرِهِ فَليُسرِعِ الرُّجُوعَ إِلَى أَهلِهِ».

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن مالكٍ، عن سُهَيلٍ؛ إلَّا مُحمَّد بنُ جعفرٍ الوَرْكانيُّ، ومُحمَّد بنُ خالد بن عَثْمة. ورَواه أصحابُ مالكٍ، عن مالكٍ، عن سُمَيٍّ، عن أبي صالحٍ. ورَواه عَتِيق بن يعقُوب الزُّبَيريُّ، عن مالكٍ، عن أبي النَّضْر، عن

أبي صالحٍ. ورواه روَّاد بنُ الجرَّاح، عن مالكٍ، عن رَبيعة بن أبي عبد الرَّحمن، عن القاسم، عن عائشةَ».



• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّدا به عن مالكٍ.

فتابعهما خالد بنُ مَخْلَدٍ القَطَوانيُّ، قال: ثنا مالكٌ، عن سُهَيلٍ، عن أبيه، عن أبي هُرَيرةَ مرفوعًا: «السَّفَرُ قِطعَةٌ مِنَ العَذَابِ. فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُم نَهمَتَهُ مِن سَفَرِهِ فَليُسرِعِ الرُّجُوعَ إِلَى أَهلِهِ».

أخرَجَه ابنُ عديٍّ في «الكامل» (٩٠٤/٣) قال: ثنا ابنُ حمَّادٍ ـ هُو الدُّوْلابيُّ ـ، ثنا أبو أميَّة الطَّرَسُوسيُّ، ثنا خالد بنُ مَخْلَدٍ بهذا.

وقال: «وهذا لا يُعرفُ لمالكٍ، عن سُهَيلٍ. إنَّما يَرويه مالكٌ في «المُوطَّأ»، عن سُمَيٍّ، عن أبي صالحٍ» اهـ.

كذا رواه الطَّرَسُوسيُّ.

وخالفه الدَّارِميُّ، فإنَّهُ رواه في «سُنَنه» (١٩٨/٢) قال: حدَّثَنا خالدُ بن مَخْلَدٍ، ثنا مالكٌ، عن سُمَيٍّ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هُرَيرةَ مرفوعًا.

فوافق خالدٌ سائرَ أصحاب مالكٍ في إسنادِهِ. فلا أدري، آلوَهَم من الطَّرَسُوسيِّ، أم من خالدٍ؛ ففي كليهما مَقَالٌ. وهو أَشْهَرُ في خالد بنِ مَخْلَدٍ.

وتابعه أيضًا أبو مُصعَبٍ الزُّهْريُّ أحمد بنُ أبي بكرٍ، قال: نا مالكٌ، عن سُهَيل بن أبي صالحٍ، عن أبيه، عن أبي هُرَيرةَ مرفوعًا.

أخرَجَه تمَّامٌ الرَّازيُّ في «الفوائد» (٨٥٦ ـ ترتيبه) ـ ومن طريقِهِ ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦٢/٥٤) ـ، من طريق أبي عبد الله مُحمَّد بن إبراهيم الرَّازيِّ، قال: نا أبو مُصعَبٍ بهذا.

وهذه المُتابَعة لا تَثبُت. قال ابنُ عساكر: «أخطأَ الرَّازيُّ على أبي مُصعَبٍ؛ فإنَّهُ إنَّما رواه عن مالكٍ على ما رَوَاه عنه غيرُهُ من الثِّقاتِ، عن سُمَيٍّ، عن أبي صالحٍ» اهـ.

وهو هكذا في «مُوطَّئه» (٢٠٦٣).

ومُحمَّد بنُ إبراهيمَ اتَّهَمه الدَّارَقُطنِيُّ بوَضْع الحديث.

وتابعه أيضًا ابنُ المَاجِشُون، فرواه عن مالكٍ، عن سُهَيلٍ، عن أبيه، عن أبي هُرَيرةَ مرفوعًا.

قال الدَّارَقُطنِيُّ ـ كما في «الفتح» (٦٢٣/٣) ـ: «إنَّ أبا عَلْقمة الفَرَويَّ تفرَّد به عن ابنِ المَاجِشُون، وأنَّهُ وَهِم فيه».

وقد اختلَف الرُّواةُ على مالكٍ في هذا الحديثِ على أربعةِ ألوانٍ، ومرَّ آنفًا لونٌ منها.

اللَّونُ الثَّاني.

يرويه مالكٌ، عن سُمَيٍّ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هُرَيرةَ مرفوعًا.

أخرَجَه البُخَاريُّ في «كتاب العُمرة» (٦٢٢/٣). ومسلمٌ في «الإمارة» (١٧٩/١٩٢٧)، وأبو الشَّيخ في «الأَمْثال» (٢٠٥). والبَيهَقِيُّ (٢٥٩/٥)، وفي «الآداب» (٩٥٩)، عن القَعْنَبيِّ..

والبُخَارِيُّ في «الجهاد» (١٣٩/٦) قال: حدَّثَنا عبد الله بنُ يُوسُف..

والبُخَارِيُّ أيضًا في «الأطعمة» (٥٥٥/٩) قال: حدَّثَنا أبو نُعيمٍ..

ومسلمٌ في «الإمارة» (١٧٩/١٩٢٧) قال: حدَّثَنا إسماعيل بنُ أبي أُوَيسٍ..

ومسلمٌ، وابنُ ماجَهْ (٢٨٨٢)، وابن حِبَّان (٢٧٠٨)، والإسماعيليُّ في «المُعجَم» (١٠٣) ـ وعنه السَّهميُّ في «تاريخ جُرجان» (ص ٣٩٤) ـ، وأبو إسحاقَ إبراهيم بنُ عبد الصَّمد الهَاشِميُّ في «الأوَّل من الأمالي» (١١)، وقاضي المَارِستان في «المَشْيَخة الكُبرى» (٢٧٦)، وابن البُخَارِيِّ في «مَشْيَخته» (٩٥٣، ٩٥٤)، عن أبي مُصعَبٍ أحمد بن أبي بكرٍ ـ وهُو في «مُوطَّئه» (٢٠٦٣) ـ..

ومسلمٌ، والنَّسَائِيُّ في «السِّيَر» (٢٤٢/٥)، والسَّرَّاج في

«المُسنَد» (١١٩، ٨٢٣، ٨٢٤)، وفي «البيتوتة» (ص ٧٤)، وأبو بكرٍ المَرَاغيُّ في «مَشْيَخته» (ص ٤١٧)، والقُضَاعيُّ في «مُسنَد الشِّهاب» (٢٢٥)، والبَغَويُّ في «شرح السُّنَّة» (٣٦/١١ ـ ٣٧)، عن قُتَيبة بنِ سعيدٍ..

ومسلمٌ، والسِّلَفيُّ في «الطِّيُوريَّات» (٨٧٠)، عن منصور بن

أبي مُزاحِمٍ..

ومسلمٌ، والبَيهَقِيُّ (٢٥٩/٥)، وابنُ عساكر في «مُعجَم الشُّيُوخ» (٤١٣)، عن يَحيى بنِ يَحيى ـ وهذا في «مُوطَّئه» (٣٩/٩٨٠/٢) ـ..

وابنُ ماجَـهْ (٢٨٨٢)، وأبو أحمـد الحاكم فـي «عَوَالي مالكٍ» (ص٦٢، ٧٤، ١١٢، ١١٩)، والسِّـلَفيُّ في «الطِّيُوريَّـات» (١٢٣)، وابنُ عساكر في «تاريخه» (١٣٤/١٦)، وابن البُخَاريِّ في «مَشْيَخته» (٩٥٥)، والقُضَاعيُّ في «مُسنَد الشِّهاب» (٢٢٥)، عن هشام بنِ عمَّارٍ..

وابن ماجَهْ (٢٨٨٢) قال: حدَّثَنا سُوَيد بنُ سعيدٍ ـ وهذا في «مُوطَّئه» (١٤٣٤) ـ..

وأحمدُ (٢٣٦/٢)، والبـزَّار (ج٢/ ق١/٢٠٦)، عن عبدِ الرَّحمن ابن مَهدِيٍّ..

والنَّسَائِيُّ في «السِّيَر» (٢٤٢/٥) عن يَحيى بنِ سعيدٍ القطَّان..

وأحمـدُ (٤٤٥/٢)، وابن جُمَيـعٍ في «المُعجَـم» (ص٢٢٥)، عن وكيع بن الجرَّاح..

وأبو نُعيـمٍ في «أخبـار أَصبَهـان» (١٠٤/٢)، وابـنُ عبد البَرِّ في «التَّمهيد» (٣٣/٢٢)، والسِّلَفيُّ في «الطِّيُوريَّات» (٨٦٩)، عن الهيثم بن خارجةَ..

وزاهر بنُ طاهرٍ الشَّحَّاميُّ في «زوائده على مُسنَد السَّرَّاج» (١٢٠)، وابن البُخَاريِّ في «مشيخته» (٩٥٢)، عن كامل بنِ طَلْحة..

وابنُ جُمَيعٍ في «المُعجَم» (ص٢٢٥) عن جعفر بنِ عونٍ..

وأبو الشَّـيخ في «طبقات المُحَدِّثين» (٢٢١) ـ وعنه أبو نُعيمٍ في «أخبار أصبهان» (١٣١/٢) ـ، عن عبد الكريم بن هارُونَ..

والطَّبَرانِيُّ في «الأوسط» (٤٤٥١)، وفي «الصَّغير» (٦١٣)، والعُقَيليُّ في «الضُّعفاء» (٦٩/٢)، وأبو بكرٍ الشَّافعيُّ في «الغَيْلانيَّات» (٧٨٥)، وابنُ عبد البَرِّ في «التَّمهيد» (٣٤/٢٢)، والخطيبُ في «تاريخه» (٩٤/١٠)، وابنُ عساكر في «تاريخ دِمَشق» (٢٥٦/٣٤)، عن رَوَّاد بن الجَرَّاح..

والخطيبُ (٥٣/٢، و ٢٨٤/٧) عن إسماعيل بن رُشيدٍ..

وابنُ عساكر (١٩٦/١٥) عن عَمرو بنِ دينارٍ..

وابنُ القاسم (٤٣٥ ـ القابسي)، ويَحيى بنُ بُكَيرٍ (ق ٢/٢٦٤)

ـ كلاهما في «مُوطَّأ مالكٍ» ـ، وابنُ عساكر في «مُعجَم الشُّيوخ» (٤١٣)، وابنُ البُخَاريِّ في «مَشْيَخته» (٩٥١)، عن مُحمَّد بنِ النُّعمان بن شِبْلٍ..

كلُّهُم عن مالكٍ بهذا الإسناد.

قال ابنُ عبد البَرِّ: «هذا حديثٌ انفَرَد به مالكٌ عن سُمَيٍّ. لا يصحُّ لغيرِهِ عنه. وانفرد به سُمَيٌّ، فلا يُحفظ عن غيرِهِ».

قال: «والحديثُ مُسنَدٌ صحيحٌ ثابتٌ، احتاج النَّاسُ فيه إلى مالكٍ. وليس له غيرُ هذا الإسنادِ من وجهٍ صحيحٍ».

قال العُقَيليُّ: «وحديثُ سُمَيٍّ فمعرُوفٌ».

وهذا هو المحفُوظُ عن مالكٍ.

اللَّونُ الثَّالث.

يرويه مالكٌ، عن ربيعةَ بنِ أبي عبد الرَّحمن، عن القاسِمِ، عن عائشةَ مرفوعًا.

أخرَجَه الطَّبَرانِيُّ في «الأوسط» (٤٤٥١)، وفي «الصَّغير» (٦١٣) - ومن طريقِهِ ابنُ عساكر في «تاريخه» (٢٥٦/٣٤) -، عن مُحمَّد بن عليٍّ ابن أخي رَوَّادٍ..

والعُقَيليُّ في «الضُّعَفاء» (٦٩/٢)، وابنُ عبد البَرِّ في «التَّمهيد» (٣٤/٢٢)، وأبو بكرٍ الشَّافِعيُّ في «الغَيْلانيَّات» (٧٨٥) - ومن طريقِهِ الخطيب (٩٤/١٠) -، عن عصام بنِ روَّاد بنِ الجَرَّاح..

قالا: ثنا رَوَّاد بنُ الجَرَّاح، قال: نا مالكٌ بهذا الإسناد.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن مالكٍ، عن ربيعةَ؛ إلَّا رَوَّادٌ. والمشهُورُ: عن مالكٍ، عن سُمَيٍّ».

وقال العُقَيليُّ: «لا يصحُّ «ربيعةُ» في هذا الحديثِ».

وقال ابنُ عبد البَرِّ: «هذا الإسنادُ غيرُ محفُوظٍ. لا أعلمُ رواه عن مالكٍ غير روَّادٍ هذا. وهو خطأٌ. وليس روَّاد بنُ الجَرَّاح ممَّن يُحتَجُّ به ولا يُعوَّل عليه».

وقال أبو نُعيمٍ في «الحِلْية» (٣٤٤/٦): «تفرَّد به روَّاد بنُ الجَرَّاح».

• **قلتُ**: وروَّادُ بنُ الجَرَّاح كان اختلَط. فعامَّةُ ما يَرويه لا يكاد يُتابَع عليه. وقد رَوى غيرَ حديثٍ مُنكَرٍ.

اللَّونُ الرَّابع.

يرويه مالكٌ، عن أبي النَّضْر مولى عُمر بنِ عُبيد الله، عن أبي صالحٍ، عن أبي هُرَيرةَ مرفوعًا.

أخرَجَه تمَّامٌ الرَّازيُّ في «الفوائد» (٨٥٧) قال: حدَّثَنا أبو الحَسَن خَيْثمةُ بن سُلَيمان، وعليُّ بن يعقُوب بنِ إبراهيم، في آخَرِين..

وأبو نُعيمٍ في «الحِلْية» (٣٤٤/٦) قال: حدَّثَنا سُلَيمان بنُ أحمد الطَّبَرانِيُّ..

قالوا: ثنا الحسنُ بنُ جَريرٍ الصُّوْريُّ، نا عَتِيق بن يعقُوبَ، نا مالكٌ بهذا الإسناد.

وأخرَجَه الدَّارَقُطنِيُّ في «الرُّواة عن مالكٍ» ـ كما في «لسان المِيْزان» (١٣٠/٤) ـ عن الحَسَن بن جَريرٍ بهذا الإسناد.

وقال: «هذا وهَمٌ. وإنَّما هُو: عن مالكٍ، عن سُمَيٍّ، عن أبي صالحٍ».

وقال ابنُ عبد البرِّ (٣٥/٢٢): «ولا يصحُّ هذا الإسنادُ أيضًا عندي. وهو خطأٌ. وإنَّما هو لمالكٍ، عن سُمَيٍّ. لا عن سُهَيلٍ، ولا عن ربيعةَ، ولا عن أبي النَّضْر».

وصرَّح الحافظُ في «الفتح» (٦٢٣/٣) أنَّ الوهَم فيه من عَتيقٍ.

• **قلتُ**: الحسن بنُ جَريرٍ ترجمه ابنُ عساكر في «تاريخه»، ولم يَذكُر فيه جرحًا ولا تعديلًا. فتعصيبُ الجِنَاية به أَوْلى. وعتيقٌ صَدُوقٌ مُتماسِكٌ. والله أعلمُ.

فنخلُصُ من هذا البحثِ أنَّ الصَّحيحَ المحفُوظَ هو ما رواه مالكٌ، عن سُمَيٍّ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هُرَيرةَ.

يليه في القُوَّة، ما رواه سُهَيل بنُ أبي صالحٍ، عن أبيه.

قال ابنُ عبد البَرِّ في «التَّمهيد» (٣٤/٢٢ ـ ٣٥): «ولا يَبعُدُ أن يكُون عن سُهَيلٍ أيضًا»، يعني من غير رواية مالكٍ، عنه.

وقد رواه عبدُ العزيز بن مُحمَّدٍ الدَّرَاوَردِيُّ، عن سُهَيل بنِ أبي صالحٍ، عن أبيه، عن أبي هُرَيرةَ مرفوعًا: «السَّفَرُ قِطعَةٌ مِنَ العَذَابِ. فَإِذَا فَرَغَ أَحَدُكُم مِن مَخرَجِهِ ـ أو: مِن سَفرِهِ ـ فَليُعَجِّلِ الكَرَّةَ إِلَى أَهلِهِ. وَإِذَا عَرَّستُم فَتَجَنَّبُوا الطَّرِيقَ؛ فَإِنَّهَا مَأوَى الهَوَامِّ وَالدَّوَابِّ».

أخرَجَه ابنُ ماجَهْ (٢٨٨٢) قال: حدَّثَنا يعقُوب بنُ حُمَيد بن كاسبٍ..

وابنُ عبد البَرِّ في «التَّمهيد» (٣٥/٢٢ ـ ٣٦) عن أبي مُصعَبٍ أحمد بن أبي بكرٍ..

قالا: ثنا عبدُ العزيز بن مُحمَّدٍ بهذا.

ولم يذكُر ابنُ ماجَهْ لفظَهُ، بل أحال على حديث مالكٍ، عن سُميٍّ وقال: «بنحوِهِ».

وهذا إسنادٌ جيِّدٌ.

قال ابنُ عبد البَرِّ (٣٥/٢٢): «إسنادٌ صالحٌ. لكن لا تقوم الحُجَّة به».

ولا أدري وجهَ كلامِهِ؛ فإنَّ هذا إسنادٌ مُستقلٌّ برأسِهِ عن رواية مالكٍ. واللهُ أعلمُ.

ورواه إبراهيمُ بنُ أبي يَحيى الأَسْلَميُّ ـ وهو متروكٌ ـ، عن سُهَيلٍ بهذا الإسنادِ دُون قوله: «وَإِذَا عَرَّسْتُم»... إلخ.

أخرَجَه عبدُ الرَّزَّاق في «المُصنَّف» (٩٢٥٥).

ويرويه صفوانُ بنُ سُلَيمٍ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هُرَيرةَ مرفوعًا.

أخرَجَه ابنُ جُمَيعٍ في «المُعجَم» (ص٣٤٧ ـ ٣٤٨) ـ ومن طريقِهِ ابنُ عساكر في «تاريخه» (٢٤/٤٢) ـ، قال: حدَّثَنا أبو سعيدٍ عُثمانُ بن مُحمَّدٍ البقَّالُ بصَيْدا، قال: حدَّثَنا أبو طالبٍ الحافظُ، عن شَيخٍ له، عن إبراهيم بنِ المُنذِر، عن عبد الله بنِ مُوسى التَّيْميِّ، عن صَفْوان بن سُليمٍ بهذا.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ. وشيخُ ابن جُمَيعٍ ترجمه ابنُ عساكر في موضع الحديثِ، وقال: «حدَّث بصَيْدا عن أبي طالبٍ الحافظِ. رَوى عنه ابنُ جُمَيعٍ»، ولم يَزِد على ذلك.

وشيخُ أبي طالبٍ مجهُولُ العين.

وعبدُ الله بنُ مُوسى التَّيْميُّ ترجمه ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتَّعديل» (١٦٦/٢/٢ ـ ١٦٧)، وسأل أباه عنه، فقال: «ما أرى بحديثِهِ بأسًا»، قلتُ: «يُحتجُّ بحديثِهِ؟»، قال: «ليس محِلُّهُ ذاك».

وقد تُوبع أبو صالحٍ.

تابعه سـعيدٌ المَقبُريُّ، عن أبي هُرَيرةَ مرفوعًا: «السَّفَرُ قِطعَةٌ مِنَ العَذَابِ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ يَشتَغِلُ فِيهِ عَن صِيَامِهِ وَصَلَاتِهِ وَعِبَادَتِهِ. فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُم نَهمَتَهُ مِن سَفَرِهِ فَليُعَجِّلِ الرُّجُوعَ إِلَى أَهلِهِ».

أخرَجَه أحمدُ (٤٩٦/٢) قـال: حدَّثَنا هُشَـيمٌ، أخبَرَنا أبو عبد الله البَكْريُّ، عن سعيد بنِ أبي سعيدٍ المَقبُريِّ، عن أبي هُرَيرةَ.

وهذا إسـنادٌ ضعيفٌ. وأبو عبد الله البَكْريُّ ترجمه ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتَّعديل» (٤٠١/٢/٤)، وسأل أباه عنه فقال: «شيخٌ مجهُولٌ لا يُسمَّى».

وأخرَجَه أبو الشَّيخ في «طبقات المُحَدِّثين» (٢٢٢)، وأبو نُعيمٍ في «أخبار أصبهان» (١٣١/٢)، من طريق عبد الكريم بنِ هارُونَ، قال: ثنا عبدُ الحَمِيد بن سُلَيمانَ، عمَّن ذَكَره، عن المَقبُريِّ بهذا.

وعبدُ الكريم، قال أبو حاتمٍ: «لا أَخبرُ أمرَهُ. ومِقدارُ ما كتبتُ عنه صِحاحٌ». وضعَّفه أبو الفتح الأَزْديُّ.

وعبدُ الحَمِيد بنُ سُلَيمان ضعيفٌ. ولعلَّ شيخَهُ أبو عبد الله البَكْريُّ المذكُور في روايةِ أحمدَ. واللهُ أعلمُ.

ولهذا الحديث شـواهدُ عن ابنِ عُمر، وابن عبَّاسٍ، وأبي سعيدٍ الخُـدريِّ، وجابر بـنِ عبـد الله الأَنصَـاريِّ، وسـهل بنِ سـعدٍ السَّاعِديِّ رضي الله تعالى عنهم.

وكلُّها مُنكَرةٌ، لا يصحُّ منها شيءٌ.



وهي عند ابنِ عديٍّ في «الكامل» (٣٠٢/١، و٥/١٦٨٤، و٦/٢١٦٧)، وفي «تاريخ دِمَشق» (٣٤٥/٥، و٣٧/٢٣١).

---

٩٦ (٧٦٥) حدَّثَنا أحمدُ بنُ بَشيرٍ، قال: نا عبدُ الجبَّار بن عاصمٍ أبو طالبٍ، قال: نا أبو المَلِيح الرَّقِّيُّ، عن عبد الله بن مُحمَّد بن عَقيلٍ، عن جابر بنِ عبد الله، قال: أَوَّلُ خَبَرٍ جاءنا بالمدينة مَبْعثَ رسُولِ الله ﷺ أَنَّ امرأةً من أهل المدينة كان لها تابعٌ من الجِنِّ، جاء في صُورة طَيْرٍ، حتى وقع على جِذْعٍ لهم، فقالت له: ألا تَنزِلُ إلينا فتحدِّثَنا ونُحدِّثُك، وتُحذِّرنا ونُحذِّرك؟ فقال: لا! إنَّهُ قد بُعث بمكَّة نبيٌّ حرَّم الزِّنى، ومَنَع منا القَرار.

وأخرَجَه أحمدُ (٣/٣٥٦)، وأبو نُعيمٍ في «دلائل النُّبوَّة» (٥٦)، والخطيبُ (١١/١٣٤)، من طريق أبي المَلِيح، به.

قال الطَّبَرانِيُّ: لم يَرو هذا الحديثَ عن ابن عَقيلٍ إلَّا أبو المَلِيح الحَسن بن عُمر. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به أبو المَلِيح.

فتابعه عُبيد الله بنُ عَمرٍو، عن عبد الله بن مُحمَّد بن عَقيلٍ، عن جابرٍ فذكره.

أخرَجَه ابنُ سعدٍ في «الطَّبَقات» (١٨٩/١ ـ ١٩٠)، أخبَرَنا عبد الله بن جعفرٍ الرَّقِّيُّ..

والبيهقيُّ في «دلائل النُّبُوَّة» (٢٦١/٢) من طريق يَحيى بنِ يُوسُف الزِّمِّيِّ..

قالا: ثنا عُبيد الله بنُ عَمرٍو. وسندهُ جيِّدٌ.

---

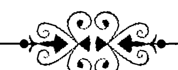
٩٧ (٧٦٥ الصَّغير) حَدَّثَنَا كُنَيزٌ الخادِمُ المُعدَّلُ، الفقيهُ مولى أَحْمَدُ بنِ طُولُونَ بمِصرَ، حَدَّثَنَا الرَّبيعُ بنُ سُلَيمان، حَدَّثَنَا بِشْرُ بنُ بكرٍ، عن الأَوْزاعيِّ، عن عطاء بنِ أبي رَباحٍ، عن عُبيد بنِ عُمَيرٍ، عن ابن عَبَّاسٍ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ تَعَالَى تَجَاوَزَ عَن أُمَّتِي الخَطَأَ وَالنِّسيَانَ وَمَا استُكرِهُوا عليه».

وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٧٢١٩) قال: أخبَرَنا وَصِيفُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الحافظُ..

والطَّحَاوِيّ في «شرح المَعَاني» (٩٥/٣)، وابنُ المُنذِر في «الإقناع» (٥٨٤/٢)..

والدَّارَقُطْنِيُّ (١٧٠/٤ ـ ١٧١) قال: حَدَّثَنَا أبو مُحَمَّد بنُ صاعدٍ، وأبو بكرٍ النَّيسابُوريُّ، ومُوسى بنُ جعفرِ بن قُرَينٍ، وأَحْمَدُ ابنُ إبراهيمَ بنِ حبيبٍ الزَّرَّادُ، وعبدُ الله بنُ أَحْمَدُ بنِ إسْحَاقَ المِصريُّ..

وابنُ جُمَيعٍ في «مُعجَمه» (ص٣٦١ ـ ٣٦٢) قال: حَدَّثَنَا مُوسى ابنُ جعفرٍ..



وابنُ حزمٍ فـي «الإحكام» (١٤٩/٥) عن فاطمةَ بنتِ الحسـن بن الرَّيَّان، ورَّاقِ القاضي بكَّار بنِ قُتَيْبَة..

والضِّياءُ في «المُختـارة» (ج١١/ رقم ١٧٠، ١٧١) عن ابن صاعدٍ، قالوا: ثنا الرَّبيعُ بنُ سُلَيمان المُرَاديُّ بهذا الإسْنَاد.

قال الطَّبَرَانِيُّ: «لم يَروه عن الأوزاعيِّ، إلَّا بِشرُ بنُ بكرٍ. تفرَّد به الرَّبيعُ».

ونقل الضِّياءُ في «المُختارَة» عن الدَّارَقُطْنِيُّ أنَّهُ قال كذلك.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَا! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يَتَفَرَّدْ به، لا الرَّبيعُ بنُ سُلَيمان، ولا بِشْرُ بنُ بكرٍ.

فأمَّا الرَّبيعُ بنُ سُلَيمانَ فتابَعَهُ بحرُ بنُ نصر بنِ سابقٍ الخَوْلانيُّ، قال: ثنا بِشْرُ بنُ بكرٍ بهذا الإسْنَاد.

أَخْرَجَهُ البَيْهَقِيُّ (٦١/١٠) عن شـيخِهِ الحَاكِمُ ـ وهُو في «المُسْتَدرَكِ» (١٩٨/٢) ـ، قال: ثنا أبو العبَّاسِ مُحَمَّد بنُ يعقُوب، ثنا بحرُ بنُ نصرٍ بهذا.

قال البَيْهَقِيُّ: «كذا قال [يعني الحَاكِـمُ] في أحد المَوضِعين، عن أبي العبَّاسٍ، عن بحرٍ. وقد مَضَى ذلك عن أبي عبد الله السُّوسـيِّ، وغيرِهِ، عن أبي العبَّاسٍ، عن الرَّبيع. وهو أشـهرُ. ورواه جماعةٌ من المِصريِّين، وغيرِهـم، عن الرَّبيع. وبـه يُعرفُ. وتابَعَـهُ على ذلك البُوَيطيُّ، والحُسين بن أبي مُعاوِية» اهـ.

فهؤلاء ثلاثةٌ تابعوا الرَّبيعَ بنَ سُلَيمان.

وأمَّا بشرُ بنُ بكرٍ، فتابَعَهُ أيُّوبُ بنُ سُوَيدٍ، قال: ثنا الأوزاعيُّ بهذا الإسْنَاد سواءً.

أَخْرَجَهُ الحَاكِمُ (١٩٨/٢) قال: حَدَّثَنا أبو العبَّاسِ غيرَ مرَّةٍ، ثنا الرَّبيعُ بن سُلَيمان، ثنا أيُّوبُ بنُ سُوَيدٍ بهذا.

وَخَالَفَهُما الوليد بنُ مُسْلِمٌ، فرواه عن الأوزاعيِّ، عن عطاء بنِ أبي رَبَاحٍ، عن ابنِ عَبَّاسٍ مرفوعًا: «**إِنَّ اللهَ وَضَعَ عَن أُمَّتِي الخَطَأَ وَالنِّسيَانَ وَمَا اسْتُكرِهُوا عليه**».

فسقط ذكرُ عُبيد بنِ عُمَيرٍ.

أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهْ (٢٠٤٥)..

والعُقَيليُّ في «الضُّعفاء» (١٤٥/٤) قال: حَدَّثَنا أَحْمَدُ بنُ داوُد..

والبَيْهَقِيُّ (٣٥٦/٧ ـ ٣٥٧) عن عُمر بنِ سِنانَ، والحسن بنِ سُفيان، وغيرِهِما..

والضِّياءُ في «المختارة» (ج١١/ رقم ١٩٠) عن ابنِ أبي عاصمٍ..

قالوا: ثنا مُحمَّد بنُ المُصَفَّى الحِمْصيُّ، ثنا الوليد بنُ مُسْلِمٌ بهذا.[1]

---

(١) أما ابنُ الملقِّن، فزَعَمَ أنَّها مُتَابعة! فقَالَ في «البدرِ المنيرِ» (١٧٩/٤) يَرُدُّ على الطَّبرانِّي قولَهُ: «لم يروِهِ عن الأوزَاعيِّ إلَّا بشرٌ»؛ فقَالَ: «رواهُ الوليدُ بنُ مسلمٍ». وقد تبيَّنَ لكَ أنها مخالفةٌ. واللهُ أعلمُ.

قال البُوصِيريُّ في «مِصْباح الزُّجاجة» (٢/١٣٠ ـ ١٣١): «هذا إسنادٌ صحيحٌ، إن سَلِم من الانقطاع. والظَّاهرُ أنَّه مُنقطعٌ. قال المِزِّيُّ في «الأطراف»: رواه بِشْرُ بنُ بكرٍ التَّنِّيسيُّ، عن الأوزاعيِّ، عن عطاءٍ، عن عُبيد بنِ عُميرٍ، عن ابن عَبَّاسٍ. قال: وليس ببعيدٍ أن يكُون السَّقطُ من صَنْعة الوليد بنِ مُسْلِمٍ؛ فإنَّهُ كان يُدلِّسُ تدليسَ التَّسوية» اهـ.

وحاول ابنُ المُلَقِّن أن يُوفِّق بين هذين الوجهين من الرِّوايةِ، فقال في «البدر المُنِير» (٤/١٧٨): «وجائزٌ أن يكُون عطاءٌ سَمِعه، أوَّلًا من عُبيد بن عُمَيرٍ عن ابن عَبَّاسٍ، ثُمَّ لقي ابن عَبَّاسٍ، فسَمِعَه منه. فحدَّث به على الوجهين جميعًا، تارةً عن عُبيدٍ، عن ابن عَبَّاسٍ، وتارةً عن ابن عَبَّاسٍ» اهـ.

وما قاله مُتَوَجِّهٌ، لولا ما ذَكَره البُوصِيريُّ من تدليس الوليد ابنِ مُسْلِمٍ.

والوجه الذي رواه بِشْر بنُ بكرٍ وأيُّوبُ بنُ سُويدٍ أولى. وقد صحَّحه الحَاكِمُ على شرط الشَّيخَين.

وفيه نظرٌ ظاهرٌ؛ فالرَّبيع بنُ سُلَيمان ليس من رِجالهما. وكذلك أيُّوبُ بنُ سُوَيدٍ، بل هذا ضعيفٌ. وبِشْر بنُ بكرٍ لم يُخَرِّج له مُسْلِمٌ.

ولم يَرو الشَّيخان شيئًا للرَّبيع عن بِشْرٍ. ولا مُسْلِمٌ لبِشْرٍ عن الأوزاعيِّ، ولا لعُبيد بن عُمَيرٍ عن ابن عَبَّاسٍ. واللهُ أعلمُ.

وقال البَيْهَقِيُّ: «جوَّده بِشْر بنُ بكرٍ. وهو أحدُ الثِّقاتِ».

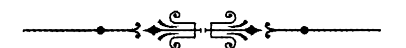
وهذا مُؤذِنٌ منه بتصحيح الحديثِ.

وقد حسَّـنهُ النَّوويُّ في «المجمُوع» (٣٥٩/٢)، وكذلك الحافظُ في «التَّلخيص».

ولكن أعلَّه أبو حاتمٍ الرَّازيُّ، فقال في «علل وَلَده» (٤٣٠/١): «لم يَسـمع الأوزاعيُّ هذا الحديثَ من عَطاءٍ، إنَّما سَـمِعَهُ من رجُلٍ لم يُسمِّه، أتوهَّمُ أنَّهُ عبدُ الله بن عامرٍ، أو إسماعيل بنُ مُسْلِمٌ. ولا يصحُّ هذا الحديثُ، ولا يَثبتُ إسنادُهُ» اهـ.

وأشـارَ الحافظُ في «الفتح» (١٦١/٥) إلى هذه العلَّـة، وقلَّل من أهمَّيَتِها، فقال: «وأُعِلَّ بعلَّةٍ غيرِ قادحةٍ».

وردَّها شيخُنا الألبانيُّ: فقال في «الإرواء» (١٢٤/١): «ولستُ أَرى ما ذهبَ إليه أبو حاتمٍ؛ فإنَّهُ لا يجُوزُ تضعيفُ حديثِ الثِّقةِ، لا سيَّما إذا كان إمامًا جليلًا كالأوزاعيِّ، بمُجرَّد دَعوى عدمِ السَّمَاع. ولذلك فنحنُ على الأصلِ، وهو صحَّةُ حديثِ الثِّقة حتَّى يتبيَّن انقطاعُهُ» اهـ.



٩٨ (٧٦٨) حدَّثَنـا أحمدُ بـن يَحيـى الحُلْوانـيُّ، قـال: نا الفيضُ بنُ وَثِيقٍ الثَّقَفيُّ، قال: نا حمَّاد بنُ زيدٍ، عن يَحيى بنِ عَتيقٍ، وأيُّوبَ، عن مُحمَّد بنِ سِيرِين، عن عمران بن حُصَينٍ، أنَّ رجُلًا أَعتق ستَّة أَعبُدٍ لهُ عند الموتِ لم يَكُن له مالٌ غيرُهم، فأَقْرع النَّبيُّ ﷺ بينهم، فأَعتق اثنين، وأَرَقَّ أربعةً.

وأخرجه أيضًا في «الكبير» (ج ١٨/ رقم ٤٣٠) بسنده سواء.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن يَحيى بنِ عَتيقٍ إلَّا حمَّاد ابنُ زيدٍ. تفرَّد به الفيضُ بنُ وَثِيقٍ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به الفيضُ بنُ وثيقٍ.

فتابَعَه مُسَّدد بنُ مُسَرْهدٍ، قال: نا حمَّاد بنُ زيدٍ بهذا الإسناد.

أخرَجتَهُ أنتَ في «الأوسط» (٨٥٦٤) قلتَ: حدَّثَنا مُعاذ بنُ المُثَنَّى، قال: نا مُسدَّدٌ بهذا الإسناد.

وأخرَجَه أبو داوُدَ (٣٩٦١)، والبَيهَقِيُّ (٢٨٥/١٠)، وابنُ عبد البَرِّ في «التَّمهيد» (٤١٦/٢٣)، من طريق مُسدَّد بنِ مُسَرْهَدٍ بهذا.

ورواهُ أبو الرَّبيع الزَّهْرَانيُّ، قال: نا حمَّاد بنُ زيدٍ بهذا.

أخرَجتَهُ أنتَ في «المُعجَم الكبير» (ج ١٨/ رقم ٤٣٠) قلتَ: حدَّثَنا يُوسُف القاضي، نا أبو الرَّبيع الزَّهْرَانيُّ.

وأخرَجَه البَيهَقِيُّ (٢٨٥/١٠) عن الحَسن بن مُحمَّدٍ، ثنا يُوسُف بن يعقُوبَ القاضي، ثنا أبو الرَّبيع بهذا.

ورواهُ أيضًا يَحيى بنُ إسحاقَ، قال: أخبَرَنا حمَّاد بنُ زيدٍ بهذا.

أخرَجَه أحمدُ (٤٣٨/٤) قال: حدَّثَنا يَحيى بنُ إسـحاقَ بهذا، وزاد: قال مُحمَّد بنُ سِيرِين: لو لم يَبلُغني أنَّ رسُولَ الله ﷺ قالهُ لجعلتُهُ رَأيِي.

ورَوى هذه الزِّيادةَ أبو الرَّبيع أيضًا.

٩٩ (٧٧١) حدَّثَنا أحمد بنُ يَحيى الحُلْوانيُّ، قال: نا خَلَفٌ، قال: نا عَبْثَرُ بنُ القاسم، عن الأعمش، عن الحَكَم، عن مِقْسَمٍ، عن ابن عبَّاسٍ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ صلَّى يومَ التَّروِية بمنًى الظُّهرَ والعَصرَ.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن الأعمش إلَّا عَبْثَرٌ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْس كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد عَبْثر بنُ القاسم بالحديثِ.

فتابعه أبو عُبيدة بنُ مَعْنٍ، فرواه عن الأَعمَش بهذا الإسنادِ بحُرُوفه.

أخرَجتَهُ أنتَ في «المُعجَم الكبير» (ج١١/ رقم ١٢١٢٥) قُلتَ: حدَّثَنا عُبيد بنُ غنَّامٍ، ثنا أبو بكرٍ ابنُ أبي شَيْبة، ثنا مُحمَّد بنُ أبي عُبيدة، عن أبيه، عن الأَعْمَش بهذا.

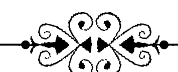
وأبو عُبَيدة هذا اسمُهُ عبدُ المَلِك. وثَّقَه ابنُ مَعِينٍ والعِجْلِيُّ.

وأخرَجَه أحمدُ (٢٩٧/١)، والدَّارِميُّ (٣٨٢/١ ـ ٣٨٣)..

وابن خُزَيمةَ (٢٧٩٩) قال: حدَّثَنا أحمد بنُ منصُورٍ الرَّماديُّ..

والحاكمُ (٤٦١/١) عن الحارث بنِ أبي أُسَامة..

والطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (ج١١/ رقم ١٢١٢٦) عن عُثمان بنِ أبي شَيْبة..



قال خمستُهُم: ثنا أَسْودُ بنُ عامرٍ شاذانُ، ثنا أبو كُدَينة يَحيى بنُ المُهَلَّب، عن الأعمشِ بهذا بلفظ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ صلَّى بمنًى خمسَ صلواتٍ.

وأخرَجَه أبو يَعلَى (٢٤٢٦) عن أبي إسحاقَ الفَزَاريِّ، عن الأعمشِ بهذا، ولم يَذكُر المغربَ.

وأخرَجَه أبو داوُد (١٩١١) عن عمَّار بن رُزَيقٍ..

والتِّرمِذِيُّ (٨٨٠) عن عبد الله بن الأَجْلَح..

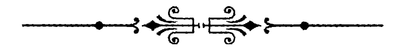
وأحمدُ (٢٩٧/١) عن يَحيى بنِ يَعلَى أبي المُحَيَّاة..

ثلاثتُهُم عن الأعمشِ بهذا الإسنادِ بلفظ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ صلَّى بمنًى الظُّهرَ والفجرَ، ثُمَّ غدا إلى عرفاتٍ.

وأخرَجَه أحمدُ (٢٥٥/١) قال: حدَّثَنا سُلَيمان بنُ داوُدَ الهَاشِميُّ، ثنا زُبَيدٌ، عن الأعمش بهذا بلفظِ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ صلَّى الظُّهرَ بمنًى يوم التَّروية.

قال الحاكمُ: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط البُخَاريِّ».

ولكن نَقَل التِّرمِذِيُّ، عن عليِّ بنِ المَدِينيِ، عن يَحيى القطَّان، قال: قال شعبةُ: «لم يَسْمَع الحكمُ من مِقْسَمٍ إلَّا خمسةَ أحاديثَ»، وعدَّها. وليس هذا الحديثُ فيما عدَّ شعبةُ.



١٠٠ (٧٧٢) حدَّثَنَا أحمد بن يَحيى الحُلوَانيُّ، قال: نا إبراهيم بنُ مُحمَّد بن عَرْعَرة، قال: نا عبدُ المَلِك بن عبد الرَّحمن الذِّمَاريُّ، قال: نا سُفيان الثَّورِيُّ، عن أبي الجَحَّاف، عن أبي حازمٍ، عن أبي هُريرَةَ مرفُوعًا: «مَا ذِئْبَانِ ضَارِيَانِ جَائِعَانِ بَاتَا فِي زَرِيبَةِ غَنَمٍ أَغفَلَهَا أَهلُهَا يَفتَرِسَانِ وَيَأْكُلَانِ، بِأَسرَعَ فِيهَا فَسَادًا مِن حُبِّ المَالِ وَالشَّرَفِ فِي دِينِ المَرءِ المُسلِمِ».

قال الطَّبَرانِيُّ: لم يَرو هذا الحديثَ عن سُفيان إلَّا عبدُ الملك الذِّمَاريُّ. اهـ.

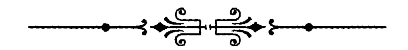
• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْس كَمَا قَالَ.**

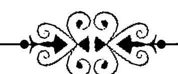
فلم يتفرَّد به الذِّمَاريُّ.

فتابعه ابنُ عُيَينة، ثنا سُفيان الثَّورِيُّ بسنده سواء.

أخرَجَه ابنُ عَديٍّ في «الكامل» (١١٤١/٣ ـ ١١٤٢)، والخطيبُ في «تلخيص المُتَشابه» (٣١١/١) من طريق سُليمان بنِ بشَّارٍ أبي أيُّوب، ثنا ابنُ عُيَينة به.

وسُليمانُ مُتَّهَمٌ، يسرقُ الحديث. والله أعلمُ.





١٠١ (٧٧٦) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ يحيى، قال: نا سعيدُ بنُ سليمانَ، عن صالحِ بنِ عمرَ، عن مطرِّفِ بنِ طريفٍ، عن أبي إسحاقَ، عن عمرو ذي مُرٍّ عن عليٍّ قَوله: ﴿ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ﴾ [إبراهيم: ٢٨] الآية قال: «نزلت في الأفجَرَيْنِ من قريشٍ: بني مخزومٍ، وبني أميةَ. فأما بنوا مخزومٍ فقطعَ اللهُ دابرهُمْ يومَ بدرٍ، وأمَّا بنو أُميَّةَ، فمُتِّعُوا إلى حينٍ».

قال الطَّبَرَانِيُّ: «لم يرو هذا الحديثَ عن مطرِّفٍ، إلا صالحُ بنُ عمرَ، تفرَّدَ به: سعيدُ بن سليمانَ»

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يَتَفَرَّدْ به سعيدُ بنُ سليمانَ، فتابَعَهُ الحسينُ بنُ داودَ، فقالَ: ثنا صالحُ بنُ عُمَرَ بهذا الإسْنَاد والسِّياقِ.

أَخْرَجَهُ ابنُ جَريرٍ الطبريُّ في «تفسيره» (٦٧٣/١٣) قال: حَدَّثَنَا القاسمُ، ثنا الحسينُ بهذا الإسْنَاد.

وشيخُ الطبريِّ القاسمُ بنُ الحسنِ لم أجد له ترجمةً.

وَأَخْرَجَهُ الطبريُّ من وجوهٍ أُخْرَى عن أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ رواها: شُعْبَةُ بنُ الحجَّاجُ، وسُفْيَانُ الثَّوريُّ، وشريكٌ النَّخعيُّ، ولكن عمرو بنُ ذي مُرٍ لم يسمع من أحدٍ من الصَّحابةِ، إلَّا منْ عبدِ اللهِ بن أبي أوفى. وكذلك رواه ابنُ جَريرٍ عن عمرَ بنِ الخطَّابِ ولا يصحُّ.

أمَّا الذي صحَّ عن عليٍّ وابن عَبَّــاسٍ رَضِيَ الله عَنهُمَا، أنَّهم كفَّارُ قريشٍ، الذين قتلهم اللهُ في بدرٍ. والله أعلم.

والحســينُ بنُ داودَ، ولقَبُهُ: «سُــنَيْدٌ»، ضعَّفَهُ أَبُو دَاودَ والنَّسَائيُّ، وقال أبو حاتمٍ: «صدوقٌ». فالإسْنَادُ مُقَاربٌ.

---

١٠٢ (٧٧٨) حدَّثَنــا أحمد بــنُ يَحيــى الحُلْوانــيُّ، قال: نا عُبيد الله بــنُ عُمرَ القَوَارِيــريُّ، قال: نا قَزَعة بنُ سُــوَيدٍ، عن عَمرو بنِ دينارٍ، عن أبي هُرَيرةَ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «مَن قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؛ مُوقِنًا، دَخَلَ الجَنَّةَ».

قال الطَّبَرانِــيُّ: «لم يَرو هــذا الحديثَ عن عَمرو بــنِ دينارٍ إلَّا قَزَعَةُ بنُ سُوَيدٍ. تفرَّد به القَوَارِيريُّ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

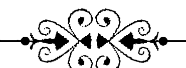
فلم يتفرَّد به القَوَارِيريُّ ـ وهو أحدُ الأَفْراد ـ.

فتابعه بِشْر بنُ الوليد الكِنْديُّ، قال: ثنا قَزَعة بنُ سُوَيدٍ بهذا.

أخرَجَه أبو يَعلَى (٦٢٢٢) قال: حدَّثَنا بِشْرٌ بهذا.

وتابعه يَحيى بنُ يَحيى، وقُتَيبة بنُ سعيدٍ، قالا: ثنا قَزَعة بنُ سُوَيدٍ بسنده سواءً.

أخرَجَه الخطيبُ في «تاريخه» (٢٢/٤).



وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا. وقَزَعة بنُ سُوَيدٍ شِبه المَترُوك. وعَمرو بنُ دينارٍ، فجَزَم أبو زُرْعة أنَّه لم يسمع من أبي هُرَيرةَ.

وللحديث طُرُقٌ أُخرى صحيحةٌ عن أبي هُرَيرةَ، وعن نَفَرٍ من الصَّحابة رضي الله عنهم.

١٠٣ (٧٨٠) حدَّثَنا أحمدُ بنُ يَحيى الحلوانيُّ، قال: نا سعيدُ بنُ سُليمان، قال: نا يُوسُف بن عطيَّة الصَّفَّارُ، قال: سمعتُ مَرزُوق أبا عبد الله الشَّاميَّ يُحدِّثُ، عن مكحولٍ، عن أبي أُمامة مرفوعًا: «مَا مِن نَاشِئٍ يَنشَأُ فِي العِبَادَةِ حَتَّى يُدرِكَهُ المَوتُ إِلَّا أَعطَاهُ اللهُ أَجْرَ تِسعَةٍ وَتِسعِينَ صِدِّيقًا».

وأخرَجَه الطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (ج٨/ رقم ٧٥٩٠)، وفي «مُسنَد الشَّاميين» (٣٤٢٤)، وابنُ عبد البَرِّ في «جامع العلم» (٨١/١ ـ ٨٢)، من طريق يُوسُف بن عطيَّة، به.

قال الطَّبَرانِيُّ: لم يَرو هذا الحديثَ عن مكحُولٍ إلَّا مرزوق أبو عبد الله. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به مرزوق.

فتابعه أبو سِنَان القَسْمَليُّ، عن مكحولٍ بسنده سواء.

أخرَجتَهُ أنتَ في «المُعجَم الكبير» (ج٨/ رقم ٧٥٨٩)، وفي «مُسنَد الشَّـاميِّين» (٣٤٢٣)، قُلْتَ: حدَّثَنا الحُسـين بن إسـحاق، ثنا يَحيى الحِمَّانيُّ، ثنا جعفر بنُ سُلَيمان، عن أبي سِنَان الشَّاميِّ.

والحديثُ باطلٌ من الوجهين.

وقال الذَّهَبيُّ في «الميزان» (٥٣٤/٤): مُنكَرٌ جدًّا. اهـ.

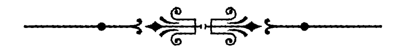
والوجه الأوَّلُ: فيه يُوسُف بنُ عطيَّة، وهو متروكٌ.

والوجه الثَّاني: فيه الحِمَّانيُّ، وهُو مُتَّهَمٌ بسرقة الحديث.

وأبو سنان اسمُهُ عيسى بن سِنَان: ضعيفٌ.

وقد اختُلف في قيمة الأَجْر..

فوقع في روايـةٍ للطَّبَرانيِّ في «الكبيـر»: «أَجرُ اثْنَين وَسَـبعِينَ صِدِّيقًا»، وعند ابن عبد البَرِّ: «سَبعِينَ صِدِّيقًا».



١٠٤ (٧٨٩) حدَّثَنـا أحمد بـنُ يَحيـى الحُلْوانـيُّ، قـال: نا عبدُ الرَّحمن بنُ صالحٍ الأَزْديُّ، قال: نا عَمرو بنُ هاشمٍ الجَنْبيُّ، عن حجَّاج بن أَرْطاةَ، عن قَتَـادة، عن أبي قِلَابة، عن عبدِ الله بن عَمرٍو، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «مَن قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن قَتَادة إلَّا حجَّاجٌ. تفرَّد به أبو مالكٍ الجَنْبيُّ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به أبو مالكٍ الجَنْبيُّ.

فتابعه عبدُ الله بنُ نُمَيرٍ، قال: حدَّثَنا حجَّاجٌ بهذا الإسناد.

أخرَجَه أحمد (١٦٣/٢).

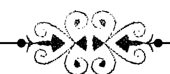
وهذا إسنادٌ ضعيفٌ واهٍ. وحجَّاج بنُ أَرْطاةَ ضعيفُ الحِفظ. وقتادةُ لم يَسمع من أبي قِلَابة، كما جَزَم بذلك أحمد بنُ حنبلٍ وأبو حاتمٍ الرَّازيُّ وعَمرو بنُ عليٍّ الفلَّاسُ.

وسَماعُ أبي قِلَابة الجَرْميِّ عبدِ الله بن زيدٍ من ابنِ عُمرَ مُختلَفٌ فيه، فنفاهُ أبو زُرْعة الرَّازيُّ كما في «مَراسيل ابنِ أبي حاتمٍ» (ص١٠٩).

وأمَّا ابنُ مَعِينٍ، فسأله عبَّاسٌ الدُّوريُّ ـ كما في «تاريخه» (٣٠٩/٢) ـ، قال له: أبو قِلَابة سمع من ابنِ عُمَر؟ قال: أظنُّهُ قد سَمِعَ منه. اهـ.

وقد اختُلِفَ في إسناده.

فأخرَجَه عبدُ الرَّزَّاق في «المُصنَّف» (١٨٥٦٦) عن مَعْمر بنِ راشدٍ، عن أيُّوب السَّختِيانيِّ، عن أبي قِلَابة، قال: أَرسل معاويةُ إلى عاملٍ له أن يَأخُذ الوَهْطَ، فبلغ ذلك عبدَ الله بن عَمرٍو، فلبِس سلاحَهُ هو ومَوَاليه وغِلمتُه، وقال: إنِّي سمعتُ رسُولَ الله ﷺ يقُولُ: «مَن قُتِلَ دُونَ مَالِهِ مَظلُومًا فَهُوَ شَهِيدٌ»، فكتب الأميرُ إلى مُعاويةَ أن قد تيَسَّر للقتالِ، وقال: إنِّي سمعتُ رسُولَ الله ﷺ يقُولُ: «مَن قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»، فكتب معاويةُ أن خَلِّ بينَهُ وبين مالِهِ.



وتابعه وُهَيب بنُ خالدٍ، فرواهُ عن أيُّوبَ بهذا الإسنادِ دُون القِصَّة.

أخرَجَه أحمدُ (١٢١/٢) قال: حدَّثَنا عفَّانُ..

وأبُو يَعلى في «المُعجَـم» (١١٣)، والطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (ج ١٣/ رقم ١٤٠٧٩)، وفي «الأوسط» (٥٩٧٠)، عن أيُّوب بن يُونُس أبي أُميَّة الصَّفَّار.. قالا: ثنا وُهَيبٌ بهذا.

وهذا إسـنادٌ صحيحٌ، لو صحَّ سـماعُ أبي قِلَابة من عبد الله بن عَمرٍو؛ فإنَّه مات بمِصرَ سنة ٦٥هـ، وأبو قِلابة بَصريٌّ. ولم أقف على قول أحدٍ يُصَحِّحُ سماعَهُ. والله أعلمُ.

ثُمَّ رأيتُ الحافظَ قـال في «الفتح» (٤٠٢/١٢) فـي حديثٍ آخر: «رجالُهُ رجالُ الصَّحيح، إلَّا أنَّ فيـه انقطاعًا بين أبي قِلابة وعبدِ الله ابن عَمرٍو».

وقد قال الذَّهَبيُّ في «ميزانـه» أنَّ أبا قِلابة كان يُدلِّس عمَّن لحقه ومن يلحقهم، وكان له صُحُفٌ يُحدِّثُ فيها ويُدلِّس.

هذا، على الرَّغم من أنَّ أبا حاتمٍ الرَّازيَّ قال: «أبُو قِلابة لا يُعرَف له تدليسٌ».

لكنَّ القصَّةَ صحيحةٌ.

فقد رواه ثابتٌ مولى عُمر بنِ عبد الرَّحمن، قال: إنَّه لمَّا كان بين عبدِ الله بن عَمرٍو وبين عَنْبَسة بنِ أبي سُفيان ما كانَ، تيسَّرُوا للقتالِ، فركب خالدُ بنُ العاصِ إلى عبد الله بن عَمـرٍو، فوَعَظه خالدٌ، فقال

عبدُ الله بنُ عَمرٍو: أَمَا علِمتَ أنَّ رسُولَ الله ﷺ قال: «مَن قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»؟

أخرَجَه مسلمٌ في «كتاب الإيمان» (٢٢٦/١٤١)، وأبو عَوَانة (٤٤/١)، وأبو نُعَيمٍ (٣٦٠) ـ كلاهما في «المُستخرَج على مُسلمٍ» ـ، وأحمدُ (٢٠٦/٢)، وعبدُ الرَّزَّاق في «المصنَّف» (١٨٥٦٨)، والطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (ج ١٣/ رقم ١٤٣٤٦)، وابنُ مندَهْ في «الإيمان» (٥٨٢)، والبَيهَقِيُّ (٢٦٥/٣، ٣٣٥)، من طُرُقٍ عن ابنِ جُريجٍ، قال: أخبَرَني سُليمانُ الأَحْولُ، عن ثابتٍ بهذا.

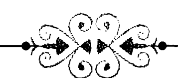
وأخرَجَه أحمدُ (٢٠٥/٢) قال: حدَّثَنا مُحمَّد بنُ جعفرٍ..

والطَّيَالِسيُّ في «مُسنَده» (٢٢٩٤) ـ ومن طريقه البَيهَقِيُّ (٣٣٥/٨) ـ..

قالا: ثنا شُعبة بنُ الحجَّاجِ، عن سعد بنِ إبراهيمَ، أنَّه سَمِعَ رجلًا من بني مَخزُومٍ، عن عمِّه، أنَّ معاويةَ أرادَ أرضًا لعبد الله بن عَمرٍو يُقالُ لها الوَهْطُ، فأَمَرَ مَواليه فلبسوا آلَتَهم وأرادوا القِتالَ، ـ قال: ـ فأتيتُهُ فقلتُ: ماذا؟! فقال: إنِّي سمعتُ رسُولَ الله ﷺ يقُولُ: «مَا مِن مُسلِمٍ يُظلَمُ بِمَظْلَمَةٍ فَيُقَاتِلُ فَيُقتَلُ إِلَّا قُتِلَ شَهِيدًا».

وضعفُهُ ظاهرٌ من جهة الإسنادِ.

وأخرَجَه ابنُ جَريرٍ في «تهذيب الآثار» (١١٦٨ ـ مُسنَد ابن عبَّاسٍ) من طريق حَيْوة بنِ شُرَيحٍ، قال: أخبَرَنا أبو الأَسْود، أنَّ عِكرِمة مولى ابنِ عبَّاسٍ أخبَرَه، عن عبدِ الله بن عَمرو بن العاصِ، أنَّ عامِلًا من



عُمَّال مُعاوِية بنِ أبي سُــفيان أَجْرى عَيْنًا من ماءٍ ليَســقِي بها أرضًا، فأَجْراها حتَّى إذا دنا من حائطٍ يُســمَّى الوَهْطَ لآل عَمرو بن العاصِ، أراد أن يَخــرِق الحائطَ ليُجرِي العيــنَ إلى أرضٍ له أُخــرى، فأَقْبل عبدُ الله بن عَمرٍو ومَوَاليه بالسِّــلاح، وقال: والله! لا تَخرِقُون حائِطَنا حتَّى لا يَبقى منَّا أحدٌ! فقالوا: اتَّــقِ اللهَ فإنَّك مقتولٌ أنتَ ومن مَعَك! فقال عبدُ الله بن عَمرو بن العاصِ: إنِّي ســمعتُ رسُولَ الله ﷺ يقُولُ: «مَن قُتِلَ دُونَ مَالِهِ مَظلُومًا فَإِنَّهُ فِي الجَنَّةِ».

وأخرَجَه النَّسَائيُّ (١١٥/٧) قال: أخبَرَنا عُبيد الله بنُ فَضَالة..

وأحمدُ (٢٢٣/٢)..

وأبو الشَّيخ في «الطَّبَقات» (٢٨/٣ ـ ٢٩)، عن مُحمَّد بنِ مُحمَّد بنِ صخر بن سَدُوسٍ التَّيميِّ..

والعبَّاس بنُ عبــد الله التَّرقُفِــيُّ في «حديثــه» (٢٥ ـ بتحقيقي)، والقَطِيعيُّ في «الألف دينارٍ» (١٩٨)، وأبُو نُعيمٍ في «الإمامة» (١٨٤)، والطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (ج ١٣/ رقم ١٤٣٤٧)، عن بِشر بن مُوسى..

والبَيهَقِيُّ في «السُّــنَن الكبير» (٣٣٥/٨) عن سُليمان بنِ شُعَيبٍ الكَيْسانيِّ، والعبَّاس بنِ عبد الله التَّرقُفيِّ..

وفي «معرفة السُّنَن» (٣٧/٥) عن السَّرِيِّ بن خُزَيمة..

سَــبعتُهُم عن عبدِ الله بن يزيدَ المُقرئ، قال: ثنا سعيد بنُ أيُّوبَ، قال: حدَّثَني أبو الأَسْود بهذا الإسناد دُون القصَّة.

وأخرَجَه البُخَاريُّ في «كتاب المَظَالم» (١٢٣/٥) قال: حدَّثَنا عبدُ الله ابن يزيدَ بهذا الإسنادِ، بلفظ: «مَن قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

ونقلَ الحافظُ في «الفتح» عن الإسماعيليِّ، أَنَّهُ قال: «كذا أخرَجَه البُخَاريُّ، وكأَنَّهُ كَتَبَه من حِفظه، أو حدَّث به المقرئُ من حِفظه، فجاء به على اللَّفظِ المَشــهُورِ. وإلَّا، فقد رواه الجماعةُ عن المُقرِئ بلفظ: «مَن قُتِلَ دُونَ مَالِــهِ مَظلُومًا فَلَهُ الجَنَّةُ». قــال: ومَن أتى به على غيرِ اللَّفظِ الذي اعتِيدَ فهُو أَوْلى بالحِفظ، ولا سِيَّما وفيهم مثل دُحَيمٍ».

ثُمَّ ذكر أنَّ الإســماعيليَّ رواه من طريق دُحَيــمٍ، وابنِ أبي عُمَر، وعبد العزيز بنِ سَلَامٍ.

فهؤلاء عشــرةٌ من الثِّقات كلُّهُم يروِيه عن المُقــرِئ بلفظٍ واحدٍ، فالأَلْيَق أن يكون التَّصرُّفَ من البُخَاريِّ. والله أعلمُ.

وتُوبِع أبُو الأَسوَد.

تابَعَه عبدُ الله بنُ الحَسن، فرواه عن عِكرِمة، عن عبد الله بن عَمرٍو مرفُوعًا: «مَن قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

أخرَجَه النَّسائِيُّ (١١٥/٧) عن عاصم بن يُوسُف..

والطَّبَرانِيُّ في «الأوسط» (٢٩٣٩) عن شهاب بن عبَّادٍ..

قالا: ثنا سُعَير بن الخِمس، عن عبد الله بن الحَسَن بهذا.

ولفظ الطَّبَرانِيِّ: «قَتلُ المَرءِ دُونَ مَالِهِ شَهَادَةٌ».



قال الطَّبَرانِيُّ: «هكذا رواه سُعَيرٌ... ورواه سُفيانُ الثَّوْرِيُّ، عن عبد الله بن الحَسن، فخالَف سُعيرًا في روايتِهِ».

وحديثُ سُفيان هذا أخرَجَه أبُو داوُد (٤٧٧١)، والنَّسائِيُّ (١١٥/٧)، عن يَحيى بن سعيدٍ..

والتِّرمِذيُّ (١٤٢٠)، وأحمدُ (١٩٤/٢)، وأبُو بكرٍ الخَلَّال في «السُّنَّة» (١٦٠)، والبَيهَقِيُّ (١٧٨/٨)، عن عبد الرَّحمن بن مَهدِيٍّ..

وأحمدُ أيضًا (١٩٣/٢ ـ ١٩٤) قال: حدَّثَنا وكيعٌ..

والنَّسائِيُّ (١١٥/٧) عن مُعاوِية بن هشامٍ..

والتِّرمِذِيُّ (١٤٢٠) عن مُحمَّد بن عبد الرَّحمن الكُوفِيِّ..

وعبدُ الرَّزَّاق في «المُصنَّف» (١٨٥٦٢)..

قال سِتَّتُهم: ثنا سُفيانُ الثَّوْرِيُّ، حدَّثَني عبدُ الله بنُ حَسن، عن إبراهيم بن مُحمَّد بنِ طَلحةَ، أنَّه سَمِع عبدَ الله بنَ عَمرٍو يُحدِّثُ، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: «مَن أُرِيدَ مَالُهُ بِغَيرِ حَقٍّ فَقَاتَلَ فَقُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ».

ووقع في رواية مُعاوِية بن هشامٍ عند النَّسَائِيِّ: «مُحمَّد بن إبراهيم بن طَلحَة». وهو مقلوبٌ.

قال النَّسَائيُّ: «هذا خطأٌ. والصَّوابُ حديثُ سُعير بن الخِمس».

• **قلتُ**: ولعلَّ النَّسائِيَّ صوَّب رِواية سُعير بن الخِمس لمُوافَقة رواية أبي الأَسْود، عن عِكرِمة. والله أعلمُ.

وقد خُولف سُعيرٌ والثَّوْريُّ.

خالَفَهما عبدُ العزيز بنُ المُطَّلِب، فرواه عن عبد الله بن الحَسَـن، عن الأعرَج، عن أبي هُريرَةَ مرفُوعًا: «مَن أُرِيدَ مَالُهُ ظُلمًا فَقَاتَلَ دُونَهُ فَقُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ».

أخرَجَـه الطَّبَرانِـيُّ فـي «الأوسَـط» (٢٠٩/٣) عـن يعقُوب بن إبراهيم بن سعدٍ..

والعُقَيلِيُّ في «الضُّعفاء» (١١/٣) عن أبي أُوَيسٍ..

كلاهُما عن عبد العَزيز بن المُطَّلِب بهذا.

وأورَدَهُ العُقَيلِـيُّ في «الضُّعفـاء» لأنَّ عبدَ الرَّحمن بنَ مَهديٍّ لم يُحدِّث عنه. وهذا ليس بكافٍ في تضعيفِهِ، ولكن يُستَأنَسُ به، لا سيَّما وقد وَثَّقه ابنُ حِبَّان، ومشَّـاه ابنُ مَعينٍ وأبُو حاتمٍ، واحتجَّ به مُسلِمٌ ـ ولم يُكثر من التَّخريج له، بل أخرَجَ له دون الخمسـة أحاديث ـ، وقال الدَّارَقُطنيُّ: «يُعتَبر به»، وهذا يـدلُّ على نوعِ تضعيفٍ. وروايَتُه هذه مُنكَرةٌ. والله أعلمُ.

وأخرَجَـه النَّسَـائِيُّ (١١٤/٧)، والطَّبَرانِـيُّ فـي «الكبير» (ج ١٣/ رقم ١٤٣٢٧)، عن مُحمَّد بن عبد الأعلَـى، ثنا خالدُ بنُ الحارث، ثنا حاتمُ بنُ أبي صَغِيرة، عـن عَمرو بن دينارٍ، عـن عبد الله بن عَمرٍو مرفُوعًا: «مَن قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ».

وصرَّح عَمرُو بن دينارٍ بالسَّماع من عبد الله بن عَمرٍو.

وخُولف خالدُ بنُ الحارث.

خالَفه بِشر بنُ المُفضَّل، فرواه عن حاتم بنِ أبي صَغيرة، عن عَمرو بن دينارٍ، عن عبد الله بن صَفوَان، عن عبد الله بن عَمرٍو بهذا مرفُوعًا.

فأَثبت واسطةً بين عَمرٍو وابنِ عَمرٍو.

وأخرَجَه عبدُ الرَّزَّاق (١٨٥٦٧) ـ ومن طريقِهِ الطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (ج ١٣/ رقم ١٤٣٢٠) ـ، عن ابن جُرَيجٍ..

والطَّبَرانِيُّ أيضًا (ج ١٣ رقم ١٤٣٢١، ١٤٣٢٢) عن حمَّاد بن سَلَمة، وحمَّاد بن زيدٍ..

كلُّهُم عن عَمرو بن دينارٍ، عن عبد الله بن عَمرٍو مرفُوعًا.

وتابَعهم حاتمُ بنُ أبي صَغيرة، فرواه عن عَمرو بن دينارٍ، عن عبد الله بن عَمرٍو بهذا.

أخرَجَه النَّسَائِيُّ (١١٤/٧)..

والطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (١٣/رقم ١٤٣٢٣) قال: حدَّثَنا الحُسين بن إسحاقَ التُّستَريُّ..

قالا: نا مُحمَّد بنُ عبد الأعلَى الصَّنعانِيُّ، ثنا خالدُ بنُ الحارث، عن حاتم بن أبي صغيرة بهذا.

ووقع عند الطَّبَرانِيِّ: «عَمرو بن دينارٍ، سمعتُ عبدَ الله بنَ عَمرٍو».

والتَّصريح بالسَّماع غريبٌ. ووقع عند النَّسائِيِّ بالعَنعنة. ولا أدري أهُو تصحيفٌ، أم اختلافٌ بين شيخ الطَّبَرانِيِّ والنَّسائِيِّ؟ فإن كان كذلك، فالنَّسائِيُّ أَثبَتُ وأوثَقُ. لا سيَّما وقد رواه بِشر بنُ المُفضَّل، عن حاتم بن أبي صَغيرة، عن عَمرو بن دينارٍ، عن عبد الله بن صَفوَان، عن عبد الله بن عَمرٍو مرفُوعًا: «مَن قَاتَلَ دُونَ مَالِهِ فَقُتِلَ فَهُوَ شَهِيدٌ».

أخرَجَه النَّسائِيُّ (١١٤/٧ ـ ١١٥)..

والطَّبَرانِيُّ (ج ١٣/ رقم ١٤٣٢٤) قال: حدَّثَنا عَبدانُ بنُ أحمد..

قالا: ثنا مُحمَّد بنُ عبد الله بنِ بَزِيعٍ، ثنا بِشر بنُ المُفضَّل بهذا.

فأَثبَت واسطةً بين عَمرو بن دينارٍ وعبدِ الله بنِ عَمرٍو.

وهذا هُو الصَّواب عندي. والله أعلم.

ورواهُ يزيد بنُ أبي حبيبٍ، عن عِكرِمة، عن عبد الله بن عَمرٍو مرفوعًا كلفظ البُخَاريِّ.

أخرَجَه الطَّبَرانِيُّ في «الأوسط» (٨٧٠٠) قال: حدَّثَنا مُطَّلِبُ بن شُعَيبٍ، نا عبدُ الله بنُ صالحٍ، حدَّثَني ابنُ لَهِيعة، عن يزيدَ بنِ أبي حبيبٍ به.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن يزيدَ بنِ أبي حَبيبٍ إلَّا ابنُ لَهِيعة».

• **قُلتُ**: وخُولف عبدُ الله بنُ صالحٍ.

خالَفَه شُعَيبُ بنُ يَحيى، قال: نا ابنُ لَهِيعة، عن أبي الأَسوَد، عن عِكرِمة مولى ابــنِ عبَّاسٍ، عن عبد الله بن عَمــرٍو مرفُوعًا: «مَن قَاتَلَ عَلَى مَالِهِ حَتَّى قُتِلَ مَظلُومًا فَهُوَ شَهِيدٌ».

أخرَجَه الطَّبَرانِيُّ في «الأوسط» (٢٠٩/٣) قال: حدَّثَنا بَكرُ بنُ سهلٍ، قال: نا شُعيبُ بن يَحيى بهذا.

وعبدُ الله بنُ صالحٍ في الوجه الأوَّل فيه مَقالٌ.

وشُــعيب بنُ يَحيى بن السَّــائبِ التُّجِيبــيُّ ذَكره ابــنُ حِبَّان في «الثِّقات»، وقال: «مُســتَقيم الحديث». ولكن قال أبُــو حاتمٍ: «ليس بالمعرُوف»، ولعلَّه يقصد: ليس مشهُورًا بالحِفظ كسائر الحُفَّاظ.

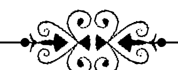
ولكنَّ الرَّاوي عنه بكرُ بنُ سهلٍ الدِّمياطِيُّ جَرَحه النَّسائِيُّ وغيرُهُ.

وعلى كُلِّ حالٍ، فهــذا الوجهُ أَولى من الوجــه الأوَّلِ الذي رواه عبدُ الله بنُ صالحٍ؛ لأنَّ ابنَ لَهِيعة تُوبِع عليه كما مَضى آنفًا.

وللحديث طُرُقٌ أُخرى عن عبد الله بن عَمرٍو. والحمدُ لله تعالى.

---

١٠٥ (٨٠٠) حدَّثَنا أحمد بنُ يَحيى الحُلْوانيُّ، قال: نا عَتِيق بنُ يعقُوبَ الزُّبَيريُّ، قال: نا عبدُ الرَّحمن بــنُ عبد الله بن عُمر، عن أبيه، وعن عمِّه عُبيد الله بــنِ عُمر، عن نافعٍ، عن ابــنِ عُمر، أنَّ رسُولَ الله ﷺ كان إذا افتَتَح الصَّلاة، بدأ بـ ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.



وأخرَجَه الدَّارَقُطنيُّ (٣٠٥/١)، والبيهقيُّ (٤٨/٢)، من طريق عَتِيق، به.

قال الطَّبَرانِيُّ: لم يَرو هـذا الحديثَ عن عُبيد الله إلَّا ابنُ أخيه عبدُ الرَّحمن. تفرَّد به عَتِيق بن يعقوب. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

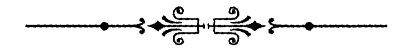
فلم يتفرَّد به عَتِيقٌ.

فتابعه أبو بكرٍ مُحمَّد بنُ عليِّ بن إبراهيم بن خُمِّيٍّ، وجعفر بن مُحمَّد بن بنت حاتمٍ، قالا: حدَّثَنا عبدُ الرَّحمن بنُ عبد الله بسنده سواء.

أخرَجَه الخطيبُ في «تاريخه» (٨٤/٣)، قال: أخبَرَنا مُحمَّد بنُ أحمد بن رِزْق، قال: حدَّثَنا أبو بكرٍ مُحمَّد بنُ عليٍّ، وجعفر بنُ مُحمَّدٍ، به.

ومُحمَّد بنُ عليٍّ قال الخطيبُ: ما علمتُ من حاله إلَّا خيرًا. اهـ.

ورَجَّح البيهقيُّ وَقْفَهُ.



١٠٦ (٨٠١) حدَّثَنا أحمدُ بنُ يَحيى الحُلْوانيُّ، قال: نا سعيد بنُ سُليمانَ، عن عبدِ الصَّمَد بن سُليمانَ، عن الخَصيب بنِ جَحْدرٍ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هُريرَةَ، أنَّ رجلًا شكا إلى رسُولِ الله ﷺ سُوءَ الحِفظ، فقال: «اسْتَعِن بِيَمِينِكَ عَلَى حِفظِكَ».

وأخرَجَه العُقَيلِيُّ في «الضُّعَفاء» (٨٣/٣)، والخطيبُ في «تقييد العلم» (ص٦٥)، عن عبد الصَّمَد بنِ سُليمانَ بهذا الإسناد.

وأخرَجَه البزَّارُ (ج٢/ ق٢/٢٠٧)، وابنُ عديٍّ (٩٣٩/٣)، عن الرَّبيع بنِ مُسلمٍ، عن خَصِيب بن جَحْدرٍ بهذا الإسنادِ.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن أبي صالحٍ إلَّا الخَصِيب ابنُ جَحْدرٍ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به الخَصيبُ ـ وهو واهٍ ـ.

فتابعهُ يَحيى بنُ أبي صالحٍ، فرواه عن أبيه أبي صالحٍ بهذا الإسناد.

أخرَجَه ابنُ عديٍّ في «الكامل» (٩٢٨/٣) قال: أخبَرَنا القاسم بن مَهْديٍّ، ثنا يعقُوب بنُ حُميدٍ، ثنا عبدُ الله بنُ عبد الله الأُمَويُّ، حدَّثَني الخليلُ بنُ مُرَّةَ، عن يَحيى بنِ أبي صالحٍ بهذا.

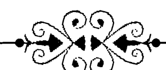
ويَحيى هذا مجهولٌ.

وقد اضطرب فيه الخليل بنُ مُرَّةَ. وهو مُنكَر الحديث.

وقد رواهُ التِّرمِذيُّ (٢٦٦٦) قال: حدَّثَنا قُتَيبة بنُ سعيدٍ..

وابنُ عديٍّ (٩٢٨/٣) عن عيسى بنِ حمَّادٍ..

قالا: ثنا اللَّيث بنُ سعدٍ، عن الخليل بنِ مُرَّةَ، عن يَحيى بنِ أبي صالحٍ، عن أبي هُريرَةَ، فذكره.



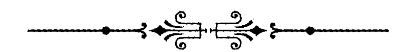
ثُمَّ رواه اللَّيثُ مرَّةً أُخرى، عــن الخليل بنِ مُرَّة، عن أبي صالحٍ، عن أبي هُريرَةَ فذكره.

أخرَجَه ابنُ عديٍّ أيضًا.

وهذا الاضطرابُ من ابنِ مُــرَّة، لذلك قال التِّرمِذيُّ: «هذا حديثٌ ليس إسنادُهُ بذاك القائم».

وقال ابنُ عديٍّ في ترجمــة الخَصِيب: «وقد رَوى هذا الحديثَ مع خَصيبٍ، عن أبي صالحٍ الخليلُ بنُ مُرَّة، ويَحيى بنُ أبي صالحٍ، عن أبيه».

ولا يصحُّ هذا الحديثُ بوجهٍ من الوجوه. والله أعلمُ.



١٠٧ (٨٠٣) قال: حدَّثَنــا أحمد بنُ يَحيــى الحُلوَانيُّ، قال: نا سعيد بنُ سُليمان الوَاسِطِيُّ، قال: نا مَعْنُ بن عيسى القَزَّازُ، قال: نا مالكُ بن أنسٍ، عن زيد بنِ أَسْــلم، عن عطاء بنِ يَسَــارٍ، عن أبي سعيدٍ الخُدريِّ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ هَذَا المَالَ خَضِرَةٌ حُلوَةٌ، فَمَن أَخَذَهُ بِحَقِّهِ فَنِعمَ المَعُونَةُ هُوَ».

أخرَجَه النَّسَائيُّ في «الكُبرى» (١١٨٢١) عن هارُون بنِ عبدِ الله، عن مَعْن بنِ عيسى به.

وأخرَجَه أبو الفضل الزُّهْرِيُّ في «حديثِهِ» (ج ٢/ ق ٦١/ ٢) قال: حدَّثَنا يَحيى بنُ مُحمَّد بنِ صاعدٍ، نا عليُّ بنُ شُعيبٍ، نا مَعْن بنُ عيسى بهذا.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن مالك بن أنسٍ إلَّا معنُ ابنُ عيسى».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به مَعْنُ بن عيسى. فتابعه غيرُهُ.

فأخرَجَه البُخَارِيُّ في «كتاب الرِّقاق» (٢٤٤/١١) ـ ومن طريقه البَغَوِيُّ في «شرح السُّنَّة» (٢٥٣/١٤) ـ، قال: حدَّثَنا إسماعيلُ ـ هو ابنُ أبي أُوَيسٍ ـ..

ومسلمٌ في «الزَّكاة» (١٢٢/١٠٥٢) عن عبد الله بنِ وهبٍ..

قالا: حدَّثَنا مالكُ بنُ أنسٍ، عن زيد بنِ أَسْلم، عن عطاء بنِ يَسَارٍ، عن أبي سعيدٍ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «إِنَّ أَكثَرَ مَا أَخَافُ عَلَيكُم مَا يُخرِجُ اللهُ لَكُم مِن بَرَكَاتِ الأَرضِ»، قيل: «وما بَرَكَاتُ الأرض؟»، قال: «زَهرَةُ الدُّنيَا»، فقال له رجلٌ: «هل يأتي الخيرُ بالشَّرِّ؟»، فصمتَ النَّبيُّ ﷺ حتَّى ظننَّا أنَّه يُنزَلُ عليه، ثُمَّ جَعلَ يَمسحُ عن جبينِهِ، فقال: «أَينَ السَّائِلُ؟» قال: «أنا!»، ـ قال أبو سعيدٍ: لقد حمِدناه حين طَلَعَ ذلك ـ، قال: «لَا يَأتِي الخَيرُ إِلَّا بِالخَيرِ. إِنَّ هَذَا المَالَ خَضِرَةٌ حُلوَةٌ، وَإِنَّ كُلَّ مَا أَنبَتَ الرَّبِيعُ يَقتُلُ حَبَطًا أَو يُلِمُّ، إِلَّا آكِلَةَ الخَضِرَةِ، أَكَلَت حَتَّى إِذَا امتَدَّت خَاصِرَتَاهَا، استَقبَلَتِ الشَّمسَ، فَاجتَرَّت وَثَلَطَت وَبَالَت، ثُمَّ عَادَت فَأَكَلَت. وَإِنَّ هَذَا المَالَ حُلوَةٌ، مَن أَخَذَهُ بِحَقِّهِ وَوَضَعَهُ فِي حَقِّهِ، فَنِعمَ المَعُونَةُ هُوَ، وَمَن أَخَذَهُ بِغَيرِ حَقِّهِ كَانَ كَالَّذِي يَأكُلُ وَلَا يَشبَعُ».

١٠٨ (٨١٤) حدَّثَنا أحمدُ بنُ يَحيى الحُلْوانيُّ، قال: نا عُبيد بنُ جنَّادٍ الحَلَبيُّ، قال: نا عُبيد الله بنُ عَمرٍو، عن أيُّوب السَّختِيانيِّ، عن أبي قِلَابة، وحُمَيد بنِ هلالٍ، عن أنسٍ، قال: كنتُ رديفَ أبي طَلْحة وإنَّ رُكبَته تَمَسُّ رُكبةَ رسُولِ الله ﷺ، فكانا يَصرُخَان بهما جميعًا، بالحجِّ والعُمرة.

وأخرَجَه أيضًا (٦٣٨٤) قال: حدَّثَنا مُحمَّد بنُ عَمرٍو، نا أبي، قال: نا عُبيد الله بنُ عَمرٍو بهذا.

وأخرَجَه أبو يَعلَى (ج٧/ رقم ٤٠٤٤) قال: حدَّثَنا عُبيد بنُ جنَّادٍ الحَلَبيُّ بهذا.

وأخرَجَه أبو عَوَانة في «المُستخرَج» ـ كما في «إتحاف المَهَرة» (٧٦٠/١) ـ، عن عليِّ بنِ مَعْبَدٍ..

والطَّحَاويُّ في «شرح المعاني» (١٥٣/٢) عن عَمرو بنِ خالدٍ..

كلاهما عن عُبيد الله بنِ عَمرٍو بهذا.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن أيُّوبَ، عن حُميد بنِ هلالٍ؛ إلَّا عُبيد الله بنِ عَمرٍو».

زاد في الموضع الثاني: «ورواهُ حمَّاد بنُ زيدٍ، وغيرُهُ، عن أبي قِلَابة وحده».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به عُبيد الله بنُ عَمرٍو.

فتابعه مَعْمر بنُ راشدٍ، فرواه عن أيُّوب، عن أبي قِلَابة، وحُميد بن هلالٍ، عن أنسٍ، قال: إنِّي لَرِدفُ أبي طَلْحة وإنَّ رُكبَته لتَمَسُّ رُكبةَ رسُولِ الله ﷺ، وهُو يُلَبِّي بالحَجِّ والعُمرةِ.

أخرَجَه البزَّارُ (ج٢/ ق١/٧٣) قال: حدَّثَنا سلَمَة بنُ شَبيبٍ، نا عبدُ الرَّزَّاق، أنا مَعْمَرٌ بهذا الإسناد.

قال البزَّارُ: «وهذا الحديثُ لا نعلمُ رواهُ عن حُميد بنِ هلالٍ إلَّا أيُّوبُ. وهذا الحديثُ يدلُّ فيه على أنَّ أبا طَلْحة كان يُلَبِّي بالحجِّ والعُمرةِ، والنَّبيُّ ﷺ يَسمَعُ ذلك فلا يُنكِرهُ؛ لأنَّ أنَسًا لم يَقُل في هذا الحديثِ: فسمعتُ النَّبيَّ ﷺ يُلَبِّي، إنَّما قال: سمعتُهُ، يعني أبا طَلْحة».

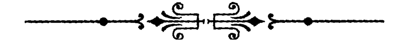
• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ البزَّارُ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

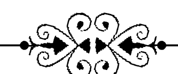
فقد رواه عُبيد الله بنُ عَمرٍو، فقال: فكانا يَصرُخَان بهما جميعًا. هكذا عند أبي يَعلَى والطَّبَرانِيِّ.

وعند الطَّحَاويِّ: فلم يَزالُوا يَصرُخُون بهما جميعًا.

وعند أبي عَوَانة: فكانوا يَصرُخُون بهما جميعًا.

فهذا صريحٌ ـ لا سيَّما رواية أبي يَعلَى ـ أنَّ النَّبيَّ ﷺ كان يُلَبِّي رافعًا صوتَهُ. واللهُ أعلمُ.





١٠٩ (٨١٦) حدَّثَنا أحمدُ بنُ يَحيى الحُلْوانيُّ، ثنا أحمد بنُ عبد الصَّمَد الأَنصاريُّ(١)، قال: نا إسماعيلُ بنُ قيسٍ، عن يَحيى بن سعيدٍ، عن سعيد بن المُسيَّب، عن أبي هُرَيرة مرفُوعًا: «إِذَا طَلَعَ الفَجرُ فَلَا صَلَاةَ إِلَّا رَكعَتَيِ الفَجرِ».

قال الطَّبَرانِيُّ: لم يَرو هذا الحديثَ عن يَحيى بن سعيدٍ إلَّا إسماعيل بنُ قيسٍ. تفرَّد به أحمدُ بنُ عبد الصَّمَد. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به أحمدُ.

بل تابعه عليُّ بنُ عَمرٍو الأنصاريُّ، ثنا إسماعيل بنُ قيسٍ مثلَهُ.

أخرَجَه ابنُ عَديٍّ في «الكامل» (٢٩٧/١) قال: ثنا أحمدُ بنُ حَمْدُون، ثنا عليُّ بن عَمرٍو بهذا، وقال: وهذا الحديثُ عن يَحيى بن سعيدٍ بهذا الإسناد، ليس يرويه عن يَحيى غيرُ إسماعيل بن قيسٍ. اهـ.

ثُمَّ وقفتُ على «الفتاوى الحديثيَّة» للحافظ السَّخَاويِّ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، فقد ذكر هذا الحديثَ (ص ١٧٤ ـ ١٧٥)، وتعقب الطَّبَرانِيَّ في دعواه بتفرُّد أحمد بن عبد الصَّمَد بقولِهِ: ولم ينفَرِد به أحمدُ كما قال الطَّبَرانِيُّ، بل أخرَجَه أبو الشَّيخ ابنُ حيَّان من طريقه. اهـ.

---

(١) وأحمد هذا قال الذهبي في «الميزان» (١١٧/١): لا يعرف. اهـ. وذكر له خبرًا منكرًا.

كذا! وفي العبارة تخليطٌ. ولعل الصَّواب: من غـــير طريقه. والله أعلمُ(١).

١١٠ (٨١٧) حدَّثَنــا أحمد بــنُ يَحيــى الحُلوانــيُّ، قــال: نا عُبيد الله بن عُمر القَوَارِيــريُّ، قال: نا مُســلِمُ بنُ خالدٍ، قال: سمعتُ عليَّ بنَ مُحمَّدٍ، يَذكُر عن عِكرِمةَ، عن ابن عبَّاسٍ، قال: لمَّا أَمر رسُــولُ الله ﷺ بإخراج بني النَّضير من المدينة، أتاه ناسٌ منهم فقالوا: «إنَّ لنا دُيُونًا لم تَحِلَّ»، فقال: «ضَعُوا وَتَعَجَّلُوا».

وأخرَجَه الدَّارَقُطنيُّ (٤٦/٣) قال: قُرئ على أبي القاسم عبد الله بنِ مُحمَّد بن عبد العزيز بن مَنِيعٍ وأنا أسمعُ، حدَّثَكم عُبيد الله بنُ عُمر القَوَارِيريُّ بهذا.

ثُمَّ أخرَجَه من طريق مُحمَّد بنِ إســحاقَ الصَّغَانــيِّ، نا عُبيدُ الله القَوَارِيريُّ بهذا.

قــال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هــذا الحديثَ عن عِكرِمــة إلَّا عليُّ بن مُحمَّد بنِ طلحة بنِ يزيدَ بن رُكَانة. تفرَّد به مُسلِمُ بنُ خالدٍ».

(١) ثم وقفت على الطبعة الجديدة من «الفوائد الحديثية» (١٥٥/١)، فإذا العبارة: لم يتفرَّد به أحمد كما قال، بل رواه أبو أيوب المهرواني، عن إسماعيل. أخرجه أبو الشيخ من طريقه. اهـ. وأخشى أن يكون السخاوي وهم في ذلك، فأبو أيوب المهرواني أظنه أحمد بن عبد الصمد نفسه، فكنيته أبو أيوب الأنصاري. والله أعلم.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به عليُّ بنُ مُحمَّدٍ، عن عِكرمة.

فتابعه داوُد بنُ الحصين، فرواه عن عِكرمة بهذا الإسناد مثلَهُ.

أخرَجتَهُ أنتَ في «الأوسط» (٦٧٥٥) قلتَ: حدَّثَنا مُحمَّد بنُ أبي زُرعةَ، ثنا هشام بنُ عمَّارٍ، ثنا مُسلِمُ بنُ خالدٍ الزَّنْجيُّ، ثنا عليُّ بنُ يزيد بن رُكَانة، عن داوُد بنِ الحصين بهذا.

وأخرَجه الدَّارَقُطنيُّ (٤٦/٣) قال: حدَّثَنا مُحمَّد بنُ عُبيد الله ابن العلاء..

والحاكمُ (٥٢/٢) ـ وعنه البَيهَقيُّ (٢٨/٦) ـ قال: أخبَرَني أبو عبد الله مُحمَّد بنُ عليٍّ الجَوْهَريُّ..

قالا: ثنا عبدُ الله بنُ أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقيُّ، ثنا عبدُ العزيز بنُ يَحيى المَدِينيُّ، ثنا مُسلمُ بنُ خالدٍ الزَّنْجيُّ بهذا الإسناد.

وأخرَجه البَيهَقيُّ أيضًا، من طريق أبي صالحٍ الحَكَم بنِ مُوسى، ثنا مُسلم بنُ خالدٍ بهذا.

قال الحاكمُ: «صحيحُ الإسناد، ولم يُخرِّجاه»!

فردَّه الذَّهَبيُّ بقوله: «الزَّنْجيُّ ضعيفٌ. وعبدُ العزيز ليس بثقةٍ» اهـ.

وقد علمتَ أنَّ عبد العزيز تُوبِع عليه.

وقال الدَّارَقُطنيُّ: «اضطرب في إسناده مُسلِمُ بنُ خالدٍ، وهو سَيِّء الحفظِ، ضعيفٌ. مُسلم بنُ خالدٍ ثقةٌ، إلَّا أنه سيِّءُ الحفظ، وقد اضطرب في هذا الحديث» اهـ.

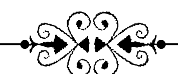
ومن وُجُوه اضطرابِهِ أنَّهُ رواه عن داوُد بنِ الحصين، عن عِكرِمة، عن ابن عبَّاسٍ، وأَسقَط عليَّ بنَ مُحمَّد بنِ يزيدَ من الإسناد.

أخرَجَه الدَّارَقُطنيُّ (٣/٤٦).

١١١ (٨٢٩) حدَّثَنا أحمد بن يَحيى الحُلْوانيُّ، قال: نا إبراهيم بنُ مُحمَّد بن عَرْعَرة، قال: نا مُحمَّد بنُ أبي عبيدة بنِ مَعْنٍ، قال: نا أبي، عن الأعمش، عن حُصين بنِ عبد الرَّحمن، عن عُبيد الله بن عبد الله بن عُتْبة، قال: استَدَانت ميمونةُ زوجُ النَّبيِّ ﷺ ثلاثَ مئة دِرْهمٍ، فقال لها أهلُها: أَتَستَدِينينَ وليس عندكِ ما تَقضِين؟! فقالت: إنِّي سمعتُ رسُولَ الله ﷺ يقُولُ: «مَنِ ادَّانَ دَينًا وَهُوَ يُحَدِّثُ نَفسَهُ بِقَضَائِهِ أَعَانَهُ اللهُ عَلَيهِ».

وأخرَجَه الطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (ج ٢٣/ رقم ١٠٥٠، وج ٢٤/ رقم ٧٢)، والأَصبَهَانيُّ في «التَّرغيب» (٧٩٥، ١٣١٢)، من طريق مُحمَّد بنِ أبي عبيدة بهذا الإسناد.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن الأعمشِ إلَّا مُحمَّد بن أبي عبيدة، وجَرِير بنُ عبد الحَميد».



• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّدا به.

فتابعهما جرير بنُ حازمٍ، فرواهُ عن الأعمشِ، عن حُصين بن عبد الرَّحمن، عن عُبيد الله بن عبد الله أنَّ ميمُونَة... وساق مثلَهُ.

أخرَجتَهُ أنتَ في «المُعجَم الكبير» (ج ٢٤/ رقم ٧٣) قلتَ: حدَّثَنا مُحمَّد بن هشامٍ المُستملِي، قال: ثنا ابنُ المَدِينيِّ، ثنا وَهب بنُ جَريرٍ، عن أبيه بهذا.

وأخرَجَه النَّسَائيُّ في «المُجتبَى» (٣١٥/٧ ـ ٣١٦) قال: حدَّثَنا مُحمَّد ابن المُثَنَّى..

والطَّحَاوِيُّ في «المُشكِل» (٤٢٨٦) قال: حدَّثَنا إبراهيم ابنُ مرزُوقٍ..

قالا: ثنا وهب بنُ جَريرٍ، قال: حدَّثَني أبي بسنده سواءً.

وتابعه عبدُ الله بنُ أبي بكرٍ العَتَكيُّ، ثنا جَرير بنُ أبي حازمٍ بهذا.

أخرَجَه أبُو نُعيمٍ في «أخبار أصبهان» (٢٣٨/٢).

ورواهُ أبو بكرٍ ابنُ عيَّاشٍ، عن الأعمش بهذا الإسناد.

أخرَجَه الطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (ج ٢٣/ رقم ١٠٤٩) قال: حدَّثَنا الحُسين بن إسحاقَ التُّستَريُّ، ثنا يَحيى الحِمَّانيُّ، ثنا أبو بكرٍ ابنُ عيَّاشٍ بهذا.

والحِمَّانيُّ مع حِفظه كان يَسرقُ الحديث.

والوجهُ الـذي رواهُ جريرُ بنُ حازمٍ وجرير بـنُ عبد الحَميد مع إرساله، فهو أَصَحُّ ممَّا رواهُ أبو بكرٍ ابنُ عيَّاشٍ.

ولهُ طريقٌ آخرُ عن ميمُونةَ رضي الله عنها.

أخرَجَهُ النَّسَـائيُّ في «المُجتبَى» (٣١٥/٧) ـ وعنـه الطَّحَاوِيُّ في «المُشكِل» (٤٢٨٧) ـ، قال: أخبَرَنا مُحمَّد بنُ قُدَامة..

وإسحاقُ بن راهُوْيَه في «المُسنَد» (١٤/٢٠٢٠) ـ ومن طريقه الحاكمُ (٢٣/٢) ـ..

وعبد بنُ حُميدٍ في «المُنتخَـب» (١٥٤٩)، والحاكمُ (٢٢/٢ ـ ٢٣)، والبَيهَقِيُّ (٣٥٤/٥٠)، عن أبي الوليد الطَّيَالِسيِّ..

وأبو يَعْلى (٧٠٨٣) ـ وعنه ابن حِبَّان (٥٠٤١) ـ، قال: حدَّثَنا أبو خَيْثمة زُهَير بنُ حربٍ..

قال أربعتُهُم: ثنا جَرير بنُ عبد الحَميد، عن منصُور بن المُعتَمِر، عن زياد بـن عَمرو بن هنـدٍ، عن عِمران بـن حُذَيفـة ـ وهو أحدُ المَجَاهيل ـ، عن ميمُونةَ نحوَهُ.

ورواهُ عَبيدة بن حُميدٍ، عن منصُورٍ بهذا الإسناد.

أخرَجَه ابنُ ماجَهْ (٢٤٠٨)، والطَّبَرانِيّ في «الكبير» (ج ٢٤/ رقم ٦١)، عن أبي بكرٍ ابنِ أبي شَيْبة، ثنا عَبِيدة بن حُميدٍ بهذا.

وَرواهُ زائدةُ بنُ قُدَامة، عن منصُورٍ بهذا.

ذكره البُخَارِيُّ في «التَّاريخ» (٣٦٣/١/٢) عن مُوسى بن حزامٍ، ثنا أبو أُسامة، عن زائدةَ بنِ قُدَامة.

وإسنادُهُ ضعيفٌ. وزياد بنُ عَمرٍو وعِمران بنُ حُذَيفة لم يُوثِّقهما إلَّا ابنُ حِبَّان.

وأخرَجَه أحمدُ (٣٣٢/٦) قال: حدَّثَنا يَحيى بنُ أبي بُكَيرٍ، قال: حدَّثَنا جعفر بنُ زيادٍ، عن منصُورٍ ـ قال: حسبتُهُ ـ عن سالمٍ، عن ميمُونة، أنَّها استَدَانت دَيْنًا... نحوه.

وهو مُنقطعٌ: سالم بنُ أبي الجَعْد لم يسمع من ميمُونَة.

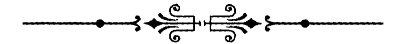
وقد أخرَجَه أحمدُ أيضًا (٣٣٥/٦) قال: حدَّثَنا يَحيى بنُ آدم، قال: حدَّثَنا جعفر بنُ زيادٍ، عن منصُورٍ، عن رجلٍ، عن ميمُونَة مثله.

وهذا الرَّجلُ هو سالم بنُ أبي الجَعْد. واللهُ أعلمُ.

وللحديثِ شواهدُ يَصِحُّ بها عن جماعةٍ من الصَّحابة، ذَكرَهَا المُنذِرِيُّ في «التَّرغيب» (٥٩٨/٢ ـ ٦٠٣).

ووقع عنده: «عِمران بن حُصَينٍ، قال: كانت ميمونةُ... إلخ»، وصوابُهُ: «عِمران بن حُذَيفة»، فليُضرَب على ما هُنالك.

والحمدُ لله على التوفيق.



١١٢ (٨٣٨) حدَّثَنــا أحمدُ بــنُ يَحيــى الحُلْوانــيُّ، قال: نا عَتِيق بن يعقُوبَ الزُّبَيريُّ، قال: نا عبدُ العزيز بن الدَّرَاوَرْديِّ، عن مُحمَّد بنِ عَجْلان، عن أبيه، عن أبي هُريرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُم لِلصَّلَاةِ فَلَا يُشَبِّك بَينَ أَصَابِعِهِ».

قال الطَّبَرانِيُّ: لم يَرو هذا الحديثَ عــن مُحمَّد بن عَجْلان، عن أبيه، عن أبي هُريرَةَ، إلَّا الدَّرَاوَرديُّ. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْس كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به الدَّرَاوَرديُّ.

فتابعه شَــرِيكُ بن عبد الله النَّخَعيُّ، فرواه عن مُحمَّد بن عَجْلان بسنده سواء.

أخرَجَه التِّرمِذيُّ (٣٨٦)، وابنُ خُزَيمة (١/٢٢٩)، كلاهما مُعلَّقًا.

ووصله الحاكمُ (١/٢٠٧)، من طريق أبي غسَّان، ثنا شَرِيك.

قال التِّرمِذيُّ: حديثُ شَرِيكٍ غيرُ محفوظٍ. اهـ.

وقال الحاكمُ: ورواه شَــرِيك بن عبد الله، عن مُحمَّد بن عَجْلان، فوهم في إسناده. اهـ.

ورواه عبدُ الله بنُ عبد العزيز العُمَريُّ الزَّاهدُ، عن ابن عَجْلان بهذا.

أخرَجَــه الدَّارَقُطنيُّ في «الأفــراد» ـ كما في «أطــراف الغَرَائب» (٥٢٧٥)، وقال: غريبٌ مــن حديث عبد الله بــنِ عبد العزيز العُمَريِّ العابد، وهو قليلُ الحديث. تفرَّد به عَتِيق بن يعقوبَ. اهـ.

١١٣ (٨٤٧) حدَّثَنا أحمد بنُ يَحيى الحُلْوانيُّ، قال: نا سعيد بنُ سُليمان، عن عبد الله بن المُؤَمَّل، قال: نا حُميدٌ مولى عَفْراء، عن قيس بنِ سعيدٍ، عن مُجاهِدٍ، قال: قَدِم علينا أبو ذَرٍّ، فأخذ بحَلْقة باب الكعبة، فنادى بصوته الأَعلَى، فقال: يا أيُّها النَّاس! إنِّي سمعتُ رسُول الله ﷺ يقولُ: «لَا صَلَاةَ بَعدَ العَصرِ حَتَّى تَغرُبَ الشَّمسُ، وَلَا صَلَاةَ بَعدَ الفَجرِ حَتَّى تَطلُعَ الشَّمسُ، إِلَّا بِمَكَّةَ، إِلَّا بِمَكَّةَ».

وأخرَجَه ابنُ خُزَيمة (٢٧٤٨)، وابنُ عَديٍّ في «الكامل» (٤/٤٥٥)، والدَّارَقُطنيُّ (٢/٢٦٥)، عن سعيد بنِ سالمٍ القَدَّاح.

والدَّارَقُطنيُّ (١/٤٢٤ ـ ٤٢٥)، وأبو نُعيمٍ في «الحِلية» (٩/١٥٩)، والبيهقيُّ (٢/٤٦١)، عن الشَّافعيِّ.

وأبو نُعيم أيضًا، عن معن بن عيسى.

والبيهقيُّ أيضًا، عن سعيد بنِ سُليمانَ.

قالوا: ثنا عبدُ الله بن المُؤَمَّل بهذا.

وخالفهم يزيد بنُ هارُونَ، فرواه عن عبدِ الله بن المُؤَمَّل، عن قيس بنِ سعدٍ، عن مُجاهِدٍ، عن أبي ذَرٍّ بهذا.

فسقط ذِكرُ حُميدٍ مولى عَفْراء.

أخرَجَه أحمدُ (٥/١٦٥).

والوجه الأوَّلُ أصحُّ.

قال الطَّبَرانِيُّ: لم يَرو هذا الحديثَ عن قيس بنِ سعدٍ إلَّا حميدٌ مولى عَفْراء ـ وهو حُميد بن قيسٍ الأعرجُ ـ. تفرَّد به عبد الله بن المُؤمَّل المَخزُوميُّ. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به عبدُ الله بن المُؤمَّل ـ وهو ضعيفٌ ـ.

فتابعه إبراهيمُ بنُ طَهْمان، ثنا حُميدٌ بسنده سواء.

أخرَجَه البيهقيُّ (٤٦١/٢ ـ ٤٦٢) من طريق مُعاذ بنِ نَجْدة، ثنا خلَّادُ ابن يَحيى، ثنا إبراهيم بنُ طَهْمان.

قال البيهقيُّ: حُميدٌ الأعرجُ ليس بالقويِّ. ومُجاهِدٌ لا يَثبُتُ له سَماعٌ من أبي ذَرٍ. وقولُه: «جاءَنا» يعني: جاء بَلَدَنا[1]. والله أعلمُ. اهـ.

ونصَّ أبو حاتمٍ وابنُ عبد البَرِّ وغيرُهُما على أنَّ مُجاهِدًا لم يسمع من أبي ذرٍّ شيئًا.

وأمَّا قول الطَّبَرانِيِّ أنَّ حُميدًا مولى عَفْراء هو حُميد بنُ قيسٍ الأعرجُ، فهذا وجهٌ في اسمِهِ كما ذكره المِزِّيُّ في ترجمة حُميد بنِ قيسٍ. ولم يَذكُر المِزِّيُّ في شُيُوخه قيسَ بنَ سعدٍ، ولا في تلاميذه

(١) وهذا فيه معنى التدليس، وكان الحَسن البصري يفعله فيقول: حدَّثَنا فلان، وهو يعني: حدَّث أهل البلد وهو منهم، والله أعلمُ.

عبدَ الله بن المُؤمِّل. والمِزِّيُّ لم يستوعب. وأَستبعدُ أن يكون هو حُميدًا الأعرجَ الكُوفيَّ الذي يروي عن عبد الله بنِ الحارث، فهذا واهٍ.

وقول البيهقيِّ: «حُميدٌ الأعرجُ ليس بالقويِّ»، فلم يقُل هذا القولَ في حُميد بنِ قيسٍ إلَّا أحمد بنُ حَنبَلٍ في روايةٍ عنه. فلا أدري أَتَابَعَهُ البيهقيُّ، أم حُميدٌ الأعرَجُ عنده رجُلٌ آخرُ؟!

وعلى كُلِّ حالٍ فأمره مُشتبِهٌ عليَّ، ولم أجزم فيه بشيءٍ.

والحديثُ مُعَلٌّ بالانقطاعِ.

ولكن ورد معناه في حديث جُبَير بن مُطعِمٍ ﷺ مرفوعًا: «يَا بَنِي عَبدِ مَنَافٍ! لَا تَمنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا البَيتِ أَو صَلَّى أَيَّ سَاعَةٍ مِن لَيلٍ أَو نَهَارٍ».

وهو حديثٌ صحيحٌ. أخرَجَه أصحابُ السُّنَن. وصحَّحه ابنُ خُزَيمة (١٢٨٠)، وابنُ حِبَّان (١٥٥٢، ١٥٥٤)، والحاكمُ (٤٤٨/١).

قال ابنُ عبد البرِّ في «التَّمهيد» (٤٥/١٣ ـ ٤٦): وهذا حديثٌ، وإن لم يكن بالقويِّ؛ لضعف حُميدٍ مولى عَفْراء، ولأنَّ مُجاهِدًا لم يسمع من أبي ذَرٍّ، ففي حديث جُبير بنِ مُطعِمٍ ما يُقوِّيه، مع قول جُمُهور عُلماء المُسلِمين به، وذلك أنَّ ابنَ عبَّاسٍ، وابنَ عُمر، وابنَ الزُّبَير، والحَسن، والحُسينَ، وعَطَاءً، وطاوُوس، ومُجاهِدًا، والقاسم بنَ مُحمَّدٍ، وعُروة بن الزُّبيرَ، كانوا يطُوفُون بعد العصر، وبعضُهُم بعد الصُّبح أيضًا، ويُصلُّون بإثر فَرَاغهم من طوافهم ركعتين في ذلك

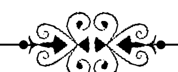
الوقت، وبه قال الشَّافعيُّ، وأحمدُ، وإســحاقُ، وأبو ثَوْرٍ، وداوُد بنُ عليٍّ. وقال مالك بنُ أنسٍ: من طاف بالبيت بعد العصر أخَّر ركعتي الطَّواف حتَّى تَغـرُب الشَّـمسُ، وكذلك من طاف بعـد الصُّبح لم يركعهما حتَّى تَطلُع الشَّمسُ وترتفع. وقال أبو حَنِيفة: يركعهما إلَّا عند غُرُوب الشَّـمس وطلوعها واسـتوائها. وبعضُ أصحاب مالكٍ يرى الرُّكُوع للطَّواف بعد الصُّبح، ولا يراه بعد العصر. وهذا لا وَجهَ له في النَّظَر؛ لأنَّ الفـرق بين ذلك لا دليل عليه من خبـر ثابتٍ ولا قياسٍ صحيحٍ. والله أعلم. وحُكم سُجُود التِّلاوة بعد الصُّبح والعصر كحُكمِ الصَّلاة عند العُلَماء، على أُصُولهم التي ذكرنا. وبالله توفِيقُنا. اهـ.

---

١١٤ (٨٤٩) حدَّثَنـا أحمد بـنُ يَحيـى الحُلوانـيُّ، قـال: نا سعيد بنُ سُليمان، عن عبد الله بنِ المُؤمَّل، قَالَ نَا أبو الزُّبَير، عن جابرٍ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ».

وأخرَجَه أيضًا (٩٠٢٧) قال: حدَّثَنا المِقْدامُ بنُ داوُد، ثنا خالد بنُ نِزَارٍ، عن عبد الله بنِ المُؤمَّل بهذا.

وأخرَجَـه ابـنُ ماجَـهْ (٣٠٦٢)، وأحمـدُ (٣٥٧/٣، ٣٧٢)، وابنُ أبي شَـيْبة في «المُصنَّـف» (٤٥٣/٧)، والأَزْرقيُّ فـي «أخبار مكَّة» (٥٢/٢)، وابنُ عَديٍّ في «الكامل» (١٤٥٥/٤)، والعُقَيليُّ في «الضُّعَفاء» (٣٠٣/٢)، وسـمُّوْيَه في «الثَّالث من الفوائـد» (ق ١/٣)، وأبو مُحمَّدٍ



الجَوْهريُّ في «حديث أبي الفضل الزُّهْريِّ» (ج ٧/ ق ١/١١١)، والحكيمُ التِّرمِذيُّ في «نوادر الأُصُـول» (ج ٢/ ق ١/١٩٨)، وابـنُ المقرئ في «المعجَم» (٢٥٢)، وأبو نُعيمٍ في «أخبار أصبهان» (٣٧/٢)، والبَيهَقِيُّ (١٤٨/٥)، والخطيبُ في «تاريخ بغداد» (١٧٩/٣)، وابنُ عسـاكر في «تاريـخ دمشـقَ» (٣٤١/٣٨، ٣٤٢، ٣٤٣)، من طُـرُقٍ عن عبد الله بن المُؤمَّل بهذا الإسناد.

قال الطَّبَرانيُّ: «لم يَرو هذا الحديـثَ عن أبي الزُّبَير إلَّا عبدُ الله ابن المؤمَّل».

وكذلك قال العُقَيليُّ، وابنُ حِبَّان في «المَجرُوحين» (٢٨/٢).

• **قُلْتُ: كَذَا قَالوا! وَلَيْسَ كَمَا قَالوا.**

فلم يتفرَّد به عبدُ الله بن المُؤمَّل.

فتابعـه حمزة بنُ حبيبٍ الزَّيَّـاتُ، فرواه عـن أبي الزُّبَير بهذا الإسناد سواءً.

أخرَجَه الطَّبَرانيُّ في «الأوسط» (٣٨١٥)، وابنُ عَديٍّ في «الكامل» (١٤٥٥/٤)، قـالا: ثنا عليُّ بنُ سـعيدٍ الـرَّازيُّ، قـال: نا إبراهيم بنُ أبي داوُدَ البُرُلُّسـيُّ، قال: نا عبدُ الرَّحمن بنُ المغيرة، قال: نا حمزةُ الزَّيَّاتُ بهذا.

قـال الطَّبَرانيُّ: «لم يَـرو هذا الحديـثَ عن حمـزة الزَّيَّات إلَّا عبدُ الرَّحمن بنُ المُغِيرة».

وتابعه أيضًا إبراهيمُ بنُ طَهْمان، قال: ثنا أبو الزُّبَير، قال: كنَّا عند جابر بن عبد الله، فتحدَّثَنا، فحضرت صلاةُ العصر، فقام فصلَّى بنا في ثوبٍ واحدٍ قد تَلَبَّب به، ورداؤُهُ موضُوعٌ، ثمَّ أُتِيَ بماءٍ من ماءِ زمزم، فشَـرِب، ثُمَّ شَـرِب، فقالوا: ما هذا؟! قال: هذا ماءُ زمزم، وقال فيه رسُولُ الله ﷺ: «مَاءُ زَمْزَمَ لِمَا شُرِبَ لَهُ».

قال: ثُمَّ أَرسـل النَّبيُّ ﷺ وهـو بالمدينة قبل أن تُفتـحَ مكَّةُ إلى سُهيل بن عَمرٍو أنْ: «أَهْدِ لَنَا مِن مَاءِ زَمْزَمَ»، ـ قال: ـ فبعث له بمزادَتَين.

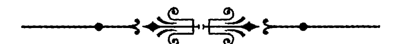
أخرَجَه البَيهَقِيُّ (٢٠٢/٥) قال: أخبَرَنا أبو زكريَّا ابنُ أبي إسحاق، وأبو نصرٍ بنُ قتادة، قالا: ثنا أبو مُحمَّدٍ أحمدُ بن إسحاقَ بن شيبانَ البُغـداديُّ بهَـرَاةَ، أنا معاذ بـنُ نَجْدة، ثنـا خلَّاد بـنُ يَحيى، ثنا إبراهيمُ بن طَهْمان.

وللحديث شواهدُ لا يَثبتُ منها شيءٌ مرفوعٌ.

وقد ترجَّح لديَّ أخيرًا أنَّه حديثٌ ضعيفٌ مرفوعًا، وكنتُ ذكرتُ في «جُنَّة المرتاب» (ص٤٤١، ٤٤٥) أنَّه حديثٌ صالحٌ لقيام الحُجَّة به.

وقد أفضتُ فـي تخريج هذا الحديثِ وبيـان ضعفِهِ في التَّحقيق الثَّاني لكتاب «جُنَّة المُرتاب»، ولعلِّي أَنشرُهُ قريبًا. وقد أعدتُ صياغتَهُ من جديدٍ، هو وكثيرٌ مـن مُصنَّفاتي التي صنَّفتُها فـي مَطْلع حياتي العِلْمية؛ لتلافي الأخطاء الواقعةِ فيها.

واللهَ أسألُ أن يَغفر لي ويرحمَني، إنَّه وليُّ ذلك والقادرُ عليه.



١١٥ (٨٥٣) حدَّثَنا أحمد بن يَحيى الحُلْوانيُّ، قال: نا سعيد بنُ سُلَيمان، عن مُحمَّد بنِ عبد الرَّحمن بن مُجَبَّرٍ، عن زيد بن أَسْلَم، عن سعيدٍ المَقبُرِيِّ، عن أبي هُريرة، عن جَميلٍ الغِفَارِيِّ مرفوعًا: «لَا تُضرَبُ المَطَايَا إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: مَسجِدِ الحَرَامِ، وَمَسجِدِي هَذَا، وَمَسجِدِ بَيتِ المَقْدِسِ».

وأخرجه أيضًا في الكبير (٢١٥٨) بسنده سواء.

قال الطَّبَرانِيُّ: لم يَرو هذا الحديثَ عن زيدٍ، عن المَقبُرِيِّ، عن أبي هُريرة، إلَّا ابنُ مُجبَّرٍ. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به ابنُ مُجبَّرٍ.

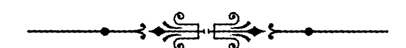
بل تابعه مُحمَّد بنُ جعفر بن أبي كَثيرٍ، عن زيد بن أَسْلَم بسنده سواء.

أخرَجَه الطَّحَاوي في «المُشكِل» (٥٨٤).

ورواه أيضًا أبو غَسَّان مُحمَّد بن مُطرِّفٍ، عند الطَّحَاويِّ (٥٨٥).

وتابعهما عبدُ العزيز بن مُحمَّدٍ الدَّرَاوَرديُّ، عن زيد بن أَسْلَم مثله.

أخرَجَه الفَسَويُّ في «تاريخه» (٢/٢٩٤ ـ ٢٩٥)، والطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (٢١٥٧)، وابنُ أبي عاصمٍ في «الآحاد والمَثَاني» (١٠٠٢)، والطَّحَاويُّ (٥٨٢).



١١٦ (٨٦٠) حدَّثَنا أحمدُ ـ هو ابـنُ يَحيى الحُلوانيُّ ـ، قال: نا سعيدٌ، قال: نا قَزَعة بنُ سُـويدٍ، قال: نا عُبيد الله بنُ عُمرَ، عن القاسـم بن غنَّامٍ، عن بعض أُمَّهاته، عن أمِّ فرْوة، قالت: سمعتُ رسُولَ الله ﷺ يقول: «أَحبُّ الأَعمَالِ إِلَى اللهِ تَعَالى الصَّلَاةُ لِوَقتِهَا ـ أو قال: لِأَوَّلِ وَقتِهَا ـ».

وأخرجه أيضًـا (٨٥٥٧) قال: حدَّثَنـا مُعاذ بـنُ المُثَنَّى. قال: نا سعيدٌ بهذا.

وأخرَجَـه أيضًا في «الأوسـط» (٣٣٠٤)، وفـي «الكبير» (ج ٢٥/ رقم ٢٠٩)، قـال: حدَّثَنا بكر بـنُ أحمد بن سـعدُوْيَه البَصْريُّ، قال: نا عبدُ الواحد بنُ غياثٍ، نا قَزَعة بنُ سُويدٍ بهذا.

وأخرَجَه الدَّارَقُطنِيُّ (٢٤٨/١) من طريق أَزْهر بنِ مَرْوان الرَّقَاشيِّ، ثنا قَزَعة بنُ سُويدٍ بهذا.

قال الطَّبَرانيُّ: «لم يَرو هـذا الحديثَ عـن عُبيد الله بن عُمرَ إلَّا قَزَعةُ بنُ سُويدٍ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به قَزَعة بنُ سُويدٍ.

فقد تابعه غيرُ واحدٍ.

فتابعـه مُعتَمِرُ بن سُـليمانَ، فـرواه عن عُبيد الله بـنِ عُمر، عن القاسم بن غنَّامٍ، عن جَدَّته، عن أُمِّ فَرْوة فذكرته.



أخرَجَه ابنُ أبي عاصمٍ في «الآحاد والمَثَاني» (٣٣٧٣)..

والطَّبَرانيُّ في «الكبير» (ج٢٥/ رقم ٢١٠) قال: حدَّثَنا مُحمَّد بنُ مُحمَّدٍ الجُذُوعيُّ القاضي..

والدَّارَقُطنِيُّ (٢٤٨/١) قال: حدَّثَنا أبو مُحمَّدٍ بنُ صاعدٍ إملاءً..

قال ثلاثتُهُم: ثنا مُحمَّد بنُ يَحيى بن ميمُون العَتَكيُّ، ثنا مُعتَمِرُ بن سُليمان بهذا الإسناد.

ووقع عند ابنِ أبي عاصمٍ: «معمرٌ» بدل «مُعتَمِر»، وعند الدَّارَقُطنِيِّ: «عبدُ الله» بدل «عُبيد الله». وكلاهما تصحيفٌ. ووقع عند الطَّبَرانيِّ: «جدَّته أُمِّ فَرْوة»، والصوابُ: «جدَّته، عن أُمِّ فَرْوة».

وتابعه مُحمَّد بنُ بِشْرٍ العَبْديُّ، فرواه عن عُبيد الله بنِ عُمر، عن القاسم بن غنَّامٍ، عن بعض أهلِهِ، عن أُمِّ فَرْوة مثلَهُ.

أخرَجَه عبدُ بنُ حُميدٍ في «المُنتخَب» (١٥٦٩)..

والدَّارَقُطنِيُّ (٢٤٨/١) من طريق أبي عقيل يَحيى بنِ حبيبٍ..

قالا: ثنا مُحمَّد بنُ بشرٍ العَبْديُّ بهذا.

ووقع في «المُنتخَب»: «عبدُ الله» بدل «عُبيد الله»، وهي عندي تصحيفٌ.

وتابعه أيضًا اللَّيثُ بنُ سعدٍ، فرواه عن عُبيد الله بنِ عُمر، عن القاسم، عن جَدَّتِهِ أمِّ أبيه الدُّنيا، عن جدِّته أُمِّ فَرْوة مثلَهُ.

أخرَجَه أحمدُ (٣٧٥/٦) قال: حدَّثَنا يُونُس..

والحاكمُ (١٩٠/١) من طريق عَمرو بنِ الرَّبيع بنِ طارقٍ..

والطَّبَرانيُّ في «الكبير» (ج٢٥/ رقم ٢٠٨)، والعُقَيليُّ في «الضُّعفاء» (٤٧٥/٣)، من طريق عبدِ الله بنِ صالحٍ كاتب اللَّيث..

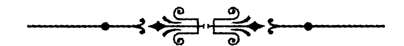
والدَّارَقُطنِيُّ (٢٤٨/١) من طريق آدمَ بنِ أبي إياسٍ..

قالوا جميعًا: حدَّثَنا اللَّيث بنُ سعدٍ بهذا الإسناد سواءً.

ونقل الحاكمُ عن ابن مَعينٍ قال: «قد رَوى عبدُ الله بنُ عُمر، عن القاسم بنِ غنَّامٍ. ولم يروِ عنه أَخُوهُ عُبيد الله بنُ عُمر».

وقد رواه آخَرُون عن عبدِ الله بن عمر المُكَبَّر وهو ضعيفٌ، كما عند أبي داوُدَ (٤٢٦)، والتِّرمِذيِّ (١٧٠) وغيرهما.

وقد وقع في إسنادِهِ اختلافٌ. والله أعلمُ.



١١٧ (٨٧٢) حدَّثَنا أحمد بنُ يَحيى الحُلوانيُّ، قال: نا سعيد بنُ سُليمان، عن منصُور بنِ أبي الأَسْود، قال: نا الأعمشُ، عن إبراهيمَ، عن عَلْقَمة، عن عبدِ الله بن مسعُودٍ، قال: كان رسُولُ الله ﷺ يَنَامُ في سُجُوده، فما نَعرِفُ نومَهُ إلَّا بنَفْخِه، ثُمَّ يقُومُ في صلاتِهِ.

وأخرجه أيضًا (٨٥٣١) قال: حدَّثَنا مُعاذ بنُ المُثَنَّى، قال: نا سعيد بنُ سُليمان بهذا.

وأخرَجَه أبو يَعلَى (٥٣٧٠) قال: حدَّثَنا أبو خَيثَمة..

والهيثم بنُ كُلَيبٍ في «المُسنَد» (٣٤٢) قال: حدَّثَنا أحمد بنُ زُهير بنِ حربٍ..

والطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (ج١٠/ رقم ٩٩٩٥) قال: حدَّثَنا مُحمَّد ابن النَّضر الأَزْديُّ..

قالوا: ثنا سعيد بنُ سُليمان بهذا.

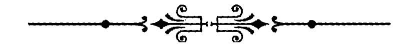
وأخرَجَه ابنُ أبي شَيْبة في «المصنَّف» (١٣٣/١) ـ ومن طريقه البَغَويُّ في «شرح السُّنَّة» (٣٣٨/١ ـ ٣٣٩) ـ، قال: حدَّثَنا إسحاق بنُ منصُورٍ، عن منصُور بنِ أبي الأَسْود بهذا الإسناد.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن الأَعْمش إلَّا منصورُ ابنُ أبي الأَسْود».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به منصُورٌ.

فتابَعَه آخَرُون، وقد ذكرتُهُ في التَّعقُّب (٤٢٧) من «تنبيه الهاجد»، والحمدُ لله.



١١٨ (٨٧٩) حدَّثَنا أحمدُ بنُ يَحيى الحُلْوانيُّ، ثنا سعيدُ بنُ سُـليمانَ، عن إسـحاق بن سُـليمانَ، عن داوُد بنِ قيسٍ، عن زيد بنِ أَسْـلم، عن أبي صالحٍ، عـن أبي هُرَيـرةَ، قال: قال رسُول الله ﷺ: «مَن أَنْظَرَ مُعسِـرًا أَو وَضَعَ عَنهُ أَظَلَّهُ اللهُ فِي ظِلِّ عَرشِهِ يَومَ القِيَامَةِ».

وأخرَجَه التِّرمِذِيُّ (١٣٠٦) قال: حدَّثَنا أبو كُرَيبٍ..

وأحمدُ (٣٥٩/٢)..

قالا: ثنا إسحاقُ بنُ سُليمانَ، ثنا داوُد بنُ قيسٍ بهذا.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ إلَّا داوُد. تفرَّد به إسـحاقُ ابنُ سُليمان».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

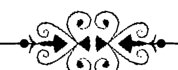
فلم يتفرَّد به إسحاقُ بنُ سُليمان.

فتابعه أبو المُنذِر إسماعيلُ بنُ عُمر، قال: نا داوُد بنُ قيسٍ بهذا.

أخرَجَه البزَّارُ (ج٢/ ق١/٢٠٣) قال: حدَّثَنا أحمدُ بنُ منصُورٍ..

وابنُ الأَعْرابيِّ في «المُعجَم» (٩٨) ـ ومـن طريقه القُضَاعيُّ في «مُسنَد الشِّهاب» (٤٥٩) ـ، قال: نا مُحمَّد بنُ الجُنَيد الدَّقَّاق..

قالا: نا أبو المُنذِر إسماعيلُ بنُ عُمَر بهذا.



قال البزَّارُ: «وهذا الحديثُ لا نعلم رواه عن زيدٍ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هُرَيرةَ؛ إلَّا داوُد بنُ قيسٍ. ورواه بعضُ أصحابِ داوُد، عن داوُد، عن زيدٍ، قال: ولا أعلمُهُ إلَّا عن أبي صالحٍ» اهـ.

وأبو المُنذِرِ من ثِقَات مَشَايخ الإمام أحمدَ. وداوُد بنُ قيسٍ ثقةٌ أيضًا.

١١٩ وأخرَجَ الطَّبَرانِيُّ في «الأوسط» (٨٩٤) قال: حدَّثَنا أحمد بنُ يَحيى الحُلْوانيُّ، قال: نا إبراهيم بنُ حمزة الزُّبَيريُّ، قال: ثنا أنس بنُ عياضٍ، نا عُبيد الله بنُ عُمرَ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمر، أنَّ جيشًا غَنِموا في عهدِ رسُول الله ﷺ طعامًا وعَسَلًا، فلم يُخَمَّس.

وأخرَجَه أبو داوُد (٢٧٠١)..

والطبراني أيضًا (٥٣٠١)، وفي «الكبير» (ج١٢/ رقم ١٣٣٧٢)، قال: حدَّثَنا مُحمَّد بنُ نصرٍ الصَّائغُ..

والبَيهَقِيُّ (٩/٥٩) عن مُحمَّد بنِ عبد الحَكَم..

قالوا: ثنا إبراهيمُ بنُ حمزة الزُّبَيريُّ بهذا.

وأخرَجَه البزَّار في «مُسنَده» (ج٢/ ق١٤/٢) قال: حدَّثَنا أحمدُ ابنُ أبان القُرَشيُّ، قال: ثنا أبو ضَمْرة أنس بنُ عياضٍ بهذا.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يرو هذا الحديث عن عبيد الله إلا أنس»



وقال البزَّارُ: «وهذا الحديثُ لا نعلم رواه عن عُبيد الله إلَّا أنسُ بنُ عياضٍ أبو ضَمْرة».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَا! وَلَيْسَ كَمَا قَالَا.**

فلم يتفرَّد به أبو ضَمْرة ـ وهو أحدُ الثِّقات الرُّفَعاء ـ.

فتابعه شُعَيب بنُ إسحاقَ، قال: حدَّثَنا عُبيد الله بن عُمر بسنده سواءً.

أخرَجَه ابنُ حِبَّان (٤٨٢٥) قال: أخبَرَنا الحسنُ بنُ سُفيان، قال: حدَّثَنا ابنُ أبي السَّرِيِّ، قال: حدَّثَنا شُعَيب بنُ إسحاقَ بهذا.

وشُعَيبٌ أحدُ الثِّقات.

وخالفهما عُثمانُ بنُ الحَكَم الجُذَاميُّ، فرواه عن عُبيد الله بن عُمرَ، عن نافعٍ، أنَّ جيشًا غَنِموا... الحديثَ مُرسَلًا.

أخرَجَه البَيهَقِيُّ (٥٩/٩ ـ ٦٠) من طريق مُحمَّد بن عبد الله بن الحَكَم، أبنا عبدُ الله بنُ وهبٍ، أخبَرَني عثمان بنُ الحَكَم الجُذَاميُّ بهذا.

وعثمانُ بنُ الحَكَم كان مُتديِّنًا من أهل الوَرَع، كما قال ابنُ يُونُس وابنُ بُكَيرٍ. ووثَّقَه أحمد بنُ صالحٍ المِصْريُّ. ولكن قال أبو حاتمٍ الرَّازيُّ: «ليس بالمُتقِن».

وروايةُ الوَصْل أَقوى كما ترى.

ويُؤيِّدها ما أخرَجَه البُخارِيُّ في «فرض الخُمُس» (٢٥٥/٦) قال: حدَّثَنا مُسدَّدٌ، قال: حدَّثَنا حمَّاد بنُ زيدٍ، عن أيُّوب، عن نافعٍ، عن

ابن عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: كُنَّا نُصيب في مَغَازينا العسلَ والعِنبَ، فنأكُلُه ولا نَرفَعُه.

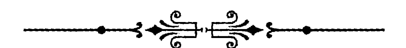
تفرَّد به البُخاريُّ من هذا الوجه.

وأخرَجه الإسماعيليُّ، عن أحمد بنِ إبراهيم..

وأبو نُعيم ـ كلاهما في «المُستخرَج» ـ، عن يُونُس بنِ مُحمَّدٍ..

قالا: ثنا حمَّاد بنُ زيدٍ بهذا.

وكذلك أخرَجه الإسماعيليُّ، عن ابن المُبارَك، عن حمَّاد بنِ زيدٍ به.



١٢٠ (٨٩٥) حدَّثَنا أحمدُ بنُ يَحيى الحُلوَانيُّ، قال: نا مُصعَب بنُ عبد الله الزُّبَيريُّ، قال: نا هشام بنُ عبد الله بن عِكرِمة، عن هشام بنِ عُروة، عن أبيه، عن عائشة أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «الْتَمِسُوا الرِّزقَ فِي خَبَايَا الأَرضِ».

وأخرجه أيضًا (٨٠٩٧) قال: حدَّثَنا مُوسى بنُ هارُون، قال: نا مُصعَب بنُ عبد الله الزُّبَيريُّ بهذا.

وأخرَجه أبُو يَعلَى (٤٣٨٤)، وابن حِبَّان في «المجرُوحين» (٣/٩١) مُعلَّقًا، وأبُو نُعيمٍ في «أخبار أَصبَهان» (٢/٣١٣)، والبيهقيُّ في «الآداب» (١٠٩٨)، وابنُ أبي شُريحٍ في «جُزء بيبي» (١)، من طريق مُصعَب بن عبدِ الله، عن هشام بن عبد الله بسنده سواء بلفظ: «أُطلُبُوا الرِّزقَ». وعند البيهقيِّ: «الْتَمِسُوا».

قــال الطَّبَرانِيُّ: لم يَــرو هذا الحديــثَ عن هشــام بنِ عُروة إلَّا هشام بنُ عبد الله. اهـ.

زاد الطَّبَرانِيُّ في الموضع الثَّاني: تفرَّد به مُصعَب الزُّبَيريُّ. اهـ.

وقال الدَّارَقُطنيُّ في «الأَفراد» (٦١٩٦ ـ أطرافه): غريبٌ من حديث هشامٍ، عن أبيه، عنها. تفرَّد به هشامُ بنُ عبد الله المَخزُوميُّ. ولم يَروه عنه غيرُ مُصعَب بن عبد الله. اهـ.

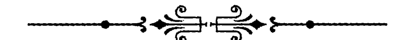
• **قُلْتُ: كَذَا قَالا! وَلَيْسَ كَمَا قَالَا.**

فلم يتفرَّد به هشام بنُ عبد الله.

فتابعه أبُو أُسامة حمَّاد بنُ أُسامة، عن هشام بنِ عُروة بسنده سواء بلفظ: «أُطلُبُوا».

أخرَجَه أبُو نُعيمٍ في «أخبار أَصبَهان» (٢٤٣/٢) قال: حدَّثَنا أبُو بكرٍ مُحمَّد بنُ جعفر بن يُوسُــف، ثنا مُحمَّد بنُ أحمد بن راشدٍ، ثنا أبُو السَّائب سَلْم بن جُنَادة، ثنا أبُو أُسامة بهذا.

والحديث لا يصحُّ، فقد قال النَّسَــائيُّ: «مُنكَرٌ». وقال ابنُ طاهرٍ: «لا أصل له»، وأنكَــرَه آخَــرُون. وانظُر «الواهيــات» (١١٣/٢) لابن الجَوزِيِّ. والحمد لله.



١٢١ (٨٩٨) حدَّثَنا أحمدُ بنُ يَحيى الحُلوَانيُّ، قال: مُصعَبٌ، قال: نا عبدُ العزيز بن مُحمَّدٍ، عـن عُبيد الله بن عُمر، عن ثابتٍ البُنَانيِّ، عن أنس بنِ مالكٍ، أنَّ رجُـلًا كان يؤُمُّ قومًا، وكان يَقرَأُ: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص] وسُـورةً أخرى في كُلِّ ركعةٍ، فقال له أصحابُهُ: «إنك تقرأ هذه السُّـورَة ـ يعنُون: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص]، ثُـمَّ لا تراها تُجزِئُك، وتَقرأ معها سُـورةً أخرى! فإمَّا اقتصرتَ عليها، وإمَّا قرأتَ السُّورَة الأخرى وتركتَهَا»، فقال: «لستُ أفعلُ! فإن رَضِيتُم، وإلَّا فشأنُكم بأَمرِكُم»، وكان من أفضَلِهم، وكَرِهوا أن يَؤُمَّهم غيرُهُ، فذَكَروا ذلك لرسُـول الله ﷺ، فقال: «مَا يَمنَعُكَ مِمَّا يَأمُرُكَ بِهِ قَومُكَ، وَمَا يُلزِمُكَ هَذِهِ السُّورَةَ؟»، قال: «إني أُحبُّها»، فقال: «حُبُّهَا أَدْخَلَكَ الجَنَّةَ».

وأخرَجَه أبو يَعلى (٣٣٣٥) ـ وعنه ابنُ حِبَّان (٧٩٤)، والضِّياء في «المُختارَة» (١٧٤٩) ـ..

والخطيبُ في «تاريخـه» (٥/٢٦٣)، وابنُ عسـاكر في «تاريخه» (٥٢/٤٢٧)، والمُستَغفِريُّ في «فضائل القُرآن» (١٠٤٨) عن أبي القاسم البَغَويِّ..

قالا: ثنا مُصعَب بنُ عبد الله الزُّبَيريُّ بهذا الإسناد.

وأخرَجَه ابنُ مندَهْ في «التَّوحيـد» (١/٦٧) من طريق مُصعَب بن عبد الله أيضًا.

وخالفهما أبو العبَّاس مُحمَّد بنُ داوُد بن سُلَيمان البَغدَاديُّ، فرواه عن الدَّرَاوَرديِّ، عن عُبيد الله بنِ عُمر، عن يُونُس بن عُبيدٍ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ مثلَهُ.

فزاد يُونُس بن عُبيدٍ في الإسناد.

أخرَجَه الخطيبُ (٢٦٣/٥) وابنُ عَسَاكر (٤٢٧/٥٢ ـ ٤٢٨)، ورَجَّحا الرِّواية الأولى.

ومُحمَّدُ بنُ داوُد لم يَذكُرا فيه جرحًا ولا تعَديلًا.

وأخرَجَه البُخارِيُّ (٢٥٥/٢) معلَّقًا ـ وأسنده عنه الرَّافعيُّ في «أخبار قَزْوين» (١٨٨/٣) ـ..

ووصله التِّرمِذِيُّ (٢٩٠١) عن إسماعيلَ بن أبي أُوَيسٍ..

وابنُ خُزيمةَ (٥٣٧)، وأبو عَوَانة (٣٩٥٢)، والحاكمُ (٢٤٠/١ ـ ٢٤١) ـ وعنه أبو عَمرٍو مُحمَّد بن يَحيى بن الحسن الجُورِيُّ النَّيسَابُوريُّ في «قَوَارع القُرآن» (ق ١/١٣)، والبَيهَقِيُّ (٦١/٢)، وفي «الشُّعَب» (٢٥٤٠)، والضِّياءُ في «المُختارَة» (١٧٥٠) ـ عن إبراهيم بن حمزة..

وابنُ مندَهْ في «التَّوحيد» (٦٨/١)، والبَيهَقِيُّ (٦٠/٢، ٦١) عن مُحرِز بن سَلَمة..

قالوا: ثنا عبدُ العزيز بن مُحمَّدٍ بهذا الإسناد.

وصحَّحهُ الحاكمُ على شرط مُسلِمٍ (!).

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديث عن عُبيد الله إلَّا عبد العزيز».

وقال الدَّارَقُطنيُّ في «الأفراد» ـ كما في «أطراف الغرائب» (٧١٣) ـ: «غريبٌ من حديث عُبيد الله، عن ثابتٍ. تفرَّد به عبدُ العزيز الدَّرَاوَرديُّ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَا! وَلَيْسَ كَمَا قَالَا.**

فلم يتفرَّد به عبدُ العزيز الدَّرَاوَرديُّ.

فتابعه سُليمانُ بنُ بِلالٍ، عن عُبيد الله بن عُمر بسنده سواء.

أخرَجَه أبو عَوَانة (٣٩٥١) قال: حدَّثَنا مُحمَّد بن يَحيى..

والبزَّارُ (٦٩٩٩) قال: وجدتُ في كتابي عن مُحمَّد بنِ إسماعيلَ البُخارِيِّ..

والبَيهَقِيُّ في «الشُّعَب» (٢٥٤١)، وفي «السُّنَن الصَّغير» (١٠١٤) عن الحَسن بن عليِّ بن زيادٍ..

وابن منْدَهْ في «التَّوحيد» (٦٧/١) عن يَحيى بن جعفر بن الزِّبْرِقَان..

والضِّياء في «المُختارَة» (١٧٥١) عن يَحيى بن أبي طالبٍ..

قالوا: أبنا إسماعيلُ بن أبي أُويسٍ، حدَّثَني أخي أبو بكرٍ، عن سُليمان بن بلالٍ بهذا الإسناد.

وتُوبع إسماعيلُ..

تابعه أَيُّوبُ بنُ سُليمان بن بلالٍ، قال: ثنا أبو بكرٍ ابنُ أبي أُويسٍ بهذا.

أخرَجَه أبو عَوَانــة (٣٩٥١) قــال: حدَّثَنا مُحمَّد بــن يَحيى، قثنا أبو بكرٍ بنُ أبي أُوَيسٍ به.

وتُوبع عُبيد الله بنُ عُمر..

تابعه مُبارَك بن فَضَالة، عن ثابتٍ مثلَهُ.

أخرَجَه التِّرمِذِيُّ (١٧٠/٥)، وابنُ الأَعرَابيِّ في «المُعجَم» (٢١٥٣)، وابن الضُّرَيس في «فضائل القرآن» (٢٧٨)، عن أبي الوليد..

وأحمدُ (١٤١/٣)، وعبدُ بنُ حُميدٍ في «المُنتخَب» (١٣٠٦) قالا: ثنا أبو النَّضر هاشمُ بنُ القاسم.

وأحمدُ أيضًا (١٤١/٣) قال: حدَّثَنا خَلَف بنُ الوليد..

وأيضًا (١٥٠/٣) قال: حدَّثَنا حُسين بنُ مُحمَّدٍ..

وعَبْد بن حُميدٍ أيضًا (١٣٧٤) قال: أخبَرَني عَمرو بن عاصمٍ الكِلَابيُّ..

والدَّارِميُّ (٢٣٠/٢) قال: حدَّثَنا يزيدُ بنُ هارُون..

وابن حِبَّان (٧٩٢)، وابن عَديٍّ في «الكامل» (٢٣٢٢/٦)،

وابنُ السُّــنِّيِّ في «اليوم واللَّيلة» (٦٩٠) قالــوا: حدَّثَنا أبو يَعلَى ـ وهذا في «مُسنَده» (٣٣٣٦) ـ قال: حدَّثَنا حَوْثَرة بن أَشْرَس..

قال سَبعَتُهم: ثنا مُبارَك بن فَضَالة بهذا مختصَرًا.

١٢٢ (٩١١) **حدَّثَنا أحمدُ، قال: نا سعيد بنُ سُليمان، عن زُهيرٍ، عن عبد الله بن عيسى، عن مُوسى بنِ عبد الله بن يزيدَ الأَنْصاريِّ، عن أبي حُميدٍ الأنصاريِّ مرفوعًا: «إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُمُ امْرَأَةً فَلَا جُنَاحَ أَن يَنظُرَ إِلَيهَا إِذَا كَانَ إِنَّمَا يَنظُرُ إِلَيهَا لِلخِطْبَةِ إِذْ كَانَت لَا تَعلَمُ».**

وأخرَجَه الطَّحَاويُّ في «شرح المعاني» (١٤/٣) قال: حدَّثَنا ابنُ أبي داوُد، ثنا سعيدُ بنُ سُليمان الواسطيُّ بهذا الإسناد.

وأخرَجَه أحمدُ (٤٢٤/٥) قال: حدَّثَنا حسنُ بنُ مُوسى، ثنا زُهيرٌ بهذا، إلَّا أنَّهُ شكَّ فقالَ: عن أبي حُميدٍ، أو حميدة.

قال الطَّبَرانِيُّ: لم يَرو هذا الحديثَ عن عبد الله بن عِيسى إلَّا زُهيرٌ. ولا يُروى عن أبي حُميدٍ السَّاعديِّ إلَّا بهذا الإسناد. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به زُهيرٌ.

فتابعه قيس بنُ الرَّبيع، فرواه عن عبد الله بسنده سواء.

أخرَجَه البزَّارُ (١٤١٨) قال: حدَّثَنا يَحيى بنُ حَكيمٍ، ثنا سَلْم بنُ قُتَيبة. (ح) وحدَّثَنا مُحمَّد بن يَحيى القطعيُّ، ثنا عُمر بنُ عليٍّ المُقدَّميُّ. قالا: ثنا قَيسٌ.

قال البزَّار: قد رُوي من وُجوهٍ. ولا نعلم لأبي حُميدٍ غيرَ هذا الطَّريق.

١٢٣ (٩١٧) حدَّثَنا أحمدُ بن يَحيى، نا سعيد بنُ سُليمان، عن أبي شهابٍ الحنَّاط عبدِ ربِّه بن نافعٍ، عن ليثٍ، عن أبي فَزَارة، عن يزيد الأَصَمِّ، عن ابن عبَّاسٍ مرفوعًا: «ثَلَاثٌ مَن لَم يَكُن فِيهِ وَاحِدَةٌ مِنهُنَّ فَإِنَّ اللهَ عز وجل يَغفِرُ لَهُ مَا سِوَى ذَلِكَ: مَن مَاتَ لَا يُشرِكُ بِهِ شَيئًا، وَلَم يَكُن سَاحِرًا، وَلَم يَتَّبِعِ السَّحَرَةَ، وَلَم يَحْقِد عَلَى أَخِيهِ».

وأخرجه أيضًا (٥٢٣٠) قال: حدَّثَنا مُحمَّد بن الفضل السَّقَطيُّ، نا سعيد بنُ سُليمان، بسنده سواء.

وأخرَجَه البُخَاريُّ في «الأدب المُفرَد» (٤١٣)، وعبد بن حُميدٍ في «المُنتخَب» (٦٨٥)، والطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (ج١٢/ رقم ١٣٠٠٤)، واللَّالَكائيُّ في «شرح الأُصول» (٢٢٧٥)، وأبو الفضل الزُّهْريُّ في «حديثه» (ج٥/ ق٢/٩٦)، وأبو نُعيمٍ في «الحِلية» (١٠٠/٤)، من طريق أبي شهابٍ.

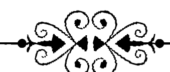
قال الطَّبَرانِيُّ: لم يَرو هذا الحديثَ عن أبي فَزَارة إلَّا ليثٌ[1]، تفرَّد به أبو شهابٍ. ولا يُروى عن ابن عبَّاسٍ إلَّا بهذا الإسناد. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به أبو شهابٍ الحنَّاطُ.

---

(١) ليث هو ابن أبي سليم، ووقع في «الأدب المفرد»: «كثير»! وفي «الحِلية»: «ليث بن أبي فزارة»، وكلاهما تصحيفٌ.

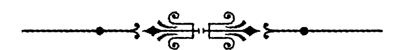


فتابعه حفص بنُ غِيَاثٍ النَّخَعيُّ، فرواه عن ليث بنِ أبي سُليمٍ بسنده سواء.

أخرَجَه الخطيبُ في «تاريخه» (٤/٢) في ترجمة مُحمَّد بن إسماعيل بن مُحْرِز، من طريقه قال: أنبأنا حفص بنُ غِيَاثٍ، به.

والحديث ضعيفٌ؛ لضعف ليث بنِ أبي سُليمٍ.

ومُحمَّدُ بنُ إسماعيل لم يَحكِ فيه الخطيبُ شيئًا. والله أعلمُ.



١٢٤ (٩١٨) حدَّثَنا أحمدُ ـ يعني ابن يَحيى الحُلْوانيَّ ـ، قال: نا عمَّار بنُ نصرٍ، قال: نا حكيم بنُ زيدٍ، عن إبراهيم الصَّائغ، عن عكرمة، عن جابرٍ مرفوعًا: «أَفضَلُ الشُّهَدَاءِ عِندَ اللهِ حَمزَةُ بنُ عبدِ المُطَّلِبِ».

وأخرَجَه الخطيبُ في «تاريخه» (٦/٣٧٧) من طريق أبي العبَّاس إسحاق بنِ يعقُوب العطَّار، حدَّثَنا عمَّار بنُ نصرٍ مثلَهُ، مع زيادةٍ تأتي.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن إبراهيمَ إلَّا حكيم. تفرَّد به عمَّارٌ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به حكيمٌ.

فتابعه حُفَيدُ الصَّفَّار، عن إبراهيم الصَّائغ بسنده سواء، بلفظ: «سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ حَمْزَةُ بنُ عَبدِ المُطَّلِبِ، وَرَجُلٌ قَامَ إِلَى إِمَامٍ جَائِرٍ فَأَمَرَهُ وَنَهَاهُ فَقَتَلَهُ».

أخرَجَه الحاكمُ (١٩٥/٣) من طريق رافع بنِ أَشْرَس المَرْوزيِّ، ثنا حُفيدٌ[١] الصَّفَّار.

قال الحاكمُ: صحيحُ الإسناد. اهـ.

فردَّه الذَّهَبيُّ قائلًا: الصَّفَّارُ لا يُدرى من هُو. اهـ.

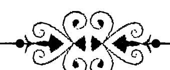
ورافع بنُ أَشْرَس ترجمه ابنُ أبي حاتمٍ (٤٨٢/٢/١) ولم يحك فيه شيئًا.

وتابعه أيضًا أبو جعفرٍ أحمد بنُ شُجاعٍ المَرْوزيُّ، حدَّثَنا حكيم بنُ زيدٍ ـ وقد روى عنه الشَّيبانيُّ ـ، عن إبراهيم الصَّائغِ مثلَ رواية الصَّفَّار.

أخرَجَه الخطيبُ في «تاريخه» (٥٣/٦) من طريق إبراهيم بنِ جابر بن عيسى، حدَّثَنا أبو جعفرٍ.

• **قُلتُ**: وحكيم بنُ زيدٍ ترجمه ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتَّعديل» (٢٠٤/٢/١ ـ ٢٠٥)، ونقل عن أبيه قال: شيخٌ صالحٌ. اهـ. وترجمه الذَّهَبيُّ والحافظُ في «اللِّسان» باسم: «حكيم بن يزيد» بزيادة الياء التَّحتانية قبل الزَّاي، وقال: يروى عن إبراهيم الصَّائغ. اهـ. ونقل عن الأزديِّ أنَّهُ قال: «متروكٌ»، وروى له الأزديُّ هذا الحديثَ.

(١) ووقع في «السير» (١٧٣/١): «خليد الصفار».



وإبراهيمُ هو ابـــن ميمُونَ الصَّائغُ، وهو صَدُوقٌ مُتماسِـــكٌ، وثَّقَه يَحيى بن مَعِينٍ، وقال أبو زُرعةَ: «لا بأس به»، وقال ابنُ حِبَّان (١٩/٦): «كان فقيهًا فاضلًا».

وقد اختُلف على إبراهيم الصَّائغ.

خالفه أبو حنيفة، قال: حدَّثني عكرمةُ، عـــن ابن عبَّاسٍ مرفوعًا: «سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ يَومَ القِيَامَةِ حَمزَةُ بنُ عَبدِ المُطَّلِبِ، وَرَجُلٌ قَامَ إِلَى إِمَامٍ جَائِرٍ فَنَهَاهُ وَأَمَرَهُ فَقَتَلَهُ».

أخرَجَه الطَّبَرانِيُّ في «الأوسط» (٤٠٧٩) ـ وعنه أبو نُعيمٍ في «مُسنَد أبي حنيفة» (ص١٨٧) ـ، قال: حدَّثَنا عليُّ بن سعيدٍ الرَّازيُّ، قال: نا أبو الـــدَّرْداء عبدُ العزيز بن المُنِيب المَرْوَزيُّ، قال: نا ســعيد بنُ رَبِيعة، قال: نا الحَسن بنُ رُشَيدٍ، عن أبي حنيفة بهذا.

وقال الطَّبَرانِيُّ: لم يَرو هذا الحديثَ عـــن عِكرِمة إلَّا أبو حنيفة، ولا عن أبي حنيفة إلَّا الحَسن بن رُشيدٍ، ولا عن الحَسن بن رُشيدٍ إلَّا سعيدٌ. تفرَّد به أبو الدَّرداء. اهـ.

● **قُلتُ**: أمَّا أبو الدَّرداء، فهو صَدُوقٌ من رجال «التَّهذيب».

وسعيدُ بن ربيعة لم أجد له ترجمةً.

والحَسن بن رُشـــيدٍ ترجمه ابنُ أبي حاتمٍ (١٤/٢/١)، وقال: «يدلُّ حديثُهُ على الإنكار»، ونقل عن أبيه قال: «مجهولٌ». وترجمه العُقَيليُّ (٢٢٥/١) وقال: «فـــي حديثه وهَمٌ»، زاد في «اللِّســـان» عنه: «ويحدِّث بمناكيرَ». وذكره ابن حِبَّان في «الثِّقات» (١٧٠/٨) على قاعدته.

وأبو حنيفة في حِفظِه مَقَالٌ مشهورٌ، مع إمامته في الفقه.

وتهيَّب الهَيثَميُّ في «المَجْمَع» (٢٦٦/٧) أن يُصرِّح باسمه، فقال على غير عادته: «فيه شخصٌ ضعيفٌ في الحديث»، (!) مع أنَّ الإسناد فيه عللٌ أخرى.

ويمكننا أن نقول، لم يروِ أبو حنيفة هذا الحديثَ لعدم ثُبُوت الإسناد إليه، والله الموفق.

ثُمَّ رأيتُ الحافظ ذكر هذا الإسنادَ في «الأمالي المُطلَقة» (١٩٧)، وذكر قول الطَّبَرانِيِّ: «تفرد به أبو الدَّرداء»، فعلَّق الحافظُ قائلًا: «وهو ضعيفٌ، وشيخُهُ مجهُولٌ».

كذا قال! وأبو الدَّرْداء لم يجرحه أحدٌ، وقد حكم الحافظُ عليه في «التَّقريب» بأنَّهُ صَدُوقٌ. فلعلَّهُ سبقُ قلمٍ، أو كتبه من حِفْظِه ولم يستحضر ترجمتَهُ.

فهذا الوجه لا يصحُّ، وكذلك الذي قبله؛ للاضطراب فيه.

وقال الحافظُ في «الفتح» (٣٦٨/٧): وللنَّسَفيِّ: «قَتْل حَمْزَةَ سَيِّدِ الشُّهَدَاءِ»، وهذا اللَّفظ ثبت في حديثٍ مرفُوعٍ أخرَجَه الطَّبَرانِيُّ من طريق الأَصْبَغ بن نُبَاتة، عن عليٍّ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ حَمزَةُ بنُ عَبدِ المُطَّلِبِ».

كذا قال!

فلو سلَّمنا بثُبُوت الحديثِ، فما كان ينبغي أن تَذكُر حديثَ عليٍّ ﵁ خُصُوصًا، لا سيما وقد ذكرتَ الرَّاوي عن عليٍّ، وهو الأصبغ بن نُبَاتة؛ فإنَّهُ ساقطٌ البتَّة.

فقد أخرَجَه الطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (ج٣/ رقم ٢٩٥٨) قال: حدَّثَنا عليُّ بن سعيدٍ الرَّازيُّ، ثنا أبو أُسامة الكَلْبيُّ، ثنا مُحمَّد بنُ عمران بن أبي لَيلَى، ثنا مُحمَّد بن سُليمانَ بن الأصبهانيِّ، عن أبي إسحاق الشَّيْبانيِّ، عن عليِّ بن الحَزَوَّر، ثنا الأصبغ بن نُبَاتة، قال: سمعتُ عليَّ بن أبي طالبٍ فذكره مرفوعًا.

وعليُّ بن الحَزَوَّر أحدُ الهَلْكى.

أمَّا شيخ الطَّبَرانِيِّ ففيه كلامٌ يسيرٌ.

وأبو أسامة الكلبيُّ هو عبدُ الله بنُ أُسامة، ترجمه ابنُ أبي حاتمٍ (١٠/٢/٢)، وقال: «ثقةٌ صَدُوقٌ».

ومُحمَّد بن عمران بن أبي لَيْلى ثقةٌ.

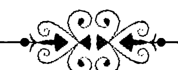
ومُحمَّد بن سُليمان الأصبهانيُّ ذكره ابنُ حِبَّان في «الثِّقات» (٥٢/٩) وقال: «يُخطِئُ ويُخالِف». وأخشى أن يكون وهم على أبي إسحاقَ الشَّيبانيِّ فيه.

فالحاصلُ أنَّ إسناد هذا الحديث في غاية السُّقُوط، ولو ذكرتَهُ من حديث جابرٍ ﵁ لكان الأمرُ أقربَ، مع أنَّهُ لا يَثبُت أيضًا، وقد مضى وجهٌ منه.

وثمَّة وجهٌ آخر.

أخرَجَه الحاكمُ (٢/١١٩ ـ ١٢٠) قال: أخبَرَنا أبو الحَسن أحمدُ بن مُحمَّدٍ العَنزِيُّ، ثنا عُثمان بنُ سعيدٍ الدَّارِميُّ، ثنا محبُوبُ بن مُوسى، ثنا أبو إسحاق الفَزَاريُّ، عن أبي حمَّادٍ الحَنَفيِّ، عن ابن عقيلٍ، قال: سمعتُ جابر بنَ عبد الله ﵁ يقُولُ: فقد رسُولُ الله ﷺ حمزةَ حين فاء النَّاسُ من القتال، فقال رجلٌ: «رأيتُهُ عند تلك الشَّجَرات، وهُو يقُولُ: أنا أسدُ الله وأسَدُ رسُوله! اللهمَّ! أبرَأُ إليك ممَّا جاء به هؤُلاء ـ أبو سُفيان وأصحابُهُ ـ، وأعتذر إليكَ ممَّا صنع هؤُلاء بانهزامهم»، فحَنَا رسُول الله ﷺ نحوه، فلمَّا رأى جنبَهُ بكى، ولمَّا رأى ما مُثِّل به شهق، ثُمَّ قال: «أَلَا كَفَنٌ؟»، فقام رجلٌ من الأنصار فرمى بثوبٍ عليه، ثُمَّ قام آخر فرمى بثوبٍ عليه، فقال: «يَا جَابِرُ! هَـذَا الثَّوبُ لِأَبِيكَ، وَهَذَا لِعَمِّي حَمزَةَ»، ثُمَّ جيء بحمزةَ فصلَّى عليه، ثُمَّ يُجاء بالشُّهَداء فتُوضَع إلى جانب حمزةَ فيُصلِّي عليهم، ثُمَّ تُرفَع ويُترَك حمزةُ، حتَّى صلَّى على الشُّهَداء كلِّهم.

قال: فرجعتُ وأنا مُثقَلٌ قد ترك أبي علَيَّ دَيْنًا وعيالًا، فلمَّا كان عند اللَّيل أرسل إليَّ رسُولُ الله ﷺ فقال: «يَا جَابِرُ! إِنَّ اللهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَحْيَا أَبَاكَ وَكَلَّمَهُ كَلَامًا»، قلتُ: «وكلَّمه كلامًا؟!»، قال: «قَالَ لَهُ: تَمَنَّ! فَقَالَ: أَتَمَنَّى أَن تَرُدَّ رُوحِي وَتُنشِئَ خَلقِي كَمَا كَانَ وَتُرجِعَنِي إِلَى نَبِيِّكَ، فَأُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ فَأُقتَلُ مَرَّةً أُخرَى. قَالَ: إِنِّي قَضَيتُ أَنَّهُم لَا يُرجَعُونَ».



قال: وقال ﷺ: «سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ عِنْدَ اللهِ يَومَ القِيَامَةِ حَمزَةَ».

وأخرَجَه الطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (ج ٣/ رقم ٢٩٣٢)، قال: حدَّثَنا مُحمَّد بن عبد الله الحضرميُّ.

وابنُ عَديٍّ في «الكامل» (٢٤٠٤/٦)، قال: حدَّثَنا أحمد بنُ الحُسين بن عبد الصَّمد.

قالا: ثنا هارونُ بنُ إسحاق، ثنا عبدُ الله بن نُميرٍ، عن أبي حمَّادٍ بهذا الإسنادِ مُختَصرًا جدًّا بلفظ: لما جدَّد رسُولُ الله ﷺ حمزةَ بكى، فلمَّا رأى ما مُثِّل به شهق.

وأخرَجَه أبو نُعيمٍ في «معرفة الصَّحابة» (١٨٢٩) من طريق سَلْم بن جُنَادة، ثنا ابنُ نُميرٍ بهذا الإسناد.

قال الحاكمُ: صحيحُ الإسناد. اهـ.

فردَّه الذَّهَبيُّ بقوله: أبو حمَّادٍ هو المُفضَّلُ بنُ صَدَقة، قال النَّسائيُّ: مترُوكٌ. اهـ.

• **قُلتُ**: وقال ابنُ مَعِينٍ: «ليس بشيءٍ». أمَّا ابنُ عَديٍّ فقال: «ما أرى بحديثه بأسًا. وكان أحمدُ بن مُحمَّد بن سعيدٍ يُثنِي عليه ثَنَاءً تامًّا». اهـ.

وأحمدُ بنُ مُحمَّد بن سعيدٍ هُو ابنُ عُقدة، وليس بعُمدَة.

وابنُ عَديٍّ، مع توسُّطه المُعتَاد في النَّقد، يَتَساهلُ أحيانًا.



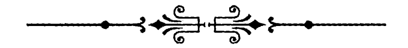
ولم يجرحه ابنُ مَعِينٍ والنَّسائيُّ وحدَهُما، بل ضعَّفه أيضًا أبو زُرعة، وقال أبو حاتمٍ: «ليس بالقويِّ. يُكتَبُ حديثُهُ»، كما في «الجرح والتَّعديل» (٣١٥/١/٤ ـ ٣١٦)، وضعَّفه العُقَيليُّ.

فالصَّوابُ أنَّهُ ضعيفٌ. ولم أر من تابَعَه على هذا الإسناد.

فالصَّوابُ أنَّ الحديث ضعيفٌ، ليس حَسَنًا، فضلًا عن أن يكون صحيحًا.

وقد رأيتُ شيخَنا الألبانيَّ حفظه اللهُ جزم بثُبُوت هذا الحديث في «الصَّحيحة» (٣٧٤) بسبب أنَّ أبا حاتمٍ قال عن حكيم بنِ زيدٍ: «صالحٌ».

ولو سلَّمنا أنَّ الحديثَ خالٍ من الاضطراب، فلا بُدَّ من استصحاب قول الأَزْديِّ فيه، ويُحمَلُ قول أبي حاتمٍ على أنَّ حديث حكيم بن زيدٍ صالحٌ إذا وُجد له مُتابعٌ، أو وُجد لروايته شاهدٌ. والشَّوَاهد التي أوردها الشَّيخُ واهيةٌ لا تَصلُح للتَّقوية، فالمقبول من القولِ بعد إِعْمال القَوَاعد أن يكون الإسنادُ ضعيفًا، والله أعلمُ.



١٢٥ (٩٢٧) حدَّثَنا أحمد بنُ يَحيى، قال: نا سعيدُ بنُ سُلَيمان، قال: نا عبَّادُ بنُ العوَّام، قال: نا حَنْظَلةُ السَّدُوسيُّ، قال: نا عبدُ الله بن الحارث، قال: حدَّثَتْني ميمونةُ زوجُ النَّبيِّ ﷺ، أنَّ رسُولَ الله ﷺ كان يُصلِّي قبل العَصر ركعتين.

وأخرَجَـه الطَّبَرانِيُّ في «الكبيـر» (ج٢٤/ رقم ٦٩) قـال: حدَّثَنا مُحمَّد بنُ الفضل السَّقَطِيُّ..

وأبُو يَعلَى في «المُسنَد» (ج١٣/ رقم ٧١١١) قال: حدَّثَنا أبو خَيْثَمة..

قالا: ثنا سعيدُ بنُ سُلَيمان بهذا الإسناد.

وأخرَجَه أبُو يَعلَى (ج١٢/ رقم ٧٠٨٥) قال: حدَّثَنا داوُد بنُ رُشَيدٍ، ثنا عَبَّاد بنُ العَوَّام بهذا، وزاد: قالت: وكان رسُـولُ الله ﷺ إذا صلَّى صلاةً أَحبَّ أن يُداوِم عليها.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن حنظلة إلَّا عَبَّادٌ، ولا يُروى عن مَيمُونة إلَّا بهذا الإسناد».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به عَبَّاد بنُ العَوَّام.

فتابعه صالحُ بنُ عُمَيرٍ، عن حنظلةَ بهذا الإسناد.

أخرَجتَهُ أنتَ في «المُعجَـم الكبير» (ج٢٤/ رقم ٦٩) قلتَ: حدَّثَنا محمودُ بنُ مُحمَّدٍ، ثنا زكريَّا بنُ يَحيى زحمُوْيَه، ثنا صالحُ بنُ عُمَيرٍ.

وتابعه أيضًا عبدُ الوارث بنُ سعيدٍ العَنْبَريُّ، قال: حدَّثَنا حنظلةُ، قال: حدَّثَنا عبدُ الله بن الحارث بن نَوْفَـلٍ، قال: صلَّى بنا معاوية بنُ أبي سُفيانَ صلاةَ العَصرِ، فأَرسـل إلى مُيمَونة، ثُمَّ أَتْبَعه رَجُلًا آخر، فقالت: إنَّ رسُـولَ الله ﷺ كان يُجهِّزُ بَعْثًا ولم يكن عنده ظَهرٌ، فجاءَهُ

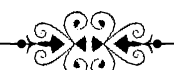
ظَهرٌ من الصَّدَقة، فجعل يَقسِـمُه بينهم، فحَبَسُوه حتَّى أَرهق العصرُ، وكان يُصلِّي قبل العَصـر رَكعَتَين، أو ما شـاء الله، فصَلَّى ثُمَّ رجع، فصلَّى ما كان يُصلِّي قبلَها، وكان إذا صلَّى صلاةً أو فَعَل شيئًا يُحِبُّ أن يُداوِم عليه.

أخرَجَه أحمـدُ (٦/٣٣٤ ـ ٣٣٥) قال: حدَّثَنـا عبدُ الصَّمَد ـ يعني ابنَ عبد الوارث ـ، قال: حدَّثني أبي بهذا.

١٢٦ (٩٥٧ الصغير) حَدَّثَنَا مُحَمَّـدُ ابْنُ بِشْـرَانَ الدِّرْهَمِيُّ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَـا زَيْدُ بْنُ أَخْـزَمَ الطَّائِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْـرُ بْنُ عُمَرَ الزَّهْرَانِيُّ، حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ الْعَطَّارُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَجُلاً لَعَنَ الرِّيحَ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لا تَلْعَنْهَا، فَإِنَّهَا مَأْمُورَةٌ، وَإِنَّ مَنْ لَعَنَ شَيْئًا، لَيْسَ لَهُ بِأَهْلٍ، رَجَعَتِ اللَّعْنَةُ إِلَيْهِ».

وَأَخرَجَهُ الدَّارَقُطنيُّ في «الأفرَادِ ـ كَمَا في أطرافِ الغَرائِبِ (٢٨٤٥) مِن طَرِيقِ زَيدِ بنِ أَخزَمَ بِهَذَا الإسنَادِ.

وَأَخرَجَهُ أبـو دَاوُدَ (٤٩٠٨)، وَمِن طَرِيقِهِ البَيهَقيُّ في «الشُّـعَبِ» (٤٨٦٤ ـ ط الرُّشـدِ)، وفـي «الآدَابِ» (٣٣٧)، والتِّرمِـذِيُّ (١٩٧٨)، والبَـزَّارُ (٥٣٣٠)، والطَّبَرانيُّ في «الكَبيـرِ» (ج ١٢/ رَقم ١٢٧٥٧) قالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَبدِ اللهِ الحَضرَميُّ ـ هُوَ مُطَيَّنٌ ـ..



وأَبُو نُعَيمٍ فِي «مَعرِفَةِ الصَّحَابَةِ» (١٠٨٠)، عن القَاسِمِ بنِ إسمَاعيلَ، قَالوا: حَدَّثَنَا زَيدُ بنُ أخزَمَ، ثَنَا بِشرُ بنُ عُمَرَ الزَّهرانيُّ بِهَذَا الإسنَادِ سَواءً.

قَالَ الطَّبَرَانِيُّ: «لَمْ يَرْوِهِ عَنْ قَتَادَةَ، إِلَّا أَبَانُ، وَلَا عَنْ أَبَانَ، إِلَّا بِشْرٌ، تَفَرَّدَ بِهِ زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ».

وَكَذَلِكَ قَالَ الدَّارَقُطنيُّ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَا! وَلَيْسَ كَمَا قَالَا.**

فَلَم يَتَفرَّدُ بِهِ زَيدُ بنُ أَخزَمَ، فَتَابَعَهُ أبو قُدَامَةَ، عُبَيدُ اللهِ بنُ سَعِيدٍ، ثَنَا بِشرُ بنُ عُمَرَ بِهَذَا الإسنَادِ.

أخرَجَهُ ابنُ حِبَّانَ (٥٧٤٥) قَالَ: أخبَرَنَا الحَسَنُ بنُ سُفيَانَ..

والبَيهَقيُّ في «الشُّعَبِ» (٤٨٦٤)، عبدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سَيَّارٍ، قَالا: ثَنَا عُبَيدُ اللهِ بنُ سَعيدٍ بِهَذَا.

وأَخرَجَهُ أبُو الشَّيخِ في «العَظَمَةِ» (١٧/٨١٣) قَالَ: حدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنِ العَبَّاسِ، ثَنَا أبَانُ بنُ يَزِيدَ بِهَذَا الإسنَادِ.

وَقَد سَقَطَ شَيخُ مُحَمَّدِ بنِ العَبَّاسِ، ورُبَمَا شَيخُ شَيخِهِ أَيضاً، لِأَنَّهُ لا يُمكِنُ أن يُدرِكُ أبَانَ بنَ يَزِيدَ، فَإِنَّ وَفَاة مُحمَّدِ بنِ العَبَّاسِ بنِ الأَخرَمِ، كَانَت سَنَةِ (٣٠١هـ) في حِينِ أنَّ أبانَ تُوفيَ سَنَةِ (١٦٠هـ) وَاغتَرَّ صَاحِبُنَا أبُو الطَّيِّبِ المَنصُورِي فِي كِتَابِهِ: «بُلُوغِ الأماني بِتَرَاجِمِ شُيُوخِ أَبي الشَّيخِ الأصبَهاني» (٩٤٤/٢)، فَذَكَرَ أَبَانَ بنَ يَزِيدَ في شُيُوخِ ابنِ الأَخرَمِ.

قَالَ التِّرمِذِيُّ: «غَريبٌ، لا نَعلَمُ أحَدًا أَسنَدَهُ غَيرُ بِشرٍ».

وقَالَ البَيهَقيُّ: «كَذَا رَوَاهُ بِشرُ بنُ عُمَرَ مَوصُولاً».

قُلتُ: وَهُوَ يُشِيرُ إلى أَنَّهُ وَقَعَ في إسنَادِهِ اختِلافٌ.

فَأَخرَجَهُ أَبُو دَاودَ (٤٩٠٨)، ومِن طَرِيقِهِ البَيهَقيُّ في «الشُّعَبِ» (٤٨٦٥) قَال: حَدَّثَنَا مُسلِمُ بنُ إبرَاهيمَ، ثَنَا أبانُ بنُ يَزيدَ، عن قَتَادَةَ، عن أبي العَالِيَةِ أنَّ الرِّيحَ نَازَعَت رَجُلاً... الحَدِيثَ.

هَكَذَا رَوَاهُ عن أبَانَ مُرسَلاً.

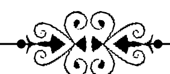
وَخَالَفَهُ عَفَّانُ بنُ مُسلِمٍ الصَّفَّارُ.

فَأَخرَجَهُ في «أحادِيثِهِ» (٢٤٣) قَال: ثَنَا أبانُ العَطَّارُ بِهَذَا الإسنَادِ مُرسَلاً.

وَتَأَيَّدَ ذَلِكَ بِأنَّ اثنَينِ مِن أصحَابِ قَتَادَةَ المُتقِنينَ، رَوَيَاهُ، عن قَتَادَةَ، عن أبي العَالِيَةِ مُرسَلاً.

أخرَجَهُ البَزَّارُ (٥٣٣٢)، وابنُ جَرِيرٍ في «تَفسِيرِهِ» (٦٥٦/١٣)، عن سَعيدِ بنِ أبي عَروبَةَ..

والبَزَّارُ (٥٣٣١)، عن هِشَامٍ الدَّستَوائِيِّ، كِلاهُمَا، عن قَتَادَةَ، عن أبي العَالِيَةِ مُرسَلاً. ولا شَكَّ في رُجحانِ هَذَا المُرسَلِ علىَ المَوصولِ، خِلَافاً لِشَيخِنَا الألبَانيِّ ﵀ في «الصَّحيحَةِ» (٥٨٢)، إذ أَنَّهُ لَم يَذكُرَ المُرسَلَ أصلاً.



وخَالَفَ جَمِيعَ مَن تَقَدَّمَ ذِكرُهُم ـ عَلى اختِلافٍ بينَهُم في الإسنَادِ: عِمرَانُ بنُ دَاوِرَ القَطَّانُ، فَرَوَاهُ عن قَتَادَةَ، عن أبي العَالِيَةِ، عن أُسَيرِ بنِ جَابِرٍ، فَذَكَرَ مِثلَهُ.

أخرَجَهُ ابنُ قَانِعٍ في «مُعجَمِ الصَّحَابَةِ» (٥٦/١)..

وأبُو نُعَيمٍ في «مَعرِفَةِ الصَّحَابةِ» (١٠٧٩)، قَال: حَدَّثَنَا عبدُ اللهِ ابنُ مُحَمَّدِ بـنِ جَعفَرٍ، قَالا: ثَنَـا مُحَمَّدُ بنُ خَالِدِ بنِ يَزِيدَ الرَّاسِـبيُّ، ثَنَا مُهَلَّبُ بنُ العَلَاءِ، ثَنَا شُعَيبُ بنُ بَيَانٍ، ثَنَا عِمرَانُ القَطَّانُ بِهَذَا.

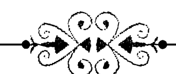
وَهَذَا الوَجهُ مُنكَرٌ، وعِمرَانُ ضَعيفٌ في قَتَادَةَ، واللهُ أعلَمُ.

---

١٢٧ (١٠٥٧) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ عبد الرحمنِ بن عقالٍ الحرانيُّ، قال: نا أبو جعفرٍ، قال: نا مُحَمَّد بـنُ عِمرَانَ الحجبيُّ، عن جدَّتِهُ صفيَّةَ بنتِ شيبةَ، عن عائشةَ قالت: جاءت امرأةٌ إلى رسولِ الله ﷺ فقالت: إنَّه وُلِدَ لي غلامٌ، فسمَّيتُهُ مُحَمَّداً، وكنَّيْتُهُ أبا القاسمِ، فذُكِرَ لي أنَّكَ ستكرهُ ذلكَ! فقال: «ما الذي أَحَلَّ اسمِي، وحرَّم كُنيَتِي، ومَا الَّذِي حَرَّمَ كُنيَتِي، وَأَحَلَّ اسمِي؟!»

وَأَخْرَجَهُ أيضًا في «الصغير» (١٦) ومن طريقة الذهبيُّ في «الميزانَ» (٢٢٦/٤) بسنده سواء.

وَأَخْرَجَـهُ أَبُـو دَاودَ (٤٩٦٨)، والبُخَـاريُّ في «التاريـخ الكبير» (١٥٥/١/١) وابنُ جَريرٍ في «تهذيب الآثـارِ» (٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧)، وأَحْمَدُ



(١٣٥/٦، ٢٠٩) والبَيْهَقِيُّ (٣٠٩/٩) وفي «الآدابِ» (٢٩٥)، وأبُو الشَّيْخِ في «طبقات المحدثين» (١٨٦) وابنُ شاهينَ في «النَّاسخِ والمنسوخِ» (٤٨١) من طرق عن مُحَمَّد بنِ عمرانَ، عن جدَّتِهِ صفيَّةَ، عن عائشةَ بهذا.

قال الطَّبَرَانِيُّ: «لـم يرو هذا الحديثَ، عن صفيـةَ إلا مُحَمَّد بن عمرانَ الحَجَبِيُّ، ولا يُرْوَىَ عن عائشةَ إلا بهذا الإِسْنَادِ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يَتَفَرَّدْ بـه مُحَمَّد بنُ عِمرَانَ، فتابَعَـهُ مُحَمَّد بنُ عبدِ الرحمنِ الحَجَبِيُّ، فرواهُ عن صفيَّةَ بنتِ شيبةَ بهذا الإِسْنَادِ سواء.

أَخْرَجَهُ إِسْحَاقُ بنُ رَاهُويَه في «المسند» (١٢٧٣، ١٢٧٤) قال: أخبرنا وَكِيعٌ، وأبو عامرٍ العَقَدِيُّ..

والبُخَارِيُّ في «التاريخ الكبيـر» (١٥٥/١/١) عن أبي عاصمٍ النبيلِ قالوا: ثنا مُحَمَّد بنُ عبد الرحمنِ بهذا الإِسْنَاد.

ومُحَمَّد بنُ عمرانَ قال الذهبيُّ: «له حديثٌ منكرٌ، وما رأيتُ لهم فيه جرحاً ولا تعديلاً. وساقَ هذا الحديثَ بسندِهِ.

وتهيَّبتُ أن يكـونَ مُحَمَّد بنُ عمـرانَ، ومُحَمَّد بنُ عبد الرحمنِ راوياً واحدٍ اختلفَ الرواةُ في تسـميته، ثم تبيَّنَ لي أنه غيرُهُ، فلذلك استدركتُهُ، واللهُ أعلمُ.

١٢٨ **(١٠٥٩) حدَّثَنا أحمدُ بنُ عبد الرحمنِ بن عقالٍ الحرانيُّ، قال: حدَّثَنا أبو جعفرٍ، قال: حدَّثَنا مُحمَّد بنُ عبد الله بن عُبيد بن عُمَيرٍ، عن عَمرو بن شُعَيبٍ، عن أبيه، عن جَدِّه، أنَّ رسُولَ الله ﷺ قَضى باليمين مع الشَّاهِد.**

وأخرَجَه ابنُ عبد البرِّ في «التَّمهِيد» (١٥٠/٢) عن جعفر بن مُحمَّدٍ الفِرْيابيِّ، والحسن بنِ عليٍّ الأُشْنانيِّ، قالا: ثنا أبو جعفرٍ النُّفيليُّ بهذا الإسناد.

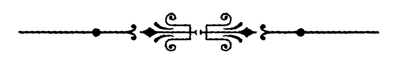
قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن عَمرو بنِ شُعَيبٍ إلَّا مُحمَّد بنُ عبد الله. تفرَّد به النُّفَيليُّ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به مُحمَّدُ بن عبد الله.

فتابعه ابن جُرَيجٍ، عن عَمرو بن شُعَيبٍ بهذا الإسناد.

أخرَجتَهُ أنتَ في «الأوسط» (٥٤٠٣)، كما مرَّ ذِكْره في الحديث الفائت. والحمدُ لله تعالى.



١٢٩ **(١٠٦٤ الصَّغير) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ مِهْرَانَ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمٍ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّثَنَا مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ».**

قَالَ الطَّبَرَانِيُّ: «لَمْ يَرْوِهِ عَنْ مُبَارَكِ بْنِ فَضَالَةَ، إِلَّا أَبُو النَّضْرِ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فَلَم يَتَفرَّد بِهِ أبو النَّضرِ، فَتَابَعَهُ بُهلُولُ بنُ حَسَّانَ، فَرَواهُ عن مُبَارَكِ بنِ فَضَالَةَ بِهَذَا الإسنَادِ.

أخرَجَهُ أبو الشِّيخِ في الأمثَالِ (٦١) قَال: حَدَّثَنا بُهلُولُ بنُ إسحَاقَ بنِ بُهلُولَ، بنِ حَسَّانَ، ثَنَا أبي عَن، أبيهِ، عن مُبَارَكِ بنِ فَضَالَةَ بِهَذَا.

وَتَابَعَهُ أيضاً عَليُّ بنُ الجَعدِ، ثَنَا مُبَارَكٌ بِهَذَا.

أَخرَجَهُ القَطِيعِيُّ في «جُزءِ الأَلفِ دِينَارٍ» (٣١٨)، والحَاكِمُ في «عُلومِ الحَديثِ (ص ٧٧).

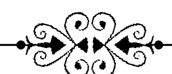
وَتَابَعَهُ عَمَّارُ بنُ عبدِ الجَبَّارِ ـ وهُوَ صَدوقٌ ـ قَالَ: ثَنَا المُبَارَكُ بنُ فَضَالَةَ بِهَذَا.

أخرَجَهُ الدَّارَقُطنيُّ في «العِلَلِ» (٣١٧٥)، قَال: حدَّثَنا عُمَرُ بنُ أحمَدَ بنِ عَليٍّ الجوهَريُّ، ثَنَا مُحمَّدُ بنُ مُعَاذٍ، ثَنَا عمَّارٌ بِهَذَا.

وَأَخرَجَهُ مُسلِمٌ (٢١٢٩)، عن وَكِيعٍ، وعَبدَةَ بنِ سُلَيمَانَ..

وعبدُ الرَّزَّاقِ (٢٠٤٥٢)، والنَّسَائيُّ في «الكُبرى» (٨٨٧١)، وأحمَدُ (١٦٧/٦)، وأبو الشَّيخِ في «الأمثَالِ» (٦٢)، والبَيهَقيُّ في «الشُّعَبِ» (٤٤٨٣)، عن مَعمَرِ بنِ رَاشِدٍ..

وإسحاقُ بنُ رَاهُويه (٧٣٣) قَالَ: حَدَّثَنَا وَكيعٌ، كُلُّهُم عن هِشَامِ بنِ عُروَةَ، عن أبيهِ، عن عائِشَةَ.



وخَالَفَهُم حَمَّادُ بنُ زَيدٍ، وحَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، فَرَوَيَاهُ عن هِشَامِ بنِ عُروَةَ، عن أبيهِ، عن النَّبيِّ ﷺ نَحوَهُ.

أخرَجَهُ الحَاكِمُ في عُلومِ الحَديثِ (ص ٧٧).

وَخَالَفَ الجَميعَ: حُمَيدُ بنُ الأسوَدِ، فَرواهُ، عن هِشَامٍ، عن أبيهِ، عن سُفيانَ بنِ عبدِ اللهِ الثَّقَفيِّ، مَرفوعاً مِثلَهُ.

أخرَجَهُ البَزَّارُ (٢٠٦٩ ـ كَشف)، قَالَ: حَدَّثَنا أبو غَسَّانَ رَوحُ بنُ حَاتِمٍ..

والطَّبَرانيُّ في «الأوسَطِ» (٨٥٣٧)، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بن المُثَنَّى..

الحَاكِمُ (ص ٧٧ ـ ٧٨)، عن إبرَاهيمَ بنِ إسحَاقَ الحَربيِّ، قَالوا: ثَنَا أبو بَكرِ ابنِ أبي الأسوَدِ، ثَنا حُمَيدُ بنُ الأَسوَدِ بِهذَا.

قَال الطَّبَرانيُّ: «لا يُروىَ عَن سُفيَانَ بنِ عبدِ اللهِ، إلَّا بِهَذَا الإسنادِ».

وَنَقَلَ الحَاكِمُ، عن إبرَاهيمَ بنِ إسحاقَ الحَربيِّ أنَّهُ قَال: «وأمَّا قَولُ مَن قَالَ: عن هِشَامٍ، عن أبيهِ، عن سُفيَانَ بنِ عبدِ الله إنَّمَا أرَادَ، عن عبدِ اللهِ بنِ سُفيَانَ.

وقَالَ أبو نُعَيمٍ في «مَعرِفَةِ الصَّحَابَة» (ص ١٨٠٨): «رَوَىَ حَديثَهُ هِشَامُ بنُ عُروَةَ، عن أبيهِ، عن سُفيَانَ بنِ عبدِ اللهِ الثَّقَفيِّ، عن أبيهِ. ولا يَصِحُّ قولُهُ: عن أبيهِ، والحَديثُ الصَّحيحُ: سُفيَانُ بنُ عبدِ اللهِ مِن دُونِ أبيهِ».

قُلْتُ: هَكَذَا اختَلَفَ الثِّقَاتُ عَلَى هِشَامِ بنِ عُروَةَ في إسنَادِهِ.

فَأَسنَدَهُ معمَرٌ، وَوَكيعٌ، وعَبدَةُ بنُ سُليمَانَ، ومُبَارَكُ بنُ فَضَالةَ، وأرسَلَهُ حمَّادُ بنُ زَيدٍ، وحمَّادُ بنُ سَلَمَةَ. بَينَمَا خَالَفَهُم ثِقَاتٌ آخَرونَ، فَرَوَوهُ، عن هِشَامِ بنِ عُروَةَ، عن امرَأتِهِ، فَاطِمَةَ بِنتِ المُنذِرِ، عن جَدَّتِهَا أسمَاءَ بِنتِ أبي بَكرٍ، قَالَت: جَاءَت امرَأةٌ إلىَ النَّبيِّ ﷺ، فَقَالَت يَا رَسولَ اللهِ! إنَّ لي ضَرَّةً، فَهَل عَليَّ جُنَاحٌ أن أتَشَبَّعَ مِن مَالِ زَوجِي، بِمَا لَم يُعطِني؟ فقَالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «**الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ، كَلَابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ**».

أخرَجَهُ البُخَاريُّ (٥٢١٩)، والنَّسَائيُّ في «عِشرَةِ النِّسَاءِ» (٨٩٢١ ـ الكُبرى)، عن يحيىَ بنِ سَعيدٍ القَطَّانِ..

والبُخَاريُّ (٥٢١٩)، وأبو دَاودَ (٤٩٩٧)، عن حمَّادِ بنِ زَيدٍ..

وَمُسلِمٌ (١٢٧/٢١٣٠)، والبَيهَقيُّ في «الآدَابِ» (٢٩٢)، عن أبي أُسَامَةَ.

وَمُسلِمٌ، عن عَبدَةَ بنِ سُلَيمَانَ..

ومُسلِمٌ، وأَحمَدُ (٣٤٥/٦)، وابنُ حِبَّانَ (٥٧٣٨)، عن أَبي مُعَاوِيَةَ..

والحُمَيديُّ (٣١٩) قَالَ: حَدَّثَنَا سُفيَانُ بنُ عُيَينَةَ..

وابنُ حِبَّانَ (٥٧٣٩)، عن مُحَمَّدِ بنِ عبدِ الرَّحمَنِ الطُّفَاوِيُّ..

وأبو الشَّيخِ في «الأَمثَالِ» (٥٩)، عَن وُهَيبِ بنِ خَالِدٍ..

والحَاكِمُ في «عُلُومِ الحَديثِ» (ص ٧٧)، عن حمَّادِ بنِ سَلَمَةَ..

والطَّبَرانيُّ في «الأوسَطِ» (٨٥٣٨)، عن حُمَيدِ بنِ الأَسوَدِ، كُلُّهُم، عن هِشَامِ بنِ عُروَةَ بِهَذَا الإسنَادِ.

وتُوبِعَ هِشَامٌ. تَابَعَهُ مُحمَّدُ بنُ إسحَاقَ، عن فَاطِمَةَ بِنتِ المُنذِرِ بِهَذَا.

أخرَجَهُ أبو الشَّيخِ (٦٠) قَال: حَدَّثَنَا مُحمَّدُ بنُ يَحيىَ، ثَنَا نَصرُ بنُ عَليٍّ، ثَنَا عُمَرُ بنُ عَليٍّ المُقَدَّميُّ، عن ابنِ إسحَاقَ بِهَذَا.

قُلتُ: فَنَظَرَ أهلُ العِلمِ في هَذَا الاختِلافِ، فَرَجَّحَ الدَّارَقُطنيُّ رِوَايَةَ هِشَامٍ، عن فَاطِمَةَ، وقَال: «هُوَ الصَّحيحُ»، وقَالَ في «التَّتَبُّعِ»، عن رِوايَةِ هِشَامٍ، عن أبيهِ: «لا تَصِحُّ، وأحتَاجُ أن أنظُرَ في كِتَابِ مُسلِمٍ».

وَسَبَقَهُ النَّسَائيُّ إلى تَرجِيحِ هَذَا الوَجهَ، وتَخطِئَةِ مَن قَال: «هِشَامٌ، عن أبيهِ».

والتَّحقيقُ عِندي أن نَنظُرَ في روَاةِ الوَجهَيْنِ، عن هِشَامٍ.

فَرَوَاهُ مَعمَرٌ، وَوَكِيعٌ، وَمُبَارَكٌ، عن هِشَامٍ، عن أبيهِ. وَخَالَفَهُم يَحيىَ القَطَّانُ، وابنُ عُيَينَةَ، وأبو أُسَامَةَ، وأَبو مُعَاويَةَ، وَوُهَيبُ بنُ خَالِدٍ، فَرَوَوهُ، عن هِشَامٍ، عن فَاطِمَةَ.

وَروَاهُ عَبدَةُ بنُ سُلَيمَانَ عَلَى الوَجهَينِ.

أمَّا رِوَايَةُ حَمَّادِ بنِ زَيدٍ، فَرَوَاهَا عَنهُ سُلَيمَانُ بنُ حَربٍ، عن هِشَامٍ، عن فَاطِمَةَ. وَرَوَاهُ عَنهُ، عُبَيدُ اللهِ بنِ عُمَرَ، عن هِشَامٍ، عن أبيهِ مُرسَلاً.

وأمَّا حَديثُ حمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، فَرَوَاهُ مُوسىَ بنُ إسمَاعيلَ التَّبُوذَكيُّ، عَنهُ، عن هِشَامٍ، عن أبيهِ مُرسَلاً، ومَرَّةً عن هِشَامٍ، عن فَاطِمَةَ.

فَلو ضَرَبنَا صَفحاً عن رِوَايَةِ الحَمَّادَين، لَوَجدنَا أنَّ رِوَايَةَ يَحيَى القَطَّانِ وَمَن مَعَهُ أقوَى. أمَّا عَبدَةُ بنُ سُـليمَانَ، فَرَوَى الحَديثَ، عن هِشَامَ على الوَجهَينِ، فَلَعَلَّ هَذَا هُوَ الَّذي أغرَى مُسلِمَاً أن يُخَرِّجَ الحَديثَ، عن مُحمَّدِ ابنِ عبدِ اللهِ بنِ نُمَيرٍ، عن عَبدَةَ بِهِ. يَعني: عن ثِقَةٍ ثَبتٍ، عن ثِقَةٍ حُجَّةٍ.

فَإِذَا أضَفتَ، أنَّ وَكِيعاً، ومَعمَراً، تَابَعَا عَبدَةَ على جَعلِ الحَديثِ، عن هِشَامٍ، عن أبيهِ بَانَ لَكَ، قُوَّةَ هَذِهِ الرِّوَايَةِ.

فَخُلاصَةُ القَولِ: أنَّ رِوَايَةِ هِشَامٍ عن امرَأَتِهِ أَقوَى، ولا تَخلُوا رِوايَةُ هِشَامٍ، عن أبيهِ مِن قُوَّةٍ، لِذَلِكَ أخرَجَ مُسـلِمٌ الرِّوَايَتَينِ، وَعَلَّقَ البَدرُ العَينيِّ في «العُمـدَةِ» (٢٨٩/٢٠) قَائِـلاً: «يُحتَمَلُ أن يَكـونَ كِلَاهُمَا صَحيحَينِ عِندَ مُسلِمٍ».

وَللحَديثِ شَوَاهِدُ، عَن، جَابِرٍ، وأبي هُرَيرَةَ رَضِي الله عنهما

أَوَّلاً: حَديثُ جَابِرٍ رضي الله عنه

يَروِيهِ عُمَارَةُ بنُ غَزِيَّةِ، واختَلَفَ الرُّواةُ عَلَيهِ.

فَرَوَاهُ يَحيىَ بنُ أَيُّوبَ، عن عُمَارَةَ بنِ غَزِيَّة، شُـرَحبيلَ بنِ سَـعدٍ الأَنصَاريِّ، عن جَابِرٍ مَرفُوعَاً: **«مَن أُتِيَ إلَيْهِ مَعرُوفٌ، فَوَجَدَ، فَليُكَافِئهُ، وَمَن لَم يَجِد، فَليُثْنِ، فَإِنَّ مَنْ أَثْنَى بِهِ، فَقَدْ شَـكَرَهُ، وَمَنْ كَتَمَهُ، فَقَدْ كَفَرَهُ، ومَن تَحلَّى بِمَا لَمْ يُعْطَ، كَانَ كَلَابِسِ ثَوبَي زُورٍ».**

أخرَجَهُ البُخَاريُّ في «الأَدَبِ المُفـرَدِ» (٢١٥)، وعَبدُ بنُ حُمَيدٍ في «المُنتَخَبِ» (١١٤٥)، وابنُ جَريرٍ في «تَهذِيبِ الآثَارِ» (١٠٢، ١٠٣، ١٠٤ ـ

مُسنَدُ عُمَرَ) دُونَ مَحِلِّ الشَّاهِدِ، والبَيهَقيُّ في «السُّنَنِ» (١٨٢/٦)، وفي «الشُّعَبِ» (٩١٠٩)، وفي «الآدَابِ» (٢٣٤)، والخَطِيبُ في «المُوَضِّحِ» (١٧٠)، والبَغَوِيُّ في «شَرحِ السُّنَّةِ» (١٨٦/١٣).

وَتَابَعَهُ إبـرَاهِيمُ بنُ طَهمَانَ قَال: حَدَّثَني عُمَارَةُ بنُ غَزِيَّةَ بِهَـذَا الإسنَادِ.

أخرَجَهُ الخَطيبُ في «تَاريخِهِ» (٣٣٧/١١ ـ ط دَارِ الغَرب) من طَريقِ إبرَاهيمَ بنِ سُلَيمَانَ الكَاتبِ، ثَنَا إبرَاهيمُ بنُ طَهمَانَ بِهِ.

وَرَواهُ بِشرُ بنُ المُفَضِّلِ، عن عُمَارَةَ بنِ غَزِيَّةَ، عن رَجُلٍ مِن قَومي، عن جَابِرٍ، فَذَكَر نَحوَهُ.

أخرَجَهُ أبو دَاوُدَ (٤٨١٣)، وأبُو يَعلىَ (٢١٣٧)، والبَيهَقيُّ (١٨٢/٦)، وفي «الشُّعَبِ» (٩١٠٨)، وفي «الآدَابِ» (٢٣٤).

وَقَالَ أبـو دَاوُدَ: «هُوَ شُـرَحبِيلَ، يَعني: رَجُلاً مـن قَومي، كَأَنَّهُم كَرِهُوهُ، فَلَم يُسَمُّوهُ».

وَروَاهُ إسمَاعيلُ بنُ عَيَّاشٍ، عن عُمَارَةَ بنِ غَزِيَّةَ، عن أبي الزُّبَيرِ، عن جَابِرٍ مَرفُوعَاً.

أخرَجَهُ التِّرمِذيُّ (٢٠٣٤) قَالَ: حَدَّثَنَا عليُّ بنُ حُجرٍ..

وأبو الشَّـيخِ في «الأَمثَالِ»، عن إسـمَاعيلَ بنِ عَمرٍو قَـالَا: ثَنَا إسمَاعيلُ بنُ عَيَّاشٍ بِهَذَا الإسنَادِ.

قَالَ الترمِذِيُّ: «حَسَنٌ غريبٌ»، وَهُوَ يَعني حُسنَ المَتنِ، وإلَّا فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ مُنكَرةٌ، فَإنَّ رِوايَةَ إسمَاعيلَ بنَ عَيَّاشٍ، عن المَدَنِيينَ تَكثُرُ فِيهَا المَنَاكِيرُ، وَهَذَا مِنهَا.

وَتُوبِعَ عُمَارَةُ بنُ غَزِيَّةَ، تَابَعَهُ زَيدُ بنُ أبي أُنَيْسَةَ، عَن شُرَحبيلَ الأَنصَاريِّ، عن جَابِرٍ مَرفُوعَاً: «**مَن أولَى مَعرُوفاً، فَلَم يَجِدْ لَهُ خَيراً، إلَّا الثَّنَاءَ، فَقَدْ شَكَرَهُ، ومَن كَتَمَهُ، فَقَد كَفَرَهُ، وَمَن تَحَلَّى بِبَاطِلٍ، فَهوَ كَلابِسِ ثَوبَي زُورٍ**».

أخرَجَهُ ابنُ حِبَّانَ (٣٤١٥)، عن مُحَمَّدِ بنِ وَهبٍ، بنِ أبي كَرِيمَةَ..

والقُضَاعِيُّ في «مُسنَدِ الشِّهَابِ» (٤٨٥)، عن أبي جَعفَرٍ النُّفَيليِّ، كِلَاهُمَا، عن مُحمَّدِ بنِ سَلَمَةَ، عن أبي عبدِ الرَّحِيمِ، عن زَيْدِ بنِ أبي أُنَيْسَةَ بِهذَا. وَهَذَا الإسنَادُ ضَعيفٌ، وشُرَحبيلُ بنُ سَعدٍ ضَعيفٌ، وَرُبَّمَا يَكُونُ واهٍ. **وَلَكنَّهُ تُوبِعَ**. تَابَعَهُ:

أوَّلا: سَعِيدُ بنُ الحَارِثِ، عن جَابِرٍ

أَخرَجَهُ البَيهَقِيُّ في «الشُّعَبِ» (٩١١٠) قَال: أَخبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ الْهَرَوِيُّ الْمُقْرِئُ، بِمَكَّةَ، أَخبَرنا أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ زَكَرِيَّا النَّيْسَابُورِيُّ، بِمِصْرَ، أَخبَرنا أَبُو صَالِحٍ الْقَاسِمُ بْنُ اللَّيْثِ بْنِ مَسْرُورٍ، حَدَّثنا المُعَافَى بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثنا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: دُعِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى طَعَامٍ وَمَعَهُ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِهِ قَالَ: فَلَمَّا فَرَغَ، قَالَ: «**أَثِيبُوا أَخَاكُمْ**»، قَالَ: فَقُلْتُ: بِمَاذَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ:

«**بَرِّكُوا**»، فَبَرَّكْنَا قَالَ: ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْنَا فقَالَ: «**مَنْ أُولِيَ خَيْرَاً فَلْيَجْزِ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ فَلْيُثْنِ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ كَفَرَ، وَمَنْ أَثْنَى بِمَا لَمْ يَنَلْ، كَلَابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ**».

وَفُلَيحُ بنُ سُلَيمَانَ فيهِ مَقَالٌ.

ثَانياً: مُحَمَّدُ بنُ المُنكَدِرِ، عن جَابِرٍ

أخبرَنَا ابنُ عَدِيٍّ في «الكَامِلِ» (٢/٢٣١/٢٣٠٨) قَالَ: أَخبرَنَا مُحَمَّدُ بنُ الحُسَينِ بنِ حَفْصٍ الأُشْنَانيُّ، حَدَّثَنَا أبو كُرَيبٍ مُحَمَّدُ بنُ العَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بنُ سُوَيْدٍ عَن الأَوزَاعِيِّ، عَن مُحَمَّدِ بنِ المُنكَدِرِ، عَن جَابِرٍ يَرفَعُهُ قَالَ: «**مَنْ أَبلَى خَيْرَاً، فَلَمْ يَجِدْ إِلَّا الثَّنَاءَ، فَقَدْ شَكَرَهُ، وَمَنْ كَتَمَهُ، فَقَدْ كَفَرَهُ، وَمَنْ تَحَلَّى بَاطِلاً، فَهُوَ كَلَابِسِ ثَوْبَي زُوْرٍ**».

قَالَ ابنُ عَدِيٍّ: «وَحَدَّثَ بِهِ عن أَيُّوبَ، عَنِ الأوزَاعِيِّ، عن مُحَمَّدِ بنِ المُنكَدِرِ، عن جَابِرٍ، عن النَّبيِّ ﷺ مِثلَهُ: أحمَدُ بنُ هَاشِمٍ الرَّمليُّ، وإبرَاهيمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ يُوسُفَ الفِريَابيُّ، وإسمَاعِيلُ بنُ أبي خَالِدٍ المَقدِسيُّ، ومُحمَّدُ بنُ سِمَاعَةَ الرَّمليُّ، وأبو عُمَيرٍ النَّحَّاسُ، ومُحمَّدُ بنُ خَلَفٍ العسقَلانيُّ، وغَيرُهُم».

قُلْتُ: وَهَذَا مُنكَرٌ عنِ الأَوزَاعيِّ، وأَيُّوبُ بنُ سُوَيدٍ ضَعِيفٌ.

ثَالِثَاً: أبو سُفيَانَ، عن جَابِرٍ

أخرَجَهُ أبو دَاوُدَ (٤٨١٤)، قَالَ: حدَّثَنَا عبدُ اللهِ بنُ الجَرَّاحِ..

وأبُو نُعَيمٍ فِي «تَارِيخِ أَصبَهَانَ» (٢٥٩/١)، عن مُحَمَّدِ بنِ عِيسى الدَّمغَانيِّ، قَالَا: ثَنَا جَريرُ بنُ عَبدِ الحَمِيدِ، عـنِ الأَعمَشِ، عن أَبي سُـفيَانَ، عن جَابِرٍ مَرفُوعَاً: «**مَن أبلَى بَلَاءً، فَذَكَرَهُ، فَقَدْ شَكَرَهُ، ومَنْ كَتَمَهُ، فَقَدْ كَفَرَهُ**». ولَم يَذكُر مَحِلَّ الشَّاهِدِ، وإِسنَادُهُ جَيِّدٌ، وَلَعَلَهُ لِهَذَا حَسَّنَهُ التِّرمِذِيُّ.

وَلِهَذَا شَاهِدٌ، عَن أبي هُرَيرَةَ وعَائِشَةَ رضي الله عنهما.

وانظُر «شُـعَبِ الإيمَانِ» (٩١١١ وما بَعدَهُ) و«الأَمثَالُ» لأَبي الشَّيخِ (٦٤)، و«عِلَلِ الدَّارَقُطنيِّ» (٤٤٤/٤).

١٣٠ (١٠٦٦ الصَّغيرِ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الزُّهْرِيُّ الأَصْبَهَانِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا سَلامُ بْنُ مِسْكِينٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَيْرُ دِينِكُمْ أَيْسَرُهُ».

وأخرَجَهُ مِن طَرِيـقِ الطَّبَرَانـيِّ: أبو نُعَيمٍ في «تَارِيـخِ أصبَهَانَ» (٢٥٠/٢)، والخَطِيبُ فـي «الفَقِيهِ والمُتَفَقِّـهِ» (١٢١٧)، والقُضَاعِيُّ في «مُسنَدِ الشِّهَابِ» (١٢٢٥).

قَـالَ الطَّبَرَانِـيُّ: «لَمْ يَـرْوِهِ عَـنْ قَتَـادَةَ، إِلَّا سَـلَّامٌ، تَفَـرَّدَ بِهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَزِيدَ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فَلَم يَتفَرَّد بِهِ سَلَّامُ بنُ مِسكِينٍ، فَتَابَعَهُ هَمَّامُ بنُ يَحيىَ.

أَخرَجَهُ أَبُو نُعَيمٍ في «تَارِيخِ أَصبَهَانَ» (٤٨/٢) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى، وَعَلِيُّ بْنُ رُسْتُمَ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِمْرَانَ، قَالُوا: ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ، ثنا أَبُو دَاوُدَ، ثنا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**خَيْرُ دِينِكُمْ أَيْسَرُهُ**».

وأَخرَجَهُ الخَطِيبُ في «الفَقيهِ والمُتَفَقِّه» (٧٧)، وابنُ عَبدِ البَرِّ في «جَامِعِ العِلمِ» (٩١)، عن عبدِ الرَّحيمِ السُّرُوجِيِّ ابنِ عَمِّ وَكِيعٍ، نَا أبو عبدِ اللهِ العُذريُّ ـ واسمُهُ عبدِ الرَّحمَنِ بنِ يَحيىَ، عن يُونُسَ بنِ يَزيدَ، عن الزُّهرِيِّ، عن أَنَسٍ مَرفُوعَاً: «**خَيْرُ دِينِكُم أيسَرُهُ، وَخَيرُ العِبَادَاتِ الفِقْهُ**».

وَهَذَا حَديثٌ مُنكَرٌ، عن يُونُسَ، والعُذرِيُّ تَرَكَهُ الأَزدِيُّ، وَقَالَ العُقَيليُّ: «مَجهُولٌ».

وَلَهُ طَريقٌ آخَرُ. أخرَجَهُ أبو نُعَيمٍ في «تَارِيخِ أَصبَهَان» (٣٢٢/٢) مِن طَرِيقِ مُحَمَّدِ بنِ المُغِيرَةِ، ثَنَا النُّعمَانُ، عَن زُفَرَ بنِ الهُذَيلِ، عن أبانَ، عن أَنَسٍ مَرفُوعَاً: «**يَسِّرُوا، وَلَا تُعَسِّرُوا، وبَشِّرُوا، ولَا تُنَفِّرُوا، فَإِنَّ خَيْرَ دِينِكُم أَيْسَرُهُ**».

وإِسنَادُهُ سَاقِطٌ، وأَبَانُ بنُ أبي عَيَّاشٍ مَترُوكٌ.

والحَدِيثُ لا يَصِحُّ مِن هَذَا الوَجهِ.

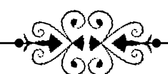
وَأَخرَجَهُ أَحمَـدُ (٣٣٨/٤) قَالَ: حَدَّثنا مُحَمَّدُ بْـنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثنا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَقِيقٍ، عَنْ رَجَاءِ بْنِ أَبِي رَجَاءٍ، قَالَ: كَانَ بُرَيْدَةُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، فَمَرَّ مِحْجَنٌ عَلَيْهِ وَسَكَبَةُ[1] يُصَلِّي، فَقَالَ بُرَيْدَةُ، وَكَانَ فِيهِ مُزَاحٌ لِمِحْجَنٍ: أَلَا تُصَلِّي، كَمَا يُصَلِّي هَذَا، فَقَالَ مِحْجَنٌ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَخَذَ بِيَدِي، فَصَعِدَ عَلَى أُحُدٍ، فَأَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ، فَقَالَ: «**وَيْلُ امِّهَا قَرْيَةً يَدَعُهَا أَهْلُهَا خَيْرَ مَا تَكُونُ، أَوْ كَأَخْيَرِ مَا تَكُونُ، فَيَأْتِيهَا الدَّجَّالُ، فَيَجِدُ عَلَى كُلِّ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِهَا مَلَكًا مُصْلِتًا بِجَنَاحِهِ، فَلَا يَدْخُلُهَا**»، قَالَ: ثُمَّ نَزَلَ وَهُو آخِذٌ بِيَدِي، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَإِذَا رَجُلٌ يُصَلِّي، فَقَـالَ لِي: «**مَنْ هَذَا؟**»، فَأَثْنَيْـتُ عَلَيْهِ خَيْرًا، فَقَالَ: «**اسْكُتْ لَا تُسْمِعْهُ فَتُهْلِكَهُ**»، قَالَ: ثُمَّ أَتَى حُجْرَةَ امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ، فَنَفَضَ يَدَهُ مِنْ يَدِي، قَالَ: «**إِنَّ خَيْرَ دِينِكُمْ أَيْسَرُهُ، إِنَّ خَيْرَ دِينِكُمْ أَيْسَرُهُ**».

وَرَجَاءُ بنُ أَبي رَجَاءٍ، لَم يُوَثِّقهُ إِلَّا ابنُ حِبَّانَ، وقَد اختَلَفَ الرُّوَاةُ في إِسنَادِ هَذَا الحَديثِ، وَلَيسَ هَاهُنَا مَوضِعُ تَفصِيلُ ذَلِك، وَيُغنِي عَنهُ قَولُهُ ﷺ: «**يَسِّـرُوا وَلَا تُعَسِّـرُوا، وَبَشِّـرُوا - وَفي رِوايَةٍ: وَسَكِّنُوا - وَلَا تُنَفِّرُوا**».

أخرَجَـهُ البُخَـاريُّ (٦٩ و٦١٢٥)، وفي «الأَدَبِ المُفـرَدِ» (٤٧٣)، ومُسلِمٌ (١٧٣٤)، وأبو عَوَانَةَ (٦٥٥٤ ـ ٦٥٥٧)، والنَّسَائيُّ في «الكُبرى» (٥٨٥٩)، وَأحمَـدُ (١٣١/٣ و٢٠٩) والطَّيَالسـيُّ (٢١٩٩)، وأبُـو يَعلىَ

---

(١) سَكَبَةُ: صَحَابِيٌّ، كَانَ مَشهُورٌ بِطُولِ صَلاتِهِ



(٤١٧٢)، وأبو القَاسِمُ البَغَوِيُّ في «مُسنَدِ ابنِ الجَعدِ» (١٤٠٤)، وأبو نُعَيمٍ في «الحِليَة»، والقُضَاعِيُّ في «مُسنَدِ الشِّهَابِ (٦٢٤)، والبَغَوِيُّ في «شَرحِ السُّنَّةِ» (٢٤٧٤) مِن طُرُقٍ، عن شُعبَةَ، عن أبي التَّيَّاحِ يَزِيدَ بنِ حُمَيدٍ، عَن أَنَسٍ.

وَقَد رَوَاهُ عن شُعبَةَ نُجُومُ أصحابِهِ، مِثلُ: يَحيىَ بنِ سَعيدٍ القَطَّانِ، وآدَمَ بن أبي إِيَاسٍ، وغُندَرٍ، وَرَوحِ بنِ عُبَادَةَ، وَحَجَّاجِ بنِ مُحمَّدٍ، وهَاشِمِ بنِ القَاسِمِ، وَمُعَاذِ بنِ مُعَاذٍ العَنبَرِيِّ، وأبي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ، ووهبِ بنِ جَرِيرٍ، وعُبَيدِ بنِ سَعيدٍ».

وفي البَابِ، عن أبي موسى الأشعَرِيِّ، وأبي هُرَيرَةَ، وابنِ عَبَّاسٍ، وغَيرِهِم.

١٣١ **(١٠٩١) حدَّثَنا أحمدُ بنُ عَبدِ الرَّحمَنِ بن عِقَالٍ الحَرَّانِيُّ، قَالَ: نَا أبو جَعفرٍ، قَالَ: نَا خَطَّابُ بنُ القَاسِمِ، عَن عَبدِ الكَرِيمِ بنِ مَالِكٍ الجَزَرِيِّ، عَن مَيمون بن مِهرانَ قالَ: أَتَيتُ صَفيَّةَ بِنت شَيبَةَ فَسَأَلتُها: أَتَزَوَّجَ رَسولُ الله ﷺ مَيمونَةَ، وهوَ مُحرِمٌ؟ فَقالَت: «لَا، إِنَّمَا تَزَوَّجَها وهُما حَلَالَانِ».**

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عبد الكريم إلا خطاب».

• **قُلتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرد به خطَّاب بن القاسم.

فتابعــه عُبيدُ الله بن عَمــرٍو، عــن عبد الكريم بــن مالكٍ، عن ميمون بنِ مِهْران، قــال: دخلتُ على صفيَّة بنتِ شَــيْبة امرأةٍ كبيرةٍ، فقلتُ لها: تزوَّجَ رسُــولُ الله ﷺ ميمونةَ وهُو مُحرِمٌ؟ قالت: لا! لقد تزوَّجها رسُولُ الله ﷺ وإنَّهُما لحَلَالَان.

أخرَجتَهُ أنتَ في «الأوسط» (٤٧١٩) قلتَ: حدَّثَنا عبدُ الرَّحمن بن مُعاوِية العُتْبيُّ، قال: نا يُوسُــف بن عَديٍّ، قال: نا عُبيدُ الله بن عَمرٍو، بهذا. ثم قلتَ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن ميمون بنِ مِهْران، عن صفيَّة؛ إلَّا عبدُ الكريم. تفرَّد به عُبيد الله بنُ عَمرٍو».

وكلامُكَ في أحد الموضعين يرد على الآخر.

ولم يتفرد به عبد الكريم.

وتوبع عبيد الله بن عمرو وخطاب بن القاسم.

تابعهما: مَعْمر بنُ راشدٍ، فرواهُ عن عبد الكريم الجَزَريِّ بهذا الإسناد.

أخرَجَــه الطَّبَرانِيُّ فــي «الكبيــر» (ج٢٤/ رقم ٤٦) قــال: حدَّثَنا عَبْدانُ بن مُحمَّدٍ، ثنا إســحاقُ بن راهُوْيَه، ثنا عبد الرَّزَّاق، أنا مَعْمرٌ، عن الزُّهْريِّ، عــن يزيدَ بن الأصمِّ، وعــن عبدِ الكَريم الجَزَريِّ، عن ميمُون بنِ مِهْران، عن صفيَّة بنتِ شَــيْبة، أنَّ النَّبيّ ﷺ تزوَّج ميمُونةَ وهُو حلالٌ.

وأخرَجَه البَيهَقِيُّ (٢١١/٧ ـ ٢١٢) عن الدَّبَريِّ، أنبأنا عبدُ الرَّزَّاق به.

وقد خُولف عبدُ الكريم.

خالَفَه حبيبُ بنُ الشَّهيد، فرواهُ عن ميمون بنِ مِهْران، عن يزيد بن الأَصَمِّ ابنِ أُخت ميمُونَة، عن ميمُونةَ، أنَّها قالت: إنَّ النَّبيّ ﷺ تزوَّجها وهُما حلالان بسَرِف بعد ما رَجَع من مكَّة.

أخرَجَه أبــو داوُد (١٨٤٣)، والبَيهَقِيُّ في «الدَّلائل» (٣٣٢/٤)، عن مُوسى بنِ إسماعيلَ التَّبُوذَكيِّ.

والدَّارِميُّ (٣٦٨/١ ـ ٣٦٩) قال: حدَّثَنا عَمرو بنُ عاصمٍ.

وأحمــدُ (٣٣١/٦ ـ ٣٣٢، ٣٣٥) قال: حدَّثَنا يَحيى بنُ إســحاقَ، ويُونُس بن مُحمَّدٍ ـ فرَّقَهما ـ.

وابنُ الجارُود في «المُنتقَــى» (٤٤٥، ٦٩٥)، وابنُ حِبَّان (٤١٣٧)، والطَّحَاوِيُّ في «شــرح المعاني» (٢٧٠/٢)، وفي «المُشكِل» (٥٨٠٤)، والطَّبَرانِي في «الكبيــر» (ج ٣/ رقم ١٠٥٨)، والبَيهَقِــيُّ في «الكبير» (٢١٠/٧ ـ ٢١١)، وفي «الصَّغير» (١٥٦٩)، وفي «الدَّلائل» (٣٣٢/٤)، عن حجَّاج بن مِنْهالٍ.

وأبو يَعْلى (٧١٠٦) ـ وعنه ابنُ حِبَّان (٤١٣٨) ـ، عن أحمد بن إسحاقَ.

والطَّحَاوِيُّ في «الشَّــرح» (٢٧٠/٢)، وفي «المُشــكِل» (٥٨٠٣)، والطَّبَرانِيُّ في «الأوسط» (٨٩٠٧)، عن أَسَد بن مُوسى.

والطَّبَرانِيُّ في «الكبيــر» (ج ٢٤/ رقم ٤٤)، والدَّارَقُطنِيُّ (٢٦٢/٣)، عن العبَّاس بنِ الوليد النَّرْسيِّ.

والدَّارَقُطنِيُّ أيضًا، عن حَبَّان بن هلالٍ.

وابنُ شاهين في «النَّاسخ والمَنسُوخ» (٥٢١) عن عبد الكَريم بنِ رَوحٍ.

قال عشَرتُهُم: ثنا حمَّاد بنُ سَلَمَة، عن حبيب بنِ الشَّهيد بهذا الإسناد.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ مُجوَّدًا عن حبيب بنِ الشَّهيد إلَّا حمَّاد بنُ سَلَمَة. ولم يَقُل أحدٌ في مَتْن هذا الحديثِ: بعد ما رَجَعَ من مكَّةَ؛ إلَّا حمَّاد بنُ سَلَمَة».

• **قلتُ**: وقد خُولف حمَّاد بنُ سَلَمَة.

خالفه سُفيان بنُ حبيبٍ، فرواه عن حبيب بنِ الشَّهيد، عن ميمُون بن مِهْران، عن يزيد بنِ الأَصَمِّ، أنَّ رسُولَ الله ﷺ تزوَّج ميمُونةَ وهو مُحِلٌّ.

هكذا مُرسَلًا.

أخرَجَه النَّسَائيُّ في «الصِّيام» (٣٢٣٢ ـ الكُبرى) ـ ومن طريقه الخطيبُ (٤١٠/٥) ـ، قال: أنبأنا حُميد بنُ مَسْعَدة، عن سُفيان بن حبيبٍ بهذا.

وسُفيان ثقةٌ ثبتٌ.

ولكن تَتَأَيَّد روايةُ حمَّاد بنِ سَلَمَة بما رواهُ جريرُ بنُ حازمٍ، عن أبي فَزَارة، عن يزيدَ بنِ الأَصَمِّ، عن ميمُونة فذَكَرت مثلَهُ.

أخرَجَهُ مسلمٌ (٤٨/١٤١١)، وابنُ ماجَهْ (١٩٤٦)، وابنُ حِبَّان (٤١٣٦)، والطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (ج ٢٤/ رقم ٤٥)، والبَيهَقِيُّ في «الكبير» (٦٦/٥)، وفي «الصَّغير» (١٥٦٧، ٢٥٠٥)، وفي «المعرفة» (١٨٤/٧)، عن أبي بكرٍ ابنِ أبي شَيْبة ـ وهذا في «مُصنَّفه» (٧٥ ـ تتمَّة العَمْرويِّ).

والطَّبَرانِيُّ في «الكبير» (ج٢٣/ رقم ١٠٥٩) عن عُثمان بنِ أبي شَيْبة.

قالا: ثنا يَحيى بنُ آدم، ثنا جَرير بنُ حازم بهذا.

وتابعه وَهبُ بنُ جرير بنِ حازمٍ، قال: حدَّثَني أبي بسنده سواءً.

أخرَجَه التِّرمِذيُّ (٨٤٥) قال: حدَّثَنا إسحاقُ بنُ منصُورٍ.

وأبو عَوَانة (٣٠٩١) قال: حدَّثَنا يزيد بنُ سِنَان، وعمَّار بنُ رَجاءٍ.

وأحمدُ (٦/٣٣٣)، وإسحاق بنُ راهُوْيَه في «المُسنَد» (٢٥/٢٠٣١)، وابنُ سعدٍ في «الطَّبَقات» (٨/١٣٣ ـ ١٣٤، ١٣٩ ـ ١٤٠).

وأبو يَعْلى (٧١٠٥) ـ وعنه ابن حِبَّان (٤١٣٤) ـ، قال: حدَّثَنا زُهَير ابن حربٍ.

والدُّوْلَابيُّ في «الكُنى» (٢/٨٣ ـ ٨٤) قال: حدَّثَنا إبراهيم بنُ يعقُوب بن إسحاقَ السَّعْديُّ.

والدَّارَقُطنِيُّ (٣/٢٦١ ـ ٢٦٢)، والبَيهَقِيُّ (٧/٢١١)، عن مُحمَّد بن أَشْكاب، والحَسن بن يَحيى، والحَسنِ بن أبي يَحيى.

والحاكمُ (٤/٣١) عن مُحمَّد بن إسحاقَ الصَّغَانيِّ.

قالوا جميعًا: حدَّثَنا وهبُ بنُ جريرٍ بسنده سواءً، ولفظُهُ: أنَّ النَّبيّ ﷺ تزوَّجَها حَلالًا، وبَني بها حَلالًا، وماتت بسَرِف في اللَّيلة التي بَنَى بها، وكانت خالَتِي، فنزلتُ في قبرِها أنا وابنُ عبَّاسٍ، فلمَّا

وَضَعناها في اللَّحدِ مال رأسُها، فأخذتُ ردائي فجمعتُهُ ووضعتُهُ تحت رأسِها، فاجتذبهُ ابنُ عبَّاسٍ فرَمَى به، ووَضَع تحت رأسِها كَذَّانةً [هي حجارةٌ رِخوةٌ]، ـ قال: ـ وكانت حَلَقت في الحجِّ، فكان رأسها مُحمَّمًا [يعني أسودَ بعد الحلقِ بنَبَات الشَّعرِ].

وهذا لفظُ أبي يَعْلى.

وما بين المعكوفين توضيحٌ من عندي.

قال الحاكم: «صحيحٌ على شرط مُسلِمٍ، ولم يُخرِّجاه».

كذا قال!

فقد رأيتَ أنَّ مُسلمًا أخرَجَهُ من هذا الوجهِ، فلا يُستدرَك عليه.

ولا يُقال: إنَّ الحاكم أخرَجَه مُطوَّلًا، ومسلمٌ مُختصَرًا؛ لأنَّ الحاكمَ يُنبِّهُ على هذا المعنى، فيقُولُ: لم يُخرِّجه بهذه السِّياقة. واللهُ أعلمُ.

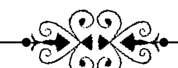
وتابعه عبدُ الله بنُ وهبٍ، قال: أخبَرَني جَرير بنُ حازمٍ بهذا الإسناد، مُختصَرًا إلى قوله: وبَنَى بها حَلالًا.

أخرَجَه أبو عَوَانة (٣٠٩٢)، والطَّحَاوِيُّ في «الشَّرح» (٢٧٠/٢)، وفي «المُشكِل» (٥٨٠٢)، قالا: حدَّثَنا يُونُس بنُ عبد الأعلى، ثنا ابنُ وهبٍ به.

وتابعه يزيد بنُ هارُون، ثنا جَرير بنُ حازمٍ بهذا.

أخرَجَهُ ابنُ سعدٍ (١٣٩/٨ ـ ١٤٠).

ونقل التِّرمِذيُّ في «العلل الكبير» (٣٧٩/١ ـ ٣٨٠ ترتيبه) عن البُخَارِيِّ أنَّهُ قال: «لا أَعلمُ أحدًا قال: عن يزيد بن الأَصَمِّ، عن مَيمُونة؛



غير جَريرِ بن حازم»، قلتُ له: «فكَيــف جريرُ بن حازمٍ؟»»، قال: «هو صحيحُ الكتاب، إلَّا أنَّه رُبَّما وهمَ في الشَّيء» اهـ.

وقد رأيتَ أنَّه تابعه حمَّادُ بنُ زيدٍ على بعضِ الحديث.

فأَخْرَجَ ابنُ ســعدٍ (١٣٨/٨) قال: أخبَرَنا عارمُ بن الفضل، حدَّثَنا حمَّاد بن زيدٍ، عن أبي فَزَارة، عن يزيد بنِ الأَصَمِّ، أنَّ ميمُونَة حَلَقت رأسَها في إِحرامها، فماتت ورَأسُها مُحمَّمٌ.

ولكن خُولف عارمٌ في وَصْله.

خالَفَه خلَف بنُ هشامٍ، قال: نا حمَّادٌ، عن أبي فَزَارة، عن يزيدَ بن الأَصَمِّ، أنَّ رسُــولَ الله ﷺ تــزوَّج ميمُونةَ حلالًا، وبَنــى بها حلالًا، وماتت بسَرِف.

أخرَجَهُ الدَّارَقُطنِيُّ (٢٦٢/٣) قال: نا ابنُ مَنِيعٍ، نا خلف بنُ هشامٍ بهذا.

وعارمٌ اسمُهُ مُحمَّد بنُ الفَضْل. كان أثبتَ أصحاب حمَّاد بنِ زيدٍ بعد عبد الرَّحمن بــنِ مَهْديٍّ، كما قال أبُو حاتمٍ. وكان سُــليمان بنُ حربٍ يُقدِّمُهُ على نفسِــهِ. إلَّا أنَّهُ تَغيَّر في آخر حياتِهِ، ولا أَدري متى سَــمِع منه ابنُ ســعدٍ، ولكن حدَّ أبُو حاتمٍ ســنة ٢٢٠هـ للتَّمييز بين صحيحِ حديثِهِ من ضعيفِهِ، قال: «فمن سَمِع منه قبلَها فسَماعُهُ جيِّدٌ». وقال الدَّارَقُطنِيُّ ـ كما في «سُؤالَات السُّلَميِّ» (رقم ٣٩٠): «ثقةٌ. تَغيَّر بآخِرةٍ. وما ظَهَر عنه بعد اختلاطِهِ حديثٌ مُنكَرٌ»، وهذا نصٌّ مهمٌّ جدًّا.

وذكَرَ الدَّارَقُطنِيُّ في «العلل» (ج ٥/ ق ٢/١٨٢) أنَّ أيُّوب السَّختِيانيَّ رواهُ، عن ميمون بن مِهْران، عن يزيدَ بنِ الأصمِّ مُرسَلًا.

ثُمَّ قال: «والمُرسَلُ أصحُّ».

وكذلك رجَّح المُرسَلَ البُخَارِيُّ فيما تقدَّم.

وكأنَّ التِّرمِذيَّ مال إليــه، فإنَّهُ قال عن حديــث جَرير بنِ حازمٍ: «غريبٌ»، وهو ترجيحٌ صحيحٌ على قواعد المُحدِّثين، ولكن ما سبقَ وذَكَرتُهُ يجعلنا نطمئنُّ إلى أنَّ هذا من صحيح حديثِ ابن حازمٍ، وأنَّ الحديثَ الموصُولَ صحيحٌ.

لا سيَّما وقد رواهُ أيضًا الوليد بن زَرْوانَ، عن ميمون بن مِهْران، عن يزيد بن الأَصَمِّ، عن ميمُونةَ فذَكرتهُ.

أخرَجَهُ النَّسَائيُّ في «النِّكاح» (٣/٢٨٨/٥٤٠٤).

والطَّبَرانِيُّ في «الأوسط» (٦٩٨٢) قال: حدَّثَنا مُحمَّد بنُ عليٍّ المَرْوَزيُّ.

قالا: أخبَرَنا أحمدُ بنُ حفص بن عبد الله النَّيسَابُوريُّ، قال: حدَّثَني أبي، قال: حدَّثَني إبراهيم بنُ طَهْمان ـ وهذا في «سُنَنه» (ص ١٢٣) ـ، عن الحجَّاج بنِ الحجَّاج، عن الوليد بن زَرْوان به.

وتابعه مُحمَّد بنُ عصامٍ، قال: ثنا حفص بنُ عبد الله بهذا الإسناد.

أخرَجَه البَيهَقِيُّ (٥/٦٦).

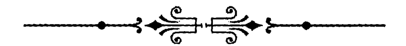
وأخرَجَهُ أبو عليٍّ القُشَيريُّ في «تاريخ الرَّقَّة» (ص٦٥) من طريق إبراهيم بنِ طَهْمان.

وهذا سندٌ يُعتبَر به.

والوليد بـنُ زَرْوان، بزايٍ ثُـمَّ راءٍ ثُمَّ واوٍ. واختار الحافظُ في «التَّقريب» ما سَبَقَهُ إليه الذَّهَبيِّ في «المُشتبِه» أنَّه بتقديم الواو على الرَّاء. ووهمَّه ابنُ ناصر الدِّين في «توضيح المُشتبِه» (٣١٦/٤ ـ ٣١٧)، وقال: «إنَّما هُو زَرْوان، بتقديم الـرَّاء على الـواوِ. وكذلك ذكره أبو القاسم ابنُ مندَهْ في «المُستخرَج» في قِسم الألقاب منه. وذكَرَهُ أبو بكرٍ الخطيبُ [٣١٥/٢]، وأبو نصرٍ الأميرُ [يعني في «الإكمال» (١٩٣/٤ ـ ١٩٤)]»، ثمَّ قال ابنُ ناصر الدِّين: «لا أَعلم فيه خلافًا»، ثُمَّ قال: «والعَجَبُ من الذَّهَبيِّ كيف ما عَلِمه وقد ذكر الوليدَ بنَ زَرْوان في كتابيه «الكاشف» و«الميزان» على الصَّواب!» اهـ.

وابنُ زَرْوان هـذا وثقَّهُ ابـنُ حِبَّـان. وكذلك قـال الذَّهَبيُّ في «الكاشف»، ولكنَّهُ قال في «الميزان»: «ما ذا بحجَّةٍ». وليَّنَهُ الحافظُ في «التَّقريب»، وكأنَّ ذلك لانفرادِ ابنِ حِبَّان بتوثيقِهِ.

وقد وقَعَ اختلافٌ كثيرٌ في هذا الحديث بسطتُهُ مع الجوابِ عمَّا تَعلَّل به الحنفيَّةُ في «تَعِلَّة المفؤود» (٤٧٦)، يسَّر اللهُ إتمامَه.



١٣٢ (١١٠٥) حدَّثَنا أحمدُ بنُ عبد الرَّحمن بن عِقالٍ الحرَّانيُّ، قال: نا أبو جعفرٍ النُّفَيليُّ، قال: نا مِسكين بنُ بُكَيرٍ، عن شُعبة، عن هشام بن زيدٍ، عن أنسٍ، قال: كان رسُولُ الله ﷺ يطوفُ على نسائِهِ بغُسلٍ واحدٍ.

وأخرَجَه مسلمٌ في «كتاب الحَيض» (٢٨/٣٠٩)، وأبو نُعيمٍ في «المُستخرَج» (٧٠٣)، والبَيهَقِيُّ (٢٠٤/١)، عن الحَسن بن أحمد بنِ أبي شُعَيبٍ الحرَّانيِّ..

وأبو عَوَانة (٢٨٠/١) قال: حدَّثَنا أحمد بنُ عبد الرَّحمن الكُزبُرانيُّ..

والبزَّارُ (ج ٢/ ق ٢/١٠٧) قال: حدَّثَنا أحمد بنُ أبي شُعيبٍ الحَرَّانيُّ..

والبَغَويُّ في «شرح السُّنَّة» (٣٧/٢) عن أبي جعفرٍ النُّفَيليِّ..

قالوا: ثنا مِسكين بنُ بُكَيرٍ الحَذَّاءُ بهذا الإسناد.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن شُعبة إلَّا مِسْكين بنُ بُكَيرٍ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به مِسكين بنُ بُكيرٍ.

فتابَعَه بقيَّةُ بنُ الوليد، قال: حدَّثَنا شُعبةُ بهذا الإسناد سواءً.

أخرَجَه أحمدُ (٢٢٥/٣)، والطَّحاوِيُّ في «شرح المَعَاني» (١٢٩/١)، عن حَيْوة بنِ شُرَيحٍ..

والبزَّارُ (ج ٢/ ق ٢/١٠٧) قال: حدَّثَنا مُحمَّد بنُ عَمرو بن حَنَان..

وأبو عَوَانة (٢٨٠/١) قال: حدَّثَنا أحمد بنُ الفَرَج الحِمْصيُّ..

وأبو الشَّيخ في «أخلاق النَّبيِّ» (ص ٢٥٠ ـ ٢٥١) عن مُحمَّد بنِ مُصفًّى، وعَمرِو بنِ عُثمان..

قالوا: ثنا بَقيَّةُ بنُ الوليد، ثنا شُعبَةُ بهذا.

قال البزَّارُ: «وهذا الحديثُ لا نعلمُ رواهُ عن شُعبةَ إلَّا مِسكينُ بن بُكَيرٍ، وبقيَّةُ بنُ الوليد».

١٣٣ (١١٠٨) **قال: حدَّثَنا أحمد بنُ عبد الرَّحمن بن عِقَالٍ الحرَّانيُّ، قال: نا أبو جعفرٍ ـ هو النُّفَيليُّ ـ، قال: نا عيسى بنُ يُونُس، عن عيسى بن سِنَانَ، عن الضَّحَّاك بن عبد الرَّحمن بن عَرْزَبٍ الأَشعَريِّ، عن أبي مُوسى الأَشعَريِّ، قال: أتيتُ رسُولَ الله ﷺ بوَضوءٍ، فمسح على الجَوْرَبين والنَّعلَين والعِمَامة.**

وأخرَجَه ابنُ ماجَهْ (٥٦٠)، والطَّحَاويُّ في «شرح المَعَاني» (٩٧/١)، عن المُعلَّى بن منصُورٍ..

وابنُ ماجَهْ أيضًا، عن بِشْر بن آدم..

قالا: ثنا عيسى بنُ يُونُس بهذا، ولم يَذكُرا العِمَامة.

قال الطَّبَرانِيُّ: «لا يُروى هذا الحديثُ عن أبي مُوسى إلَّا بهذا الإسنادِ. تفرَّد به عيسى».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلا أدري من عيسى الذي أردتَ!

إن كان عيسى بنَ سِنَانَ، فنعم!

وقد ضعَّفهُ أحمدُ وابنُ مَعِينٍ في روايةٍ وأبو زُرْعة وأبو حاتمٍ والنَّسَائيُّ وغيرُهُم. ووثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ في روايةٍ أُخرى وابنُ حِبَّان. وقال العِجْليُّ: «لا بأسَ به».

وإن كنتَ تقصد عيسى بنَ يُونُس، فلم يتفرَّد به.

فتابعه القاسم بنُ مُطيَّبٍ العِجليُّ، فقال: حدَّثَنا عيسى بنُ سِنانَ بهذا الإسناد.

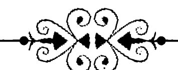
أخرَجَهُ العُقَيليُّ في «الضُّعَفاء» (٣٨٣/٣ ـ ٣٨٤) قال: حدَّثَنا جَدِّي رحمه الله تعالى، قال: حدَّثَنا الحجَّاج بنُ نُصَيرٍ، قال: حدَّثَنا القاسم بنُ مُطَيَّبٍ بهذا.

قال العُقَيليُّ: «والأسانيدُ في الجَوْرَبين والنَّعلَين فيها لِينٌ».

والقاسمُ بن مُطيَّبٍ ترجَمَهُ ابنُ أبي حاتمٍ في «الجَرْح والتَّعديل» (١٢١/٢/٣)، ولم يَذكُر فيه جرحًا ولا تعديلًا. وقال الدَّارَقُطنيُّ في «العلل» (١٤٣/٥): «كُوفيٌّ ثقةٌ». بينما خالَفه ابنُ حِبَّان، فقال في «المجروحين» (٢١٣/٢): «يُخطِئ عمَّن يَروي عنه، على قِلَّة روايَتِه، فاستحَقَّ التَّركَ، كما كَثُر ذلك منه». وجمع ابنُ حجرٍ بين قوليهما، فقال: «فيه لِينٌ».

وحجَّاجُ بنُ نُصيرٍ ضعيفٌ.

وتابعه صُغديُّ بنُ سنانَ، قال: ثنا أبو سِنانَ القَسْمَليُّ ـ هو عيسى بنُ سِنانَ ـ بهذا الإسنادِ.



أخرَجَهُ البَاغَنديُّ في «ستَّة مجالسَ من الأمالي» (ق٢/١٣٦) قال: حدَّثَنا إبراهيم بنُ بشَّارٍ الرَّمَاديُّ الجَرْجَرَائيُّ، ثنا الصُّغْديُّ بهذا، ولم يَذكُر النَّعلَين والعِمَامة.

وصُغديٌّ ضعيفٌ.

١٣٤ (١١١٠) حدَّثَنا أحمد بنُ عبد الرَّحمن بن عِقَالٍ، قال: نا أبُو جعفرٍ ـ هو النُّفَيليُّ ـ، قال: نا عبَّاد بنُ كَثيرٍ الرَّملِيُّ، عن عاصم بنِ طلحة، قال: سمعتُ أنسَ بنَ مالكٍ يقول: قال رسُولُ الله ﷺ: «أَثْرِدُوا وَلَو بِالمَاءِ».

قال الطَّبَرانِيُّ: لا يُروى هذا الحديثُ عن أنسٍ إلَّا بهذا الإسناد. تفرَّد به عبَّادٌ. اهـ.

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فقد ورد بسندٍ آخر.

قال ابنُ أبي حاتمٍ في «علل الحديث» (١٥٢٩): «وسألتُهُ [يعني أباهُ] عن الحديث الذي رواه داوُد بنُ رُشَيدٍ، عن سَلَمة بن بِشْر بن صَيْفيٍّ، عن عبَّاد بنِ بِشْرٍ السَّاميِّ، عن أبي عِقالٍ، عن أنسٍ، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: «أَثْرِدُوا وَلَو بِالمَاءِ».

قال أبي: حدَّثَنا النُّفَيليُّ بهذا الحديث عن عبَّاد بن كثيرٍ، عن عبد الرَّحمن السُّدِّيِّ، عن أنس بنِ مالكٍ.

قال أبي: عبَّادُ بنُ كَثيرٍ هذا مُضطربُ الحديثِ. ظَننتُ أنَّهُ أحَسنُ حالًا من عبَّاد بنِ كثيرٍ البَصريِّ، فإذا هو قريبٌ منه» اهـ.

• **قُلتُ**: ومن دلائل اضطرابه أنَّهُ مرَّةً يرويه عن عاصم بنِ طَلْحة، عن أنسٍ، ومرَّةً يرويه عن عبد الرَّحمن السُّدِّيِّ، عن أنسٍ. والله أعلمُ.

---

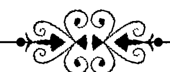
١٣٥ (١١١١) حدَّثَنا أحمدُ بنُ عبد الرَّحمن بن عِقَالٍ الحَرَّانيُّ، قال: نا أبو جعفرٍ النُّفَيليُّ، قال: نا عكرمةُ بنُ إبراهيم الأَزْديُّ، قال: حدَّثَني إدريسُ بنُ يزيدَ الأَوْديُّ، عن أبيه، عن أبي هُرَيرةَ، أنَّه سَمِعَ رسُولَ الله ﷺ يقولُ: «مَن كُنتُ مَولَاهُ فَعَلِيٌّ مَولَاهُ. اللهمَّ! وَالِ مَن وَالَاهُ، وَعَادِ مَن عَادَاهُ».

قال الطَّبَرانِيُّ: «لم يَرو هذا الحديثَ عن إدريسَ، إلَّا عكرمةُ. تفرَّد به النُّفَيليُّ».

• **قُلْتُ: كَذَا قَالَ الطَّبَرَانِيُّ! وَلَيْسَ كَمَا قَالَ.**

فلم يتفرَّد به النُّفَيليُّ، ولا عكرمة بنُ إبراهيمَ.

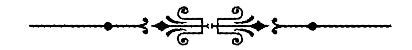
قال البزَّارُ في «مُسنَده» (٢٥٣٢ ـ كشف): حدَّثَنا أحمدُ بنُ يَحيى الصُّوفيُّ، ثنا رجلٌ سمَّاهُ ذهب عنِّي اسمُهُ في هذا الوقتِ، عن منصُور بن أبي الأَسْود، عن داوُد وإدريسَ، عن أبيهما، عن أبي هُرَيرةَ.



(ح) وجدتُ في كتابي عن مُحمَّد بنِ مِسْكِين، عن عبد الله بنِ يُوسُف، ثنا عِكرمةُ بن إبراهيم، عن إدريسَ، عن أبيه، عن أبي هُرَيرةَ مرفُوعًا فذكره.

فأمَّا النُّفَيليُّ فتابعه عبدُ الله بنُ يُوسُف.

وأمَّا عِكرمةُ بنُ إبراهيم فتابعه منصُورُ بنُ أبي الأَسْود.



انتهى الجزء الأول من كتاب
«عوذ الجاني بتسديد الأوهام في معجمي الطبراني»
ويليه الجزء الثاني ويبدأ بحديث رقم ١٣٦ ـ (١١٣٤)
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بنُ إسحاقَ الخشَّابُ..